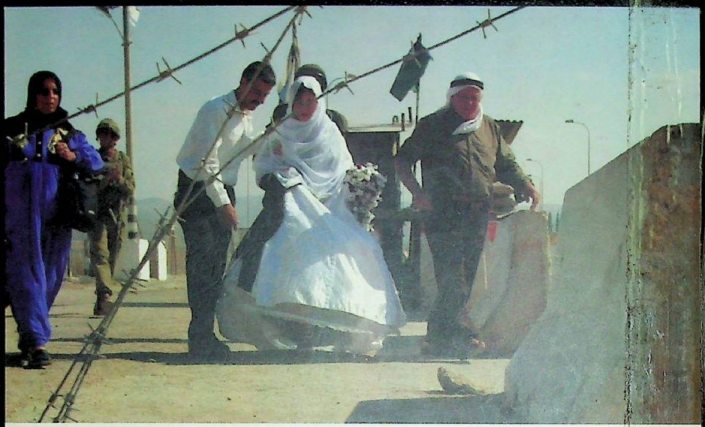

# الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع

## الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء

تحرير

ليزا تراكي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

Digitized by Birzeit University Library

## مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

Digitized by Birzeit University Library

الحياة تحت الاحتلال
في الضفة والقطاع

Digitized by Birzeit University Library

Al-ḥayāt taḥt al-iḥtilāl fī al-Ḍiffah wa-al-Qiṭā‘: Al-ḥirāk al-ijtimā‘ī wa-al-kifāḥ min ajl al-baqā’
Taḥrir: Lisa Taraki

Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation
Edited by: Lisa Taraki
(Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2006).

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 978-9953-453-24-8

الطبعة الأولى - بيروت
آب/ أغسطس ٢٠٠٨

Digitized by Birzeit University Library

21 G632
c.6
C.3+C.M+C.S in SICIL

# الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع

## الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء

تحرير
ليزا تراكي

SPC
HN
660.5
.A8
L5812
2008
BZU
مكتبة جامعة بير زيت
64988
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
115181

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

# المساهمون في الكتاب

**لميس أبو نحلة:** أستاذة مساعدة ومستشارة في معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت. لها دراسات متعددة تتناول موضوعات النوع الاجتماعي والتعليم؛ العائلة والأسرة الفلسطينية؛ برامج القروض والمشاريع الصغيرة للنساء؛ العنف وجرائم الشرف.

**ليزا تراكي:** أستاذة مشاركة في علم الاجتماع في جامعة بير زيت، وعميدة الدراسات العليا فيها. لها دراسات في الكتب والمجلات المتخصصة عن المنظمات الجماهيرية الفلسطينية، والحركة الوطنية، والإسلاميين الأردنيين، وعلاقات النوع الاجتماعي في المجتمعين الشرق الأوسطي والفلسطيني.

**ريتا جقمان:** أستاذة في معهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بير زيت، وعضو في اللجنة الاستشارية للمجموعة العاملة في مجال الصحة الإنجابية في العالم العربي وتركيا. لها عدة منشورات في مجال الصحة.

**بني جونسون:** باحثة مساعدة في معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، وعضو في هيئة تحرير *Jerusalem Quarterly*. تتناول مقالاتها المنشورة النوع الاجتماعي، والقانون، والمواطَنة، والسياسة الاجتماعية، والعائلات والحرب.

**أيلين كُتّاب:** أستاذة مساعدة في علم الاجتماع في معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، ومديرة المعهد. لها عدة منشورات في مجال المرأة.

**جميل هلال:** عالم اجتماع مستقل، وزميل باحث رئيسي في مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وفي مركز دراسات التنمية (جامعة بير زيت)، وفي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). له منشورات كثيرة في السياسة والاقتصاد والمجتمع.



Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

# المحتويات


قائمة الجداول ..... XVII

مقدمة ..... ليزا تراكي ١

أسرة أم عائلة؟ ..... ٦

العائلة والأسرة ضمن سياق استعماري ..... ٧

حدود القدرة على المواجهة ..... ١٠

المقاومة اليومية ..... ١١

إعادة الإنتاج الاجتماعي: المحلي والعالمي ..... ١٥

قوة المكان ..... ١٩

الاقتلاع والاحتلال والمقاومة ..... ٢١

**الفصل الأول: إجهاض الحداثة وعودتها المتجددة: أساليب الحياة الحضرية في فلسطين ..... ليزا تراكي وريتا جقمان ٢٥**

الاستمرارية والانقطاع: دراسة نماذج المدن الفلسطينية ..... ٣١

التاريخ والهويات: نابلس والخليل ..... ٣٥

الانقطاع التاريخي والمدينة الجديدة: رام الله ..... ٤٧

إنتاج الاختلاف ..... ٥٤

ديموغرافيا الاختلاف ..... ٥٦

التعليم: إلى أي مرحلة، ولأي هدف؟ ..... ٥٩

العمل باعتباره مهنة ..... ٦٢

مستوى العيش وأنماط الحياة ..... ٦٨

سكان المدن الثلاث ..... ٧٠

خاتمة ..... ٧٧




Digitized by Birzeit University Library

**الفصل الثاني: العيش سوية في شظايا مجتمع: ديناميكيات القرابة والمكان والأمة ..... بني جونسون ٨١**
الهويات المحلية، والهابيتوس، والتقسيم الريفي - الحضري ..... ٨٧
هويات المكان والقرابة والأمة ..... ٨٩
الاقتصادات المنزلية واقتصادات الاحتلال ..... ٩١
زواج القربى: المشكلات والنماذج ..... ٩٣
الاستمرار الإقليمي والفلسطيني في قرابة الدم ..... ٩٧
عندما يزداد الزواج الداخلي: سياق الأزمة والتفكك والإزاحة ..... ١٠٣
التباينات المناطقية ..... ١٠٤
منطق الأرض والمهر: تفسيرات مادية ..... ١٠٦
القربى كفئة اجتماعية: ديناميكيات «التماثل» ..... ١٠٩
تفضيلات التغيير: هل هي إشارة إلى تراجع زواج القربى؟ ..... ١١١
حرية «القرار»: القرب والاختيار ..... ١١٥
الوراثة في مقابل الاختيار: خطابات الحداثة ..... ١١٨
البنات وزوجات الأبناء: الزواج بأنداد ..... ١٢١
العيش مع العائلة والأقرباء ..... ١٢٥
العمل مع العائلة والأقرباء ..... ١٢٨
زواج القربى: لمصلحة مَنْ؟ ..... ١٢٩
أقرباء من الدرجة الأولى ومواطنون ..... ١٣٠
**الفصل الثالث: ست عائلات: بقاء العائلة وحراكها في ظل الأزمات ..... لميس أبو نحلة ١٣٩**
أزمة العائلات الفلسطينية ..... ١٤٢
إعادة الاجتياح والتدمير ..... ١٤٣
العقاب الجماعي: الاغتيالات وهدم المنازل ..... ١٤٣



Digitized by Birzeit University Library

شل حركة الفلسطينيين: حظر التجول ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق ..... ١٤٤
تجزئة كانتونية للضفة الغربية: جدار الفصل والطرق الالتفافية ..... ١٤٥
إجراء دراسة في ظل الاحتلال وأوضاع الحرب ..... ١٤٦
ست عائلات: المقاومة، والبقاء، والحراك ..... ١٥٠
أسرة أم صالح ..... ١٥٠
أسرة أم ناظم: ثلاثة أبناء وفقدان العمل ..... ١٥٨
أسرة أبو خالد: ثلاث بنات وترتيبات الزواج ..... ١٦٧
أسرة دار سالم: تعاون وصراع على صعيد الوحدة والانفصال ..... ١٧٣
أسرة الأيوبي: الصراع مع الاحتلال والفقر والثقافة ..... ١٨٨
أسرة المقدسي: الاعتقال وامتيازات السكن في القدس ..... ٢٠٤
خاتمة ..... ٢١٦

**الفصل الرابع: الهجرة الخارجية وإنتاج السلوك المحافظ والتشكل الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... جميل هلال ٢٢٧**

مصادر الهجرة الفلسطينية وتداعياتها ..... ٢٢٩
الخلفية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ..... ٢٢٩
الهجرة والمحافظة الاجتماعية ..... ٢٣٢
الاقتصاد السياسي للهجرة الفلسطينية ..... ٢٣٨
الهجرة كآلية لتكوين الطبقة الوسطى ..... ٢٤٠
حجم الهجرة الفلسطينية وأنماطها وسماتها ..... ٢٤٢
المستويات والتباينات ..... ٢٤٣
البلاد التي يقصدها المهاجرون ..... ٢٤٨
الدوافع والقوى المحركة وشبكات العائلة ..... ٢٥٣
الهجرة وشبكات القربى ..... ٢٥٧



Digitized by Birzeit University Library

الروابط المالية الواهية بالوطن ..... ٢٥٨
التجمعات السكانية في الوطن: الاستمرارية والتغيير ..... ٢٦١
ملامح رواية سوسيولوجية للهجرة الفلسطينية ..... ٢٦٤

**الفصل الخامس: الوجه الآخر لعمل المرأة: التكيف والأزمة وبقاء العائلة ..... أيلين كُتاب ٢٧٥**

ديناميكيات ما بعد أوسلو ..... ٢٨٠
مسائل منهجية: الاحتلال والنوع الاجتماعي وأسواق العمل ..... ٢٨٢
اتجاهات سوق العمل: العالمية والإقليمية ..... ٢٨٤
السياق: التفردية أم التماثل؟ ..... ٢٨٧
الاتجاهات التي يحكمها النوع الاجتماعي: تشغيل النساء في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ ..... ٢٨٨
لمحة عن مرحلة ما قبل أوسلو ..... ٢٨٨
مرحلة أوسلو ..... ٢٩٠
تشغيل النساء: الفصل المهني بين الجنسين ..... ٢٩٤
الاقتصاد المحاصَر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ ..... ٢٩٥
الفصل المهني بين الجنسين في المناطق المحتلة ..... ٣٠١
النوع الاجتماعي والوضع المهني ..... ٣٠٢
استراتيجيات المواجهة الخاصة بالنساء: التشغيل غير الرسمي والإنتاج المنزلي ..... ٣٠٥
الاتجاهات المحلية: التشغيل غير الرسمي ..... ٣٠٦
«الحاجة أُمّ الاختراع»: المشاريع التي تدر دخلاً ..... ٣٠٨
الاقتصاد المنزلي: العمل من داخل المنزل ..... ٣٠٩
في مواجهة الأزمة الوطنية: المقاومة عبر الصمود وفك الارتباط والتكيف ... ٣١٢



Digitized by Birzeit University Library

المواجهة من أجل البقاء: انتفاضة الأقصى ..... ٣١٤
خفض الاستهلاك أو الاستعاضة ..... ٣١٦
بيع الموارد والموجودات ..... ٣١٨
العيش بالدين: «الحياة على الحساب» ..... ٣١٩
المشاريع التي تدر دخلاً ..... ٣٢٠
التحويلات وإعادة التوزيع داخل الأسرة ..... ٣٢٠
الرعاية الاجتماعية والمعونات والسياسة الملحة في إيجاد الأعمال ..... ٣٢١
خاتمة ..... ٣٢٢
**المراجع** ..... ٣٢٧
العربية ..... ٣٢٩
الأجنبية ..... ٣٣٢
**فهرست** ..... ٣٤٥



Digitized by Birzeit University Library

# قائمة الجداول


١ - ١ : مؤشرات ديموغرافية منتقاة بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٥٦

١ - ٢ : التحصيل العلمي بحسب المدينة وريف منطقتها - تعداد سنة ١٩٩٧ ... ٥٩

١ - ٣ : وضع التشغيل بحسب المدينة والجنس - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٦٣

١ - ٤ : عمالة الأطفال والتعليم بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٦٣

١ - ٥ : وضع التشغيل بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٩ ..... ٦٥

١ - ٦ : قطاع التشغيل بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٦٦

١ - ٧ : المهن بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٦٧

١ - ٨ : امتلاك سلع ووسائل راحة منتقاة بحسب المدينة وريف منطقتها - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٦٩

١ - ٩ : تغيُّر مكان الإقامة بحسب المدينة - تعداد سنة ١٩٩٧ ..... ٧٢

١ - ١٠ : تغيُّر مكان الإقامة بحسب المدينة، نساء فقط - تعداد سنة ١٩٩٧ .... ٧٢

١ - ١١ : مكان إقامة المهاجرين بحسب المدينة - سنة ١٩٩٩ ..... ٧٥

٢ - ١ : نساء (من الفئة العمرية ١٥ - ٤٩) سبق أن تزوجن بأقرباء من الدرجة الأولى في ثلاث عشرة دولة عربية ..... ٩٨

٢ - ٢ : نساء سبق لهن الزواج (من الفئة العمرية ١٥ - ٤٩) - درجة القرابة بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ ..... ٩٩

٢ - ٣ : توزع النساء اللاتي سبق لهن الزواج (من الفئة العمرية ١٥ - ٤٩) بحسب القربى للزوج وخصائص الخلفية في سنة ٢٠٠٠ وسنة ١٩٩٥ .. ١٠٠

٢ - ٤ : معدل الخصوبة الإجمالي، ومتوسط العمر عند الزواج الأول في تسع مناطق - سنة ١٩٩٥ ..... ١٠٥




Digitized by Birzeit University Library

٢ - ٥ : نساء سبق لهن الزواج، درجة القربى بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٥ ... ١٠٥
٢ - ٦ : ملكية الأرض من جانب أرباب الأُسر بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ... ١٠٧
٢ - ٧ : وضع التشغيل في ثلاث مناطق ومدن في الضفة الغربية - سنة ١٩٩٧ .. ١٠٧
٢ - ٨ : زوجة الابن المفضلة بالنسبة إلى المجيبين بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ١١٢
٢ - ٩ : زوج الابنة المفضل بالنسبة إلى المجيبين بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ١١٢
٢ - ١٠ : زوج الابنة المفضل بحسب درجة قرابة الأم لزوجها - سنة ١٩٩٩ .... ١١٣
٢ - ١١ : زوجة الابن المفضلة بحسب درجة قرابة الأم لزوجها - سنة ١٩٩٩ ... ١١٤
٢ - ١٢ : زوج الابنة أو زوجة الابن المفضَّلَيْن بحسب نوع الموقع - سنة ١٩٩٩ ..... ١١٦
٢ - ١٣ : أسباب اختيار شريك حياة الولد بحسب جنس الولد - سنة ١٩٩٩ .... ١١٩
٢ - ١٤ : تفضيل عمل الابنة بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ..... ١٢٤
٢ - ١٥ : تفضيل عمل زوجة الابن بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ..... ١٢٤
٢ - ١٦ : ترتيبات السكن بحسب المنطقة - سنة ١٩٩٩ ..... ١٢٥
٤ - ١ : ملامح التجمع السكاني: الأُسر التي بين أفرادها مهاجرون، وذلك بحسب التجمع، والجنس، والمؤهلات الأكاديمية، والزيجات الداخلية (بأقارب) - سنة ١٩٩٩ ..... ٢٤٤
٤ - ٢ : الأُسر التي تضم بين أفرادها مهاجرين، والتي لا تضم مهاجرين من أفرادها بحسب مؤشر الثروة - سنة ١٩٩٩ ..... ٢٤٦
٤ - ٣ : المستوى التعليمي لرب الأسرة بحسب وجود أو عدم وجود مهاجرين من أفراد أسرته - سنة ١٩٩٩ ..... ٢٤٧
٤ - ٤ : المهاجرون بحسب بلد المقصد وفترة الهجرة ..... ٢٤٩
٤ - ٥ : المهاجرون بحسب بلد المقصد ونوع التجمع السكاني ..... ٢٥١
٤ - ٦ : المهاجرون بحسب بلد المقصد والمستوى التعليمي ..... ٢٥٣



Digitized by Birzeit University Library

٤ - ٧ : دوافع هجرة الأقرباء المباشرين كما أوردها رب الأسرة، بحسب نوع التجمع السكاني والنوع الاجتماعي ..... ٢٥٤
٤ - ٨ : الأسباب التي ذُكرت للهجرة، بحسب المستوى التعليمي للمهاجر .... ٢٥٥
٤ - ٩ : الدوافع التي ذُكرت لهجرة الأقرباء المباشرين، بحسب بلد المقصد .... ٢٥٦
٤ - ١٠ : المهاجرون الذين يرسلون أو يتلقون نقوداً إلى/من أقرباء مباشرين مقيمين ..... ٢٥٩

٥ - ١ : توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بحسب النشاط الاقتصادي والجنس - سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٩ ..... ٢٩٢
٥ - ٢ : توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بحسب المهنة والجنس - سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٩ ..... ٢٩٣
٥ - ٣ : المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة المشارِكة بحسب الجنس، خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ ..... ٢٩٧
٥ - ٤ : التوزيع النسبي للأُسر بحسب المصدر الرئيسي للدخل - كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٤ ..... ٢٩٩
٥ - ٥ : التوزيع النسبي للأفراد العاملين في المناطق الفلسطينية، بحسب وضع العمل والجنس، خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ ..... ٣٠٣
٥ - ٦ : التغيرات الرئيسية في مؤشرات القوة العاملة في المناطق المحتلة، خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ (معايير منظمة العمل الدولية) ..... ٣٠٤



Digitized by Birzeit University Library

# مقدّمة

لِيزا تراكي

إن أي دراسة تتناول فلسطين والفلسطينيين لا يمكنها تجاهل الأثر الخطر للحدثَين الحاسمين في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر: نكبة ١٩٤٨، والاحتلال العسكري لباقي الأراضي الفلسطينية في سنة ١٩٦٧، كما لا يمكنها تجاهل مغزى هذين الحدثين ونتائجهما. ومن هنا نفهم سبب تكريس الجزء الأكبر من الدراسات الأكاديمية، التي تناولت فلسطين خلال العقود التالية لسنة ١٩٤٨، لتوثيق وتحليل تأثير الحروب والاقتلاع والاحتلال العسكري في المجتمع الفلسطيني. وهناك جزء لا يستهان به من تلك الدراسات التي سادتها منهجية الاقتصاد - السياسي ذات التوجه العام، وخصوصاً الدراسات التي أُنجزت اعتباراً من سنة ١٩٦٧، يتميز بانصرافه الكامل إلى معالجة التحولات البنيوية على المستوى الاقتصادي والتركيبة الطبقية والحياة السياسية. واعتباراً من ثمانينيات القرن العشرين، ونتيجة تصاعد المقاومة الجماهيرية ضد الاحتلال، بدأت تظهر مجموعة من الأعمال التي سلكت منهجية تنحو أكثر في اتجاه أنثروبولوجي، وذلك إلى جانب مجموعة متنامية من الدراسات السياسية. وقد تركز اهتمام الجزء الأكبر من الأعمال المذكورة، لدى محاولته فهم الفلسطينيين وهم يعيشون حياتهم، على الفاعلية السياسية الفلسطينية، واهتم أكثر بفكرة فهم الفلسطينيين كفاعلين سياسيين لجأوا إلى التنظيم والمقاومة، وإلى تحدي الاحتلال بأنماط أُخرى.

إن كلاً من مدخلَيْ الاقتصاد - السياسي والفاعلية - السياسية يشكو جراء ضعف مشترك من حيث أنهما لا يقدمان حياة الفلسطينيين بأسلوب يجعل من السهل الاقتراب منها أو الوصول إليها. ونرى أنه حتى الأدبيات الوفيرة التي عالجت الانتفاضة الأولى (منذ سنة ١٩٨٧ حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين)، مع بعض الاستثناءات القليلة، تعاملت مع الفلسطينيين كعناصر سياسية ذات بعد واحد. فالديناميكيات الداخلية والضغوط والتناقضات الكامنة في قلب المجموعات الاجتماعية والتجمعات التي يمضي فيها الناس حياتهم، أو أحاسيس الأفراد ومشاعرهم الذاتية في أثناء محاولتهم المناورة لتجاوز عقبات وجودهم اليومي العادي، أمور كلها لم تلق كثيراً من الاهتمام الجدي من معظم الباحثين.

يشكّل هذا الكتاب نتاجاً لمشروع دراسة متعددة الأوجه، بدأ به المساهمون في سنة ١٩٩٩. ويضطلع المشروع بمهمة شاملة هي دراسة الديناميكيات والأشكال الخاصة

Digitized by Birzeit University Library

بإعادة الإنتاج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، ولا سيما الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الأسر والعائلات من أجل البقاء والحراك الاجتماعي. كما يتطرق إلى الكيفية التي يناور بها الأفراد والأسر والعائلات لتجاوز العقبات التي تعترض حياتهم، والكيفية التي يخططون بها لتحقيق غاياتهم. كذلك يتفحص الكتاب المرونة التي أصبحت مضرب المثل والتي تتسم بها العائلة الفلسطينية بصفتها "مُخْمد الصدمة"، واعياً في الوقت نفسه حدود "القدرة على التغلب على الصعوبات" والصمود، سواء بالنسبة إلى الأسرة أو إلى الفرد. ويثير الكتاب تساؤلات تتناول الحداثة والموروث الثقافي، إضافة إلى النزوح وعواقبه الاجتماعية والثقافية، كما يسبر معنى المكان في خيارات الحياة وأنماطها، والمشاريع الحياتية، وفي تكوين الهوية والذات.

لكن الكتاب، شأنه شأن أي عمل يتناول فلسطين، لا يغفل عن أن الواقع السياسي يجب أن يشكل الخلفية الأساسية التي نتفحص في ضوئها وتيرة الحياة وتضارباتها اليومية؛ وهو بذلك يبرز النواحي البيّنة للأوضاع السائدة - الحرب المستمرة، والحرب الوشيكة، والتهديد، وعدم الاستقرار، والانكشاف - التي يعاني الفلسطينيون جراءها منذ ما يربو على ستة عقود، وخصوصاً خلال آخر مظهر من مظاهر مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

انطلقت فكرة الكتاب من الخبرة الجماعية للمساهمين، وذلك لدى دراسة النتائج الأولية لعملية مسح أُجريت في صيف سنة ١٩٩٩ لأكثر من ٢٠٠٠ أسرة تعيش في ١٩ تجمعاً في الضفة الغربية وغزة. كان هدف المسح، الذي خطط له معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت،[١] تجاوز التحليلات السائدة للمجتمع الفلسطيني التي تُجرى عند المستوى الأشمل، وذلك بإلقاء نظرة داخل "الصندوق الأسود" للأسرة الفلسطينية. وكنا نأمل بأن نتمكن، عن طريق جمع الأدلة «الحسية» ودراسة ديناميكيات الأسرة الفلسطينية الداخلية، من العثور على إجابات عن كثير من الأسئلة التي ظلت من دون إجابات، ومن تحدي ما كنا نعتبره تعميمات جارفة تخلو من أية مسوغات عن المجتمع الفلسطيني، وعلاقات النوع الاجتماعي، وشبكات العائلة والقربى. والأمر الذي أثار انتباهنا بصورة خاصة هو أن الأعمال الأكاديمية، والسياسة، والخطب اليومية، على حد سواء، كانت تخلع على العائلة صفة القوة المفرطة فيما يخص "إخماد الصدمات"، وكأنما القدرة على التكيف والتغلب على الصعوبات كانت مطواعة بلا حدود. وبعبارة أُخرى، كانت الافتراضات القائلة إن الشبكات العائلية أدت تاريخياً دور شبكة الأمان الاجتماعية للفلسطينيين، تتجاهل مسألة من هم الأفراد الذين

Digitized by Birzeit University Library

تحملوا وطأة الصدمات ضمن الأسر والعائلات (Giacaman and Johnson 2002b).

لقد أُريد لعملية مسح الأُسَر في التجمعات، في المقام الأول، أن تكون بمثابة تعديل لنتائج المسح الوطني المعياري الذي يعتمد على عينات تمثّل عدداً محدوداً من الأسر في مواقع موزعة على نطاق واسع، تتنوع فيها التركيبات الاقتصادية والتشكيلات الأسرية والسمات السياسية. وفي العادة تركز عمليات المسح، التي تعتمد عينات من هذا النوع، على تعريفات عامة للتمثيل على المستوى الوطني، وتستخدم متغيرات ديموغرافية أساسية، كالعمر والجنس والمكان (مخيم، ريف، حضر)، أو كالمنطقة (قطاع غزة، الضفة الغربية، الجنوب، الشمال، المركز)، ومن ثم تعمم النتائج على الوطن بأكمله. وفي حين تعتبر تلك البيانات مفيدة فعلاً لعدة أغراض، إلاّ إنها لا تفيد بعض الأغراض التحليلية، لأن طابع التجانس الناتج منها، والذي لا سبيل إلى تفاديه، يحجب الاختلافات المهمة بين الأمكنة والتجمعات (.Ibid). وهكذا، انطلقت عملية المسح من التسليم بضرورة وضع الأسر ضمن بيئتها "الطبيعية"، أي بيئة قرية معينة أو مدينة أو مخيم للاجئين، يجري اختيارها كنماذج أصلية تمثّل أنواعاً متعددة من الاقتصاد ومن أنماط الحياة (على سبيل المثال، القرى التي تعتمد بصورة رئيسية على الزراعة في مقابل القرى التي يعمل قسم كبير من القوة العاملة فيها داخل إسرائيل).

وكما يجري عادة في مشاريع من هذا النوع، تنامى إدراكنا وتقديرنا للتعقيدات المرتبطة بدراسة العائلات والأسر الفلسطينية إلى حد كبير منذ ذلك الصيف الحار، حين كنا نبذل جهداً مضنياً في التدريب الميداني الذي نظمه معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت. وفيما بعد، عندما بدأنا بدراسة البيانات، اتضح لنا أن بعض افتراضاتنا الخاصة كان أيضاً بحاجة إلى إعادة نظر، وأنه كي نفهم البيانات فهماً سليماً كان علينا أن نفكر بطريقة أكثر مرونة وأن ننتقي منهجيات متعددة. يمثل هذا الكتاب نتاج الرحلات النظرية والمنهجية التي قام بها المؤلفون في أثناء محاولتهم فهم البيانات وعلاقتها بالمشكلة الأساسية للدراسة التي تتمحور حول إعادة الإنتاج الاجتماعي، وخصوصاً الاستراتيجيات التي تضعها الأسر والعائلات لتحسين فرصها في البقاء وفي الحراك الاجتماعي. وبذلك يكون الكتاب النتيجة الأولية لرحلة لم تكتمل بعد، تنطلق من التحليل الإحصائي إلى تحليل يتناول تفصيلات أكثر دقة، لجأنا فيها إلى استخدام الأدوات جميعها التي بدت ملائمة والتي يستخدمها علماء الاجتماع والمؤرخون وعلماء الإنسان، ومن ضمنها - وهذا ما يجب التشديد عليه - التخمين الواعي، والأسئلة الهادفة إلى مزيد من الاستعلام.

Digitized by Birzeit University Library

## أسرة أم عائلة؟

شمل الاستقصاء الذي قمنا به عن الأسرة الفلسطينية مجالاً واسعاً من القضايا، من تقسيم العمل إلى الخيارات المفضلة للأهل المتعلقة بزيجات أولادهم وبالمستويات التعليمية التي ينبغي للأولاد الحصول عليها، هذا مع الالتفات بصورة خاصة إلى مسألتي النوع الاجتماعي والأجيال. استند التركيز على الأسرة إلى دراسات أكاديمية أجريت مؤخراً وأكدت مركزية الأسرة، وذلك بمعنيين: كموقع تتحقق من خلاله العلاقات بين الأفراد والتجمعات المحلية والأسواق والدولة (Singerman and Hoodfar 1996)، وكمكان تتميز فيه العلاقات بين أفراد الأسرة بالصراع وبالتعاون في آن واحد (Sen 1990). وبالتالي، لم تعتبر الأسرة تركيبة منعزلة، كما تم وضع العديد من الأسئلة في عملية المسح بهدف سبر نقاط التقاطع بين الخاص والعام، وبين المحلي والوطني، وذلك بهدف العثور على شواهد على التعاون والصراع، وعلى الإجماع والتعارض.

ونظراً إلى أننا كنا نعي حقيقة تجذر الأسرة ضمن علاقات وشبكات أكثر اتساعاً تشمل العائلة والأقارب، جعلنا وسيلة المسح تتضمن أسئلة تساعدنا في أن نفهم فهماً أفضل الروابط التي تجمع بين أفراد الأسرة والآخرين ضمن فضاء الأقارب (كالعلاقات بين أفراد الأسرة وأقاربهم من المهاجرين، وترتيبات المعيشة، والمشاريع الاقتصادية بين الأقارب). وبهذا لا نكون أغفلنا الدراسات الأكاديمية التي تناولت المجتمع العربي، والتي وضعت مفهوم الأسرة على المحك (سواء أكانت مؤلفة من أسرة نووية أم من أسرة ممتدة) باعتبارها وحدة اجتماعية منفصلة مستقلة (Barakat 1993؛ McCann 1993؛ Farsoun 1970؛ التركي وزريق ١٩٩٥).

لقد بدا واضحاً أن علينا إيلاء هذا التجذر أهمية خاصة إذا كنا نأمل بأن نتمكن من تفسير النتائج التي توصلنا إليها تفسيراً مفهوماً وشاملاً. كما اتضح أن علينا تجاوز بيانات المسح إذا كان لنا أن ندرك الأنماط التي يؤثر بواسطتها ما بدا لنا أنه تأثير المجموعات العائلية وشبكات الأقارب في حياة الأسرة وأفرادها. يقوم كل من جميل هلال وبيني جونسون بدراسة النتائج والمدلولات الاجتماعية لإعادة بناء العائلة الممتدة وتنظيم علاقات القربى عن طريق جمع بيانات من مصادر أُخرى، في حين تحل لميس أبو نحلة خيوط الشبكات الكثيفة لعلاقات القربى التي يجد أفراد الأسرة أنفسهم عالقين في شركها، وذلك على أساس روايات سجلتها لأسر تعيش في المدينة وفي الريف وفي المخيمات.

Digitized by Birzeit University Library

يمكن القول باختصار، مثلما أنه لا مجال للالتباس في أن الفرد وحده لا يمكن استخدامه كوحدة للتحليل الاجتماعي، فإنه لا مجال أيضاً للالتباس في أن الأسرة وحدها لا يمكن دراستها ضمن خواء اجتماعي. فالأسرة مثبتة بإحكام في العالم الأشمل للعائلة، وهي تركيبة تتمتع بأهمية وبصدى محسوس في التجارب اليومية للأفراد والأسر لدى صوغ واقعهم الحاضر، ولدى التخطيط لمستقبلهم. كما أنه من الواضح أن بيانات المسح الخاصة بالأسرة، مهما تكن وافرة أو مهما يكلف جمعها من جهود مضنية، لا يمكنها الإجابة عن جميع تساؤلاتنا المتعلقة بالأسر والعائلات، لأن البيانات تلتقط الظواهر في برهة من الزمن فاصلة إياها عن العلاقات الفاعلة المستمرة بمرور الزمن بين الأفراد وأسرهم، وبين الأسر وأقربائها. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن تلك العلاقات تم صوغها، جزئياً، بواسطة الأوضاع السياسية السائدة، فإن من الأهمية بمكان فهم دراستنا المتعلقة بديناميكيات العائلة والأسرة ضمن السياق الملائم. إن الإدراك المتأخر للأحداث يسمح لنا بالقول إن المسح أُجري خلال ما تبين لاحقاً أنه نهاية مرحلة تفاؤل لم تطل، فقد كانت احتمالات "السلام" تتقهقر بسرعة، لكن الأهم من ذلك أنه بدأ يتبين أن صيرورة أوسلو فسحت المجال لظهور نظام اجتماعي وسياسي جديد تميز بالتوتر، وانشقاق الآراء، والتناقضات داخل النظام الاجتماعي. فقد أخذ الناس يتناقلون حكايات الفساد المستشري داخل البيروقراطية الفلسطينية، وحكايات إساءة استخدام السلطة. ويمكن النظر إلى إضراب المعلمين في المدارس الحكومية سنة ١٩٩٩ باعتباره مؤشراً إلى وجود مشاعر السخط تجاه السلطة الفلسطينية، ولا سيما في أوساط قطاع معروف على الملأ بأنه أحد أكثر الشرائح بؤساً في القطاع العام الذي كان بدأ لتوه بالنمو.

## العائلة والأسرة
## ضمن سياق استعماري

بقدر ما نسبغ من أهمية على دراسة نقاط تقاطع الأسرة مع مجموعات الأقارب الأكثر شمولاً، نجد أن لا سبيل إلى تجاهل أهمية الدراسة المتأنية للسياق الأوسع السياسي والاجتماعي. وأحد أبرز معالم هذا السياق هو واقع الحكم الاستعماري بكل ديناميكياته - التي لا تقتصر على الاقتلاع والقمع فحسب، بل تتعداها إلى المقاومة والصمود والبقاء أيضاً. وفي الواقع، كما تذكر جونسون في الفصل الخاص بها،

Digitized by Birzeit University Library

«لا مجال للقول إن ديناميكيات إحدى أطول حالات الاحتلال في التاريخ الحديث لم تؤثر في أغلبية الأسر والعائلات الفلسطينية، وفي ديناميكياتها وعملياتها الداخلية واقتصاداتها» (ص ٩٢).

يبدو الواقع المهيمن للاقتلاع والاحتلال بالغ الوضوح في التحليلات التي تتضمنها فصول هذا الكتاب. كما أن نكبة ١٩٤٨ وتبعاتها والاحتلال العسكري في سنة ١٩٦٧ تركت آثاراً عميقة، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل ديناميكيات العائلة والأسرة. إن عدم وجود دولة، والاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، ومصادرة موارد المياه والأراضي، وتهميش الزراعة، والهجرة إلى الدول النفطية وإلى سواها من الدول، وإعاقة عملية التحضر، أمور كلها لا تمثل سوى بعض النواحي الأكثر بروزاً ضمن هذه الأوضاع. وتبرز مقاومة الهيمنة الاستعمارية كمكون مهم في هذا الواقع المُعاش، بما أن الفلسطينيين ناضلوا بمختلف الطرق من أجل التحرر من الهيمنة خلال القسم الأعظم من القرن العشرين وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين.

لقد تأثرت حياة الأفراد، وكذلك حياة الأسر والعائلات التي ينتمون إليها، بهذا الواقع الطاغي، بطرق أكثر من أن تعد أو تحصى. وينطلق هذا الكتاب من افتراض فحواه أنه لا يمكن فهم استراتيجيات الأسر والعائلات الفلسطينية للبقاء، وإعادة إنتاج نفسها، والحراك الاجتماعي، بمعزل عن الصدمات الوطنية التي أصابتها في الماضي، وعن مشاعر القلق العميقة التي تعانيها حالياً. وبالإضافة إلى وضع عدم الاستقرار الذي يعيشه الفلسطينيون جميعاً، هناك هشاشة وضع الفلاحين الفقراء وفقراء المدن والنازحين، وخصوصاً أولئك الذين عاشوا في مخيمات اللاجئين أكثر من نصف قرن. ولا يمكن فهم الديناميكيات على مستوى الأسرة، كالقرارات التي تحكم تعليم الأولاد وتزويجهم، وترتيبات المعيشة، وتقسيم العمل، والهجرة، إلاّ إذا ربطناها بالمسار التاريخي الأشمل الذي أُقحم فيه الفلسطينيون، والذي يعيشون فيه ويناضلون ويقاومون كأفراد وأُسَر، وكمجتمع وشعب.

هذا وترتبط التطورات النظرية في مجال وضع مفهوم للأسرة في المجتمعات العربية ارتباطاً وثيقاً وخاصاً بالأسرة والعائلة الفلسطينية. ويقول عالم الديموغرافيا التاريخية الفرنسي فيليب فارغيه (Fargues 2003, p. 45)، في معرض مناقشة وضع القاهرة في أواسط القرن التاسع عشر، وهي حالة مختلفة كلياً، إن الوحدة العائلية بقدر ما هي راسخة كمؤسسة، فإنها في الواقع شديدة التقلب كمجموعة من الأفراد. وهو يعزو خاصية التقلب هذه إلى الارتفاع الكبير في معدلات الوفيات [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

تغييراً سريعاً في الأفراد الذين يعيشون معاً، وفي إعادة توزيع سريعة لأفراد الأسرة فيما يخص السياسات الحكومية ومتطلبات العمالة. ويمكن للمرء افتراض وجود تقلب مماثل لدى أفراد الأسرة والعائلة الفلسطينية ناجم عن أوضاع الحرب، والحرب الوشيكة، والاحتلال العسكري، ومقاومة هذا الاحتلال. وعلى الرغم من جهود الفلسطينيين الفعالة والمصممة على المحافظة على علاقات عائلية وترتيبات معيشة "طبيعية" وعلى إنشاء وإعادة إنشاء مثل هذه العلاقات والترتيبات، فإن هذه الجهود لا بد من أن تصطدم بما يحيط بها من أوضاع الاعتقال، وفقدان الدخل بسبب "الاعتبارات الأمنية"، وتقييد حرية الحركة، ومجموعة من العوائق الأُخرى التي تشكل جميعها جزءاً لا يتجزأ من الحقل السياسي بالغ الاضطراب. تلك هي الاتجاهات التي يجب أن يسير فيها بعض الأبحاث التي نجريها، وذلك لمعرفة نوع الأثر الذي خلفه تاريخ الفلسطينيين المضطرب في الأسر والعائلات.

لنأخذ الهجرة على سبيل المثال. ما من شك في أن الهجرة، سواء التي حدثت بشكل تشريد قسري عنيف في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، أو النمط المتدرج المستمر من الرحيل إلى أراض وأماكن أُخرى سعياً وراء العمل والحياة الأفضل، تركت أثرها في استقرار المجموعات الأسرية والعائلية، وأدت إلى نشوء جميع أنواع توليفات المجموعات والترتيبات السكنية التي تنوعت فترات استمرارها. كما تعتبر الاعتقالات التي تقوم بها إسرائيل، والتي أثرت في حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال في سنة ١٩٦٧، عاملاً آخر لا يستهان بقوته في التأثير في تقلب الأسرة الفلسطينية وعدم استقرارها. وحتى أكثر المظاهر حميمية في حياة الأشخاص، كتخطيط إنجاب الأطفال، وبالتالي تحديد حجم الأسرة وتشكيلتها، تأثر أيضاً نتيجة واقع اعتقال الذكور (أنظر الفصل الخاص بأبي نحلة في هذا الكتاب). إن الكيفية التي تنظم بها العائلات شؤونها، ومن ثم تعيد تنظيمها للتكيف وفق الهجرة والاعتقالات، لهي جزء من الواقع اليومي المعاش للفلسطينيين في كل التجمعات وبين صفوف جميع الطبقات، على الرغم من أن تجربة السجن تترك تأثيراً أكثر قسوة في الفقراء. وهناك مثال آخر للوضع المتقلب للأسرة هو التمزق المتواصل لحياة التجمعات منذ سنة ٢٠٠٠ نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق سكنية، والتي تترافق غالباً مع هدم المنازل وتشريد العائلات. وفي مسح أُجري في أيار/ مايو ٢٠٠٢ في خمس من مدن الضفة الغربية وبلداتها، عقب أحداث الغزو في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل مباشرة، وردت معلومات عن استضافة أصدقاء وعائلات مشردة ممن هدمت منازلهم أو فروا

Digitized by Birzeit University Library

من مناطق خطرة (Giacaman et al. 2004b). ومع تحول أحداث الغزو والإغارة إلى سمة روتينية من سمات حياة الفلسطينيين منذ سنة ٢٠٠٢، لا يسعنا سوى التفكير ملياً فيما يعنيه ذلك بالنسبة إلى استقرار المجموعات العائلية، ناهيك عن التغيرات التي طرأت على عبء تولي الرعاية ضمن الأسرة.

## حدود القدرة على المواجهة

× كثيراً ما أُغدق المديح على العائلة الفلسطينية لقدرتها على استيعاب الصدمات، وعلى توفير الدعم لأفرادها وإعالتهم. واكتسبت العائلة، شأنها في ذلك شأن الأم - البطلة التي تتألم بصمت والتي تنوء بأعباء المحافظة على بقاء عائلتها برصانة وجَلَد، قيمة مثالية بصفتها الرمز المتميز لصمود الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال والمحن. ونلمس صدى هذه القيمة المثالية في سلسلة من الخطابات عن فلسطين، بدءاً بالدراسات الأكاديمية وصولاً إلى الفن والأدب، ويستوي في ذلك الشعبي والنخبوي.

× لكننا، مع ذلك، لا نستطيع افتراض نجاح الأسر والعائلات جميعها نجاحاً متساوياً في التوفيق بين متطلبات إعادة الإنتاج الاجتماعي في مواجهة حالات التمزق الخطرة في مسار حياتها، كما أننا لا نستطيع افتراض خلو هذه العملية ونتيجتها خلواً تاماً من النزاعات ومن التوتر، ولا سيما فيما يخص علاقات النوع الاجتماعي بين أفراد الأسرة.[٢] وتشكل الروايات العائلية التي قامت أبو نحلة بدراستها منفذاً نطل منه على تلك الديناميكيات، شأنها شأن دراسة أيلين كتّاب عن حدود «آليات المواجهة» التي تلجأ إليها العائلات، ولا سيما النساء اللاتي يتعين عليهن التعويض عن فقدان الدخل والفرص.

× هناك مسألة واضحة للعيان، وهي ما اصطلح على تسميتها بـ "أزمة معيل الأسرة الذكر"، الناتجة من البطالة المتفشية بين الذكور في السنوات الأخيرة. وهذه الأزمة، كما تبين أبو نحلة، لا تتسم بطابع اقتصادي صرف. فهي تحمل تبعات مهمة على حياة العائلة في ظل النظام الأبوي، إذ يشعر الرجال الذين أنيطت بهم سلطة حماية العائلة بتقصيرهم البالغ في الوفاء بهذا الواجب. إن تراجع قدرة الرجال على إعالة أسرهم وحمايتها في مواجهة تفشي البطالة، إضافة إلى هدم المنازل، وتخريب الأراضي الزراعية، ومداهمة الجيش المستمرة للمناطق السكنية، كل ذلك يعيد تشكيل علاقات النوع الاجتماعي والعلاقات بين الأجيال. ويتصل أحد تلك التغيرات

Digitized by Birzeit University Library

بالاستراتيجيات التي تضعها المرأة لاستيعاب النظام الأبوي ومقاومته وتجاوزه. وقد بدأنا للتو بإدراك تلك الديناميكيات بعد نحو أربعة عقود من الحياة في ظل الاحتلال.

ولا يزال بانتظارنا بذل كثير من الجهد قبل أن نتمكن من إدراك ديناميكيات عملية تجاوز الصعوبات، وسهولة التكيف، والبقاء داخل الأسر والعائلات. ويتعين علينا أيضاً معرفة الكثير عن طريقة تفاعل الأسر والعائلات مع التجمعات الأُخرى ومع المؤسسات الوطنية، ولا سيما في مواجهة انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية. كما أن على الدراسات التي يقوم بها حالياً بعض المساهمين عن مصير العائلات والأسر في الفترة التي تلت سنة ٢٠٠٠، والتي تميزت بالتجزئة، وبتشظي الشبكات الاجتماعية، وبانفصال التجمعات نتيجة السياسات الإسرائيلية، المساعدة في إيضاح بعض الأسئلة.[٣]

## المقاومة اليومية

تركت المقاومة التي جرى التعبير عنها بأحزاب وحركات منظمة أثراً عميقاً في الأسرة وفي العائلة. فهناك عدد ضئيل من العائلات التي لم تختبر محنة اعتقال أحد أفرادها على الأقل، في وقت ما خلال التاريخ الطويل للنضال ضد النظام الاستعماري الإسرائيلي. ونظراً إلى كون النشاطات السياسية للأفراد واقعاً يومياً، فإنها دفعت العائلات إلى العيش في وضع ترقب دائم للمداهمات الليلية، والضرب، والاستجوابات، والسجن، وهدم المنازل، وهو ما يمثل مجرد جزء من الإجراءات العقابية التي تفتق عنها ذهن المحتلين الإسرائيليين.

ويمكن اعتبار الوقت الطويل والطاقة الجبارة اللذين يصرفهما أفراد الأسرة، وخصوصاً الأمهات والزوجات، في زيارة المحامين ومنظمة الصليب الأحمر، وفي حضور المحاكمات، وفي الإبقاء على التواصل المنتظم مع الأبناء والأزواج في السجن، وفي توفير الحوائج من المواد الأساسية والطعام، أسلوبَيْن آخرَيْن من أنماط تأثير نشاطات المقاومة في الديناميكيات الداخلية للأسرة، كتقسيم العمل بين أفراد الأسرة مثلاً. إن الممارسات العائلية، كاختيار شركاء الزواج، وكالقرارات المتعلقة بالهجرة، والعمل، والدراسة، وخيارات السكن، تعتبر أحياناً استراتيجيات يقصد منها استيعاب التبعات الاجتماعية والاقتصادية للمقاومة. فاقتلاع زوجات وأطفال السجناء من مكان إقامتهم، مثلاً، حيث يجدون أنفسهم غالباً مرغمين على العيش ضمن أسر

Digitized by Birzeit University Library

أُخرى طوال مدة سجن الزوج أو الوالد، يعتبر أحد مظاهر الديناميكيات الدافعة إلى تشكيل وإعادة تشكيل الأسرة في فلسطين، كما أنه يعتبر إحدى التبعات المباشرة لنشاطات المقاومة. وهناك مثال صارخ آخر وهو نشوء "أسر ترئسها نساء" نتيجة سجن ذكور العائلة.

لكن المجموعة العائلية لا تكتفي بالوقوف موقف المتلقي السلبي؛ فهي غالباً ما تقوم بدور العامل الفاعل في إعادة إنتاج الروح الشعبية للمقاومة الوطنية. وقد سبر بعض الدراسات، التي ارتكزت على أنماط إثنوغرافية خلال الانتفاضة الأولى في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، كيفية مساهمة العائلات في تكوين الروح الشعبية الوطنية والذات الوطنية من خلال تحويل أو ترسيخ علاقات النوع الاجتماعي ضمن العائلة، كالعلاقات التي تربط الأمهات بالأبناء والإخوة بالأخوات (Peteet 1994, 1997; Jean-Klein 2000). تحيط جونسون، في الفصل الخاص بها في هذا الكتاب، بجوانب الممارسات المعتادة لزواج الأقارب والتضامن فيما بينهم باعتبارها أفعالاً يتم من خلالها النضال ضد الاستعمار الإسرائيلي وتشكيل الهوية الفلسطينية. وإذا تجاوزنا الممارسات الخاصة بالزواج وممارسات "عمل القربى" الأُخرى، نجد أن من الممكن اعتبار ممارسات يومية أُخرى، أفعال مقاومة، وهي حقيقة تزيد في تقديرنا للعائلة كعامل مقاومة وكحاضن للهوية الوطنية، لا مجرد "مخمد صدمات" سلبي في الأوقات الصعبة. ما من شك في أن في إمكان المرء اعتبار مد يد العون إلى الجيران والأقرباء الذين يكابدون تبعات الاحتلال (في حالات الاعتقال، والنفي، والاستشهاد، وما شابه)، أو التضامن معهم، هما تعبير عن رعاية الجيران والأقرباء أو التكافل معهم، لكن في الإمكان أيضاً اعتبار هذه الممارسات أفعال مقاومة. إن الخطاب المرافق لتلك الممارسات، بل تبريرها، هو بحد ذاته فعل مقاومة، وهو غالباً ما يُصاغ بحيث يشكل جزءاً من رواية المقاومة والصمود الوطنية.

كما يجري تطوير الروح الشعبية هذه عبر ممارسات يومية أُخرى تصنف عادة تحت اسم استراتيجيات "البقاء" أو "التغلب على الصعوبات". وتجدر الإشارة هنا إلى أن معنى الصمود والمقاومة، الشعارين المتلازمين خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، تحول تحولاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة. وتشير حمامي (Hammami 2004a) إلى أن الصمود، تحت النظام الماحق للإجراءات والعقوبات الجماعية الإسرائيلية التي تتمثل اعتباراً من سنة ٢٠٠٠ بصورة "إغلاق الطرق الداخلية"، صار يفهم على نحو أكثر فاعلية، أي أنه رفض للجمود في المكان،

Digitized by Birzeit University Library

ورفض للسماح للحواجز وإغلاق الطرق بتعطيل مجرى الحياة. كما تشير حمامي إلى المقاومة التي تأخذ شكل "مجرد الوصول إلى هناك"، والتي تفهم على نحو جماعي، لكنها تتحقق على المستوى الفردي.

وفي حين ينصب اهتمام حمامي أساساً على دراسة شكل المقاومة التي تحدث فيما يطلق عليه اسم "الفضاءات العامة" الجديدة للمقاومة، وحول هذه المواقع، ألا وهي الحواجز العسكرية، تلفت نظرنا إلى التحول المهم في الوعي الوطني. إن ردة الفعل الإسرائيلية القاسية على الانتفاضة الثانية، وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية، ومنظومة نقاط التفتيش المعقدة في الأراضي المحتلة، أمور كلها تؤكد هول الدرب الطويل الذي يتعين اجتيازه للوصول إلى التحرر. هذا الإدراك لضخامة العقبات التي تواجه الفلسطينيين - أو إعادة التشديد عليها - يولد خطاباً يسعى لإيجاد مزية في المحنة. فإذا كان للجهد المضني في "مجرد الوصول إلى هناك" أن يصبح جهداً محتملاً ومقبولاً، لا بد من أن يوسم بصبغة سياسية؛ وبذلك يتحول الصمود والمرونة في مواجهة العقبات المادية إلى مقاومة للاحتلال ولنظامه القائم على السيطرة وتقييد الحركة. وينعكس هذا الوعي في الخطاب اليومي عند حواجز التفتيش، وفي المواصلات العامة، وفي مؤسسات، مثل المدارس والجامعات، وفي وسائل الإعلام.

ولا يخفى أن الأسرة تعتبر موقعاً مهماً لإيضاح خطاب المقاومة وتطويره. فعندما يقوم الأفراد بابتكار حلول التغلب على العقبات، ويكررون يومياً التفصيلات الدقيقة لمواجهاتهم مع نظام السيطرة الإسرائيلي، إنما يفعلون ذلك مع إطراد تنامي الوعي لديهم بأنهم يمثّلون ما هو أكبر من ذواتهم. وهكذا يصبح كل شخص تجسيداً للفلسطيني الذي يصون استمرارية النضال من خلال أعمال المقاومة الصريحة، ومن خلال مجرد الصمود والعناد والقدرة على التكيف. وتعتبر الأسرة عاملاً مهماً في تطوير هذه الروح الوطنية، عن طريق ممارساتها التضامنية المؤازرة التي غالباً ما تأخذ طابعاً طقسياً، وعن طريق إبراز رواية المقاومة عبر المسوغات والمعاني التي تقوم الأسرة بذكرها وبالتفكير فيها ملياً بصورة جماعية. وفيما يخص الممارسات التي تأخذ طابعاً طقسياً أكثر، فإن الدراسة التي أجرتها جين - كلين (Jean- Klein 2001) تسمح لنا بإلقاء نظرة على هذا النوع من المزاج الشعبي، وذلك من خلال دراسة الممارسات الاعتيادية الشائعة لـ "تعليق الحياة اليومية" في أثناء الانتفاضة (وتتجلى أساساً في ضبط النفس الصارم المفروض على السلوك العام والخاص، وتجنب الاستمتاع بأوقات راحة، أو الأخذ بأسباب التسلية). وتقارب الباحثة هذه الممارسات بصفتها "الوطنية"

Digitized by Birzeit University Library

و"المقاومة"، وهي تحدد الفضاء العائلي والجوار كموقعين مهمين لإنتاج الروح الوطنية وروح المقاومة.

إن إدراك الوضع الفلسطيني قد يستدعي إعادة تقويم بعض المصطلحات والافتراضات الشائعة. فأوضاع الحرب السائدة منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ تدفعنا إلى التساؤل ما إذا كان مصطلح "الاحتلال الطويل" يجب تغييره ليصبح "الحرب الطويلة"، أو بمعنى أدق، ينبغي لنا فهمه أنه وجه آخر للمشروع الاستعماري طويل الأمد لكامل فلسطين. فقد بدأ يتضح في السنوات الأخيرة أن أحداث ١٩٤٨ لم تكن خاتمة فصل في تاريخ الفلسطينيين، كما أن الاحتلال العسكري للضفة الغربية وغزة، الذي لم يتجلَّ بالمستعمرات التي زرعت هناك فحسب، بل أيضاً بكامل منظومة السيطرة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من سنة ١٩٦٧، يمثل جزءاً من العملية ذاتها، وهي استعمار فلسطين استعماراً متدرجاً. لقد مثّل اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣ - الذي أُبرم على الرغم من التحفظات المهمة لقطاعات اجتماعية عديدة - تسوية تاريخية من جانب الفلسطينيين، وتأسيس أول سلطة فلسطينية، وتدشين مرحلة كان يفترض أن تؤدي إلى دولة ذات سيادة وإلى حرية تقرير المصير. وقد تم إجهاض ذلك السيناريو الطموح، الأمر الذي أجبر الفلسطينيين على إعادة النظر في افتراضاتهم المتعلقة بالمشروع الصهيوني في فلسطين، وعلى إدراك هشاشة وضع مطالبهم في مواجهة القوى الشرسة التي تألبت ضدهم. إن انهيار "عملية السلام" حطم آمال الفلسطينيين الوطنية، وألقى بهم في مهاوي الانكشاف وعدم اليقين. وفي حين أن في الإمكان التوصل إلى مجموعة جديدة من الترتيبات السياسية الموقتة، يبقى أحد الدروس التي تعلمها الفلسطينيون في مرحلة ما بعد أوسلو أن ليس من الحكمة في شيء النظر إلى تلك الترتيبات ضمن إطار "ما بعد النزاع" من دون دراسة مجمل القوة الدافعة للمشروع الصهيوني.

قد يكون الوقت حان لإلقاء نظرة فاحصة على بعض التصورات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني. تقول كُتّاب في الفصل الخاص بها إن "نموذج التبعية" التقليدي، المستمد من أحد أشكال فهم التبعية الاستعمارية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، ربما لا يكون بعد الآن كافياً لفهم الواقع الكامل للدمار الناتج من أوضاع الأزمة طويلة الأمد. وفي حين تخلع كُتّاب على الاقتصاد الفلسطيني صفة "اقتصاد مقاومة"، تتحرى مدى الفائدة التي قد يجنيها فهم التغيرات الجارية في القوة العاملة، وخصوصاً النشاط الاقتصادي للنساء، نتيجة إيلاء التقدير الكافي لصراع

Digitized by Birzeit University Library

الأشخاص والعائلات اليومي لدى مواجهتهم العدوان الاستعماري باستراتيجيات "المقاومة الاقتصادية" التي تفرضها الأوضاع السياسية سريعة التقلب. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يمكن النظر إلى هذا الكتاب باعتباره مساهمة متواضعة في الجهود الرامية إلى فهم ديناميكيات العائلات والتجمعات والمجتمعات التي تعيش أوضاعاً مديدة قاسية من التهديد والضغوط. لقد حاول علماء الاجتماع والكتّاب والفنانون فهم الكيفية التي تؤثر بها الحروب الأهلية والاحتلال العسكري وأشكال الصراع والنزاع الأُخرى في الأفراد والعائلات والتجمعات والطبقات والشعوب، وكيف تقوم هذه المجموعات الاجتماعية المتنوعة بدورها بصوغ أشكال الصراع. وكلنا أمل أن يتمكن هذا الكتاب من إلقاء المزيد من الضوء على تلك المسائل.

## إعادة الإنتاج الاجتماعي: المحلي والعالمي

تحاول فصول هذا الكتاب جميعها، وإن بطرق متعددة، التعامل مع مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعي، أي العمل على تأمين استمرارية الوجود الاجتماعي وتجديده. وتشكل الممارسات المتعلقة بالوجود اليومي والقرارات الاستراتيجية، التي يتخذها الأفراد والعائلات، جزءاً من هذه المهمة. والواقع أن القرارات البسيطة المتعلقة بالهجرة أو الزواج أو الدراسة تعتبر جزءاً من استراتيجيات إعادة الإنتاج الاجتماعي. فالقرارات من هذا النوع نادراً ما يتخذها أفراد بمفردهم، وإنما تتخذها العائلات بصورة جماعية لدى دراسة حاضرها والتفكير في مستقبلها. وبذلك تصبح القرارات المتعلقة بالهجرة (من يهاجر، ومع من، وإلى أين، ولِكَمْ من الوقت)، وبالزواج (من يتزوج بمن، ومتى)، وبالدراسة (من يدرس، وإلى أي مستوى، وأين) عادة شأناً عائلياً أو أسرياً، وتتخذ وتُفهم باعتبارها قرارات مؤثرة في استمرارية العائلة، وفي تعزيز رأس مالها المادي والاجتماعي والرمزي. إن مستويات المخاطرة والقلق التي يواجهها الفلسطينيون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الشأن، وبالتالي فهي تشكل الخلفية الأكثر شمولاً لتلك القرارات.

وفي مستوى آخر، تتعلق عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي أيضاً بمهمة تشكيل الهوية. فهي تصوغ مفاهيم الشخصية، والحياة العائلية، ومستقبل العائلة، كما تعيِّن آفاق التفكير، وتحدد أنواع الحياة الاجتماعية المرغوب فيها. ومع أن العائلة ليست

Digitized by Birzeit University Library

الموقع الوحيد أو المتميز الذي تتم فيه صوغ الهوية، أو تطوير المخيال الاجتماعي، فإنها الموقع الذي يجري فيه العديد من الممارسات ذات التأثير الحاسم في نتيجة العملية المذكورة، كما أسلفنا.

ونعود هنا للقول إنه لا يمكن تصور كيف أن مواجهات الفلسطينيين ضد النظام الاستعماري، التي دامت قرناً تقريباً، لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهمة إعادة الإنتاج الاجتماعي، أو بتطوير المخيال الاجتماعي. كما أنه لا يمكن تجاهل القوة التي لا تهادن التداول العالمي للرموز والبضائع الذي يجري من خلاله تشكيل وإعادة تشكيل العديد من الأفكار الخاصة بالشخصية، أو بالحياة العائلية، ومستقبل العائلة. يقول أبادوري إن العالم المعاصر يتميز بوجود دور جديد كلياً يؤديه المخيال في الحياة الاجتماعية. فالجديد في العمليات الثقافية العالمية هو المخيال باعتباره ممارسة اجتماعية، وباعتباره مجالاً منظماً للممارسات الاجتماعية، "شكلاً للعمل" وشكلاً من أشكال التفاوض بين مواقع القوة (الأفراد) والمجالات المحددة عالمياً للإمكان (Appadurai 1997, p. 31). ويرى أبادوري أن الوساطة الإلكترونية والهجرة الجماعية كانت لهما أهمية بارزة في عمل المخيال باعتباره مقوِّماً أساسياً من مقومات الذات المعاصرة للأشخاص العاديين. فوسائل الإعلام توفر مصادر جديدة وفروعاً معرفية جديدة لتركيب ذوات متخيلة وعوالم متخيلة، والهجرة تعني أن "عدداً أكبر من ذي قبل من الأشخاص يبدون كأنهم يتخيلون روتينياً إمكان أن يعيشوا هم أو أطفالهم وأن يعملوا في أماكن غير تلك التي ولدوا فيها" (Ibid., p. 7).

والواقع أنه من الأهمية بمكان أن نضع باعتبارنا أن الذوات والمخيال هما اليوم، أكثر من أي وقت مضى، واقعان تحت تأثير القوى العالمية، كما أشار أبادوري. لكن من المهم أيضاً أن ندرك أن الأشخاص العاديين يختبرون التيارات العالمية ضمن سياقات محددة، وأن العائلة هي مجموعة النسق الأول حيث يجري تطوير المخيال، وشحذ الأحاسيس، واكتساب الميول والنزعات، وترسيخ آفاق التفكير. كما أن العائلة بدورها لا يمكن فصلها عن موقعها، سواء أكان الموقع شعباً، أم طبقة اجتماعية، أم موقعاً مكانياً.

إذا أخذنا الطبقة الاجتماعية كمثال، نجد أن العائلة تؤدي دوراً بارزاً في إنتاج الطبقة وفي إعادة إنتاجها، لا من خلال استراتيجياتها في التعليم أو الهجرة أو الزواج فحسب، بل أيضاً في تنشئة الذوات والميول والنزعات التي تساهم مباشرة في إعادة إنتاج التراتبيات الهرمية السائدة للطبقة والمكانة. وما من شك في أن العلاقات العائلية

Digitized by Birzeit University Library

لا تحمل الصدى نفسه أو القيمة الفعلية بالنسبة إلى جميع الطبقات. إن عائلة من العمال من مدينة الخليل، على سبيل المثال، قد لا تتأثر بما يطلق عليه أبادوري "الذوات المتخيلة" و"العوالم المتخيلة"، لكن عائلة طموحة من الطبقة الوسطى من مدينة رام الله قد لا توفر جهداً في السعي للحصول على رأس المال المادي والرمزي الثمين المتداول عالمياً والضروري لتحقيق المتخيل. كما أن آفاق الذات والعائلة محكومة بالطبقة، مع أن مسألة الموقع المكاني تكتسي أهمية حاسمة هنا أيضاً. إن المدن والمواقع بحد ذاتها يمكن أن تكون بيئات مساندة أو بيئات معوقة لتطوير أحاسيس وميول ذات طبيعة عالمية. وبهذا المعنى، يمكن مقارنة البيئة المساندة في مدن مثل القدس أو رام الله أو بيت لحم بالتيارات الثقافية الأكثر محلية في نابلس أو الخليل أو جنين.

إن التحدي الذي يواجهنا ونحن نتأمل المشهد اعتباراً من مستواه الأدنى إلى الأعلى، أي من موقع الأسرة والعائلة، هو إمكان رؤية نقاط تقاطع العالمي مع الوطني والمحلي (المناطق السكنية، المخيم، المدينة)، وأخيراً مع الأسرة والعائلة وهي في وضعها المتجذر ضمن التراتبيات الهرمية للطبقة والمكانة. ويمثل الفصل الذي وضعته ليزا تراكي وريتا جقمان في هذا الكتاب محاولة أولية لتفسير المستويات المتعددة للواقع الاجتماعي، وذلك عن طريق مقارنة ثلاثة عوالم اجتماعية متباينة في مدن الخليل ونابلس ورام الله.

ليس ثمة واقع أكثر عالمية من واقع الهجرة إلى دول أُخرى. ويمكن قراءة التاريخ الفلسطيني باعتباره تاريخاً لهذا النوع من الهجرة، وذلك نظراً إلى الموجات المتواصلة من المهاجرين التي غادرت شواطئ فلسطين وهضابها على مر العقود، بدءاً من القرن الثامن عشر حين انطلقت أول موجة من الهجرة الواسعة من فلسطين. وفي ميدان علم الاجتماع، ينظر إلى الهجرة، شأنه شأن وسائل الإعلام العالمية، نظرة إيجابية، بمعنى أنها "توسع آفاق" المهاجرين ومجتمعاتهم القديمة، وكذلك يعتقد أن الهجرة تسرّع وتيرة عملية "التثاقف" (acculturation) و"التبادل الثقافي". كما أن احتفاء نظرية ما بعد الاستعمار، مؤخراً، باختلاط الأعراق أدى أيضاً إلى خلع امتياز على الهجرة وعلى الانتقال من مكان إلى آخر باعتبارهما مصدراً من مصادر التجديد وتجاوزاً لضيق الأفق المحلي. لكن هناك وجهاً آخر للهجرة. فقد تعيد تجربة الهجرة إنتاج أنواع من ضيق الأفق، وتؤدي إلى ترسيخ - بل إلى اكتشاف - أنواع متعددة من النزعات المحافظة. فالمهاجر لا يسعى بالضرورة وراء تجارب تحررية جديدة، وإنما

Digitized by Birzeit University Library

قد يكون دافعه رغبته في أوضاع أفضل، وفوق كل شيء في الاستقرار. وتشير إعجاز أحمد إلى أن مهاجري العالم الثالث "يكونون في الغالب من الفقراء وممن يمرون بتجربة الابتعاد عن موطنهم لا باعتبارها ترفاً ثقافياً، وإنما مصدراً للعذاب؛ إن ما يسعى له هؤلاء ليس الابتعاد عن موطنهم، بل هو، إذا توخينا الدقة، مكان يمكن لهم أن يبدأوا فيه من جديد، وأن يشعروا إلى حد ما بأن في انتظارهم مستقبل مستقر" (Ahmad 1995, p. 16).

لقد كان لتجربة الهجرة الفلسطينية تبعات متناقضة بالنسبة إلى المهاجرين وإلى المجتمع الذي خلفوه وراءهم. وفي هذا الكتاب، يستكشف جميل هلال الجانب المظلم من الهجرة، ولا سيما الدور الذي تؤديه، إضافة إلى تجديد العلاقات داخل الأسرة الشاملة وإعادة تشكيل هذه العلاقات، وذلك في عملية إعادة إنتاج المحافَظة الاجتماعية. ويتوسع هلال في الحديث عن التبعات غير المتعمدة للهجرة، إذ لا تكون دوافع المهاجرين "تغيير نمط حياتهم أو عاداتهم أو هويتهم، وإنما تحسين فرص تلك الحياة"، وذلك في سياق عدم وجود الدولة، وفي سياق الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مهد لنشوئها تدمير المدن الفلسطينية الساحلية الكبرى بعد سنة ١٩٤٨.

قد يشكل ذلك فرصة للتفكير ملياً في الثنائية القديمة الإشكالية، وهي الموروث الثقافي – الحداثة: هل يُعتبر قيام المهاجرين بإعادة إنتاج المحافَظة الاجتماعية، على سبيل المثال، علامة على "استمرارية التقاليد؟" هل يُعتبر استمرار زواج الأقارب مثالاً لثبات تقاليد الزواج في ثقافة تقليدية؟ إن طرح السؤال على هذا النحو يفترض مناعة "التقاليد الثقافية" في مواجهة ديناميكيات الهجرة والحكم الاستعماري وأنواع التشريد كلها التي عانى جرّاءها الفلسطينيون. والأجدى من ذلك فهم إعادة إنتاج المهاجرين للمحافَظة الاجتماعية، مثلاً، باعتبارها نتاجاً لتجربة الهجرة المعاصرة التي تحمل الأشخاص إلى فضاءات وطنية جديدة (ولا سيما عند الهجرة إلى دول الخليج)، حيث يقوم بعض المجموعات الاجتماعية الجديدة الموجودة هناك، كالطبقات الوسطى في المدن، بصوغ مفاهيمه الخاصة المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية والذات ضمن حيز عام أُعيد تشكيله. وعلى نحو مماثل، يتعين على نظرتنا إلى استمرار زواج الأقارب أن تأخذ في الاعتبار التحولات المعاصرة نفسها التي تشكل خلفية لاستمرار هذه الممارسة التي اكتسبت ديمومة بمرور الزمن. المسألة هنا، كما تبين جونسون في الفصل الخاص بها، لا تقتصر على كون زواج الأقارب يشكل مثالاً للالتزام [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

الثقافي" من جانب ذوات "تقليدية"، بل هو أيضاً ممارسة تؤلف جزءاً من عوالم القربى التي يعاد تشكيلها كنوع من ردة الفعل ضد النظام الاستعماري، الذي قد يتضمن بعض أشكال الحداثة، وضد غياب الدولة الوطنية والأمن الوطني. وتقول كاتبة أُخرى، في سياق آخر، إن الممارسة "القديمة" المسماة زواج الأقارب ليست خياراً قديماً، بل هو خيار جديد، فهي تجري على خلفية الطبيعة غير المستقرة للأنوثة خلال عملية تشكيلها اجتماعياً في مصر المعاصرة (Sholkamy 2003).

## قوة المكان

كانت إحدى النتائج المفاجئة للمسح الخاص بالأسرة هي المغزى اللافت للمنطقة (شمال الضفة الغربية وجنوبها ووسطها) بصفتها أساساً للتنوع في التكوين الديموغرافي والممارسات الاجتماعية والخيارات المفضلة للأفراد. فقد كانت النظرة التقليدية إلى الجغرافيا الاجتماعية الفلسطينية تتم عبر عدسة ثلاثية قوامها المدينة والقرية والمخيم، مع افتراض وجود تجانس من نوع ما ضمن كل من تلك المواقع. لكن هذا التصنيف قد لا يفيد بعض الأغراض التحليلية. ففي غياب هجرة واسعة النطاق من الريف إلى المدينة، نظراً إلى قرب القرى والمدن بعضها من بعض، ونظراً إلى تهميش الزراعة، لم يعد ممكناً مواصلة الحديث عن قرى ومدن ومخيمات كنماذج نقية. فقد بدأت الفوارق الكبيرة بين المدينة والريف تتأكل حتى في الأماكن التي كانت توجد فيها سابقاً، وليس في الإمكان مواصلة التمييز بين مخيم اللاجئين والمدينة أو القرية كواقع اجتماعي - وليس كواقع سياسي. كما أن هناك العديد من مخيمات اللاجئين الحضرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمدن، مع أنها تحمل سمات الإقصاء والانفصال شأنها شأن جميع المناطق السكنية والتجمعات الفقيرة في المدن في أنحاء العالم كافة.

إحدى النتائج المتوقعة من المسح، ومن بيانات التعداد الرسمي الذي أُجري سنة ١٩٩٧، هي وجود فوارق مهمة بين المدن الفلسطينية الرئيسية. وتتصل هذه الفوارق بالخصائص الديموغرافية، وبأنماط القوة العاملة، وبمؤشرات أسلوب الحياة. وتشير بمجملها إلى أن في الإمكان البحث عن التفسيرات الخاصة بالفوارق بين المدن لا في الاقتصاد السياسي لكل مدينة فحسب، بل أيضاً في طبيعة النظام الاجتماعي والنظام الأخلاقي، ولا سيما في الروح الشعبية العامة التي تميز كل مدينة.

Digitized by Birzeit University Library

يتناول فصلان في الكتاب أهمية المكان في صوغ العوالم الاجتماعية والممارسات الخاصة بالأفراد والعائلات. وتتناول جونسون مسألة الاختلافات المناطقية وتتفحصها بالقدر الذي ترتبط فيه بممارسات الزواج وبالخيارات العائلية المفضلة، وذلك ضمن سياق "اقتصادات البضائع الرمزية"، حيث يتمتع مختلف الأشكال من رأس المال الرمزي بقيم متباينة. وترى جونسون أن قيمة رأس المال الرمزي من خلال "عمل القربى" قد تكون أعلى في بعض المناطق منها في مناطق أُخرى، ويمكنها أن تساعد في تفسير الفوارق التي تميز المناطق فيما يخص أنواع معينة من ممارسات وأيديولوجيات القربى.

كما يحاول الفصل الخاص بتراكي وجقمان معالجة المسألة الشائكة للفارق بين المناطق، إضافة إلى مسألة تنوع المناطق الحضرية فيما يخص تكويناتها الديموغرافية العامة والخاصيات الأُخرى، ولا سيما تلك المرتبطة بأنماط الحياة ومساعيها، وبتركيب العوالم الاجتماعية. وتنعكس الفوارق أيضاً بين المدن في تمثلها في المخيال المحلي على شكل شخصيات ونكهات وأجواء متمايزة. وتهدف المقاربة التاريخية المتبعة في الفصل إلى دراسة تفرد ثلاث مدن (نابلس والخليل ورام الله) وذلك فيما يتعلق بماضيها وحاضرها والموقع الذي تشغله ضمن سياقاتها الإقليمية الأكثر شمولاً. وتبدو حالات التمزق والاستمرار في علاقة كل مدينة بمنطقتها، وطبيعة المجموعات السائدة فيها، والتنوع السكاني، وثيقة الصلة على نحو خاص بعملية إدراك تفرد هذه المدن الثلاث. يمكن فهم هذا الفصل، والفصول الأُخرى الخاصة بجونسون وكتّاب وهلال، باعتبارها محاولات لإضفاء معنى على "الحقائق" الإحصائية. وقد شكّلت ندرة البيانات الاجتماعية والتاريخية المتوفرة في حيازتنا العقبة الرئيسية التي واجهتنا نظراً إلى أن هناك فترات رحبة في التاريخ الاجتماعي الفلسطيني لم يكشف عنها النقاب حتى الآن. فقد حال الانشغال بالاقتصاد السياسي الفلسطيني وبالمؤسسات السياسية الفلسطينية دون إجراء دراسة جدية عن القضايا الاجتماعية والثقافية. وكلنا أمل أن يكون هذا الكتاب بمثابة خطوة في اتجاه تعديل كفة الميزان فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية الأُخرى التي تتناول المجتمع الفلسطيني لمصلحة دراسة مظاهر أُخرى في الحياة الفلسطينية، ولا سيما المظاهر المتصلة بالممارسات اليومية وبالخطاب اليومي.

Digitized by Birzeit University Library

## الاقتلاع والاحتلال والمقاومة

ما من شك في أن لا حاجة إلى الإشارة إلى أن الحرب والاقتلاع والتشرد والاحتلال العسكري والقمع والمقاومة تعتبر جميعها سمات لا يمكن إغفالها لفهم المجتمع الفلسطيني بكل ما يحويه من تعقيدات ومتناقضات. وقد اعتبرت المقالات في هذا الكتاب أهمية تلك السمات أمراً مفروغاً منه، وسعت كل منها لاستخلاص نتائج ومغزى ذلك الإرث المضطرب للموضوع في قيد الدراسة.

قد يكون من المفيد تسليط الضوء على بعض المعالم الأكثر أهمية في المناطق الفلسطينية المحتلة، ولا سيما خلال الفترة المنصرمة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، عندما أُنشئ نظام سياسي جديد، تمثل في تأسيس أول سلطة فلسطينية للحكم الذاتي عقب توقيع اتفاق أوسلو الأول بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة ١٩٩٣. وقد مُنحت السلطة الفلسطينية، التي اعتبرت إدارة موقتة إلى حين إبرام اتفاق لتحديد الوضع النهائي، بعض السلطات التشريعية لإدارة القضايا المدنية في الضفة الغربية وغزة. لكنها لم تستطع تعزيز وضعها كسلطة فلسطينية مركزية نظراً إلى تبعيتها الاقتصادية لإسرائيل، وإلى انقسام الضفة وغزة إلى معزلين لا تجمعهما حدود مشتركة، وإلى استمرار انفصال الضفة الغربية وغزة.(٤)

والمفارقة هي أنه في الوقت نفسه الذي كان الفلسطينيون يمنحون ظاهرياً شبه حكم ذاتي في شبه دولة، كانت حركة التنقل بين الضفة الغربية وغزة، وبين غزة وإسرائيل تواجه عوائق خطرة، كما كان يجري تثبيت عزل القدس أكثر من ذي قبل. فقد كانت هذه المدينة التي تمثل رمزاً وطنياً والتي يطالب الفلسطينيون بالقسم الشرقي منها عاصمة لدولتهم المستقبلية، في واقع الأمر، تتحول لتصبح أبعد منالاً بالنسبة إلى الفلسطينيين في باقي أنحاء الضفة الغربية وغزة، كما كان أهلها يتعرضون لتهديد متزايد بالاقتلاع والاحتواء والحصار. وقد جوبهت الانتفاضة الثانية التي انطلقت سنة ٢٠٠٠، مع تبدد الأوهام المحيطة باتفاق أوسلو، بإجراءات إسرائيلية قاسية لا تزال تتكشف معالمها مع بناء الجدار العازل، وإنشاء منظومة معقدة من الحواجز العسكرية، وإغلاق الطرق والحصار، والتوسع في بناء المستعمرات على أراض فلسطينية. كذلك تتسارع وتيرة عملية إضعاف السلطة الفلسطينية التي بدأت مع الهجمات الإسرائيلية على قيادتها ومؤسساتها وبناها التحتية الأساسية، وذلك في أعقاب انطلاق الانتفاضة. ويتجلى ذلك في تفتت السلطة المركزية وفي العجز عن الوفاء بحاجات شعب

Digitized by Birzeit University Library

يتعرض للإفقار بلا هوادة.

هناك أدبيات كثيرة توثق الملامح الرئيسية للأرض التي أصبحت تعرف باسم المناطق الفلسطينية المحتلة؛ ويحلل الجزء الأكبر منها العواقب الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والديموغرافية والاجتماعية المترتبة على احتلال عسكري دام أربعة عقود. كما جرى توثيق مسهب لمصادرة الأراضي وبناء المستعمرات بلا توقف على أراضٍ احتلت منذ سنة ١٩٦٧، والتحكم في جميع أوجه الحياة ومصادر رزق الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يمكن القول باختصار إن الملامح الأساسية لكل من المجتمع والاقتصاد الفلسطيني منذ سنة ١٩٦٧ تتضمن تهميش الزراعة، وهجرة العمالة إلى دول مجاورة وتشغيل جزء لا يستهان به من القوة العاملة داخل إسرائيل (ويتأثر كلا النمطان بالمناخ السياسي سريع التقلب)، وإعاقة عملية التحضر، والتحولات المهمة في التركيبة الطبقية. ثمة بُعْد آخر مهم للوجود الاجتماعي يخص سكان المناطق الفلسطينية المحتلة هو ديناميكية القمع والمقاومة، وهي عنصر مهم للعلاقة بين قوة الاحتلال والشعب المحتل. فالسجن والنفي وهدم المنازل ومنع التجول والإقامة الجبرية والإجراءات الأُخرى المتعددة (بما فيها قصف المناطق المدنية بالطائرات الحربية)، التي تفتق عنها ذهن الجيش الإسرائيلي، أثرت عملياً في كل أسرة في فلسطين. وتتأثر هذه الإجراءات تأثراً بالغاً بالتقلبات السياسية المحلية والإقليمية، فقد تصاعدت تصاعداً كبيراً في أثناء مهاجمة المدن والقرى الفلسطينية بعد سنة ٢٠٠٠، ولا سيما خلال إعادة احتلال المدن الكبرى سنة ٢٠٠٢.

وإذا نظرنا إلى نظام السيطرة الإسرائيلي، الذي أنشئ في الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧، بمنظور تاريخي، نرى أنه يشكل من الناحية الفعلية امتداداً للمشروع الصهيوني في فلسطين. ويؤكد الباحث في مجال القانون رجا شحاده في كتابه "قانون المحتَّل"، أن السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية كانت "ترمي إلى طرد الفلسطينيين، وإلى الاستيلاء على أراضيهم، وإلى ضم المناطق المحتلة في نهاية الأمر" (Shehadeh 1985, p. 4). وبعد عقدين من الزمن، نرى إيليا زريق يشير إلى أن الإسرائيليين، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى القيادي، يظلون ملتزمين مبدأ "السياسة الديموغرافية" (Zureik 2003, p. 620)؛ فالسعي الدائم لامتلاك الأرض، وكذلك السعي الدائم لتشريد الفلسطينيين، لا يزالان يشكلان البندين الرئيسيين المدرجين في جدول الأعمال القومي الصهيوني.

Digitized by Birzeit University Library

لم يغب أي مما ذكر عن ملاحظة فلسطينيي المناطق المحتلة الذين تأثرت حياتهم وأسباب رزقهم تأثراً عميقاً باستيلاء الإسرائيليين على الأراضي ومصادر المياه، وبسيطرتهم على الاقتصاد، بما في ذلك السياسة الخاصة بالعمالة، وبمنظومة معقدة للمراقبة والتحكم هدفها احتواؤهم في كل ما يقومون به، سواء أكان ذلك تسجيل مولود أم حفر بئر. وفي حين يواصل كثيرون من الفلسطينيين استخدام لغة حقوق الإنسان لحمل قضيتهم إلى العالم، هناك آخرون منهم يعتقدون أنه على الرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، فإن فكرة فلسطين، بحد ذاتها، مفهوم يتعرض للتهديد، وأنه لا يمكن استيعاب هذه الفكرة في خطاب حقوق الإنسان.

كيف يختبر الفلسطينيون واقع الاحتلال؟ أشرنا سابقاً إلى أن فلسطينيي المناطق المحتلة يعيشون فعلياً حالة حرب مديدة منذ عدة عقود، قد يشتد الوضع السائد لحالة الطوارئ وقد يضعف، لكنه موجود على الدوام. كما يشكل الوعي أن الهوية الفلسطينية والوجود الفلسطيني على الأرض يتعرضان للتهديد جزءاً مهماً من المزاج الفلسطيني السائد. بهذا المعنى، يمكن القول إن المشاريع الحياتية، والآمال، والخيارات، والمخططات الخاصة بالأفراد والأسر والعائلات تتأثر تأثراً عميقاً بوضع التهديد المستمر الذي نتج بدوره من حالة الحرب الطويلة والصراع. فالأفراد يضعون مخططاتهم في ظل نظام "التصاريح"، والجدار الفاصل، ومداهمات الجيش للمناطق السكنية، وعشرات الممارسات الطقسية الأُخرى لنظام الاحتلال. كلنا أمل أن يتمكن هذا الكتاب، الذي واكب إعداده وعي مرهف بثقل العبء الذي ينوء به الفلسطينيون أينما حلوا، من فتح سبل جديدة لدراسة الكيفية التي تتشكل بها الحياة والمستقبل ويعاد تشكيلهما وتوضع لهما التصورات، والكيفية التي تتبلور بها المشاعر الذاتية والأحاسيس والخيارات المفضلة والممارسات خلال دفق الحياة اليومية.

Digitized by Birzeit University Library

## المصادر

(١) سيشار إليه بمسح معهد دراسات المرأة. كان مقر إجراء المسح في معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت (حيث يعمل المساهمون)، وتلقى دعماً من المركز الدولي لأبحاث التنمية في أوتاوا، كندا (The International Development Research Centre).

(٢) سلطت سعاد جوزيف (Joseph 2004) الضوء على الطبيعة المشاكسة للخطاب العائلي في لبنان ما بعد الحرب، حيث شرّعت الحرب الأبواب أمام احتمالات تحدي التراتبيات الجنسانية والعمرية ضمن العائلة.

(٣) تركز الدراسة، التي أجريت في معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، على ثلاثة تجمعات في المدينتين التوأم رام الله والبيرة.

(٤) للاطلاع على موجز الاتفاقات التي تحكم إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، أنظر: Roy 2002.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الأول

# إجهاض الحداثة وعودتها المتجدّدة

## أساليب الحياة الحضرية في فلسطين

ليزا تراكي و ريتا جقمان

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

كانت إحدى النتائج الرئيسية لأحداث ١٩٤٨ المفجعة هي الإجهاض المفاجئ لحركة الحداثة الحضرية كما تجسدت في المدينتين الساحليتين الرئيسيتين يافا وحيفا، وفي مدينة القدس. فقد طرد سكان تلك المدن والمناطق المحيطة بها إلى مناطق قريبة أو بعيدة ليعيشوا مشردين من دون أن يعاودوا تشكيل مجتمع حضري متماسك. أمّا مناطق فلسطين التاريخية التي نجت من قبضة القوات الصهيونية، فقد خضعت للإدارة الأردنية (في الضفة الغربية) وللإدارة المصرية (في قطاع غزة). وقد شكّل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧ بداية تحديد كيان فلسطيني مجتزأ في المنطقتين المذكورتين، صار يعرف باسم "المناطق الفلسطينية المحتلة". وفرض الاحتلال في تلك "المناطق" وضعاً من التبعية الاقتصادية، وأعاق مسيرة التحضر التي كانت بدأت خلال فترة الحكم الأردني عندما أوليت الضفة الشرقية الموقع الأول. يمكن القول بصورة عامة إن الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد سنة ١٩٤٨ ونتيجة الحرب والترحيل والهجرات القسرية و"الطوعية"، دخلا ما يمكن أن نطلق عليه اسم مرحلة قاتمة من الانغلاق والانعزال، وانقطعا عن التيارات الثقافية والاجتماعية الديناميكية في المنطقة وفي العالم. وفي حين كانت مدن العالم العربي تتوسع وتكاد تضيق بسكانها، لم يحدث في مدن الضفة الغربية أي توسع يذكر. أمّا بقايا المجتمع الفلسطيني في فلسطين التاريخية فقد اتسمت، وفق رأي العديد من الباحثين والمراقبين، باستمرار - بل بإعادة إحياء - الروح الفلاحية على الرغم من أن الفلسطينيين في معظمهم لم يكونوا يعيشون اقتصاداً فلاحياً أو نمط حياة فلاحية (Tamari 1995؛ Graham-Brown 1989؛ هلال ١٩٩٨؛ بشارة ١٩٩٨؛ البرغوثي ١٩٩٨؛ محمد ٢٠٠٢).

إن صور مشهد فلسطيني أُسبغت عليه الروح الفلاحية ونزعت عنه صفة الحضرية في الأعوام القليلة الماضية، وهي الصور التي تنعي فقدان التحضر الكوزموبوليتاني لفلسطين عهد الانتداب، قد تصلح موضوعاً لنقد ثقافي من جانب إنتلجنسيا حداثية، لكنها لا توضح لنا تفصيلات الواقع المعاش للحياة الحضرية في فلسطين. فهذا التمثل المقتضب يتفادى التطرق إلى تنوع الحياة الحضرية في فلسطين واختلافها، ولا سيما في الوقت الراهن. وعلى الرغم من الإقرار أن التماس التاريخي بين فلسطين والحداثة الحضرية تجسد بأوضح صورة في المدن الساحلية والقدس، فقد كان هناك أشكال

Digitized by Birzeit University Library

أُخرى للحياة الحضرية في فلسطين لا يزال بعضها قائماً حتى الآن. وتكشف دراسة المدن والبلدات الفلسطينية وجود تباينات واضحة بين تلك المدن تتصل بالسمات المادية والرمزية، وبأنماط الحياة، وبالأهمية السياسية، وبالنشاطات الاقتصادية. ويمكن أن نضيف هنا أن تمثّل تلك المدن يختلف أيضاً، وهو النتيجة الحتمية للعملية التي تتركب بموجبها الانطباعات الذهنية الخاصة بالمدينة، وتكتسب بها المدن هويات معينة. ونحن نؤكد هنا أن الأنماط الأُخرى من الحياة الحضرية تهم المؤرخين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع، مع أنها تعتبر ناقصة بمعيار الحداثة الحضرية التي بدأت في مطلع القرن العشرين واستمرت في الازدهار لغاية سنة ١٩٤٨.

يمثل هذا الفصل دراسة استقصائية عن تنوع التشكيلات الحضرية في الضفة الغربية. ونحاول هنا تفسير التباينات اللافتة للانتباه أحياناً فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والممارسات الاجتماعية في ثلاث مدن (نابلس في الشمال، ورام الله في الوسط، والخليل في الجنوب)، وذلك كما انعكست تلك التباينات في التعداد وفي بيانات أُخرى منتقاة من المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفي مسح للعائلات أجراه سنة ١٩٩٩ معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت في المدن الثلاث. لكن يتعين على تفسيراتنا أن تبقى تفسيرات مبدئية، نظراً إلى عدم توفر بيانات تاريخية ومعاصرة كافية. وكلنا أمل بأن تكون القضايا التي نثيرها بمثابة حافز للآخرين على دراسة خصوصيات الزمان والمكان، وذلك بهدف التوصل إلى فهم أفضل لتنوع الحياة الحضرية في فلسطين.

الخطوة الأولى في مقاربتنا هي دراسة أهمية مفهومي الاستمرارية التاريخية والانقطاع من أجل فهم تنوع التشكيلات الحضرية المعاصرة في فلسطين. وفي رأينا أن التباينات الواضحة للعيان (والمتخيَّلة) بين المدن الثلاث المذكورة لا يمكن فهمها بمعزل عن التاريخ المتفرد لكل مدينة. والواقع أن في إمكاننا اعتبار تلك المدن تجسيداً لتجارب تاريخية متباينة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى طبيعة علاقتها بالمناطق المحيطة بها، وإلى خاصية المجموعات المسيطرة فيها، ومدى ونوعية النفوذ السياسي الذي تتمتع به تلك المجموعات، وإلى نوعية تماس تلك المدن بالحداثة، أكانت الحداثة العثمانية أو المعولمة اللاحقة، وإلى تنوع سكانها. وفي حالة المدينتين الأقدم والأكبر، الخليل ونابلس، نرى أنه في حين لا تتوفر لدينا جميع البيانات الكافية لتحديد المدى الكامل لتأثير الإرث التاريخي لهاتين المدينتين في حاضرهما، فإن هناك بعض السمات المهمة من الماضي البعيد لا يزال ماثلاً

Digitized by Birzeit University Library

يكون ملائماً تماماً لفهم هذا الحاضر. والأرجح أن مدى الاستمرارية التاريخية هو نتاج اختلاف الطريقة التي أثر بها الاقتلاع سنة ١٩٤٨ والاحتلال العسكري سنة ١٩٦٧ في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة عامة، وليس في هاتين المدينتين فقط. فقد أتيح لمدينتي الخليل ونابلس قدر أكبر من الاستمرارية والاستقرار قياساً بمدن أُخرى كمدينتي غزة ورام الله. والأمور المهمة بصورة خاصة في هذا الشأن هي التركيبة الاجتماعية للسكان، إضافة إلى أصول الجماعات المهيمنة وميولها. ولدى مقارنة مدينتي الخليل ونابلس بمدينة رام الله، التي اكتسبت مؤخراً أهمية سياسية أكبر على الرغم من صغرها، نلاحظ أن الانقطاعات التاريخية الناجمة عن الأحداث الدراماتيكية في السنوات ١٩٤٨، و١٩٦٧، و١٩٩٤ (التاريخ الأخير يشير إلى إنشاء السلطة الفلسطينية) تُعتبر أوثق ارتباطاً وأكثر تأثيراً بالنسبة إلى عملية فهم الحداثة الحضرية الفريدة لمدينة رام الله، مقارنة بتاريخها السابق لسنة ١٩٤٨. لكن من المهم أن نشير هنا إلى أن بعض سمات التاريخ الاجتماعي لمدينة رام الله في النصف الأول من القرن العشرين يتصل اتصالاً وثيقاً بارتفاع شأنها لتصبح "مدينة رئيسية" خلال عهد السلطة الفلسطينية.(١)

هناك مفهوم آخر ذو صلة وثيقة هو مفهوم المنطقة على الرغم من غموضه. فقد كشفت بيانات تعداد سنة ١٩٩٧ والمسح الأسري نمطاً غير متوقع من التباين ضمن الضفة الغربية. وبرزت المنطقة، أكثر من التصنيفين الشائعين الحضري والريفي، كأساس رئيسي للتنوع في بعض المؤشرات الأساسية الديموغرافية، وفي تلك المتعلقة بنمط الحياة، وفي التعليم والتشغيل والممارسات العائلية والخيارات المفضلة. من الطبيعي إذاً أن تتجاوب هذه الدلالة المقتَرحة للمنطقة في تفسير التباين تجاوباً واضحاً مع الدراسات التاريخية التي تتناول فلسطين. بل إن هناك بعض الدلائل، التي لا تعتبر شاملة حتى الآن، على أن المناطق الأوسع المحيطة بالمدن، لا المدن فحسب، كانت تتمتع بهويات وبخصائص اجتماعية مميزة. هذا لا يعني أن المدن لم تكن تتميز من القرى، بل يعني تأكيد الفكرة القائلة إن بعض المدن في بعض المناطق كان يحدد نوعية الحياة ضمن المنطقة، أو لنقل إنه كان يدمغ القرى المحيطة به بطابعه المتميز من جهة. لكن من جهة أُخرى، هناك أيضاً حالة المدن التي لم تكن تتميز على نحو لافت من المناطق الريفية المحيطة بها، وهو ما أوجد وضعاً تميزت فيه المنطقة بكاملها بغياب التباين الواضح بين النشاطات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية الحضرية والريفية. وإذا أخذنا في الاعتبار البيانات التي سنناقشها في هذا الفصل،

Digitized by Birzeit University Library

لا يسعنا سوى وضع مقترحات مبدئية بشأن دلالة الإقليمية، تاركين شأن الكلمة الفصل بهذا الخصوص لتقرره دراسات لاحقة (أنظر الفصل الثاني في هذا الكتاب).

لقد انطلقنا من أطروحة أساسية تقول إن نابلس والخليل ورام الله تمثل ثلاثة أنماط من الحياة الحضرية في فلسطين. وفي حالة كل من الخليل ونابلس، لا يعتبر تفرد هاتين المدينتين مجرد نتاج لتحولات معاصرة تناولت المجتمع والاقتصاد فحسب، بل يعتبر أيضاً تعبيراً عن استمرارية ماض بعيد، تتجلى استمراريته في: التركيبة السكانية؛ طبيعة المجموعات المهيمنة وخصائصها؛ مدى التمزق الناجم عن نكبة ١٩٤٨ واحتلال سنة ١٩٦٧؛ طبيعة التماس بالحداثة والاستعمار الصهيوني والعولمة؛ علاقة هاتين المدينتين بالمناطق الريفية المحيطة بهما. لكن، وعلى الرغم من الإرث المشترك لأهمية التاريخ السابق، فإن كلاً من المدينتين يمثل أنموذجاً مختلفاً للحياة الحضرية الفلسطينية، لا في الحاضر فحسب، بل في الماضي أيضاً. وفي استطاعتنا القول إن مدينة نابلس ذات الطبيعة الأكثر "حضرية" يمكن أن تكون مغايرة لمدينة الخليل ذات الطبيعة الأكثر "ريفية". من جهة أُخرى، تعتبر مدينة رام الله مدينة حديثة، ونتاجاً للتطورات المضطربة التي بدأت مع الاقتلاع الذي حدث سنة ١٩٤٨ ومع آثاره الكارثية. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تقوم مدينة رام الله، بعدة طرق، بإعادة إنتاج جزء من العمليات ذاتها التي أدت إلى ظهور الحداثة الديناميكية الهجينة في مدينة القدس وبعض المدن الساحلية في بداية القرن العشرين. ومع أنها تقوم بذلك في ظل أوضاع مختلفة إلى حد كبير، إلاّ إن بعض العمليات ذاتها لا يزال فاعلاً في تكوين أول حاضرة فلسطينية بعد فقدان جزء كبير من القدس والمدن الساحلية "الحديثة" في سنة ١٩٤٨.

تبدأ دراستنا للتاريخ والمناطقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. في القسم الأول من هذا الفصل سنناقش دلالة الاستمرارية والانقطاع التاريخيين لفهم حياة المدن الثلاث موضوع الدراسة ولفهم هوياتها. وفي القسم الثاني، سنبحث في بعض السمات المعاصرة لهذه المدن، بما في ذلك التركيبة السكانية، والهجرة، وأنواع "الجماهير" أو الأفراد المتعايشين جنباً إلى جنب في كل مدينة، وأنماط التشغيل وفرصه، وأنماط التعليم، والزواج، ومستوى المعيشة كما يتجلى في امتلاك سلع استهلاكية منتقاة، عادية ومعمرة.

من المهم أن نشير هنا إلى أن مسائل من نوع الهجرة، وأنماط التعليم، والتشغيل، والزواج، ومستوى المعيشة لا تمكن مناقشتها [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

"المجموعات السكانية" تعيش في فضاء اجتماعي غير محدد. والواقع أن الأفراد متجذرون بإحكام في العالم المحسوس للعائلة والأسرة. وبذلك تؤدي العائلات والأسر، وخصوصاً في غياب المؤسسات والمواقع العامة في كثير من التجمعات، دوراً حاسماً في إنتاج أنماط من الحياة الحضرية. فالمفاهيم الخاصة بالحراك الاجتماعي، والتصورات الخاصة بمستقبل الفرد وحاضره، مثلاً، يجري التعبير عنها ضمن العائلة والأسرة، كما يجري تحقيقها عن طريقهما. فتشكل الأسرة والعائلة شبكة ارتباطات تتم ضمنها الخيارات العائلية، كما تُرسم حدود الأفق الاجتماعي. ومع ذلك، فإن مسألة ما إذا كانت العائلات تميل إلى إعادة إنتاج نفسها على صورتها الخاصة، أو أنها تسعى لإيجاد آفاق متعددة لأفرادها، يمكن تفسيرها لا بمجرد العودة إلى أوضاع العائلات نفسها فحسب بل أيضاً بالعودة إلى موقع تلك العائلات ضمن فضاء اجتماعي أكبر. ويتضمن ذلك نطاق الحيز العام، وبنية الاقتصاد، وتوفر فرص التعليم والتشغيل والهجرة، إضافة إلى عوامل أُخرى.

في تحليلنا هذا سنسعى لإظهار الكيفية التي تؤثر فيها تلك العوامل بقوة في تطور المدن والمناطق المحيطة بها، وبالتالي في تنوع أشكال الحياة الحضرية في فلسطين.

## الاستمرارية والانقطاع:
## دراسة نماذج المدن الفلسطينية

في مطلع القرن العشرين، وعندما كان يجري إلحاق فلسطين بركب الاقتصاد العالمي، بدأت الحياة الحضرية فيها بالتباين. فقد أظهرت المدن، التي تراوح وضعها بين ما سماه البعض "الحداثة العثمانية" في مدينتي القدس ويافا، وبين الانعزال المحلي الذي يسم المدن الصغيرة الداخلية، مثل الخليل وصفد، تنوعاً يعكس المسارات الخاصة التي سلكتها في حالات تماسها المتباينة بالدولة العثمانية، وبالاقتصاد العالمي، كما يعكس أسلوب كسب الرزق في تلك المدن، ونوعية ارتباطها بالمناطق المحيطة بها.

وفي الأعوام الأخيرة شهدنا اهتماماً متزايداً بمواقع "الحداثة المتميزة" في فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨، في كل من مدينة القدس ويافا وحيفا. وقد كان لمؤسسة الدراسات المقدسية دور مؤثر بصورة خاصة في بعث الكوزموبوليتانية المفقودة لمدينة

Digitized by Birzeit University Library

القدس في أواخر الحكم العثماني وخلال مرحلة الانتداب، وذلك من خلال البرنامج الطموح للمؤسسة إلى نشر المذكرات والدراسات.[٢] ومما زاد الاهتمام بهذا الشأن الدراسات الثقافية والمذكرات والسير الذاتية التي نشرت أو أُظهرت للعلن في السنوات الأخيرة لتؤرخ للحياة في فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨، والتي أشارت جميعها إلى وجود مناخ حضري حديث نابض بالحياة بين الطبقتين الوسطى والوسطى العليا في تلك المدن (أنظر مثلاً: Seikaly 1995; Said 1999; Karmi 2002; Sakakini 1987; مسلّم ٢٠٠٣).

أمّا بقية المدن الفلسطينية، الواقعة خارج نطاق مدن القدس ويافا وحيفا "الحديثة"، فلم تلق اهتماماً يذكر من المؤرخين وعلماء الاجتماع. وهناك دراسات متعددة تناولت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين أمدتنا بلمحات مجتزأة عن نوعية الحياة في المراكز الحضرية الأقل "حداثة"، مثل نابلس، والخليل، واللد، والرملة، وطبرية، وصفد. والاستثناء اللافت هو الدراسة التي قام بها بشارة دوماني (Doumani 1995)، والتي تناولت التاريخ الاجتماعي لمدينة نابلس والمناطق المحيطة بها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد أثارت الدراسة العديد من القضايا المهمة في تأريخ فلسطين عامة، وفي التشكيلات الحضرية خاصة، وسنتطرق إلى هذا العمل بصورة مطولة لاحقاً.

استناداً إلى المصادر المتعددة يمكننا تجميع تكوين "متراتب" للمدن الفلسطينية، خلال الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، يعكس ترتيب مختلف المدن في سلسلة متصلة، بدءاً بالمدن المركزية "الحديثة" وصولاً إلى مدن الأطراف "التقليدية/المحافظة". وتمدنا الإحصاءات السكانية والاقتصادية، إضافة إلى السجلات المتعلقة بجوانب تطور البنى التحتية الخاصة بوسائط النقل والاتصالات، كسكك الحديد والطرق، ببعض الدلائل التي تشير إلى مواقع مختلف المدن في السلسلة المذكورة. ففي الإمكان مقابلة النمو السكاني المتسارع في القدس ويافا وحيفا في مطلع القرن العشرين، بالنمو المطرد، لكن الأبطأ، في مدينتي نابلس والخليل (Ben-Arieh 1975). وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، هناك العديد من الدلائل على تنامي بروز المدن الساحلية، وخصوصاً خلال فترة الانتداب عندما تعمق إلحاق فلسطين بركب الاقتصادات الأوروبية والعالمية. وقد شغلت القدس موقع الهيمنة السياسية، على الرغم من أنها لم تكن مركزاً رئيسياً للثروة الاقتصادية أو للتجارة، وذلك نظراً إلى مكانتها كمركز ديني وإداري. ويلاحَظ هنا أن

Digitized by Birzeit University Library

الاتصالات بين القدس ويافا وحيفا، ولا سيما إصلاح الطرق ومد سكك الحديد وإنشاء الخدمات البرقية، كان قائماً عند نهاية الحكم العثماني في فلسطين (Davis 2002). والواقع أن مشاريع التحديث العثمانية تعود إلى تاريخ سابق لذلك، كمشروع رصف أول طريق للمركبات في فلسطين (بين يافا والقدس) سنة ١٨٦٨ (Kark 1989, p. 58). كما أن المذكرات والسير الذاتية، التي تعتبر مصادر استثنائية ثرية بالمعلومات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية التي كانت جارية في فلسطين، وثّقت بروز نمط حياة حضري تجسد في انتشار أماكن الترفيه العامة، كالمطاعم والمقاهي، وفي الانتشار السريع للصحف والمجلات في مطلع القرن العشرين.

هذا وتعتبر دراسة ألكسندر شولش لنماذج المدن الفلسطينية في أواخر القرن التاسع عشر وثيقة الصلة بالنقاش الذي نحن بصدده، نظراً إلى كونها ارتكزت على معيار نتائج التغلغل الأوروبي في فلسطين. وهنا تأتي مدن القدس وبيت لحم والناصرة في المرتبة الأولى (ذلك بأنها مقار المواقع المسيحية المقدسة)، ومن ثم تتبعها مدينتا يافا وحيفا. وتضم الفئة الثانية المدن الأكثر ثانوية، كمدن عكا وصفد وطبرية. أمّا الفئة الثالثة فتضم المراكز الاقتصادية والتجارية المحلية وهي نابلس والخليل وغزة التي "لامستها أمواج المد الأوروبي من دون أن تغرقها" (Scholch 1993, p. 119)، كما أغرقت مدن الفئة الأولى. ويتضح من مراجعة السجلات التاريخية المتوفرة أن وجود المؤسسات الأوروبية أو غيابها، سواء أكانت ذات طبيعة دينية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم تربوية، كان له أهمية بارزة فيما يتصل بتشكيل طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في فلسطين. وسنعود إلى مناقشة هذه الفكرة لاحقاً.

إن المؤشرات الأقل قابلية للقياس يمكن أن تكون أكثر أهمية في دراسة نماذج المدن. وتتعلق هذه المؤشرات بعلاقات المدينة بالمناطق المحيطة بها، وبطبيعة الجماعات والطبقات السائدة، وبالأنماط المعمارية، وحتى بـ "المزاج" أو بـ "الروح" أو بنزعات السكان كما سجلها الرحالة والمؤرخون. وعند هذه النقطة بالذات تُدخل مفهوم المنطقة في دراستنا لإبراز فرادة المدن الفلسطينية. وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان للتباينات اللافتة بين المناطق، التي اتضحت في المسح الذي أجريناه للأسر وفي تعداد سنة ١٩٩٧، الفضل في تنبيهنا إلى أهمية المنطقة. ومع أن ضروب التنوع تلك تعتبر ظاهرة معاصرة، فقد سبق أن تساءلنا إن كان لنا الحق في اعتبارها انعكاساً لتوجهات تاريخية أو استمراراً لتلك التوجهات. ومما شجعنا على اتباع خط البحث هذا أعمال عدة باحثين ممن أشارت دراساتهم، إذا أُخذت بمجملها، إلى أهمية وضع المدن كل

Digitized by Birzeit University Library

على حدة ضمن سياق المناطق التي تشكل تلك المدن جزءاً منها. والدراسة الأكثر شمولاً بهذا الشأن هي التي وضعها بشارة دوماني سنة ١٩٩٥ عن جبل نابلس. كان دوماني أول مؤرخ اجتماعي لفلسطين يلفت الانتباه صراحة إلى المنطقة باعتبارها مبدأ اجتماعياً واقتصادياً منظّماً في فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مشيراً إلى استمرار فاعلية هذا المبدأ حتى اليوم، على الأقل فيما يخص بعض جوانب الحياة الاجتماعية في جبل نابلس.

وفي حين يحذر ديفيد هارفي (Harvey 2001, pp. 224-225) من النزعات الماهية أو الجوهرية في الجغرافيا، التي تشيّء مفهوم الإقليم أو المنطقة، فإنه يشير إلى أن المنطقة تمثل خاصية مهمة للتنظيم الاجتماعي في الحيز، إذ يقول: "يجري صنع أو تركيب المناطق بصورة مادية وفي الخيال، وتتبلور كشكل مميز من مزيج من العمليات المادية والاجتماعية والذهنية ... ويصبح تأثير المنطقة محور تشكيل الوعي والهوية والذات السياسية." وبتعبير أكثر عمومية، أصبح العلماء الجغرافيون النقديون والأنثروبولوجيون يدركون على نطاق واسع أن المناطق ليست تصنيفات "موضوعية"، وإنما هي تراكيب ناتجة من عمليات تجري وتتحدد وتكتسب رمزية وتتمأسس عبر ممارسات وخطابات متنوعة (Paasi 2002, p. 805).

لا يوجد أكثر تطابقاً من تصورات هارفي عن المنطقة ومفهوم دوماني بشأن "الحيز الاجتماعي"، وذلك فيما يتعلق بفلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن الجدير هنا أن نورد بالتفصيل الملاحظة المهمة التي يبدأ بها دوماني تاريخه الاجتماعي لجبل نابلس في العهد العثماني:

> لم تزل مدينة نابلس، منذ أن كانت بلدة كنعانية، متواشجة بريفها في عناق دائم. وعلى مرّ العصور، ولّدت التفاعلات المتشعبة والمتعددة الأبعاد بين هذين الجزأين المترابطين عضوياً، والمتمايزين في الوقت نفسه، حيزاً اجتماعياً متماسكاً ونابضاً بالحياة: جبل نابلس. ولقد كانت الشبكات الاقتصادية العميقة الجذور بين المدينة والقرى المحيطة بها تشكل الأسس المادية لاستقلالية جبل نابلس المحلية. كما كانت ديناميات العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المدينة والريف، ولا سيما بين التجار والفلاحين، مصدر الينابيع الثقافية لهويته...
>
> بهذا المعنى العام كان جبل نابلس شبيهاً بجبال أخرى قائمة تحت مظلة الحكم العثماني. ويفسر وجود هذه الأحياز الاجتماعية، طوال قرون كثيرة، الهويات الإقليمية القوية التي لا تزال تشكل جزءاً

Digitized by Birzeit University Library

سورية الكبرى...

...إن المراكز المدينية في جبل نابلس وجبل القدس وجبل الخليل احتلت مواقع متباينة من طيف الإمكانات خلال العصر العثماني. فالخليل كانت - إلى حد ما - امتداداً لريفها، كما كانت حياتها الاقتصادية تعتمد على المشاغل الزراعية، وعلى تقديم الخدمات الأساسية للقرى المحيطة بها... أما نابلس فكانت في موقع وسط بين الاثنتين [القدس والخليل]: فعلاقاتها بريفها كانت حيوية بصورة مطلقة، غير أنها اشتملت أيضاً على قاعدة صناعية كبيرة، كما أنها كانت صلة وصل بين كثير من شبكات التجارة الإقليمية... لم تكن مدينة نابلس تمتلك سحر مدينة القدس وجاذبيتها، ولا كانت تعاني وسن الخليل النسبي وخمول ذكرها (Doumani, op.cit., pp. 21-22).

## التاريخ والهويات: نابلس والخليل

قدم دوماني بإيجاز دراسة نماذج أكثر تقليدية للمدن الفلسطينية (سحر مدينة القدس في مقابل وسَن مدينة الخليل)، وقد يكون قدم أيضاً ربما أحد المفاتيح التي تساعد في فهم تفرد كل من المدينتين في قيد الدراسة. ويوثق دوماني بإسهاب الكيفية التي أعاد بواسطتها التجار النابلسيون والفلاحون من المناطق المحيطة بالمدينة إنتاج الشبكات الاقتصادية التي كانت تربطهم بعضهم ببعض، وهي شبكات تجاوزت مجرد علاقات التبادل الاقتصادي. ففي حين شكل التجار النابلسيون الوسطاء الرئيسيين في عملية التكامل الريفية-الحضرية من خلال استثماراتهم في إنتاج السلع الزراعية والاتجار بها وتصنيعها، أدى الفلاحون من الطبقة المتوسطة أيضاً دوراً رئيسياً في إعادة إنتاج الممارسات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد القرية، وانتهى بهم الأمر إلى امتلاك الأراضي وإلى إنشاء تجارتهم الخاصة وشبكات الإقراض الخاصة بهم، وإلى امتلاك المتاجر والمنازل في مدينة نابلس (Ibid., p. 244).

وعلى الرغم من الغموض الذي يلف العديد من البيانات، فإنه يبدو في الفترة الأولى من القرن العشرين، وهي فترة لا يغطيها كتاب دوماني، أن "تكامل" الحياة الحضرية والحياة الريفية استمر، ولو في أوضاع متغيرة. وترى غراهام - براون، التي أشارت إلى أن جبل نابلس يتمتع بكل ما يجعله يشكل كياناً تاريخياً متميزاً (Graham-Brown 1982, p. 106)، أنه بحلول عشرينيات القرن الماضي، وسّعت العائلات التي

Digitized by Birzeit University Library

تملك الأراضي، والتي كانت علاقتها بالفلاحين العاملين في أراضيها أشبه بالعلاقات الإقطاعية، مجال أملاكها، والتحقت بصفوف التجار ومقرضي الأموال، وانتقلت للعيش في المدن (Ibid., p. 142). ولا يسع المرء سوى التفكير ملياً في هذا التلاقح المتبادل بين المدينة والقرية والذي أفرزته حركة الناس بين هذين الموقعين الاجتماعيين. فوجود روابط قوية بين التجار - مُلاّك الأراضي في نابلس وبين الفلاحين، من جهة، وانتقال ملاّك الأراضي الذين كانوا في القرية إلى المدينة من جهة أُخرى، لا بد من أنه استتبع نشوء العديد من الروابط الاجتماعية المتنامية بين المدينة والريف، وهو ما عزز استمرار إعادة إنتاج كيان اجتماعي أشمل ذي هوية متميزة.

إن السير الذاتية التي تسجل الحياة في مطلع القرن العشرين تمدنا بلمحات عن تلك العلاقة الحميمية التي ربطت المدينة بالريف. فالسيرة التي وضعها مالك المصري، وهو ابن عائلة من التجار - ملاّك الأراضي في نابلس خلال عشرينيات القرن العشرين، توثق الانشغال المستمر لعائلات التجار النابلسيين بحياة القرية باعتبارهم مشرفين على النشاط الزراعي ومسوِّقين للإنتاج الزراعي، كما توثق سهولة انتقال أبناء تلك العائلات بين المدينة والقرية لتسيير أعمال الأسرة (المصري ١٩٩٧). وثمة سيدة نابلسية من مواليد سنة ١٩٢٣، وهي ابنة لعائلة من العلماء، تشير إلى أن جدها لوالدتها انتقل إلى طولكرم ليتمكن من الإشراف على الأراضي التي يملكها هناك وتزوج سيدة من القرية، وتضيف أن عائلة والدها، التي كانت تملك أراضي واسعة في منطقة قلقيلية في يافا، كانت تعيش من دخل تلك الأراضي، كما كانت تؤدي دوراً فاعلاً في الإشراف على الإنتاج (صلاح، لا تاريخ). وعلى نحو مماثل، تشير الكاتبة الفلسطينية المعروفة فدوى طوقان إلى زيارات القرويين المتكررة لمنزل عائلتها في نابلس خلال عشرينيات القرن العشرين (طوقان، لا تاريخ). ولا يسعنا سوى تخيل روابط الرعاية والنفوذ والمحسوبية الناجمة عن تلك العلاقات التي جمعت بين ملاّك الأراضي الحضريين والفلاحين. والمهم هنا ألاّ نسبغ طابعاً رومانسياً على تلك العلاقات، فغالباً ما كان الفلاحون محتجَزين ضمن علاقات تستتبع قدراً لا يستهان به من الاستغلال والتوتر والمقاومة. وإلى حين وضع تاريخ شعبي لجبل نابلس، يمكننا القول إنه حتى العلاقات القائمة على الاستغلال يمكن أن تحمل طابعاً حميمياً، وإن العلاقة التي كانت تربط بين مالك الأرض أو التاجر وبين الفلاح شكلت أحد عوامل تكوين العالم الاجتماعي لجبل نابلس، كما يمكن أن يكون شأنها في مناطق أُخرى.

وفي حين تحمل دراسة دوماني أهمية خاصة

Digitized by Birzeit University Library

منطقة جبل نابلس، أشارت دراسات أُخرى إلى وجود "أحياز اجتماعية" مماثلة، بحسب تعبير دوماني. وعلى الرغم من أن تماري (Tamari 1982, p.192) لم يلتفت صراحة إلى مسألة المناطقية، فإنه مع ذلك يمدنا بنظرة معمقة بهذا الشأن عندما يشير، في سياق مناقشته سياسة الفصائل، إلى أن ثنائية حضري - ريفي المعهودة لا تحمل قيمة تفسيرية ذات بال، فقد كان قادة الفصائل "ممثلين" حضريين لمنظومة تراتبية من الأقارب والزبائن الريفيين. كما تمت الإشارة إلى أن العائلات الحضرية ذات الزعامة، التي كانت تهيمن على مناطقها اعتباراً من مطلع القرن التاسع عشر، ساهمت في قولبة قرى متباينة ضمن منطقة متميزة، وذلك في مجال قدرتها كمؤدية ضرائب (Kimmerling and Migdal 2003, p. 42). إن الدور الذي أدته النخبة في صوغ الهويات المحلية لا يزال موضوعاً لم يجر التطرق إليه إلاّ نادراً في تاريخ فلسطين الاجتماعي. وفي إمكان أي دراسة لاحقة عن هذا الشأن الإفادة من الملاحظة التي أوردها ستاكول (Stacul 2003, p. 4)، وفحواها أن التمفصل بين تراكيب النخب وبين قراءات الفاعلين الاجتماعيين الفردية لهذه التراكيب، يمكن أن يشكل سبيلاً مفيداً للبحث. ويمكن التماس أوضح دليل على "تأثير المنطقة" و"الشخصية المناطقية" في دراسة "عمارة قرى الكراسي" (العامري ٢٠٠٣)، وسنتطرق إلى هذه الدراسة لاحقاً.

لكن، لم تمارس المدن جميعها، حتى لو كانت تمثّل موقع المركز في المناطق التي كانت توجد فيها، هيمنة سياسية أو اقتصادية في المنطقة. ويرى كرمون، في دراسته الخاصة بالخليل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن المدينة كانت مركزاً مهماً للطرق ذات الأهمية المحلية، وشكلت موقعاً لتجمع البدو القادمين من الجنوب والشرق والفلاحين القادمين من الشمال والغرب، وموقعاً تجارياً، ومركزاً للإنتاج، ومركزاً دينياً (Karmon 1975, pp. 74-78). إلاّ إن المدينة المذكورة لم تمارس أي قيادة سياسية ضمن المنطقة المحيطة بها. وهو يعزو ذلك إلى ما يفترض أنه فقدان التواكل الاقتصادي بين المدينة والقرية ضمن اقتصاد الكفاف، وغياب الإدارة الإقليمية الملائمة في ظل العثمانيين، وبالتالي سيطرة جباة الضرائب المحليين، والخطر المستمر نتيجة غارات البدو، وهو ما أدى إلى نشوء تحالفات بين القرى التي كان مجموع عدد سكانها يفوق عدد سكان مدينة الخليل (Ibid., p. 79).

إن ملاحظات كرمون المتعلقة بموقع الخليل غير المهيمن ضمن المنطقة المحيطة بها مباشرة تدفعنا إلى عرض الأوضاع الخاصة التي عملت ضد تبوئها موقع الزعامة ضمن هذه المنطقة. وقد لاحظت العامري، في كتابها المهم المعنون "عمارة قرى

Digitized by Birzeit University Library

الكراسي في فلسطين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، أنه في حين كان شيوخ النواحي الريفيون في جبل نابلس يتمتعون بالنفوذ، لم يكن لشيوخ النواحي في جبل الخليل سوى نفوذ ضئيل. وهي تعزو هذا الوضع الهامشي بصورة رئيسية إلى افتقار هؤلاء إلى قاعدة اقتصادية شبيهة بالقاعدة التي كانت موجودة في المناطق الأُخرى، حيث برز الشيوخ بصفتهم جباة ضرائب. ونظراً إلى أن أغلبية الأراضي في جبل الخليل كانت وقفاً، وبالتالي معفاة من الضرائب، لم يكن هناك فرصة لتطور مالك أراض "إقطاعي" في هذه المنطقة (العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦). وبالإضافة إلى ذلك، كانت ندرة الأراضي الخصبة في المنطقة تعني أن الزراعة لم تكن هي النشاط الأساسي هناك، أي أن تربية الحيوانات والرعي والإنتاج كانت أيضاً تحظى بالأهمية. وهناك سمة أُخرى فريدة لمدينة الخليل، أوردتها العامري، تتصل بنشاطها الاقتصادي وتتسم بأهمية بالغة. ففي حين كان هناك في جبل نابلس وجبل القدس فصل تام، إلى حد ما، بين الزراعة في القرى وبين التجارة في المدن، لم يكن الوضع في مدينة الخليل على هذا النحو. والواقع أن أخصب الأراضي في المنطقة كان داخل المدينة. وهكذا، كانت الخليل هي المدينة الفلسطينية الوحيدة التي تجمع بين الزراعة والتجارة والرعي والإشراف على الأماكن المقدسة (المصدر نفسه). ويؤكد شولش هذه الطبيعة عندما يقول إن الخليل كانت مدينة وجدت فيها مهن اقتصادية متنوعة جنباً إلى جنب وهي: الزراعة؛ رعي قطعان الماشية؛ التجارة؛ الدباغة؛ صنع الأواني الزجاجية (Scholch, op. cit., p. 162)

وتفيدنا الإشارة هنا إلى ذكريات أحد أهالي الخليل، الذي يقطن في القدس، عن طفولته في مطلع ستينيات القرن الماضي؛ فهو يتذكر أن عائلته المقيمة بالقدس كانت تمضي الصيف بكامله في الكروم وبساتين التين في الخليل والمناطق المحيطة بها، وكانت تبقى هناك إلى نهاية فصل الخريف بعد الانتهاء من قطاف العنب وتصنيعه. وكانت العائلات تقاوم فكرة إرسال أطفالها إلى المدرسة في الخريف، ولا سيما إذا كان ذلك يتطلب القيام برحلة طويلة من الحقول إلى مدينة القدس. وحتى عائلات الخليل التي لم تكن تملك أي أراض، كانت تستأجر قطعة أرض في بداية الموسم وتنتقل بكامل أفرادها للعيش فيها، ومن ثم تعيد الأرض إلى مالكها في نهاية الموسم. استمرت هذه الممارسات "شبه الفلاحية" إلى أواسط ستينيات القرن العشرين، لكنها اختفت تماماً في وقتنا الحالي، وذلك نتيجة تراجع الأراضي الزراعية في محيط المدينة لمصلحة التوسع السكاني، ونتيج

Digitized by Birzeit University Library

ألغى الحاجة إلى تمضية أسابيع بعيداً عن المنزل الموجود في المدينة (Ju'beh 2003).

إن الصورة المتكونة على أساس تلك الأدلة المتناثرة هنا وهناك توحي بأن "الأهمية المناطقية" لجبل الخليل كانت نتيجة التماثل بين الخليل والمناطق المحيطة بها، أكثر من كونها نتيجة وجود مركز حضري مهيمن يقوم بدور المركز التجاري للريف، ويضم نخبة تحكم (ربما تقوم أيضاً بدور "القوة الموحّدة") الريف عبر علاقات الهيمنة الاقتصادية والرعاية. وتعتبر ملاحظات العامري المتعلقة بالعمارة في مدينة الخليل ذات دلالة بالغة بهذا الشأن: ففي حين تمثل قصور التجار والأثرياء عنصر العمارة الأساسي في مدينة نابلس، ظلت عمارة مدينة الخليل شبه الحضرية وشبه الفلاحية تمثل الخاصية الأساسية للمدينة (العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦). فمساكن شيوخ النواحي في القرن التاسع عشر تشي بالطبيعة الأقل "حضرية" للمنطقة ككل. والآثار المعمارية الباقية في منطقة جبل الخليل تعتبر بالغة التواضع مقارنة بالقصور والحصون التي خلّفها شيوخ جبل نابلس وجبل القدس (المصدر نفسه، ص٢١٢-٢١٣). ومن المهم أن نشير هنا إلى أن شيوخ جبل الخليل، كعشيرة العمرو في قرية دورا، لم ينتقلوا للعيش في المدينة كي يصبحوا من سكانها، مثلما حدث على نطاق واسع في منطقة جبل نابلس، حيث انتقلت عائلات عبد الهادي وجرار والجيوسي للسكن في نابلس لتشكل بذلك أعيان المدينة وزعماءها. ومن الملاحَظ أن الريف في جبل الخليل هو الذي سيطر على المدينة، فقد كانت عشيرة العمرو هي سيدة الجبل (Ju'beh, op. cit.).

إن السجلات التاريخية الخاصة بمدينة الخليل وجبلها،[٣] والتي تعود إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي الفترة التي نتناولها في هذا الفصل، شحيحة جداً. كما أنه لا تتوفر لدينا وثائق، سواء أكانت عامة أم خاصة، من النوع الذي يمكنه إلقاء الضوء على التاريخ الاجتماعي لهذه المدينة المنعزلة الواقعة في المناطق الجبلية في فلسطين. وقد يكون هذا النقص انعكاساً لنزعة أفراد النخبة في جبل الخليل الذين قد لا يتوفر لديهم الدافع إلى تقديم منطقتهم إلى باقي الأمة وإلى تسجيل منجزاتها للأجيال اللاحقة على شاكلة نظرائهم في منطقتي القدس ونابلس، الأكثر وعياً قومياً. ويعزو أحد الأكاديميين من مدينة الخليل "ركود" الحياة الثقافية فيها في أواخر العهد العثماني وخلال فترة الانتداب إلى "الظلمة" التي كانت تلف فلسطين ككل خلال تلك الفترة (عمرو ١٩٨٥، ص ٥٤). لكن الوضع لم يكن على هذا النحو كما يشهد على ذلك النتاج الثقافي الثري في المدن الأخرى في فلسطين خلال تلك الفترة. وقد

Digitized by Birzeit University Library

يكون الأمر، بالإضافة إلى ذلك، انعكاساً للفقر المادي التاريخي في المنطقة، الأمر الذي جعلها غير ذات شأن بالنسبة إلى المؤرخين والموثّقين. ويشير أحد المؤرخين إلى أنه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفترة لا يستهان بها من القرن العشرين، كانت مدينة الخليل تجمعاً "حدودياً" منعزلاً، لا يجذب من المناطق المحيطة به سوى الفلاحين المتجولين والفقراء والأشخاص ذوي الميول الصوفية. إن تقليد حساء سيدنا إبراهيم، وهو مطبخ يقدم الحساء ولا يزال قائماً حتى اليوم بإشراف الأوقاف، وتقليد الزوايا الصوفية منحا المدينة صيت الملجأ الذي يفزع إليه الفقراء والروحانيون، مثبتين بذلك طابع الفقر في مدينة تؤوي المحتاجين وغير المنتجين (Ju'beh, op. cit.). وكان لا بد لهذا الصيت من أن يضفي على المدينة مظهراً محافظاً باهتاً، يجعل منها مكاناً لا محل فيه للحياة الرغيدة أو للديناميكية أو للتجديد.

ويبدو أن شخصية الجماعات المهيمنة في المناطق والمدن تحمل دلالة في عملية "إضفاء طابع" على المدن، وربما على المناطق بكاملها. فقد وثّق كثيرون من المؤرخين الدور الريادي الذي أداه الأعيان والتجار النابلسيون في الحياة السياسية في فلسطين، وهو دور تجاوز حدود مناطقهم. وقد وثّق دوماني (Doumani, op. cit., pp. 240-242) نشوء نخبة مهيمنة جديدة ومجموعة من الأعيان في جبل نابلس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتحوّل المجلس الاستشاري في المدينة إلى منبر لهذه النخبة الحضرية وقام بدور مهم في المفاوضات التي جرت مع الحكومة العثمانية. وفيما بعد، في مطلع القرن العشرين، شكل أفراد النخبة في نابلس نواة الحركة الوطنية النامية (Seikaly, op. cit.؛ متّاع ١٩٩٩). وتكشف الإحصاءات التي أجرتها الحوت (الحوت ١٩٨٤، ص ٦٥٦، ٦٥٨-٦٥٩) المتعلقة بتركيبة القيادة السياسية الوطنية خلال فترة الانتداب، أهمية مدينة نابلس بصورة خاصة وتواضع مكانة مدينة الخليل. فقد كانت نسبة ٢٢٪ من هذه النخبة من مواليد مدينة القدس، و١٦٪ من مواليد مدينة نابلس، و١٪ من مواليد مدينة الخليل. وفيما يخص مكان الإقامة، كانت نسبة ٣٥٪ منهم تعيش في القدس، و١٥٪ في مدينة يافا، و١٣٪ في مدينة نابلس، و١٤٪ في مدينة حيفا، و١٪ فقط في مدينة الخليل. كذلك كانت نسبة ٣٦٪ من تلك الشخصيات من المدرسين والصحافيين وأعضاء آخرين في طبقة الإنتلجنسيا، وكانت نسبة ٣٤٪ منهم ملاّك أراض وتجاراً أثرياء، و٢٤٪ موظفين حكوميين. وقد حصلت نسبة ٦٥٪ منهم على مستوى معين من التعليم العالي.

لاحظ دوماني (Doumani, op. cit., p. 245)

Digitized by Birzeit University Library

الوطنية الفلسطينية ومن الأعضاء الفلسطينيين في التشكيلات الوزارية الأردنية خلال الجيلين الماضيين، ينتمي إلى عائلات كانت تعتبر نواة النخب في القرن التاسع عشر. "كما أن خطابهم السياسي تم صوغه برموز تجربة أسلافهم في عهد الحكم العثماني." وإذا صح ذلك فعلاً بالنسبة إلى النخبة الوطنية ككل، فهل يصح أيضاً فيما يتعلق بالنخبة النابلسية؟ "كانت نابلس... تبدو كبيرة في عيون أهاليها، وتبعث فيهم شعوراً قوياً جداً بالهوية الإقليمية، وربما اعتزازاً مغالياً بتلك الممارسات الاجتماعية التي اعتقدوا أن مدينتهم تنفرد بها" (Ibid., p. 56). وقد أشار دوماني وآخرون إلى الاستمرارية التاريخية للنخب في مدينة نابلس، فقد استمر التجار بصورة خاصة في أداء دور ريادي في الحياة الاقتصادية والسياسية.

والأمر الذي يعنينا هنا هو معرفة ما إذا كانت "السمة الجوهرية لنابلس تظل تُحَدَّد من خلال قيامها بدور العاصمة التجارية والصناعية والإدارية والثقافية للقرى المحيطة بها"، كما يقول دوماني (Ibid., p. 26). إن هذا الافتراض للاستمرارية التاريخية لـ "سمة" المدينة والموقع الأول الذي تشغله في المنطقة، يجد صداه في التمثيل المعاصر المتداوَل للمدينة كموقع مهيمن ضمن فضائها الاجتماعي. وكما كان الوضع في القرن التاسع عشر، تستمر صناعة هذه الهيمنة والمحافظة عليها من جانب المجموعة الاجتماعية المهيمنة في المدينة، أي التجار وأصحاب المصانع. ففي حين ضعفت العلاقات مع المناطق المحيطة بالمدينة نتيجة تهميش الزراعة وانتشار العمالة المأجورة، لم تتراجع الهيمنة الثقافية والسياسية للنخبة على نحو مماثل، على الرغم من بعض النكسات التي ألمت بها في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، عندما انخرطت القيادة الصاعدة في الحركة الوطنية (وكان جلّ أفرادها من أصول فلاحية ومن اللاجئين) في مواجهة سياسية ضد النخبة من ملاّك الأراضي والتجار في المنطقة. ولا تزال مدينة نابلس تعتبر المركز المالي والتجاري لشمال الضفة الغربية، ولا تزال العائلات النابلسية تهيمن على المشهد السياسي في المدينة. وبهذا المعنى، لا تزال نابلس تُعتبر مدينة فريدة تسودها روح جماعية هيأت النخبة أجواءها. ولا تتوافر لدينا، لسوء الحظ، أي تواريخ متكاملة للعائلات التي شغلت موقعاً قيادياً في نابلس. إن إجراء استقصاء بهذا الشأن سيكشف غالباً وجود استمرارية في أدوار القيادة بتوالي الأجيال في المستويات المحلية والقومية وحتى الإقليمية. وتشكل عائلة الشكعة مثالاً لذلك. فقد تم انتخاب بسام الشكعة رئيساً لبلدية نابلس سنة ١٩٨١ ضمن قائمة المرشحين الوطنيين؛ وعيَّن ياسر عرفات غسان [illegible]، وهو من أنصار

Digitized by Birzeit University Library

حركة "فتح" الراسخين، رئيساً للبلدية، وثمة أعضاء آخرون من العائلة يتمتعون بمصالح تجارية واسعة في المدينة.

ويتعين على هذه الاستنتاجات أن تظل حالياً مجرد استنتاجات أولية. فلا بد من إجراء دراسة مفصلة عن تركيبة النخبة النابلسية ووظيفتها وانتشارها الإقليمي قبل أن نتمكن من تدعيم صيغة الموضوع الأولية. فنحن نحتاج، مثلاً، إلى معرفة المزيد عن العلاقة التي تربط القيادة السياسية التقليدية في مدينة نابلس بمؤسسات السلطة الفلسطينية التي تأسست هناك بعد سنة ١٩٩٤، وإلى معرفة مدى هيمنة أفراد العائلات النابلسية البارزة على تلك المؤسسات، كالمحافظة والبلدية والأجهزة الأمنية والمؤسسات الرئيسية الأُخرى. ويمكن للمقارنة بمدينة رام الله أن تفيدنا في هذا المجال. ففي مدينة رام الله، حيث لا توجد نخبة محلية راسخة (نظراً إلى هجرة العديد من أفراد هذه النخبة خلال القرن العشرين، وباعتبارها مدينة مسيحية، وبالتالي، بموجب هذا التعريف، لا تؤدي إلاّ دوراً سياسياً محدوداً على المستوى الوطني)، نجد أن مؤسسات السلطة الفلسطينية يترأسها "غرباء"، معظمهم من العائدين، أو من أفراد النخبة الجديدة التي لا تتمتع بأية جذور تاريخية في المدينة. أمّا في نابلس، فقد تمكن أفراد النخبة النابلسية من دمج أنفسهم في تراتبية السلطة الفلسطينية، فالمحافظة والبلدية يديرهما أفراد العائلات النابلسية البارزة.(٤)

يعتبر النوع الاجتماعي إحدى السمات ذات الدلالة بالنسبة إلى شخصية المكان، سواء أكان مدناً، أم مناطق، أم أوطاناً. ففي فلسطين تعتبر سلوكيات وملابس ومهن النساء بصورة خاصة سمات لها دلالاتها المهمة فيما يتعلق بالهوية الإقليمية. وقد شكلت أنماط حياة نساء النخبة في مدينة نابلس ونشاطاتهن السياسية والثقافية إحدى أكثر سمات الحياة الاجتماعية والثقافية ديمومة في المدينة. وفي حين لا يزال تاريخ نساء الطبقة الوسطى ونساء النخبة في نابلس خلال القرن العشرين بانتظار من يكتبه، فإن هناك أدلة كافية تدعم الفكرة القائلة إن نزعات وممارسات نساء هاتين النخبتين تعتبر مؤشرات مهمة إلى مزاج المجموعات المهيمنة في المدينة. فهناك أدلة وافرة في القرن العشرين على نشاطات نساء الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا في نابلس ضمن الحركة الوطنية، ولاحقاً في الأعمال الخيرية. وهناك كثيرون من الباحثين وكتّاب المذكرات ممن تحدثوا عن حياة وإنجازات نساء الطبقة الوسطى ونساء النخبة في مدينة نابلس (Fleischmann 2003; Moors 1995; Mogannam 1937; Sayigh 1989; صلاح، مصدر سبق ذكره). وتتنوع أدوار تلك النساء ما بين "فلونس نستنغايل

Digitized by Birzeit University Library

نابلس"، عندليب العمد، التي أسست الاتحاد النسائي العربي في سنة ١٩٢١ (Tawil 1979)، وبين نساء الأعمال اللاتي يتمتعن بالفطنة والذكاء (Moors, op. cit.). وكانت فدوى طوقان (توفيت سنة ٢٠٠٣) من الكاتبات المرموقات في أرجاء العالم العربي كافة، وقد ترعرعت في دار عائلتها في نابلس (طوقان، مصدر سبق ذكره). وتشير فليتشمان في كتابها، الذي يتناول الحركة النسائية الفلسطينية خلال فترة الانتداب، إلى أنه على الرغم من وجود فروع محلية نشيطة إلى حد ما للجمعية النسائية العربية/ الاتحاد النسائي العربي في جميع المدن، فإن الفروع التي استقطبت القسط الأكبر من اهتمام الإعلام كانت فروع القدس وحيفا ويافا وعكا ونابلس. كما تشير إلى ندرة المعلومات الخاصة بفرع مدينة الخليل، الذي ساهم بلا شك، ولو بصورة غير منتظمة، في النشاطات الوطنية، كالتظاهرات وأعمال الإغاثة (Fleischmann, op. cit., p. 151). إن الأدلة الشحيحة على نشاطات النساء في الخليل تعتبر بحد ذاتها مؤشراً كافياً، على ما يبدو، إلى ندرتها، وذلك مقارنة بالمصادر الوفيرة التي توثّق النشاطات النسائية في القدس (مركز النشاط النسائي)، وفي المدن الساحلية ومدينة نابلس.

إن إحدى السمات اللافتة في نساء الطبقة الوسطى ونساء النخبة في مدينة نابلس من ذوات المهن والنشيطات هي تفوّق عدد العازبات بينهن.(٥) وما من شك في أن الأدلة الواردة في الروايات تدعم هذه الفكرة. فتشير مورز (Moors, op. cit., pp. 238-239) إلى أنه اعتباراً من مطلع القرن العشرين، أدت النساء العازبات دوراً مهماً كمدرّسات ومديرات مدارس وأعضاء مجالس إدارة في المؤسسات الخيرية، والجامعات والهيئات العامة الأُخرى. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن كثيرات من أولئك النساء كن نشيطات أيضاً ضمن مؤسسات تعمل على الصعيد الوطني، وهكذا برزن كشخصيات عامة خارج نطاق مدينتهن. لكن الخليل لم تقدم أي شخصيات نسائية عامة تذكر، ولا سيما على المستوى الوطني. وحتى بعد سنة ١٩٤٨، عندما فقدت الحركة النسائية الفلسطينية عناصرها الراديكالية الساحلية من يافا وحيفا، لم تبرز مدينة الخليل كمركز ذي دلالة بالنسبة إلى النشاطات النسائية، مثلما حدث في نابلس ورام الله. أمّا نساء القدس فقد احتفظن بهيمنتهن التاريخية إلى ثمانينيات القرن العشرين، حين تسلمت المنظمات الشعبية، التي كانت تديرها شابات آتيات من خلفيات أكثر تواضعاً ومرتبطات بمختلف الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية، مهمة تنظيم النساء في كامل الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثمة خاصية متخيلة للنخبة في مدينة نابلس هي طبيعتها "المحافِظة". فنابلس،

Digitized by Birzeit University Library

وفق ما ترى غراهام - براون (Graham-Brown 1989, p. 384)، لا تزال اجتماعياً تحت هيمنة مجموعة من "العائلات الراسخة الجذور من ملاّك الأراضي والتجار، نشرت مناخاً اجتماعياً محافِظاً بصورة عامة. وعلى الرغم من ثراء الأفراد والعائلات فإن المدينة ليست السمة «المحافِظة» لمدينة منفتحة ولا مزدهرة." كما تحدث آخرون عن هذه السمة المحافِظة (Tawil, op. cit؛ طوقان، مصدر سبق ذكره). ومن الطبيعي أن يستدعي الأمر هنا منظوراً أشمل، بما أننا يجب أن نضع السمة «المحافِظة» لمدينة نابلس إلى جانب السمتين «التقليدية» و«المحافِظة» لمدينة الخليل. وما يهمنا هنا هو الكيفية التي نفهم بها تلك السمات. ونعتقد أن التّماس بالحداثة في فلسطين جاء على نحو متنوع ومتباين، وأفرز تعبيرات كانت بدورها متباينة في مناطق متعددة. وهكذا، اختلفت باختلاف المدن حالات التّماس بجهود الدولة العثمانية الرامية إلى المركزية و"التحديث"، كما اختلفت الاستجابات للتغيرات الجارية في الاقتصاد المحلي والدولي، وحالات التّماس بالانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وقد سبق أن أشرنا إلى الأنماط المتعددة للحياة الحضرية في فلسطين أوائل القرن العشرين، التي تراوحت ما بين الطبيعة الكوزموبوليتانية في القدس ويافا وحيفا، وبين أنواع الحياة الحضرية الأكثر "انعزالاً" في المدن الداخلية. ويعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى الأسلوب الذي عبرت به الجماعات المهيمنة عن تماسها بالتغيرات العنيفة التي كانت تعصف بفلسطين.

إن تمثّل مدينتي الخليل ونابلس الذي يعود إلى عقود مضت يحمل بعض صدى الإشكال الذي نتناوله في هذا الفصل. ففي مقال لكوشنر بعنوان "المدن المتعصبة في فلسطين في القرن التاسع عشر" (Kushner 1997, p. 2)، يشير إلى أن الرحالة الغربيين الذين زاروا فلسطين في القرن التاسع عشر يصفون مدينتي الخليل ونابلس من دون سواهما بأنهما "عدائيتان" و"عنيفتان" تجاه الأجانب، وذلك مقارنة بالمدن الأُخرى التي كانت أكثر "انفتاحاً"، أو على الأقل أكثر "لامبالاة". ويعزو كوشنر ذلك إلى الاستقلالية النسبية لهاتين المدينتين عن الحكم العثماني، وإلى مشاعر الاستياء والعداء تجاه الطبقة الجديدة الصاعدة من رجال الأعمال في المدن الساحلية والقدس نتيجة "الهجمة الأوروبية التي تركت هاتين المدينتين في وضع هامشي"، وإلى قلة الاحتكاك بالأوروبيين، وخصوصاً ندرة الأوروبيين المقيمين والحجاج، والمؤسسات الأجنبية أو المسيحية الأُخرى في هاتين المدينتين (Ibid., pp. 4-10). إن ملاحظات كوشنر المتعلقة بالتجانس الموجود في مدينتي نابلس والخليل مقارنة بالقدس والمدن الساحلية لهي جديرة بالملاحظة. فقد كان التماس بالحداثة في فلسطين في القرن التاسع عشر ومطلع

Digitized by Birzeit University Library

القرن العشرين يتضمن، بين أمور أُخرى، العلاقة بالأجانب، والإرساليات، والحجاج، والمؤسسات التربوية الحديثة، ولاحقاً، بسلطات الانتداب البريطاني. وما من شك في أن مدى انعزال أفراد نخب المدن، ومدى اندماج هؤلاء في الاقتصاد العالمي وارتباطهم بالممثلين الأجانب لهذا الاقتصاد، من الأمور التي تركت بصمة في وعي السكان وميولهم.

إن أحد العوامل الأساسية المساعدة في فهم الأشكال المتعددة من الحياة الحضرية والميول الحضرية العامة، هو تقويم دور التعليم في تشكُّل النخب. ويبدو أن نوع وموقع تجربة التحصيل الدراسي يتمتعان بأهمية لافتة. ويتوفر لدينا من الأدلة المأخوذة من السير الذاتية والوثائق الأُخرى المشابهة ما يكفي للاستنتاج، مثلاً، أنه في مطلع القرن العشرين توفرت لدى أطفال النخبة في مدينة نابلس فرصة تجربة دراسية جديدة لم تتوفر لأطفال مدينة الخليل. وبحلول عشرينيات القرن الماضي، كانت تأسست عدة مدارس "حديثة" في مدينة نابلس. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الفتيات تم تسجيلهن أيضاً في تلك المدارس، وأن إحداها على الأقل كانت برعاية الكنيسة (تديرها راهبات أخوية القديس يوسف)، وكانت تعنى، كما هو الحال في المدن الأُخرى، كالقدس، بأطفال الأغلبية المسلمة. وتقول يسرى صلاح (صلاح، مصدر سبق ذكره)، وهي ابنة لعائلة مسلمة من المثقفين والقضاة، أنها تلقت دراستها مع شقيقتها في مدرسة راهبات القديس يوسف في مطلع عشرينيات القرن الماضي، وانتقلت إلى المدرسة الفاطمية سنة ١٩٢٩، ومن ثم إلى المدرسة العائشية. وذهبت شقيقتها إلى القدس لمتابعة الدراسة في معهد تدريب المعلمات، في حين أرسلت هي إلى مدرسة الفرندز في رام الله التي كانت تديرها طائفة الكويكرز. والتحقت عدة فتيات من صفها بمعهد شميدت في القدس، فقد كانت العائلات تعتبره أكثر محافَظة من مدرسة الفرندز في رام الله التي كانت تُعد أكثر تحرراً و"حداثة".[٦] ومن ثم ذهبت يسرى صلاح إلى كلية بيروت للفتيات، لتنتقل، بعد مواجهة مع عائلتها، إلى الجامعة الأميركية في بيروت (تخرجت في سنة ١٩٤٦) حيث كان يدرس شقيقها.

إن تجربة الدراسة خارج فلسطين (في الجامعة الأميركية في بيروت خاصة) جمعت بين أفراد النخبة الحضرية من الطبقة الوسطى وبين أفراد النخبة من مختلف المدن الفلسطينية. وتشير صلاح إلى الصداقات التي كانت تربطها بالشقيقتين السكاكيني من مدينة القدس (وهما ابنتا التربوي المعروف خليل السكاكيني)، وإلى علاقاتها برجال وسيدات من القدس ورام الله ونابلس ويافا (المصدر نفسه). وعلى نحو مماثل،

Digitized by Birzeit University Library

أدت الدراسة في المدارس والمعاهد الفلسطينية، كالكلية العربية ومعهد شميدت في القدس ومدرسة الفرندز في رام الله، دوراً مهماً في تشكّل طبقة حضرية فلسطينية "وطنية"، وحدت المسلمين والمسيحيين، كما وحدت الأفراد الآتين من مختلف المدن.(٧)

طوال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، ظل النظام التربوي في مدينة الخليل تقليدياً. ومن الملاحَظ أنه لم يتم إنشاء مؤسسات تعليمية أجنبية فيها (كانت أغلبية هذه المؤسسات في فلسطين برعاية الكنيسة أو تديرها إرساليات، كما في مدينة القدس، ونابلس، ويافا، وحيفا). وحتى خلال خمسينيات القرن العشرين، كان معظم المدرِّسين في الخليل من خارج المنطقة (Ju'beh, op. cit.).

هناك أمر ذو دلالة مهمة في مناقشتنا هذا الموضوع، وهو عدم وجود أي وثيقة مكتوبة ذات أهمية كان خلّفها عين من أعيان مدينة الخليل أو إحدى الشخصيات العامة هناك، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إن ما تقدمه مدينة الخليل بهذا الشأن يعتبر شحيحاً إذا ما قورن بثراء السير الذاتية والمذكرات والسجلات التاريخية التي وصلت إلى المؤرخ الاجتماعي عن طريق المثقفين والشخصيات العامة في كل من نابلس والقدس وحيفا ويافا. ويمكن تفسير ذلك بأنه انعكاس لهامشية مدينة الخليل في الحياة الوطنية، من جهة، ولافتقار النخبة في المدينة إلى الاهتمام أو إلى الرغبة في الاحتفاظ كتابةً بذكرى إنجازاتها ومساهماتها، من جهة أُخرى.

وكي نوجز ما ذكرناه، قد يكون من الملائم هنا العودة إلى التذكير بالسؤالين المترابطين اللذين طرحناهما في مستهل الفصل وهما: ما مقدار الماضي المتجسد في الحاضر، وإلى أي مدى تعتبر "شخصيات" مدينتي نابلس والخليل انعكاساً لهوياتهما الاجتماعية ولتاريخهما الاجتماعي في العقود المنصرمة؟ ما مدى الاستمرارية المتوفرة، وما مدى أهمية الانقطاعات التي حدثت مع الماضي خلال العقود الأربعة المنصرمة؟ ولا تكف المشكلة الثانية المعقدة عن إثارة الارتباك: هل لا يزال هناك "حيز اجتماعي" كما تصوره دوماني في جبل نابلس وجبل الخليل في القرنين الثامن عشر والعشرين؟ تقول جونسون، مثلاً (في هذا الكتاب)، إن المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية (المنطقة المحيطة بالخليل بصورة رئيسية) يمكن أن تضم شبكة أكثر كثافة من علاقات القربى والعلاقات الاجتماعية. لكن يبقى السؤال التالي: ما الذي يفسر إذاً هذا التباين المتواصل، كما يتبدى من خلال بيانات التعداد والمسح.

Digitized by Birzeit University Library

## الانقطاع التاريخي والمدينة الجديدة: رام الله

إن تاريخ مدينة رام الله في مطلع القرن العشرين، كما سجله المؤرخون و"أبناؤها الأصليون" (وبعض بناتها)، لا يعتبر تاريخ مدينة كوزموبوليتانية، مثل القدس أو حيفا أو يافا. لكنه أيضاً ليس بتاريخ مدينة راسخة كمدينتي نابلس أو الخليل. لقد ظلت مدينة رام الله حتى أواخر القرن التاسع عشر مجرد قرية كغيرها في المناطق المحيطة بها. ويُظهر تاريخ عمارة المدينة أنها لم تكن تتميز من عمارة القرى الأُخرى في تلك المنطقة الجبلية، وأن طراز الأبنية كان يعكس نمط حياة الفلاحين وحاجاتهم (الجعبة وبشارة ٢٠٠٢، ص ٢٢). أمّا عدد سكانها فكان قليلاً، وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، كما كانت العائلات تمضي القسم الأعظم من أشهر الصيف في العناية ببساتينها وكرومها (Shaheen 1982, p.46)، كما ورد سابقاً في الحديث عن سكان مدينة الخليل. وبحلول أواسط القرن التاسع عشر، كانت رياح التغيير بدأت تجتاح المدينة، فقد أُنشئ عدد من المباني العامة التي عكست الوجود المتنامي للكنائس الأجنبية والإرساليات الدينية في مدينة أهلها من المسيحيين الأورثوذكس التابعين للكنيسة اليونانية. ولا يخفى أن قرب المدينة من القدس ووجود أغلبية مسيحية فيها كانا من عوامل جاذبية رام الله بالنسبة إلى الكنائس والإرساليات الأجنبية. وبحلول مطلع القرن العشرين، كانت الطوائف الكاثوليكية، والكاثوليكية اليونانية، والبروتستانتية، والكويكرز رسخت وجودها في المدينة وعمّرت الكنائس والمدارس. وقد أسس الألمان أول مدرسة حديثة في رام الله. أمّا الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية المحلية فقد كانت آخر من قام بذلك، ولا شك في أنها شعرت بمنافسة المؤسسات الأُخرى. وربما كان تباطؤها ناجماً عن اعتبارها أن نفوذها بين جماهيرها هو أمر مفروغ منه، لتكتشف لاحقاً أن هذا الجمهور بدأ بالتحول إلى الكنائس الجديدة. وفي الغالب أن الحوافز المالية والوعود بالدراسة في الخارج كانت من عوامل جاذبية الكنائس الجديدة بالنسبة إلى السكان المسيحيين المحليين.(٨)

وفي مطلع القرن العشرين، بدأت رام الله بالتوسع والتحول إلى مدينة، وذلك مع الزيادة الدراماتيكية في الهجرة إلى الأميركتين. فقد عملت التحويلات المالية الآتية من الخارج على تغيير وجه المدينة بالتدريج، عندما بدأ المهاجرون يستثمرون أموالهم في بناء المنازل وفي إنشاء مؤسسات وأعمال وخدمات عامة، فأصبحت مركزاً للتجارة

Digitized by Birzeit University Library

والخدمات بالنسبة إلى المنطقة (الجعبة وبشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨). كما شكلت فترة الانتداب نقطة انعطاف أُخرى في تاريخ تحول هذه القرية إلى مدينة مهمة ضمن المنطقة التي توجد فيها. إذ بدأت رام الله تجتذب المهاجرين من مناطق أُخرى، ولا سيما من جبل الخليل، نظراً إلى فرص العمل التي تولدت من هجرة سكانها الأصليين وعزوف الشباب عن المهن الزراعية. كما أن التوسع في إنشاء المباني خارج نطاق مركز المدينة القديم (ما يعرف اليوم برام الله التحتا) اجتذب أيضاً كثيرين من البنّائين والحرفيين من القرى المحيطة ومن منطقة الخليل (المصدر نفسه، ص ٤٢). وخلال الفترة نفسها، كان القرويون من جبل الخليل ينتقلون إلى القدس سعياً وراء سبل الرزق، وهي سمة خاصة بمنطقة الخليل بصورة رئيسية، ولا يمكن تعميمها على المناطق الفلسطينية الأُخرى (عدا حالات الهجرة من جبل نابلس إلى المدن الساحلية خلال فترة الانتداب). فقد كانت الفاقة الشديدة وندرة الأراضي الصالحة للزراعة من العوامل التي أدت إلى هذا النمط من الهجرة الداخلية. وبهذا المعنى، يمكن القول إن العمال المهاجرين الأوائل في فلسطين، في مطلع القرن العشرين، كانوا من أهالي الخليل. إن تاريخ هذه الهجرة الناجمة عن الفاقة وعن ندرة الأراضي الخصبة وربما عن فقدان الأراضي (وتأثيرها البالغ، ولا سيما في مدينة القدس)، لا يزال بانتظار من يكتب عنه.

كان بطء تبلور طبقة متوسطة خلال فترة الانتداب عاملاً مهماً في تاريخ تحوّل مدينة رام الله بالتدريج إلى مركز إقليمي، كما كانت الهجرة إلى الخارج أحد المصادر المهمة لهذا التطور، وذلك عندما بدأت استثمارات المهاجرين في مجالات الإعمار وإنشاء المؤسسات والفعاليات التجارية، بتغيير صورة الحياة اليومية في المدينة النامية. وقد شكلت الزيارات الدورية التي كان المهاجرون يقومون بها بهدف البحث عن زوجات وأزواج، أو للإشراف على استثماراتهم، أو لجمع الإيجارات، عاملاً مهماً في تطوير مزاج عام جديد خاص بالطبقة الوسطى، الأمر الذي زاد في "انفتاح" رام الله على العالم الخارجي، وكان في هذه الحالة مكان الشتات في الأميركتين، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية.(٩) وخلال هذه الفترة تم إنشاء العديد من المؤسسات المعروفة ذات الطبيعة العلمانية، خارج نطاق الكنيسة، ويمكن أن نذكر هنا الكشافة في سنة ١٩٢٨، ومجموعة السرية الأولى في سنة ١٩٣٠. كما تم تشكيل أربع منظمات نسائية مهمة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٤١ (Shaheen, op. cit., pp. 71-72)، الأمر الذي فسح لمجموعة صغيرة من النساء المتعلمات، المهتمات بالشأن

Digitized by Birzeit University Library

العام، المجال لتطوير أدوارهن ضمن الحيز العام، ولإضفاء الشرعية على هذه الأدوار.

جاءت نقطة الانعطاف الفعلية في مسار تحول رام الله إلى مدينة تضم طبقة وسطى متميزة مع الاقتلاع الذي حدث سنة ١٩٤٨. وكنا أشرنا سابقاً إلى أن مدينتي رام الله وغزة كانتا أكثر تأثراً بالحرب والاقتلاع اللذين حدثا خلال تلك السنة. فبينما استقبلت كل من نابلس والخليل، أكبر مدينتين في الضفة الغربية، بعض اللاجئين (استقبلت نابلس عدداً أكبر مما استقبلت الخليل)، تحولت رام الله في الضفة الغربية بعد تلك السنة إلى مدينة للاجئين وللمهاجرين من داخل فلسطين. لكن، ما ميزها (وإلى حد ما، بيت لحم والقدس) من غيرها من المدن التي استقبلت اللاجئين، هو أن كثيرين من هؤلاء المشردين الجدد كانوا لاجئين مسيحيين من أبناء الطبقة الوسطى في المدن الساحلية، يافا واللد والرملة. وقد عززت هذه المجموعة من اللاجئين الحضريين، التي كان معظم أفرادها يعمل في التجارة، عدد سكان مدينة رام الله المسيحيين الذي بدأ بالتضاؤل، وشكلت نواة الطبقة الوسطى الجديدة في المدينة والمؤلفة من أصحاب الحوانيت وصغار التجار وموظفي الحكومة والمدرسين، وفيما بعد، من المهنيين المحترفين. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أولئك اللاجئين من أبناء الطبقة الوسطى أصبحوا يشكلون جزءاً من نسيج المدينة نفسها، ولم ينعزلوا في مخيمات للاجئين في أطراف المدينة، سواء بصورة مادية أو اجتماعية، في حين عزل اللاجئون من الفلاحين في عدة مخيمات داخل رام الله وخارجها. وبمرور الوقت شكل هؤلاء أحد المكونات المهمة للطبقة الدنيا في المدينة، إلى جانب المهاجرين من منطقة الخليل.(١٠)

بحلول خمسينيات القرن العشرين، أصبحت رام الله مدينة تضم خليطاً من أهاليها الأصليين ومن اللاجئين، أناساً يعيشون عيشة المدن، وقادمين جدداً من القرى. ومع أن المدينة فقدت أغلبيتها المسيحية السابقة (على الرغم من تدفق اللاجئين المسيحيين من المدن الساحلية والمناطق المحيطة بها)، إلاّ إنها حافظت على طابعها المسيحي الفريد، وبالتالي على نمط حياة أكثر "انفتاحاً"، فقد استمرت مدارسها المسيحية، وخصوصاً مدارس الفرندز التي تديرها طائفة الكويكرز، في اجتذاب الطلبة من المدن الفلسطينية الأُخرى وحتى من الدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من بعض التحفظات من جانب أهالي نابلس المحافظين ومن آخرين أيضاً، والمتعلقة بالجو المنفتح في تلك المدارس، فقد كان هناك عدد كاف من هؤلاء معجباً بتلك المؤسسات المسيحية نظراً إلى نوعية التدريس وإلى القيم التي تقدمها، بحيث أرسلوا

Digitized by Birzeit University Library

أطفالهم إليها.

لا يمكن إغفال دور الهجرة الخارجية في تطور رام الله إلى مدينة تتسم بشيء من التنوع. فقد أدت زيارات المهاجرين الدورية للمدينة، بهدف الحفاظ على الروابط بـ"البلاد"، إلى أن تجعل من الأنماط الغربية في الملبس والسلوكيات، وخصوصاً أنماط الشباب المتأمرك القادم من التجمعات الحضرية، مثل سان فرانسيسكو وشيكاغو، أموراً طبيعية. على العموم، أصبح تنوع مدينة رام الله وصيتها في الانفتاح والتسامح من العوامل المؤدية إلى مزيد من التباين، وأضحت المدينة مركز جذب للراغبين في تفادي الوضع الاجتماعي المحافظ في المدن والقرى الأُخرى. فاستقرت أعداد صغيرة من المثقفين والمهنيين والنشيطين السياسيين من المناطق الأُخرى في المدينة.(١١)

تعتبر الهوية المسيحية لمدينة رام الله من العوامل الرئيسية لفهم تحولها من قرية هادئة إلى بلدة صغيرة نابضة بالحياة، وفيما بعد إلى مدينة تسير على درب التحول لتصبح المركز الحضري الرئيسي في الضفة الغربية. لقد فقدت رام الله أغلبيتها المسيحية منذ عقود،(١٢) لكن الهوية الأصلية المسيحية لم تكف عن الظهور في تمثيل المدينة، سواء من حيث صورتها الذاتية أو من حيث مكانتها في المخيال الوطني. ويجوز القول هنا إنه، وبمرور السنين، أصبح هناك مصلحة مشتركة للمجموعات الاجتماعية المتعددة -المهاجرين من المدن الأُخرى من المهنيين المحترفين وأصحاب المهن الراقية الأُخرى، والطلبة القادمين للدراسة في جامعة بير زيت القريبة، والنشيطين السياسيين، واللاجئين المسيحيين، والبقية الباقية من السكان الأصليين - في تعزيز مفهوم رام الله كمدينة مسيحية، واستطراداً، كمدينة متسامحة مع الانفتاح والاختلاف والتنوع. واليوم، وفي ظل حكم السلطة الفلسطينية التي أصبحت رام الله مقرها الرئيسي، ما زالت الهوية المسيحية للمدينة راسخة تتجلى في الجو الاجتماعي المسترخي والمتحرر نسبياً الذي يبيح اختلاط الرجال والنساء، والنشاطات الترفيهية، ووجود ثقافة المطاعم والمقاهي، حيث يشعر الرجال والنساء بالراحة في مكان عام، وحيث تقدم المشروبات الروحية.(١٣)

تنفرد مدينة رام الله بين المدن الثلاث في قيد الدراسة بأنها لا تضم نخبة اجتماعية متجانسة متجذرة تاريخياً في المدينة. وفي رأينا، يشكل هذا أحد العوامل الرئيسية لفهم حداثة المدينة الحضرية التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع الطابع الأكثر محافظة لمدينة نابلس ومع المحافظة المتأصلة لمدينة الخليل. لقد هاجر عدد كبير من

Digitized by Birzeit University Library

عائلات رام الله "الأصلية" خلال القرن العشرين، وهو ما حوّلها إلى مدينة لا يملكها أحد، وبالتالي يملكها الجميع. ونظراً إلى عدم وجود مجموعة مهيمنة راسخة من الأعيان في المدينة، جاء "الغرباء" و"الدخلاء" ليتسلموا مواقع النفوذ فيها، ولا سيما بعد سبعينيات القرن العشرين ومع تنامي نفوذ الحركة الوطنية المهيمنة. كما جاء كثيرون من النشيطين السياسيين، من أصول ريفية أو من مدن أُخرى، للإقامة برام الله، وشرعوا في ممارسة النفوذ السياسي عبر شبكة متنامية من المؤسسات الوطنية، مثل الجامعات، والأحزاب السياسية، والمنظمات الشعبية، والجمعيات النسائية، والاتحادات الطالبية. وعزز قدوم السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٤ هذا التوجه، فقد تولى مكتب الرئيس، والمحافظة، والأجهزة الأمنية المتعددة قيادةَ المدينة، مهمشة بذلك دور رئيس البلدية (الذي توجب بحسب العرف أن يكون مسيحياً من "الأهالي الأصليين" في المدينة). ولا شك في أن هذا الوضع يناقض الوضع في كل من نابلس والخليل، حيث ظلت بنى النفوذ المحلية في معظمها محليةً وأكثر ثباتاً بمرور الزمن نظراً إلى الثبات النسبي للسكان، وإلى نسبة الهجرة التي لا تكاد تذكر إلى المدينتين.

استحوذت رام الله على أفكار كثيرين من الطلبة والمثقفين والنشيطين السياسيين الذين أمضوا بعض الوقت فيها، أو الذين استقروا هناك في نهاية المطاف، كما أنها كانت مسرحاً للعديد من حالات النهضة. وهناك كتاب نشرته مؤخراً المكتبة العامة في رام الله يضم شهادات قيلت في المدينة، ويصور بأسلوب شبق الحيوية التي تتسم بها. والواقع أن الكتاب هو احتفاء بحيوية المدينة وتنوعها واختلاط المجموعات فيها، ويتضمن العديد من المساهمات التي توثق نضج طلبة قدموا لتوهم من القرية، وتطور المثقفين والمجددين (قورة ٢٠٠٢). ومن الصعب أن نتخيل نشر كتاب من هذا النوع للاحتفاء بمدينة نابلس أو بمدينة الخليل، المدينتين اللتين لم تتأثرا بعمق بالحرب والاقتلاع والهجرة والتقلبات؛ فمدينة نابلس للنابلسيين ومدينة الخليل للخليليين. وحدها رام الله أصبحت مدينة الجميع.

بحلول ستينيات القرن العشرين، أصبحت رام الله مدينة لها شأنها ضمن المنطقة المحيطة بها، كسوق، وكمركز إداري، وكموقع للعديد من المؤسسات التربوية، على الرغم من عدد سكانها القليل نسبياً، سواء كانوا السكان الأصليين أو المهاجرين. وخلال الفترة ما بين الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧ وبين وصول السلطة الفلسطينية سنة ١٩٩٤، توطدت مكانة رام الله كمركز للمنطقة بعد ضم القدس الشرقية، ووجود الإدارة العسكرية لكامل الضفة الغربية فيها، إضافة إلى المحاكم

Digitized by Birzeit University Library

والمستشفى الرئيسي والمكتبات العامة والمصارف والخدمات العامة الأُخرى. وما من شك في أن موقعها المتوسط في الضفة الغربية وقربها من القدس كانا عاملين مهمين بهذا الشأن. وفي سنة ١٩٧٦ أصبحت كلية بير زيت، في قرية بير زيت المجاورة، التي كانت حتى تلك الفترة كلية تستمر الدراسة فيها عامين، أول جامعة فلسطينية، ثم اتسعت خلال ثمانينيات القرن العشرين كي تستوعب العدد المتزايد من الطلبة القادمين من أنحاء شتى، وكذلك أعضاء الهيئة التدريسية الذين انحدروا من أنحاء الضفة الغربية وغزة كافة. وفي هذا العقد أصبحت رام الله أكثر تنوعاً، كما أصبحت مركزاً أساسياً لتسوّق الفلاحين من المناطق المحيطة نهاراً، وموقعاً للاستثمار من جانب رجال الأعمال القرويين (يونس وآخرون ١٩٩١). والأهم من ذلك، أصبحت المكان الذي يجتذب الشباب من القرى للمشاركة في التظاهرات والتجمعات السياسية، ومعارض الكتب، ومخيمات العمل التطوعي، و"أسبوع فلسطين" السنوي الدائم الذي كان يعقد في المعاهد المحلية وفي جامعة بير زيت. باختصار، وعلى الرغم من أن كثيرين من زائري المدينة والمستثمرين فيها جاؤوا من القرى، وبالتالي أضفوا طابعاً ريفياً عليها (Tamari 1995)، فقد تراكم فيها ما يكفي من رأس المال الثقافي، بصفتها موقعاً للحداثة والتنوع، بحيث أصبحت لاحقاً المقر الأساسي للقيادة الفلسطينية ومركزاً مهماً للاقتصاد الوطني.

عزز مجيء السلطة الفلسطينية إلى رام الله موقعها كمدينة فلسطينية مركزية. كما أن الجو السياسي المتفائل، الذي أحاط باتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، شجع رجال الأعمال المحليين والمغتربين على الاستثمار في مجال الإعمار، وعلى إطلاق مشاريع الأعمال. وشهدت الفترة التي تلت سنة ١٩٩٤ انطلاق العديد من مشاريع الاستثمار واسعة النطاق في القطاع الخاص ضمن مجال العقارات السكنية للطبقتين العليا والوسطى، إضافة إلى الفنادق، ومركز تسوق حديث، ومحال تجارية كبرى، ومركز صحي ومستشفى، والعديد من محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة. كانت صورة رام الله وواقعها كمدينة "منفتحة"، إضافة إلى وجود مؤسسات التعليم الخاصة، عاملين إضافيين شجعا مجموعة صغيرة، لكن مهمة ثقافياً، من الفلسطينيين العائدين من المنفى، على الاستقرار فيها. ففي حين كان الرجال يلزمون غزة للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت عائلاتهم تستقر في رام الله. وبعد سنة ٢٠٠٠ أصبح الانتقال متعذراً بين المدينتين، الأمر الذي دفع بالعديد من تلك العائلات إلى السكن في رام الله بدل البقاء في مدينة غزة.

Digitized by Birzeit University Library

وخلال العقود القليلة الماضية، أضفى المخيال الشعبي على رام الله شخصية فريدة. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن تمثُّلها كمدينة مزدهرة ومنفتحة و"متحررة" نسبياً يظل محكوماً بالسياقات التي يعيش فيها الأشخاص الذين يتخيلون. فقد أظهرت دراسة أُجريت مؤخراً عن الشباب (Giacaman et al. 2004a)، وعن نوعية الحياة (Giacaman et al. 2006)، في الضفة الغربية وغزة أن الشباب كانوا يعرّفون الحياة الرخيّة عامة بإمكان حرية الحركة وتوفر الخيارات التعليمية والتمكن من القيام بالنشاطات الترفيهية. ومع ذلك، يبدو هذا التعريف كأنه يمثل أيضاً معياراً لحياة أسوأ من حياة المرء؛ فتخيُّل المواقع الفلسطينية وتمثُّلها كانا متأثرين بمقدار حرية الشخص في الحركة، بقدر ما كانا متأثرين بمفهوم الشخص للحرمان النسبي. فالشباب في غزة، مثلاً، كانوا يعتقدون أن الحياة في الضفة الغربية عامة، لا في رام الله وحدها، كانت حياة رخيّة. لكن بالنسبة إلى المراهقين في مخيم قلندية، القريب من رام الله، لم تكن الحياة البائسة تشكل جزءاً من مفهومهم المتعلق بحياتهم هم، وإنما كانت تتصل بحياة سكان غزة. وبالتالي، كان الشباب في قلندية يقوّمون نوعية حياتهم مقارنة بالأوضاع الأكثر بؤساً في غزة، والتي تعتبر مثال البؤس في المخيال الوطني. في المقابل، نجد الشباب في مخيم الأمعري للاجئين، الذي يقع ضمن حدود مدينة رام الله ويشكل فعلياً جزءاً لا يتجزأ من نسيج المدينة، يصفون حياتهم في المخيم بأنها "سجن داخل سجن" مقارنة بالحياة المترفة في "رام الله". بعبارة أُخرى، إن مفهوم الشباب لنوعية حياتهم يعتبر، جزئياً، دلالة على تجاربهم المحسوسة في المكان. لكن تلك المفاهيم تتمفصل مع التمثل المستقى من المخيلات الوطنية للأماكن الفلسطينية؛ فضمن تلك المخيلات تشغل رام الله المقام الأول من حيث نوعية الحياة، في حين تأتي غزة في الدرك الأسفل.

هناك عامل آخر ساهم في تبوّء مدينة رام الله موقعاً بارزاً، وهو تفاقم سياسات الحصار والتطويق الإسرائيلية وخصوصاً تلك التي تستهدف مدينة القدس. فبحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين ازدادت صعوبة الحركة داخل الضفة الغربية، والحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ونقل كثير من مؤسسات السلطة الفلسطينية مقاره الرئيسية إلى مدينة رام الله، بما في ذلك مكتب الرئيس، إضافة إلى البعثات الدبلوماسية، والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية. وما من شك في أن موقع رام الله المتوسط في الضفة الغربية، وتوفّر بنى تحتية للخدمات، ومجموعة صغيرة، لكن مهمة، من المهنيين المحترفين والموظفين، شكلت جميعها عوامل مهمة في عملية

Digitized by Birzeit University Library

الانتقال هذه. وبحلول سنة ٢٠٠٠، كانت أغلبية، إن لم نقل كل، المنظمات غير الحكومية الموجودة في القدس أنشأت مكاتب دائمة في رام الله. ونتيجة ازدياد القيود المفروضة على الحركة خلال الانتفاضة الثانية، اعتباراً من نهاية السنة نفسها، جاء المدينة كثيرون من موظفي السلطة الفلسطينية الذين كانوا سابقاً يعيشون خارجها، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وبذلك استمر تنوع المدينة الاجتماعي في التنامي.

هناك سمة فريدة تميزت رام الله بها بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وتعتبر أوثق السمات صلة بأغراض بحثنا هذا، هي الطريقة التي أدرجت بها رام الله نفسها - عبر الطبقة الوسطى الجديدة فيها بصورة أساسية - ضمن الثقافة الحضرية العربية الهجينة المتغيرة، كما تجلت في المدن الكبرى في العالم العربي، كالقاهرة وبيروت، وبصورة أقرب، في عمّان. لقد استحوذت ميول ونزعات الطبقة الوسطى الحضرية العربية، ذات الطبيعة المعولمة والحديثة، على أفكار أفراد الطبقة الوسطى الجديدة في المدينة، وينعكس ذلك في أحاسيس وأمزجة قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى الحضرية، وفي ممارساتها ومشاريعها الحياتية. ومن الطبيعي أن نتوقع هنا أن يكون الاستهلاك هو المجال الأساسي بلا منازع للتعبير عن تلك النزعات وأنماط الحياة. وسنعرض في القسم التالي الكيفية التي تجد بها هذه النزعات والميول تعبيراً لها، وكيفية انعكاسها في مؤشرات نمط الحياة، المرتبطة بالاستهلاك، إضافة إلى ارتباطها بالتحصيل العلمي، والعمل، وبظهور المرأة ومشاركتها في الحيز العام.

## إنتاج الاختلاف

سنعرض الآن بعض السمات المعاصرة للمدن الثلاث في قيد الدراسة، كما انعكست في بيانات التعداد، وفي المسح الذي أجريناه للأسر، وفي بعض الدراسات الحديثة. وسنحاول هنا استجلاء فرادة كل مدينة من تلك الأرقام الإحصائية الجافة، ونفترض هنا أن الاختلافات الحادة المتعلقة بالمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بأنماط الحياة، تعكس التباينات في أجواء تلك المدن وفي الميول والنزعات السائدة. وقد أدركنا وجود تلك التباينات المهمة بين المدن عندما كنا نحلل بيانات المسح الذي أجريناه للأسر، مع التركيز بصورة خاصة على مدينتي نابلس والخليل.(١٤) وبدت مدينة الخليل عالقة داخل نمط حياة أكثر انعزالاً ومحافَظة

Digitized by Birzeit University Library

مقارنة بمدينة نابلس، وذلك كما تبين من سن الزواج المبكر للنساء، ونسبة عدد الأطفال المرتفعة في الأسر، والعدد الكبير لأفراد العائلة، ومستويات التحصيل العلمي الأدنى لكل من الرجال والنساء، ونوع العمل الذي يحصّل به الأشخاص رزقهم، وترتيبات السكن، والمستوى الأدنى لأسباب الراحة الحديثة في المنازل. وباستخدام مجموعتي بيانات التعداد لسنة ١٩٩٧ الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات مسح القوة العاملة لسنة ١٩٩٩،[١٥] إضافة إلى مؤشرات منتقاة مأخوذة من مسح الأسر، اتسعت المقارنة لتشمل مدينة رام الله. وقد كان هدفنا إثبات تعايش أنماط متباينة من الحياة الحضرية ضمن حيز وطني واحد، بدءاً بالحضرية العالمية الجريئة لمدينة رام الله، وصولاً إلى "الحضرية - التقليدية" الوسيطة لمدينة نابلس ونمط الحياة "الفلاحي - التقليدي" عامة في مدينة الخليل.

إن دراسة النماذج هذه لا ترجّع أصداء تاريخية محلية فحسب، كما لاحظنا في حديثنا عن قوى الاستمرارية والانقطاع في فلسطين، بل إنها تعكس أيضاً واقع التشكيلات الحضرية المعاصرة في العالم العربي ككل. ففي الإمكان ترتيب المدن العربية حالياً ضمن سلسلة متصلة تتراوح ما بين حواضر عالمية ومدن بعيدة عن المركز معزولة نسبياً تقع على هامش الاقتصادات الوطنية والعالمية والقوى الثقافية السائدة. ويتبين هنا أن نسبة التقدم في الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، وموقع المدينة من حيث التقسيم العالمي للعمل، وطبيعة المجموعات المهيمنة، وحجم الطبقة الوسطى وطبيعتها، هي من العوامل الرئيسية التي تميز المدن العربية بعضها من بعض. فالمدن تختلف لا من حيث تعداد سكانها أو مؤشرات النمو الاقتصادي فيها فحسب، بل أيضاً من حيث أنواع الثقافات التي تحتضنها والصور التي تعكسها. ويمكن إظهار التباين بين "الوجه الحديث" العالمي للقاهرة وبيروت وعمّان وتونس وبقية العواصم الأُخرى وبين الأجواء الحضرية الأكثر تقليدية في حلب أو صنعاء أو بغداد (على الأقل قبل الاحتلال). وحتى هذه يمكن تمييزها من مدن هامشية لا تعدو كونها قرى كبيرة. وما من شك في أن التعايش بين المدينة والقرية في الحيز الحضري نفسه هو موضوع مختلف كلياً أشار إليه علماء الاجتماع الحضريين بإسهاب. وما يعنينا هنا هو الوجه العام للمدينة، أي تمثّلها "الرسمي"، كما تحدده المجموعات المهيمنة (وغالب الأحيان الحكومات، كما هو حال الحكومات الحريصة على جذب السياح والارتباطات بمجالات العمل العالمية عن طريق تصوير مدنها كواحات للحداثة ضمن المشهد العربي الصحراوي).

Digitized by Birzeit University Library

## ديموغرافيا الاختلاف

يوضح الجدول ١-١ الاختلافات الديموغرافية الحادة بين المدن، وهي اختلافات نعتقد أنها تعكس اختلاف مفاهيم الحياة العائلية، ومستقبل العائلات، والحياة الاجتماعية، والنشاط الاجتماعي، وحتى الذات. وتشكل العائلة والأسرة المواقع التي يتم فيها صوغ تلك المفاهيم وبلورتها.

إذا بدأنا بالمؤشرات الديموغرافية الأساسية، نجد أن رام الله تضم أقل نسبة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة مقارنة بمدينتي نابلس والخليل (تظهر المدينة الأخيرة أعلى مستوى خصوبة)، وكذلك تضم أعلى نسبة من الأشخاص الذين يتجاوزون الخامسة والستين من عمرهم قياساً بالمدينتين الأُخريين، وهذا يمثل انعكاساً آخر لارتفاع مستوى الخصوبة في الخليل. كما نجد أن ٣٩٪ من نساء رام الله ممن تجاوزن الخامسة عشرة عزباوات، في مقابل ٢٩٪ في نابلس، و٢٤٪ في الخليل. أخيراً، يبدو السن عند الزواج الأول كأنه يؤكد نمط الزواج المبكر بين نساء الخليل الذي يتماشى مع بقية النتائج الأُخرى، فأكثر من نصف نساء الخليل يتزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة، في مقابل ٣٧٪ من نساء نابلس و٢٦٪ من نساء رام الله.

الجدول ١-١

مؤشرات ديموغرافية منتقاة بحسب المدينة

تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| المؤشر | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| الأطفال دون ١٥ عاماً | ٣٩,٠ | ٣٤,٠ | ٤٨,٠ |
| أشخاص في سن ٦٥ عاماً فما فوق | ٣,٨ | ٤,٧ | ٢,٦ |
| متوسط عدد أفراد الأسرة | ٦,٩ | ٦,٤ | ٨,٠ |
| العزباوات في سن ما فوق ١٥ عاماً | ٢٩,٠ | ٣٩,٠ | ٢٤,٠ |
| العمر عند الزواج الأول: النساء | | | |
| ١١ - ١٤ | ٦,٦ | ٣,٩ | ٨,٩ |
| ١٥ - ١٧ | ٣٠,٠ | ٢٢,٠ | ٤٢,٠ |
| ١٨ - ٢٤ | ٤٩,٠ | ٥٦,٠ | ٤٣,٠ |
| ٢٥ - ٣٤ | ١٣,٠ | ١٥,٠ | ٥,٠ |
| ما فوق ٣٤ | ٣,٤ | ٣,١ | ١,١ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

Digitized by Birzeit University Library

لدى مقارنة المدن بالقرى الموجودة في منطقتها، تبرز أمامنا أنماط لافتة. ففي حين يبلغ عدد الأطفال دون الخامسة عشرة، عامة، ٤٦٪ من عدد سكان قرى الضفة الغربية، و٤٤٪ من عدد سكان المدن، تظهر أرقام بعض المواقع المعينة سمات خاصة بتلك المناطق. وإذا تفحصنا التفاوت الريفي - الحضري ضمن المناطق، نجد أنه تم تسجيل أكبر تفاوت بين المدينة والمناطق المحيطة بها في رام الله، تليها نابلس والخليل. وتعتبر معدلات مدينة الخليل والمنطقة المحيطة بها الأعلى عامة. كذلك نجد أن نسبة عدد الأطفال في قرى نابلس تبلغ ٤٦٪، في مقابل ٣٩٪ في المدينة، الأمر الذي يشير إلى تفاوت أكثر دلالة بين المدينة والريف مقارنة بالخليل. وفي منطقة رام الله، يبدو التفاوت بين المدينة والقرية أكبر. وهكذا تبرز أمامنا حالتان فريدتان، الخليل ورام الله، مدينتان واقعتان على طرفي نقيض من السلسلة الحضرية المتصلة، تتسم كل منهما بتكوين سكاني يعكس تاريخها المتميز، القديم والحديث.

ولدى تفحص نسب النساء العزباوات في هذه المدن الثلاث مقارنة بالمناطق الريفية المحيطة بها، يبرز أمامنا نمط مماثل. ففي حين تبلغ نسبة النساء العزباوات اللاتي تجاوزن الخامسة عشرة ٢٩٪ في مدينة نابلس، تنخفض النسبة في مناطقها الريفية لتصل إلى ٢٦٪. وهنا أيضاً تبرز مدينة رام الله في مستوى التباين مع مناطقها الريفية. أمّا الخليل فهي المدينة الأكثر شبهاً بمحيطها الريفي، فنسبة ٢٤٪ فقط من نسائها اللاتي تجاوزن الخامسة عشرة عزباوات، في مقابل ٢٦٪ في المناطق المحيطة بها. وتبدو المقارنة بين المدن وامتداداتها الريفية، من حيث معدلات النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة، أكثر إثارة للانتباه: ففي حين يبلغ المعدل في مدينة نابلس ٣٧٪ من مجمل عدد النساء اللاتي تزوجن دون الثامنة عشرة، تبلغ النسبة في مناطقها الريفية ٣٦٪، أي النسبة ذاتها تقريباً. وفي مدينة رام الله لا تتجاوز نسبة الزيجات دون الثامنة عشرة ٢٦٪ مقارنة بنسبة ٣٧٪ في مناطقها الريفية. أمّا في مدينة الخليل فتتجاوز النسبة فيها النسبة الموجودة في مناطقها الريفية، فهناك ٥١٪ من الزيجات فيها تمت قبل بلوغ النساء الثامنة عشرة، في مقابل ٤٢٪ في مناطقها الريفية.

إذاً، تعتبر مدينة الخليل، من الناحية الديموغرافية، أكثر شبهاً بالمناطق المحيطة بها منها بالمدن الفلسطينية الأُخرى، وذلك كما يتبين من ارتفاع عدد أفراد الأسرة فيها، وارتفاع نسبة الأطفال ما دون الخامسة عشرة في الأسر، وانخفاض مستويات العزوبية بين النساء اللاتي تجاوزن الخامسة عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، تميل نساء

Digitized by Birzeit University Library

الخليل إلى الزواج في أعمار أصغر من أعمار النساء في المناطق الريفية لجبل الخليل، وهو ما يشير إلى وجود خصوصية فريدة في ممارسات سكانها وميولهم. من جهة أُخرى، تُظهر نابلس تباينات مهمة مع الريف المحيط بها، لكنها ليست مثيرة كما في حالة رام الله. فمدينة رام الله تبرز عمن حولها في المقارنات الديموغرافية الحضرية - الريفية لا لأنها تضم المستويات الأدنى من أعداد الأطفال، والزيجات المبكرة، وعدد أفراد الأسرة، والمستويات الأعلى من العزوبية فحسب، بل أيضاً من حيث التباينات الحادة في تلك المؤشرات بين المدينة ومنطقتها الريفية.

كيف نفسر هذه الأرقام الإحصائية؟ قد يبدو أن تلك المدن الثلاث تمثل "لحظات" مختلفة في عملية التحضر في فلسطين. وربما ينساق المرء إلى اعتبار هذه الحالات الثلاث كأنها تمثل ثلاث مراحل في عملية التحضر المعاصرة. مع ذلك، من المهم ألاّ ننسى أن هذه الحالات الثلاث ربما تمثل أيضاً ثلاثة نماذج مختلفة للتركيبات الحضرية المعاصرة، نماذج قد لا تُفهم بالضرورة على النحو الأفضل من منظور تطوري أو من منطلق التقليدية والحداثة. ومن منظور الأنماط الحضرية (العربية) الإقليمية، يمكن القول إن المدن الثلاث في قيد الدراسة تمثل على الأغلب ثلاثة أنواع من الحيز الاجتماعي تتباين وفق درجة اندماجها في المنظومات العالمية للتبادل الاقتصادي، والثقافة، والاستهلاك، ووفق طبيعة مجموعاتها الاجتماعية المهيمنة، ووفق حجم الطبقة الوسطى الجديدة فيها وأهميتها.

في ضوء ما ذكر أعلاه، من المهم أن نؤكد فرادة المكان والموقع في فلسطين. فالعيش تحت النظام الخانق للإغلاق والفصل والتشظي (وخصوصاً في الضفة الغربية)، فقد الفلسطينيون إمكان الحركة، أي العامل المحرك في عملية التحول الحضري في المنطقة العربية. وإذا استمرت هذه السياسات الإسرائيلية سيُسجن المجتمع الفلسطيني ضمن خاصيات محلية وإقليمية لا نشهدها في أي مكان آخر في المنطقة حالياً، وسنشهد حالة غريبة من النزعة المحلية "الكوزموبوليتانية" في رام الله، معزولة عن باقي فلسطين بقدر انعزال النزعة المحلية "المتركزة" في كل من الخليل أو نابلس. إن العوالم الاجتماعية للفلسطينيين آخذة في التقلص، وهي - المفارقة - تتقلص في زمن سرّعت شبكة الإنترنت وقنوات التلفزة الفضائية إمكان الوصول إلى أطراف الكرة الأرضية (Giacaman et al 2004a).

Digitized by Birzeit University Library

## التعليم: إلى أي مرحلة، ولأي هدف؟

تتطابق المستويات التعليمية لسكان المدن الثلاث مع الأنماط التي أشرنا إليها سابقاً. فمدينة الخليل تسجل أعلى نسبة من مستويات التعليم المنخفضة (٢٦٪ من عدد سكانها لم يتجاوز تحصيلهم العلمي ستة أعوام)، ومن ثم نجد أن مدينة نابلس تأتي في مرتبة وسط، وأن رام الله تسجل أدنى تلك المستويات (الجدول ١-٢). وفي مقابل سكان نابلس والخليل، يتمتع سكان رام الله بمستويات أعلى من الدراسة ما بعد المرحلة الثانوية. وتوافقاً مع البراهين التي أوردناها سابقاً، تصبح الخصائص الديموغرافية والمستويات التعليمية لسكان هذه المدن مترابطة على نحو مفهوم؛ فالمستويات الدراسية العليا تتماشى مع عدد أفراد العائلة الأقل، ومع النسب الأدنى لعدد الأطفال في المجتمع، ومع المستويات الأعلى للعزوبية بين النساء، ومع المستويات الأقل للزيجات المبكرة.

الجدول ١-٢
التحصيل العلمي بحسب المدينة وريف منطقتها
تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| المستوى الدراسي | نابلس | | رام الله | | الخليل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السكان في سن ما فوق ١٥ عاماً | المدينة | ريف منطقة المدينة | المدينة | ريف منطقة المدينة | المدينة | ريف منطقة المدينة |
| لغاية ٦ أعوام | ٢١ | ٣٩ | ١٣ | ٣٣ | ٢٦ | ٥٠ |
| ٧ - ٩ أعوام | ٢٥ | ٢٧ | ١٧ | ٢٥ | ٣٣ | ٢٩ |
| ١٠ - ١٢ عاماً | ٢٩ | ١٦ | ٣٣ | ٢١ | ٢٨ | ١٢ |
| ما بعد الدراسة الثانوية | ٢٥ | ١٨ | ٣٧ | ٢١ | ١٣ | ٩ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

إن التباينات بين المدن والمناطق الريفية المحيطة التي توجد فيها المدن تدعم فرضيتنا. ففي حين نرى التفاوت بين مدينة الخليل وريفها أعلى ما يكون في المستويات الدراسية الأدنى، يتضاءل هذا التفاوت تضاؤلاً جوهرياً بالنسبة إلى

Digitized by Birzeit University Library

المجموعة الدراسية في سن ٧ - ٩ أعوام. وتتساوى المعدلات تقريباً في مدينة نابلس، فنسبة ٢٥٪ من عدد سكان المدينة تلقت تعليماً لفترة ٧ - ٩ أعوام في مقابل ٢٧٪ في منطقتها الريفية. أمّا في مدينة رام الله فنجد أكبر تفاوت بين المدينة والريف. وتبدو البيانات كأنها توحي بأن سكان الخليل يعتقدون أن ٧ إلى ٩ أعوام دراسية كافية كي يؤمن الأطفال حياتهم المستقبلية، وقد يكون سكان المنطقة الريفية في محيط الخليل توصلوا إلى النتيجة ذاتها وللأسباب نفسها. وتكشف مستويات الدراسة للمرحلة الثانوية نزعة مماثلة، إذ يبلغ التفاوت بين سكان المدينة وسكان القرية في الخليل ٤٪ لمصلحة المدينة، ويزداد التفاوت ليصل إلى ٧٪ في نابلس، ويزداد أكثر في رام الله ليبلغ ١٦٪.

لا يسعنا هنا سوى التكهن بمعنى تلك الأنماط. وقد يكون أحد الاستنتاجات أن الدراسة الرسمية لا تعتبر مهمة بالنسبة إلى حياة سكان الخليل ومستقبلهم بالقدر الذي تعتبر فيه مهمة لدى أهل نابلس أو رام الله. وتبدو هذه النتيجة متناغمة مع أشكال الاقتصاد التي لا تعتبر فيها الدراسة الرسمية والتدريب من المتطلبات الأساسية للتوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تعكس هذه النتيجة نزعة عامة لا ترتبط فيها إمكانات الحراك الاجتماعي بمستويات دراسية عليا وباكتساب المهارات الرائجة في اقتصاد عالمي حديث. يمكن إذاً التعبير عن المغايرة بين مدينتي رام الله والخليل باعتبارها مغايرةً بين فضاءين اجتماعيين واقتصاديين وثقافيين متباينين: فضاء يقوّم الحراك الاجتماعي من خلال اكتساب مستويات أعلى من التحصيل العلمي، وآخر يتسم بأفق أكثر محدودية يتضاءل فيه تأثير الحراك الاجتماعي وأهميته، بمعنى تغيير حياة الناس. والمسألة هنا ليست بالضرورة مسألة خيار فردي؛ فالفضاء الاجتماعي في الخليل لا يوفر للأشخاص رؤى لأنماط حياة وأسباب رزق بديلة - الآفاق هنا أكثر محدودية، وعلى أولئك الراغبين في مستقبل مختلف أكثر ديناميكية التماسه في مكان آخر. أمّا رام الله فهي أحد تلك الأماكن التي يمكن فيها التفكير في المستقبل، وهي تضم بعض القادمين من الخليل ونابلس، وآخرين ممن يسعون ليعيشوا حياة الطبقة الوسطى، حياة مختلفة. وهناك أيضاً أماكن أُخرى للهجرة بعيدة وخارج فلسطين تخطر على بال الأفراد الراغبين في تغيير نمط حياتهم، على الرغم من أن فرص تحقيق أحلام الجيل السابق بالهجرة تبخرت مع تقييد حركة العمالة الفلسطينية في دول الخليج وغيرها.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الاختلافات بين الجنسين في مستويات التعليم في

Digitized by Birzeit University Library

هذه المدن لا تتمتع بأهمية جوهرية. وهذا شاهد على التنامي السريع لتعليم المرأة في فلسطين عامة، فهناك ٢٥٪ من عدد رجال نابلس ونسائها ممن حصلوا على التعليم ما فوق الثانوي، وفي رام الله حصل على المرحلة ذاتها ٣٦٪ من الرجال و٣٧٪ من النساء، وفي الخليل ١٤٪ من الرجال و١٢٪ من النساء. وبالتالي يبدو أن في رام الله نسبة عالية جداً من النساء اللاتي حصلن على الدراسة الجامعية مقارنة بالمدينتين الأُخريين. ولا يمكن تفسير هذه الإحصاءات بمستويات التعليم العالية بين السكان فقط، نظراً إلى أن نسبة التعليم ما فوق الثانوي بين نساء رام الله تزيد مرة ونصف مرة على مثيلتها بين النساء في نابلس، وثلاث مرات على مثيلتها بين النساء في الخليل، الأمر الذي يدعم الفرضية القائلة إن فرص العمل الفعلية والمأمولة وكذلك البيئة المنفتحة تشجع النساء المتعلمات على الانتقال إلى رام الله. ويبدو الوضع في الخليل على النقيض تماماً، بينما تشغل مدينة نابلس موقعاً وسطاً.

في إمكاننا القول، إذاً، إن المدن الثلاث في قيد الدراسة تمثل ثلاثة أنماط من الحياة الحضرية، إذ يكمن أحد محددات التباين في الانفتاح والتنوع، اللذين يتناقضان مع الانعزالية والتماثل. ويظهر أن التعليم وثيق الصلة بالموضوع، لأن مستواه (ونوعه، كما سنبين لاحقاً) يبدو شديد الارتباط بأنماط العيش وبالعمل وبالشخصية. ولدينا ما يدعم هذا الاستنتاج في نتائج الدراسات التي جرت في بلاد يتم فيها تحصيل أعلى المستويات العلمية. وقد ذكر ٩١٪ من عدد سكان الخليل أنهم حصلوا على أعلى شهاداتهم الدراسية في فلسطين، وذكر ٨٣٪ من عدد سكان نابلس و٧٧٪ من عدد سكان رام الله أنهم تلقوا دراستهم في فلسطين. وكانت أعلى مستويات الدرجات العلمية، التي تم الحصول عليها داخل العالم العربي، في مدينة نابلس بنسبة بلغت ١١٪ مقارنة بـ ١٠٪ في مدينة رام الله و٦٪ في مدينة الخليل. ويعني هذا أن ٩٧٪ من سكان الخليل ممن أجابوا عن سؤال أين حصلوا على أعلى درجاتهم العلمية، ذكروا أنهم أنهوا دراستهم إمّا في فلسطين وإمّا في العالم العربي، وتبعهم سكان نابلس بنسبة بلغت ٩٤٪، ثم سكان رام الله بنسبة وصلت إلى ٨٧٪. هناك نقطة أخيرة، وهي الأكثر إثارة للاهتمام، فقد ذكر ١٣٪ من سكان رام الله أنهم تلقوا درجاتهم العلمية من جامعات عالمية أُخرى في مقابل ٥٪ في مدينة نابلس و٣٪ في مدينة الخليل. هذه النتائج لا يسعها سوى تأكيد الرأي القائل إن التجارب المعيشية خارج فلسطين، بما فيها الحصول على تعليم عال في أوساط غير عربية، تساهم في وجود تباينات في أنماط الحياة. وبهذا تبرز رام الله كمكان يجتذب الأشخاص الباحثين عن حيز متسامح

Digitized by Birzeit University Library

في مختلف أنماط العيش. وقد تضعف قوة هذا الاستنتاج إلى حد ما لدى معرفة أن توفر فرص العمل في بعض أنواع المهن العصرية في رام الله يمكن أن يشكل عامل جذب لخريجي الجامعات العالمية، وبالتالي يتضح سبب جاذبية المدينة. لكن في إمكاننا طرح اقتراح معقول فحواه أنه بمجرد وجود هذا المزيج المتنوع من الأشخاص في المدينة، فإن ذلك يخلق وقائع نوعية تصبح جزءاً من التجارب المعيشية بالنسبة إلى الأفراد والعائلات في أثناء محاولتهم إيجاد طريقهم في العوالم الجديدة.

## العمل باعتباره مهنة

تُظهر بيانات المسح الخاصة بالعمل أن ٤٣٪ من رجال المدن ونسائها في قيد الدراسة في سن الخامسة عشرة فما فوق، ذكروا أنهم يعملون، سواء بدوام جزئي أو كامل، وذكر ٥,٣٪ منهم أنهم عاطلون عن العمل، و١٤٪ أنهم طلبة بدوام كامل. أمّا الباقون فهم ربات منزل، أو غير قادرين على العمل، أو عاجزون، أو أنهم لا يعملون لأسباب أُخرى.(١٦) وتبرز التباينات المهمة بين المدن لدى عرض تفاوتات الجنس الاجتماعي (الجدول ١-٣). فثمة ٢١٪ من نساء رام الله يعملن عملاً مأجوراً خارج بيوتهن، في حين هناك ٣٪ من النساء يبحثن عن عمل. ويوصلنا هذا إلى مجموع يبلغ ٢٤٪ من النساء يشكلن جزءاً من القوة العاملة. أمّا في مدينة نابلس فتتدنى المعدلات إلى: ١٣٪ من النساء ذكرن أنهن يعملن؛ ٤٪ منهن ذكرن أنهن يبحثن عن عمل، أي ما مجموعه ١٧٪. وأمّا في الخليل فلا تتجاوز نسبة النساء العاملات ٧٪، ونسبة ١٪ يبحثن عن عمل، أي أن ٨٪ يعتبرن أنفسهن ضمن القوة العاملة، وهو وضع مفهوم نظراً إلى عدد أفراد الأسرة الكبير في المدينة وانخفاض مستوى الدراسة نسبياً. وتتماشى هذه النتائج مع النتائج الخاصة بالتحصيل العلمي وبالخصائص الديموغرافية التي لاحظناها سابقاً: نساء رام الله يتزوجن في سن متقدم أكثر؛ مستوى تعليمهن أعلى؛ هن عاملات؛ عدد أفراد أسرهن أقل. لكن نساء الخليل يعملن غالباً داخل المنزل، ويتزوجن في سن مبكر، وعدد أفراد أسرهن أكبر، ولا يحققن مستوى تعليمياً عالياً. أمّا نساء نابلس فيشغلن موقعاً وسطاً بين المجموعتين.

هناك ما يقارب ربع عدد النساء في رام الله، في سن الخامسة عشرة فما فوق، ذكرن أنهن طالبات، أمّا المعدلان في مدينتي نابلس والخليل فهما ١٥٪ و١٤٪ على التوالي (الجدول ١-٣). كما أن هناك مستويات أعلى من الطلبة الذكور في رام الله.

Digitized by Birzeit University Library

## الجدول ١-٣
## وضع التشغيل بحسب المدينة والجنس
### تعداد سنة ١٩٩٧(٪)

| وضع التشغيل* | نابلس | | رام الله | | الخليل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكر | أنثى | ذكر | أنثى | ذكر | أنثى |
| يعمل | ٧٤ | ١٣ | ٦٩ | ٢١ | ٧٤ | ٧ |
| عاطل يبحث عن عمل | ٨ | ٤ | ٩ | ٣ | ٨ | ١ |
| طلبة | ١٣ | ١٥ | ١٧ | ٢٤ | ١٢ | ١٤ |
| فئات أُخرى | ٥ | ٦٨ | ٥ | ٥٢ | ٦ | ٧٨ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.
* بالنسبة إلى الأشخاص في سن ١٥ عاماً فما فوق.

## الجدول ١-٤
## عمالة الأطفال والتعليم بحسب المدينة
### تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| الوضع* | نابلس | | | رام الله | | | الخليل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | ذكر | أنثى | المجموع | ذكر | أنثى | المجموع | ذكر | أنثى |
| يعمل ١- ١٤ ساعة | ٠,٥ | ١,٠ | ٠,٠ | ٠,٣ | ٠,٧ | ٠,٠ | ٠,٤ | ٠,٨ | ٠,٠ |
| يعمل ١٥ ساعة فما فوق | ٦,٠ | ١٢,٠ | ٠,١ | ٣,٠ | ٦,٠ | ٠,١ | ٦,٢ | ١٢,٠ | ٠,٢ |
| طلبة بدوام كامل | ٨٧,٠ | ٨٣,٠ | ٩١,٠ | ٩٢,٠ | ٨٩,٠ | ٩٥,٠ | ٨٥,٠ | ٨١,٠ | ٨٩,٠ |
| فئات أُخرى | ٦,٠ | ٤,٠ | ٩,٠ | ٥,٠ | ٤,٠ | ٥,٠ | ٨,٠ | ٦,٠ | ١١,٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.
* الأطفال في سن ٦ - ١٧ عاماً.

وفي المقابل نجد أن ثلاثة أرباع الذكور في الخليل، والنسبة ذاتها من ذكور نابلس، يعملون، وذلك قياساً بـ ٦٩٪ من ذكور رام الله. ويمكن تفسير هذه التباينات بوجود نسبة أعلى من الطلبة المقيمين برام الله، أي أنها تتميز أيضاً بضمها عدداً أكبر من النساء العاملات والمتعلمات، وعدداً أكبر من الطلبة ذكوراً وإناثاً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن كلاً من مدينة الخليل ونابلس تضم جامعات، توحي تلك النتائج بأن سكان رام الله يميلون إلى تعليم أطفالهم أكثر من سكان المدينتين الأُخريين. ومرة أُخرى،

Digitized by Birzeit University Library

نتوصل إلى الاستنتاج أن هذه البيانات لا تعكس التباين في اقتصادات المدن الثلاث وفرص العمل فيها فحسب، بل تعكس أيضاً تباين المفاهيم الخاصة بالحراك الاجتماعي والسبل المتوفرة لتحقيقه.

والواقع أننا نجد المزيد مما يؤيد هذا الرأي عند دراسة البيانات الخاصة بالأطفال الذين يبلغون السادسة من العمر حتى السابعة عشرة من العمر. يبين الجدول ١-٤ أن نسبة ٦,٥٪ من عدد أطفال كل من نابلس والخليل، الذين يفترض بهم أن يكونوا طلبة، يعملون، وغالباً لخمس عشرة ساعة أو أكثر، في مقابل نسبة ٣,٣٪ من عدد أطفال رام الله. وتشير نسبة عدد الأطفال الذين يتعلمون في المدارس دواماً كاملاً في المدن الثلاث إلى أن تعليم الأطفال يعتبر أقل أهمية للحياة والعمل في الخليل، وأكثر أهمية لهما في رام الله. أمّا بالنسبة إلى باقي الأطفال الذين ليسوا في المدارس ولا في مجال العمل، فقد سُجِّلوا على أنهم إمّا عاطلون يبحثون عن عمل، وإمّا يعملون داخل المنازل مع ذويهم، وإمّا عاجزون عن العمل. ونود الإشارة هنا إلى أن أغلبية عمالة الأطفال هي من الذكور: ١٣٪ من الأولاد يعملون في كل من الخليل ونابلس، في مقابل ٧٪ في مدينة رام الله. ويبدو أن أهل رام الله حريصون على تعليم الأطفال، ولا يشجعون عملهم وتسربهم من المدارس، في حين نرى في الخليل ونابلس أن بعض قطاعات السكان يبدو كأنه يعتقد أن في إمكان أطفاله تدبير شؤون حياتهم من دون أن يتلقوا الكثير من التعليم. وينبغي لنا ربط هذا التباين بأنواع الاقتصاد، سواء منها المادية أو الرمزية - الاجتماعية، التي تثمن مفهوماً واحداً من دون غيره لحاضر الفرد والعائلة ومستقبلهما.

يمكن أن تفيدنا هنا البيانات المتعلقة بوضع التشغيل في مسح القوة العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٩.[١٧] يبين الجدول ١-٥ إلى أن أعلى مستوى من الرجال من ذوي العمل الحر في سن الخامسة عشرة فما فوق، ممن عرّفوا بأنفسهم أنهم يعملون، موجود في المناطق الحضرية في منطقة الخليل، الأمر الذي يشير إلى وجود نمط اقتصادي منزلي قد يكون غير رسمي، وإلى الافتقار النسبي إلى الاستيعاب ضمن الهيكلية الأوسع من التوظيف ضمن المؤسسات الرسمية. بعد ذلك تأتي المناطق الحضرية لنابلس، ونجد أدنى مستويات العمل الحر في اقتصاد رام الله الأكثر تطوراً، الذي يضم أعلى المستويات ضمن فئة صاحب العمل، وهو ما يدل على تطور الهيكليات التي تسمح للسكان بإطلاق مشاريعهم الخاصة وتشغيلها.

كذلك يكشف لنا القطاع الذي يعمل فيه الأشخاص بعض الأمور. فمع أن

Digitized by Birzeit University Library

القطاع "الوطني الخاص" لا يزال سائداً في جميع المدن، تكشف نتائج التعداد أن نسبة ٦٣٪ من الأعمال في رام الله متوفرة في القطاع الوطني الخاص في مقابل نسبة ٦٦٪ في نابلس و٦٨٪ في الخليل (الجدول١-٦). وتبلغ نسبة العمل الحكومي الوطني ١٨٪ في نابلس، و١٧٪ في رام الله، في حين لا تتجاوز نسبته ١٢٪ في الخليل، الأمر الذي يؤكد الأهمية النسبية لرام الله ونابلس باعتبارهما موقعين للحكومة مقارنة بالخليل. وإذا تناولنا العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية، نجد عامة أن ٩٪ من عدد سكان نابلس يعملون لدى منظمات كهذه في مقابل ١٤٪ في رام الله و ٥٪ في الخليل. تمثل هذه النتيجة انعكاساً للرجحان النسبي لعدد المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات الدولية في رام الله، الذي تيسر تحقيقه نظراً إلى قرب المدينة من القدس، وتوفر الخدمات الحديثة، ووسائل الاتصالات المتطورة والروابط الأُخرى بالمؤسسات والشبكات العالمية، وربما المناخ المنفتح أيضاً. إن عملاً من هذا النوع يتطلب أيضاً مستويات تعليم جيدة ومجالات من المهارات، كإتقان اللغة الإنكليزية واستخدام الكومبيوتر وشبكة الإنترنت، وهي مهارات يتم اكتسابها فقط من خلال تحقيق مستويات دراسية عليا. تشير هذه الملاحظات إلى أن نشوء طبقة من الاختصاصيين المحترفين في رام الله يجسدها المستشار النموذجي الذي يطلق عليه أحد المحللين (في إشارة إلى الاختصاصيين التقنيين الأردنيين) اسم "أشخاص يتكلمون الإنكليزية ويقدمون عروض شرائح [Power Point]" (Ryan 2005).

**الجدول ١-٥**

**وضع التشغيل بحسب المدينة**

**تعداد سنة ١٩٩٩ (٪)**

| وضع التشغيل* | نابلس | رام الله/البيرة | الخليل |
|---|---|---|---|
| صاحب عمل | ١٣ | ١٦ | ١٠ |
| عمل حر | ٢٠ | ١٨ | ٢٢ |
| عامل بأجر | ٦٠ | ٦٠ | ٦١ |
| عمل عائلي غير مأجور | ٧ | ٦ | ٧ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ هـ.

* بالنسبة إلى الرجال في سن ١٥ عاماً فما فوق ممن سجلوا كعاملين.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ١-٦
قطاع التشغيل بحسب المدينة
تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| قطاع التشغيل* | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| عمل خاص ضمن البلد | ٦٦ | ٦٣ | ٦٨ |
| عمل خاص دولي | ٦ | ٦ | ٣ |
| عمل حكومي ضمن البلد | ١٨ | ١٧ | ١٢ |
| مؤسسة خارجية | ٧ | ٦ | ١٥ |
| فئات أُخرى** | ٣ | ٨ | ٢ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.
* بالنسبة إلى من سُجّلوا كعاملين في سن ١٠ أعوام فما فوق.
** منظمات غير حكومية؛ الأونروا؛ هيئات دولية، إلخ.

إن البيانات الواردة أعلاه تشير مرة أُخرى إلى أنماط متنوعة من الاقتصاد، وإلى أنماط متباينة من العيش. كما أن اللافت في الجدول ١-٦ هو فئة "مؤسسة خارجية"، التي يفسرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنها منشآت تعتبر غير رسمية. وقد سجلت أعلى مستويات العمل في هذه المؤسسات في مدينة الخليل، وتبعتها نابلس، ثم جاءت رام الله. ومع أن هذه النتائج يجب أن تفسر بشيء من الحذر، لأن هذا التعريف لا يشكل تعريفاً كافياً بالقطاع غير الرسمي، فإن من المهم، مع ذلك، الإشارة إلى أن الخليل تتمتع بحصة من العمالة في تلك المؤسسات، التي تبدو كأنها موجودة في موقع غير واضح المعالم، أكبر كثيراً مما تتمتع به نابلس أو رام الله. وقد يشكل ذلك دليلاً على وجود اقتصاد أقل حداثة، قائم على أساس إنتاج منزلي ذي نطاق ضيق.

كما يكشف الوضع المهني لسكان المدن الثلاث عن وجود فرص عمل في المهن الحديثة للأشخاص من ذوي التحصيل العلمي الأعلى مستوى في مدينة رام الله، مقارنة بالخليل حيث تعمل الأغلبية العظمى من العمال ضمن ما يبدو أنه أجواء إنتاجية منزلية ذات نطاق ضيق (الجدول ١-٧). وبالنسبة إلى من سُجّلوا جميعاً أنهم يعملون، فإن رام الله تتمتع بأعلى مستويات من المشرعين، والمديرين، والاختصاصيين، قياساً بنابلس والخليل، وعلى نحو مماثل، تتمتع بأعلى معدلات من التقنيين، والكتّبة، والعاملين في مجال الخدمات، وعمال المبيعات، مقارنة بالمدينتين الأُخريين. وفي مدينة الخليل يمكن تصنيف ٦٦٪ من عدد السكان العاملين كعمال

Digitized by Birzeit University Library

(عمال نصف مهرة وغير مهرة، حرفيون، عمال مصانع وآلات، وعمال "المهن البسيطة"، أي العمال اليدويون)، في مقابل ٥٠٪ في مدينة نابلس و٣٢٪ في مدينة رام الله. وتبلغ نسبة العمال الذين يشتغلون بحرف يدوية ومهن مرتبطة بهذه الحِرَف في الخليل ونابلس ٣٢٪ مقارنة بـ ١٨٪ في رام الله. هناك ٥٠٪ من السكان العاملين في الخليل هم عمال آلات، في مقابل ١١٪ في نابلس و٧٪ في رام الله. وقد يكون ذلك انعكاساً لوجود العديد من مؤسسات صناعة الأحذية في الخليل. أخيراً، توجد في الخليل أعلى نسبة من المهن البسيطة، وهي ١٥٪ مقارنة بـ ١١٪ في نابلس و٧٪ في رام الله. ومن الواضح أن الصورة المهنية تدعم فرضيتنا القائلة إن سكان رام الله يعملون في أجواء اقتصادية أكثر حداثة تتطلب مهارات خاصة، كما تتطلب مقاربة للعمل والحياة لا يمكن التوصل إليها إلاّ من خلال التعليم، في حين لا يزال سكان الخليل يتعاملون مع اقتصاد يعتمد على أنواع أُخرى من المهارات، كتلك المتعلقة بالحرف اليدوية وتشغيل الآلات، وهي مهارات يمكن اكتسابها من دون تعليم رسمي، في إطار اقتصاد يعتبر فيه العمل اليدوي لا الفكري هو العامل المقرر. إن البيانات الديموغرافية وتلك المتعلقة بالتشغيل وبالتعليم، التي عرضناها حتى الآن، تنسجم مع فكرتنا بوجود نماذج حضرية متعددة في فلسطين. وكما أشرنا سابقاً، تعكس هذه البيانات أحياناً تباينات حادة في الأسلوب الذي يصوغ به الأشخاص المفاهيم المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم كأفراد وكعائلات.

**الجدول ١-٧**

**المهن بحسب المدينة**

**تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)**

| المهنة* | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| مشرّعون، مديرون، مهنيون | ١٦ | ٢٧ | ٨ |
| فنيون، كتبة، بائعو خدمات، عمال مبيعات | ٣٤ | ٤١ | ٢٦ |
| عمال حرف | ٣٢ | ١٨ | ٣٢ |
| عمال آلات | ٧ | ٧ | ١٨ |
| مهن بسيطة | ١١ | ٧ | ١٥ |
| مهن أُخرى | ٠ | ٠ | ١ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

* بالنسبة إلى الأشخاص المسجلين كعاملين في سن ١٠ أعوام فما فوق.

Digitized by Birzeit University Library

## مستوى العيش وأنماط الحياة

إن توفر وسائل الراحة المنزلية (كامتلاك أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الفيديو، والسيارات، والمكتبات، والتدفئة المركزية) يمكن اعتباره انعكاساً لقدرة الأسر والعائلات على شراء أغراض منزلية متنوعة، وانعكاساً للحاجة التي تستشعرها الأسر والعائلات إلى هذه الأغراض وفق أولويات الإنفاق، والحاجة الفعلية للأسر والعائلات إلى شراء هذه الأغراض بسبب أهميتها بالنسبة إلى العمل والدراسة وأهداف مماثلة. وفي مستوى أعم، يمكن النظر إلى مسألة وسائل الراحة ضمن سياق أنماط العيش، وبرامج الحياة ومشاريعها كما يعبر عنها الأفراد والعائلات. وفي رأينا أن التباينات الواضحة في امتلاك وسائل الراحة التي لاحظناها بين المدن الثلاث هي انعكاس لمختلف أنماط الحياة التي تتمسك بها المجموعات الاجتماعية المتنوعة في هذه المدن. كذلك يمكن اعتبار التباينات في أنماط الحياة، بدورها، تباينات في أنواع التخيلات والمخيال الاجتماعي السائدة في زمن محدد. يعرّف تشارلز تايلور التخيلات بأنها "الأمر الذي يمكّن من حدوث ممارسات مجتمع ما، عن طريق خلع معنى على هذه الممارسات" (Taylor 2002, p. 91)، كما يعتبرها "الطرق التي يتخيل الناس بواسطتها وجودهم الاجتماعي" و"الفهم العام المشترك الذي يمكننا من القيام بالممارسات الجماعية التي تكوّن حياتنا الاجتماعية" (Ibid., p. 106). أمّا "مخيال" أبادوري فهو تركيبة وثيقة الترابط تصل إلى جوهر هذه القوة الثقافية والاجتماعية، وهو "مجال منظم من الممارسات، شكل من أشكال العمل ... وشكل من التفاوض بين مواقع الفاعلية (الأفراد) والمجالات المحددَّة عالمياً للإمكان" (Appadurai 1997, p. 31). كما أنه يرى أن الإثنوغرافيا في عصر العولمة هذا يجب أن توضح قوة الإمكانات الحياتية المتخيَّلة واسعة النطاق في مسارات محددة للحياة، ويجب أن تُبدي "وعياً جديداً بحقيقة أن حياة الأفراد العاديين في وقتنا الراهن لا تسيّرها غالباً حقيقة الأشياء، بل تسيِّرها الإمكانات التي توحي وسائل الإعلام... بتوفرها" (Ibid., p. 55).

وفي رأينا أن التباينات التي أظهرتها المدن الثلاث في قيد الدراسة فيما يتعلق باقتناء وسائل الراحة المنزلية، يمكن اعتبارها أيضاً انعكاساً للتباينات في أنواع المخيال والتخيلات الاجتماعية التي يحمل كل منها مفاهيمه الخاصة بالذات، وبالحياة العائلية، وبمستقبل العائلة. ولا يسعنا هنا سوى التفكير في مجال الإمكانات المتاحة للعائلات في الخليل مقارنة برام الله: ما مدى سير الحياة بدافع تقبل حقيقة الأشياء قياساً

Digitized by Birzeit University Library

بالإمكانات التي يُعتقد أنها متوفرة؟ ويعتبر الاستهلاك، بلا منازع، الوسيلة التي يجري بواسطتها التعبير عن التخيلات الاجتماعية، وخصوصاً التخيل الاجتماعي "الحداثي". ويمكن للاستهلاك أن يأخذ شكلاً مادياً بصورة أساليب وأدوات الراحة المنزلية، لكن هناك أيضاً أنماط تعبير رمزية قوية نجدها في استهلاك سلع أُخرى، مثل أنماط معينة من التعليم (ويجب أن تُفهم هنا بالمعنى الأوسع للكلمة في إشارة إلى الأذواق والسلوكيات والمهارات الحياتية من مختلف الأنواع).

الجدول ١-٨

امتلاك سلع ووسائل راحة منتقاة بحسب المدينة وريف منطقتها

تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| الملكية | نابلس | | رام الله | | الخليل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدينة | ريف منطقة المدينة | المدينة | ريف منطقة المدينة | المدينة | ريف منطقة المدينة |
| أسباب الراحة | | | | | | |
| سيارة خاصة | ٣٦ | ١٩ | ٥٤ | ٢٥ | ٣٠ | ٢١ |
| تدفئة مركزية | ٣ | ٠,٢ | ١٨ | ١,٥ | ٣ | ٠,٢ |
| مكتبة منزلية | ٢٦ | ١٣ | ٣١ | ١٥ | ١٤ | ٩ |
| جهاز فيديو | ٢٢ | ٩ | ٤٩ | ١٨ | ١٢ | ٧ |
| كومبيوتر | ١٠ | ٣ | ٢١ | ٣ | ٥ | ٢ |
| المنزل | | | | | | |
| تملُّك | ٥٦ | ٨١ | ٤٨ | ٨٨ | ٧٥ | ٩٣ |
| إيجار | ٣٣ | ٥ | ٤٦ | ٤ | ١٢ | ٢ |
| فئة أُخرى | ١١ | ١٤ | ٦ | ٨ | ١٣ | ٥ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

فيما يتعلق بـ "مؤشرات أنماط الحياة" التي وضعناها، تأتي رام الله، كما يمكن أن نتوقع الآن، في المرتبة الأولى، وتأتي الخليل في المرتبة الأخيرة، في حين تشغل نابلس موقعاً متوسطاً (الجدول ١-٨). وقد تبين أن عائلات رام الله تتمتع بأعلى مستويات امتلاك السيارات الخاصة، مقارنة بنابلس ومن ثم بالخليل. ونلاحظ النمط ذاته بالنسبة إلى وسائل الراحة الأُخرى، مثل أجهزة الفيديو، وأجهزة الكومبيوتر، والمكتبات المنزلية، والتدفئة المركزية، وتدل جميعها على أسلوب حياة أكثر راحة و"عصرية". أمّا امتلاك المنزل فيتبع نمطاً مغايراً، إذ نجد أعلى نسبة في الخليل، ومن ثم في نابلس، وأخيراً تأتي رام الله. ومن الملاحَظ أن التفاوت في امتلاك المنازل

Digitized by Birzeit University Library

لمصلحة القرى يكون أعلى ما يكون في مدينة رام الله، التي تصل نسبة التفاوت فيها إلى ٤٠٪، ثم تأتي نابلس بنسبة تفاوت هي ٢٥٪، ومن ثم الخليل، بنسبة تفاوت تبلغ ١٨٪ لمصلحة القرى المحيطة بها. ومرة أُخرى، يشي هذا النمط من امتلاك المنازل بوجود أسلوب حياة ريفية في الخليل، أكثر مما يوجد في نابلس، وأكثر كثيراً مما يوجد في رام الله. كما يوحي بوجود مجتمع أكثر استقراراً في الخليل، مجتمع تواصلت فيه ملكية المنزل، على الأرجح، لأجيال في العائلة نفسها. من جهة أُخرى، تعتبر رام الله مدينة مهاجرين وعابرين، وبذلك تكون أنماط ملكية المنازل فيها منسجمة مع تركيبة سكانية أكثر ديناميكية. ويمكن أن نشير هنا أيضاً إلى أن الجدول يظهر باستمرار وجود تفاوت ضئيل بين مدينة الخليل والمنطقة الريفية المحيطة بها، من حيث توفر أسباب الراحة المنزلية، في حين أن التفاوت كبير بين رام الله والمناطق الريفية المحيطة بها.

## سكان المدن الثلاث

مَن هم الأشخاص الذين يعيشون في المدن الثلاث، وما هي أصولهم؟ لا شك في أن فرضيتنا ستتعزز أكثر إذا وجدنا أن رام الله تضم أكبر عدد من المهاجرين (لاجئون ومهاجرون آخرون)، وأن نابلس تشغل موقعاً متوسطاً، وأن الخليل تضم أدنى مستويات. وتكشف بيانات التعداد أن نسبة ٣٩٪ فقط من عدد سكان رام الله هي من غير المهاجرين، في مقابل ٧٦٪ في نابلس و٨٢٪ في الخليل. وتوجد في رام الله نسبة عالية جداً من المهاجرين تصل إلى ٦١٪ من مجموع سكانها من جميع الأعمار، مقارنة بـ ١٠٪ فقط في القرى الواقعة في منطقتها. وفي نابلس هناك نسبة ٢٤٪ من عدد سكانها أصولها من اللاجئين، في مقابل ١١٪ في القرى الموجودة في منطقتها. وفي الخليل هناك نسبة ١٨٪ فقط من السكان أصولها من اللاجئين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سكان القرى الموجودة في منطقتها. إذاً، بلغ استيعاب المهاجرين أعلى مستوياته في رام الله، ويتدنى المستوى إلى حد كبير في القرى الواقعة في منطقتها، وفي الخليل كان المستوى منخفضاً مع وجود المعدلات ذاتها في القرى المحيطة بها، وهذا دليل آخر على أن استقرار السكان في الخليل شبيه باستقرار سكان القرى الموجودة في منطقتها.

ثمة نقطة أُخرى يجب الإشارة إليها، وهي أن ٣٢٪ من عدد سكان رام الله مسيحيون، في مقابل ٠,٨٪ في نابلس و٠,١٪ في الخليل. والنسبة الأكبر من

Digitized by Birzeit University Library

المسيحيين الذين يعيشون في رام الله هي مهاجرون مسيحيون حضريون من المدن الساحلية جاؤوا بعد نكبة ١٩٤٨. فهم ليسوا لاجئين فلاحين جذبتهم المدينة سعياً وراء أسباب الرزق، وإنما سكان حضريون حولتهم الحرب إلى لاجئين.

كذلك هناك مؤشر آخر إلى تنوع أو إلى تجانس سكان المدن الثلاث، هو أماكن إقامة الأمهات لدى الولادة (أي مكان ولادة السكان). ونجد هنا أن ٨٦٪ من عدد سكان نابلس ولدوا داخل منطقتهم، و٧٪ خارج البلد، و٣٪ في مناطق شمالية غير منطقة نابلس، و٣٪ داخل حدود ١٩٤٨، والنسبة الباقية في مناطق أُخرى. أمّا في مدينة رام الله فهناك ٦١٪ من عدد السكان ولدوا في المنطقة، و١٠٪ خارج البلد، و٧٪ داخل الخط الأخضر، والنسبة الباقية في مناطق أُخرى. وأمّا بالنسبة إلى سكان الخليل، فإن ٩٣٪ منهم ولدوا في المنطقة، و٤٪ خارج البلد، و٠,٥٪ داخل الخط الأخضر، والنسبة الباقية في مناطق أُخرى.

إذا أخذنا كل مدينة على حدة نلاحظ تباينات مهمة. فالتحليل العمري يبين أن نسبة السكان القاطنين منذ الولادة في مدينة رام الله تتناقص لكل فئة عمرية بتقدم السن، وتوجد أعلى نسبة (٧٣٪) ضمن الفئة العمرية ٠-١٤ عاماً، وأدنى نسبة (١٦٪) ضمن الفئة العمرية ما فوق الخمسين عاماً. أمّا بالنسبة إلى نابلس والخليل فيختلف الأمر اختلافاً كبيراً مُظهراً استقرار السكان مع مرور الزمن. ونلاحظ هنا تفاوتاً أقل كثيراً ضمن الفئات العمرية (المعدل الخاص بالفئة العمرية ٠-١٤ عاماً هو ٩٠٪ و٩٥٪ لمدينتي نابلس والخليل على التوالي، في حين أن المعدل الخاص بالفئة العمرية ما فوق الخمسين عاماً هو ٥٢٪ في نابلس و٧١٪ في الخليل).

كما أن البيانات الخاصة بتغيير مكان الإقامة بحسب المدينة تعتبر ذات دلالة بالنسبة إلى تكوين السكان في المدن الثلاث في قيد الدراسة (الجدول ١-٩)، فنلاحظ أن ٥٠٪ من عدد سكان رام الله، خلال فترة التعداد، ذكروا أنهم كانوا انتقلوا إلى المدينة من مكان آخر، في مقابل ٢٧٪ في نابلس و١٣٪ فقط في الخليل، الأمر الذي يؤكد أن رام الله تضم أعلى مستوى من الهجرة الداخلية الحديثة، لا أعلى نسبة فقط من لاجئي حرب ١٩٤٨، وحتى ربما من حرب ١٩٦٧. إن الأسباب التي قُدمت على أنها الدافع وراء الانتقال إلى المدن لا تقل أهمية: تضم رام الله أعلى مستويات من المهاجرين الداخليين الذين انتقلوا إلى المدينة بهدف الدراسة (١١٪)، وبسبب الإبعاد (١٠٪)، في مقابل ٦٪ ذكروا أنهم هاجروا بهدف الدراسة في نابلس والخليل، و٧٪ بسبب الإبعاد في كلتا المدينتين. وهناك ١٩٪ من عدد السكان الذين انتقلوا إلى الخليل

Digitized by Birzeit University Library

قاموا بذلك بسبب الزواج، مقارنة بـ ١٥٪ في نابلس و١٤٪ في رام الله. وبالنسبة إلى العمل تبدو التباينات بسيطة، فهناك ١٣٪ من السكان القادمين إلى كل من نابلس ورام الله يذكرون العمل سبباً في انتقالهم إلى المدينة، في مقابل ١١٪ في الخليل. وقد يدل ذلك على ارتفاع معدل إمكانات العثور على عمل في رام الله ونابلس مقارنة بالخليل.

الجدول ١-٩

تغيّر مكان الإقامة بحسب المدينة

تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| الحدث | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| مكان إقامة جديد | ٢٧ | ٥٠ | ١٣ |
| سبب التغيير | | | |
| العمل | ١٣ | ١٣ | ١١ |
| الدراسة | ٦ | ١١ | ٦ |
| الزواج | ١٥ | ١٤ | ١٩ |
| الرفيق | ٣٩ | ٤١ | ٤٣ |
| الإبعاد | ٧ | ١٠ | ٧ |
| أسباب أُخرى | ٢٠ | ١١ | ١٤ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

الجدول ١-١٠

تغيّر مكان الإقامة بحسب المدينة، نساء فقط

تعداد سنة ١٩٩٧ (٪)

| الحدث | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| مكان إقامة جديد | ٢٧ | ٥٤ | ١٤ |
| سبب التغيير | | | |
| العمل | ٢ | ٤ | ٢ |
| الدراسة | ٤ | ١٤ | ٢ |
| الزواج | ٢٩ | ٢٤ | ٣٦ |
| الرفيق | ٤٦ | ٤٣ | ٤٩ |
| الإبعاد | ٧ | ٩ | ٥ |
| أسباب أُخرى | ١٢ | ٦ | ٦ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ أ.

Digitized by Birzeit University Library

إذا أضفنا إلى بيانات التعداد عامل الجنس (الجدول ١-١٠)، فإننا نلاحظ وجود نسبة أعلى من النساء اللاتي ذكرن أنهن انتقلن إلى رام الله، مقارنة بنسبة ٥٠٪ لكلا الجنسين (الجدول ١-٩). أمّا معدل هجرة النساء قياساً بالرجال فهو ذاته تقريباً لكل من نابلس والخليل. بعبارة أُخرى: يبدو أن مدينة رام الله تجتذب عدداً أكبر من النساء للإقامة بها من عدد الرجال، إضافة إلى اجتذابها أعلى معدل من مهاجري الداخل القادمين من أجل العمل والدراسة، وذلك مقارنة بالخليل، وهنا أيضاً تشغل نابلس موقعاً وسطاً. وفي المقابل، نلاحظ وجود نسبة أعلى من نساء الخليل ممن انتقلن إلى المدينة بسبب الزواج، وهو السبب التقليدي الأساسي في انتقال النساء إلى أماكن خارج مجتمعاتهن، مقارنة بنابلس ومن ثم برام الله. كما نجد أعلى معدل للانتقال بهدف مرافقة آخرين - رجال على الأغلب - في الخليل في مقابل نابلس ومن ثم رام الله. وباختصار: إذا سلمنا بأن انتقال النساء إلى المدن يمكن اعتباره مقياساً جيداً لانفتاح المجتمع، تبرز مدينة رام الله في هذا المجال، إذ إنها تجتذب النساء للعمل والدراسة أكثر مما تجتذبهن المدينتان الأُخريان، لكنها تجتذب نسبة نساء أقل ضمن الأنماط الأكثر تقليدية، أي انتقال النساء بهدف مرافقة الرجال.

وتعتبر البيانات التي تم الحصول عليها مؤخراً عن حركة السكان، جديرة بالاعتبار أيضاً. فمن الأشخاص جميعهم الذين ذكروا أنهم بدَّلوا مكان إقامتهم، ضمن عينة تمثل أشخاصاً من جميع الأعمار في الضفة الغربية وغزة، كانت أعلى نسبة من تغيير مكان الإقامة هي إلى منطقة رام الله، تليها منطقتا نابلس والخليل. وعلى نحو مماثل، كانت النسبة الأكبر من المشاركين في التعداد ممن ذكروا أنهم غيروا مكان إقامتهم، من حملة درجة بكالوريوس فما فوق ٨,٣٪ من المشاركين، مقارنة بـ ٤,٦٪ ممن أتموا المرحلة الثانوية، و٣,٢٪ ممن أتموا المرحلة الإعدادية، و٢,٣٪ ممن نالوا التعليم الابتدائي فما دون.[١٨]

توحي البيانات السابقة بأننا ربما نشهد نمطاً محدداً وليس عاماً من الحركة السكانية التي تضم الاختصاصيين المتعلمين أكثر مما تضم من المهاجرين الآخرين، وهي تتحرك في اتجاه رام الله أكثر مما تتحرك في اتجاه المدينتين الأُخريين. ومع تشديد الحصار والانغلاق اعتباراً من سنة ٢٠٠٠، فإن حركة السكان هذه توحي بنشوء جيوب من النمو الاقتصادي والرخاء (يتركزان في رام الله)، إضافة إلى نشوء جيوب من الفقر المدقع في مناطق أُخرى، حيث يُحتجز الأشخاص الأقل تعليماً عاجزين عن الخروج. وفيما يتعلق بهذه النقطة، من المهم أن نأخذ في الاعتبار التأثير المتباين

Digitized by Birzeit University Library

للسياسات الإسرائيلية العسكرية في المدن الثلاث. ويبدو من المنطقي أن نتوقع أن يكون الهجوم العسكري الإسرائيلي الضاري على الخليل خاصة، مثلاً، أمراً وثيق الصلة بفهم نوعيات الأشخاص الذين يعيشون في المدينة. فقد أدى زرع المستوطنين الإسرائيليين في قلب مدينة الخليل إلى حركة نزوح واسعة للتجار والعائلات من منطقة المدينة القديمة، كما أن الاحتكاكات المستمرة الناجمة عن وجود مستوطنين مسلحين وجنود في المواقع الدينية والمستعمرات داخل المدينة وحولها، تركت تأثيرات سلبية في المدينة. فاستناداً إلى مصادر الهلال الأحمر الفلسطيني (٢٠٠٥)، أمضت مدينة الخليل ربع الوقت رازحة تحت نظام حظر التجول خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، في حين كانت النسبة ٢٠٪ في نابلس و١١٪ لا أكثر في رام الله. وبالتالي، لا تشكل الخليل بيئة مضيافة بالنسبة إلى المهاجرين؛ بل إنها قد تمثل مكاناً لا يمكن العيش فيه بالنسبة إلى الأشخاص الذين يملكون رأس المال المادي والرمزي اللازم للحراك الاجتماعي، والذي يمكنهم استثماره بصورة أكثر ربحية في مكان مثل رام الله.

نستنتج إذاً أن أغلبية العائلات في نابلس والخليل عاشت في المدينتين لأجيال، بوجود عدد أقل من اللاجئين والغرباء، وكان أقل من ربع عدد السكان في كلتيهما من المهاجرين الداخليين إلى المدينة بهدف العمل أو الدراسة أو بسبب الزواج أو لأسباب أُخرى، وظل أهل المدينة الأصليون يشكلون الأغلبية الفعلية من السكان. ونجد في المقابل أن أهل رام الله الأصليين يشكلون أقلية لا تصل إلى نصف عدد السكان، وبذلك فهم يشكلون قوة اجتماعية أضعف من قوة السكان الأصليين في المدينتين الأُخريين. في الواقع، يعتبر سكان رام الله في أغلبيتهم العظمى غرباء بأكثر من معنى: أولاً، هم ينتمون أصلاً إلى مكان آخر، وهوية الشخص، في الوعي الفلسطيني، تتحدد بالموطن الأصلي لعائلته؛ ثانياً، في إمكانهم اتباع أسلوبهم الخاص في الحياة في غياب مجموعة اجتماعية محلية راسخة ومتجانسة؛ أخيراً، أن ارتباطاتهم بالشبكات الاجتماعية (الأصيلة) المحلية قليلة أو ضعيفة، الأمر الذي يزيد في قدرتهم على اتباع نمط الحياة الذي يختارونه.

إن البيانات الخاصة بالمسح الذي أجريناه للأسر بخصوص المهاجرين إلى خارج البلد، يمكن أيضاً أن تكون مهمة بالنسبة إلى تحليلنا. وفي هذا الكتاب، يستخدم جميل هلال بيانات هجرة الأسر لإظهار أن الهجرة عنصر مهم في إنتاج المحافَظة، وهو ما يساعدنا في فهم تباينات أنماط الحياة بين المدن الثلاث فهماً أفضل، وفي تفسير هذه التباينات جزئياً. وعلى الرغم من صِغَر حجم العينة (٧٠٨ مهاجرين في

Digitized by Birzeit University Library

مجموعهم)، فإن بيانات المسح تكشف تبايناً مهماً بين المدن من حيث مكان إقامة المهاجرين من مدينتهم، وهذا يتصل بطرحنا العام المتعلق بالعوامل المهمة في إنتاج التباين. يبين الجدول ١-١١ أن ٧٨٪ من المهاجرين من الخليل يقيمون بالأردن، مقارنة بنسبة ٥٩٪ من المهاجرين من نابلس، و٣٥٪ من المهاجرين من رام الله. وتبدو دول الخليج والدول العربية أكثر اجتذاباً لأهالي نابلس منها لأهالي رام الله والخليل، وقد يقدم ذلك تفسيراً للموقع المتوسط الذي تشغله نابلس من حيث تعرض سكانها لأنماط حياة أقربائهم خارج البلد، والتي تتجاوز أنماط الحياة المتوفرة في الأردن من دون أن تصل إلى انفتاح أنماط الحياة الموجودة في الدول غير العربية. أخيراً، هناك نسبة ٥٠٪ من المهاجرين من مدينة رام الله يقيمون بالولايات المتحدة الأميركية وكندا، في مقابل ٩٪ فقط من نابلس، و٣٪ لا غير من الخليل. ونظراً إلى الزيارات التي يقوم بها المهاجرون إلى بلدهم الأم بصورة دورية لتمضية الإجازات، والزواج، ولأغراض أُخرى، لا يمكننا أن نقلل من شأن تأثير المهاجرين في المدينة ذاتها، بل إن في إمكان هذا التأثير أن يفسر جزئياً التباينات في أنماط الحياة ومساعيها.

الجدول ١-١١

مكان إقامة المهاجرين بحسب المدينة

سنة ١٩٩٩ (٪)

| مكان إقامة المهاجرين | نابلس | رام الله | الخليل |
|---|---|---|---|
| الأردن | ٥٩ | ٣٥ | ٧٨ |
| الخليج والعالم العربي | ٢٥ | ١٤ | ١٠ |
| الولايات المتحدة وكندا | ٩ | ٥٠ | ٣ |
| دول أُخرى | ٧ | ١ | ٩ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: Institute of Women's Study, House hold Survey, 1999

$p < 0.000$

هناك دلائل أُخرى على أنماط الحياة يكشفها مسح الأسر، وهي مهمة بدورها من أجل فهم الأنماط المتباينة للحياة الحضرية في كل من المدن الثلاث. فمع أن صغر حجم العينة في مسح الأسر يسوغ التزام الحذر عند تفسير بعض النتائج، إلاّ إن الأنماط تبدو واضحة. وأحد الأمثلة هنا هو تعليم الأطفال. ففي رام الله هناك نسبة

Digitized by Birzeit University Library

٤١٪ من الفتيان والفتيات يترددون إلى مدارس خاصة، في مقابل ١٣٪ من الفتيات و١٧٪ من الفتيان في نابلس، و٩٪ من الفتيات و١٠٪ من الفتيان في الخليل. وعلى الرغم من وجود مدارس خاصة في الخليل ونابلس، فإن طبيعتها وفلسفتها ونوعية التعليم الذي تقدمه قد تختلف اختلافاً بيناً عما تقدمه مدارس رام الله. إن كثيراً من المدارس التابعة للمؤسسات والمجموعات الخيرية في الخليل (وإلى حد ما في نابلس)، إن لم نقل في معظمها، هو منظمات إسلامية. وتفصل هذه المدارس بين الجنسين، كما تدرّس منهاجاً يغلب عليه الطابع الإسلامي في الأخلاقيات والمفاهيم والشخصية والسلوكيات. في المقابل، هناك العديد من المدارس الخاصة في رام الله، والتي ترعاها الكنائس المسيحية، لكنه، في الوقت نفسه، يتصل بروابط عالمية قوية، ويغذي ثقافات مدرسية تعكس الأجندات الاجتماعية والسلوكيات المعاصرة للطبقة الوسطى المعولمة في الوطن العربي. ومع أن حجم الطبقة الوسطى الجديدة في رام الله صغير، كما ذكرنا سابقاً، إلاّ إنها متجذرة ضمن فضاء الطبقتين الحضرية الوسطى والوسطى العليا في العالم العربي، وهي تتطلع إلى هاتين الطبقتين لتسترشد بهما في مسائل من نوع الجدارة الثقافية، والذوق، والمهارات، والتعليم، والمعايير الثقافية الأُخرى. كما تعتبر الهجرة إلى الولايات المتحدة عاملاً ذا صلة بقسم من الطبقة الوسطى في رام الله؛ فقد كان التماس المنتظم بالأقارب المهاجرين قناة أُخرى جرى خلالها تطوير أنماط حياة وسلوكيات جديدة. من جهة أُخرى، وعلى الرغم من الروابط التي يمكن أن نفترض وجودها بين أهالي الخليل وأهالي نابلس وبين أقاربهم في الأردن أو في العالم العربي، فإن من الأرجح أن تكون تلك الروابط بمجموعات اجتماعية لا تشغل موقعاً مؤثراً في ثقافات الاستهلاك المعولمة في دول المهجر. وقد تكون المفارقة هنا أنه مع شعور الطبقة الوسطى الجديدة في رام الله بأن الطبقة الوسطى العربية الجديدة تشكّل مرجعية لها، إلاّ إن معرفتها بهذه الطبقة لا تقوم بالضرورة على أساس روابط القربى وشبكاتها. فهذه المعرفة هي نتاج وسائل ذات طبيعة غير شخصية، وقد يكون من أهمها قنوات التلفزة الفضائية (وهي عامل مؤثر حديث لكنه بالغ القوة)، والنظام التعليمي في المدارس الخاصة (وللعديد من هذه المدارس نظائر مماثلة في الأردن ومصر ودول أُخرى)، ووسائل الإعلام الإلكترونية، والسياحة والإعلام اللذان يشملان الوطن العربي.

في بحثنا عن تفرد المدن الثلاث، قد يتطلب الأمر دراسة كيفية تصور العائلات لمستقبل بناتها وأبنائها. ويكشف المسح الذي أُجري للأسر، فيما يتعلق بالتعليم، أن

Digitized by Birzeit University Library

٣٩٪ ممن شملهم المسح في الخليل ذكروا أنهم ينوون تعليم بناتهم حتى المرحلة الثانوية فقط، وذلك في مقابل ١٦٪ في نابلس و٧٪ في رام الله. أمّا بالنسبة إلى الأبناء، فيكون المستوى الإجمالي للتعليم الذي ينويه الأهل أعلى، على الرغم من أن هناك أيضاً تباينات مهمة بين المدن. فقد ذكر ٨٢٪ ممن شملهم المسح في رام الله ونابلس أنهم ينوون تعليم أبنائهم إلى مستوى شهادة البكالوريوس، في مقابل ٧٠٪ من أهالي الخليل. كما صرح الأهالي في الخليل أنهم يفضلون أن تنجب بناتهم عدد الأطفال نفسه الذي أنجبوه هم (٤٣٪ ممن شملهم المسح)، قياساً بـ ٣١٪ في نابلس، و١٥٪ في رام الله. ويشير هذا التفضيل إلى وجود رغبة قوية من جانب سكان رام الله في تغيير حياة بناتهم. وفي الخليل كان رأي ٣٩٪ ممن شملهم المسح أن بناتهم يجب ألاّ يعملن خارج المنزل، مقارنة بـ ٣٠٪ في نابلس، و١٨٪ في رام الله. كذلك ذكر ٥٤٪ من سكان رام الله أنهم يرغبون في أن تعمل زوجات أبنائهم خارج المنزل، في مقابل ٣٩٪ في نابلس، و٢١٪ في الخليل.[١٩]

بعبارة أُخرى، فيما يخص التوقعات والآمال، أظهر سكان الخليل أكثر المواقف محافَظة بالنسبة إلى النساء وموقعهن في المجتمع، ثم تأتي نابلس، وبعدها رام الله التي تُظهر أكبر قدر من الانفتاح على الأدوار التي نشأت حديثاً للمرأة ضمن المجتمع والاقتصاد، وينسجم كل هذا مع طرحنا الأساسي المتعلق بالأنماط المتباينة للحياة الحضرية التي تنشأ في الضفة الغربية في الوقت الراهن.

## خاتمة

استقصينا في هذا الفصل أنماط الحياة الحضرية في فلسطين في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. واستناداً إلى المادة التاريخية، وإلى البيانات الإحصائية المأخوذة من التعداد الفلسطيني الأول، وإلى دراسات أُخرى، وإلى مسح لاحق للأسر، حاولنا شرح تفرد كل من المدن الثلاث من حيث موقعها ضمن منطقتها، وماضي كل مدينة القريب والبعيد، والواقع الراهن لكل منها. بدأت قصة هذا الفصل عندما شرع فريق البحث، الذي كنا ضمن أعضائه، في دراسة بيانات مسح الأسر للإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية قيام الأفراد في الأسر (والعائلات)، كما جاء في التقرير الأولي المقدم للدراسة، بـ "المناورة بين الأدوار والمسؤوليات، وبوضع الاستراتيجيات لتأمين مستقبل أكثر أماناً ورخاء" (Giacaman and Johnson 2002b,

Digitized by Birzeit University Library

p. ix). لكن المسح لم يكن مصمماً بهدف دراسة أشكال الحياة الحضرية، على الرغم من أنه أُريد له في الأصل أن يكون دراسة مبنية على أساس المجتمع المحلي. وبالتالي فقد استهدف مدناً محددة كي تكون مواقع للمسح. وبالإضافة إلى ذلك، والتزاماً منا بالأسس المعهودة للدراسات في وقتنا الراهن، جرى تصميم المسح على أساس الفئات الثلاث المألوفة وهي: حضر، وريف، ومخيم لاجئين، على الرغم من الاعتراف بالمنطقة كفئة ذات دلالة في محاولة تفسير التباين. وعندما بدأنا دراسة البيانات، لاحظنا أن الإقرار بأهمية المنطقة كان يفرض نفسه بقوة، كما اتضح أنه لا يمكن فهم تفرد بعض المناطق من دون الإشارة إلى المدن التي تحتضنها هذه المناطق. وعلى هذا الأساس انطلقنا لاستكشاف هذه المجالات التي لم يسبق أن دُرست في سوسيولوجيا المجتمع الفلسطيني.

وفي حين اجتذبت رام الله اهتمام العالم باعتبارها موقع المقر الرئيسي المدمر لياسر عرفات والذي يحتضن رفاته، فإنها ألهبت الخيال المحلي كموقع للحداثة والديناميكية والتنوع. ولا ريب في أن من اللافت أنه على الرغم من الدمار الذي لحق بالمدينة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، فإنها ظلت تمثل الصورة السائدة لها في المخيال المحلي. ومع أن المدينة تبدو كأن الفلاحين يحتلونها نهاراً، إلاّ إنها تستفيق ليلاً، بعد أن تحمل آخر سيارة أجرة من طراز فورد ركابها إلى المواقع الريفية التي يقصدونها، لتعيش حياة أُخرى ولتسعى وراء مسالك أُخرى. وقد كان أحد أهداف دراستنا فهم الكيفية التي جعلت ذلك ممكناً بعد إجهاض مسيرة الحياة الحضرية في فلسطين في مطلع القرن العشرين.

تمثّل كل من الخليل ونابلس فضاء اجتماعياً شديد الاختلاف. وفي استطاعتنا المغامرة هنا بالقول إن رام الله تتجه بأنظارها إلى المستقبل وإلى العالم الخارجي، في حين تتجه مدينتا الخليل ونابلس بأنظارهما نحو كل من الداخل واليومي والمألوف والشيء ذاته. وقد اتضح لنا أن فهم الروح العامة السائدة لهاتين المدينتين الأقدم عهداً، كان يتطلب دراسة علاقتهما بالمنطقتين المحيطتين بهما مباشرة، جبل الخليل وجبل نابلس، كما كان يتطلب البحث عن فترات الاستمرارية والانقطاع في تاريخ العلاقة المذكورة. لكن هذا البحث ينبغي له أن يظل أولياً، كما أشرنا في بداية الفصل، نظراً إلى الثغرات التي تشوب معلوماتنا الخاصة بأوجه التاريخ الاجتماعي لفلسطين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وخصوصاً فيما يتعلق بمدينة الخليل.

Digitized by Birzeit University Library

## المصادر

(١) في واقع الأمر، تم تهميش مدينة القدس على الرغم من أنها تحتل موقع الصدارة في الرواية الوطنية الفلسطينية كعاصمة لفلسطين، كما تم عزلها عن امتدادها الفلسطيني الطبيعي في الضفة الغربية، وذلك نتيجة سياستي التطويق والحصار الإسرائيليتين اعتباراً من مطلع تسعينيات القرن الماضي. بشأن الاطلاع على تاريخ تراجع مكانة القدس مؤخراً كحاضرة فلسطينية، أنظر: Tamari 2001.

(٢) بشأن بعض الأمثلة لذلك، أنظر: مسلّم ٢٠٠٣؛ تماري ونصار ٢٠٠٣؛ Tamari 2002a؛ إضافة إلى المطبوعة الفصلية الخاصة بالمؤسسة، *Jerusalem Quarterly File*، باللغة الإنكليزية، و"حوليات القدس" باللغة العربية.

(٣) حتى وقتنا الراهن لا يزال الناس في منطقة الخليل يشيرون إلى مختلف مناطق سكناهم باسم الخليل (وهو عملياً اسم المدينة وحدها). وقد يكون ذلك انعكاساً للتماثل بين المدينة والمناطق المحيطة بها، كما انطبع في الخطاب اليومي.

(٤) هناك حادثة وقعت في نابلس خلال الأشهر الأولى للانتفاضة الثانية تبدو بالغة الدلالة: فقد نجحت التظاهرات، التي قامت في المدينة ضد رجال الشرطة الذين أُحضروا من غزة (والذين اعتبروا "غرباء" على الرغم من كونهم من رجال الشرطة الوطنية)، في طرد قوة الشرطة تلك.

(٥) العزوبية بين النساء ليست بالسمة اللافتة في المجتمع الفلسطيني عامة. والأغلب أن هذه الظاهرة (الموجودة أيضاً في القدس وبيت لحم ورام الله) هي نتيجة ندرة الرجال الملائمين للنساء المثقفات.

(٦) من الفتيات النابلسيات اللاتي درسن في معهد شميدت: سبأ عرفات (التي أصبحت فيما بعد عضواً في مجلس الأمناء في جامعة بير زيت)؛ رشدة المصري؛ نزيهة عبد المجيد؛ نبيهة طوقان (صلاح، لا تاريخ).

(٧) هذا موثق بإسهاب في السير الذاتية الفلسطينية التي تتناول المرحلة السابقة لسنة ١٩٤٨. على سبيل المثال، أنظر: شرابي، لا تاريخ؛ طوقان، لا تاريخ؛ المصري ١٩٩٧.

(٨) لم يكن المسلمون هدفاً لنشاط إرساليات الكنائس الأجنبية. فقد ركز المبشرون جهودهم على السكان المسيحيين الأكثر عدداً في رام الله (وأيضاً في بيت لحم، والقدس، والناصرة، والمدن والقرى المسيحية الأُخرى في فلسطين).

(٩) العملية ذاتها كانت تجري في بيت لحم، وهي أيضاً مدينة مسيحية. وكان المهاجرون من بيت لحم موجودين في معظمهم في أميركا الوسطى والجنوبية. وقد بدأوا بالهجرة اعتباراً من القرن الثامن عشر.

(١٠) لا يعني هذا أن اللاجئين من أفراد الطبقة الوسطى (سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين) أو المهاجرين من المناطق الأُخرى مُنحوا "مواطنة" مدينة رام الله من جانب أهاليها "الأصليين" الذين بدأ عددهم بالتضاؤل. ولا تنعكس هذه الحقيقة في خطاب الحياة اليومية وممارساتها فحسب، بل في قوانين البلدية أيضاً. فتمضية المرء حياته في رام الله لا تكسبه هوية المدينة.

Digitized by Birzeit University Library

(١١) تؤكد المواد التاريخية عن مدينة رام الله والوثائق الأدبية والتاريخية الأُخرى هذه المقولة. أنظر مثلاً: أبو ريا، لا تاريخ؛ قدورة ١٩٩٩؛ البرغوثي ١٩٩٨؛ الدجاني ١٩٩٣؛ Shaheen 1992؛ Shaheen 1982.

(١٢) تشير أرقام تعداد سنة ١٩٩٧ إلى أن ٣٢٪ من سكان المدينة مسيحيون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ).

(١٣) القدس ورام الله وبيت لحم هي المدن الوحيدة في الضفة الغربية التي تقدم فيها المشروبات الروحية في المطاعم وتباع في المتاجر. وحتى في المدينة التوأم لرام الله، البيرة التي تقع على مرمى حجر فقط، تمنع قوانين البلدية بيع المشروبات الروحية.

(١٤) كان حجم عينة مسح الأسرة أصغر من أن يقدم تحليلات شاملة ذات مغزى عن مدينة رام الله.

(١٥) إن مجموعة بيانات مسح المناطق لسنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ)، ومجموعة بيانات مسح القوة العاملة لسنة ١٩٩٩ (المصدر نفسه، ٢٠٠٠ ج) هما عيّنتان تمثلان مختلف المناطق والمواقع (حضر، وريف، ومخيم)، لكنهما لا تمثلان المدن كلاً على حدة. وقد قدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات مسح خاصة بكل مدينة ليستفيد منها معهد دراسات المرأة في هذا التحليل.

(١٦) هذه الإحصاءات تتعلق بسنة ١٩٩٧، أي قبل تفشي البطالة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والقيود الصارمة على الحركة خلال الانتفاضة الثانية.

(١٧) مجموعة بيانات مسح القوة العاملة، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٩، لا تسمح بمقارنات محددة بين المدن، بل بمقارنات بين المنطقة والحضر - الريف.

(١٨) حصلنا على هذه الأرقام من مجموعة بيانات المسح الصحي والديموغرافي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ٢٠٠٤، والذي قدم مجموعة البيانات إلى المؤلفين.

(١٩) نتائج مسح الأسر جميعها التي تقارن بين المدن كانت بفوارق ذات دلالة إحصائية في مستوى ٥٪.

Digitized by Birzeit University Library

## الفصل الثاني

# العيش سوية في شظايا مجتمع

## ديناميكيات القرابة والمكان والأمة

بني جونسون

Digitized by Birzeit University Library

يابن العم ياحليله
ماحلا النوم في حضنه
يالغريب يادحرج
ريته بالكفن يدرج

أغنية ترددها النساء في مدح زواج الأقارب،
قرية أرطاس في جنوب الضفة الغربية،
عشرينيات القرن الماضي.

لا تشتري حمارة وأمها بالحارة

مثل يحذّر الرجال من الزواج بالقريبات،
قرية أرطاس في جنوب الضفة الغربية،
عشرينيات القرن الماضي.

وجهت عالمة الفولكلور الفنلندية، هيلما غرانكفست، في دراستها المهمة عن ممارسات الزواج في عشرينيات القرن الماضي في قرية أرطاس الواقعة في جنوب الضفة الغربية، نقداً لاذعاً إلى من سبقها من الكتّاب الذين خلطوا ما بين حياة الفلاحين الفلسطينيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وبين حياتهم التوراتية "مغفلين تماماً التباينات الكبيرة في البلد والشعب." كما ضخّم الكتّاب أنفسهم ملاحظاتهم المحلية إلى مصاف التعميمات، التي "أُطلقت بخفة على أنها فلسطينية بصورة عامة" (Granqvist 1931, p. 10). وعلى الرغم من تخلي الباحثين عن المقاربة التوراتية للمجتمع الفلسطيني، وإن لم يكن السياسيون جميعاً تخلوا عنها، فإن نزعة التعميم فيما يتصل بالعائلات، وممارسات الزواج، والحياة المنزلية الفلسطينية، لا تزال هي السائدة. وقد مرت العائلات الفلسطينية، منذ أن أطلقت غرانكفست تحذيرها، بتحولات اجتماعية واقتصادية رئيسية وباضطرابات تاريخية، بما في ذلك مشروع وطني مستمر في مواجهة الكولونيالية الإسرائيلية، مشروع لم يتحقق لما يواجهه من معارضة شديدة. هل ما زالت تلك "التباينات الكبيرة" في ممارسات الزواج المحلية وفي ديناميكيات العائلة والقرابة موجودة، وإن كانت موجودة، فما هو معناها؟ وإذا كانت


Digitized by Birzeit University Library

الممارسات الخاصة بالزواج وديناميكيات العائلة والقرابة، كزواج الأقارب أو زواج القربى،[١] وهو الموضوع الرئيسي لهذا الفصل، استمرت بمرور الزمن، فكيف نفسر، إذاً، هذه الديمومة في مجتمع اتسمت فيه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى حد كبير بالاقتلاع، والتشتت، والاحتلال العسكري، وأنواع الحداثة الكولونيالية، والمقاومة الوطنية؟ وضمن سياق التحول العميق في فلسطين، تبدو ديمومة الممارسات لافتة، والواقع أن الثبات قد يتطلب تفسيراً أكثر مما يستلزمه التغيير.[٢]

أجرى معهد دراسات المرأة في سنة ١٩٩٩ مسحاً على أساس المجتمع المحلي شمل ٢٢٥٤ أسرة في تسعة عشر تجمعاً سكنياً في الضفة الغربية وغزة، وبرزت المنطقة - التي تم تحديدها بشمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وغزة، والقدس الشرقية - كعامل مهم محدِّد لاختلاف مجال ممارسات العائلة والأسرة وخياراتها المفضلة. وتضمنت تلك الممارسات والخيارات، بين ما تضمنت، أنماط علاقات القربى، وزواج الأقارب، وخيارات الوالدين المفضلة المتعلقة بزواج أبنائهم وبناتهم، وبتحصيلهم العلمي، وعملهم. كما ظهرت تباينات مناطقية في سمات ديموغرافية، مثل الخصوبة، والوضع الدراسي والمهني لأفراد الأسرة، وأنماط الهجرة، وتركيبة العائلة. فكانت التباينات فيما يتعلق بأغلبية تلك الخيارات والممارسات أكبر بين الأسر التي تعيش في مناطق متعددة من الضفة الغربية وغزة من تلك التي ظهرت بين الأسر التي تعيش في مواقع ريفية أو حضرية أو في المخيمات، أو بين الأسر التي تتفاوت درجة ثرائها.

كذلك برزت التباينات الديموغرافية في المناطق الفلسطينية لدى تحليل البيانات الغنية لأول إحصاء وطني فلسطيني أجراه الجهاز المركزي الجديد للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٧، وظهرت أيضاً في تقارير أُخرى للجهاز المذكور. ومع أن وجود تباينات كهذه بين الضفة الغربية وغزة هو أمر متوقع، نظراً إلى انفصال المنطقتين، وإلى اختلاف تاريخهما السياسي والاقتصادي خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧،[٣] إلاّ إن وجود تباينات مناطقية متميزة ضمن الضفة الغربية ليس بالأمر المتوقع، وبالتالي، فإنه يستلزم تحليلاً.[٤]

يبدو زواج القربى راسخاً في المجتمع الفلسطيني بصورة خاصة. وقد تبين من مسح معهد دراسات المرأة أن ما يقرب من ربع عدد النساء كن متزوجات بأقرباء من الدرجة الأولى، وأن أكثر من نصف العدد كن متزوجات بأقرباء بصورة عامة، وهذه النتائج مشابهة لنتائج أعمال مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما ستجري مناقشتها لاحقاً. وهناك أيضاً تباينات مناطقية لافتة، ولا سيما في زواج أقارب غير

Digitized by Birzeit University Library

أقارب الدرجة الأولى. وسيتم سبر التناقض بين الخيارات المفضلة للوالدين فيما يخص زيجات أولادهم، والواردة في مسح معهد دراسات المرأة - إذ نجد أغلبية ساحقة من الأهل لا تؤيد زواج الأقارب من الدرجة الأولى، وتورد أسباباً يتصل معظمها بالخطاب الحداثي المستمد من علم الوراثة - وبين استمرار زيجات القربى في الممارسات الفعلية، مع الالتفات بصورة خاصة إلى الاستمرارية وإلى التنوع المناطقي. إن أنماط السكنى بعد الزواج، والخيارات المفضلة عند انتقاء الزوجات أو الأزواج للأبناء والبنات، وللعمل والتحصيل العلمي للبنات وزوجات الأبناء، أمور كلها ستلقي مزيداً من الضوء على ديناميكيات العائلة والقرابة.

يمكن للمرء الافتراض، على درجة ما من الثقة، أن الحياة اليومية والممارسات اليومية في السياق الفلسطيني (من سيتزوج الرجال والنساء؛ كيف يمارس الوالدان مسؤوليتهما ورعاية أولادهما؛ كيف يحلم المراهقون والمراهقات ويخططون ويعملون من أجل المستقبل) تتأثر بعمق بالصراعات الدائرة بين نظام كولونيالي قائم على التحكم والاقتلاع، وبين مشروع وطني للاستقلال والسيادة لم يتحقق بعد. سنحاول في هذا الفصل أن نبرهن أن ممارسات الزواج و"عمل الأقرباء"[٥] يعتبران مواقع يجري فيها تحدي الكولونيالية الإسرائيلية، وأيضاً تشكيل الهوية الفلسطينية. إن هذه الممارسات لا تشكل مجرد ردة فعل على حكم إسرائيلي معاد يتهدد الهوية الفلسطينية والوجود الفلسطيني، بل أيضاً ردة فعل على طيف دولة فلسطينية غائبة لغاية سنة ١٩٩٤، وعلى تناقضات الحكم الفلسطيني المحدود اعتباراً من ذلك التاريخ. وفي حين كان تضامن الأقرباء غالباً ما يوضع في مقابل الولاء للوطن/الدولة والمواطنة العامة، فإن الحالة الفلسطينية تقدم أنموذجاً أكثر تعقيداً. على سبيل المثال: إن "منطق الزواج بقريب"، إذا استخدمنا تعبير شلقامي البارع (Sholkamy 2003, p. 65)، قد يكون في الوقت ذاته ردة فعل ضمنية على مشاعر القلق العامة، وعلى خطر تفكك العائلة والتفكك الاجتماعي، وتأكيداً لهوية فلسطينية مقاوِمة، إضافة إلى كونه نتيجة ديناميكيات عائلية معينة وخيارات زواج. إن الانفصال والتشظي اللذين لحقا بالمجتمعات المحلية الفلسطينية، لا خلال الأعوام التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) فحسب، بل أيضاً خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني (١٩٩٤-) عامة، يجعلان من مسألة الممارسات المحلية والخاصيات المحلية، بما في ذلك نشوء أنماط جديدة، مسألة وثيقة الصلة بالموضوع بصورة خاصة.

Digitized by Birzeit University Library

كيف يعمل إنتاج الممارسات المحلية (والمختلفة)، أو إعادة تكوين هذه الممارسات، ضمن هذا السياق؟ ترى ماندي (Mundy 1995, p. 3)، في البحث الذي أجرته عن القرابة والمجتمع والحياة السياسية في اليمن، أن الأسر والعائلات "باعتبارهما المرتبة الأولى للمؤسسة الاقتصادية والسياسية" هما أحد المواقع المهمة التي يجري فيها التعبير عن العلاقة بين الممارسات المحلية والديناميكيات الوطنية. إن رؤية الأسر الفلسطينية في "المكان"، في مواقعها المحددة ضمن شبكة كثيفة من ممارسات وعلاقات القربى، تتيح بدورها فهم الكيفية التي تنتج بها تلك الممارسات المحلية هويات اجتماعية - سياسية في جو من القهر الوطني والاحتلال العسكري الطويل. وبدلاً من اعتبار الممارسات والتباينات المحلية عادات متوارثة، سأوضح في هذا الفصل أن الفوارق المناطقية في أنماط وخيارات الزواج تصوغها اقتصادات قربى رمزية محددة تتركز في المكان، أو في "اقتصادات السلع الرمزية". وهنا أستعير الإطار الذي وضعه بورديو بغية فهم الزواج والزواج التبادلي (Bourdieu 2001, p. 96). كما سأستخدم مفهومي بورديو، مثل الهابيتوس (Habitus)* ورأس المال، لشرح إمكان فهم ممارسات الزواج والقرابة لا باعتبارها مجرد تقاليد متوارثة محكومة بالعرف، بل باعتبارها أيضاً مشكّلة لأنماط من التفاعل الاجتماعي التي تعتبر سمات حية للهويات الفلسطينية، إضافة إلى كونها منتجة للمعاني المحلية والوطنية.

والفكرة التي أناقشها هنا لا تدعي أن زواج القربى يتم لأسباب وطنية، بل تقول إن حالات كهذه هي أفعال عملية تعبيرية تعزز الهويتين المترابطتين الفلسطينية والمحلية، ويجري صوغها على أساس التاريخ الفلسطيني، إضافة إلى مصالح العائلة والأفراد، بما في ذلك مصالح النساء. وتستمر اقتصادات القربى، أو عوالم القربى إن شئنا تعبيراً أشمل، ويعاد تكوينها استجابة، بل مقاومة للنظام الكولونيالي واقتصاده السياسي، ولأنماط الحداثة، وذلك في غياب الأمن الوطني والدولة.

إن مفهوم بورديو للأشكال غير المادية من رأس المال، يعتبر مفيداً بصورة خاصة في السياق الفلسطيني. فتأكيد الفلسطينيين المستمر أن التحصيل العلمي هو شكل من أشكال رأس المال المتنقل (رأس مال ثقافي) بالنسبة إلى شعب مقتلع لا ينتمي إلى أي دولة، يعتبر مثالاً عملياً وخطابياً جيداً. في هذا المثال، تكمن قيمة التعليم باعتباره رأس مالاً أيضاً في إمكان تحويله إلى مكاسب اقتصادية، وهذا يذكّرنا بأن الأشكال غير المادية من رأس المال قابلة بطبيعتها للتحويل، وإن بدرجات متفاوتة

* مصطلح لبورديو يقصد به المنظومات ذات "النزعات الراسخة القابلة للانتقال".

Digitized by Birzeit University Library

من الصعوبة (Calhoun 1995, p. 140)، لكن ليس دائماً ولا في السياقات كافة. وفي التحليل الذي أقدمه، تم استخدام مفهوم رأس المال الرمزي، في المقام الأول، لشرح كيف يحفظ وينتج "عمل الأقرباء"، وبصورة خاصة زواج القربى، أنماطاً معينة من رأس المال الرمزي أو السلع الرمزية، أو "التجميع والتبادل والتداول الاقتصادي والقيم والخاصيات والأنماط غير المادية" (Connor 1996, p. 370). ولا يخفى أن إحدى تلك القيم الأساسية في السياق الفلسطيني المتسم بالخطر وبالافتقار إلى الأمن، هي تضامن الأقرباء ومساهمته في بقاء الفرد والعائلة والشعب. كما يرمز رأس المال الرمزي إلى الهوية الاجتماعية وإلى الإقرار بوجودها،(٦) وبصورة أعم، إلى "الأهمية الاجتماعية وأسباب الاستمرار في الحياة" (Bourdieu 1998, p. 241). ويرتبط مفهوم رأس المال الرمزي ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الأوسع استخداماً لرأس المال الاجتماعي، بحيث يستثمر الأفراد في علاقات أو في شبكات اجتماعية، أو في عضوية ضمن مجموعات، تؤمن الدعم والمعلومات وإمكان الوصول إلى النفوذ والفرص. غير أن رأس المال الرمزي، في هذا التحليل، يؤمن الإقرار الاجتماعي بتلك العلاقات، على الرغم من تأكيدي أن هذا الإقرار يتوزع دائماً على نحو متباين، وأن علاقات الهيمنة والإكراه، إضافة إلى علاقات التضامن، موجودة على الدوام. مع ذلك، إذا شئنا استخدام استعارة من عالم المال، يمكن القول إن استمرار زواج القربى عامة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وإن مغزى التباينات المناطقية الكبيرة في تطبيقه، يوحيان بأن رأس المال الرمزي هو بمثابة عملة وطنية مشتركة وإن بدرجات متفاوتة القيمة في الاقتصادات الرمزية المحلية.

## الهويات المحلية، والهابيتوس، والتقسيم الريفي - الحضري

إن التباينات المناطقية المتعلقة بزواج القربى، وبالزواج، وبممارسات وخيارات الأقارب تثير مسألة المكان. وتتيح استعارة مفهوم آخر من بورديو، وهو مفهوم الهابيتوس، أو المنظومات "ذات النزعات الراسخة القابلة للانتقال" (Bourdieu 1990, p. 54)، سبر العلاقة بين المكان، وممارسات القربى، والهويات. على العموم، الهابيتوس هو مجال محدد من الممارسات الاجتماعية التي يمكن تعلّمها، ومن العلاقات، والنزعات، والمدركات الحسية المتجذرة أصلاً، ويمكن أن نضيف هنا

Digitized by Birzeit University Library

ومفاهيمياً لا في الطباع فحسب، بل في فيزيائية (واجتماعية) الموطن، أو المكان أيضاً،[٧] بصورة مماثلة تقريباً للتجسد الفيزيائي والاجتماعي في المكان، الذي تتمتع به "تركيبة المشاعر" التي يتحدث عنها ريموند ويليامز (Harvey 2001, p. 177). وفي رأيي أن الهابيتوس يحمل بعداً زمنياً ومكانياً على حد سواء، وهو متجذر في المكان وفي التاريخ المحلي أيضاً، وذلك كما يجري التعبير عنه في العائلة وفي ممارسات وعلاقات القربى، وفي التاريخ الوطني الأشمل من الاقتلاع والانقطاع. ويفترض بومان وجود تمايز (وعلاقة) وثيق الصلة بين الهابيتوس والهوية، مشيراً إلى أن الهوية تجرِّد وتختزل عناصرَ من "المجال الأوسع للنشاط الاجتماعي"، أي الهابيتوس، وهي تقوم بذلك على نحو أكثر حدة عندما تواجه تلك العناصر خطرَ الإلغاء (Bowman 1999, p. 53). والواقع أن "إحساساً بالمكان" ينطوي على ارتباط ما، يجري تركيبه بفاعلية. ويميز توان (Tuan) بين "الإحساس بالمكان" الواعي وبين «تجذّر» غافِل غير واع (Parmenter 1994, p. 4). وفي السياق الفلسطيني بعد نكبة ١٩٤٨ يكون الإحساس بالمكان واعياً باستمرار، لأن ما يغذيه هو الفقدان أو التهديد بالفقدان والغزو. ولهذه الأسباب، وليس على الرغم منها، يعتبر المكان موقعاً مهماً للهوية والمعنى. وقد أشار الباحثون إلى أن الهوية الفلسطينية العائلية، على الأقل بعد نكبة ١٩٤٨، متشربة بالإحساس بالمكان. ويقول غبرا في دراسته عن العائلات الفلسطينية في الكويت، وعن دور شبكات القرابة الممتدة التي أُعيد تركيبها في استمرار بقاء العائلة والشعب والهوية: "من العبث ... تعريف العائلة الفلسطينية بمعزل عن القرية أو المدينة التي أتت منها" (Ghabra 1988, pp. 79-80). أمّا في مسح معهد دراسات المرأة، فبدت التباينات المناطقية بين العائلات، إجمالاً، أكثر وضوحاً من التباينات بين أنواع المواقع، ولا سيما فئات مدينة، ومخيم، وقرية، التي تُستخدم دائماً لتحليل المجتمع الفلسطيني. ومع أن تلك الفئات تظل مفيدة، إلاّ إن من الواجب طرح تساؤلات بشأن تقسيم ريفي - حضري ضمن السياق الفلسطيني، نظراً إلى فقدان المدن الفلسطينية الساحلية الرئيسية (يافا، حيفا، عكا)، وسكانها الحضريين سنة ١٩٤٨، وهو ما عطل عمليات التحضر الديناميكية بعد تلك السنة. وقد يكون من الأنسب تعريف أغلبية مدن الضفة الغربية بأنها "بلدات ريفية" (Tamari 1983)، بدلاً من اعتبارها مراكز حياة حضرية، باستثناء رام الله، فيما بعد، كما جاء في فصل تراكي وجقمان في هذا الكتاب. كما أن عملية "نزع الطابع الفلاحي" عن القرى الفلسطينية في الضفة الغربية المتواصلة منذ سنة ١٩٦٧، بعد تراجع الزراعة التي تشكل مورد

Digitized by Birzeit University Library

رزق أمام العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة في إسرائيل، هذه العملية تثير تساؤلات بشأن طبيعة "القرى". هناك فئة ثالثة منذ نكبة ١٩٤٨، وهي المصطلح الذي كان يُفترض أنه موقت، "مخيم اللاجئين". ففي حين تُظهر المخيمات باستمرار سمات مميزة إدارية، واجتماعية، وديموغرافية، وسياسية، واقتصادية، تتلاشى حدودها بالتدريج مع تحوّلها إلى أحياء حضرية بائسة، ولا سيما في الفترة التي تلت اتفاق أوسلو. إذاً، كيف ترتبط تلك الفئات المكانية المجردة الثلاث (مدينة، مخيم، قرية) بخصوصيات المكان؟

تفيدنا هنا ملاحظات تماري الخاصة بالهويات الفلاحية في فترة سابقة: فهو يشير إلى أهمية "ثنائية المدينة - القرية" في وعي الفلسطينيين في بداية القرن العشرين، لكنه يضيف أن تلك الأهمية تحققت عبر "الولاءات المناطقية، والارتباطات الدينية، والارتباطات العشائرية" (Ibid., p. 28). وفي المجتمع الفلسطيني المعاصر، يمكن للارتباطات المذكورة أيضاً أن تحقق الهويات الوطنية، بدل أن تتعارض معها، وذلك من منطلق الارتباطات العائلية، والقربى، والمكانية.

من الوجهة التاريخية، ترتبط فكرة المناطقية، ولا سيما في المرتفعات الوسطى في فلسطين[٨] (الضفة الغربية)، بأنماط محددة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المدن والقرى المحيطة بها. ويقول أحد مؤرخي أواخر العهد العثماني: "كان لكل مدينة بروفنسيالية وريفها هوية ثقافية وتركيبة اجتماعية محلية خاصة عميقة الجذور" (Doumani 1995, pp. 4-5). وفي الضفة الغربية، يتمتع التاريخ الحضري لمدينة القدس بسمات مميزة تتصل بدوريه الإداري والديني، لكن منطقة جبل نابلس، المتمركزة في مدينة نابلس، ومنطقة جبل الخليل، المتمركزة في مدينة الخليل، تطابقان أنموذج المدينة البروفنسيالية/ ريفها. حالياً، تعتبر الخليل أكبر مدينة في الضفة الغربية، ويبلغ عدد سكانها ١١٩,٤٠١ نسمة، في سنة ١٩٩٧، وهو أكثر قليلاً من نابلس (١٠٠,٢٣١ نسمة)، وأكثر بستة أضعاف من مدينة رام الله (١٨,٠١٧نسمة، في سنة ١٩٩٧).[٩]

## هويات المكان والقرابة والأمة

تعتبر الارتباطات المحلية والمناطقية من المكونات المهمة للهوية الفلسطينية لدى نشوئها خلال القرن العشرين. ويرى الخالدي في "الارتباط المحلي القوي بالمكان" عنصراً حاسماً في تكوين الهوية الفلسطينية والوعي الفلسطيني الحديث (Khalidi 1997,

Digitized by Birzeit University Library

p. 153). وعندما واجهت الهويات المكانية أزمة "وطنية"، ولا سيما تحدي الحركة الصهيونية وأزمة النكبة العميقة سنة ١٩٤٨، تمكنت هذه الهويات من حشد مقاومة، لكنها كانت تشكو جرّاء معوقات خطرة.(١٠) وفي أعقاب طرد وتشريد أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني، أغلبيتهم من الفلاحين، بعيداً عن "المكان"، وعن العائلة، والأقرباء، والعشيرة، في سنة ١٩٤٨، اكتسب كل من المكان والقرابة معاني جديدة في ظل أوضاع مضطربة منذرة بالخطر.

وفي الضفة الغربية وغزة حال الاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر لربع قرن (١٩٦٧ - ١٩٩٣) دون تطور أي شكل من أشكال السيادة الوطنية أو المؤسسات السياسية الوطنية. وفي الوقت نفسه، أدى القمع الإسرائيلي السياسي والمدني والسياسات الاقتصادية الكولونيالية إلى إطلاق العنان لخلق كيانات سياسية واقتصادية مشابهة. فقد سرعت المقاومة الوطنية الفلسطينية عملية نشوء هويات سياسية وطنية مقاوِمة، في حين أوجدت سياسات إسرائيل الاقتصادية اقتصاداً تابعاً، إضافة إلى السمة المميزة لهذا الاقتصاد، أي العمالة المأجورة في إسرائيل، التي شاعت في المناطق المحتلة، مع أنها كانت في بعض المناطق (غزة) والمواقع (مخيمات اللاجئين والقرى، لا في المدن)، أكثر وضوحاً منها في المناطق الأخرى. وخلال المرحلة الانتقالية للحكم الفلسطيني المحدود (منذ سنة ١٩٩٥ حتى الآن)، وهي الفترة التي أجري فيها المسح، كانت السلطة الوطنية الأولى (والدولة الوطنية الناشئة) تحكم مجتمعاً مفتتاً. وإذا استخدمنا تعريف المكان القائل إنه يتمتع بثلاث خصائص ضرورية وكافية هي الموقع الجغرافي، والشكل المادي، والاستثمار في المعنى والقيمة (Gieryn 2000, pp. 464-465)، فإنه يمكن القول إن الأمكنة تصوغ علاقات القربى وممارسات الزواج، لكن علينا أن نضيف هنا أن المنطق الاجتماعي لعلاقات القربى يساهم في إضفاء مغزى وقيمة على المكان.

وفي حين تبدو التباينات المحلية أو المناطقية واضحة في مسح الأُسر الذي أجراه معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، فإن ثمة خاصيات ومواقف (قيمة التعليم، مثلاً، في مسح الأسر، وبعض المواقف والممارسات السياسية والاجتماعية في أدبيات أُخرى) تبدو "وطنية" ومرتبطة بالمجال الفلسطيني الوطني والاجتماعي ككل. ويشير ذلك إلى أن هذه الجغرافيا الاجتماعية تعتبر حاسمة وغير مستقرة في خضم هذه الأزمة الوطنية المستفحلة الناجمة عن الأوضاع الحالية الطارئة للانتفاضة، إذ تفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية حواجز مادية وأنظمة مكانية.

Digitized by Birzeit University Library

## الاقتصادات المنزلية واقتصادات الاحتلال

الفكرة الرئيسية التي يبحث فيها هذا الفصل هي الكيفية التي يضع فيها الزواج والقرابة وتوقعات الأهل وآمالهم فيما يخص أولادهم، الذكور والإناث، الأسرة ضمن منظومات معينة من إعادة الإنتاج واقتصادات "السلع الرمزية"، والكيفية التي يمكن بواسطتها تفسير استمرارية ممارسات من نوع زواج القربى، والتباينات المناطقية في هذا الزواج على أساس تلك الاقتصادات. ويرى بورديو، بعد دراسة ديمومة الهيمنة الذكورية وتباينات النوع الاجتماعي، أن العامل الحاسم في دوام تلك التباينات هو "الاستمرارية التي يدين بوجودها اقتصاد السلع الرمزية، الذي يشكّل الزواج فيه مكوناً مركزياً، لاستقلاليته النسبية، الأمر الذي يسمح للهيمنة الذكورية بإدامة نفسها من دون أن تتأثر بالتغييرات الجارية في أنماط الإنتاج الاقتصادي" (Bourdieu 2001, p. 96). وتنطوي هذه العبارة البليغة على تناقض داخلي. فمع كون كل من الاقتصاد المنزلي والعلاقات العائلية يتمتع باستقلالية نسبية فقط (أنظر أيضاً: Bourdieu 1990, p. 54)، إلاّ إنهما لا بد من أن يتفاعلا بطريقة ما مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، حتى لو كانا غير محكومين بتلك العمليات، أو بنمط إنتاج سائد. ويقدم بورديو طريقة لفهم هذا التفاعل من خلال مفهومه للهابيتوس باعتباره "تاريخاً متجسداً"، أو "الحضور الفاعل للماضي بكامله الذي يشكل الهابيتوس نتاجاً له" (Ibid., p. 56). ويشير هذا المفهوم إلى أن علاقات القربى والعائلة واقتصاد السلع الرمزية الذي يدعم هذه العلاقات، ليست مجرد نتاج للحظة الحالية وللواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، بل تنطوي أيضاً على "الحضور الفاعل" للماضي، الذي يحدث (أو يتجسد) من خلال ممارسات وميول الرجال والنساء والأطفال ضمن العائلات، عندما يتصرفون بهدف تلبية حاجاتهم واهتماماتهم ونوازعهم الراهنة.

هل أدت التغييرات الاقتصادية الكبيرة والممنهجة التي اختبرتها العائلات الفلسطينية خلال نصف القرن الماضي، ولا سيما اعتباراً من سنة ١٩٦٧، إلى تغيير ممارسات الزواج "التقليدية"؟ فقد كان التغيير الاقتصادي السائد في الضفة الغربية وغزة اعتباراً من تلك السنة، هو تراجع الزراعة، بما في ذلك الزراعة التي تشكل مورد رزق في العديد من قرى الضفة الغربية حيث تعيش أغلبية السكان،(١١) ودخول أعداد كبيرة من الفلاحين السابقين في الضفة الغربية ومن لاجئي غزة، وأغلبيتهم الساحقة من الذكور، ضمن القوة العاملة الإسرائيلية، إضافة إلى ما يرافق ذلك من علاقات تبعية كولونيالية تربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. ولا يمكن فصل

Digitized by Birzeit University Library

هذا التغيير عن الأوضاع السياسية للاحتلال العسكري وما يرافقها من مصادرة واسعة للأرض من أجل الاستيطان الإسرائيلي، ووضع قيود على استخدام المياه والأراضي، والافتقار إلى الأمن الشخصي، وتشتت العائلات، وغياب الحقوق. وقد أدى العمل في إسرائيل وهجرة العمال إلى دول الخليج، ولا سيما في سبعينيات القرن الماضي، أحياناً، إلى رفع مستوى الرخاء الاقتصادي للأفراد والعائلات، لكنه كان رخاء من دون تطور اقتصادي (Roy 1987, p. 35). وفي حين جاءت المرحلة الانتقالية بسلطة فلسطينية ذات نفوذ محدود وسيادة أكثر محدودية على الأرض، استمر كثير من الأوضاع السياسية للاحتلال بلا تغيير، بل إن بعضها ازداد شدة مع تزايد حصار المناطق الفلسطينية. ولا مجال للقول إن ديناميكيات إحدى أطول حالات الاحتلال في التاريخ الحديث لم تؤثر في أغلبية الأسر والعائلات الفلسطينية، وفي ديناميكياتها وعملياتها الداخلية واقتصاداتها. لكن، لا يمكن النظر إلى العائلات والأسر كمجرد متلقية للفعل، فهي تستخدم مواردها، سواء أكانت مادية أم رمزية - بما في ذلك "تاريخها المتجسد"، أو الحضور الفاعل للماضي - في استجاباتها للأوضاع المتغيرة التي غالباً ما تكون خطرة. وقد تساعد الاستجابات المذكورة في تفسير استمرار زواج القربى الذي سنتناوله لاحقاً، وفي تفسير سمات أُخرى مستمرة في حياة العائلة الفلسطينية، كمعدل الخصوبة العالي وتفضيل العائلات كثيرة العدد.

وهكذا يمكن القول إن مناطق الضفة الغربية قد تكون خسرت منظومات إنتاج وتبادل متميزة، خلال القرن العشرين، لكنها حافظت على اقتصادات رمزية أكثر تميزاً، يتمتع فيها إنتاج رأس المال الرمزي من خلال عمل الأقرباء بسيرورة مهمة. وتتفاعل الاقتصادات الرمزية والاقتصادات المادية إحداها مع الأُخرى، لكن من دون أن تخضع الأولى لتأثيرات الثانية وحدها، وذلك بأنها تستجيب أيضاً لمنظومات الهيمنة، ولمنظومات الإنتاج والاستهلاك. والواقع أن رؤية الاقتصادات الرمزية المحلية الفلسطينية وعوالم القربى وهي تستجيب لمنظومات الهيمنة، ولغياب السلطة الشرعية، وللإحساس العميق بعدم الأمان، تساعد في تفسير سبب كون تضامن القربى المحلي والهويات المحلية لا ينتقصان بالضرورة من الهوية الوطنية الفلسطينية، بل يمكن لهما أن يشكلا مكوناً مهماً من مكونات الهوية الوطنية، كما سنرى في ختام هذا الفصل.

إن بيانات المسح، سواء الناتجة من مسح الأسر الذي أجراه معهد دراسات المرأة، أو من التعداد العام، أو من أي مصادر أُخرى، ليست وافية من أجل معالجة المشكلات النظرية والعملية الكامنة في محاولة فهم تلك العلاقات المعقدة، لكنها

Digitized by Birzeit University Library

تساعد في القيام بصوغ أولي للأسئلة ولمجالات البحث وللمشكلات المرتبطة بالمفاهيم، وذلك بهدف القيام بمزيد من الاستقصاء. على سبيل المثال، ستجري دراسة متأنية للنتيجة التي توصل إليها مسح معهد دراسات المرأة، والقائلة إن الأهل في جنوب الضفة الغربية (الخليل) يؤيدون حرية اختيار شركاء الزواج لبناتهم وأبنائهم، وكذلك ستجري دراسة التباينات المناطقية في تفضيل أقرباء الدرجة الأولى، وزيجات القربى الأُخرى للأبناء والبنات، والمواقف من البنات في مقابل المواقف من زوجات الأبناء، والخيارات المفضلة للتعليم والعمل للأبناء والبنات وشركاء حياتهم. وستُستخدم في هذه الدراسة أيضاً بيانات التعداد العام، والدراسات الخاصة بقرابة الدم.

باختصار، يقترح هذا الفصل قراءة أولية للأمة - وإلى حد ما للمجتمع الفلسطيني - على أساس الممارسات والخيارات المفضلة للأسر/ العائلات وأفرادها لدى وجودهم في تجمعات سكانية معينة يختبرون فيها الديناميكيات الوطنية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية والقلق والكولونيالية والمقاومة.

## زواج القربى: المشكلات والنماذج

يفترض المنطق أن أي دراسة تتناول استمرارية بل تنوع ممارسة زواج القربى بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، تلتمس المساعدة العملية والمفاهيمية في الأبحاث السابقة التي تتناول زواج قرابة الدم، سواء في فلسطين، أو في المنطقة العربية، أو في أي مكان آخر. لكن الأبحاث المذكورة تشكو جرّاء عدة مشكلات يتعين التعامل معها. فالتاريخ الحديث لفلسطين يتمتع بأهمية كبيرة فيما يتعلق بتفسير الثغرات الموجودة في الأبحاث الخاصة بفلسطين والمتعلقة بالمسائل التي كانت رصدت غرانكفست وجودها في قرية أرطاس في عشرينيات القرن الماضي، كأنماط الزواج والطلاق والمهر. وأشار عطا (Ata 1986, p. 3)، في تقديم دراسته عن أنماط العائلة في الضفة الغربية في ثمانينيات القرن الماضي، إلى وجود مجالات في الدراسات الخاصة بالعائلة "لم يجر التطرق إليها في الأبحاث منذ الدراسة التي قامت بها غرانكفست." وعلى الرغم من أن ملاحظة عطا مغرقة في العمومية، إذ نُشرت أعمال مهمة منذ أن قام بدراسته التي ارتكزت على مسح،[١٢] فإن من المنصف القول إن الأبحاث التي تناولت ممارسات الزواج والعائلة وعلاقات القربى في المجتمع

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني كانت متقطعة وغير منتظمة.

إذا تناولنا الأبحاث ذات المجال الإقليمي، فإن المشكلة الأولى التي نواجهها بكل بساطة هي أن النموذج المثالي لزيجات أقرباء الدرجة الأولى، أو بشكل أكثر تحديداً حالات الزواج بأقارب الأب، بنت العم، وتفضيل هذا النوع من الزيجات، يعتبر من سمات التوصيف الإثنوغرافي الأساسية في المجتمعات العربية والمتوسطية، بحيث أنه لم يعد يثير الاهتمام كموضوع للبحث فيه. لقد كانت التوجهات الجديدة المفيدة للأبحاث المتعلقة بالعالم العربي والشرق الأوسط في الدراسات التي تتناول النوع الاجتماعي، أو الدراسات التي تتناول العائلة والأسرة، بعيدة كل البعد، من حيث المفاهيم، عن الدراسات التي تتناول القرابة.(١٣)

يعكس هذا التقسيم للأسف "منطقتين من النظرية" وجدهما أبو لغد (Abu Lughod 1989) في أنثروبولوجيا العالم العربي، بين الحريم (حياة النساء) والحمولة (مجال الرجال)، وهو تقسيم تلاحظه روذنبرغ (Rothenberg 1999, p. 24) أيضاً في الأدبيات الأنثروبولوجية المتعلقة بفلسطين. وبما أن الحمولة، التي تعرّف بأنها مجموعة من نسب أبوي واحد، تتكون غالباً من عدة سلالات أبوية، تعتبر عادة "مجموعة من الرجال" (Cohen 1965, p. 110)، فإن ديناميكيات النوع الاجتماعي لا تلقى سوى قسط ضئيل من الاهتمام في تحليل الحمولة. ويضع هذا التقسيم خطاً فاصلاً مصطنعاً عاماً/ خاصاً يتعين على الممارسة الاجتماعية للقربى أن تقطعه باستمرار. وعلى الطرف الآخر من الخط الفاصل، يمكن للاهتمام، الذي يوليه الباحثون في مجال المرأة، بالممارسات المتغيرة، بدل الاهتمام بالممارسات التي تبدو ثابتة، كزواج القربى، أن يساهم أيضاً في الفصل بين الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتلك المتعلقة بالقربى. وهنا يمكن أن تكون فكرة كانديوتي، وفحواها أن الأزمة في المنظومات الأبوية (أو غيرها من المنظومات) لا تؤدي بسلاسة إلى التغيير، مفيدة في لفت الانتباه إلى تلك الممارسات التي تبدو ثابتة. إذ ترى كانديوتي، مثلاً، أن النساء الذكور، في حال عدم توفر "سبل أُخرى لتحقيق الطمأنينة والرفاه" (Kandiyoti 1988, p. 278).

هناك مشكلة أُخرى، وهي أن الباحثين المهتمين بعلاقات القربى وأنماط الزواج الداخلي في العالم العربي كانوا ينزعون أكثر نحو دراسة تلك الأنماط من الزواج بصورة أساسية في بيئات قبلية أو ريفية، وغالباً ما كانوا يعتبرون ممارسات الزواج

Digitized by Birzeit University Library

تلك، ممارسات ما قبل الحداثة، ويضعونها ضمن ثنائية التقليد/ الحداثة. ففي المنطقة العربية والإسلامية عامة، يمكن أن نعزو منطق زيجات القربى إلى دفاع العائلة/ الأقرباء في مواجهة تقسيم الأرض حيث لا يمارَس حق البكورة، ويرث الأبناء بالتساوي وترث البنات جزئياً. إذاً، زيجات القربى هي استراتيجيا لمنع "انتقال الملكية من الذرية إلى الغرباء" (Holy 1989, p. 112)، أو بعبارة أُخرى، هي استراتيجيا الاحتفاظ بالأبناء والبنات ضمن العائلة. وبالتالي، يجب أن تتلاشى هذه الممارسة عندما يتأكل الأساس المنطقي لوجودها بفعل التحضر والحداثة والهجرة. لكن البيانات الإقليمية والفلسطينية التي سيتم تحليلها أدناه تتحدى النموذج الاختزالي للتحديث. ففي مسح شامل جرى سنة ١٩٩٨ للأوضاع المعيشية في الأردن، درس الباحثون بتأن "الشبكة الكثيفة" من علاقات القربى وأنماط معيشة الأقارب، وأشاروا بحذر إلى أن "في الإمكان القول إن نزعة الاستمرار في الأنماط الأساسية للمحلية وأهمية العلاقات العائلية، تغلب على عمليات التحديث" (Hanssen-Bauer, Pedersen and Tiltnes 1998, p. 263). وقد يكون ممكناً إعادة صوغ هذه الملاحظة لإثبات أن أنماط القربى والمحلية (هويات المكان والممارسات المحلية) تمد العائلات باستراتيجيات (حديثة) للاستجابة للحداثة وتحدياتها، بغية المحافظة لا على رأس المال المادي فحسب، بل أيضاً على "رأس المال الرمزي" لهذه العائلات (Holy, op. cit., p. 113).

وفي حين يمكن لضرورة اقتصادية هدفها المحافظة على سلامة أرض العائلة (وللأرض في السياق الفلسطيني قيمة رمزية، إضافة إلى قيمتها المادية) أن تؤثر في أنماط الزواج وفي انتقال الملكية، وكذلك يمكن أن يكون ما يرافق ذلك من تحكم في إعادة الإنتاج جزءاً لا يتجزأ من مؤسسة الزواج، فإن تواتر الزواج الداخلي واستمراريته، في المنطقة العربية وفي فلسطين كما سنبين لاحقاً، حتى عندما "لا يكون هناك ما يمكن تقسيمه" (Tillon 1966, p. 38)، يوحيان بأن هذا التفسير ليس كافياً.

إن التفسير الذي قدمته تِيّون، في كتابها الصادر سنة ١٩٦٦ والذي يعتبر فريداً في جرأة طروحاته، ونقد صايغ (Sayigh 1981) الموجز اللاذع للمؤلفة، يُبرزان العديد من المشكلات الأُخرى. تنطلق تِيّون من فرضية فحواها أن "تصميم منطقة البحر الأبيض المتوسط على عدم تبادل النساء" (Tillon, op. cit., p. 38)، هو بدعة استمرت طويلاً.(١٤) وهي تقارن "جمهورية أولاد العم" المتوسطية بمجتمعات سابقة "بدائية" كانت تمارس الزواج خارج مجال الأقرباء وبـ"جمهورية المواطنين" الأوروبية الحديثة، وتطلق حكماً خطراً فحواه أن جمهورية أولاد العم "كامنة في أساس التحقير

Digitized by Birzeit University Library

المستمر لوضع الأنثى" (Ibid., p. 13)، وأنها تعطل حركة "التطور الاجتماعي ككل" (Ibid., p. 18). هذا التفسير الجوهري يتمتع على الأقل بميزة ربط النوع الاجتماعي والقربى وممارسات الزواج بالحياة الاجتماعية والسياسية، لكن صايغ تنتقد مكامن قصوره ببراعة، وإن يكن بحدة:

> إن بِتون، شأنها شأن المستشرقين الآخرين، لا تحاول التعرف على الاختلافات التاريخية أو الإقليمية أو الطبقية في وضع النساء ... وجمهورية أولاد العم هذه ... جرى تقديمها على أنها جامدة لا تتغير، وقبلية، وعدوانية، وتوسعية، تشجع كثرة الإنجاب، وتمارس الزواج الداخلي، وتقمع النساء. وهي تركيبة خيالية ترتكز على رؤية ترفع البنية الاجتماعية الأوروبية إلى مصاف المثال، وتتجاهل كلياً دور الدولة في تشكيل العلاقات الاجتماعية (Sayigh, op. cit., p. 260).

وهنا يبدو ما تقوله صايغ مفيداً على نحو محدد لدى إبرازها فكرة التنوع[١٥] ـ وهي الفكرة التي غالباً ما يجري إغفالها في الدراسات التي تتناول القرابة العربية - ودور الدولة. إن تدخلها الموجز لا يدعي تقديم إطار جديد متماسك لسبر ممارسات زواج القربى ضمن سياقات متنوعة في العالم العربي. لكن صايغ تمدنا بعنصرين أساسيين من شأنهما إبعاد نموذج جوهري يرتكز على قاعدة القرابة.[١٦] كذلك يتجاوز بورديو النماذج المرتكزة على قاعدة عندما يقارن بين قرابة "النَسب" (genealogical)، أو القرابة الرسمية، وبين "القرابة العملية" حيث يقوم الرجال (وبصورة خاصة) والنساء بإنتاج وإعادة إنتاج القرابة كاستراتيجيات لتحقيق المصالح المادية والرمزية (Bourdieu 1990, pp. 166-167). ما من شك في أن تلك المصالح ومسوغات الرجال والنساء، والأمهات والآباء والأولاد، الساعين لترتيبات تتصل بالزواج يمكن لها أن تختلف. وتدرس شلقامي "المسوغات التي تدفع بجيل الشباب في تسعينيات القرن العشرين إلى الاستمرار، على ما يبدو، في القيام بخيارات مماثلة لخيارات أسلافهم" (Sholkamy, op. cit., p. 62)، وذلك في بيئة معاصرة في إحدى قرى صعيد مصر، فتخلص إلى نتيجة فحواها أن "تفضيل هذا الزواج ليس بخيار قديم، بل هو جديد" (Ibid., p. 66).

إذا عممنا هذا المنطق، تبدو حالات زواج القربى، لدى دراستها دراسة شاملة، استجابة لا للمشكلات الدائمة المتعلقة بتقسيم الأرض فحسب، بل أيضاً للتهديد الجديد بخطر تشتت العائلة والجماعة وتفككهما. وترى حمامي، بعد تحليل مسح أجري سنة ١٩٩٢ لتجمعات سكانية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية،

Digitized by Birzeit University Library

أن ترتيبات الزواج القائمة على القربى تتواصل "كطريقة للمحافظة على استمرار هوية التجمعات المشتتة" (Hammami 1993, p. 286). لن أناقش هنا مسألة أن ذلك هو السبب الوحيد في زواج القربى، لكنني سأناقش مسألة أن منطق "الزواج بقريب" يستمد قوته المؤثرة من كل من التاريخ المتجسد للهابيتوس، ومن دوره الواضح كرد على التهديد وغياب الأمان، وكمصدر لرأس المال الرمزي، كما يستمدها أيضاً من الأساليب المعينة التي يعزز بواسطتها المصالح المادية والرمزية كما يتصورها الرجال والنساء. هو إذاً "خيار جديد" متجذِر في التاريخ والجسد والمكان.

## الاستمرار الإقليمي والفلسطيني في قرابة الدم

يشير رشاد وعثمان (Rashad and Osman 2003, p. 29)، بعد مراجعة أنماط الزواج في العالم العربي، إلى أن نسبة قرابة الدم "مرتفعة عامة": هناك سبع دول عربية من مجموع ثلاث عشرة دولة تم مسحها في تسعينيات القرن العشرين سُجل فيها أن ٣٠٪ على الأقل من النساء جميعاً اللاتي سبق لهن الزواج، في سن الخامسة عشرة حتى التاسعة والأربعين، تزوجن بقريب من الدرجة الأولى (الجدول ٢-١). وفي الأردن، وهي دولة لم تكن مدرجة في مراجعة رشاد وعثمان لكنها تتمتع بأهمية خاصة نظراً إلى أن الفلسطينيين يشكلون أغلبية السكان فيها، وجد الباحثون سنة ١٩٩٨ أن ٢٦٪ من النساء اللاتي سبق لهن الزواج تزوجن قريباً من الدرجة الأولى، نصف عدد هؤلاء تزوجن بابن العم. وهناك نسبة ٢١٪ من الزيجات تمت إلى أقارب آخرين "ضمن الحمولة"، وهو ما يجعل نصف عدد الزيجات زيجات قربى (Hanssen-Bauer, Pedersen & Tiltnes, op. cit., pp. 274-275). هذه الأنماط مماثلة إلى حد لافت للأنماط الموجودة في الضفة الغربية وغزة. وهناك أمر آخر ذو صلة وهو أن تحليل رشاد وعثمان يبين أن "التغيرات الجارية فيما يتعلق بقرابة الدم ليست ذات دلالة" (Rashad and Osman, op. cit., p. 30)، على الرغم من أن دراسة بياناتهما تُظهر تراجعاً بطيئاً في بعض البلاد، وفي بلاد أُخرى لم تكن هذه الممارسة شائعة فيها. ففي لبنان، على سبيل المثال، كانت نسبة تقل عن ١٨٪ من النساء سبق لهن الزواج بأقرباء من الدرجة الأولى، في سنة ١٩٩٦.

Digitized by Birzeit University Library

## الجدول ٢-١

## نساء (من الفئة العمرية ١٥-٤٩) سبق أن تزوجن بأقرباء من الدرجة الأولى في ثلاث عشرة دولة عربية

| الدولة | السنة | ٪ |
|---|---|---|
| الجزائر | ١٩٩٢[أ] | ٢٦ |
| البحرين | ١٩٨٩[ب] | ٢٣ |
| | ١٩٩٥[ج] | ٢٤ |
| لبنان | ١٩٩٦[أ] | ١٨ |
| ليبيا | ١٩٩٥[أ] | ٤٣ |
| مصر | ١٩٩١[أ] | ٣١ |
| | ١٩٩٢[د] | ٢٥ |
| | ١٩٩٥[د] | ٢٤ |
| الكويت | ١٩٨٧[ب] | ٣٠ |
| | ١٩٩٦[ج] | ٢٦ |
| عُمان | ١٩٨٨/١٩٨٩[ب] | ٣٣ |
| | ١٩٩٥[ج] | ٣٤ |
| قطر | ١٩٨٧[ب] | ٣٥ |
| المملكة العربية السعودية | ١٩٨٧[ب] | ٣٦ |
| | ١٩٩٦[ج] | ٣١ |
| السودان | ١٩٩٢/١٩٩٣[أ] | ٥٦ |
| سورية | ١٩٩٣[أ] | ٣٥ |
| الإمارات العربية المتحدة | ١٩٨٧[ب] | ٢٦ |
| | ١٩٩٥[ج] | ٢٤ |
| اليمن | ١٩٩١/١٩٩٢[د] | ٣١ |
| | ١٩٩٧[د] | ٣٤ |

المصدر: البيانات من: Rashad and Osman 2003, p. 30.

أ - أعمال مسح الأمومة والطفل.

ب - أعمال مسح صحة الطفل في دول الخليج.

ج - أعمال مسح صحة العائلة.

د - أعمال مسح صحية وديموغرافية.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٢-٢
نساء سبق لهن الزواج (من الفئة العمرية ١٥-٤٩)
درجة القرابة بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ (٪)

| | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قريب من الدرجة الأولى | ٢١ | ٢٦ | ٢٧ | ٣٠ | ٣٢ | ٢٧ |
| قريب الأب | ٨ | ١٢ | ١٠ | ١٧ | ٧ | ١٢ |
| قريب الأم | ٦ | ٧ | ٥ | ٥ | ٤ | ٥ |
| غير قريب، التجمع نفسه | ٣١ | ٢٥ | ٤٠ | ١٠ | ١٦ | ٢٧ |
| غير قريب، تجمع آخر | ٣٤ | ٣١ | ١٩ | ٢٨ | ٤٢ | ٢٨ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩، بيانات لم تنشر.

كما نجد معدلاً عالياً نسبياً من زيجات القربى من الدرجة الأولى في الضفة الغربية وغزة. وفي مسح الأسر لمعهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، كانت نسبة تفوق ربع (٢٧٪) عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج، من الفئة العمرية ١٥-٤٩، متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى (الجدول ٢-٢). هذه الأرقام تماثل الأرقام التي نجدها في أعمال المسحين الصحي والديموغرافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٢ أ) في سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠. ففي مسح سنة ٢٠٠٠، نجد نسبة ٢٨,٤٪ من النساء اللاتي سبق لهن الزواج، من الفئة العمرية المذكورة، متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى (٢٦,٨٪ في الضفة الغربية و٣١,٥٪ في غزة).[١٧] أمّا في مسح سنة ١٩٩٥، فكانت نسبة ٢٨,٨٪ من النساء اللاتي سبق لهن الزواج، من الفئة العمرية ذاتها، متزوجات بأقرباء (٣١,٦٪ في غزة و٢٧,٢٪ في الضفة الغربية؛ أنظر الجدول ٢-٣). هذا المعدل للزواج بأقارب من الدرجة الأولى هو أدنى قليلاً من نسبة ٣٠٪ - ٣٥٪ التي توصل إليها رشاد وعثمان في مصر، والمملكة العربية السعودية، وسورية، وقطر، وعُمان (أو من النسبة المرتفعة جداً في ليبيا والسودان)، لكنه أعلى قليلاً من المعدل في الجزائر والإمارات العربية المتحدة والكويت.

الأمر اللافت أكثر في السياق الفلسطيني هو طغيان ممارسة زواج القربى عامة. ففي مسح سنة ٢٠٠٠، هناك نسبة أُخرى من النساء تبلغ ٢٠٪ تزوجن "أقارب بعيدين". وبهذا، يكون نصف النساء تقريباً، تزوجن بأقرباء. أمّا في مسح سنة ١٩٩٥،

Digitized by Birzeit University Library

فنجد نسبة اللاتي تزوجن بـ"قريب بعيد" أعلى، وهي ٣٦٪ (أنظر الجدول ٢-٣)، لكن هذا لا يعكس تغييراً كبيراً في السنوات الخمس اللاحقة، وإنما يعني أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استخدم فئتين مختلفتين في كل من المسحَيْن. ففي مسح سنة ١٩٩٥، سئلت النساء إن كن متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى، أو بأقارب من الحمولة نفسها، أو بأقارب من حمولة أُخرى، أو بغير الأقارب، بينما طُلب من المشاركات في مسح سنة ٢٠٠٠ الاختيار بين الأقرباء من الدرجة الأولى، والأقرباء من الحمولة نفسها (أُطلق عليهم بالإنكليزية اسم "أقرباء بعيدين"/ distant cousins)، وغير الأقرباء، واستبعدت الفئة الملتبسة "حمولة أُخرى". وهكذا، أجاب نصف المشاركات تقريباً في المسح الأول أنهن متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى أو بأقارب من الحمولة نفسها، وهو رقم مماثل لنصف عدد النساء اللاتي ذكرن أنهن متزوجات بقريب في سنة ٢٠٠٠، لكن هناك نسبة تصل إلى ١٩٪ تقريباً من الزيجات بأقارب من حمولة أُخرى. وهنا قد تصبح الحدود الفاصلة بين أقرباء الدم، وأقرباء النسب، والأقرباء المفترضين غير واضحة على الإطلاق، كما سنناقش ذلك لاحقاً في هذا الفصل.

الجدول ٢-٣

توزع النساء اللاتي سبق لهن الزواج (من الفئة العمرية ١٥-٤٩)

بحسب القربى للزوج وخصائص الخلفية في سنة ٢٠٠٠ وسنة ١٩٩٥ (٪)

| خصائص الخلفية | أقرباء من الدرجة الأولى | أقرباء بعيدون | غير قريب |
|---|---|---|---|
| سنة ٢٠٠٠ | | | |
| المنطقة | | | |
| الضفة الغربية | ٢٦,٨ | ١٩,٣ | ٥٣,٩ |
| قطاع غزة | ٣١,٥ | ٢١,٠ | ٤٧,٥ |
| العمر | | | |
| ١٥-١٩ | ٢٩,٧ | ١٨,٤ | ٥١,٩ |
| ٢٠-٢٤ | ٢٩,٠ | ١٩,٢ | ٥١,٨ |
| ٢٥-٢٩ | ٢٨,٦ | ١٩,٠ | ٥٢,٤ |
| ٣٠-٣٤ | ٢٧,٢ | ٢٠,٨ | ٥١,٩ |
| ٣٥-٣٩ | ٣٠,٢ | ١٨,٥ | ٥١,٣ |
| ٤٠-٤٤ | ٢٧,٥ | ٢٢,٨ | ٤٩,٧ |
| ٤٥-٤٩ | ٢٦,٩ | ٢١,٢ | ٥١,٩ |

Digitized by Birzeit University Library

| نوع الموقع | | | |
|---|---|---|---|
| حضر | ٢٨,٤ | ١٩,٥ | ٥٢,١ |
| ريف | ٢٧,٨ | ٢٣,٣ | ٤٨,٩ |
| مخيم | ٢٩,٨ | ١٥,٢ | ٥٥,٠ |
| أعوام التعليم | | | |
| ٠-٦ | ٢٩,٤ | ٢٣,١ | ٤٧,٥ |
| ٧-٩ | ٢٨,١ | ٢٠,٤ | ٥١,٥ |
| ١٠-١٢ | ٣٠,٤ | ١٩,٠ | ٥٠,٦ |
| ١٣ فما فوق | ٢١,٥ | ١٤,٣ | ٦٤,٢ |
| المجموع | ٢٨,٤ | ١٩,٩ | ٥١,٦ |
| سنة ١٩٩٥ | | | |
| المنطقة | | | |
| الضفة الغربية | ٢٧,٢ | ٣٨,٨ | ٣٣,٩ |
| قطاع غزة | ٣١,٦ | ٣١,٦ | ٣٦,٧ |
| العمر | | | |
| ١٥-١٩ | ٢٩,٩ | ٣٦,٥ | ٣٣,٣ |
| ٢٠-٢٤ | ٢٨,٤ | ٣٥,٩ | ٣٥,٦ |
| ٢٥-٢٩ | ٢٩,٩ | ٣٤,٢ | ٣٥,٩ |
| ٣٠-٣٤ | ٢٩,٣ | ٣٤,٤ | ٣٦,٣ |
| ٣٥-٣٩ | ٢٧,٣ | ٣٩,٤ | ٣٣,١ |
| ٤٠-٤٤ | ٢٨,٤ | ٣٧,٥ | ٣٣,٨ |
| ٤٥-٤٩ | ٢٧,٦ | ٣٨,٢ | ٣٤,١ |
| نوع الموقع | | | |
| حضر | ٢٦,٩ | ٣٣,٦ | ٣٩,٤ |
| ريف | ٣٠,٣ | ٤١,٧ | ٢٧,٩ |
| مخيم | ٢٩,١ | ٢٩,٨ | ٤١,٠ |
| أعوام التعليم | | | |
| ٠-٦ | ٣١,٠ | ٣٩,٩ | ٢٨,٩ |
| ٧-٩ | ٢٨,١ | ٣٧,٥ | ٣٤,٤ |
| ١٠-١٢ | ٢٩,٤ | ٣٤,٣ | ٣٦,١ |
| ١٣ فما فوق | ٢٠,٨ | ٢٧,١ | ٥٢,١ |
| المجموع | ٢٨,٨ | ٣٦,٣ | ٣٤,٩ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ، الجدول ١٨، بيانات من أعمال المسحين الصحي والديموغرافي الوطنيين اللذين أجراهما الجهاز المذكور في سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

Digitized by Birzeit University Library

يمكن القول إن معدل زواج القربى في الضفة الغربية وغزة لم يتغير دراماتيكياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين على الأقل، وهي الفترة التي شهدت تفتت فلسطين التاريخية إضافة إلى العديد من الحروب والاضطرابات اللاحقة. ويعتقد ستوك، على أساس بيانات المسح الديموغرافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٥، أن ممارسات زواج القربى في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة ظلت ثابتة نسبياً بمرور الوقت، فالنساء المولودات خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٩، والنساء المولودات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٩، يُظهرن المعدل نفسه تقريباً لزواج الأقرباء من الدرجة الأولى، أي بحدود ٢٨٪ (Stokke 2002, pp. 81-83). وتؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه النتيجة مظهرةً زواج القربى بحسب الفئات العمرية، إذ تبدو معدلات زواج الأقارب من الدرجة الأولى متماثلة بين الفئات العمرية جميعها للنساء في سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. والواقع أن الفئة العمرية الأكبر (٤٥-٤٩) تسجل في كل من السنتين المذكورتين معدل زواج بقريب من الدرجة الأولى أدنى بقليل من الفئة العمرية الأصغر (١٥-١٩). كما أن نوع المكان (حضر، مخيم، مدينة)، ووضع اللجوء لم يبينا سوى فارق ضئيل. إلاّ إن ما يثير الدهشة هو أن المستوى التعليمي لم يكن أيضاً ذا دلالة كبيرة في كل من المسحين: فقط النساء اللاتي حصلن على ما يزيد على ١٣ عاماً من التعليم سجلن نسبة أدنى من الزيجات بقريب من الدرجة الأولى، وبلغت النسبة ٢١,٥٪ سنة ٢٠٠٠ (الجدول ٢-٣).

ترى حمامي، من جهتها، أن "الأسس المنطقية لترتيبات الزواج المعاصرة في الضفة الغربية وغزة متنوعة ومختلفة عما كانت عليه في الماضي" (Hammami, op. cit., p. 286). ووجهة نظرها صحيحة حتى لو قبلنا رأي ستوك (الزواج بأقارب من الدرجة الأولى لا يزال ثابتاً نسبياً). أولاً، توحي البيانات بأن نسبة الزواج بأقارب من الدرجة الأولى أكثر ثباتاً من نسبة زواج القربى عامة. ثانياً، أنماط الزواج، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر، يُعاد إنتاجها من خلال ممارسات فعلية، وديناميكية عائلية، وخيارات طرفي الزواج وبقية أفراد العائلة، كما تصوغها الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والواقع أنه يمكن القول إن قرابة الدم قد تكون ازدادت منذ بداية القرن العشرين. على سبيل المثال، لاحظت غرانكفست (Granqvist, op. cit., pp. 81-82)، نتيجة البحث الدقيق الذي أجرته في قرية أرطاس في منطقة بيت لحم في عشرينيات القرن الماضي، أن الرجال في معظمهم يتزوجون في واقع الأمر

Digitized by Birzeit University Library

بـ "غريبات" (نسبة ١٣,٣٪ فقط من الرجال يتزوجون بنت العم)، ونسبة ٤٢,٨٪ يتزوجون نساء من خارج القرية كلياً.

## عندما يزداد الزواج الداخلي: سياق الأزمة والتفكك والإزاحة

الأنماط القومية هي أنماط مجردة على الدوام، كما أن الوقائع المحلية قد تتباين تبايناً كبيراً. على سبيل المثال، في سبعينيات القرن العشرين، وجد تماري (Tamari, op. cit., p. 327) معدلاً بلغ ٥٨٪ من زواج الأقارب من الدرجة الأولى في قرية زبيدات في وادي الأردن (أغلبية هذه النسبة كانت زيجات بأولاد العم)، إضافة إلى معدل آخر بلغ ١٥٪ من الزيجات ضمن العشيرة نفسها. ومع أن تماري لم يكن واضحاً بهذا الشأن، إلاّ إنه يبدو أن سبب ارتفاع معدل الزيجات بأقارب من الدرجة الأولى هو أن السكان كانوا في الأصل من قبيلة بدوية في النقب أعيد توطينهم، وبالتالي كانوا فقدوا مجموعة الأقارب الآخرين التي يمكنهم الزواج منها. وهناك أيضاً حالة أكثر دلالة هي أنماط ازدياد معدل الزواج الداخلي في القرى العربية في الجليل في خمسينيات القرن العشرين، أي بعد إنشاء دولة إسرائيل، وبعد تشريد عدد كبير من الفلسطينيين، ووضع من تبقى منهم تحت الحكم العسكري. فقد لاحظ هنري روزنفلد (Rosenfeld 1976, p. 115)، مثلاً، أن عدد الزيجات الداخلية بأقارب الأب (زواج رجال بنساء من الحمولة نفسها) تضاعف تقريباً في القرى المسلمة، وتجاوز الضعف بين المسيحيين، وهو ما يشير إلى ديناميكية يشترك فيها قرويو الجليل مع بدو زبيدات "الذين أعيد توطينهم": تضاؤل عدد أفراد المجموعة التي يمكنهم الزواج منها، لأن سبع عشرة قرية من القرى الواقعة ضمن نصف قُطر يبلغ خمسة عشر ميلاً حول القرية المعنية "لم يعد لها وجود" (Ibid., p. 121)؛ بعبارة أخرى، طُرد أهلها أو هربوا عندما حدثت نكبة ١٩٤٨ وسويت القرية بالأرض. ويصف كوهين (Cohen, op, cit., pp. 11-12) نمطاً آخر من الإبعاد في القرى الحدودية التي عانى أهلها "انعزالاً مفاجئاً" بعد نكبة ١٩٤٨ عندما فصلت الحدود السياسية الجديدة "بين الجبل والسهل"، وأبعدت القرويين عن أقاربهم وعن روابطهم الاقتصادية والثقافية في منطقة جبل نابلس. كما وجد كوهين معدلاً عالياً من زيجات القربى، فقد كان أكثر من ثلثي الزيجات في "بنت الحدود"، خلال جيلين، زيجات بين أفراد من الحمولة نفسها. (١٨)

Digitized by Birzeit University Library

يعثر روزنفلد على تفسير لازدياد الزواج الداخلي في العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وبصورة أساسية دور القرويين الذكور باعتبارهم "بروليتاريا غير مستقرة خارج القرية ومزارعين متخلفين داخل القرية"، حيث لا تقوم العمالة المأجورة بديلاً من البنية الاجتماعية للقرية، ويعتمد الأمان هنا على "استغلال النساء ضمن منظومة الزواج" (Rosenfeld, op.cit., pp. 116, 120). وعلى الرغم من أن وجهة نظر روزنفلد لا تخلو من نقاط قوة، فإن تفسيره الاقتصادي يبدو ضيق الأفق، إذ يتجاهل القلق السياسي العميق الكامن خلف "البروليتاريا غير المستقرة". كما أن اعتبار روزنفلد أن الذكور يتمتعون بسلطة تامة فيما يخص ترتيبات الزواج هو أمر مشكوك فيه أيضاً، مثلما سنرى لاحقاً.

إذا أخذنا في الاعتبار دوام عدم الاستقرار والأمان، والهيمنة، بين التغيرات العديدة التي اجتاحت المجتمع الفلسطيني، يبدو عندها تفسير ممارسات الزواج باعتبارها استراتيجيات يتبعها الرجال والنساء لتأمين الأمان والبقاء والتطور ضمن عالم بالغ الاضطراب، يبدو كأنه السبيل الذي يوصلنا إلى نتيجة، وقد ساعد إطار مماثل في تفسير نسبة الخصوبة العالية بين الفلسطينيين (Giacaman 1997).

## التباينات المناطقية

على الرغم من أن الزواج بأقارب من الدرجة الأولى يظل ثابتاً إلى حد ما في مختلف المواقع الفلسطينية، فإن الممارسة الأشمل لزواج القربى تظهر تباينات مناطقية.[١٩] وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنطقة التي تضم أعلى نسبة من زيجات القربى في الضفة الغربية، وهي الخليل، تشمل أيضاً نسبة خصوبة عالية، إلاّ إن ستوك (Stokke, op. cit., p. 80) يؤكد أن المعدلات العامة للخصوبة لا تتأثر بعلاقات القربى. وتبرز البيانات الديموغرافية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لسنة ١٩٩٥، معدل خصوبة إجمالي في منطقة الخليل يبلغ ٦,٨٣٪ مقارنة بمعدلات تصل تقريباً إلى ٥٪ في بيت لحم وجنين ونابلس (الجدول ٢-٤). أمّا في مسح العائلات لمعهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، فتبين أن نسبة تبلغ الربع تقريباً (٢٣٪) من النساء المتزوجات من الفئة العمرية ١٥-٤٩، في مدينة الخليل، أنجبن سبعة أطفال أو أكثر، في حين لم تزد نسبة تلك النساء في مدينة نابلس على ١٢٪.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٢-٤

معدل الخصوبة الإجمالي، ومتوسط العمر عند الزواج الأول
في تسع مناطق، سنة ١٩٩٥ (٪)

| المنطقة | معدل الخصوبة الإجمالي | متوسط العمر عند الزواج الأول | |
|---|---|---|---|
| | | أنثى | ذكر |
| الخليل | ٦,٨٣ | ١٨ | ٢٢ |
| بيت لحم | ٤,٩٧ | ١٧ | ٢٢ |
| القدس | ٣,٩٥ | ١٨ | ٢٤ |
| رام الله/ البيرة | ٥,٤١ | ١٨ | ٢٤ |
| نابلس | ٥,٠١ | ١٨ | ٢٤ |
| طولكرم/ قلقيلية | ٦,٦٣ | ١٩ | ٢٤ |
| جنين | ٥,٠٦ | ١٩ | ٢٤ |
| غزة: الشمال | ٧,٢٩ | ١٨ | ٢٢ |
| غزة: الجنوب والوسط | ٧,٥٦ | ١٨ | ٢٢ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٧ ج، الجدول ٢٤.

الجدول ٢-٥

نساء سبق لهن الزواج، درجة القربى بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٥ (٪)

| المنطقة | قريب من الدرجة الأولى | قريب (من الحمولة نفسها) | قريب (من حمولة أخرى) | لا توجد علاقة |
|---|---|---|---|---|
| الخليل | ٣٠,٦ | ٢٥,٦ | ٣٠,٦ | ١٣,٢ |
| بيت لحم | ٢٧,٤ | ٢٢,٢ | ١٥,٦ | ٣٤,٧ |
| القدس | ٢٧,١ | ١٦,٢ | ٩,٨ | ٤٧,٠ |
| رام الله/ البيرة | ٢٤,٤ | ٢٤,٧ | ١٦,٥ | ٣٤,٤ |
| نابلس | ٢٤,٣ | ١٥,٨ | ١٧,٢ | ٤٢,٧ |
| طولكرم/ قلقيلية | ٢٦,٢ | ١٥,٠ | ١٧,٢ | ٤٢,٧ |
| جنين | ٢٩,٩ | ١٧,٢ | ١٥,٦ | ٣٧,٣ |
| غزة: الشمال | ٣٢,١ | ١٦,٥ | ٧,٧ | ٤٣,٧ |
| غزة: الجنوب والوسط | ٣١,٠ | ٢٤,٢ | ١٦,١ | ٢٨,٧ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٧ ج، الجدولان ٢٥، ٥٩.

Digitized by Birzeit University Library

في المسح الديموغرافي لسنة ١٩٩٥ (الجدول ٢-٥)، لم تكن التباينات كبيرة في حالات الزواج بأقارب من الدرجة الأولى بين المناطق الإدارية السبع في الضفة الغربية، وبين المنطقتين الإداريتين في غزة، مع أن تلك التباينات كانت أعلى قليلاً في الخليل وغزة منها في المناطق الإدارية الأُخرى. أمّا الفوارق بين المناطق الإدارية في الأنماط الأُخرى من زيجات القربى والزيجات بأغراب، فكانت أكثر مغزى. فقد وجد المسح، الذي استخدم فئات الزواج بقريب من الدرجة الأولى، وزواج بشريك من الحمولة نفسها، وبشريك من حمولة أُخرى، وزواج بشريك من غير الأقرباء، نسبة لا تزيد على ١٣,٢٪ من النساء اللاتي سبق لهن الزواج (من الفئة العمرية ١٥- ٤٩) في المنطقة الإدارية للخليل ممن ذكرن أنهن تزوجن برجل لم يكن من الأقرباء، في حين ذكر أكثر من ثلث النساء في المناطق الإدارية الأُخرى (عدا جنوب غزة ووسطها) أنهن تزوجن بغير الأقرباء. تبدو الفوارق في غزة لافتة، مع وجود نسب عالية من الزيجات بأقارب من الدرجة الأولى وبغرباء في شمال غزة. وقد تساعد الأنماط الموجودة في منطقة الخليل (جنوب الضفة الغربية) في توضيح الأساس المنطقي لترتيبات زواج القربى وعلاقتها بالمكان، وبالاقتصادات، وبالثقافات المحلية.

## منطق الأرض والمهر: تفسيرات مادية

هل يمكن اعتماد السببين الاقتصاديين النموذجين في زواج القربى، وهما: تفادي انتقال الأرض إلى غرباء، وتفادي دفع المهر، في السياق الفلسطيني؟ لقد تبين في مسح معهد دراسات المرأة أن ٢٤٪ من أرباب الأسر في جنوب الضفة الغربية كانوا يملكون أراضي، إضافة إلى المسكن الذي يقطنون فيه، في مقابل معدل ملكية يبلغ ١٥٪ من أرباب الأسر في شمال الضفة الغربية ووسطها (الجدول ٢-٦). وفي حين لا يمكن إغفال الأرض كعامل من عوامل الزواج، فإن كلاً من المغزى المادي والرمزي لملكية الأرض يتطلب تفسيراً. من الواضح أن ملكية الأرض لا تعني الثراء، إذ إن منطقة الخليل لا تسجل أعلى مستويات الفقر بين المناطق الأُخرى في الضفة الغربية فحسب (National Commission for Poverty Alleviation 1998, p. 51, table 3)، عدا منطقة جنين، بل إن مصادر الرزق من قطاع الزراعة تؤدي دوراً هامشياً في الاقتصادات المحلية أيضاً. والواقع أن منطقة الخليل معروفة بـ[illegible] على العمالة

Digitized by Birzeit University Library

## الجدول ٢-٦

## ملكية الأرض من جانب أرباب الأسر بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ (٪)

| الملكية | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أرباب أسر يملكون أرضاً غير مسكنهم | ١٥ | ١٥ | ٢٤ | ٨ | ٤ | ١٤ |
| الأرض المملوكة ضمن حدود المدينة، أو المخيم، أو القرية | ٦٥ | ٨٧ | ٧٣ | ٦٩ | ٩٠ | ٧٢ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩، بيانات لم تنشر.

## الجدول ٢-٧

## وضع التشغيل في ثلاث مناطق ومدن في الضفة الغربية، سنة ١٩٩٧ (٪)

| | الخليل | | نابلس | | جنين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | منطقة | مدينة | منطقة | مدينة | منطقة | مدينة |
| صاحب عمل | ٥,٥ | ٦,٥ | ٧,٩ | ١٢,٩ | ٥,٦ | ٨,٦ |
| يعمل لحسابه | ١٦,٣ | ١٧,٣ | ١٦,٧ | ١٧,٩ | ٢١,٨ | ٢١,٩ |
| عمل مأجور | ٧٥,٠ | ٧٢,٥ | ٧١,٨ | ٦٦,١ | ٦٨,٥ | ٦٥,٦ |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | ٢,٤ | ٢,٤ | ٣,٢ | ٢,٦ | ٣,٨ | ٣,٧ |
| فئة أُخرى | ٠,٨ | ١,٣ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٣ | ٠,٢ |
| المجموع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: تم الحساب على أساس: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ ج، ص ٩٢، الجدول ١٤؛ ١٩٩٩ب؛ ١٩٩٩ د، ص ١٠٠، الجدول ١٤.

ملاحظات: الأشخاص المستخدَمين الذين تجاوزوا الخامسة عشرة مشمولون، وقد سجل مسح معهد دراسات المرأة مستويات أعلى من العمل الحر في الخليل، كما حدده الذين شملهم المسح، في حين تعكس أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني توزيع فئات مؤسساتية. والواقع أن العمل "المأجور" يمكن أن يعني عملاً يومياً أو أشكالاً أُخرى من العمل غير المنتظم تكون فيه العلاقة بأصحاب العمل عابرة، واللافت أن العمال، وخصوصاً في الخليل، يمكن أن يعتبروا أنفسهم "عاملين لحسابهم".

Digitized by Birzeit University Library

المأجورة في إسرائيل أكثر من باقي مناطق الضفة الغربية. فثلاثة أرباع مجموعة العمال في منطقة الخليل، وما نسبته ٧٢,٥٪ في مدينة الخليل، سُجّلوا أنهم عمال مأجورون في سنة ١٩٩٩ (الجدول ٢-٧). لكن الديناميكية العامة لتراجع الزراعة ولتشكّل طبقة بروليتاريا غير مستقرة وغير منظمة، مع الاعتماد الكبير على العمل في إسرائيل، تعتبر ديناميكية مشتركة بين المناطق، مهما تبلغ أهمية الفوارق بين الاقتصادات المحلية: من معامل الأحذية في الخليل إلى ورش الخياطة في غزة إلى مقالع الأحجار في بيت لحم.[٢٠] وبالتالي، يمكن اعتبار الملكية الأعلى للأرض في الخليل مورداً رمزياً يجب المحافظة عليه من خلال تعزيز الاقتصادات الرمزية للقرابة، أكثر مما يمكن اعتباره مورداً مادياً للثروة يمكن الاستفادة منه استفادة مباشرة.

هناك فارق آخر يغري بالبحث فيه وهو أنماط المهر. لقد وثّقت كل من مورز وولشمان بوضوح التراجع الحاد للمهر المعجّل لمصلحة المهر المؤجل اعتباراً من سنة ١٩٦٧ (Moors 1995; Welchman 1992). وتقبض المرأة المهر المعجّل عند الزواج، بينما يُدفع المهر المؤجل في حال الطلاق (إلاّ إذا كان طلاقاً بالتراضي، وتتنازل المرأة بموجبه عن حقوقها المالية[٢١])، أو الترمل. وكان المهر المعجّل تاريخياً بمثابة مورد مهم للملكية بالنسبة إلى النساء الريفيات. وفي ستينيات القرن العشرين، بدأ نمط جديد في بعض المواقع الحضرية، ومن ثم انتشر في السنوات اللاحقة، وهو تسجيل مهر معجّل رمزي، وتأجيل دفع ما تبقى من المهر. ولدى مراجعة ولشمان لسجلات المحكمة الشرعية في الخليل وبيت لحم ورام الله للسنوات ١٩٦٥ و١٩٧٥ و١٩٨٥، لاحظت وجود تناقص كبير في حالات تسجيل المهر المعجّل في المناطق الثلاث، مع أن هذا التناقص كان أقل في الخليل. وفي حين تضمنت نسبة ٩٥٪ من عقود الزواج في الخليل لسنة ١٩٦٥ مهراً معجّلاً أعلى من المهر المؤجل، كانت نسبة ٢٥٪ فقط من العقود على هذا النحو سنة ١٩٨٥. وفي رام الله، تضمنت نسبة ٦٥٪ من عقود الزواج لسنة ١٩٦٥ مهراً معجّلاً أكبر من المهر المؤجل، ونسبة ٣,٨٪ فقط في سنة ١٩٨٥، أمّا في بيت لحم فقد تراجعت النسبة خلال الأعوام العشرين ذاتها من ٩٥٪ لتصل إلى ٤,٢٪ (Welchman, op. cit., p. 129). تبدو هذه النتائج لافتة في ضوء النسبة الكبيرة لزواج القربى في منطقة الخليل: أولاً، من الواضح أن تراجع الرغبة في المهر المعجّل هو نمط قومي، وثانياً، استمرت نسبة تقارب الربع من زيجات الخليل سنة ١٩٨٥ في تسجيل مهر معجّل أعلى. ومع أن هناك تكاليف أُخرى للزواج لم تجر دراستها، فإن الأساس المنطقي لزواج القربى باعتباره تفادياً لدفع المهر لا يبدو فعالاً

Digitized by Birzeit University Library

هنا، فالاقتصادات الفاعلة في صفقات الزواج تبدو أكثر تعقيداً من ذلك.

## القربى كفئة اجتماعية: ديناميكيات "التماثل"

إضافة إلى الزيجات بقريب من الدرجة الأولى، استفسر المسح الديموغرافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٥، عن زيجات بفئتين أُطلق عليهما اسم "قريب آخر، الحمولة نفسها"، واسم "قريب آخر، حمولة أُخرى." ولدى مقارنة النتائج بمسح الأسر لمعهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، يشعر المرء بأن عليه اعتبار القربى فئة اجتماعية لا مجرد قرابة دم. ويبدو عامة في المسح الأخير أن ٢٧٪ من النساء اللاتي سبق لهن الزواج، من الفئة العمرية ١٥-٤٩، كن متزوجات بقريب من الدرجة الأولى، و١٢٪ متزوجات بأقارب آخرين من جهة الأب، و٥٪ متزوجات قريباً من جهة الأم، و٢٧٪ متزوجات بأقرباء لكن من التجمع السكاني نفسه، و٢٨٪ متزوجات بغير الأقارب من تجمعات أُخرى (الجدول ٢-٢). وفي المنطقة الجنوبية (منطقة الخليل بصورة أساسية) كانت ٢٧٪ من النساء متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى، مع وجود نسب مماثلة للزواج بأقارب آخرين، لكن ٤٠٪ كن متزوجات بغير الأقارب من التجمع نفسه، و١٩٪ فقط كن متزوجات بغير الأقارب من تجمعات أُخرى. ويبدو أن الزيجات "من المجتمع نفسه" تشمل زيجات تمت على أساس العلاقات الاجتماعية ذاتها المشار إليها في مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ١٩٩٥ باسم "قريب من حمولة أُخرى". وقد تأكد ذلك في المسحين الصحي والديموغرافي للجهاز المذكور سنة ٢٠٠٠، إذ لم تستخدم فئة "حمولة أُخرى"، وقد هبطت بالتالي نسبة زواج القربى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ). وتلفت مورز الانتباه إلى المفهوم المعقد لـ "التماثل"، وإلى "معانيه المتعددة في مختلف السياقات"، مشيرة إلى أن في السياق الفلسطيني الذي درسته (جبل نابلس)، "يرتبط 'التماثل' بـ 'القرابة'، وهو تعبير أقرب إلى النسبية منه إلى المطلق ويعني أيضاً 'الأقرباء'" (Moors, op cit., p. 87). وتبدي هيلدريد غيرتز الملاحظة نفسها عن المجتمع المغربي، حيث يستخدم تعبير القرابة "أحياناً ليضم أشخاصاً صاروا جزءاً من المجموعة بطرق أُخرى غير الولادة والزواج" (Geertz 1979, p. 376). وترى مورز أن ديناميكيات الزواج لا تقوم على الدم المشترك فحسب، بل تقوم أيضاً على الطبقة والثقافة والحيز (أو المكان). كما يشير لطفية، في دراسته الإثنوغرافية عن قرية بيتين

Digitized by Birzeit University Library

في منطقة رام الله في ستينيات القرن العشرين، إلى الاستخدام الاصطلاحي لتعبير الأقرباء: "نحن جميعاً أولاد عم" هي عبارة تقال غالباً للغريب الذي يسأل أحد القرويين إن كان قريباً لشخص ما في القرية لا تربطه به قرابة مباشرة" (Lutfiyya 1961, p. 175). وحتى في الوقت الراهن، ينادي الفلسطينيون المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأميركية بعضهم بعضاً «يا قرابة»، حتى لو لم تكن تربطهم علاقات قربى، أو كانوا ينحدرون من القرية أو المدينة أنفسهما، وإنما لمجرد أنهم جاؤوا من المنطقة نفسها في فلسطين.(٢٢) ويستخدم الفلسطينيون، سواء داخل المناطق الفلسطينية أو في الشتات، مفردات القرابة لإنشاء علاقات اجتماعية وعوالم اجتماعية، سواء أكان ذلك بصورة مناداة الرجل الأكبر سناً بصفة «عمو»، الأمر الذي يوحي بالاحترام، أم قيام النساء باستحضار التجارب المشتركة بمفردات تعبر عن أنهن أخوات. ويبدو ذلك لافتاً في الأجواء الاجتماعية المشتركة، إن كان في المواصلات العامة أو في صفوف الدَّوْر التي لا تنتهي والتي تنتظر فيها النساء "المنن" البيروقراطية (تصاريح الإقامة، أو تصاريح زيارات السجون، أو توزيع الحصص الغذائية، على سبيل المثال).

عندما يصبح القرويون لاجئين، يتم تثبيت "التماثل" وإعادة تكوينه في ممارسات الزواج. ونجد مثالاً معبراً بصورة خاصة لتلك الديناميكيات في دراسة عن أنماط الزواج اعتباراً من نكبة ١٩٤٨ في مخيم البريج للاجئين في منطقة دير البلح في قطاع غزة. وقد وجد تواستاد بعد أن وضع خرائط أنساب لست "سلالات أبوية"(٢٣) تقوم إمّا على أساس ذكور منفردين، وإمّا على أساس مجموعات من الإخوة المُبْعَدين إلى غزة بعد نكبة ١٩٤٨، أن ثلثي المجموعة البالغ عددها ٥٣٨ من الأشخاص (رجالاً ونساء) المتزوجين كانوا متزوجين بلاجئين منحدرين من القرية نفسها في فلسطين، وأن ثلث المجموعة المذكورة متزوجون بأفراد من السلالة نفسها أيضاً (Tuastad 1997, p. 112). كما يلاحِظ أن الفئة الأكبر "الحمولة" تفتتت جرّاء حياة اللجوء، وفي رأيه أنها لم تعد فئة مؤثرة. وبعد نكبة ١٩٤٨، كانت إعادة تنظيم شبكات القربى أحد الخيارات القليلة المتاحة أمام اللاجئين الفلسطينيين من أجل التنظيم الاجتماعي والسياسي. ويشير تواستاد إلى أن تنظيم القربى يحدد موقع "اللاجئين في الحيز والزمن"، ويعيد إنتاج "البيت باعتباره حالة اجتماعية وثقافية" ضمن بيئة جديدة (Ibid.). وقد أدى نشوء حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية والفصائل السياسية الفلسطينية إلى خلق أشكال جديدة من الفاعلية والتكافل في مخيم البريج هيمنت خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى. أمّا خلال المرحلة الانتقالية فقد تقاطعت

Digitized by Birzeit University Library

سياسة الفصائل وسياسة العائلة بطرق متعددة، فكانت سياسة العائلة بمثابة "المستوى الثاني" (Ibid., p. 131) الذي يدعم النفوذ والموقع.

وعلى الرغم من تأكيد تواستاد أن السلالة "الأبوية" لا الأمومية هي أساس كل من التنظيم السياسي والاجتماعي الفلسطيني القائم على القربى، فإنه يلاحظ أن اللاجئين أنفسهم يشيرون إلى مجموعات سلالات النسب تلك، ببساطة، باسم العائلة (Ibid., p. 113). وقد تكون فكرة سلالة النسب الأبوي محدودة أكثر مما يجب من أجل فهم ديناميكيات تلك الأنماط من زواج اللاجئين. فعندما يكون الزواج بقريب منتشراً على هذا النحو، يمكن لتوصيف الزواج بأنه من سلالة الأم أو من سلالة الأب أن يكون شأناً اختيارياً، لأن شريكي الزواج يمكن أن يكونا قريبين من جهة والديهما ووالدتيهما معاً، على الرغم من أن الرابطة الأبوية يمكن أن تكون سائدة أكثر في الخطاب وفي الممارسة. وكانت حالات الزواج بين سكان مخيم البريج وأهالي غزة الأصليين نادرة جداً، فقد سعت الأغلبية العظمى، كما أشرنا سابقاً، لاختيار شريك الزواج من القرية نفسها التي جاءت منها من فلسطين. وهنا تبدو أنماط الزواج كأنها تعيد إنتاج نمط وتاريخ محددين للحياة القروية المفقودة، حيث يجسد القريب المكانَ أو "يموضعه من جديد".

## تفضيلات التغيير:
## هل هي إشارة إلى تراجع زواج القربى؟

استخدمت غرانكفست النتيجة التي توصلت إليها بشأن انتشار الزواج بغريب في قرية أرطاس لتأكيد "التناقض بين الفكرة والواقع" (Granqvist, op. cit., p. 92) في أيديولوجيات الحياة العائلية وممارساتها، وذلك على أساس التثمين المستمر والمؤكد للزواج بابن العم من جانب من شملتهن الدراسة، في حين أن أغلبية الزيجات كانت بـ "غرباء" من خارج القرية. وفي فلسطين الحديثة، يعمل هذا التناقض جزئياً في الاتجاه المعاكس: ففي حين أن نسبة تقل عن الربع من النساء اللاتي سبق لهن الزواج متزوجات بأقارب من الدرجة الأولى، وأن نسبة تفوق النصف متزوجات بأقارب من مختلف الدرجات، نجد في مسح أجراه معهد دراسات المرأة على عينة اختيرت عشوائياً أن نسبة دون ١٠٪ من الأهل يفضلون زواج الابن أو البنت بقريب من الدرجة الأولى، ونسبة لا تتجاوز ١٦٪ يفضلون زواج أبنائهم بقريبة من أي درجة (بما في

Digitized by Birzeit University Library

ذلك قرية من الدرجة الأولى)، و١٩٪ يفضلون ذلك بالنسبة إلى بناتهم (Abu Nahleh 2002a). كما أن نسبة من الأهل تبلغ النصف تقريباً (٤٥٪ بالنسبة إلى الأبناء و٤٨٪ بالنسبة إلى البنات) اختاروا صراحة غير الأقرباء، و٢٥٪ تركوا القرار لأبنائهم، و١٠٪ تركوا القرار لبناتهم (الجدولان ٢-٨ و٢-٩).

الجدول ٢-٨

زوجة الابن المفضلة بالنسبة إلى المجيبين بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ (٪)

| زوجة الابن المفضلة | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قريبة | ١٢ | ٢٧ | ١٠ | ٢١ | ٥ | ١٦ |
| غير قريبة | ٤٧ | ٤٢ | ٣٥ | ٤٧ | ٦١ | ٤٥ |
| من البلدة نفسها أو من البلدة الأصلية | ١٥ | ٤ | ٧ | ٧ | ٢٣ | ١٠ |
| القرار بيد الابن | ٢٢ | ١٩ | ٤٢ | ٢١ | ١١ | ٢٥ |
| فئة أخرى/ غير مهم | ٤ | ٨ | ٦ | ٤ | | ٤ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| العدد الإجمالي | ٣٥١ | ١٢٩ | ٣٣٧ | ٥٩٧ | ٦٤ | ١٤٧٨ |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من:
Giacaman and Johnson 2002b, table 7.3.

الجدول ٢-٩

زوج الابنة المفضل بالنسبة إلى المجيبين بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ (٪)

| زوج الابنة المفضل | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قريب | ١٣ | ٢٥ | ١٦ | ٢٥ | ٤ | ١٩ |
| غير قريب | ٥٠ | ٥٢ | ٣٨ | ٥٠ | ٦٠ | ٤٨ |
| من البلدة نفسها أو من البلدة الأصلية | ١٨ | ٥ | ٩ | ١٢ | ١٨ | ١٢ |
| القرار بيد الابنة | ٨ | ٦ | ٢٢ | ٦ | ٥ | ١٠ |
| فئة أخرى/ غير مهم | ١١ | ١٢ | ١٥ | ٧ | ١٣ | ١١ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| العدد الإجمالي | ٣٣١ | ١٣٨ | ٣١٤ | ٥٨١ | ٥٧ | ١٤٢١ |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من:
Giacaman and Johnson 2002b, table 7.4.

Digitized by Birzeit University Library

واللافت بصورة خاصة هو النتيجة القائلة إن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين ممن تزوجن أقرباء من الدرجة الأولى، كن أقل ميلاً إلى تفضيل زواج أبنائهم وبناتهم بأقرباء من النساء المتزوجات بقريب بعيد. وسجلت النساء المتزوجات بأقارب من الدرجة الأولى زيادة طفيفة فقط فوق المعدل في تفضيل زواج القربى (أقرباء من الدرجة الأولى أو أقرباء آخرين). لكن النساء المتزوجات بأقرباء ليسوا من الدرجة الأولى سجلن درجة تفضيل أعلى واضحة لزواج الأقارب (أنظر الجدولين ٢-١٠ و٢-١١). ويدل ذلك على أن الزواج بقريب من الدرجة الأولى يمكن أن يتضمن مشكلات أكثر من باقي أشكال زواج القربى الأُخرى، وأن النساء المتزوجات بأقرباء من الدرجة الأولى يعتقدن أن زواجاً كهذا لا يبعث على الارتياح بسبب القربى الوثيقة.

الجدول ٢-١٠

زوج الابنة المفضل بحسب درجة قرابة الأم لزوجها، سنة ١٩٩٩ (٪)

| تفضيل زوج الابنة | درجة قرابة الأم لزوجها | | |
|---|---|---|---|
| | قريبة من الدرجة الأولى | قريبة أُخرى | غير قريبة |
| قريب | ٢٢ | ٣٢ | ١٦ |
| غير قريب | ٤٧ | ٣٨ | ٥٥ |
| من التجمع نفسه | ١١ | ١١ | ١٤ |
| قرار الابنة/ غير مهم | ٢٠ | ١٩ | ١٥ |
| | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩، بيانات لم تنشر.

ملاحظة: حجم العينة هو: ٦٨٤ امرأة متزوجة، من الفئة العمرية ١٥-٤٩؛ ١٨٦ امرأة متزوجة بقريب من الدرجة الأولى، و١٣٤ امرأة متزوجة بقريب آخر، و ٣٦٤ امرأة متزوجة بغير الأقرباء.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٢-١١

زوجة الابن المفضلة بحسب درجة قرابة الأم لزوجها، سنة ١٩٩٩ (٪)

| تفضيل زوجة الابن | درجة قرابة الأم لزوجها | | |
|---|---|---|---|
| | قريبة من الدرجة الأولى | قريبة أخرى | غير قريبة |
| قريبة | ١٩ | ٣٠ | ١٣ |
| غير قريبة | ٤٩ | ٣٢ | ٥١ |
| من التجمع نفسه | ٨ | ١٠ | ٩ |
| قرار الابن/غير مهم | ٢٤ | ٢٨ | ٢٧ |
| | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩، بيانات لم تنشر.

ملاحظة: حجم العينة هو: ٦٩٢ امرأة متزوجة، من الفئة العمرية ١٥-٤٩؛ ١٦٨ امرأة متزوجة بقريب من الدرجة الأولى، و١٣٦ امرأة متزوجة بقريب آخر، و٣٨٨ امرأة متزوجة بغير الأقرباء.

كيف نفسر حقيقة أن أغلبية النساء المتزوجات بأقارب يفضلن زواج أبنائهن وبناتهن بغير الأقرباء؟ تبدو بيانات مسح معهد المرأة، عامة، كأنها تشير إلى تفضيل قوي من المشاركين والمشاركات، الذين شملهم المسح، من حيث المبدأ للتغيير. فإلى جانب الخيارات الخاصة بالزواج، يؤيد الأهل عامة حصول أبنائهم وبناتهم، وزوجاتهم وأزواجهن المستقبليين، على مستويات تعليم أعلى من المستويات التي حققها الأهل، كما يؤيدون تأييداً كبيراً عمل الابنة وزوجة الابن خارج المنزل، وهي توقعات مختلفة تماماً، في الغالب، عن حياة الأهل وعن الجو المحيط بهم (Abu Nahleh 2002b). تثير هذه النتائج، لا محالة، سلسلة من الأسئلة المتعلقة بكيفية تفسير معنى الخيارات المذكورة. وقد يكون من الأفضل اعتبار هذه الخيارات تعبيرات معيارية: فكما يقول هولي، الخيار المفضل هو "ظاهرة تنتمي بوضوح إلى المستوى الإدراكي، أو المعرفي، أو الثقافي للواقع الاجتماعي" (Holy, op. cit., p. 9)). إلى جانب ذلك، هناك أيضاً الحقيقة الواضحة القائلة إنه قد يكون من الصعب ترجمة الخيارات إلى ممارسة. إذ يتزوج الناس أقرباءهم لأسباب غير الأيديولوجية المعيارية. وقد لاحظت هيلدريد غيرتز، في أثناء عملها في المغرب، حيث يعتبر الزواج بأقرباء الدرجة الأولى شائعاً نسبياً، أن "الخيار المعياري للزواج بابنة العم ... نادراً ما عبر عنه أحد من دون أن أطلب أنا ذلك، هذا إذا عبر" (Geertz, op. cit., p. 372).

Digitized by Birzeit University Library

وتضيف أن الزواج التبادلي بين الأقارب أنتج بمرور الأجيال "غابة متشابكة من الروابط" تتحدى التصنيف البسيط. وداخل هذه "الغابة" يمكن للقربى أن تكون اصطلاحية أكثر من كونها قربى بيولوجية حصراً.

هذه الملاحظات الحذرة لا تعني أن بيانات المسح خالية من المعنى. فثمة مغزى في تعبير النساء والرجال، الذين شملهم مسح معهد دراسات المرأة، عن خيارات تتعلق بزيجات أولادهم تختلف جوهرياً عن تجربتهم الخاصة. لذا يجب أن يوضع تفسير هذا المغزى ضمن سياق رجال ونساء يطلب منهم في مقابلة رسمية التعبير عن خياراتهم المفضلة المتعلقة بزواج أولادهم. فأجوبتهم يمكن ألاّ تعكس تجربتهم في عالم اجتماعي محدد أو في تجمع من الميول (الهابيتوس) مع ما يضمانه من قيود وفرص، وخياراتهم التي تفضل التغيير فحسب، بل تعكس أيضاً الكيفية التي قد يرغبون بواسطتها في عرض هذا العالم أو في إيصاله إلى الغرباء.

## حرية "القرار": القرب والاختيار

سنأخذ في الاعتبار ربع عدد من شملهم مسح معهد دراسات المرأة، الذين لم يعبروا عن تفضيلهم زواج أبنائهم بقريبات أو بغير القريبات، بل أكدوا أن القرار يعود إلى الأبناء لاختيار زوجة من القريبات أو من غير القريبات، ونسبة ١٠٪ ممن قدموا الإجابة نفسها بالنسبة إلى بناتهم (الجدول ٢-١٢). في الغالب، يعتبر إمكان الخيار الشخصي لشريك الزواج إحدى علامات الحداثة. فكيف نفسر إذاً ارتفاع نسبة خيارات الأهل التي تفضل القرار الشخصي في أكثر المناطق "تقليدية" في المجتمع الفلسطيني، وهي جنوب الضفة الغربية، حيث يوجد زواج القربى بنسب عالية؟ لقد اختار ضعف معدل العينة من أهالي جنوب الضفة الغربية ترك قرار انتقاء الزوجة لأبنائهم، وثلاثة أضعاف تقريباً اختاروا ترك القرار لبناتهم (الجدولان ٢-٨، ٢-٩). كما كانت نسبة الأهل في الأسر الريفية وأسر المخيمات ممن اختاروا ترك القرار للأبناء والبنات أكبر كثيراً من نسبة الأهل الذين اختاروا ذلك في الأسر الحضرية، وهذا أيضاً يناقض المنطق القائل إن الحداثة الحضرية تعزز الفردية.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٢-١٢

زوج الابنة أو زوجة الابن المفضَّلين بحسب نوع الموقع، سنة ١٩٩٩ (٪)

| الزوج المفضل | مدينة | | مخيم | | قرية | | الجميع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ابنة | ابن | ابنة | ابن | ابنة | ابن | ابنة | ابن |
| قريب | ١٨ | ١٤ | ١٧ | ١٧ | ٢٢ | ٢٠ | ١٩ | ١٦ |
| غير قريب | ٥٢ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٨ | ٣٨ | ٣٦ | ٥٠ | ٤٥ |
| من البلدة نفسها | | | | | | | | |
| أو من البلدة الأصلية | ١٢ | ١١ | ٧ | ٧ | ١٥ | ١٠ | ١١ | ١٠ |
| قرارها/ قراره | ٧ | ٢٢ | ١٤ | ٣٣ | ١٤ | ٣٠ | ١٠ | ٢٥ |
| فئة أخرى/ غير مهم | ١١ | ٣ | ١٢ | ٥ | ١١ | ٤ | ١٠ | ٤ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| العدد الإجمالي | ٨٥٣ | ٩١٦ | ٢٣٠ | ٢١٤ | ٣٣٨ | ٣٤٨ | ١٤٢١ | ١٤٧٨ |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من:
Giacaman and Johnson 2002b, table 7.6.

إلى جانب الثغرات القائمة بين المُثل المقدمة والممارسة الفعلية، لا شك في أن الاختيار يحمل معاني متعددة في السياقات المتباينة. فالخيارات الشخصية المفضلة في الزواج ليست خاضعة، كما هو معروف، للضرورات العائلية والمجتمعية فحسب، بل إن شروط الاختيار قد تحدّ الخيارات أيضاً. وتقدم التجمعات الفلسطينية في أوضاع الحرب التي تعيشها مثالاً جلياً. ففي التجمعات التي تخضع لنظام حظر التجول، والمحاطة بالحواجز، أو المحجوزة ضمن جدران، إن توخينا الدقة، نجد أن التضاؤل الحاد في مجال النشاط الاجتماعي، والعجز عن تفعيل الشبكات الاجتماعية يعيدان إلى الذاكرة انعزال القرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر بعد نكبة ١٩٤٨. وفي حالة الأهل في جنوب الضفة الغربية الذين كانوا يجيبون على الأسئلة سنة ١٩٩٩ قبل الانتفاضة، لا شك في أنه كان هناك درجة ما من الانعزال الطبيعي - لكن أنماط الانعزال الاجتماعي يمكن أن تكون أكثر صلة بالموضوع.

إن تفضيل اتخاذ القرار شخصياً من جانب الأبناء في خيارات الزواج يوضح سبب بروز أدنى مستوى من تفضيل زواج القربى وغير القربى على حد سواء بين من شملهم المسح في جنوب الضفة الغربية. وفي حين نجد فجوة لا يستهان بها بين الجنسين فيما يخص السماح للأبناء وللبنات باختيار شريك الزواج، فإن الأهل في جنوب الضفة

Digitized by Birzeit University Library

الغربية يظهرون أول وهلة أنهم يؤيدون القرار الفردي لا العائلي في الزواج، وهو ما يبدو مناقضاً لنزعة المحافَظة وللحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تتمحور حول العائلة، التي عادة ما توسم بها المنطقة، ولا سيما المركز السكاني الرئيسي فيها، أي الخليل. في المقابل، نادراً ما نجد الأهل في غزة يعبرون عن تفضيل الاختيار الشخصي. وتشترك كل من غزة وجنوب الضفة الغربية في مستويات عالية فعلية من زيجات الأقرباء من الدرجة الأولى والأقرباء عامة (الجدولان ٢-٢، ٢-٥؛ Stokke, op. cit., p. 7)، حتى بين أوساط الشباب، لكن لكل منهما خيارات تفضيل مختلفة بعض الشيء تتعلق بزيجات الأبناء. ما هو التباين الذي يعكسه ذلك على أرض الواقع؟ لا يعني ذلك بالضرورة أن أهالي جنوب الضفة الغربية لديهم رغبة أقوى في تغيير أنماط زواج القربى. فنصف الأقارب في غزة، مثلاً، يفضلون صراحة زوجة لأبنائهم من غير القريبات، في مقابل الثلث تقريباً (٣٥٪) من أهالي جنوب الضفة الغربية.

تستدعي أسباب هذا الخروج عن القاعدة في جنوب الضفة الغربية التأمل، لكن إذا أخذنا في الاعتبار أنماط الزواج السائدة هناك وعلاقات القربى القوية في أمور، مثل ترتيبات السكنى، كما سنشير لاحقاً، يمكن القول إن منطقة جنوب الضفة الغربية - التي يهيمن عليها أنموذج مدينة الخليل - قد تضم شبكات كثيفة من علاقات القربى والعلاقات الاجتماعية يمكن فيها للثقة ولقلة الاختلاط النسبية مع الأجواء الخارجية أن تحلا محل التحكم في خيارات الزواج. ويشير بركات، في سياق مختلف، إلى أن الأهل في القرى اللبنانية يتيحون لأولادهم استقلالية أكثر مما يتيح قاطنو المدينة لأولادهم، نظراً إلى الأجواء المحيطة المألوفة (Barakat 1993, p. 106). وإذا استخدمنا التعريف الأشمل للقربى، وهو "التماثل" كما ورد سابقاً، يمكن القول إن الأهل في جنوب الضفة الغربية يمكن أن يكونوا على ثقة أيضاً بأن خيارات الزواج التي يتخذها أبناؤهم ستطابق خياراتهم هم، نظراً إلى خبرة الأبناء بالحياة الاجتماعية، جزئياً على الأقل، باعتبارها عالماً من القربى، ومن القيم والميول المتجذرة في هذا العالم. كما أن القيود الطبيعية والاجتماعية التي تحول دون الاجتماع بشركاء زواج محتملين من خارج الأقرباء والتجمع السكني، تؤدي دوراً في هذا الشأن.

إن التباينات بين من شملهم المسح في مواقع الحضر والمخيم والريف تشير أيضاً إلى هذا الاتجاه. فقد كان الحضريون الذين شملهم المسح هم الأكثر محافَظة في مسألة منح أبنائهم حرية الخيار بين الزواج بأقارب وبين الزواج بغير أقارب، بينما كانت نسبة الأهالي من سكان المخيمات والقرى الذين فضلوا إعطاء حق الخيار لبناتهم ضعف نسبة الأهالي الحضريين. كما كانت نسبة الأهالي الحضريين الذين فضلوا

Digitized by Birzeit University Library

خيار منح الأبناء حرية الاختيار أدنى من نسبة الأهالي في القرية أو في المخيم (الجدول ٢-١٢). لكن الأهالي الحضريين وسكان المخيم في أغلبيتهم فضلوا زواج بناتهم بغير الأقرباء، في مقابل نسبة ٣٨٪ فقط من الأهالي من سكان القرى. وكانت نسبة الأهالي الذين يفضلون منح حق الاختيار للأبناء في مدن نابلس، ورام الله، والقدس (القدس القديمة)، وغزة أدنى. أمّا مدينة جنين، ذات الطابع الريفي، فقد كانت مشابهة للمدينة الأكبر ذات الطابع الريفي أيضاً، الخليل، في النسبة العالية لتفضيل منح الأبناء حق الاختيار. فالبيئات الحضرية بما تتضمنه من حراك وحرية حركة أكبر بالنسبة إلى الشباب، قد تؤدي إلى شعور الأهل بالخوف من منح أبنائهم حرية الاختيار، في حين يمكن أن يكون لدى الأهل في الريف والمخيمات قناعة أكبر بأن أبناءهم سيختارون وفق ما يتمناه الأهل "بصورة طبيعية". في تلك المواقع، كما في مدينة الخليل، ربما يكون النظام الاجتماعي أكثر محدودية؛ فالمؤسسات التي توفر بيئة للاختيار الفردي وتؤمن الفرص لاختلاط الشباب والشابات - سواء أكانت أماكن عمل، أم مؤسسات تعليمية أو ترفيهية، أم أحزاباً أو حركات سياسية - متوفرة في رام الله والقدس، على سبيل المثال، أكثر من الخليل، ومتوفرة في المدن أكثر من القرى.(٢٤)

## الوراثة في مقابل الاختيار: خطابات الحداثة

عندما سئل الأهل عن أسباب خياراتهم الخاصة بزواج أبنائهم، كان من اللافت أن السبب الذي أوردته النسبة الأكبر عامة هو "تفادي المشكلات الوراثية" (الجدول ٢-١٣). وفي حين أن تأثير الاستبيان يمكن أن يكون أثار هذا القلق إزاء قرابة الدم، عندما ورد فيه سؤال عن خيارات الزواج المفضلة من حيث علاقات القربى أو العلاقات بغرباء، فإن هذا السبب يبدو مع ذلك غريباً في مجتمع يسود زواج القربى فيه بهذا الشكل. وقد يؤثر هنا وجود تشوهات خلقية ضمن مجال التجربة المباشرة، أو التجربة العائلية أو الاجتماعية. وقد وجد المسح الصحي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٦ أن نسبة ١٠٪ من الإعاقات وراثية (١٤٪ في غزة و٨٪ في الضفة الغربية)، وأن نسبة ٣٩٪ منها خلقية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٧ب، ص ٨٣)، ويمكن للعائلات أيضاً وضع الإعاقات الخلقية ضمن إطار العلل الوراثية. في الوقت نفسه، يمكن اعتبار منطق تفادي المشكلات الوراثية خطاباً معيارياً للحداثة. فقد يستخدم الأهل هذا الخطاب استخداماً دفاعياً، طوعاً، لإضافة إلى تقديمه

Digitized by Birzeit University Library

كتعبير عن وجود نية التغيير. ومن المرجح أن من شملهم المسح كانوا يستجيبون للخطاب الحداثي المتعلق بالوراثة الآتي من وسائل الإعلام، ومن المسؤولين الصحيين (الفلسطينيين والإسرائيليين)، ومن حملات التوعية الصحية، والاطلاع من خلال الزيارات أو الأقارب الذين يعيشون في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة، حيث تُروى النوادر عن محاولات المهاجرين الفلسطينيين والعرب إخفاء علاقات زواج القربى في مجتمع يدين علاقات كهذه اجتماعياً (وفي بعض الولايات، قانونياً). وقد يكون الخطاب الوراثي أصبح معيارياً مؤخراً، لكن ترجمته إلى ممارسة (وتفسير التهديد الوراثي ضمن سياقات متعددة) تبقى مسألة برسم البحث فيها، آخذين في الاعتبار هشاشة المعياري في مواجهة متانة علاقات القربى.

الجدول ٢-١٣

أسباب اختيار شريك حياة الولد بحسب جنس الولد، سنة ١٩٩٩ (٪)

| سبب اختيار شريك حياة الولد | ابنة | ابن | المجموع |
|---|---|---|---|
| **تفادي المشكلات** | | | |
| تفادي المشكلات الوراثية | ٣٨ | ٣٧ | ٣٧ |
| تفادي المشكلات العائلية | ١٨ | ١٥ | ١٧ |
| **حماية الأولاد** | | | |
| الأقارب سيعتنون به/ بها | ١٠ | ٢ | ٦ |
| البقاء قرب العائلة | ٥ | ٢ | ٣ |
| الاطمئنان إلى مستقبل الولد | ٢ | ٧ | ٤ |
| المشاركة في العادات | ٢ | ٣ | ٢ |
| **قوة العائلة ودعمها** | | | |
| تقوية الروابط العائلية | ٣ | ٥ | ٤ |
| توسيع دائرة المعارف | ٣ | ٣ | ٣ |
| **حرية الاختيار** | | | |
| هي/ هو ناضج بما يكفي ليختار | ١٣ | ١٨ | ١٦ |
| تفادي ملامته/ ملامتها | ٠ | ٧ | ٤ |
| سبب آخر | ٤ | ١ | ٢ |
| لا أعرف | ٢ | ٠ | ٢ |
| **المجموع** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| **العدد الإجمالي** | ١٤٢٩ | ١٤٨٠ | ٢٩٠٩ |

المصدر: بيانات معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩١، مأخوذة من:
Giacaman and Johnson 2002b, table 7.6.

Digitized by Birzeit University Library

هناك نسبة لا تزيد على ٣٠٪ من الأهالي في جنوب الضفة الغربية ووسطها عبرت عن همّها بشأن "تفادي المشكلات الوراثية"، في حين أن أغلبية لا يستهان بها من أهالي القدس (٥٧٪) و٤٠٪ من الأهالي في شمال الضفة الغربية ذكروا ذلك باعتباره الأساس المنطقي للخيارات المفضلة للزواج. في المقابل، بدا الأهالي في جنوب الضفة الغربية مرة أُخرى مهتمين بمسألة الاختيار بناء على الأسس المنطقية التي استندوا إليها، وأوردوا كأسباب لترك القرار لأولادهم إمّا نضج الأبناء والبنات، وإمّا تفادي اللوم من أبنائهم (لكن ليس من بناتهم). ومن اللافت أن النساء المتزوجات بقريب من الدرجة الأولى كانت دواعي همّهن مماثلة لدواعي همّ السكان عامة، فأوضاع زيجاتهن لم تؤد إلى ارتفاع معدل الهمّ بشأن المشكلات الوراثية.

هذا الموجز الإحصائي البسيط لـ «التفضيل» يفضي بنا إلى ملاحظات عديدة وإلى أسئلة مهمة. أول وهلة، قد تبدو كل من خطابات الوراثة والاختيار الشخصي خطابات حداثة، لكنها تتناقض لدى من شملهم المسح. فالأهالي في جنوب الضفة الغربية أقل التفاتاً إلى الأسس الوراثية لاختيار شركاء الزواج من باقي الأهل، لكنهم أكثر ميلاً إلى الاختيار الشخصي. وعلى نحو مماثل، اختار ٤١٪ من السكان الحضريين تفادي المشكلات الوراثية سبباً رئيسياً في اختيار زوجات لأبنائهم، لكن نسبة أقل من ٢٥٪ تركت قرار اختيار الزوجة لأبنائها. أمّا من سكان القرى فتركت نسبة ٢٩٪ القرار للأبناء، لكن نسبة ٣١٪ فقط اختارت تفادي المشكلات الوراثية. وهنا تبدو المعرفة الحديثة بالمخاطر الجينية مواكبة لتنامي تحكم الأهل المباشر في الزواج.

هناك ١٠٪ فقط من الأهالي في جنوب الضفة الغربية أبدوا هماً صريحاً بشأن كيفية "تفادي المشكلات العائلية" لدى اختيار أزواج وزوجات لبناتهم وأبنائهم، وذلك في مقابل ٢٨٪ في البلدة القديمة في القدس، و١٨٪ في شمال الضفة الغربية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأساس الوراثي - الذي ورد ولو بنسبة أقل في جنوب الضفة الغربية وعلى ألسنة سكان القرى - موجه أيضاً إلى تفادي المشكلات، فقد يكون في الإمكان افتراض أن الأهالي في جنوب الضفة الغربية لا يميلون كثيراً إلى اعتبار خيارات الزواج مصدراً للتوتر والمشكلات، في حين أن الأهالي في البيئات الحضرية الأُخرى لديهم نزعة أقوى إلى اعتبار الزواج مؤسسة حافلة بالمشكلات التي يجب تفاديها. والواقع أن منطق تفادي المشكلات - سواء أكانت وراثية أم عائلية - هو السائد عامة. واللافت أن هناك أقلية ضئيلة من الأهالي في كل مكان (أقل من ٥٪) شرحت خياراتها بوضوح وفق الأسس التي غالباً ما يوردها علماء الاجتماع للزواج

Digitized by Birzeit University Library

وهي: دعم مركز العائلة والروابط العائلية عن طريق المصاهرة، في حين ذكرت نسبة من الأهالي تصل إلى ثلاثة أضعاف تقريباً أسباباً من نوع الحماية، والحميمية، ومعرفة الزوج (الجدول ٢-١٣)، ويفترض أن هذه الأسباب جميعها هي أسباب زواج القربى.

وإذا أخذنا في الاعتبار سلسلة الأزمات التي مرت بها العائلات الفلسطينية، تبدو حماية العائلة والأطفال شغلاً شاغلاً للأهل الفلسطينيين، وأزمة مستمرة في شأن القدرات الفعلية على الحماية (Johnson and Kuttab 2001). ولو نظرنا إلى خيارات الأهل وممارسات الزواج الفعلية في ضوء ذلك، نجد أن ديناميكية التماثل في شركاء الزواج يمكن أن تساعد في المحافظة على العائلات التي تعيش معركة بالمعنى الحرفي للكلمة. وفي الأجواء التي ترعى التماثل والحميمية، يكون الأهل أكثر ميلاً إلى الثقة بأولادهم لاختيار شركاء الزواج الملائمين. فالأهل بالغو الحساسية تجاه ما يتعلق بالأخطار التي يمكن أن تحيق بأولادهم وأحفادهم: الخطاب الوراثي إذاً هو تعبير معياري عن الحداثة وتعبير عن مخاوف حقيقية في آن واحد. وكما سنرى في القسم التالي، تعبر الأمهات والآباء عن آمال وتوقعات كبيرة بحياة أفضل لأبنائهم وبناتهم فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف. وغالباً ما تبدو تلك الآمال والتوقعات "غير واقعية" في ظل أنماط التعليم والتوظيف الحالية: الفجوة بين النموذج المثال والممارسة ليست بالأمر الغريب، لكن ما يبدو عاملاً فعالاً في السياق الفلسطيني، إضافة إلى ذلك، هو تخيُّل عالم أفضل وأكثر استقراراً.

## البنات وزوجات الأبناء:
## الزواج بأنداد

أظهر مسح معهد دراسات المرأة وجود رغبة غامرة دائمة لدى الأهل في التعليم العالي لأبنائهم وبناتهم، إذ إن ٨٧٪ يتمنون لأبنائهم الحصول على درجة بكالوريوس أو على درجة أعلى، و٧٢٪ يتمنون ذلك لبناتهم. وإذا أخذنا في الاعتبار أن نصف أرباب الأسر تقريباً ممن شملهم المسح لم تتجاوز درجة تعليمه الصف السادس - بمن في ذلك الربع من الأميين أو الذين يمكنهم القراءة بصعوبة - نجد أن هذا الالتزام بالتعليم العالي، مهما تكن إمكاناته العملية، يشكل جزءاً مهماً من ديناميكيات العائلة الفلسطينية وتطلعاتها، بل يمكن اعتباره مكوناً أساسياً من مكونات الآمال والهويات الفلسطينية الوطنية. ضمن هذا الإجماع الوطني على التعليم، هناك فجوات

Digitized by Birzeit University Library

بين الجنسين وضمنهما. إلاّ إن ما يهمنا بصورة خاصة هو التباين في الخيارات المفضلة الخاصة بالتعليم والعمل بالنسبة إلى البنات وزوجات الأبناء.

كانت الفكرة الشائعة عن أنماط الزواج المعيارية أو الفعلية في الشرق الأوسط أنها تفضل "الزواج بين أنداد" (زواج متجانس اجتماعياً/ homogamy)، أو "زواج رجل من منزلة أعلى بامرأة من منزلة أدنى" (زواج إلى أعلى / hypergamy) (Holy, op. cit., p. 112). ويشير هولي إلى أن الزواج إلى أعلى يعيد إنتاج تكافل قربى من جهة الأب، فالأجيال الشابة تحبذ عادة الارتباط بعائلة الأب وبموارده ومكانته الأعلى. وإذا سلمنا بأن نماذج القربى والزواج القائمة على القواعد تتسم بمجال بالغ المحدودية، فهل يمكن العثور على خيارات تفضل الزواج المتجانس والزواج إلى أعلى في البيانات المتوفرة، وإن عثرنا على هذه الخيارات، فماذا يمكن أن يكون مغزاها في عملية وضع خصائص لتجمعات معينة من الميول، أو لهابيتوس محدد؟

بصورة عامة، يبرز المسح وجود تباينات في توقعات الأهل وفي تفضيلاتهم الخاصة بالتعليم وبالعمل خارج المنزل، وذلك فيما يتعلق بالبنات وبزوجات الأبناء، إذ يفضل الآباء والأمهات في معظمهم حصول بناتهم على مستويات تعليم أعلى مما يفضلون لزوجات أبنائهم، كما أن نسبة الأهل الذين يحبذون العمل خارج المنزل لبناتهم أعلى من النسبة التي تحبذ العمل لزوجات الأبناء. وهكذا يعقّد الموقع والأدوار ضمن العائلة التوقعات الخاصة بالنوع الاجتماعي، كما أن في الإمكان ملاحظة وجود نزعة الزواج إلى أعلى في زيجات الأبناء. وفي حين نجد نسبة عالية من الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل عامة، وهو انعكاس لنتائج عدد من استطلاعات الرأي العامة الفلسطينية، فإن هناك نسبة ٦٨٪ من الأهالي يوافقون على عمل بناتهم خارج المنزل، إمّا بشكل غير مشروط وإمّا في أوضاع معينة، وإمّا أنهم يتركون للبنت حرية اتخاذ القرار، وهناك نسبة لا تزيد على ٥٩٪ يوافقون على عمل زوجات الابن، وعادة ما يكون الآباء أكثر محافظة من الأمهات (Abu Nahleh 2002b؛ الجدولان ٢-١٤ و٢-١٥).

لكن التباينات في الخيارات المفضلة وفي التوقعات الخاصة بالتعليم والعمل بين البنات وزوجات الابن كانت أقل بين الأهالي في جنوب الضفة الغربية. ففي حين آثر الأهالي في معظم المناطق حصول بناتهم على مستويات تعليم أعلى من مستويات زوجات الأبناء، كان رأي الأهالي في جنوب الضفة الغربية يتسم بالمساواة، كما أنهم آثروا حصول أبنائهم وأزواج بناتهم على المستويات التعليمية ذاتها. هذا المنظور الذي يعتبر أن "الجميع ضمن عائلة واحدة" يمكن أن يكون ناشئاً عن إطار للزواج يربط

Digitized by Birzeit University Library

الأقرباء أو "النظراء" بعضهم ببعض بحيث لا تعتبر فيه زوجة الابن امرأة غريبة، وبالتالي يجب معاملتها كفرد من أفراد الأسرة. وهكذا يغلب أن تتم الزيجات بين أنداد (أو زيجات متجانسة). وفي رأيي أن نزعة أشمل إلى المحافظة على تضامن القربى، لا من جهة الأب فحسب، هي ما يشكل السياق الثقافي لهذه الممارسات.

تكشف المقارنة بالأهالي في غزة الكثير، إذا أخذنا في الاعتبار أن غزة ومنطقة الخليل تشتركان في ديناميكيات متماثلة من حيث النسبة العالية للزواج بأقرباء من الدرجة الأولى، ونسبة المشاركة المنخفضة للعمالة الأنثوية، ومعدلات الخصوبة العالية، والسن المبكرة للزواج. فقد أظهر سكان غزة أعلى نسبة من التباين بين الجنسين في خياراتهم التي تفضل مستويات تعليم منخفضة نسبياً لزوجات الأبناء ومستويات تعليم عالية نسبياً لأزواج البنات، وهو ما يشير إلى درجة عالية من تفضيل الزواج إلى أعلى. كما كان سكان غزة أكثر سلبية بخصوص عمل بناتهم، وقد يعكس ذلك الأوضاع الأكثر اضطراباً وتدني الفرص في غزة،[٢٥] لكنهم كانوا أكثر معارضة لعمل زوجات الأبناء. فقد عارضت نسبة ٤٤٪ من الأهالي في غزة العمل المأجور لزوجات أبنائهم في مقابل ٣٤٪ من الأهالي في جنوب الضفة الغربية (Ibid., p. 140). وقد يميل المرء إلى تفسير التباين بين غزة والخليل بانخفاض نسبة اللاجئين في الخليل وارتفاعها في غزة – لا شك في أن مقارنة ثقافة أقرباء الدرجة الأولى بثقافة اللاجئين تعتبر تعميماً فضفاضاً، لكنها قد تمدنا بنموذج يمكن أخذه في الاعتبار.

ومما يثير الانتباه أن تلك الخيارات الخاصة بالأولاد وبشركاء حياتهم لا تبين نمطاً واضحاً يقوم على الثروة أو على مستوى المعيشة، الأمر الذي يوحي بأن الهابيتوس، والاقتصادات الرمزية للقرابة الفاعلة فيه، يمكن أن يطغيا على التراتب الطبقي ضمن سياقات معينة. وكما لاحظ الباحثون في مجال الشروط المعيشية الفلسطينية، "يمكن للروابط العائلية اجتياز خطوط التراتب الطبقي، وهو ما يؤدي إلى نشوء نمط معقد من التواكل الاجتماعي الاقتصادي المتبادل (Heiberg and Ovensen 1993, p. 244).

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٢-١٤

تفضيل عمل الابنة بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩

| التفضيل المتعلق بالابنة | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يجب ألاّ تعمل | ١٠٨ (٪٣٣) | ٤٣ (٪٣١) | ٨٢ (٪٢٦) | ٢٠٧ (٪٣٦) | ١٥ (٪٢٧) | ٤٥٥ (٪٣٢) |
| يجب أن تعمل | ١٩٣ (٪٥٨) | ٨٦ (٪٦٢) | ١٤٩ (٪٤٦) | ٢٩٣ (٪٥٠) | ٣٧ (٪٦٦) | ٧٥٨ (٪٥٣) |
| عليها أن تقرر | ٣١ (٪٩) | ١٠ (٪٧) | ٨٩ (٪٢٨) | ٨٤ (٪١٤) | ٤ (٪٧) | ٢١٨ (٪١٥) |
| المجموع | ٣٣٢ (٪١٠٠) | ١٣٩ (٪١٠٠) | ٣٢٠ (٪١٠٠) | ٥٨٤ (٪١٠٠) | ٥٦ (٪١٠٠) | ١٤٣١ (٪١٠٠) |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من: Giacaman and Johnson 2002b, table 9.5a.

الجدول ٢-١٥

تفضيل عمل زوجة الابن بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩

| التفضيل المتعلق بزوجة الابن | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يجب ألاّ تعمل | ١٥٨ (٪٤٥) | ٥٣ (٪٤١) | ١١٣ (٪٣٤) | ٢٦٢ (٪٤٤) | ١٨ (٪٢٨) | ٦٠٤ (٪٤١) |
| يجب أن تعمل | ١٥٣ (٪٤٤) | ٦٣ (٪٤٩) | ١٠٧ (٪٣٢) | ٢٦١ (٪٤٤) | ٣٥ (٪٥٥) | ٦١٩ (٪٤٢) |
| عليها أن تقرر | ٣٨ (٪١١) | ١٢ (٪١٠) | ١١٦ (٪٣٤) | ٧٣ (٪١٢) | ١١ (٪١٧) | ٢٥٠ (٪١٧) |
| المجموع | ٣٤٩ (٪١٠٠) | ١٢٨ (٪١٠٠) | ٣٣٦ (٪١٠٠) | ٥٩٦ (٪١٠٠) | ٦٤ (٪١٠٠) | ١٤٧٣ (٪١٠٠) |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من: Giacaman and Johnson 2002b, table 9.5a.

Digitized by Birzeit University Library

## العيش مع العائلة والأقرباء

إن انتشار زواج القربى يتلاءم مع ترتيبات سكنى قائمة على القرابة، على الرغم من انتشار الأسر النووية. ويتبين من التعداد الوطني لسنة ١٩٩٧ ومن مسح معهد دراسات المرأة أن ثلاثة أرباع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة هي أسر نووية، وهذه النسبة لا تتغير كثيراً بتغير المناطق. لكن انتشار هذه الأسر النووية على نطاق واسع من دون أن يخفى ما يحمله من مضامين تتعلق بالحياة الزوجية وبديناميكيات الأسرة لا يفصل بالضرورة فيما بين الأسر النووية وشبكات العائلة والأقارب، مثلما يبدو من دلالة الأشكال الأُخرى لترتيبات السكنى القائمة على القرابة، كما سنبين لاحقاً. وتتغير هذه الترتيبات إلى حد كبير بتغير المناطق.

الجدول ٢-١٦

ترتيبات السكن بحسب المنطقة، سنة ١٩٩٩ (٪)

| السكن | شمال الضفة الغربية | وسط الضفة الغربية | جنوب الضفة الغربية | غزة | القدس |
|---|---|---|---|---|---|
| منفصل | ٢٠ | ٥٨ | ٥١ | ١٩ | ٢٨ |
| بالنسبة إلى القاطنين في شقق أو في منازل ملحقة : | | | | | |
| مشاركة مع أقرباء | ٦٨ | ٥٤ | ٩١ | ٨١ | ٥٣ |
| مشاركة مع قريب من الدرجة الأولى | ٥٨ | ٥٠ | ٨٦ | ٧٤ | ٣٩ |

المصدر: بيانات مسح معهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، مأخوذة من:
Giacaman and Johnson 2002b, table 4.2.

تحرى مسح معهد دراسات المرأة مسألة السكنى على أساس القربى من خلال الأسر التي تشترك فعلاً مع أقرباء في مبنى واحد، أو في مسكن ملاصق. فبين تلك الأسر التي تعيش في شقق أو في مساكن ملاصقة، هناك نسبة تزيد على ٩٠٪ في جنوب الضفة الغربية و٨٠٪ في غزة تشارك الأقارب في تلك المنازل، يقابلها النصف تقريباً في وسط الضفة الغربية وفي البلدة القديمة في القدس (الجدول ٢-١٦). هذه الأرقام مشابهة للأرقام الموجودة في مسح الشروط المعيشية الذي أجراه معهد فافو سنة ١٩٩٢، إذ تبين أن أكثر من ٧٥٪ من الأسر في الأبنية التي تضم أكثر من أسرة تشترك

Digitized by Birzeit University Library

في المنزل مع أقارب فقط، و٤٠٪ مع إخوة، الأمر الذي يشير إلى الأهمية الرئيسية للعلاقات الأخوية (Heiberg and Ovensen, op cit., p. 93). وفي الدراسة التي قامت بها مكين لمنطقة سكنية في مدينة إربد الأردنية، أطلقت على شكل الأسرة السائد اسم "وحدات سكنية مشتركة لسلالة أبوية" تتألف من آباء وأبناء متزوجين يملكون المنزل والأملاك بصورة مشتركة، لكنهم يعيشون في وحدات سكنية نووية منفصلة، وفي بعض الأحيان يعملون معاً في مشاريع اقتصادية أو اجتماعية (McCann 1993, p. 1).

هل يمكن الافتراض أن العائلة والأقارب يتجمعون معاً في مناطق سكنية متجاورة حتى لو كانت المنازل منفصلة؟ الأمثلة المأخوذة من الأردن تشير إلى أن هذا النمط قد يوجد أيضاً في فلسطين المجاورة. فقد وجد الباحثون سنة ١٩٩٨ (Hanssen-Bauer, Pedersen and Tiltnes, op. cit.) أن لثلثي عدد الأسر أفراداً من العائلة أو أقارب آخرين يعيشون في الجوار نفسه أو ضمن مسافة يمكن قطعها سيراً على الأقدام، من دون فارق بين اللاجئين وغير اللاجئين، الأمر الذي يشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يلتزمون في أغلبيتهم هذا النمط. ومن اللافت أن عدداً من اللاجئين يفوق عدد غير اللاجئين يعيش على مسافة يمكن قطعها سيراً على الأقدام مع عشرة أقرباء أو أكثر، على الرغم من أن عدداً أقل من اللاجئين يعيش في جوار أقارب من سلالة واحدة وأقارب مباشرين (Ibid., pp. 262-268). وتقدم ترتيبات السكنى هذه، القائمة على القربى بين اللاجئين الذين يعيشون خارج فلسطين، دليلاً إضافياً على إعادة تكوين ممارسات القربى ضمن أوضاع وأماكن متغيرة.

تشير السكنى في جوار أقارب من الدرجة الأولى إلى اندماج الأسر فيما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "العائلة"، لا الأقارب - أو ما يطلق عليه باللغة العامية الأهل، لا القرايب أو الحمولة، أو أي تسمية أُخرى تشير إلى مجموعات قربى أكبر. وقد أشار باحثون آخرون إلى انتشار العائلة الممتدة لا إلى الأسرة الممتدة في الدول العربية، وهي عائلة نووية الشكل وممتدة في الوظيفة (Farsoun 1970). ولا يسعنا سوى وضع التكهنات بشأن دلالة الأسر النووية الكامنة في ترتيبات سكنى وترتيبات اجتماعية قائمة على القربى، وذلك بالنسبة إلى العلاقات بين أفراد العائلة والأسرة. وفي تاريخ العائلة الأوروبية، يرى بعض الباحثين أن انفصال وحدة الأبوين وأولادهما (أحد أشكال العائلة) عن شبكات القربى الممتدة حدث بصورة عامة خلال القرن الثامن عشر (Nicholson 1997, p. 31)، الأمر الذي أدى إلى تنامي الشراكة والعلاقة

Digitized by Birzeit University Library

بين الزوجين، وإلى دور أكثر وضوحاً للأمهات في تربية الأطفال الاجتماعية. لكن مزيداً من الدراسات المفصلة عن السياقات الأوروبية المحلية أظهر صورة أكثر تعقيداً، تؤكد إعادة تنظيم روابط القربى في القرن التاسع عشر.(٢٦) وفي فلسطين أدت دراسة مورز عن أنماط المهر والإرث والعمل المأجور في منطقة جبل نابلس إلى افتراض تنامي الرباط الزوجي في السياق الفلسطيني، اعتباراً من عشرينيات القرن الماضي، وأن القربى أصبحت "أقل أهمية كمبدأ اجتماعي للتنظيم" (Moors 1995, p. 125). وحرصت مورز على قصر ملاحظتها على منطقة جبل نابلس، لكن رصدها للتغيرات في الاقتصاد المادي للقرابة يبدو مفيداً إلى حد كبير. غير أن تنامي الرباط الزوجي قد لا يقلل بالضرورة من أهمية القربى كمبدأ اجتماعي للتنظيم، ولا سيما في ظل استمرار ممارسة زواج القربى على نطاق واسع، وعندما تشكل القربى مكوناً مهماً للهويتين الاجتماعية والسياسية، كما يحاول هذا الفصل أن يبين. وعندما عمل خوري في منطقتين سكنيتين في بيروت، في أواخر ستينيات القرن العشرين، طرح فرضية فحواها أن زواج أولاد العم والخالة (parallel cousins) "يلغي" تأثير الزواج في علاقات العائلة الولادية (natal)، ويوهن لا الرباط الزوجي فحسب، بل أي علاقات جديدة ممكنة قائمة على المصاهرة أيضاً. وفي حين تعاني هذه الملاحظة جرّاء الانحياز الذكوري - فالرجل هو الذي يتصرف للمحافظة على العلاقات العائلية نفسها السابقة للزواج - ولا تتوجه إلى أشكال أُخرى من زواج القربى، فإن الفكرة العامة القائلة إن الزواج بأقرباء يمكنه إضعاف الرباط الزوجي تجد من يتبناها (Khuri 1970, p. 597).

أنا لا أناقش هنا فكرة أن القربى ظلت راسخة طوال القرن العشرين. فهذا افتراض لا يمكن تأكيده بالبراهين، كما أن التغييرات التي تشير إليها مورز مهمة وجديرة بالاعتبار، شأنها شأن التوجهات والتحولات الأُخرى التي تغير العلاقات العائلية وتخلق ولاءات ومصالح جديدة، كعلاقات السوق المتنامية، والمؤسسات والممارسات السياسية الجديدة، وانتشار التعليم، ضمن التحولات الأُخرى. وبدلاً من ذلك، سأركز على استمرار "عالم القربى" (Holy, op. cit., p. 119)، أو العوالم التي يعاد تركيبها بواسطة ممارسات القربى في مواقع متعددة وبقيم مختلفة. إن نموذج الانحدار الخطي (وهو ليس ما تشير إليه مورز على أي حال) لا يمكنه الإحاطة بالمغزى المستمر، والذي يعاد تجديده في غالب الأحيان، للقربى والعائلة في مختلف سياقات المجتمع الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

## العمل مع العائلة والأقرباء

يبدو افتراض مورز، القائل بأن القربى "لا تتمتع بأهمية كبيرة" كمبدأ اجتماعي للتنظيم، أول وهلة، كأنه يجد ما يؤيده في النسبة الضئيلة من المشاريع الاقتصادية القائمة على القرابة التي لاحظها معهد دراسات المرأة. فقد ذكر ٣٪ من أرباب الأسر فقط أنهم شركاء في مشاريع اقتصادية مع أقرباء، وكانت في أغلبية الحالات محال تجارية وخدمات، وهي نسبة ضئيلة جداً، حتى لو كانت نسبة التبليغ عن المشاريع الاقتصادية منخفضة عامة. وكان التباين المناطقي قليلاً، إذ إن وجود معدل أعلى قليلاً في وسط الضفة الغربية يمكن أن نعزوه إلى معدل أعلى قليلاً نتيجة ملكية بعض أنواع الأملاك. والواقع أن اقتناء أملاك (عدا الأرض والمسكن) لا تزيد نسبتها على ٦٪، الأمر الذي يفسر جزئياً انخفاض معدل التبليغ عن الشراكات الاقتصادية القائمة على القرابة. ومن الملاّك، هناك نسبة ٩٪ تبلّغ عن وجود شراكة قربى. وقد يخطر للمرء أن شراكة الأقرباء في النشاط الاقتصادي هي غير رسمية في معظم الحالات، إذا أخذنا في الاعتبار أن العمال في أغلبيتهم أجراء، مثل النسبة اللافتة البالغة ثلاثة أرباع الأشخاص المستخدَمين في منطقة الخليل، على سبيل المثال.[٢٧] إذاً، علاقات القربى في العمل يمكن أن تركز على التعاون غير الرسمي بدل التركيز على العلاقات الاقتصادية الرسمية. ويقول تماري، في دراسة عن العمل في إسرائيل من خلال درس حالة في قرية بمنطقة رام الله سنة ١٩٨٠: "في الحالات جميعها التي قابلتها، تم الحصول على عمل في مواقع البناء عن طريق شقيق، أو قريب من الدرجة الأولى كان يعمل تحت إمرة مدير يهودي" (Tamari, op. cit., p. 228). وغالباً ما يشكل العمال من ذوي الخبرة فريقاً قد يضم، مثلاً، قريبَين من الدرجة الأولى، وشقيقاً أصغر وقريباً بعيداً. كما يستفاد من العلاقات العائلية في النواحي الخاصة بالإدارة، وتدبير العمال، وأجواء العمل في الورش الصغيرة التي تديرها العائلات أحياناً، والتي تشكل جزءاً كبيراً من قطاع التصنيع في مدينة الخليل. وفي أحد الحوادث المشؤومة أدت شروط العمل التعسة في معمل لقداحات السجائر في الخليل إلى حدوث حريق أودى بحياة أربع عشرة عاملة شابة في سنة ١٩٩٩، كن في معظمهن من سكان قرية دورا المجاورة، وكانت خمس عاملات من عائلة واحدة.[٢٨]

أبدت تراكي ملاحظة مهمة، لدى المراجعة الأولية لبيانات القربى في مسح معهد دراسات المرأة، فحواها أن الخروج بمعلومات عن "أنماط التعاون الرسمية العادية"

Digitized by Birzeit University Library

يعني تجاهل المساعدة العرضية والتعاون غير الرسمي المرتبطَين بالحاجة وبالتبادل الذي "يشكل مغزى المساعدة المتبادلة" (Taraki 1999, p. 6). وفي حين أنه لا مجال للشك في أن التحولات الاقتصادية، وخصوصاً تراجع الزراعة، بما في ذلك الزراعة التي تؤمن موارد الرزق، وارتفاع نسبة العمل المأجور، أديا إلى إحداث تغيير دراماتيكي في اقتصادات العائلة وفي العلاقات الاجتماعية - ولا سيما العلاقات التي تربط الآباء بالأبناء، والأزواج بالزوجات - فإن ديناميكيات القربى تبدو أيضاً نشيطة ضمن سياقات اقتصادية جديدة. ومثلما أن هيمنة ترتيبات السكنى القائمة على القربى، كما أظهرت بيانات المسح المذكور، تستدعي إجراء تحليل لمعنى الأسر النووية يكون أكثر اعتماداً على السياق، فإن الافتراضات القائلة بأن علاقات السوق تسود فقط نظراً إلى هيمنة العمل المأجور، تحتمل أيضاً التقويم والتعديل.

## زواج القربى: لمصلحة من؟

دفع التحول من زراعة الكفاف إلى عمل الذكور المأجور بمورز إلى افتراض وجود تحول مرافق له في أدوار النساء من "بنات منتجات" إلى "زوجات معتمدات على الأزواج" (Moors, op cit., p. 150)، وهو تحول، إن صح، يؤدي لا إلى إضعاف دور النساء ومسؤولياتهن في محيط العائلة فحسب، بل قد يضعف الأساس المادي لزواج القربى. لا مجال إلى الشك في حدوث التحول الاقتصادي، لكن التحول الاجتماعي المرافق يمكن أن يكون غير منتظم إلى حد كبير. ويعتبر استمرار زواج القربى مثالاً مهماً للديناميكية التعويضية. وهنا يبرز السؤال المتعلق بطبيعة الاقتصادات الرمزية التي تنتج هذه الاستمرارية، إضافة إلى السؤال الأزلي وهو: لمصلحة من؟ وفي الدراسة التي أجراها هنري روزنفلد (Rosenfeld, op. cit.) عن أنماط الزواج الداخلي في عدة قرى عربية في الجليل، خلال خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين، يضع وجود السلطة وصنع القرار في يد الذكور في سياق تقوية أقربائهم أو (في رأيه) حمولتهم. وفي دراسة سابقة تتناول أنماط الزواج والخيارات المفضلة في عدة قرى في الدول العربية، أجراها هلال (Hilal 1970) على أساس أبحاثه الميدانية بين الفلاحين الليبيين، يطرح فكرة فحواها أن زيجات الأقارب من الدرجة الأولى تتحكم فيها، جزئياً على الأقل، رغبة النساء في تأمين حماية الأسرة ودعمها. ولدى التفكير في استراتيجيات النساء الخاصة بالزواج، يجب أن تؤخذ في الاعتبار مصالح الأمهات

Digitized by Birzeit University Library

والبنات، مصالح الأمهات الخاصة بالبنات، ومصالح الأمهات في مقابل مصالح البنات، إضافة إلى تأثير الدوائر الأوسع من القريبات. إن مجال القربى العملية، وبالتالي ترتيبات الزواج العملية، هي في الغالب دائرة اختصاص النساء (Bourdieu 1990). كما أشارت الدراسات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني إلى دور الأمهات المهيمن في ترتيبات الزواج. ففي مخيم البريج، مثلاً، لاحظ تواستاد أن "معارف الأمهات وخياراتهن" تتحكم في ترتيبات الزواج (Tuastad, op. cit., p. 107)، وأن الأهالي، وعادة الأمهات، يعتقدون أن تدبير شركاء زواج لأولادهم ضمن السلالة ذاتها هو أمر أكثر عملية وأماناً - ربما في مقابل القلق والمخاطرة في الزواج بأغراب. وتلاحظ هودفار وجود ديناميكية مماثلة بين النساء الفقيرات في القاهرة في تسعينيات القرن العشرين، إذ قالت أغلبيتهن: "الأفضل للنساء أن يتزوجن بأقارب لأن وضعهم الاقتصادي وخلفيتهم معروفان، بما لا يترك مجالاً كبيراً للخداع" (Hoodfar 1997, p. 55). وهنا تتفق الأمهات والبنات بصورة عامة على المثال النموذجي، لكن الممارسات تختلف.

لا شك في أن التركيز على عنصر الأمان - والثقة - يعتبر تصرفاً حصيفاً في ظل شروط العيش في مخيم للاجئين الفلسطينيين، لكن هذا التركيز يسري أيضاً على بقية التجمعات السكنية في المجتمع الفلسطيني. وإذا وضعنا القربى ضمن الإطار الأوسع لأيديولوجيا "التماثل" وممارسته، فقد يؤمن زواج القربى لكل من الأمهات والبنات إحساساً معززاً بالأمان، وأدواراً عائلية، ومغزى اجتماعياً (رأس مال رمزي)، إضافة إلى محافظته على رأس المال الرمزي هذا، أو إنتاجه، بالنسبة إلى الآباء والأقارب الذكور. ويجب ألاّ يُفهم هذا التعميم الواسع على أنه نفي للنزاعات والتناقضات بين أفراد العائلة، والتي تعتبر من سمات قرارات الزواج الفعلية وترتيباته، فمن غير النادر أن نجد فتيات تم تزويجهن بأقرباء من الدرجة الأولى على الرغم من معارضتهن (أنظر: Tuastad, op. cit., p. 111).

## أقرباء من الدرجة الأولى ومواطنون

إن النساء والرجال الفلسطينيين الساعين للعثور على شريك زواج - بالإضافة إلى أمهاتهم وآبائهم والأقرباء الآخرين المشاركين في ترتيبات الزواج - لا يفكرون في الزواج بقريب لأنهم ملتزمون قواعد قربى معيارية. وفعلاً، إن القول بنشوء زيجات القربى مباشرة عن المزايا المتوقعة لهذا الزواج، يعتبر من قبيل المبالغة في التبسيط،

Digitized by Birzeit University Library

فقرارات الزواج لا تتخذ بالضرورة بهذه الطريقة الذرائعية. ومع ذلك، فإن استمرار زواج القربى والحضور البارز لعلاقات القربى والعائلة في المجتمع الفلسطيني يشيران إلى الأهمية المستمرة الفاعلة لـ "عالم القربى" (Holy, op. cit., p. 114)، حيث تحدث كل من النشاطات العائلية والعامة، ويتم تكوين الهويات والمعاني الاجتماعية والسياسية. ففي السياق الفلسطيني، تتداخل القربى والمكان معاً ضمن الاقتصادات الرمزية التي تنتج هذه الهويات، إذ يسعى الرجال والنساء لتحقيق آمالهم بالأمان وبالمستقبل الأفضل في الزواج والإنجاب والحياة العائلية. إن حقيقة كون اقتصادات القربى الرمزية موجودة محلياً، لا تعني أنها لا تعمل أيضاً ضمن الحيز القومي (وحتى ضمن حيز يتخطى الحدود القومية) (أنظر الفصل الرابع في هذا الكتاب).

إن الفاعلية القوية لعلاقات القربى في الحياة العامة تعزى أحياناً إلى ضعف المجال العام والمؤسسات العامة. وفي المنطقة العربية، لا توفر الدول الضعيفة غير المكترثة مجالاً للفاعليات العامة، أو للرفاه الاجتماعي، أو للهوية الوطنية، أو لحقوق المواطن. ويؤدي غياب الدولة كلياً في الحالة الفلسطينية - ووجود قوة كولونيالية - إلى تحويل عالم القربى إلى ميدان للنشاط العملي، على الرغم من عدم انتظام هذا النشاط في الأماكن والمراحل كافة. فقد عمق الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مثلاً، الحاجة إلى التكافل العائلي والقربى من أجل البقاء والحراك في ظل أوضاع يسودها غياب الحقوق والاضطراب. وقد ولّدت مقاومة الاحتلال جماعات جديدة. وبذلك أدى انتشار المقاومة الوطنية بشكل حركات شعبية (مؤلفة من الطلبة والنساء والعمال)، خلال ثمانينيات القرن العشرين، إلى إيجاد ميادين جديدة للفاعلية العامة، وللتفاعل والتضامن، وبالتالي إلى تضاؤل بعض وظائف عالم القربى. وخلال المرحلة الانتقالية الحالية من الحكم الفلسطيني يمكن لهذا الوضع أن يأخذ منحى معاكساً.

هناك مثالان للمرحلتين المختلفتين يمكن الإفادة منهما. ففي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، أشرفت الحكومة العسكرية الإسرائيلية على إنشاء روابط القرى في الضفة الغربية في محاولة لتأسيس "دعامة محلية" (Tamari 1989, p. 603) للحؤول دون نمو القومية الفلسطينية المتصاعدة. وكان النموذج بسيطاً: يمكن حشد فلاحين رجعيين يسيّرهم زعماء من العائلة أو من العشيرة أو من القرية للوقوف في وجه الوطنيين الحضريين (والحداثيين). وفوضت الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى روابط القرى سلطة منح تصاريح وأذونات مهمة، كما مولت مكاتب وصحيفة، ومن الواضح أنها كانت تتوقع أن تقوم منظومة "تقليدية" من الرعايات القائمة على صلات القربى

Digitized by Birzeit University Library

والمجتمع الريفي بمهمة كبح تيار المشاعر والفاعليات الوطنية. وكانت الرابطة الأنجح بين روابط القرى، وهي منظمة الخليل، موجودة ضمن عشيرة كبيرة، هي عشيرة الدودين. لكن مشروع روابط القرى أخفق بصورة عامة، لأن العناصر المهمشة اجتماعياً، وحتى الإجرامية - أي الأشخاص الواقعين خارج العالم المعنوي للقربى ولتكافلها - كانت العناصر الوحيدة التي عملت ضمن المجال المنظم للرابطة. وعندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة ١٩٨٧، كانت قرى الضفة الغربية هي مواقع المقاومة الوطنية الجماعية الصامدة. ومن الجدير بالذكر أن ذلك كان يتضمن التبرؤ العلني من أعضاء روابط القرى. أمّا خلال المرحلة الانتقالية، فكان سعي السلطة الفلسطينية للتوصل إلى الشرعية السياسية يتضمن محاولة إحياء "العشيرة وشبكات القربى" (Jad et al. 2000a, p.151)، بما في ذلك تأسيس مكتب رئاسي لشؤون العشائر. وكان من الصعب إثارة معارضة ضد هذه الممارسات بحجة أنها تعطل حقوق المواطنين، ولا سيما أن السلطة الفلسطينية إلى جانب ذلك كانت تمثل المشروع الوطني، وتمثل أمة تناضل من أجل الخروج إلى النور.

إن التشظي والتجزئة وإغلاق الطرقات في أثناء الانتفاضة تدعم جميعها أهمية عالم القربى بالنسبة إلى بقاء الفرد والعائلة ورفاههما، لكنها تضعف مجالات النشاطات العامة الأُخرى. بيد أن الروابط العائلية وروابط القربى عرضة أيضاً للخطر: فالقيود التي تحد الحركة وأوضاع الحصار تؤثر سلباً في إمكان حراك شبكات القربى والشبكات الاجتماعية عبر المواقع. وتقول إحدى الصحافيات الإسرائيليات إن "مستوى الارتباط بين مدن وقرى الضفة الغربية يقترب بسرعة من المستوى الذي كان عليه قبل ١٥٠ عاماً خلت" (Hass 2003, p. 185).

كيف يمكن للارتباطات العائلية وارتباطات القربى أن تكون على صلة بجهود بناء الدولة؟ هل تعوق "جمهورية أبناء العم" بالضرورة نشوء "جمهورية المواطنين؟" في مقال للمعلق الإسرائيلي روبنشتاين، يتناول فيه المبادرات الفلسطينية إلى الإصلاح في ظل الأوضاع الكئيبة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ - وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية وإغلاق التجمعات السكنية الفلسطينية وحصارها - يلقي باللوم فيما يتعلق بمشكلات الديمقراطية الفلسطينية على الأسرة الفلسطينية بصورة قاطعة، ولا سيما على علاقات القربى وأنماط زواج القربى. فهو يدعي في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

يتفق المفكرون الفلسطينيون المهتمون بالشؤون السياسية في معظمهم على أن المشكلة الرئيسية التي تعوق تطور الديمقراطية الفلسطينية هي الطبيعة التقليدية للمجتمع في الضفة الغربية وغزة. فهو مجتمع مؤلف من عناصر قبلية، لا تزال العائلة الممتدة (الحمولة، أو العشيرة) تمثل مركز السلطة فيه. على سبيل المثال: ظلت ٥٠٪ من الزيجات ضمن المجتمع الفلسطيني تتم ضمن العشيرة (ونسبة لا يستهان بها من هذه الزيجات تتم بين أقرباء من الدرجة الأولى، أضف إلى ذلك نسبة أُخرى تبلغ ٢٠٪ تقريباً من الزيجات التي تديرها العائلة). بعبارة أُخرى: تنكر العائلة الفلسطينية على الفرد أهم حق في حياته، وهو حق اختيار شريك الحياة (Rubinstein 2002, p. 6).

من السهولة بمكان دحض هذا التحليل السطحي، بما يتضمنه من إدانة طائشة للمجتمع الفلسطيني على أنه تقليدي، وأن الزيجات الفلسطينية متخلفة، وأن العائلات الفلسطينية متسلطة بلا حدود، تمارس سلطتها العائلية ضد حرية الفرد و"اختياره". وكما يبين هذا الفصل، مثلاً، فإن مفاهيم "الاختيار" إشكالية ويمكن ربطها بزواج القربى. على أي حال، الخبراء الفلسطينيون المجهولون الذين استشارهم روبنشتاين ليسوا وحدهم من يلجأون إلى ثنائية التراث/التحديث لإدانة زواج القربى، بل نجد صدى ذلك يتردد في أشكال أُخرى من الخطاب الفلسطيني والعربي والعالمي. ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، وخلال افتتاح مؤتمر عن "النوع الاجتماعي، والترحيل، والذاكرة والوسيلة"، دعا أحمد عبد الرحمن، الناطق باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، المشاركين إلى الانكباب على مكافحة الممارسات المتخلفة، وعرّفها بأنها الزواج في سن مبكرة والزواج بأقارب.[٢٩] وفي تحليل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعتبر زواج القربى ظاهرة سلبية "تتحكم فيها عادةً التقاليد الثقافية السائدة، إذ تُكره النساء أحياناً على الزواج بأقرباء لحماية العلاقات الاجتماعية وثروات العائلة" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ، ص ٢٨).

لا شك في أنه قد يكون هناك قلق حقيقي من جانب المسؤولين الفلسطينيين إزاء مسائل محسوسة، كالتشوهات الخلقية وإكراه النساء رغم أنوفهن على الزواج بأقرباء. وفعلاً، يعبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن القلق إزاء هاتين المسألتين، لكن المرء يشعر بأن هناك مسألة أُخرى تتجاوز ذلك هي ضرورات التحديث كما يجري إدراكها، أو إعادة تكوين العائلة الفلسطينية انسجاماً مع المشروع الوطني لبناء الدولة.

هناك ميل إلى إلقاء اللوم على العائلة الفلسطينية بشأن العيوب التي تشوب

Digitized by Birzeit University Library

الديمقراطية العربية نجده في تقرير التنمية البشرية العربية لسنة ٢٠٠٤، الذي يركز بعمق وبصدق في غالب الأحيان على الحرية في العالم العربي. ولدى توصيف أزمة البنى السياسية العربية وغياب الحرية في العالم العربي، يؤكد التقرير أن "العائلة، وهي الوحدة الأساسية في المجتمع العربي، تقوم على أساس عشائري، ومن شأن هذا غرس الخضوع في النفوس، كما أنه يعتبر عدواً للاستقلالية الشخصية، وللجرأة الفكرية، ولنمو كينونة إنسانية متفردة وصادقة" (UNDP 2005, p. 17).

لكن، هل تشكل العائلات وشبكات القربى فعلاً العائق في وجه الديمقراطية العربية؟

في صيف سنة ٢٠٠٢، وعندما بلغت نسبة البطالة ٧٠٪ في قطاع غزة (World Bank 2002b)، نظم العمال العاطلون عن العمل سلسلة من الاحتجاجات العفوية كانت الأولى من نوعها في فلسطين من حيث الحجم والنوع، ووُجهت الاحتجاجات في معظمها إلى السلطة الفلسطينية. وكانت الرسالة بكل بساطة هي الجوع، فقد ورد في أحد تلك الشعارات: "أكلنا الأخضر واليابس ولم يتبق لنا شيء آخر لنأكله." وبين المطالب المتعلقة بالعمل والخبز، جاء مطلب من نوع مختلف، إذ طالب العمال السلطة الفلسطينية بإعفاء أولادهم من الرسوم المدرسية والجامعية ("الأيام"، ٣/ ٧/ ٢٠٠٢). وكما تُظهر نتائج مسح معهد دراسات المرأة بوضوح فإن الأهالي الفلسطينيين يعتبرون تعليم أبنائهم وبناتهم ضرورة عائلية وحقاً وطنياً، ولذا كان العمال العاطلون عن العمل في غزة يطالبون سلطتهم الوطنية لا بحقوقهم الفردية فحسب، بل أيضاً بالحقوق الكامنة في العائلة وما هو مستحق لهم. إن تأكيد تلك الحقوق في أحلك المراحل وأصعبها في التاريخ الفلسطيني يقوي العزائم. وفي ظل الاحتلال والحصار، وفي ضوء الإخفاقات الداخلية للسلطة الفلسطينية وسلطاتها المحدودة، قد تكون هذه السلطة عاجزة عن تأمين الأمان الأساسي "لمواطنيها"، ومن شأن هذا توتير الشبكات العائلية وإيصالها إلى نقطة الانفصال؛ وتلك هي النقطة التي يجب أن ينطلق منها أي مشروع "لتحسين" حياة العائلة. وإذا كان أنصار روسو الجدد بصدد وضع تصوّر لجمهورية فلسطينية تقوم على عقد اجتماعي بين المواطنين، فالأفضل لهم أن يبدأوا أولاً بفهم ديناميكيات "جمهورية أبناء العم"، وحاجات مواطنيها الحقيقية إلى الأمان والحراك، بدلاً من محاولة التأثير في مجال القربى من خلال تشجيع السياسات العشائرية، كما حدث في المرحلة الانتقالية، أو محاولة محو هذا المجال عن طريق استقطاب المجتمع إلى أفراد حداثيين في مواجهة عالم قربى "تقليدي".

Digitized by Birzeit University Library

# المصادر

(١) أستخدم هنا تعبير زواج القربى، بدل تصنيف الزواج الداخلي (endogamy) الأكثر دقة، لأتفادى مصطلحات القربى من جهة، ولأشير أيضاً إلى أن كلا التعريفين والممارستين للزيجات القائمة على القربى ليس ثابتاً.

(٢) أدين بالصيغة الواضحة لهذه الفكرة لناقد مجهول الإسم.

(٣) كان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، وكانت الضفة الغربية ملحقة بالأردن.

(٤) لدى تحليل بيانات مسح الأسر لمعهد دراسات المرأة سنة ١٩٩٩، قُسمت الضفة الغربية إلى مناطق جنوبية ووسطى وشمالية، وجرى تحليل عينات القدس وغزة بصورة منفصلة. وفي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تم تحليل التباينات بين الضفة الغربية وغزة بصورة روتينية. ويقدم بعض دراسات الجهاز المركزي، التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، أيضاً بيانات بحسب التقسيمات الإدارية التسعة في الضفة الغربية والتقسيمات الإدارية الثلاثة في غزة، أو يقدم مجموعات من كلا النوعين من البيانات. ويشير بورنشتاين (Bornstein 2002, pp. 42-43) إلى ملاحظة لافتة فحواها أن الحكومة العسكرية الإسرائيلية قررت في سنة ١٩٦٧ إدارة الضفة الغربية من خلال تلك التقسيمات التسعة المستقلة. وتحت الحكم الأردني، كانت المراكز الإدارية الثلاثة هي الخليل، والقدس، ونابلس. وهكذا، إذاً، منذ البداية زاد الاحتلال الإسرائيلي في تشرذم الضفة الغربية.

(٥) أنظر: Stack 2003.

(٦) في المقدمة التي كتبها جونسون لكتاب بورديو المعنون *The Field of Cultural Production*، يعرِّف رأس المال الرمزي بأنه "درجة من تراكم الاعتبار والشهرة وتكريس الإجلال، وهو يقوم على أساس جدلية المعرفة (connaissance) والإقرار (reconnaissance)" (Bourdieu 1993, p. 7).

(٧) يعارض دو سيرتو (De Certeau 1988, p. 59) ربط بورديو مصطلح الهابيتوس بالمكان، حيث "يتحول الهابيتوس إلى مكان دوغماتي"، و"تكسب" معضلات المكان المعركة ضد معضلات الممارسة. لكن دو سيرتو يرفع من وتيرة هذا النقد عند دراسة "المجتمعات التكنوقراطية"، حيث تعمل الممارسات والمنطق العملي "بشكل منفصل عن المكان الذي يتحكم في أدائهما في المجتمعات التقليدية" (Ibid., p. 55). ضمن السياق الفلسطيني، وعند دراسة الكيفية التي تستمر فيها ممارسات من نوع زواج القربى، تكون علاقة الهابيتوس بالمكان - الأماكن الموجودة والمتخيَّلة والمفقودة، على حد سواء - مهمة.

(٨) على عكس المناطق الساحلية المتوسطية في فترة الحكم العثماني، حيث كانت السهول الرئيسية عرضة لغارات البدو وكانت "خاوية عملياً" من السكان المستقرين لغاية أواسط القرن التاسع عشر، كانت المرتفعات الوسطى آهلة باستمرار خلال العهد العثماني، إذ كانت "حصة الأسد" من السكان الفلسطينيين الريفيين تعيش في تلك المنطقة الجبلية (Gerber 1987, pp. 75-76).

(٩) هذا الرقم لا يشمل سكان البيرة، المدينة التوأم لرام الله

Digitized by Birzeit University Library

(١٠) يقول تماري، بعد دراسة شهادات مروية عن نكبة ١٩٤٨ أدلى بها أشخاص عايشوها: "في المقام الأول، ثمة إحساس طاغ بالمحلية، فما كان يحدث آنذاك كان ينظر إليه على أنه حدث لهذه البلدة أو القرية في سياق معزول عن هجوم ضارٍ تتعرض له فلسطين ككل" (Tamari 2002b, p. 2). واللافت أن الروايات التي درسها تماري رويت بعد خمسين عاماً من الحدث، في أثناء إحياء ذكرى النكبة في الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٩٨، أي أن الرواة يُظهرون محلية الماضي- والحاضر أيضاً.

(١١) أظهر التعداد الوطني الذي أُجري سنة ١٩٩٧ أن ٤٧٪ من سكان الضفة الغربية يعيشون في القرى، وأن النسبة نفسها تعيش في المدن، وأن نسبة ٦٪ تعيش في المخيمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩و، ص ١٦١). وفي المناطق الفلسطينية ككل، نسبة ٥٣٪ من السكان هم من الحضر، و٣١٪ من الريفيين، و١٦٪ من سكان المخيمات.

(١٢) منذ أن أجرى عطا دراسته، فُتحت عدة مسارات بحثية ثرية منها: الدراسات الأنثروبولوجية (على سبيل المثال: Moors 1995)؛ دراسات قانونية (على سبيل المثال: Welchman 1992)؛ دراسة إثنوغرافية (مالكي وشلبي ١٩٩٣)؛ أعمال مسح لكل من أوضاع المعيشة، والزواج، والإرث، والعمل، والديموغرافيا، ولا سيما مطبوعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومطبوعات المعهد النرويجي للدراسات الدولية التطبيقية (فافو).

(١٣) يصدق هذا على الدراسات الجارية خارج المنطقة العربية. ومع أن الدراسات النسوية وجهت مزيداً من الاهتمام إلى دراسة النوع الاجتماعي والعائلات، فإن الدراسة الأنثروبولوجية للقربى، كما يعترف بمرارة كتاب جامعي حديث، "معروفة بمصطلحاتها الصعبة ورسوماتها البيانية الملتوية أكثر مما هي معروفة بما تقدمه من معلومات توضح النوع الاجتماعي" (Stone 1997, p. 10).

(١٤) تحدد صايغ موقع ذلك ضمن التحولات التقنية والاجتماعية في عالم أواخر العصر الحجري الحديث (زراعة، "مدن"، قطعان) التي كانت تجد سبيلها في العالم القديم، والتي استمرت في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفيما وراءه خلال القسم الأكبر من التاريخ الإنساني.

(١٥) تقول ماندي إن "سبر التنوع لم يكن من الشواغل الأساسية للدراسات الأكاديمية الغربية التي تتناول القربى والبنية العائلية العربية (Mundy 1995, p. 90).

(١٦) وضعت تِيّون (Tillon) كتابها خلال مرحلة مبكرة كانت تسودها موجة من الاهتمام الأنثروبولوجي (وربما الثقة الفكرية) بوضع قواعد وأنماط للقربى البشرية والزواج في المجتمعات "التقليدية"، أو حتى "البدائية". وحتى في كتاب ليفي شتراوس ذي السوية الفكرية العالية نظرياً، والذي يتناول القربى ونظم الزواج التبادلي (Levi-Strauss 1968)، نجد أن الزواج الداخلي يُعتبر نوعاً من الخرق لقواعد التبادل. إن نماذج القربى المرتكزة على قاعدة غالباً ما تفترض سلوكاً مستنداً إلى قاعدة، ومن شأن هذا خلق إشكاليات وحصر فهم ممارسات القربى ضمن حدود معينة.

(١٧) يزداد الفارق بين الضفة الغربية وغزة في بيانات المسح الصحي لسنة ٢٠٠٤، إذ نجد في غزة نسبة ٣٢٪ من النساء من الفئة العمرية ١٥-٤٩ متزوجات بقريب من الدرجة الأولى، و٢٤,٦٪ في الضفة الغربية (PCBS 2004b, p. 13).

Digitized by Birzeit University Library

(١٨) للاطلاع على نقد للتحامل الأيديولوجي والضعف النظري لكوهين، أنظر: Asad 1975. يشير أسد إلى أن كوهين لا يجعل من مفهوم الحمولة مشكلة، وإنما يعتبرها "مبدأً أساسياً من مبادئ الاقتصاد السياسي للفلاح الفلسطيني" (Ibid., p. 23)، بغض النظر عن الأوضاع المتغيرة.

(١٩) لدى الإشارة إلى مسح معهد دراسات المرأة لسنة ١٩٩٩، يشير تعبير "منطقة" إلى جنوب الضفة الغربية وشمالها ووسطها، وكذلك إلى غزة . وبصورة أكثر تعميماً، ترتبط "المنطقة" في الضفة الغربية بالتشكيلات التاريخية لمناطق جبل الخليل (جنوب)، وجبل القدس (وسط)، وجبل نابلس (الشمال). وتحلل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المعطيات بحسب مناطق تقسيمات إدارية، فتعادل منطقة "جنوب الضفة الغربية" فيه إلى حد ما منطقة الخليل الإدارية. وهناك موقع واحد صغير فقط في جنوب الضفة يبقى خارج منطقة الخليل الإدارية.

(٢٠) في مسح معهد دراسات المرأة، كانت نسبة ٤٪ من القوة العاملة في جنوب الضفة الغربية عمال آلات في معامل الأحذية، ولم يوجد أي عمال في مكان آخر، في حين أن نسبة ٤٪ من القوة العاملة الغزاوية كانت تعمل في مجال خياطة الملابس. أمّا الفارق المهم فقد ظهر بين نسبة ١١٪ من أهالي غزة الذين كانوا يعملون في قوى الشرطة أو الأمن، وبين نسبة أدنى من ٣٪ تعمل في مكان آخر.

(٢١) الطلاق بالتراضي، أي الخَلع أو الخُلَع، هو أكثر أنواع الطلاق شيوعاً في الضفة الغربية وغزة. وفيه يوافق الزوج على طلاق زوجته في مقابل تنازلها عن حقوقها المالية كافة.

(٢٢) معلومات قدمتها ريتا جقمان بناء على تجربة شخصية.

(٢٣) حَسَبَ تواستاد (Tuastad 1997, p. 110) حجم السلالة الوسطي أنه سبع أسر، على الرغم من أن الأغلبية جاءت من سلالات تضم عشر أسر أو أكثر، تراوح عددها ما بين ٥٠ و٥٠٠ قريب يعيشون في المخيم ذاته. مع ذلك، كان هناك عدد كبير من الأسر (Ibid., p. 248) الوحيدة التي لم يكن لها أقرباء.

(٢٤) لفت جميل هلال انتباهي إلى مسألة مهمة هي التنظيم الاجتماعي للاختيار. كما أن ملاحظة بتيت (Peteet) عن وجود خطاب جديد يتبنى اختيار الفتيات شركاء حياتهن ضمن بيئة المقاومة الفلسطينية في لبنان، تعتبر أيضاً ذات صلة بالموضوع. وتختار الشابات أزواجهن، لكنهن يتبعن الخطوات الملائمة للحصول على موافقة الأهل، فـ "يظل الزواج أسير استراتيجيات وبنى قربى أكثر اتساعاً" (Peteet 1991, p. 181).

(٢٥) تقول حمامي (Hammami 2004b)، في مسح لاستطلاع الرأي العام، إن النظرة إلى عمل المرأة تكون أكثر إيجابية في الأوقات الأكثر أماناً واستقراراً.

(٢٦) لدى مراجعة سابين (Sabean) للسجلات الكنسية في جنوب ألمانيا، وجد أن علاقات القربى اكتسبت أهمية أكبر في القرن التاسع عشر، كما وجد أن الزيجات الداخلية، وخصوصاً بين أولاد العمات والأخوال (cross-cousins) ازدادت. ولاحظ باحثون آخرون ازدياد حالات الإقامة المشتركة مع أقارب ممتدين بالمدن التي تمر بمرحلة تصنيع (Doumani 2003, p. 5).

(٢٧) في مسح معهد دراسات المرأة لسنة ١٩٩٩، كان من شملهم المسح من القوة العاملة في جنوب الضفة الغربية أيضاً يمثلون نسبة أعلى من العاملين داخل إسرائيل (٢٣٪ في مقابل

Digitized by Birzeit University Library

١٤٪ في شمال الضفة الغربية، و١٣٪ في غزة)، ومعظمهم من العمال نصف المهرة، أو غير المهرة.

(٢٨) للاطلاع على القصة الكاملة لهذا الحادث المأساوي، وسعي العائلات للحصول على تعويض، والاستفادة من القانون العشائري، أنظر: Labadi 2004.

(٢٩) أبدى أحمد عبد الرحمن هذه الملاحظات في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، الذي رعته جامعة القدس، ووزارة شؤون المرأة، وجامعة يورك (York)، والذي عُقد خلال الفترة ٤-٦ آذار/ مارس ٢٠٠٥ في رام الله.

Digitized by Birzeit University Library

## الفصل الثالث

# ستّ عائلات

## بقاءُ العائلةِ وحراكها في ظلِّ الأزماتِ

لميس أبو نحلة

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

تواجه العائلات الفلسطينية في الوقت الراهن أكبر خطر يتهدد وجودها منذ نكبة ١٩٤٨. فقد أدت الأوضاع الشبيهة بالحرب، وإجراءات القيود على الحركة، كحظر التجول الطويل وإغلاق الطرق الداخلية والخارجية، إلى خلق أزمة متعددة الأبعاد في المجتمع الفلسطيني. وكانت النكسة الاقتصادية الخطرة هي إحدى النتائج الجلية لتلك الأوضاع، إذ أدت إلى فقدان بعض الأسر دخله كلياً، أو إلى انخفاض هذا الدخل انخفاضاً حاداً، الأمر الذي نجم عنه انتشار الفاقة. كما أدت سياسة التمييز العنصري، التي اتبعتها إسرائيل في التجزئة الكانتونية (cantonization) والحصار، إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وهو ما زاد في اعتماد العائلات على مواردها المتضائلة، وإلى عزل هذه العائلات أحياناً عن مصدر الدعم الذي قد تتلقاه من الشبكات الاجتماعية وتجمعات القربى. أضف إلى ذلك أن الاعتداءات المسلحة المتواصلة على القيادات الوطنية وعلى المدنيين حركت مشاعر الخوف لدى العائلات على سلامة أفرادها ومنازلها، ولذا اضطرت إلى أن تكافح لا لتأمين مصادر الرزق اليومي فحسب، بل أيضاً لتفادي المخاطر التي تتهدد حياة أفرادها.

يتناول هذا الفصل حياة العائلات الفلسطينية والأفراد الفلسطينيين الذين يحاولون تجاوز الصعوبات في ظل أوضاع حرجة تسوء باطراد، والشروط الحياتية لهؤلاء واستراتيجياتهم، وذلك من خلال روايات ست عائلات في منطقتي رام الله والقدس. ويتم التركيز هنا على البحث في الاستراتيجيات الاجتماعية والسيكولوجية والمادية للعائلات وللأفراد في سياق الضغوط اليومية الناجمة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي الطويل، وعن إعادة الاجتياح، وغياب الدعم الاجتماعي والمادي الضروري؛ أي كيف يتجاوز هؤلاء الصعوبات ويتعاملون - مع تقدم العمر وبحسب النوع الاجتماعي - مع التحولات التي تطال التعليم، والزواج، والعمل، وتوزيع الأدوار، والمسؤوليات، والعلاقات الخاصة، وكيف يرون مستقبلهم.

سأبدأ أولاً بتقديم وصف موجز لكيفية تأثر الحياة اليومية الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية وبالأعمال العسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن ثم أعرض كلاً من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن الذي تؤدي فيه العائلات والأسر الفلسطينية وظائفها وتتدبر شؤون معيشتها، مع التركيز على كيفية تأثر الحياة اليومية بنظام الإغلاق والحصار الإسرائيليين. بعد ذلك، سأقدم تحليلاً للتاريخ الاجتماعي

Digitized by Birzeit University Library

لست عائلات فلسطينية، كانت أُجريت المقابلات معها في صيف سنة ٢٠٠٢، لمحاولة فهم الارتباط الحتمي بين جهودها الرامية إلى اختيار وتطوير استراتيجيات البقاء والحراك، وبين ممارستها شتى أشكال المقاومة تجاه سياسات الاحتلال الإسرائيلية التي تعوق حياتها اليومية.

## أزمة العائلات الفلسطينية

لقد اتضح بمرور الوقت أن الأزمة التي تواجه العائلات الفلسطينية ليست بالعابرة، وأنها لم تبدأ مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بل إن الانتفاضة انطلقت نتيجة الظلم الفادح وسياسات التمييز العنصري اللذين تجذرا خلال سنوات أوسلو وما قبلها، ونتيجة فقدان أفق الأمل بالتوصل إلى حل سياسي يلبي أدنى المتطلبات الفلسطينية ألا وهي قيام دولة قابلة للحياة. وجاء استمرار الأزمة نتيجة الالتزام الراسخ لكل من القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بمبدأ "إسرائيل الكبرى". وهناك أيضاً أزمة موازية عميقة يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني، إذ يدعي أحد التحليلات للمأزق الفلسطيني الحالي، المبني على دراسة متأنية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، أن الفلسطينيين ما داموا متمسكين بمطالبهم الدنيا بالسيادة والدولة القابلة للحياة، فإن من المتوقع منهم أن يتحملوا استمرار السياسة الحالية من تجزئة متسارعة، وحصار، ومن اعتداء على القيادات الوطنية والمؤسسات الوطنية.

تشير أيلين كُتّاب، في هذا الكتاب، إلى أن نوعية حياة الفلسطينيين وشروط معيشتهم لم تتحسن، بل، كما كان متوقعاً، تدهورت بلا توقف. فقد عانى الأفراد والعائلات والتجمعات السكنية هبوطاً اقتصادياً، وتعرضوا لتهديدات تناولت سلامتهم الشخصية وسلامة أملاكهم نتيجة تطبيق سياسات صُمِّمت أساساً لإفقار الفلسطينيين وتوسيع الوجود اليهودي على أراضيهم. فخلال الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو وانطلاق الانتفاضة الثانية، تحديداً، ازداد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بنسبة ٥٢٪، وارتفع عدد المستوطنين من ٢٦١,٠٠٠ مستوطن ليصبح ٣٧٣,٠٠٠ مستوطن. ويعتبر ذلك أسرع معدل للنمو الاستيطاني منذ أن احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في سنة ١٩٦٧ (Usher 2003, p. 22). وقد تم بناء المستعمرات الإسرائيلية عن طريق مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الخاصة والعامة، واقتلاع أشجار الزيتون والحمضيات والأشجار المثمرة الأُخرى، وجرف الحقول المزروعة وهدم المنازل.

Digitized by Birzeit University Library

## إعادة الاجتياح والتدمير

في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢، اجتاح الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وأعاد احتلال المدن والمخيمات وأغلبية القرى الواقعة تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض حظر تجول شاملاً وصارماً على تجمعات سكانية فلسطينية بكاملها. كذلك اتخذت أعماله نمطاً ممنهجاً من التدمير والتخريب المتعمد للأملاك، كما يلي: جرى تخريب الجزء الأعظم من البنى التحتية الفلسطينية؛ تمت عن عمد مصادرة أو تدمير وثائق وأجهزة كومبيوتر ومعدات أُخرى؛ أتلفت قواعد بيانات وسجلات بحيث يتعذر إصلاحها؛[1] جرى تدمير شامل للطرق، وأعمدة الكهرباء، وأنابيب الماء، والمنازل الخاصة؛ سحقت الدبابات الإسرائيلية عمداً مركبات النقل العامة والخاصة؛ استُهدفت المؤسسات كافة؛ هوجمت المستشفيات، والعيادات، وسيارات الإسعاف، ودمر بعضها بالكامل، ومُنع فريق الإسعاف الطبي التابع لوزارة الصحة من الوصول إلى مدينة قلقيلية لتلقيح الأطفال (Palestine Monitor 2004). واتسم الواقع اليومي المُعاش للمدرسين والطلبة بالصعوبات المادية الجدية، وبالأحداث المؤلمة، وبالإذلال (Giacaman et al. 2002). واستناداً إلى ما يقوله بيتر هَنسِن، المفوض العام للأونروا، "استُخدمت عشرات المدارس كمراكز اعتقال، وتم تدمير ما يقرب من ٢٠٠ مدرسة بنيران المدفعية واعتقال ١٧٠ طالباً" (UNRWA 2003, p. 4).

## العقاب الجماعي:
## الاغتيالات وهدم المنازل

تعتبر السياسات الإسرائيلية التي تنفّذ في الأراضي المحتلة نتيجة متعمدة لاستراتيجيا العقاب الجماعي، الذي يهدف إلى "ضربهم بقسوة...إيذائهم"، وإلى إلحاق الضرر بالسكان جميعاً، وتدمير أملاكهم (Cook, Hanieh and Kay 2004, pp. 19-22). وتتضمن أشكال العنف من هذا النوع القيام باغتيالات "محددة الهدف" لا يطالها القضاء في مناطق سكنية مزدحمة، الأمر الذي يؤدي إلى موت المدنيين أو إصابتهم. وقد نجم عن مداهمة المنازل الخاصة ومواقع العمل تدمير آلاف المنازل تدميراً كاملاً. ففي قطاع غزة تم تدمير ٦٦١ منزلاً خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٠٢ (Palestine Monitor, op. cit.). إن مداهمة إسرائيل للمنازل والبيوت هي اعتداء على الكرامة الإنسانية وخرق للخصوصية الإنسانية وانتهاك للمعاهدات الدولية وقوانين

Digitized by Birzeit University Library

حقوق الإنسان التي تدعو إلى حماية الحياة البشرية في أوقات الحروب. فالجيش الإسرائيلي يقوم على نحو منتظم بمداهمة المناطق السكنية بحثاً عن "مطلوبين". وخلال هذه المداهمات يُفرض حظر التجول على التجمع السكاني، ويقوم الجيش بالتفتيش مطلِقاً الذخيرة الحية. وحتى صالات الأفراح لا تنجو من التفتيش والمداهمة، ولو كانت مراسم حفل الزفاف جارية.[٢]

## شل حركة الفلسطينيين:
## حظر التجول ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق

بما أن حظر التجول ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق تعتبر جميعاً من أشكال العقاب الجماعي، فإن نتيجتها هي شل حراك الأفراد والعائلات والتجمعات السكانية الفلسطينية. ويعطل حظر التجول سير الحياة اليومية ويتدخل في تخطيط المناسبات الاجتماعية. فحفلات الزفاف، والجنائز، وحتى حالات الولادة، أو الذهاب إلى المستشفى، يتعين عليها أحياناً الانتظار عدة ساعات إلى حين رفع الحظر. لكن الناس يخلقون استراتيجياتهم الخاصة لمقاومة هذه القيود. فقد تزوج شادي خوري، من سكان رام الله، في تموز/يوليو ٢٠٠٢، حين كانت المدينة تحت نظام حظر تجول صارم، وكان موعد رفع الحظر ومدته في علم الغيب. وكانت بطاقة الدعوة إلى الزفاف، وإلى حفل العشاء الذي سيتلوه، بطاقة تقليدية عادية، لكنها حملت الدليل على غرابة الوضع وعدم إمكان التكهن بشأنه. لذا كُتبت عدة تواريخ بديلة بخط اليد على المغلف الخارجي مع العبارة التالية: "نظراً إلى الوضع الراهن، سوف يتم الزفاف يوم السبت أو الأحد أو الاثنين الساعة ١١:٤٠. للاستيضاح اتصل بالرقم ٢٩٥٠٠٠." وكانت والدة شادي تشعر بالانتصار، إذ قالت لي: "الحمد لله، سار حفل الزفاف على ما يرام. أنهينا المراسم الاعتيادية والاحتفال في غضون ساعتين."

بُدء باستخدام سياسة "الإغلاق" الإسرائيلية، وهي تعبير آخر عن العقاب الجماعي، قبل بضعة أشهر فقط من توقيع اتفاق أوسلو، لكنها ازدادت حدة وعلى نحو ممنهج متواصل خلال سنوات الانتفاضة الثانية. حالياً، هناك مئات من نقاط التفتيش العسكرية التي تعوق حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما أن الحركة بين المناطق المحتلة وإسرائيل شبه ممنوعة، فهي محظورة باستثناء فئات محددة،

Digitized by Birzeit University Library

كالطواقم الطبية وموظفي الهيئات الدبلوماسية أو الدولية والعمال وأصحاب الأعمال، ويُشترط فيهم جميعاً الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية. لكن، حتى حاملو التصاريح قد يعبرون أو لا يعبرون الحواجز العسكرية تبعاً للجو السياسي أو وفقاً لمزاج الجنود الواقفين على الحاجز، وهناك أيضاً إمكان إلغاء صلاحية التصريح من دون إنذار.

## تجزئة كانتونية للضفة الغربية: جدار الفصل والطرق الالتفافية

تم فصل الأراضي والناس بما دعاه أحد الكتّاب "شبكة من الطرق الالتفافية والمناطق العسكرية" التي تربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض، وتدمجها ضمن حدود إسرائيل. وقبل انطلاق الانتفاضة الثانية، كانت تلك الطرق والمناطق تساعد في فصل المدن والقرى الفلسطينية، التي يبلغ عددها سبعمئة، بعضها عن بعض، وفي الحيلولة دون أي تماس بينها يؤدي إلى تطور ريفي وحضري. أمّا بعد انطلاق الانتفاضة الثانية، فأصبحت حواجز الطرق والمستعمرات و"المخافر الأمامية" هي الحدود العسكرية الجديدة لإسرائيل، حدود لا تكتفي بإضفاء صبغة رسمية على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس الشرقية، بل تواصل عزل كل منطقة فلسطينية عن المنطقة المجاورة لها أيضاً (Usher, op. cit., p. 22). وتقول إحدى الصحافيات الإسرائيليات: "إن مستوى الارتباط بين مدن وقرى الضفة الغربية يقترب بسرعة من المستوى الذي كان عليه قبل ١٥٠ عاماً خلت" (Hass 2003, p. 185). كذلك أدى بناء جدار الفصل، الذي يضم خنادق ومراكز قناصة وطرق دوريات، وأسلاكاً شائكة، إلى مصادرة مزيد من الأراضي الزراعية، وإلى هدم العديد من المنازل، وإلى تضييق الخناق على المدن والقرى الفلسطينية المحاصرة في الأصل. وبذلك يساهم الجدار في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وفي فصل التجمعات السكانية والعائلات بعضها عن بعض، وعن منازلها وأرضها، وعن الخدمات اليومية الضرورية. فالسكان الفلسطينيون في المناطق داخل الجدار وحوله لا يستطيعون الدخول إلى قراهم أو الخروج منها بلا تصاريح؛ وحتى مع وجود التصريح، يمكن أن يُمنعوا من الدخول إذا ما وصلوا بعد إغلاق البوابات من جانب الجنود الإسرائيليين.

Digitized by Birzeit University Library

# إجراء دراسة في ظل الاحتلال وأوضاع الحرب

يقدم هذا الفصل تحليلاً لحياة ست عائلات فلسطينية تعيش أزمة مستمرة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المجتمع الفلسطيني. وتم تحليل مجموعة من الروايات التي سردت التاريخ الاجتماعي للعائلات، وجاءت على ألسنة أفراد ست عائلات في منطقة رام الله والقدس الشرقية. لم تُدوَّن الروايات والتاريخ الاجتماعي للعائلات استناداً إلى أقوال الرواة فحسب، بل أيضاً استناداً إلى آرائهم وتحليلاتهم الخاصة لأوضاع حياتهم، ودوافع أعمالهم، وملاحظاتهم المتعلقة بوضعهم وبظروفهم، وبأوضاع بقية أفراد العائلة. تعتمد هذه الدراسة الإثنوغرافية للعائلات على نتائج مسح محلي لأسر أُجري سنة ١٩٩٩ في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، كما ورد في مقدمة هذا الكتاب. وقد شارك في العمل الميداني ست باحثات وباحث، في الفترة ما بين حزيران/يونيو ٢٠٠٢ - آذار/مارس ٢٠٠٣. أجرى الباحثون عدداً من اللقاءات مع أفراد من عدة عائلات (إناث وذكور)، تراوحت أعمارهم ما بين ١٣عاماً و٧٧ عاماً. وقد فسح المجال أمام المشاركين لرواية وتحليل تواريخ عائلاتهم وتجاربها، إضافة إلى أعمالهم وتجاربهم الفردية. وبالتالي تم تسجيل المقابلات على أشرطة، ومن ثم دوَّن الباحثون النتائج بشكل تاريخ لكل واحدة من العائلات بكلمات الرواة أنفسهم.(٣)

كان هدف هذه الدراسة الإثنوغرافية، في الأصل، إجراء سبر معمق للمسائل التي لم يستطع المسح المحلي للأسر كشفها، بغية التوصل إلى فهم أفضل للديناميكيات الداخلية للأسر الفلسطينية في التجمعات السكانية التي شملها المسح. ومع تدهور الوضع السياسي وتفاقم صعوبة ممارسة الحياة العادية، جرى تعديل مجال الدراسة وموضع التركيز فيها. وما من شك في أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات المتخذة ضد الفلسطينيين، التي تم وصفها في القسم الأول من هذا الفصل، تركت بصماتها على خطة الدراسة، إذ لم يكن في الإمكان إغفال تأثيرات أوضاع الحرب وحالات إغلاق الطرق والقيود الصارمة المفروضة على حياة العائلات. ومع أن الباحثين تابعوا سبر المسائل التي أثارها المسح، إلاّ إن مجال التركيز تحوّل لينصب على المسائل نفسها، لكن ضمن سياق الحرب، وعلى معرفة تجارب العائلات الناجمة عن العيش في ظل أوضاع كهذه. وأدت القيود المفروضة على الحركة وتكرار

Digitized by Birzeit University Library

فرض منع التجول إلى إدخال تعديلات على مجال التجمعات السكانية والأسر التي ينبغي للدراسة أن تشملها، بحسب مقتضيات الوضع. وقد كانت الأسر الست جميعها، التي اختيرت للدراسة، تقيم بتجمعات سكانية تقع ضمن مجال عشرين إلى ثلاثين كيلومتراً. وبالتالي، لا تشكل هذه الأسر عينة تمثيلية تساعدنا في استخلاص نتائج يمكن تعميمها، لذلك فإن هدفنا هنا هو محاولة فهم التغييرات الجارية في ديناميكيات وعلاقات العائلة في سياق الحرب. مع ذلك، وضعنا في الاعتبار، لدى اختيار الأسر، الطبقة الاجتماعية، والموقع، وتركيبة الأسرة، واختلاف تجربة حياة العائلة في ظل الحرب. توزعت الأسر على الشكل التالي: واحدة كانت تعيش في قرية؛ أسرتان كانتا تعيشان في المدينة؛ أسرة من بلدة صغيرة؛ أسرة من مخيم للاجئين؛ أسرة من القدس الشرقية. وقد عانت الأسر الحضرية وأسرة المخيم جرّاء الاجتياح الإسرائيلي، وعاشت لأكثر من ستة أشهر فترات طويلة من حظر التجول الذي فرضته القوات العسكرية الإسرائيلية على التجمع السكاني بأكمله. أمّا الأسرة التي تعيش في البلدة الصغيرة والأسرة الريفية، فعانتا جرّاء الانعزال والانقطاع عن العمل والمدارس، والحرمان من الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية (كالماء والصرف الصحي)، نظراً إلى إغلاق الطرق المحكم الذي فصلهما عن أقرب مدينة إليهما. وأمّا الأسرة التي تعيش في القدس، فعلى الرغم من أنها لم تتعرض لحظر التجول والاعتداءات المسلحة، فإنها تأثرت بالدرجة نفسها بسياسات الاحتلال الإسرائيلي قبل إعادة اجتياح مدن وبلدات الضفة الغربية وخلاله في ربيع سنة ٢٠٠٢.

واجه الباحثون الفلسطينيون، بخلاف الباحثين في معظم أنحاء العالم، الواقع نفسه الذي كان يواجهه الأشخاص الذين قابلوهم، وأجروا الدراسة في ظل أوضاع غير مألوفة على الإطلاق. إذ كان الوصول إلى العائلات، وقطع الزيارات، وتأجيل المواعيد، من أبسط الصعوبات التي واجهوها، كما تعين عليهم، شأنهم في ذلك شأن الفلسطينيين الآخرين، بلا استثناء، اغتنام فرص الحد الأدنى من الحياة الطبيعية التي سمحت بها نقاط التفتيش والحواجز العسكرية، وأنظمة حظر التجول الطويلة والقصيرة الأمد، وحالات الاجتياح، والاعتداءات العسكرية على الأشخاص والأبنية، وهدم المنازل، والاغتيالات، التي كانت قوات الاحتلال الإسرائيلية ترتكبها يومياً بحق الفلسطينيين، سواء أكانوا يعيشون في المدن أم في القرى أم في مخيمات اللاجئين. وقد اكتسب كل من الحيز والزمن والموقع معاني وتداعيات جديدة. ووصفت إحدى الباحثات تجربتها في أثناء سفرها لزيارة العائلة، بقولها: "تعيَّن عليّ قضاء ساعتين في

Digitized by Birzeit University Library

السيارة، على الحواجز والطرق المغلقة، رغم أنني أحمل هوية إسرائيلية كوني من مواليد حيفا. إن الوقت الذي يتطلبه السفر يعكس الواقع الجيوبوليتيكي الجديد الذي يعيشه الفلسطينيون في المناطق الفلسطينية المحتلة" (لينا ميعاري).

بدأ العمل الميداني في وقت كانت المدن ومخيمات اللاجئين خاضعة لفترات طويلة من الحصار وحظر التجول، الذي كان يُرفع بمعدل بضع ساعات كل ثلاثة أو أربعة أيام، وكان الناس يستغلون تلك الفترة للحصول على السلع الغذائية الأساسية وللقيام بالمهمات الملحة، كما كان بعضهم يذهب إلى مكان عمله لبضع ساعات خلال هذه الفترة، إذا كان العمل ضمن منطقة إقامته. وفي حالة الباحثين، تمكن بعضهم من قيادة السيارة خلسة إلى بيوت العائلات لإجراء المقابلات. وفي إحدى الحالات، كانت العائلة مضيافة بحيث رحبت ببقاء الباحثة لديها لبضعة أيام؛ فقد كانت استضافة الأقارب أو الأصدقاء، أو حتى الغرباء، أمراً مألوفاً لدى تلك العائلة في ظل الأوضاع السائدة. ومع أن الباحثة لم تستسغ فكرة الإقامة مع العائلة، إلاّ إن إقامتها، من جهة أُخرى، سهلت عليها المراقبة عبر مشاركة العائلة حياتها. أمّا الباحث فقد انقطعت علاقته بالعائلة أسبوعين، لأن القرية التي تقيم بها فُجعت باستشهاد أحد شبابها. كذلك اضطرت باحثة أُخرى إلى تحديد المواعيد خلال الوقت الضائع بين فرض الحظر ورفعه. لكن الصعوبات المادية للعائلة والصعوبات الأُخرى والالتزامات اليومية لربة البيت، التي زادتها سوءاً ممارسات الجيش الإسرائيلي، كانت تشكل عقبات في طريق تكرار لقاء العائلة.

> أحياناً عندما كنا في المدينة نعيش "حالة من حرية التجوال" لساعات محدودة، كان المخيم - حيث تقيم أسرة صابر ومريم - مغلقاً. كان ترتيب اللقاءات صعباً وإجراؤها أصعب. ما من هاتف يمكن أن يسعفنا لتحديد اللقاءات... كان عليّ أن أبادر بالذهاب إلى بيتهما فقد يحالفني الحظ بمقابلة، أو على الأقل أتمكن من تحديد موعد للمقابلة... فصابر يستغل كل "ساعات فك الحصار" ويذهب لسوق المدينة للعمل حمّالاً للبضاعة ... ومع مريم أيضاً لم تكن لتنجح المقابلات في كثير من الأحيان، بسبب ظهور طارئ من نوع توزيع المؤن [على اللاجئين المسجلين لدى الأونروا] (رلى أبو دحو).

لقد فرض التعارضُ بين متطلبات البحث وبين سلامة الباحثة وعائلتها وبقائهما في قيد الحياة، على الباحثة تغيير العائلة التي تم اختيارها مرتين. كانت العائلة الأولى التي اختيرت لإجراء المقابلات معها تعيش في الطرف المقابل من المدينة التي تقيم بها

Digitized by Birzeit University Library

الباحثة. وقد حال حظر التجول وإغلاق المنطقة بكاملها دون الوصول إلى منزل العائلة. لذا، لجأت الباحثة إلى اختيار عائلة بديلة تعيش في منطقة أقرب، لكن العمل مع هذه العائلة أخفق منذ اللقاء الأول، إذ بعد ثلاثين دقيقة من بداية اللقاء، تلقت الباحثة خبراً فحواه أن الجنود الإسرائيليين اقتحموا منزل جدتها. فاضطرت إلى إنهاء المقابلة والعودة إلى المنزل للاطمئنان إلى جدتها، التي كانت تركتها وحيدة. وفي طريقها إلى المنزل كان عليها سلوك طرق جانبية لتفادي مواجهة الجنود - فقد كانت تخالف نظام حظر التجول. وعندما وصلت إليه، وجدت جدتها ترتجف من الخوف والقلق بسبب اقتحام الجنود المنزل والمطالبة بهويتها. وبعد مغادرتهم اصطحبت الباحثة جدتها لزيارة جارتها، أم صالح، للتسرية عنها. وخلال الزيارة روت لها أم صالح قصصاً عن معاناة عائلتها جرّاء القصف الليلي، وعن وفاة زوجها الذي خلّف لها عشرة أولاد. فكتبت الباحثة تقول: "شدتني قصة أم صالح...لقد جعل واقع حظر التجول وحصار رام الله من تلك العائلة مناسبة تفي بأهم المعايير المطلوبة...أصبح بإمكاني فعلاً إجراء جميع المقابلات أثناء فترة حظر التجول دونما خشية على سلامة جدتي" (رهام البرغوثي).

لقد عوملت العائلة والحرب في أدبيات العلوم الاجتماعية التي وُضعت حتى الآن عن المنطقة العربية، كموضوعين منفصلين. والمثال المعبر هنا هو كتاب صدر مؤخراً بالإنكليزية بعنوان *The New Arab Family* (Hopkins 2003)، وهو مجموعة من الدراسات التي تتناول قضايا عائلية متعددة في دول عربية عايش بعضها مؤخراً أوضاع الحرب. لكن الكتاب لا يتعرض إطلاقاً لموضوع الحرب وتأثيرها في حياة العائلات وفي أوضاع معيشتها. والاستثناء اللافت هنا هو ست دراسات، قُدمت في اجتماع دعت إليه منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تُبرز تأثير الحرب في وحدة (unit) العائلة في الدول العربية. بصورة عامة، تُظهر الدراسات، التي اعتمدت على بيانات كمية ونوعية، سلسلة من التأثيرات الجلية للحرب والنزاعات في العائلات، بما في ذلك: المعاناة؛ موت أفراد العائلة أو اعتقالهم أو اختفاؤهم؛ تغيّر أدوار النوع الاجتماعي؛ العبء الذي يثقل كاهل النساء؛ التحولات في البنى الاجتماعية والاقتصادية؛ الإنجاب، والصحة، والتعليم، والعنف المنزلي[٤] (ESCWA Center for Women 2003).

على المستويين الإقليمي والدولي، لا تختلف الدراسات التي تسبر تأثير الحرب والاحتلال، عن الدراسات المشار إليها أعلاه. ويمكنني القول، بناء على ما هو متوفر

Digitized by Birzeit University Library

لديّ من معرفة، إن لا وجود لدراسات نظرية/أو عملية أُجريت من منظور أنثروبولوجي - سوسيولوجي يتناول النوع الاجتماعي.

إن ما نأمل بتحقيقه من خلال مناقشة وتحليل حياة ست عائلات وأوضاعها المعيشية في القسم التالي، هو تقديم منظور جديد لفهم ديناميكيات العائلة، ولا سيما الشروط التي يتعامل بها الرجال والنساء، والشباب الراشدون، والأطفال والمسنون، مع العقد البطريركي، ضمن العائلة أو ضمن التجمع السكاني، سواء فيما يتصل بحياتهم الاجتماعية أو بحياتهم السياسية.(٥)

## ست عائلات:
## المقاومة، والبقاء، والحراك

### أسرة أم صالح

(كتبت رهام البرغوثي النص الأصلي)

تعرضت أسرة أم صالح لأضرار مادية وصدمات نفسية ضاعف من وطأتها فقدان رب الأسرة. وبالنسبة إلى أفراد العائلة، تبدو الديناميكيات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي المتضمنة في عملية التعامل مع غياب الأب، أكثر حدة من صراع البقاء بعد غيابه، لأن رب العائلة هو من يوفر الأمان والحماية. وتفتقد الأم والأولاد وجود "رجل البيت". ويضطلع اثنان من أفراد الأسرة بدور الوكيل في التفاوض بشأن أدوار النوع الاجتماعي وعلاقات القربى الممتدة والحدود المفروضة. سوسن، ذات السبعة عشر ربيعاً، تقاوم تدخّل العائلة الممتدة في شؤون عائلتها وفي شؤونها الخاصة، كما تقاوم محاولات أخيها الأصغر للهيمنة الأبوية وللتحكم في تصرفاتها وتصرفات أخواتها. أمّا صالح، الذي لم يتجاوز الثالثة عشرة من العمر، والصبي الوحيد في العائلة، فيجاهد لملء مكان والده، كما يحاول الاضطلاع بمسؤولية والدته وأخواته.

تعيش أم صالح وعائلتها في مدينة البيرة، على بعد بضعة كيلومترات من المستعمرة الإسرائيلية بساغوت،(٦) التي أقيمت بصورة غير شرعية على التلة المقابلة في المدينة. الأرملة التي تبلغ أربعين عاماً مسؤولة عن سبعة أولاد: ست بنات (سوسن ١٧ عاماً؛ تالا ١٥ عاماً؛ فدوى ١١ عاماً؛ نوال ٧ أعوام؛ دانا ٥ أعوام؛

Digitized by Birzeit University Library

دنيا ٤ أعوام) وصبي واحد، صالح، يبلغ سنه ١٣ عاماً. كان جميل، زوج أم صالح، في مطلع الأربعينيات عندما توفي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بعد شهر من انطلاق الانتفاضة الثانية. لم يتوفر لعائلة أم صالح الكثير من الوقت للحداد على فقدانه، فقد كانت العائلة عالقة في المواجهة المسلحة العنيفة بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين من جهة، وبين المقاتلين الفلسطينيين الموجودين في الحي الذي تقيم به أم صالح، من جهة أُخرى. ومع أن إطلاق النار من جانب الفلسطينيين لم يكن مجدياً، إلاّ إن الجنود الإسرائيليين والمستوطنين هاجموا الحي بالبنادق والمدفعية الثقيلة، وحتى بصواريخ الدبابات.

كانت النتيجة أن تهشمت نوافذ المنزل كلها، واضطرت أم صالح إلى استبدالها عدة مرات، وأيضاً تشققت الجدران الخارجية، وأدى تسرب الماء من الخزان الذي ثقبته الرصاصات إلى حرمان العائلة من الماء الجاري عدة أيام، كما تعطلت الغسالة التي أصابتها الطلقات. ومع أن تلك الخسائر المادية كانت فادحة بالنسبة إلى أم صالح، فإن الروايات التي قدمتها هي وأولادها كانت تشي بصدمة نفسية عميقة، ولا سيما أن تلك الهجمات العنيفة حدثت بعد بضعة أيام فقط من وفاة زوجها. وكان على أم صالح القيام بدور الأب والأم في وقت واحد؛ وكان جل ما تطمح إليه بقاء أولادها في قيد الحياة.

> كنا رايحين نحضّر العشاء. كان صار له ١٧ يوم متوفي وكانت أول ليلة نقضيها في البيت لوحدنا. لكن الموت إرادة الله. ضرب أول صاروخ أخذت الأولاد وتجمعنا في هذه الغرفة. ضرب تاني صاروخ. قلت خلص راحوا الأولاد. انقطعت الكهرباء. فصرت أحط إيدي على تم [فم] كل واحد منهم حتى أتأكد إنهم بتنفسوا. شكرت ربي كل شي ولا الأولاد. ما عمري شفت أسوأ من هذه الليلة. تالا انشلّت، بطّلت تتحرك وفدوى صارت تصرّخ مثل المجنونة. قلت لها "أحضني أخت" عبطت أختها وقالت لها بهستيريا "أنا بحبك يا أختي: قبل ما كنت أحبك." حضنت البنات الأصغر واحدة كانت على حضني والثانية على صدري والثالثة على ذراعي. وسمع رجال من الحيّ جيران صراخنا... أخذونا من البيت لعند الجيران. وصرنا كلنا نبكي مثل المجانين. كنت أبكي دون وعي، وحتى صالح كان يبكي مثل البنات.

كانت تلك أول ليلة من العنف عاشتها عائلة أم صالح، لكنها لم تكن الأخيرة. وبما أن أم صالح لم تكن تشعر بالأمان في منزلها، كانت تمضي الليل مع أولادها في قبو

Digitized by Birzeit University Library

أحد الجيران أو في منزل عائلتها في مخيم قلندية، وكان عليهم العودة إلى منزلهم صباحاً لمتابعة النشاطات اليومية، وأداء الأعمال المنزلية والذهاب إلى المدرسة، إلى أن جاء يوم قررت أم صالح البقاء في منزلها وعدم مغادرته. تركت هذه الأزمة تأثيرات عميقة: عاودت إحدى الفتيات الأصغر التبول في الفراش؛ وبدأت اثنتان تصابان بنوبات شلل، وبفقدان شهية بحيث توجب إخضاعهما للمعالجة في مركز ضحايا التعذيب، وفي عيادة خاصة لأحد الأطباء النفسيين.

تصف سوسن، التي كانت آنذاك في الخامسة عشرة، تلك التجربة بالقول:

> كنت أفيق من النوم وجنابي بوجعوني. ما كنت أقدر أتحرك. كنت أبكي. وكنت آخد مهدئات عشان أنام. كان رح يصيبني انهيار عصبي كامل. صرت أقرا قرآن بالليل. أحياناً كان يوقف إطلاق النار.... ما كان يغمض لي جفن طول الليل. وكيف بدك ياني أتعلم بالمدرسة؟ لمّا كان يبدا إطلاق النار كانت تالا تِصْفرّ وتتسمَّر .... وكانت فدوى تنهار تماماً. كان الوضع سيىء كتير بالنسبة إلها؛ وكانت لازم تراجع مرشد نفساني... الله لا يعيد هديك الأيام.

ومع أن جميل توفي بالسكتة القلبية، إلاّ إن أم صالح والأولاد يوقنون بثقة أن خوفه من فقدان ولده الوحيد برصاصة إسرائيلية عجّل في وفاته. فقد سرت بين الأقارب أخبار عن ذهاب صالح إلى نقاط التفتيش لرمي الحجارة على الجنود، وسرعان ما تناهت الأخبار إلى مسامع والديه. وتروي أم صالح الحادثة التي تسببت بوفاة زوجها كما يلي:

> مات جميل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ما كان يشكي من إشي، كان يشتغل مثل العادة- وكان عنده مشاريع يشتغل عليها. راح الولد، ابننا الوحيد، عالمحسوم [عند الحاجز العسكري]. عادة ما كان يطلع صالح بره البيت. حكت معاي أختي وقالت لي "وهو جاي زوجي من الشغل شاف صالح عند السيتي إن". قلت لجميل قال "خلص هذا الولد راح نلاقيه بشي مستشفى."

هرعت أم صالح وزوجها إلى المحسوم،(٧) كما تسميه، يبحثان عن ولدهما، وأمضيا هناك ساعتين عرضة لخطر إطلاق النار المكثف من السيارات العسكرية والدبابات قبل أن يتمكنا من العودة بابنهما إلى المنزل. يقول صالح إنه ذهب هناك لأنه كان ينوي كتابة موضوع إنشاء عن "رمي الحجارة عند نقطة تفتيش السيتي إن" (وهي الأعذار التي كان يتذرع بها الأولاد أمام أهلهم، إذا كان رأي الأهل أن الأولاد أصغر من أن يواجهوا الجنود). في تلك الليلة أصيب جميل بنوبة قلبية، وتوفي في

Digitized by Birzeit University Library

اليوم التالي. اضطر صالح، بعد وفاة والده، إلى العمل في الصيف على الرغم من صغر سنه ليساعد في إعالة العائلة. لكن الدافع الحقيقي لأم صالح لم يكن الدخل الذي يحصل عليه، وإنما إبقاء ولدها بعيداً عن الشوارع وعن المواجهة مع الجنود الإسرائيليين.

إن تجربة خوف الأهل من فقدان أحد أولادهم لا تقتصر على أم صالح وزوجها لأن ولدهما كان الصبي الوحيد في العائلة. بل على العكس، كانت مشاعر القلق تعم الأمهات والآباء الفلسطينيين، بخلاف الصورة الملفقة التي تروج لها وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية، من أن الأمهات الفلسطينيات يُرسلن أولادهن كي يقتلوهم الجنود الإسرائيليون. فالأهالي الفلسطينيون، وخصوصاً الأمهات، يعيشون خوفاً لا يفارقهم من فقدان أولادهم. وهم لا يستطيعون، غالباً، منع أولادهم من مواجهة الجنود الإسرائيليين في اشتباكات غير مسلحة، لكنهم جاهزون على الدوام ليهرعوا إلى موقع المواجهة للعودة بأولادهم إلى المنزل. وهناك وثائق تؤكد أن ٨٥٪ من الأطفال الفلسطينيين الذين صرعهم الجيش الإسرائيلي، لم يكونوا متورطين في الاشتباكات.(٨)

وفي حالة عائلة أم صالح، كان الأمر الذي يحمل دلالة هو الطريقة التي تجاوزت بها العائلة صعوبات فقدان المعيل في تلك الأوضاع القاسية والخطرة. فقد شعرت أم صالح وأولادها بأنهم لم يفقدوا جميل كمعيل العائلة الرئيسي، بقدر ما فقدوه كمصدر أساسي للدعم الاجتماعي والحماية والاستقلال.

تعبر أم صالح عن العبء الذي أثقل كاهلها نتيجة فقدان زوجها بقولها: "لمّا كان في زلمة [رجل] بالبيت ما كنا نخاف من صوت إطلاق النار. ومع إنه ما كان يقدر يعمل إشي، بس كنا نحس بالأمان لأنه كان موجود بيناتنا." كما تفتقد سوسن دعمه وتشجيعه قائلة: "لو ما ماتش أبوي ما كان همني أي إشي من اللي صار بعدين. كان يطلّعنا عالبلكون لمّا يصير إطلاق نار ويقولنا إتطلّعو وما تخافوش." وبين أفراد العائلة جميعاً، شعرت البنات أكثر من غيرهن بالفقدان العاطفي لوالدهن. فعلى عكس الصورة النمطية العامة للآباء العرب أنهم أرباب أسر يمارسون السلطة والتحكم، وصفت بنات أبو صالح والدهن بأنه نموذج للأب الحنون الرؤوف. وتقول أم صالح إنه كان يحب الأولاد ويرغب في ملء البيت بهم. لم يأسف قط لأنه أنجب بناتاً؛ كان يختار اسم كل بنت، ولدى ولادة كل طفلة كان يوزع الكثير من الحلوى إلى حد أن الممرضات في المستشفى كن يعتقدن أن الطفلة كانت مولوده الأول. وتشعر كل واحدة من البنات بأنها طفلته المفضلة، إذ تقول سوسن:

Digitized by Birzeit University Library

لمّا كانوا [شقيقاتها] يضربوني كان أبوي يبهدلهم.... حتى لمّا كنت أتقاتل مع صالح كان أبوي يوقف معي. يمكن يخطر لك أنه أبوي لأن عنده تسع بنات[٩] وصبي واحد أنه يمكن يكون في صف الصبي، أبوي ما كان هيك. كان يحبني أكثر من باقي إخواتي. وكنت أعمله له القهوة وأدلله.

وعلى الرغم من أن الصورة الشائعة للعائلة الممتدة هي أنها توفر الدعم الاجتماعي والاقتصادي، فإن هذه العائلة يمكن أيضاً أن تكون مصدراً للنزاع والسيطرة. ففي حين كان أبو صالح في حياته يرتبط بعلاقات وثيقة بالأقرباء في العائلة الممتدة، بدا غيابه كأنه يفسح المجال لتدخلهم، ولا سيما في مسائل النوع الاجتماعي المتعلقة بالفتيات، الأمر الذي لم يكن، على ما يبدو، موجوداً من قبل. وكانت سوسن، لا أم صالح، هي الوسيط الرئيسي في التعامل مع حدود القربى. كذلك كان أبو صالح في حياته يرتبط بعلاقات وثيقة بعائلته الخاصة وبعائلة أم صالح. وكان دخله معقولاً، يزرع الأرض المحيطة بمنزله؛ وكثيراً ما كان يدعم الأقرباء من كلا جانبي العائلة الممتدة، بالنقود وبالمنتوجات المنزلية. وتسترجع شقيقته بامتنان كيف كان يتدبر أمر إرسال المواد الغذائية والتموينية لعائلتها خلال حظر التجول الذي فرض أربعين يوماً على مخيم الجلزون حيث تقيم. وتوثقت علاقات القربى عندما زوّج اثنتين من بناته، وهما أكبر من سوسن، في سن مبكرة إلى شابين من أولاد شقيقته. وبعد وفاته، استمرت تلك العلاقات، وكان التعبير عنها بصورة الدعم المقدّم لأم صالح من بعده، وخصوصاً من عائلتها، خلال الهجمات الليلية العنيفة. كما أن أم صالح غالباً ما كانت تستضيف في منزلها شقيقة جميل، وهي حماة ابنتها، والابنة وزوجها، عندما تتعذر عودتهم بعد العمل إلى منزلهم في المخيم، بسبب إغلاق الطرق. والواقع أن التدخل العائلي في شؤون عائلة أم صالح جاء غالباً من طرف عائلتها.

أم صالح وأولادها متدينون وملتزمون واجباتهم الدينية. وكان صالح، ابنها الوحيد، يتردد إلى مدرسة تديرها الأوقاف وهو يحب مدرسته، إذ يقول: "بتدرِّسنا الدين الإسلامي وبتعلِّمنا دايماً أحاديث الرسول." وباعتبار أم صالح أماً لأيتام، فهي ترفض فكرة مزاولتها عملاً مأجوراً، كما أنها مثقلة بأعباء تنشئة سبعة أطفال، فتقول: "ولادي أيتام، لازم أربيهم منيح و بكرة بالآخرة بينوبني ثواب." إن تدين أفراد هذه العائلة ساعدهم في التعامل مع وفاة الأب ومع الخوف والقلق اللذين تسببهما الاعتداءات العسكرية على المنطقة التي يقطنون فيها، فلدى تواصل إطلاق النار والقصف، كانت سوسن، التي أصابها ما يشبه الانهيار العصبي، تلجأ إلى قراءة القرآن

Digitized by Birzeit University Library

لتهدئ من روعها ولتبعث السكينة في نفسها. وتقول أم صالح في معرض التعليق على تعاملها مع وفاة زوجها المبكرة:

> قوة قلب المؤمن بتدهش. أنا مرة صابرة. كنت أقرأ القرآن دايماً وأصلي لَ الله. كنت مصدومة لكني مسكت أعصابي. إجت أخته زي المجنونة - كل الجيران سمعوا صراخها ....أنا خسرت كل شي، جوزي، أبو أولادي، كل شي. لكني كنت أهدا منها. شو بيقدر الإنسان يعمل؟ الله بعطي الصبر.

لكن تديُّن عائلة أم صالح لا يتسم بالمحافَظة ولا بالتشدد، غير أن سوسن تدرك الفارق بين عائلتها وبين والد وأشقاء والدتها، وهي ترفض تعصبهم الأعمى الذي يحاولون من خلاله التحكم فيها وفي شقيقاتها. كما أنها تتذمر من كونها اضطرت إلى تمضية ليالٍ وأيام في منزل جدِّيها أو منازل "أخوالها" بعد وفاة والدها، لأنها شعرت بالضغط والتحكم اللذين مورسا عليها، فتقول:

> جدي بيعطينا دروس بالأخلاق والسلوك. أنا بكره هالشي. دائماً بيكرر نفس الشي. لو ما كنا مربيين منيح ما كان في مشكلة، بس إحنا مربيين.... خالي ناصر، أكبر أخوالي، بطلع جنونه على كل شي. إذا شاف بنت تحكي مع شاب، بس حكي، فيها إشي غلط؟ هذا إشي طبيعي، بينجن. بيغار على مرته أكثر ما بيغار على بناته. وبجبرهم كلهم يلبسوا شرعي دايماً. ما بقدر أفضل بهالبيت. ما بحب تصرفاته. كمان خالي علي دايماً بيشكي من طريقة لبسنا ومن طلعتنا، ودائماً بزقطنا [يضبطنا] وإحنا طالعين.

ادعى أخوال سوسن الحق في مراقبة سلوكها وسلوك شقيقاتها، وكانوا شديدي الحماسة لتزويجها رغماً عن إرادتها. وعندما كانت في الخامسة عشرة، طلب أحد الجيران يدها فرفضته، وتشكو قائلة: "أخوالي ضغطوا عليّ وقالوا إنهم رح يشترولي غراض إذا وافقت، ماقدرتش أتحمل ضغطهم عليّ. لو كان أبوي عايش كان وقف معاي." في النهاية، حسمت أم صالح الموقف ورفضت إجبار ابنتها على زواج لا ترغب فيه. والأسوأ من ذلك بالنسبة إلى سوسن كان تحرش أحد أخوالها بها جنسياً. وكان لديها من الشجاعة كمراهقة ما يكفي لأن تطلع والدتها على ما حدث، الأمر الذي دفع العائلة إلى مقاطعة الخال الفاسق.

> تحرش فيّ أكتر من مرة. ضليت ساكتة بعد أول مرة وتاني مرة، لكن لمّا كرر عملته مرة ثالثة قلت لحالي بكفي لهون وبس. حكيت لأمي. انجنت بطّل فيها

Digitized by Birzeit University Library

عقل. قالت له: "ياخوي، أنا كنت معتمدة عليك. أترك بناتي معك لأني كنت أفكر أنهن بأمان وأنت بتعمل هيك." طردته من البيت. وقطعنا علاقتنا تماماً بهذا الخال.

اعتمدت أم صالح على مختلف مصادر المعونة الرسمية وغير الرسمية لإعالة أسرتها بعد وفاة زوجها. ومع أنه كان له عمله الخاص وله دخله المعقول، إلاّ إنهما لم يفكرا في الادخار للمستقبل. لذا باعت السيارة التي كان يستخدمها في عمله، ولم تبع الدكان، الذي يملكه، لأن وضعه كان لا يزال معلقاً. ثم سجّلت أولادها في مدارس مجانية ولم تكن مضطرة إلى دفع إيجار البيت، فقد كان ملكاً لذوي زوجها الذين لم يطالبوا بالإيجار قط. وباعتبارها أماً لأيتام، فإن من حقها الحصول على مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية ومن مصادر أُخرى، مثل لجان الزكاة والجمعيات الخيرية، لكن كرامتها لا تسمح لها بطلب المساعدة.

لم يتضح سبب تكتم أم صالح بشأن كيفية تدبير شؤونها المالية، ولم تبدُ مهتمة بإثارة الموضوع، وبالتالي، لم يكن من اللائق ممارسة الضغط عليها لتتحدث عن هذا الأمر، فقد كان شاغلها الوحيد هو التأقلم نفسياً مع فقدان زوجها ومع الأحداث العنيفة التي كانت تجري في تلك الفترة. ولكونها امرأة مؤمنة، فإنها تعتقد أن كل ذلك تدبير من الله، إذ تقول: "الله خلانا نعاني من مشاكل الانتفاضة حتى نتحمل موت جميل. موت جميل هدّنا لكن لما صارت معانا كل هالمشاكل كنا مضطرين نواجهها."

هناك شاغل أكثر أهمية بالنسبة إلى أم صالح هو تنشئة أولادها وحمايتهم اجتماعياً، وهو العذر الذي تتذرع به لتبرير عدم ممارستها عملاً مأجوراً، إضافة إلى كونها لا تتمتع بأي مهارة وغير معتادة على العمل، كما أنها غير مقتنعة بأن في إمكانها القيام بعمل الرجال والحلول مكان زوجها في ورشته، فتقول: "أخذ قياسات ستاير." وبالنسبة إليها، فإن السبب الرئيسي في عدم عملها خارج المنزل هو رغبتها في الإشراف على أولادها، وخصوصاً البنات. وتشرح الأمر بقولها:

> ما عندي وقت أشتغل برة البيت. عندي ولاد وبنات مراهقات .... في سن حرجة وهم بحاجة لاهتمامي وإشرافي. كان دكان جوزي بعده فاضي، وإذا بدي كنت بقدر استعمله، أبيع أي شي. لكن المشكلة في شغلي برة البيت أني راح أهمل أولادي وبناتي. لو كنت خلّفت صبيان ما كنت اهتميت لكن البنات مراهقات وهم بحاجة لكثير من الاهتمام. زي ما بتعرفي صعب تتركي البنات

Digitized by Birzeit University Library

لحالهم؛ صاحبة من هان، وصاحبة من هناك، بتعرفي طبعاً .... ما بدي "أخسر" بناتي. أنا موجودة دائماً وعيني مفتحة ويا دوب أقدر أدبر الأمور. ما باسمح لهم يروحوا على أي محلّ. الوقت صعب.

كذلك كان صالح يعتبر نفسه مسؤولاً عن سلوك شقيقاته، وباعتباره "رجل البيت"، حاول الاضطلاع بعدة مسؤوليات، لكنه كان أصغر من أن يلاحظ أحد جهوده أو يقدّرها، إذ قال: "لازم أدير بالي على إخواتي ولازم ما أخليهم يتقاتلوا أو يزعجوا بعض، إحنا دايماً منتقاتل ماعدا سوسن، بس بالآخر إمي هي إللي بتحلّ خلافاتنا."

كانت كلمات صالح تحمل دائماً طابع الاعتذار، كما لو أنه كان يشعر بأن أحداً لا يعترف به، وهو يعلق على عمله في العطلة الصيفية قائلاً: "القصة مش لإني صبي بس أنا إللي لقيت شغل. كنت أشتغل مع أبوي وهلأ باشتغل مع واحد من الجيران." وقد ذكر أفراد عائلة أم صالح، أكثر من مرة، أن غياب أبو صالح شجع المقاتلين الفلسطينيين على اتخاذ فنائهم الخلفي قاعدة لإطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيلي. وقد حاول صالح منعهم، لكنه شعر بأن أحداً لا يعيره اهتماماً.

> كمان تعوّدوا الرجال [المقاتلون الفلسطينيون] يطلقوا النار من بيتنا لأنه ما كان في زلمة [رجل] بالبيت. كانوا يستغلوا إنه إحنا لحالنا. حاولت مرة أصرّخ عليهم وأقولهم يبعدوا لكنهم ما ردوا عليّ.... ولمّا انصاب البيت عدة مرات، رحنا حكينا مع التنظيم[١٠] بالمخيم. طلبوا منا نلاقي بيت وهم بيدفعوا الأجار، لكن ما عمرهم أجوا. ما حدا قدر يمنع هدول الشباب من إطلاق النار من هان [هذا المكان].

الحادث الوحيد الذي لا تملك العائلة سوى الإعجاب به يتعلق بشجاعة صالح في مواجهة الجنود الإسرائيليين. فقد كانت إحدى مغامراته المهمة في درب الاضطلاع بدور "رجل العائلة" هي مواجهة الجنود عند قدومهم إلى المنزل، ولا سيما عندما انتهى الأمر باستخدامه درعاً بشرياً. ويروي صالح الحادث بكلمات رجل راشد لا يساوره الخوف قائلاً:

> القصة إني ما كنت خايف. إخواتي [البنات] بيخافوا من الجنود وما بيقدروا يجاوبوهم. ما بعرف ليش بيخافوا. لمّا كان يصير إطلاق نار، كانوا كلهم يخافوا مع أنه ما في إشي بيخوف. هادا الإشي ما بيخوفني.... [في ذلك حوالي اليوم، الجار في المنزل المقابل] أعطاني مفاتيح البيت الصيح.[١١]

Digitized by Birzeit University Library

الساعة أربعة بعد الظهر، سمعت الجنود وهم بحاولوا يقتحموا باب الكراج. ركضت برة البيت وطلبت منهم يوقفوا لأنه المفاتيح معي. طلب [الجندي] مني أفتح باب الكراج والباب التاني، عملت اللي قاللي عليه. بعدين حط الجندي ال M-16 على راسي وسألني إذا كنت خايف. قلتله ماني خايف. شدني من إيدي وراح عند إمي وأخذ هويتها. قالوا لأمي إنهم بدهم يوخذوني معهم. قالت أمي، لأ هدا إبني الوحيد.... أخدوني من بيت لبيت عشان يوخدوا هويات الناس وكانوا طول الوقت يسألوا عن أشخاص معينين. عملت حالي ما باعرف إشي. ولمّا كرروا السؤال عن شخص معين بالذات، قلتلهم إنه الكل بيعرف أنه في إشي بعقله [غير عاقل]، مع أنه ما كان هيك. أخذوني على سيارة الجيب وفرجوني خارطة لبيوت الجيران. قالوا: "هدا بيتك، وهدا بيت فلان." لاحظت أنه كل البيوت كانت مرقّمة وجنب كل بيت كانت أرقام هويات أفراد الأسرة وأرقام تلفوناتهم مكتوبة. قلت لهم إني تعبت وبدي أرجع على البيت. كان صار لي معهم ساعتين تقريباً. قالوا لي روح. ورجعت على البيت.

إن صالح في مغامرته هذه لم يجازف بذهابه مع الجنود الإسرائيليين من مكان إلى آخر وبندقية M-16 مصوبة إلى رأسه فحسب، بل خاطر أيضاً بتقديمه معلومات كاذبة رداً على أسئلتهم، ولو حدث واكتشف الجنود مصادفة أنه كذب عليهم، ما كان ليسلم من الاعتقال، أو من الإيذاء الجسدي الشديد، أو حتى من القتل، لكن، هذا هو التصرف اللائق بـ "الرجل الحقيقي"

## أسرة أم ناظم: ثلاثة أبناء وفقدان العمل

(كتبت نداء أبو عواد النص الأصلي)

تعرضت أسرة أم ناظم، شأن العديد من العائلات الفلسطينية، لأضرار كبيرة نتيجة أوضاع الانتفاضة الحالية، ولا سيما تلك الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية. وبعد أن استعادت العائلة توازنها عقب وفاة رب الأسرة، أبو ناظم، التي تزامنت مع الانتفاضة الأولى (أواخر ثمانينيات القرن العشرين)، وجمعت مواردها وبدأت تستثمر في مجال البناء، وتعمل على ترتيبات الزواج، فقد ثلاثة من الأبناء عملهم في إسرائيل وانضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل. وهكذا عانى الابن الأكبر أزمة معيل الأسرة الذكر، في حين تعين على الابنة الكبرى تحمّل عواقب التدني الحاد في دخل الأسرة ومحاولة إعالة أسرتين.

Digitized by Birzeit University Library

تعيش أم ناظم مع عائلتها في بلدة صغيرة تبعد ثمانية كيلومترات إلى الشمال من رام الله. وفي سنة ١٩٩٠ توفي زوجها مخلِّفاً لها تسعة أولاد، الأكبر في التاسعة عشرة والأصغر دون العام الأول من عمره. اضطر أبو ناظم خلال مرضه، الذي تزامن مع الانتفاضة الأولى، إلى تصفية عمله، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة خلال الانتفاضة من جهة، وبسبب مرضه من جهة أُخرى. فكانت تصفية العمل ضرورية لتأمين حاجات العائلة ولدفع تكاليف العلاج (على الرغم من تغطية الأونروا التكاليف جزئياً). وعندما توفي الوالد، كان ناظم، الابن الأكبر الذي يبلغ تسعة عشر عاماً، ترك المدرسة كي يعمل ويساعد والده المريض. كما اضطرت الابنة الكبرى، سهيلة، التي تبلغ سبعة عشر عاماً، إلى ترك المدرسة، فحتى التعليم المجاني الذي توفره الأونروا كان فوق طاقة موارد الأسرة. وكانت الأسرة بحاجة إلى عمل سهيلة التي اشتغلت بورشة خياطة بأجر زهيد، لكنها كانت تفتقر إلى المهارة، ولذا تم توظيفها كمتدربة. وتبرر أم ناظم إخراج سهيلة من المدرسة بالقول: "وقتها ما كان إلنا معيل وكل الدخل إللي كان متوفر لنا ما كان يكفي مصروفات البيت." لم تكن أم ناظم تتمتع بأي مهارة، كما أنها كانت مثقلة بأعباء العناية بالأولاد وبالأعمال المنزلية، بما لم يدع لها مجالاً للعمل المأجور، لكنها كانت تؤمّن مختلف أنواع المنتوجات المنزلية، كأن تخبز خبز الطابون، وتزرع حديقة المنزل، وتربي عدداً من الدجاجات ومعزاة. فكانت العائلة إذاً مضطرة إلى جعل دخلها كافياً بالاعتماد على عدة موارد هي: دخل ناظم، وأجر سهيلة الزهيد، وما يتوفر من الإنتاج المنزلي، والمساعدة غير المنتظمة بصورة نقود أو منتوجات تقدمها عائلة أم ناظم الأصلية المقيمة بأريحا. بالإضافة إلى ذلك، وباعتبار العائلة مسجلة كعائلة لاجئة، فقد كان من حقها الحصول من الأونروا على إعاشة وتعليم مجاني للفتيات، وبعض أنواع العلاج. كذلك كانت أم ناظم، باعتبارها أماً لأيتام، من حقها الحصول على مخصصات شهرية من لجان الزكاة، لكن من أجل أصغر أبنائها فقط. وعلى الرغم من أن العائلة يمكن تصنيفها ضمن حالات ضنك العيش، فإنها حُرمت معونة وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية كونها تضم "ذكراً قادراً جسدياً". وخلال هذا الوقت، تزوجت اثنتان من بناتها بعد إنهاء دراسة عامين في معهد تابع لإحدى مؤسسات الأونروا. وتابعت البنات الأُخريات تعليمهن في المدارس مستفيدات من التعليم المجاني، في حين أن الأبناء الذين لم يفلحوا في الدراسة وحصلوا على فرص عمل في إسرائيل، تركوا المدرسة والتحقوا بالقوة العاملة.

Digitized by Birzeit University Library

خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ كانت أسرة أم ناظم تضم خمسة أعضاء عاملين منهم: اثنان من الأبناء، زيدان وحمدان، تركا المدرسة والتحقا بأخيهما الأكبر ناظم للعمل في إسرائيل؛ سهيلة حصلت على عمل بأجر أفضل في أحد المعامل؛ أم ناظم أنشأت في منزلها مقراً للرعاية النهارية لأطفال الجيران، وتابعت عملها في زرع الخضروات وصنع المنتوجات المنزلية. وقد وفر الدخل المشترك للعائلة حياة معقولة. أمّا البنات الأصغر سناً فكن أكثر حظاً من سهيلة، إذ تزوجت اثنتان عقب تخرجهما من المعهد بعد عامين من الدراسة. وحالياً، البنات الثلاث الصغيرات مسجلات في مدارس الأونروا، وتنوي أم ناظم أن تدعهن يكملن التعليم شأن ابنتيها الأخريين.

> أنا بحب أن يتعلم جميع أولادي، البنات والأولاد. فأنا ما بميّز بين الولد والبنت في التعليم. صحيح إنه ظروفنا الاقتصادية ما ساعدت سهيلة في إنها تكمّل المدرسة، لكنا بنحاول أنه نعلم أولادنا طالما عندهم رغبة للتعليم.

لم يتابع أي من أبنائها تعليمه بسبب عدم اهتمامهم بالتعليم، وبسبب توفر فرص العمل بأجر جيد داخل اسرائيل. وباستثناء سهيلة، حصلت البنات جميعهن على تعليم أعلى من أشقائهن. ومع أن أم ناظم تؤمن بضرورة تعليم البنات، إلاّ إنها تعتقد أن الزواج يمنحهن الأمان في المستقبل، في حين أن العمل يصبح مهماً بالنسبة إليهن في أوقات الحاجة، إذ قالت: "والتعليم إشي مهم خاصة للبنات. حتى لو ما اشتغلت البنت بعد التخرج. البنت المتعلمة مش رايحه تحتاج حدا إذا ساءت ظروفها واضطرت تطلع تشتغل. أنا لو كنت متعلمة كان اشتغلت وأكيد كان وضعنا اختلف." لكن، هل ستتابع البنات الثلاث الأصغر تعليمهن إذا شحت موارد الأسرة؟ أو هل ستجبرهن الوقائع العملية على ترك المدرسة والعثور على عمل، كما فعلت سهيلة؟

حصل ناظم على عمل كسائق جرار ودر عليه عمله دخلاً جيداً، بحيث أصبح المعيل الأساسي للعائلة، ثم تزوج وظل في منزل العائلة إلى أن رزق بأربعة أطفال. ويشرح ناظم سبب عدم إنشائه أسرة مستقلة قائلاً:

> أبوي توفى قبل ما تزوجت، وأنا تكفلت بالصرف على البيت. كان صعب عليّ أبني بيتي الخاص، فأنا ما كان عندي مصاري [نقود] تكفي للبنى، وثانياً ما بأقدر أبعد عن أمي وخواتي فأنا محل أبوهم حالياً ولازم إني أرعاهم وأنتبه إلهم. فسخت خطبتي من بنت خالتي لمّا أصرّت على إنه نسكن بعيد عن إمي خوف من المشاكل معها. وأمي كانت كمان حابه إني أعيش معهم في البيت

Digitized by Birzeit University Library

بعد ما أتزوج. وعلشان هيك، إمي فتشت لي بسرعة على زوجة مناسبة بعد ما فسخت خطبتي من بنت خالتي، وفسخت خطبتي كمان من بنت ثانية بناء على طلب منها. لأنه أمي خافت إني أتعقد نفسياً وأهاجر من البلد وأتركهم. تزوجت بعد أسبوع واحد بس بعد ما تركت خطيبتي الثانية.

ومع أن ما يرويه ناظم عن زواجه يبين عدم قدرته على إنشاء أسرة مستقلة، غير أنه أيضاً يؤكد تداعيات ديناميكيات نظام العائلة البطريركية (الأبوية). فقد كان لأم ناظم دور رئيسي في إبقاء ابنها الأكبر بقربها. فالعائلة بحاجة إلى معيل ذكر، والأم تعوق الزواج أو تدعمه وفق حاجاتها. أمّا ناظم فكان راغباً في الاستجابة لحاجات الأم ومتطلباتها.

خلال مرحلة الرخاء التي عاشتها أسرة أم ناظم، بدأت الأسرة تفكر في مستقبل الأبناء، أي زواجهم واستقرارهم وتأسيسهم لأسر في بيوت مستقلة، وإن تكن ملحقة بمنزل الأم. تآزر أفراد الأسرة جميعهم وجمعوا مواردهم لبناء شقة في الطبقة الثانية لناظم وعائلته وللتحضير لزواج أشقائه الأصغر سناً. استثنى هذا الترتيب سهيلة التي كانت تقترب من الثلاثينيات، وكان المطلوب منها مؤازرة جهود العائلة والمساهمة في مواردها من دون اعتبار أي خيارات مستقبلية خاصة بها، وكأن فرصتها في الحياة تقررت وانتهى الأمر.

اقترض أفراد العائلة نقوداً من الأقرباء لبناء الشقة، واشتروا مواد البناء بالدين، اعتماداً منهم على مواردهم المتعددة للوفاء به. وباعت كفاية، زوجة ناظم، مصاغها الذهبي (وهو كل ما تمتلك) لتغطية جزء من النفقات. كذلك استمرت سهيلة في العمل وفي المساهمة في تأمين رفاه العائلة. وكان الجانب الإيجابي الوحيد في وضعها هو أنها كانت حرة في إنفاق مواردها كما تشتهي، وكان "خيارها" هو تحسين المنزل والمفروشات، وشراء الهدايا لأبناء وبنات أشقائها وشقيقاتها، والسفر إلى أريحا لزيارة أقارب والدتها. وبحلول سنة ٢٠٠٠، كان ناظم انتقل إلى الشقة المجهزة بالمعدات الكهربائية (براد، تلفاز، صحن لاقط، فرن مايكروويف)، وبغرفة نوم واحدة مؤثثة، وما تبقى من الشقة كان يفتقر إلى الأثاث والتدفئة. ثم بدأت العائلة دورة حياتها التي تلت الانتفاضة غارقة في الديون.

مع انطلاق الانتفاضة الثانية، مرت عائلة أم ناظم بأوقات صعبة، إذ فقد الأبناء الثلاثة عملهم في إسرائيل. فيصف ناظم الوضع قائلاً:

Digitized by Birzeit University Library

فقدت شغلي اللي بعيش منه أنا وعيلتي ولمّا بطلت أقدر استمر في الشغل داخل الخط الأخضر، كنت أخاطر وأنام في الشغل داخل الخط الأخضر وما أرجع على البيت إلاّ مرة كل أسبوع، وأحياناً مرة في الشهر. ولمّا كنت أرجع لبيتي في الضفة الغربية كنت أضطر أمشي مشي مسافة بين ٨ - ١٠ كيلومتر في الجبال أحياناً حتى أقدر أوصل للبيت. كنت دايماً أعيش على أعصابي وأنا في الشغل، خاصة لمّا أسمع إنه الجيش قصف بعض الأماكن في رام الله، أو إنه فيه منع تجول في المنطقة القريبة. كنت أخاف على عيلتي وأخاف على إخوتي من الاعتقال. والأهم من كل هذا إنه سلطات الاحتلال رفضت تعطيني تصريح عمل جديد ورفضت تجدد لي بطاقتي الممغنطة للشغل داخل الخط الأخضر.

فقدت أم ناظم أيضاً مورد رزقها، ولم يعد في إمكان أحد دفع تكاليف إرسال أولاده إلى مركز رعاية الأطفال، وهكذا هبط دخل العائلة من ١٥,٠٠٠ شيكل (ما يقارب ٣٠٠٠ دولار أميركي) شهرياً إلى أقل من ثلث المبلغ. وكان على سهيلة، التي تحصل على راتب شهري منتظم، تحمّل عبء إعالة أسرتين، أسرتها وأسرة شقيقها. كذلك شحت الإعاشة التي تقدمها الأونروا لأن معظم أبناء العائلة تجاوز سن الثامنة عشرة. ولم يكن في استطاعة أحد الأفراد الحصول على المعونة من مصادر رسمية أُخرى، مثل مِنَح وزارة الشؤون الاجتماعية، لأن شروط المعونة لا تنطبق عليهم. وأدى إغلاق الطرق وتقييد الحركة المفروضين من جانب الاحتلال الإسرائيلي إلى حرمانهم من المساعدة التي كانت تأتيهم من عائلة أم ناظم ومن التواصل معها. وخلال محاولة التأقلم وفق الوضع الجديد، ضمت الأسرتان (أسرة أم ناظم وأسرة ناظم) مواردهما معاً، وتقول أم ناظم:

مش معقول أنا وأولادي نوكل ونشرب، وابني وولاده ومرته [زوجته] بالجوع أو مرضى بدون علاج لأنهم مفلسين وبدون مصاري. علشان هيك وبدل ما نصرف اللي معانا على طبختين، صرنا أنا ومرة ابني نعمل طبخة واحدة على الطابون أو النار. بعدين إحنا أوضاعنا أحسن منهم، وإحنا دايماً بنشتري تموين البيت بالجملة في أول كل شهر لمّا تستلم سهيلة معاشها [راتبها]، لمّا تشتري بالجملة بكون أرخص وأقل تكلفة، وهيك بنقدر نعطي بيت ناظم شو بحتاجوا تموين كل يوم.

تمتلك أم ناظم الحق في ميراث عائلي، لكنها ترفض المطالبة به قائلة: "أنا ما بفكّر أقاسمهم الورثة لأنه علاقتهم معي منيحة وهم بيساعدوني دايماً حسب إمكانياتهم.

Digitized by Birzeit University Library

ولكن إذا فكروا أهلي إنهم يعطوني جزء من ميراثي باخذه المهم إنهم يظّلوا بخير ومبسوطين وأنا بَظَلّ مبسوطة."

اضطرت أم ناظم وباقي أفراد عائلتها إلى اللجوء إلى أنواع استراتيجيات التأقلم جميعها التي يستخدمها الناس خلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة وفي أوقات الأزمات، والتي تراوحت ما بين التقنين في مصروف الطعام وبين التوقف عن تقديم الهدايا. واعتمدت كفاية على والدتها التي كانت تعطيها نقوداً لشراء هدايا لأشقائها وشقيقاتها. أمّا بالنسبة إلى أم ناظم التي تطهو لاثني عشر فرداً، فإن الأولوية هي تأمين الطعام، وإن بنوعية أقل جودة وبكميات أصغر.

> بتعرفي، ما بنقدر نظل بدون أكل، بس غيّرنا في بعض الأشياء، بطلنا نطبخ اللحمة أو الجاج يومياً، وبدل ما نطبخ جاجتين، صرت أطبخ جاجة واحدة وأقسمها لقطع صغيرة، بدل اللحمة بنستعمل ادجاج لأنه الجاج أرخص كثير. وصرنا نعتمد أكثر على الطبيخ اللي بدون جاج أو لحمة مثل العدس والكوسا والبندورة، أو المقالي. قللنا من الفواكه. وصرنا نشترى الخضرة المتوفرة حسب الموسم لأنها أرخص.

كان السعي لإيجاد موارد أُخرى للدخل بمثابة عمل مقنَّع بالنسبة إلى أبناء أم ناظم العاطلين عن العمل. ويندرج ناظم وشقيقه ضمن الفئة التي يطلق عليها سلتن وبيدرسون فئة "المكافحين يوماً بيوم" (Sletten and Pedersen 2003). فنظراً إلى شعورهما باليأس من العثور على عمل منتظم، أو على عمل يدر دخلاً جيداً، شرعا يعملان في مشاريع غير رسمية لا تدر سوى القليل. فدخل ناظم وكفاية في شراكة مع أحد الأفراد في المدينة لتربية بقرتين وصنع منتوجات ألبان للبيع، لكن هذه المحاولة فشلت. ويشرح ناظم السبب قائلاً: "كان التعب والجهد المطلوب مني ومن مرتي لرعاية البقرتين أكبر بكتير من حجم المدخول. وشعرت إنه أنا ومرتي صرنا عمال بالأجرة عند شريكي ومرته. هم كانوا يوخذوا الدخل والحليب والجبنة بدون تعب." كذلك بدأ الشقيق الأصغر، حمدان، مشروع عمل مع شريك لبيع قطع سيارات مستعملة، لكن الدخل كان ضئيلاً جداً. وكان أفراد العائلة جميعاً، ذكوراً وإناثاً، يحصلون عادة على منتوجات عينية (زيت وزيتون) في أثناء موسم الزيتون، فقد كانوا يضمنون كرم زيتون لجني المحصول، ولا يزالون يقومون بذلك، من دون اعتبار لمدى وفرة الموسم ومدى خطورة جني محصول الزيتون (يتعرض العاملون

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيون في جني محصول الزيتون بانتظام للهجوم من جانب المستوطنين والجنود الإسرائيليين على حد سواء، ويُمنعون من قطفه).

كان على عائلة أم ناظم التخلي عن أحلامها بتحسين حياتها وبالحراك. فقد تعيّن إرجاء زيجات الأبناء الأصغر وتأجيل بناء منازلهم وشققهم المستقلة. كما كان على كفاية، التي فقدت مصاغها الذهبي مصدر أمانها في المستقبل، الاكتفاء بروضة أطفال أقل تكلفة وأدنى مستوى لأولادها، وتقول:

> صحيح إنه وضع روضة الأولاد السابقة أفضل من الروضة الحالية، لكن أنا علاقتي منيحة إلى حد ما مع مديرة الروضة الموجودة في الحي. ممكن إنها تعفيني من جزء من الأقساط. ممكن أضطر إني أبعث الولاد على الروضة مشي حتى ما ندفع أجرة السيارة للروضة.

أمّا سهيلة التي بلغت الثلاثين، "فلم يعد لديها أي حلم" سوى تدبير معيشة الأسرتين. وقد تتوفر لديها فرصة تأمين تقاعد لشيخوختها من خلال العمل. وتقول سهيلة وهي تشعر بالأسى لفقدانها ما كانت تتمتع به من حرية قبل الانتفاضة:

> زمان قبل الانتفاضة، ما كنت أقلق بخصوص البيت ومصروفه، وكنت أتصرف في معاشي مثل ما بدي [بحرية]؛ أشتري أغراض إلي ولأخواتي وأولاد أخوي، أو أجدد في أثاث البيت بدون حساب وبدون ضغوط. اليوم أنا محرومة من كل هادي لأشياء، وصرت أفكر في الراتب كيف بدي أوزعه وشو هي الأشياء المهمة اللي لازم نغطيها في الأول... شغلنا في المصنع شاق ومتعب ولمّا برجع من الشغل بكون منهكة وبظل في البيت. زيارة عماتي وبيت جدي في أريحا لبضعة أيام كانت فرصتي الوحيدة في الترويح عن نفسي وفي الراحة خاصة إنه عندي وجع مزمن في مفاصلي، وأنا بحاجة للراحة وتغيير الجو، ولكن إغلاق المناطق حرمني هذه الفرصة.

كانت الاستراتيجيات العملية الوحيدة لناظم، الذي يعاني جرّاء فقدان عمله والتحوّل من معيل إلى عالة، هي محاولة العثور على بدائل في مشاريع غير رسمية، أخفقت لاحقاً، فخفض عدد علب السجائر التي كان يدخنها يومياً من ثلاث علب إلى علبة واحدة. وعندما أصبح عاطلاً عن العمل، صار يمقت الاقتراض، مع أنه لم يكن يمقته سابقاً عندما كان لديه دخل واعتمد عليه لبناء بيته وتأثيثه. عبّر ناظم عن إحساسه بالذل بسبب الدين الذي لم يكن يستطيع الوفاء به بقوله: "أنا لمّا سكنت بيتي بعد شهور

Digitized by Birzeit University Library

من بداية الانتفاضة الثانية سكنت على البلاط، ما جهزت بيتي بأي أثاث جديد ما عدا الأدوات الكهربائية اشتريتها بالدين. وحتى هذه الأدوات ما قدرت أدفع كامل أقساطها، علشان هيك صاحب المحل أجا وأخذ الثلاجة من جوّا بيتي."

يشعر ناظم حالياً بأن الاقتراض أو قبول المساعدة لا يليقان بالرجال، وهو لذلك يرفض الاقتراض قائلاً: "الزلمة ما لمدّ إيده للنسوان أو للناس الأغراب." وهو يتعامل مع هذه الأزمة بالانعزال عن الناس، فيقول:

> شعرت إني راح أنجن بدون شغل وبدون مصاري. عزلت حالي عن الناس. كنت أقضي الليل سهران وأنام بالنهار حتى ما أشوف حد في النهار. أنا معتاد على الشغل ودايماً معي مصاري أشتري فيها كل اللي بدي إياه [كل ما رغبت فيه]. لكن حالياً. . . .

انعكست هذه الأزمة على ديناميكيات النوع الاجتماعي الداخلية ضمن العائلة، وكانت كفاية أكثر من شعر بها. فنظراً إلى صغر سنها عند الزواج ومستوى تعليمها المنخفض، شغلت موقفاً متدنياً في منظومة العائلة البطريركية، ولم يكن في إمكانها المناورة ضمن هذه المنظومة ولا تحديها، ولذا كانت قبل الأزمة وخلالها مهمشة من زوجها ضمن عائلته، حتى في المسائل التي تخصها بالذات. وبما أنها مدركة ضعف موقفها تقول:

> زوجي ما شاورني لمّا دخل شراكة في شغل [تربية بقرتين]. ما سألني رأيي ولا ناقش معي شو دوري في هذا الشغل. هو قرر كل شي لمّا بنينا البيت. . . بس كان يشاور إمه لأنها حسب رأيه هي أكثر خبرة مني، أنهم مني وذوقها أحسن من ذوقي. مع إني كنت أحب أشاركه أحياناً في اختيار الأشياء الخاصة ببيتي وأثاثه، وكنت أسكت وما أتدخل لأن زوجي كان يقول لي "خليك على جنب"، وأنا بسكت وما بتدخّل. حتى إني ما اخترت أسماء أولادي.

ساء وضع كفاية بعد الأزمة، فقد كان عليها تحمّل العبء النفسي الناجم عن فقدان زوجها لعمله، وكانت والدته أو شقيقته تتحكمان فيها بدل أن تدعماها.

> زوجي تغيّر بعد ما صار عاطل، بلا شغل وبلا راتب. صار أكثر عصبي. صار ما يحب يشوف الأولاد وينزعج منهم إذا كانوا حوله. . . لأنه موجود كل الوقت في البيت زادت طلباته، وزاد تدخّله في كل إشي، وصار يعترض على كل إشي. . . وهذا زاد عليّ الشغل وحط ضغط عليّ. حتى مرة ضربني وكنت بدي أترك البيت لكن أمه وأخته لحقوني على الشارع ورجعوني على البيت.

Digitized by Birzeit University Library

وفي تبرير تصرفات ناظم تقول سهيلة:

> في الانتفاضة صار إخوتي أكثر عصبية خاصة لمّا ما يكون معهم مصاري، وأنا ما بلومهم. كانت أجورهم عالية وتفيض عن حاجاتنا اليومية واليوم صاروا مفلّسين. ولمّا نطلب منهم يشتروا لنا أي إشي للبيت صاروا يعصّبوا وأحيانا يسبوا الدين ويكفروا. ما في معهم مصاري يصرفوا على البيت ولا يطلعوا مع أصحابهم. صاروا يقضوا وقتهم حول البيت، لحالهم.

لكن سهيلة، في الوقت نفسه، كان عليها أن تكون أكثر عملية وعقلانية من ناظم، لأنها كانت تتحمل مسؤولية إعالة كلتا الأسرتين، ولم يكن في قدرتها معاناة صدمة نفسية. ومع أنها سحبت قرضين مقدماً على معاشها، فإنها رفضت الاقتراض من الأقارب أو من الأصدقاء أو من أصحاب الدكاكين، فليس لدى أحد نقود ليقرضها، كما أنها لن تتمكن من الوفاء بديونها.

تمثل حالة أم ناظم، كما وردت، حالة الأسرة الفلسطينية العادية التي لا تخطط للمستقبل البعيد. فقد مرت العائلة بثلاثة تغييرات هائلة في ثلاث دورات حياتية بين الانتفاضتين، الأولى والثانية، لكنها كانت تخضع للأوضاع عندما تحل. وهذا يتفق مع نتائج مسح معهد دراسات المرأة الوارد فيها إنه عندما تكون الأوضاع الاقتصادية أكثر استرخاء، وحين يكون لدى الفلسطينيين أمل أكبر نسبياً بالمستقبل، فإن الأسر عامة لا تخطط للمستقبل ولا تدخر له.(١٢) فبدل التخطيط أو الادخار للمستقبل، تجاوبت عائلة أم ناظم وتفاعلت مع الأوضاع المحيطة بها، منها: وفاة رب العائلة، والعثور على عمل وتجميع الموارد، وفقدان عمل المعيل الذكر. وتعكس ديناميكيات العائلة والنوع الاجتماعي كيف يتعامل أفراد الأسرة مع منظومة العائلة البطريركية، بل يعززونها في أوقات الأزمات، وحتى خلال الأوضاع الأكثر استرخاء. لقد كسبت أم ناظم موقعها بعد وفاة زوجها من خلال خلق رابطة مع ابنها الأكبر، وهي تعمل بنحو فاعل على تعزيز المبادئ والقواعد البطريركية. والواضح أن هذا الموقف يلائم متطلباتها، إضافة إلى أنه مجزٍ بالنسبة إليها من أجل التكيف والبقاء أو لتحقيق الحراك الاجتماعي. وقد أدت أم ناظم دوراً مؤثراً في زواج ابنها وفي ترتيبات السكن كي تبقيه قريباً منها. وبالتالي، وللأسباب المذكورة نفسها، لم تكن قادرة على التخلي عنه وعن عائلته عندما أصبح عاطلاً عن العمل. كذلك من أجل تعزيز روابطها بعائلتها الأصلية، التي كانت تعتمد عليها للحصول على الدعم الاجتماعي والمالي، لم تستطع أن

Digitized by Birzeit University Library

تتحداها وتطالب بحصتها من الميراث. لقد كان القرار قرارها باحتضان ناظم وعائلته على الرغم من أن سهيلة كانت هي معيل العائلة.

كان على ناظم أيضاً أن يتكيف وفق متطلبات والدته وحاجاتها، لأنه الابن الأكبر وكان صغيراً عندما توفي والده. ومع أنه اضطلع بدور رب العائلة، إلاّ إن سلطته لم تتجاوز الحدود التي رسمتها والدته. وعندما واجه أزمة فقدان العمل ومكانته معيلاً للعائلة، ظل يشغل موقعه كرب للأسرة محاولاً الحفاظ على سلطته الذكورية في علاقته بزوجته وأولاده، وقد دعمه في ذلك كل من والدته وشقيقته. حتى سهيلة، من جانبها، لم تستطع تفادي التكيف وفق حاجات البنية الجديدة للعائلة، وبدا كأن لا خيار لها سوى التقيد بواجبها والتزاماتها تجاه عائلتها، ولا سيما أنها عزباء وتعيش في منزل الأسرة. وهي معنية على الأرجح، شأنها شأن والدتها، بتمتين روابط القربى لتأمين مستقبلها. أمّا كفاية فتمثل الحلقة الأضعف في المنظومة بكاملها، نظراً إلى صغر سنها، وافتقارها إلى التعليم، وزواجها المبكر، ووضع النوع الاجتماعي في العائلة. وهي تدرك أن عليها المساهمة والتنازل من دون أن تملك الحق في الحصول على مقابل.

### أسرة أبو خالد: ثلاث بنات وترتيبات الزواج

(كتب ياسر شلبي النص الأصلي)

يعيل أبو خالد، الذي يبلغ ٤٧ عاماً، عائلة مؤلفة من عشرة أفراد: زوجته أم خالد، التي تبلغ ٣٨ عاماً؛ أربع بنات من الفئة العمرية ١٢-١٨ عاماً؛ ثلاثة أبناء من الفئة العمرية ٩-١٣ عاماً؛ والده الذي يبلغ ٩٥ عاماً. وتعيش العائلة في بلدة صغيرة تبعد ٢٠ كم عن رام الله. ومع أن البلدة تعتبر موقعاً ريفياً زراعياً، إلاّ إن سكانها يعتمدون بصورة أساسية على العمل في إسرائيل، وعلى التحويلات المالية من الخارج، نظراً إلى أن عدداً كبيراً من العائلات هاجر إلى الولايات المتحدة وإلى أميركا اللاتينية. وقبل انطلاق الانتفاضة الثانية، كان أبو خالد يعمل متعهد بناء في سوق العمل الإسرائيلية. لكن، وكما يقول، ساهم كل من القيود المفروضة على الحراك، وارتفاع تكلفة مواد البناء، والصعوبة المترتبة على نقل المواد، والتكلفة المادية والنفسية للتنقل على طرق وعرة وطويلة وخطرة، في تناقص طلب السوق لمهارات عمال مثله، وهكذا فقد عمله كمتعهد بناء في إسرائيل وأصبح عاطلاً عن العمل. لكنه، شأن معظم الأسر في المناطق الريفية، كان لديه

Digitized by Birzeit University Library

بعض المدخرات، وكان منزله ملكاً له، وبالإضافة إلى ذلك، كان أولاده جميعهم دون السابعة عشرة، وكانوا جميعاً مسجلين في المدارس الحكومية في المنطقة التي يسكنون فيها.

يمكن تصنيف أسرة أبو خالد في فئة الأسر التي تلجأ في الأزمات إلى الكُمون والعيش على المدخرات. فبعد أن فقد أبو خالد عمله، كمتعهد بناء في إسرائيل، كان عليه الاختيار بين إنفاق مدخرات العائلة بانتظار تحسن الأوضاع، وبين استئناف العمل والبدء بمشروع متواضع لإعالة الأسرة خلال تلك الفترة. اقتنع أبو خالد بأن الحل الثاني كان غير ممكن، إذ قال: "كانت الأوضاع عم تتغير بسرعة كبيرة ما حدا ممكن يتوقعها لدرجة إني ماقدرتش أستفيد من مدخراتي عشان أبدا بشغل." وخلال أقل من عام، استنفدت الأسرة مدخراتها وأصبحت بلا دخل. وتحول وضع العائلة الاجتماعي الاقتصادي من عائلة تساعد الأقارب والأصدقاء إلى عائلة تعتمد على المساعدات والاقتراض.

في إمكان دراسة كمية إدراج عائلة كعائلة أبو خالد ضمن العائلات التي تلجأ إلى بيع الموجودات، في حين أن الموجودات الوحيدة التي كان يملكها أبو خالد هي هاتفه النقال الذي توقف عن استخدامه لتوفير المصروف. كذلك كان يملك سيارة، فحاول الاقتصاد عن طريق عدم تجديد ترخيصها، لكنه عندما اكتشف أنه لن يستطيع بيعها من دون ترخيصها، قرر بيع محركها الذي كان كل ما يملكه. وعلى عكس ناظم، الذي غرق في لجة أزمة نفسية، كان لدى أبو خالد آليات عملية للتوفير.

> الصحيح إنه الهدف الأول من تركي للتدخين هو توفير ثمن الدخان وكمان عشان الصحة. وأنا بحاجة لكل قرش، يعني كان مصروفي اليومي على التدخين حوالي ٢٠ شيكل [ما يعادل ٥ دولارات أميركية]، وتركي للدخان خلاني أوفر على حالي وعلى أسرتي هذه المصاريف. وبالنسبة للقهوة [المقهى]، كنت أروح عليها شبه يومي قبل الانتفاضة بس بعد الانتفاضة بطلت أروح على المقهى، وضعي ما بسمح، الواحد بتجنب الإحراج، يعني من العادة أنه الواحد يضيّف الناس اللي بيجوا عليه عالقهوة... قررت أنسحب من الجمعية والنشاطات العامة بسبب أوضاعي المالية. أنا بآمن إنه العمل في المؤسسات الاجتماعية بحتاج لشخص تتوفر عنده إمكانات مالية لحد معين، أو على الأقل قادر على تلبية احتياجات أسرته، وعنده بعض الأموال لخدمة المصالح العامة، الناس بتنظر دايماً للي بيعمل في المصلحة العامة على أنه

Digitized by Birzeit University Library

لازم يقدم التبرعات والمساعدات قبل غيره. أنا من وجهة نظري إنه الوضع الاقتصادي الجيد بساعد إللي بيشتغل في المؤسسات وفي القضايا العامة والاجتماعية على أنه يطرح وجهة نظره بقوة ويدافع عنها، وخاصة إذا كان غير متعلم.

وفي حين تمثّل استراتيجيات التأقلم لدى أبو خالد خفض الإنفاق على مواد غير ضرورية، تعكس استراتيجيات أم خالد خفض نفقات مواد غذائية أساسية. فنظراً إلى كونها مسؤولة عن تدبير الموارد المحدودة للأسرة، اضطرت إلى اللجوء إلى خفض النفقات وخفض استهلاك الحاجات الأساسية اليومية. وتقول أم خالد وهي تصف كيفية خفض نفقات الطعام:

اليوم بَعِدّ المصاري قبل ما أدخل على اللحام عشان أتأكد أنه معايي أدفع. كنا قبل الانتفاضة نشتري نوعية خضرة مليحة، بس اليوم النوعية بطّلت مهمة. صار همنا إنه الخضرة تكون موجودة في الدار ومش مهم نوعها، وصرت أنتبه للسعر بدل ما أنتبه للنوعية. وبالنسبة للفواكه يعني بنقدر نقول إنها ملغية. بدنا نوفّر شوي في الخضرة وشوي في اللحمة وشوي في مصاريف الأولاد عشان نقدر نقوم في حالنا.

لكن حتى خفض النفقات والاستهلاك لم يكن كافياً لإعالة الأسرة، ولم يكن هناك بديل من الاعتماد على المعونة والاقتراض. وصار أبو خالد يتقبل المعونة من الأقارب، ويستدين من الأصدقاء والمعارف. ولم يكن أمام الأسرة خيار غير الاعتماد على المعونة شبه المنتظمة أو المعونة لمرة واحدة من أشقائه وشقيقاته وأقاربه وأصدقائه ومن أفراد عائلة أم خالد، الذين يعيشون جميعاً في الخارج، وذلك كي تتمكن الأسرة من الاستمرار في الاقتراض من البائعين.

كان أبو خالد يقترض لتفادي الحرج الاجتماعي:

يعني لمّا خطّبت وحدة من بناتي على قريبها، اضطريت أشتريلها إسوارة ذهب على الدين من صاحب إلي من البلد وعنده محل ذهب، العادة الماشية في البلد إنه الأبو بهدي بنته شغلة ذهب يوم خطبتها، وأنا ما بقدر أتحمل الحرج قدام الناس. بس لمّا خطبت بنتي الثانية على إبن أخوي تكفّل أخوي بكل مصاريف الخطبة ومن ضمنها الهدية اللي قدمتلها إياها لأنه أخوي بعرف الظرف اللي بمرّ فيه.

Digitized by Birzeit University Library

تجاوزت آليات التأقلم لدى أبو خالد وأم خالد التوفير المادي عن طريق خفض النفقات والاستهلاك لتطال تعليم الأولاد وفرص الزواج. فقد حُرمت سلمى، الابنة الكبرى، الدراسة الثانوية. وكان السبب، بحسب قول والديها، التنقل من البلدة وإليها، وتكاليف التعليم والمواصلات. فكي تتابع سلمى الدراسة كان عليها السفر إلى بلدة أُخرى لأن بلدتهم لم تكن تضم مدرسة ثانوية، وكان ذلك مكلفاً في أوضاع لم يكن فيها لدى الوالد دخل. وكان والداها يشعران بالأسى لإخراجها من المدرسة، لكن لم يكن هناك خيار آخر. وتقول سلمى:

> أنا بحب أكمل تعليمي، بس أهلي فضلوا ما أكمل، أنا مزبوط علاماتي مش مليحة كثير، بس أنا حابّة كثير أكمل تعليمي، وأنا وافقت إني أترك المدرسة لرغبة أهلي.

ويناقض تبرير أبو خالد لإخراج ابنته من المدرسة الموقف العام والشائع من إخراج الفتيات من المدرسة، والمشار إليه سابقاً في هذه الدراسة، إذ يقول:

> الصحيح مستوى بنتي في التعليم مش مليح، يعني لو مستواها مليح كان ما قررنا نترك المدرسة، وبصراحة أكثر لو كان الوضع الاقتصادي مليح كنا تركناها تكمل المدرسة، يعني ممكن كان مستواها يتحسن.

كانت سلمى تدرك ذلك وقد عبرت عن اعتقادها أن "من واجبي أشعر معاه في هذا الظرف، خاصة إني بنته الكبيرة وفي إلي تأثير على إخوتي وخواتي." كان الوالدان يعيان أن لديها حاجات حُرِمتها لأنها كانت تشعر بمسؤولية عدم إثقال كاهلهما. وتعلّق أم خالد بالقول:

> بنتي الكبيرة بترفض تشتري إللي بلزمها من أواعي [ملابس] وحاجات ثانية، وهي ما بتقول أنه هذا بسبب وضعنا، ودايماً بتقول أنا مش محتاجة، بس أنا وأبوها عارفين أنها بترفض عشان تراعي وضعنا، ويعني هذا إشي بعز علينا كثير!

لكن التنازلات لم تطل تعليم سلمى وحاجاتها الأُخرى فقط، بل أثرت أيضاً في فرص زواجها، كما توضح أم خالد لاحقاً.

ونظراً إلى أن أبو خالد وأم خالد كانا يعيشان في مجتمع تعتمد فيه أغلبية العائلات على علاقات القربى المتينة، وعلى الهجرة إلى الولايات المتحدة

Digitized by Birzeit University Library

والتحويلات المالية من الأقارب المهاجرين، فقد اعتبرا تمتين علاقات القربى من خلال تزويج بناتهما آليةً للتكيف ولتأمين حياتهما ومستقبل أولادهما، ولا سيما الأبناء الذكور. لذا، تنازل الوالدان عن مطامحهما الخاصة بشأن مستقبل الفتيات لمصلحة روابط القربى ولمصلحة تسهيل الهجرة. ومع أن الأسرة لم تكن على وفاق مع شقيق أبو خالد، الذي يعيش في الولايات المتحدة، فإن أم خالد دفعت في اتجاه المصالحة من خلال موافقتها على خطبة ابنتها مريم، التي لم تتجاوز الرابعة عشرة، إلى ابنه.

> كنا نفكر أنا وأبو خالد ما نزوج بناتنا قبل ما يصير عمر الوحدة فيهن ١٨ سنة، بس الظروف مرّات بتجبر الواحد، وبعدين لم شمل العيلة بساعدنا في تحسين وضعنا، أبو خالد ما عنده أي دخل بعد الانتفاضة وإحنا عيلة كبيرة وبحاجة لمصاريف، أنا لمّا أقنعت أبو خالد على هالخطبة حسيت إنها رايحة تساعدنا نخلص من هالوضع إللي إحنا فيه. وبعدين إحنا كانت رغبتنا نجوز البنت الكبيرة سلمى قبل خواتها، جواز البنت الصغيرة قبل الكبيرة بيأثر على البنت الكبيرة كثير، وبيأثر على مستقبلها وعلى نظرة الناس إلها، بس الخطّاب اللي تقدموا طلبوا خواتها، وكل إشي وراه النصيب.

ويضيف أبو خالد قائلاً:

> اتصل معي أخوي من أميركا يطلب إيد بنتي مريم لإبنه، أنا كنت متردد، بنتي صغيرة عمرها ١٤ سنة، بس مرتي أقنعتني، مرتي حاسة إنه خطبة بنتنا على إبن عمها بترجع العيلة لبعض وبتساعدنا في فتح مجال إلنا ولولادنا لتحسين وضعنا في المستقبل، خاصة وإنه إبن أخوي معاه جواز سفر أميركاني، يعني بقدر يسحب بنتي عنده بعد ما يتزوجها، وبنتي بتقدر تعملي وراق وتسحبني عندها.

موافقة أم خالد وأبو خالد على زواج مريم في مثل هذه السن المبكرة كانت تعني انتفاء السبب الذي كان يحول دون زواج هند، التي كانت في السادسة عشرة، بقريب بعيد في المدينة، على الرغم من أن الوالدين كانا رفضا هذا الخاطب من قبل. ويشرح أبو خالد الموقف بقوله:

> أنا ما كنت مقتنع بخطبة بنتي هند، بس الواحد مرات بتعرض لضغوط اجتماعية، قرايبي طلبوا إيد بنتي هند من زمان، وأنا رفضت بحجة إنها صغيرة وإني ما بجوزها قبل أختها الكبيرة، بس بعد ما خطبت بنتي الأصغر منها ما

Digitized by Birzeit University Library

عاد عندي حجة قدام قرايبي، يعني لمّا رجعوا طلبوها ما قدرت أرفض طلبهم، لأنه رفضي لطلبهم ممكن يولد مشاكل معاهم وإحنا بغنى عن المشاكل خاصة في هالأيام. وبعدين قرايبي وضعهم مليح، يعني بنتي رايحة تعيش عندهم مبسوطة، وفي حال رفضت رايحين يطلبوا وحدة ثانية، وأنا معني براحة بناتي، يعني لو كان وضعهم تعبان كان ممكن أرفض.

أثّرت الاستراتيجيات التي اتبعها أبو خالد وأم خالد في مستقبل البنات، إضافة إلى أنها كانت محاولات لتأمين مستقبل الأبناء. فالزواج في سن مبكرة يحرم البنات التعليم وخيارات مستقبلية أُخرى. فتقول هند: "صعب الواحدة تدرس بعد الزواج لأنه بيصير عندها زوج وأطفال." أمّا رأي مريم فهو "لمّا بدي أتزوج رايحة أسافر مع زوجي على أميركا عشان هيك رايحة أضطر أترك الدراسة." ويرى أبو خالد أن مسؤولية البنات ستنتقل إلى كاهل الأزواج، "مسؤولية البنات بيتحملها غيري [الأزواج] أمّا ولادي فأنا مسؤول عنهم."

تتشابه حكايتا كل من أم ناظم وأبو خالد من حيث أن كلتا الأسرتين كانت تعيش في رخاء خلال الفترة السابقة للانتفاضة، لكنهما وصلتا إلى حافة الفقر تقريباً بعد انطلاق الانتفاضة الثانية. ففي الحالتين فقد المعيلان الذكران عمليهما في إسرائيل نتيجة سياسة إسرائيل في إغلاق الطرق وتقييد الحركة. وبالإضافة إلى ذلك، استتبعت الصيرورة التي مر بها أفراد الأسرتين لإعادة تنظيم الأولويات وإعادة توزيع موارد الأسرة، تداعيات مماثلة تتعلق بالنوع الاجتماعي، مست أفراد الأسرتين. وفي كلتا الحالتين، قام الرجال والنساء، ولا سيما الأمهات، بدور مؤثر في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وفي تطبيق مبادئ العائلة البطريركية وقواعدها. فكانت النتيجة أن النساء والفتيات عانين أوضاعاً غير مؤاتية أكثر مما عانى الرجال والصبيان، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعليم، والزواج، وتحمُّل الوطأة الأكبر من الصدمة. لكن عائلة أبو خالد تقدم حالة أعمق من التفاوت بين الجنسين تعين فيها على الفتيات دفع ثمن أعلى مما دفعته سهيلة. فقد كافح أفراد العائلتين بطرق متماثلة ومتباينة للتغلب على الصدمة اقتصادياً واجتماعياً. وفي حين أدى فقدان ناظم عمله ودخله إلى إصابته بأزمة نفسية انسحبت على ديناميكيات العائلة والنوع الاجتماعي، تمكن أبو خالد من استيعاب الصدمة نظراً إلى ما كان يتوفر لديه من بدائل، كالمدخرات والهجرة، على الرغم من أن ذلك كان على حساب فرص بناته اللاتي كن صغيرات السن. كذلك تبين حالة أبو خالد أن العائلة وشبكات القربى في بلدته لا يزال في إمكانها تقديم الدعم

Digitized by Birzeit University Library

إلى المحتاج على عكس حالة أسرة أم ناظم، إذ عبرت سهيلة عن قلقها من أن العائلات حولها جميعاً كانت تعاني صعوبات اقتصادية، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن مساعدة الآخرين أو إقراضهم، فبعض استراتيجيات التأقلم المألوفة يتلاشى في بلدتهم. كان خيارا الاقتراض والمعونة متوفرين لكلتا الأسرتين، لكن ردة فعل رب كل أسرة على هذين الخيارين جاء مختلفاً. فقد استفاد منهما أبو خالد لتفادي الحرج الاجتماعي، في حين رفض ناظم الاتكال عليهما للحفاظ على مكانته الاجتماعية. ويبدو أن هذه المواقف الاجتماعية السلبية التي تعارض الاقتراض بقوة تبرز عندما يتصور أفراد العائلة أن هناك وسائل أُخرى متوفرة، أو عندما يصاب الأشخاص، ولا سيما الذكور، بطعنة في صميم هويتهم كمصدر للدعم والحماية.

### أسرة دار سالم: تعاون وصراع على صعيد الوحدة والانفصال
(كتبت لميس أبو نحلة النص الأصلي)

تمثل أسرة دار سالم حالة عائلة فلسطينية اضطرت إلى مصارعة تأثير الاحتلال الإسرائيلي في ثلاث مراحل من حياتها. إذ سلب الاحتلال الإسرائيلي أفراد العائلة منزلهم وأرضهم وحوّلهم إلى عمال مأجورين. وكافح رب الأسرة لعقود ثلاثة من أجل الارتقاء بمستوى الأسرة ولاستعادة بعض ما فقدته. وخلال تسعينيات القرن العشرين، ومع وفاة رب الأسرة، وأنظمة حظر التجول والقيود الصارمة على الحركة، التي رافقت انطلاق الانتفاضة الثانية، أصيبت العائلة بنكسة أُخرى كانت نتائجها قاسية. وخلال مسار التأقلم في سبيل البقاء والمجاهدة من أجل الحراك الاجتماعي، كان على أفراد العائلة استيعاب التحولات التي تعرضت لها العائلة عن طريق الإذعان والتعاون والصراع. وفيما يلي سأقوم بتحليل هذا البعد لدار سالم ضمن نظامين: نظام عبد القادر، الأب، ونظام سالم، الابن.

يمثل وصف النظام البطريركي الأول لدار سالم صعود الأب، عبد القادر، وانحداره. تزوج والدا سالم، عبد القادر وصفية، وهما أولاد عم، سنة ١٩٥٦، ورزقا أربعة أولاد: ثلاث بنات وابن، بحلول سنة ١٩٦٦. وينحدر الزوجان من عائلتين إقطاعيتين من بلدة فلسطينية صغيرة تقع في جوار القدس. فقبل نكبة ١٩٤٨، كانت العائلتان تعيشان في قرية تقع على حدود ريف رام الله حيث كانتا تملكان بيوتاً وأراضي زراعية، واحتفظت العائلتان بأملاكهما وبروابط متينة بالأقارب من العائلة الممتدة في بلدتهما الأصلية. وفي سنة ١٩٤٨، وعندما ضمت إسرائيل بلدتهما

Digitized by Birzeit University Library

الأصلية، فقدت العائلتان حق العودة إليها كما فقدتا الأرض، لكنهما احتفظتا بالسندات التي تثبت ملكيتهما. وبعد استقرارهما لسنوات في القرية وتأسيس بيت العائلة وحياة عائلية، حيث كانتا تكسبان رزقهما من الأرض الزراعية، اقتلعتا مرة ثانية من القرية التي دمرها الجيش الإسرائيلي تدميراً تاماً في أثناء حرب ١٩٦٧. وتسترجع صفية، التي تبلغ السابعة والسبعين من العمر، الحادثة بألم بقولها: "إحنا ما تركنا بخاطرنا! أطلعونا، طردونا. والله يا بنيتي طردونا طرد. اللي كان حافي واللي بدون أواعي [ملابس] وأكل للأطفال. اقتحموا البيوت وأطلعوا الناس منها، الصغار والكبار والنسوان. الجميع. والله يا ربي كنت أنقل أولادي الصغار (بالتقسيط)، أحمل واحد أحطه هناك وأرجع للثاني وأنقله، وهيك." وعلى غرار جميع عائلات القرية، فقدت العائلتان تحت الركام البيت والمقتنيات والوثائق الرسمية، بما فيها سندات ملكية الأرض. وتشتت أفراد جميع العائلات التي أُجبرت على الرحيل لاجئين في أماكن متعددة من الضفة الغربية. وكان على صفية وأولادها الصغار أن يتدبروا أمورهم بمفردهم لغاية سنة ١٩٦٩، عندما التأم شمل العائلة مع عبد القادر وبدأت حياة جديدة في المدينة. ومثل العائلات الأُخرى العديدة، أصبح أفراد الأسرة لاجئين من دون أن يتمتعوا بوضع اللاجئ الرسمي وتحولوا إلى عمال.

واجه عبد القادر، باعتباره رب الأسرة، جميع تلك الخسائر باستراتيجيتين أساسيتين: تأسيس عمل خاص مزدهر، وفرض نظام عائلي بطريركي صارم. وتطور عبد القادر في مجال العمل، بداية كعامل بناء ثم أصبح متعهداً لأعمال بناء في إسرائيل، وانتهى به الأمر إلى إدارة مشروعه الخاص لأعمال البناء في سنة ١٩٧٧. وخلال تلك الفترة، تمكن من جمع موارد مالية والحفاظ على مستوى حياة لائق وعلى مكانة اجتماعية مرموقة ضمن مجتمعه المحلي. فقد كان يدير عمله ويتخذ قراراته باستقلالية تامة. وظل عبد القادر، إلى أن توفي، المصدر الرئيسي للدعم الاجتماعي والاقتصادي لأفراد أسرته ولأقاربه من العائلة الممتدة. واستناداً إلى ما يقوله شخصيته بإعزاز قائلة: "مرة عمي كانت مشهورة في البلد إنها انتظرت عمي عشر سنين حتى تتزوجه. ولا واحد كان بجرؤ إنه يفسخ خطبتهم. عمي كان معروف بالجرأة والصلابة وإله مكانة اجتماعية ولا واحد كان بقدر يقول له (لا)."

كان عبد القادر هو صانع القرار الوحيد داخل الأسرة، وكان هو من يقرر الحدود التي يتحرك ضمنها الأفراد ويمارسون حياتهم من دون المساس بالمنظومة

Digitized by Birzeit University Library

البطريركية التي وضعها. وبالتالي، تم تحديد أدوارهم ومسؤولياتهم، وتحديد فرص الأولاد في التعليم والزواج والعمل. وقد شكل الزواج الداخلي استراتيجيا أساسية لدعم استمرارية النسب العائلي الذي مزقت أوصاله الحرب الإسرائيلية والاحتلال، وللمحافظة على تقوية علاقات القربى وتواصل الأقارب. بدأ زواج القربى بزواجه هو شخصياً سنة ١٩٥٦، وتبعه في سنة ١٩٧١ زواج كبرى بناته، هدى، التي لم تكن بلغت الخامسة عشرة، من ابن شقيقته الذي كان لاجئاً في الأردن. وتقول صفية: "البنت بكت. قتلت حالها من البكاء لمّا سمعت خبر خطبتها لأنها كانت صغيرة وما بتفهم إشي. أنا ما تدخلت. القرار كان قرار أبوها وخالي." وقد وجد الاثنان في زواج هدى فرصتها الوحيدة للمستقبل، بما أنها تركت المدرسة، ووسيلة لتجنب النزاع مع عمتها. احتضنت عائلة عبد القادر زوج هدى، الذي التحق بزوجته في الضفة الغربية بموجب قوانين لم الشمل، وعمل مع خاله وعومل كابن للعائلة. أمّا شقيقتا هدى وشقيقها فأنهوا جميعاً تعليمهم الجامعي قبل زواجهم. وقد أيدت صفية، تعليمهم، "أنا بحب إنهم يتعلموا في أي مجال. المهم إنهم يتعلموا. في هناك إشي مثل العلم. العلم سلاح. بدّك يكونوا مثلي بدون تعليم؟ هذا أحسن؟ طبعا لا." ولم يمانع عبد القادر تعليمهم، لأن ذلك لا يتعارض مع النظام العائلي الذي وضعه، إضافة إلى أن التعليم الجامعي كان تطور وانتشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سبعينيات القرن العشرين، وأصبح التعليم العالي شائعاً بين أفراد ذلك الجيل.

دعّم زواج سالم سنة ١٩٨٨ النظام العائلي البطريركي الذي وضعه عبد القادر. فقد خطط مع أخيه لزواج سالم بابنة عمه منيرة، التي كانت أيضاً لاجئة في الأردن. لم تتدخل صفية في هذا الأمر قائلة:

> كان يدرس في الكلية وساكن عند دار عمّه. اتفق أبوه وعمّه وقالوا له "هاي بنت عمّك أفضل من الغريبة. القريبة أولى من الغريبة." وافق سالم على هذا الزواج المدبر "ابن العم لبنت العم"؛ هاي عاداتنا وتقاليدنا. أهلي وأهلها كانوا راغبين وخلينا نقول إنهم شجعوا هذا الزواج.

ومع أن منيرة كانت في السابعة عشرة آنذاك، فإنها عارضت هذا الزواج المدبر بقولها: "أنا كنت بدي أرفض الزواج من سالم مش لأنه فيه أي عيب لكن أنا بحبش زواج القرايب. . .بس أبوي قاللي بدّك تقتليني؟" وتم زواج سالم ومنيرة كما خُطط له.

عن طريق زواج سالم ومنيرة تحولت الأسرة النووية إلى أسرة ممتدة. وأصر عبد

Digitized by Birzeit University Library

القادر على أن يعيشا مع العائلة مع أنه استأجر لهما شقة ملحقة بمنزله وأثثها. لكنه لم يكتف بالاحتفاظ بسالم ضمن عائلته الممتدة، بل أبقاه في وضع تبعية اقتصادية له أيضاً، فقد وظفه في عمله الخاص وعامله كأي عامل. ومع أن سالم كان حائزاً شهادة في إدارة الأعمال، إلاّ إن والده لم يتح له فرصة الاستفادة من دراسته، وإنما أبقاه في موقع هامشي في مجال إدارة العمل وفي عملية اتخاذ القرارات.

لقد قرر عبد القادر لسالم ومنيرة الحدود المادية والمكانية لحياتهما ضمن عائلة ممتدة، حدوداً تضمن عجزهما عن السعي للانفصال عن أسرته. فالشقة التي استأجرها وأثثها لهما لم تكن تحوي مطبخاً لائقاً، وإنما كانت تضم تجهيزات تكفي لصنع القهوة أو الشاي لهما أو لضيوفهما فقط. فالعيش مع عائلة ممتدة كان يعني تناول كل الوجبات الرئيسية وحضور جميع المناسبات الاجتماعية المهمة في بيت عبد القادر، وترك حيز كاف لعبد القادر لمتابعة نمط حياته بعيداً عن الضجة والتدخل. وقد تقبل سالم، باعتباره الابن الوحيد، فكرة كونه جزءاً من عائلة ممتدة وشخصاً هامشياً في مجال عمل والده، بل آمن بهذه الفكرة. وكان يتلقى بصفته عاملاً راتباً شهرياً ثابتاً منه، كما كان حراً هو ومنيرة في إنفاق الراتب كما يشاءان. كذلك لم يحاول سالم افتعال معارك مع والده، وإنما عاش ببساطة وسلام وفق النظم والقواعد التي وضعها الأب. أمّا منيرة، من جانبها، فبذلت بعض المحاولات الفاشلة لتحدي سلطة الأب. وفيما يخص العيش مع أسرة ممتدة، تقول منيرة: "ما كان عنّا أي خيار غير إنه نحترم رغبة عمي وقراره." ومع أنها كانت تدرك أن الانفصال عن العائلة كان أمراً لا يحتمل النقاش، إلاّ إنها حاولت ذلك مرتين.

> طرحت مرة فكرة إني أطبخ إلنا [لأسرتها] في بيتنا ونعيش على القد، ولكن الفكرة قوبلت برفض شديد من عمّي. ومرة صدف أنه توفرت شقة للإيجار في نفس الحيّ فطرحت فكرة الانتقال لهذه الشقة بحجة انها أوسع مساحة وبالتالي أفضل للبنات لـمّا يكبروا وسالم كان مقتنع بس عمّي رفض الفكرة قطعياً.

لم تصل معركة منيرة مع عبد القادر إلى حد الصدام قط. لكن منيرة حققت نجاحاً أكبر في محاولاتها الأُخرى لمقاومة نظام العائلة البطريركية، وذلك فيما يخص عملها ونوع التعليم الذي ترغب فيه لبناتها. فقد نأى عبد القادر بنفسه عن تلك الجدالات جميعها التي كان على منيرة حلّها مع زوجها ومع بقية نساء العائلة، لأن تلك كانت أموراً لا تتعارض والشروط المقبولة لديه. فهو لم يكن، عامةً، من معارضي تعليم

Digitized by Birzeit University Library

المرأة، أو عملها، أو حركتها. إذ كانت ابنته الصغرى، ليلى، أتمت تعليمها العالي، وحصلت على عمل، كما كانت تتمتع بحرية الحركة وتنفق راتبها كما تشاء، ولم تتزوج إلى أن بلغت السادسة والعشرين. وتقول ليلى إن والدها لم يتدخل في شؤونها قط، ولم يفرض عليها شيئاً. وحتى في زواجها وطلاقها بعد عام، كانت لها حرية كاملة في خياراتها، على الرغم من أن زوجها السابق كان ابن أحد أصدقاء والدها. وقد وقف والدها إلى جانبها عندما تقدمت بدعوى الطلاق، وبعد حصولها عليه أحضرت طفلتها الرضيعة لتقيم معها بمنزل أسرتها. وكانت ليلى تعي، شأنها شأن منيرة، أن الحياة في بيت عبد القادر، مع أنها تلائمها كامرأة مطلقة، إلاّ إنها كانت تعني أيضاً الافتقار إلى الخصوصية والاستقلالية، لكن لم يكن في إمكانها تحدي أوضاع الحياة هناك. فتصف تجربتها قائلة:

> الطلاق ما كان المشكلة. المأساة ما بعد الطلاق. إذا ما كنتِ شخصية مستقلة وتقدري تصرفي على نفسك وبنتك بالقدر الكافي، هذا بيشكل لك مشكلة كبيرة وحتى لو كان راتبك عالي وما عندك دار أهل يعطوك هذه الاستقلالية هونا المأساة ... في هذه الدار لا يمكن توخذي راحتك. الدار فيها كبير والكبير هو المسيطر على الموضوع. هذه معروفة للجميع. الكل كان يوخذ بالاعتبار إنه أبوي موجود. كان يحب الهدوء وما يطبق يسمع صوت الصغار، ويحب السهر على التلفزيون لساعة متأخرة، وكان لازم أتماشى مع نمط حياته. كنا [هي وطفلتها] نستنى [ننتظر] حتى ينام وننام في الصالون، أو نفرش على أرض غرفة الاستقبال لأنه ما كان عنا غرفة خاصة إلنا.

لغاية هذه المرحلة في حياة العائلة، يمكن لأسرة عبد القادر أن ينطبق عليها "المثال الرئيسي" لنموذج الأسرة غير المتعاونة، إذ يتمتع "شريك واحد بأفضلية جلية في تقرير توزيع موارد الأسرة الداخلية بمقتضى ملكيته وسائل الإنتاج" (Katz 1997, p. 35). لكن عبد القادر لم يستمد قوته وسلطته فقط من كونه صاحب العمل والمعيل الرئيسي للأسرة، فهناك عدة سياقات تُستمد فيها السلطة والقوة من إمكان الوصول إلى موارد خارج الأسرة، قد تكون موارد اجتماعية وثقافية وأيديولوجية. وفي السياق الفلسطيني، يعتبر الانتساب إلى حزب سياسي والانغماس في النضال الوطني مصدراً رئيسياً للقوة. لكن الصحيح أيضاً أن قوة عبد القادر ونظامه البطريركي كانا عصيّين على المقاومة أو الزعزعة إلى درجة معينة فقط. فقد واجهت سيطرته البطريركية

Digitized by Birzeit University Library

تحديات أساسية، عندما وصلت ابنته الثانية، سهام، إلى مرحلة الدراسة الثانوية وأصبحت مؤهلة للانخراط في ميدان النضال السياسي الوطني. فقد أجمع أفراد العائلة على أن سهام كانت الوحيدة بين أفراد العائلة التي جرؤت على تحدي عبد القادر لأنها كانت شبيهة به، كما كانت تحظى بالقسط الأكبر من حبه ومعزته، وكان يردد دائماً قوله: "والله هاي بنتي بمية زلمة [رجل]." وتصف سهام ثورتها قائلة: "وقتها ما كنت أعرف أي شيء حتى ما كنت أعرف أوصل لوسط البلد." وفي أواسط سبعينيات القرن العشرين، انتسبت سهام إلى حزب يساري وأصبحت عضواً نشيطاً في الحركة الطالبية.

> تشكلت عندي أيديولوجيا ونظرة للحياة كانت باعتبار أبوي ثورية جداً. هذا خلق صراع مستمر بيني وبينه كان بسمّيه "صراع الأضداد". أمي شجعتني بشكل مباشر أني أنضم للحزب لمّا كانت تقول هدول ناس مناح [جيدين] ووطنيين. كانت تخاف كثير عليّ أني أنسجن أو أتصاوب وأضيّع حياتي عشان هيك كانت تحاول تمنعني أطلع وأشارك في المظاهرات في الشارع أو أشتبك مع الجنود.

في ذلك الوقت، لم تكن سهام الشخص الوحيد الذي يعتنق أيديولوجيا يسارية تقدمية، أو يشارك في النضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. فقد كانت هي وأفراد عائلتها كلهم يشعرون بالحنين إلى الفترة التي كان أفراد مجتمعهم المحلي جميعاً، رجالاً ونساء، بمن فيهم الأقارب من العائلة الممتدة، والجيران، والأصدقاء، والمعارف، يتبعون المسار نفسه. لكن سهام أخفت نشاطها السياسي عن والدها لأنه كان يعتقد أن ذلك سيؤدي إلى اعتقاله أو مهاجمته من جانب الجنود الإسرائيليين، وقد حذرها مراراً وتكراراً قائلاً: "لا تخليني أتصادم مع الاحتلال. أنا عندي بيت وعيلة." وعلى الرغم من شعوره بالفخر بموقفها السياسي وقدرتها على الجدال، ومن استدعائها في كثير من الأحيان لتجادل الإسرائيليين الذين يعمل معهم في أمور السياسة، فإنه لجأ أحياناً إلى القوة الجسدية للحد من نشاطها ولإبعادها عن "الدرب الذي اخترته"، كما تقول سهام. وبعد إنهاء مرحلة الدراسة الثانوية، عُرضت على سهام منحة للدراسة في الخارج، الأمر الذي أدى إلى تفاقم النزاع مع والدها. وتدعي الأم، صفية، أنها نأت بنفسها عن الأمر. وتقول سهام إن سالم وقف إلى جانبها ودعم مساعيها. وقد حلل سالم موقف والده قائلاً:

Digitized by Birzeit University Library

أبوي ولا عمره كان يستشير حدا عند اتخاذ أي قرار إلاّ إذا كان متردد أو متخوف من حصول أي خلل نتيجة لقراره لأنه ما كان مستعد أنه يتحمل المسؤولية بنفسه. كانت هذه أول مرة بستشيرني. فعلياً كان هو مركز القرار وقراره أمر مطاع.

سافرت سهام إلى الخارج من دون موافقة صريحة من والدها:

صحيح أنه دفع لي رسوم البعثة والسفر لكنه ما راح معي على الأردن لمّا سافرت. ما ودعني كأب. بمفهومه كان متأكد بأنه نضالي السياسي والوطني ما أثر على سمعتي الاجتماعية وأنه بقدر يطمأن عليّ برّا [في الخارج]. واكتشفت لاحقاً أنه أبوي وافق على سفري مجبر بدافع إنه يبعدني عن خطر الانخراط أكثر في السياسة لو ظليت والتحقت بإحدى الجامعات المحلية.

ولدهشة والدها، عادت سهام مع انطلاق الانتفاضة الأولى والتحقت بصفوف المناضلين الوطنيين. كما أنها كانت اختارت زوجها وهي في الخارج. فبعد أن كانت رفضت جميع من خطبوها، استسلم الوالد قائلاً: "بنتي ريحتني من همّها؛ جابت عريسها معها." وتتذكر سهام أن والدها كان يقول: "بنتي هادي حالة ميئوس منها، ما حدا بقدر يقنعها تغيّر رأيها بأي شكل من الأشكال."

لم يتحدَّ أولاد عبد القادر والدهم وقراراته إلاّ في العام الأخير من حياته، فقد اتخذ عدداً من القرارات التي أبعدت عنه أفراد العائلة جميعهم، إذ باع الأراضي التي يملكها بسعر بخس، وكان يخطط لبدء مشروع عمل في الخارج. وتصف ليلى الأيام الأخيرة لوالدها قائلة:

رغم أنه في حياته ما استشارنا لكن هذه المرة انجبّينا لمّا سمعنا الأخبار. كانت أكثر ما بنقدر نتحمل. وقتها تدخّل الجميع، أختي سهام وأخوي سالم وأنا، ولعبنا دوراً كبيراً في منعه من السفر. كانت مرحلة سيئة جداً إلنا... في الأيام الأربع الأخيرة كان يتألم كثيراً، وكنت أتألم لألمه. ما كنت بحب له إنه يتألم. تعودنا عليه أنه تكون شخصيته قوية. توفي ما كنت أعرف إذا أنا حزنت عليه أو عشانه [لأجله]. المهم الله يرحمه... الفترة بعد وفاته... هذا الذي قصم ظهر البعير... أخوي سالم تصرّف لحاله، أخذ بعض القرارات إللي دمّرته ودمرتنا معاه.

أمّا سالم، الذي لم يعارض والده أو يتحدى سلطته قط، فقد كان يعي أن والده قلص

Digitized by Birzeit University Library

الفرص المتاحة أمامه.

> الظروف اللي عاش فيها أبوي أثرت على شخصيته. كان رجل صارم، ما عنده "ياما ارحميني" لكن لمّا كبر تغير. كان طيب جداً وطيبته كانت لخارج البيت أكثر من في داخله. من ناحية الكرم كان كريم داخل البيت وخارجه. كان حنون لكنه ما كان يظهر حنانه داخل البيت. كل من عرفه منيح عرف حنانه. كان صارم معي من ناحية الشغل بده إياني أكون قادر إني أعتمد على نفسي. في نظري ما شفت مثله إنسان. بعد وفاته اكتشفت أنه بكرمه وحبه للناس ما ميّز بين الصاحب أو غير الصاحب. كانوا حوله مثل الذبّان [الذباب] الذي يحوم حول الحلو وبعد ما يذوقها يهجّ. الصاحب بقي، واختفى إللي كان له مصلحة من وراء معرفته فيه. ما في مجال لأن أتعلم منه. لكل شخص طباعه الخاصة. تعلمت الكرم منه لكن ظروفه تختلف عن ظروفنا. يعني العزّ والمال راح والحمد لله. كان مسيطر وكنت أنا مسيطر من وراه، كانت هيبتي من هيبته.

وتعبر منيرة عن مدى الخسارة التي ألمت بهم بفقدان عبد القادر بالقول:

> كان عمّي يتمتع بخصوصية مميزة. بقدر ما كان قوي بجبروته كان قوي بعاطفته. ما بعتقد إنه أي زلمة [رجل] بستّه مارس اللي مارسه. عاش حياته مالك نفسه وقراراته. خسرنا كثير بوفاته. ما كنا على اطلاع كيف كان يطرح الأمور. ما استفدنا من وجوده وما كنا نفكر مرة ليش هو قوي، من وين بيستمد قوته واحترامه ومكانته، وليش ما كان يتنازل لأحد. كان كل شي بإيده. هو يتصرف بكل شيء وإحنا تركنا المركب يمشي.

بعد وفاة عبد القادر في سنة ١٩٩٧، بدأ النظام البطريركي الثاني في دار سالم، وذلك عندما اضطلع الابن بمهمة الإشراف على أعمال العائلة والأسرة الممتدة. وأصبح، وهو في الواحدة والأربعين من العمر، رب أسرة مؤلفة منه ومن سبع إناث: والدته صفية (٧٧ عاماً)؛ زوجته منيرة (٣٦ عاماً)؛ بناته الثلاث، نوال (١٣ عاماً)، ويارا (١٠ أعوام)، وزينب (٨ أعوام)؛ شقيقته المطلقة (٣٦ عاماً)، وابنتها ناديا (٨ أعوام). خلال العام الأول استمرت أمور الأسرة كما كانت عليه. فكانت منيرة تعمل وتتصرف في راتبها كما تشاء، وكانت بناته الثلاث مسجلات بمدرسة خاصة. كما كان لدى ليلى عمل ثابت وراتب تتصرف فيه كما تشاء. وظلت ترتيبات السكن كما كانت سابقاً، حيزين للمعيشة، لكن أسرة واحدة ممتدة. وقد حظيت صفية بمكانة "كبير العائلة"،

Digitized by Birzeit University Library

لكنها لم تكن تمسك بزمام الأمور كلياً، إذ فسحت مكانتها الجديدة المجال للأقارب من طرفي الأسرة لا للزيارات الدائمة فحسب، بل للتدخل في شؤون الأسرة أيضاً، وهو ما لم يكن مقبولاً عندما كان عبد القادر في قيد الحياة. كذلك اضطلع سالم، باعتباره رب الأسرة، بمهمة إعالة العائلة من الدخل الآتي من عمل أفرادها. وبما أنه كان يدرك أنه ليس الوارث الوحيد لمصلحة العائلة، توجب عليه الحصول على موافقة والدته وشقيقاته قبل استخدام الأصول التي خلّفها والده لتطوير العمل. وقالت ليلى إنها وشقيقتيها تخلين عن المطالبة بحقهن في الميراث: "تنازلنا عن حقنا لأنه أخونا الوحيد وكان شرطنا الأساسي أن يحافظ على المصنع والشغل." وكان سالم، على غرار والده، يدير العمل بمفرده من دون استشارة أحد. فحاول تأسيس نظامه الخاص عن طريق تحديث معدات الإنتاج، لكن نظراً إلى أنه لم يكن متعوداً اتخاذ القرارات، ولا يمتلك خبرة كافية بصفقات العمل، كانت النتيجة إفلاس المصلحة. وأصيبت العائلة بصدمة عندما بدأ الدائنون يطرقون الباب.

أدت أزمة العمل إلى حدوث كثير من النزاعات بين أفراد الأسرة أنفسهم، وبينهم وبين الأقارب. وفي محاولة لفهم سبب الأزمة، هددت الشقيقات بالمطالبة بحصتهن في المصلحة. واتُهمت عائلة منيرة بأنها أدت دوراً في إحداث الأزمة. لذا تصرفت منيرة بسرعة لإنقاذ زوجها وطلبت مساعدة من أسرتها في الأردن لدفع جزء من الدين. في هذه الأزمة، اعتبرت منيرة، التي كانت ابنة العم، كنة، أي زوجة أخ، وبدلاً من تقدير موقفها تعرضت للملام، لأنها تصرفت من دون استشارة أحد. لكن أقارب سالم المباشرين والبعيدين أجمعوا جميعاً على أن عليه تحمّل تبعات أخطائه. ومع انطلاق الانتفاضة وما رافقها من اجتياح إسرائيلي وإغلاق للطرقات وتقييد حرية الحركة، ساء وضع العمل، فاضطر سالم إلى صرف عماله وموظفيه، ومع ذلك كانت العائدات أقل من أن تمكنه من الوفاء بالدين. وأكد سالم أن "الإغلاق والحصار خلى نقل الإنتاج وتوزيعه مستحيل. لو أن الظروف بقيت مثل ما كانت كان قدرنا نسدد الديون بشكل أسرع. لو ما أجت الانتفاضة لانتهى الدين بالفعل لانتهى الدين..." وبصرف النظر عما جرى من منازعات، كانت النتيجة واحدة: كان العمل يغرق في الديون، ولم يكن لدى ليلى ومنيرة خيار سوى التعاون على تحمّل وطأة الصدمة. فباعت ليلى سراً بعض مصاغها الذهبي، وضمت منيرة دخلها الشهري إلى دخل ليلى. وكان على منيرة أن تعمل أوقاتاً إضافية لزيادة دخلها، كما عملت ليلى بالتطريز الفلسطيني لكسب مزيد من الدخل، وكذلك أُوكل إليها مسؤولية تدبير الموارد

Digitized by Birzeit University Library

الشحيحة للأسرة، فلجأت هي وباقي أفراد الأسرة إلى جميع استراتيجيات التأقلم الأسري الممكنة كي يكفيهم الدخل. وفي تقويم وضع العائلة الاجتماعي الاقتصادي في تلك المرحلة يقول سالم: "عادة الترف تركناها ورجعنا للعائلات اللي كنّا منها"، مشيراً إلى فترة سنة ١٩٦٧ عندما كان طفلاً. وتصف منيرة الوضع قائلة: "وضعنا حالياً هو وضع أسرة بتعيش على خط الفقر بالمقاييس الاقتصادية بينما في السابق كنا ننتمي للطبقة المتوسطة." في حين تعبر ليلى عن الحنين وعن التصميم على إحياء المرحلة الذهبية للعائلة، "ما كنت أفكر في حياتي أبداً أننا عمرنا نقبل معونة من حد... ما عمرنا عرفنا الدَين لمّا كان أبوي عايش. لازم عيلة أبو سالم تظل محافظة على مكانتها اللائقة."

أدت التداعيات إلى تغييرات دراماتيكية في أدوار النوع الاجتماعي، وكانت حصة سالم هي الأكثر إيلاماً. فبعد فقدانه مصدر رزقه الأساسي وقدرته على إعالة العائلة، عانى أزمة المعيل الذكر المُحبَط. وعلى الرغم من اعتقاده أنه لا يوجد ما يمكنه تعلمه من والده، فإنه ورث عنه ثقافته البطريركية. وقد عبر سالم عن الشكوك التي تساوره بشأن احترامه لنفسه بعد أن تحول من معيل إلى عالة بقوله:

> المعروف أنه رب الأسرة اللي كان معتاد يدعم البيت وهو المموّل للبيت، ولمّا تصير مرته أو أخته هي المموّلة وهو يصبح عالة، هذه بتأثر. أنا باعتبار عالة، أصبحت عالة... من سنة ما ساهمت في مصروف البيت إلاّ بالقليل. شعرت باني صغرت. بتعرفي إشي، على قدر ما واجهنا من احتلال وعلى قدر ما شفنا من أشخاص ما أثر عليّ. شفنا ذلّ من اليهود لكن مش مثل ذل الدين. طولة حياتي وأنا عايش بهيبتي وكرامتي.

شعرت منيرة بأن إيجاد دخل بديل سيساعد سالم في استعادة مكانته، إذ قالت: "حاولت عدة مرات إني أدفعه يدوّر على شغل. حتى لو أنك تشتغل عامل المهم أنك في النهاية تحصل على ناتج وتكون أنت قوي في هذا الناتج وتشعر أنك مش بحاجة لحدا." لكن سالم كان يعتقد أن الاستراتيجيا الوحيدة التي ستنقذه هي تكريس نفسه ووقته لعمله. وبالنسبة إليه كان الشيء الوحيد الذي سيعيد إليه كبرياءه ومكانته هو استرجاع مجد عمل العائلة. لذا، كان يشعر بالتوتر معظم الوقت، وكي يتفادى النزاع مع أفراد العائلة والإحراج عبّر عن ذلك بقوله: "كانوا يتحاشوني ما كنت أقدر أتطلع بعنيها [زوجته]. ظليت متماسك أو أظهر إنني متماسك"، وصار يمضي معظم الوقت

Digitized by Birzeit University Library

في العمل. فقد كان مصمماً على عدم اللجوء إلى حل بديل لكسب الدخل، وأصر على مواجهة التحدي، لكنه كان تحدياً لا يحمل في طياته بارقة أمل نظراً إلى سوء الوضع الاقتصادي وصرامة القيود التي تحد الحراك.

أصبحت ليلى ومنيرة، باعتبارهما تعملان، المعيلتين الرئيسيتين للعائلة، كما صارت لهما صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بتوزيع موارد الأسرة. ومع أن أفراد العائلة اتفقوا جميعهم على أن يتشاور سالم ومنيرة وليلى قبل اتخاذ أي قرار، إلاّ إن ليلى، من الوجهة العملية، هي صاحبة القرار، وسالم ومنيرة يتكيفان وفق قرارها، ويقدّران ما تقدمه من مساعدة مالية، وتدبير ما كان للعائلة أن تتدبر الأمور من دونهما. وتؤكد منيرة أنها غالباً ما تتخذ القرارات مع ليلى ومن ثم تسألان سالم رأيه. "مع إنه كنا نعرف إنه بوافق وما بعارض بس كنا نسأله رأيه من باب المحافظة على شعوره وكرامته." كما تشهد العلاقات بين أفراد الأسرة نزاعات بشأن أمور متعددة، مثل تقسيم الأعمال المنزلية، وعمل منيرة خارج البيت، وتدخّل الأقارب، وما شابه. والنزاع الذي كان يتعين على منيرة وليلى التعامل معه باستمرار يتعلق بمحاولة إيجاد توازن بين امتيازات العيش ضمن عائلة ممتدة، وبين التوق إلى الانفصال والخصوصية، لكن كلتاهما تدرك قوة مبدأ العائلة البطريركية. فتؤكد منيرة أنه "لا يمكن نستقل ببيت منفصل طالما مرة عمّي [والدة سالم] موجودة لأنه سالم ابنها الوحيد. إحنا مسؤولين تجاهها حتى لو تعدّل وضعنا الاقتصادي." كذلك تشعر منيرة بأن صفية ليست حماتها، بل والدتها، وتقول: "لو لا سمح الله مرضت أنا دايماً بقول إني مستعدة أنه أترك شغلي وأتعاون مع ليلى على رعايتها." أمّا ليلى، التي تشكو باستمرار من عبء الأعمال المنزلية وتتهم عائلة شقيقها بأنها سبب هذا العبء، فتقول: "أحيانا بسمّعهم كلام وبقول لهم إنتوا مستوطنين، روحوا على بيتكم. ما بقدر أترك أمي الختيارة وكمان أمي بتعتبر أخوي سالم سند الدار وأنا ما بقدر أحرمها منه."

لقد اختلفت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في أثناء حياة عبد القادر عن تلك التي سادت بعد وفاته. فمع اقتراب نهاية تسعينيات القرن الماضي، بدأت الأوضاع الاقتصادية تسوء وتتدهور مع تعطل عملية السلام وانطلاق الانتفاضة الثانية. كما تراجعت من الميدان السياسي العام القوى السياسية اليسارية والتقدمية والعلمانية التي كانت سائدة في الثمانينيات، لتنتشر القوى الدينية والإسلامية. وخلال هذه الصيرورة، وكما هو الحال في المجتمعات التي تعاني جرّاء النزاعات والصعوبات الاقتصادية، أدت أوضاع المعيشة الحالية في فلسطين، بما يميزها من

Digitized by Birzeit University Library

أوضاع اقتصادية متدهورة، والقلق إزاء المستقبل، وعدم الأمان، والتوتر الدائم، إضافة إلى ما رافق ذلك من تنامي وانتشار حركات إسلامية راديكالية نشطت في مجال التعبئة وتوفير الخدمات في فلسطين وفي المنطقة ككل، أدى كل ذلك إلى نشوء نوع من التدين الطقوسي المسيّس الصارم.

كما أدى هذا التوجه الجديد إلى إثارة جدالات صريحة لا تنتهي بين منيرة وسالم، وإلى مناورات خفية بين منيرة وليلى، كان لها مفاعيلها على ديناميكياتهم مع الفتيات، ولا سيما نوال، كبرى البنات، التي كانت في الثالثة عشرة. وكان كسب المعركة عن قضايا تتعلق بنوال يعني كسب تلك المتعلقة بالفتيات الثلاث الأصغر سناً. ففي سنة ١٩٩٧، بعد وفاة الوالد، ارتدت ليلى اللباس الشرعي، شأن معظم القريبات والصديقات، والتزمت الواجبات الدينية الإسلامية. وكان الجيل الأصغر تأثر بانتشار الإسلام السياسي في مرحلة سابقة. فقد انضم الشباب إلى الحركات الإسلامية، وبدأت الشابات بارتداء الحجاب، وتزايد انتشار التدين بين الرجال والنساء في المجتمع، وتبنوا جميعاً وجهة نظر إسلامية كانت المرشد لهم في تعاملاتهم مع الآخرين. وقبل انطلاق الانتفاضة الحالية بعام، امتنع سالم من المشروبات الروحية، وبدأ يصلي ويصوم، كما صار يتردد مع باقي الرجال إلى المسجد كل مساء لحضور الدروس الدينية بعد الصلاة، ويُعتبر حالياً ذا نزعة محافظة اجتماعياً وهو يحاول التأثير في أفكار نوال (وابنتيه الأصغر سناً). وقد تأثر معظم الناس في مجتمع العائلة بالمد الإسلامي، عدا منيرة وسهام (وزوج سهام)، وتعتبر كلتاهما بين قلة فقط من نساء العائلة الممتدة والمجتمع المحلي ممن لا يلتزمن اللباس الإسلامي. وكانت النزاعات في دار سالم تثور في معظم الوقت بشأن مسائل تتعلق بنوال ذات الثلاثة عشر ربيعاً: هل عليها ارتداء الحجاب؟ هل يتعين عليها الانسحاب من فرقة الدبكة؟ هل يمكنها السفر إلى الخارج مع فرقة الدبكة؟ هل تتابع دراستها العليا؟ هل يجب أن تكون الدراسة هنا أم في الخارج؟

والآن، بعد أن أصبح سالم "مسلماً ومؤمناً صادقاً"، كما يصف نفسه، صار يحمل وجهة نظر اجتماعية مغايرة لوجهة نظر منيرة فيما يخص تعليم نوال، وعملها، وزواجها. فهو لا يمانع في أن تتعلم لغاية المرحلة التي ترغب فيها، ما دامت لا تغادر البلد. ويقول سالم موضحاً موقفه السابق من دراسة شقيقته سهام: "هادي بنتي وأنا بخاف عليها وما بأمّن عليها تدرس برّا البلاد." وفي رأيه أن في إمكانها اختيار أي حقل دراسي، "بخلّيها تدرس أي موضوع تختاره، لكن مهنة في

Digitized by Birzeit University Library

مجتمعنا الإسلامي غير مقبولة، مثل التمثيل، بعارضها بشدة." أمّا فيما يتعلق بزواجها، فهو يشجع الزواج في سن الثامنة عشرة للفتيات والفتية، ولا يمانع إذا اختارت نوال الزواج قبل انتهاء تعليمها. أمّا فيما يخص ارتداءها الحجاب وانسحابها من فرقة الدبكة، فيقول:

> بالنسبة لالتزامها بلبس الحجاب فهذه رغبتي ولكن بموافقتها. أنا ما بدي إياها تظل ترقص مع فرقة الدبكة لكن لازم يكون برضاها وبالإقناع. أنا بلحّ عليها وبدّي تترك الدبكة... أنه البنت تمسك بايد الشاب مش بسّ غلط، لكن حرام، حرام شرعاً وديناً.

ليلى لها وجهة نظر مماثلة، لكنها تتظاهر بعدم التدخل:

> أنا بعرف إنه نوال متميزة في الدبكة وصدقيني بكيت من كثر الفرح لمّا شفتها تعرض على المسرح. حتى أنا دخّلت بنتي بفرقة للدبكة... أنا بحب إنه نوال تترك الدبكة ولكن إمها موافقة وما دام إمها وأبوها موافقين أنا ما بدخّل. إحنا بنحاول. أنا بحاول ولكن القرار لإمها وأبوها...

أمّا والدة نوال فلديها وجهة نظر مختلفة كلياً فيما يخص فرص نوال ومستقبلها. فهي تصر على أن تحصل بناتها الثلاث على تعليم عال، وتريدهن أن يحصلن على بكالوريوس كأدنى حد قبل الزواج ولا تهادن في هذا الموضوع، كما أنها تشجعهن على العمل. وفيما يتعلق بموقف منيرة من المعتقدات والممارسات الدينية، تؤكد أنها مؤمنة لكن المعتقدات الدينية يجب ألاّ تؤدي بالناس إلى التزمت، وفي رأيها أن الأشخاص يجب أن يتخذوا قراراتهم النابعة من إرادتهم الحرة، لكن يجب أولاً أن يكونوا واعين ومطّلعين. وتنعكس آراؤها على أسلوب تنشئتها نوال.

> أنا بعاني كثير في جميع نواحي تربية بنتي. ما بقدر أوصل لداخلها. هذا اتجاه الدين اللي فجأة أخذت تتعايش معه بدون ضوابط. مجرد فكرة انطرحت وحملتها. فيها كثير من التناقضات. مرة أبوها ومرة المدرسة... مرة بدها تظل في فرقة الدبكة ومرة بدها تترك، مرة بدها تلبس المنديل. الآن فكرة الدين هذه كل شيء حرام، حرام، حرام. بفهّمها ماما ما بصير تمسكي بفكرة الحرام وأنت غير مطّلعة.

أمّا بشأن ارتداء نوال الحجاب، فتصر منيرة على أن ابنتها يجب ألاّ تتخذ قراراً بهذا الشأن قبل بلوغها الثامنة عشرة، وبعد ذلك لا يمكنها بأي شكل إجبارها

Digitized by Birzeit University Library

على القيام بأي شيء.

وأمّا نوال نفسها فهي تعكس جميع التناقضات والنزاعات الموجودة في دار سالم، وفي المدرسة، وفي الجوار. كما أنها تتمثّل القيم الوطنية والدينية والعلمانية والحداثية في وقت واحد. إذ تطمح إلى أن تصبح عالمة فلك، لكنها تقبل بدراسة علم الاجتماع، وهو مجال تحبه، إذا لم تكن الجامعات الفلسطينية تدرِّس الفلك، وتبرر هذا التنازل بأسباب وطنية، "لو اتعلمنا برّا، التعليم في الخارج بيشجع إنه ما نرجع على البلاد اللي بحاجة إلى المتعلمين." ومع أنها تملك الطموح الكافي إلى إتمام تعليمها، إلاّ إنها لا تمانع في الزواج قبل ذلك، وتقول إنه لو سنحت لها فرصة جيدة للزواج "ما بعرف يمكن إنه يتغير طموحي." وبالنسبة إلى العمل، ترغب نوال فيه لأنها لا تحب البقاء في المنزل، لكنها مستعدة للتنازل عنه، كما تقول، لأن "ما بحب إنه يكون الشغل عائق بيني وبينه لو كان وضعه جيد، بأقدر دايماً أشغل نفسي بشغل البيت." ثم تسترسل، مرددة وجهة نظر والدتها: "مرات المرة [المرأة] بتشتغل لذاتها لأنها متعودة على الفكرة ومصممة لمّا تصير في سن ١٨ فما فوق إنها تشتغل." وفي موضوع الحجاب، تقول نوال: "من مدة كنت بدي ألبس الحجاب فوافق أبوي لكن إمي رفضت لأني صغيرة، أنا كنت أعرف من قبل إنه إمي مش راح توافق لأنها باستمرار كانت تقول لأبوي إنه لا يمكن يحصل هذا قبل ما أصير ١٨ سنة." ويبدو أن المدرّسات في المدرسة يشجعن على ارتداء الحجاب، بل إن بعضهن يوبخ الفتيات اللاتي لا يرتدينه ويعاقبهن. فقد قالت نوال أنها تعلمت في المدرسة أن "الحجاب بيزيد من ثقتي بنفسي وبمنع حدا من أنه يتعرض لي في الشارع." وتتابع قائلة: "كثير من البنات بلبسوا الحجاب بدافع الغيرة أو بفرض من أهلهم مش مثل ما أمرنا الدين. وبتلاقي بنات يلبسوا الحجاب في الشارع وفي بيوتهن بيعملوا العجايب مثل ما بتقول لي إمي. حالياً مش ناوية أترك الدبكة إلاّ لمّا أكبر. لمّا يصير عمري ١٦ سنة وينهض جسمي."

وتعتقد منيرة أن التوجيه والتعليم سيساعدان نوال في التعامل مع ما يتنازعها من أفكار، فتقول:

> بحاول أزرع في بنتي إنها لازم تتعلم عشان تقدر توخذ قرارها بنفسها. إنها ما تلجأ لتقليد الآخرين... إنها تعيش حياتها مثل ما تيجي... وأنا بشوف في النهاية القرار قرارها. إنت بتوفري لها التعليم والظروف المناسبة. وقتها هي بتقدر تقرر لحالها.

Digitized by Birzeit University Library

خلال المراحل الثلاث في حياة عائلة دار سالم، كانت العائلة في تفاعل مستمر مع مجتمعها المحلي الذي تنتمي إليه، ومع المجتمع الفلسطيني الأشمل في المقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي. لكن ما يهمنا بالنسبة إلى هذه العائلة، على الرغم من أنها لا تعتبر متفردة بهذا الشأن، هو مفاعيل التغيرات والتفاعلات التي مرت بها على الديناميكيات الداخلية للنوع الاجتماعي، المتمثلة أساساً في النزاع الأيديولوجي بين أفرادها. فخلال فترة نظام عبد القادر، تأقلم أفراد الأسرة إلى حد كبير مع سلطته، لكن في لحظات معينة ساد النزاع بشأن علاقات القوة داخل الأسرة عبر آليات مناورة خفية وأُخرى صريحة، وتمثلت الآليات الأخيرة خير تمثيل في علاقة سهام بوالدها. فعلى الرغم من صغر سنها وتابعيتها لوالدها اقتصادياً آنذاك، فإنها تمكنت من الوصول إلى موارد غير مادية خارج نطاق الأسرة (المجتمع المحلي والحزب السياسي)، وقد مكّنها ذلك من خوض معركة مع والدها الذي لم يكن أي من أفراد الأسرة يستطيع تحديه. إن السلطة البطريركية التي فقدت مع نهاية نظام عبد القادر، لم يكن في الإمكان تعويضها خلال نظام سالم. فبعد فترة قصيرة من اضطلاعه بمركز والده، عانى الصدمة النفسية للمعيل الذكر الذي يفقد عمله ودخله. وبخلاف أبو خالد وناظم، اللذين فقدا عمليهما ومصدري دخلهما أيضاً، عانى سالم أزمته بصمت، ووظف جهوده في تحدٍّ كان يدرك أنه عقيم. وبالإضافة إلى ذلك، أدى فقدان عمله ودخله إلى حدوث تحولات جذرية في العلاقات بين أفراد العائلة، وفي أدوار النوع الاجتماعي، إذ لم يقتصر الأمر على أن منيرة وليلى أصبحتا المعيلتين الرئيسيتين للأسرة فحسب، بل توصلتا أيضاً إلى موقع اتخاذ القرارات. وبخلاف الوضع في نظام الأب، برز في بداية نظام الابن نزاع صريح بشأن علاقات أفراد الأسرة وديناميكياتهم، ولا سيما عندما أجروا تحليلاً للأزمة الاقتصادية التي تسبب بها سالم. وعندما وصلت المفاوضات إلى المستوى العملي للتعامل مع الأزمة، هيمن تعاون أفراد الأسرة على النزاع. لكن هذا لا يعني أن النزاع بشأن علاقات القوة اختفى، بل عاد فظهر بطرق متعددة عندما كان أفراد الأسرة يحاولون تعزيز أيديولوجيتهم من خلال التهيئة الاجتماعية لبنات سالم الصغيرات.

لكن الأمر المحيّر في حالة دار سالم هو أن النزاع الأيديولوجي لم يتناول موضوع سالم، الابن الوحيد، الذي لم يرزق صبياً يضمن استمرار اسم العائلة. وقد عبر كل من صفية وسالم عن رغبتهما القوية في أن يرزق سالم صبياً، كما قالت منيرة أنها كانت ستكتفي ببناتها الثلاث لو لم يكن سالم ابناً وحيداً، إذ كانت ترغب في

Digitized by Birzeit University Library

طفل ذكر لتتخلص من الضغط الاجتماعي والعائلي. لكن بما أنها لا تستطيع حالياً إنجاب مزيد من الأطفال، فإن لصحتها الأولوية على إنجاب طفل ذكر، ويتفق معها في موقفها هذا سالم ووالدته وشقيقته ليلى. أمّا منيرة فعلى يقين من أن سالم لن يتزوج ثانية كي يرزق ابناً. لكن هل سيتمسك سالم بموقفه هذا بعد كل ما مر به من تغيرات؟ هذا ما سيقرره المستقبل.

**أسرة الأيوبي: الصراع مع الاحتلال والفقر والثقافة**
(كتبت رلى أبو دحو النص الأصلي)

هناك عائلات تتمتع بخيارات تسمح لها بالبقاء والحفاظ على تماسكها، مثل عائلة أبو خالد وعائلة أم ناظم، اللتين تم تناولهما فيما سبق، لكن العائلات المعدمة كتلك التي تعيش في مخيمات اللاجئين يحدق بها خطر أكبر. فهي عائلات كثيرة العدد، لديها عدة أطفال دون سن العمل، وحتى إذا كان الأطفال في سن تسمح لهم بالعمل، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارة أو التعليم اللازمين للعثور على عمل. وتشير البيانات الناتجة من مسح معهد دراسات المرأة لسنة ١٩٩٩ إلى أن الأسر الفلسطينية، عامة، تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل المأجور، وتوجد أعلى معدلات البطالة بين اللاجئين وبين الأشخاص ذوي المستوى الأدنى من التعليم. فعدد أفراد أسر اللاجئين أكثر قليلاً، وتضم معدلات بطالة أعلى. كما أن الأسر في المخيمات، بصورة خاصة، لا تضم أعلى معدلات البطالة فحسب، بل إن أربابها هم الأكثر افتقاراً إلى الامتيازات كإداريين وكمهنيين، وهي تتمتع بأدنى مستوى فيما يتعلق باقتناء وسائل الراحة المنزلية، وعدد الغرف لديها أقل، إضافة إلى أنها تعتبر الأفقر بحسب مؤشرات الثروة والوضع الاجتماعي الاقتصادي (Giacaman and Johnson 2002a, pp. 48, 51). ونظراً إلى المستوى التعليمي المتدني وعدم وجود دخل، تُدرج عائلات المخيم الفقيرة في الغالب ضمن فئة المعدمين، وتناضل كي تصبح جزءاً من القوة العاملة، لكنها غالباً ما تخفق، ولهذا فهي مؤهلة لتلقي المعونة الإنسانية نقداً وسلعاً من عدة مصادر، لكن ذلك لا يكاد يكفيها. وجيلاً بعد جيل، تنشأ هذه العائلات وتمضي حياتها في مخيم اللاجئين من دون أن تتوفر لديها الفرصة لمغادرته، وإذا غادره بعض الأفراد بسبب الزواج أو نتيجة لم الشمل، فإنهم يذهبون في معظم الأحيان إلى مخيم آخر. وفي الوقت نفسه، فإن الأفراد والعائلات الذين يتحسن وضعهم المالي نسبياً ينتقلون إلى مدينة مجاورة أو إلى أطراف المخيم، ويظل هؤلاء مرتبطين بقوة بالمجتمع

Digitized by Birzeit University Library

المحلي في المخيم، بل إن بعضهم يعبر عن الحنين إلى العودة إليه. وتتناول هذه الدراسة الروابط القوية التي تربط سكان المخيمات السابقين بالحياة في المخيم.(١٣)

الحياة في المخيمات، عامة، ولا سيما بالنسبة إلى العائلات الفقيرة، حياة مقيدة نظراً إلى ازدحام المخيمات، وإلى كونها محدودة من حيث الحيز المادي والاجتماعي وإمكان الحراك. وتوفر الأونروا مرافق تربوية وصحية وخدمات اجتماعية داخل المخيم. والمفارقة أن هذه الخدمات تحسن مستوى حياة سكانه وتقيد حراكهم في الوقت ذاته، ولا سيما الفتيات والنساء. وتُترك العائلات الفقيرة كي تناضل في سبيل البقاء والحراك من دون أي دعم ملائم وبلا حماية، وهو ما يدفعها إلى الإحساس بالولاء والالتزام تجاه التجمع السكاني الذي تعيش فيه. ويتكون التجمع السكاني في مخيم اللاجئين من تجمعات فرعية مكونة من عائلات تربطها صلة القربى أو مكان النزوح الأصلي قبل نكبة ١٩٤٨. وتتمتع عائلات وأفراد المخيم بدعم التجمع المحيط بهم، وهم يمارسون نشاطات جماعية وتضامنية تتبدى بأوضح صورة بين النساء. لكنهم، في الوقت نفسه، محكومون بقوة بقواعد وأعراف التجمع السكاني التي نادراً ما يمكنهم تحديها، ولذلك فهم لا يبذلون أية محاولة للخروج من هذا التجمع. وفي حال مغادرتهم، فإنهم سيشعرون لا بالعزلة الاجتماعية فحسب، بل سيخسرون هويتهم أيضاً، لأنهم لا يملكون خيار مغادرة المخيم أو الالتحاق بتجمع آخر. ومع أن أغلبية عائلات المخيم تعيش ضمن أسر نووية، إلاّ إن ترتيبات السكن، المحصورة في الحيز المكاني، تقرّب كثيراً بين الحيز العام والحيز الخاص. فعائلات المخيم تستطيع، وهي داخل بيوتها، أن تسمع وترى ما يدور في بيوت العائلات المجاورة التي قد تكون أو لا تكون من الأقارب، كما أنها عرضة لنظر تلك العائلات وسمعها.

تعززت أهمية مجتمع مخيم اللاجئين بالنسبة إلى الأفراد والعائلات نتيجة العيش لعقود تحت الاحتلال الإسرائيلي، في غياب دولة فلسطينية. إلى جانب ذلك، ساهم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، ومحدودية مجال صلاحيتها في إصدار قوانين شرعية، في اعتماد الأفراد على العائلات الممتدة، وعلاقات وشبكات القربى، وعلى التجمعات المحلية. هذا بالإضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تستثمر في تأسيس حكم القانون، بل نحت في اتجاه إحياء الأعراف والتقاليد الاجتماعية العشائرية، ونظام العائلة البطريركية، والهويات الدينية، التي تجلت بأوضح صورة في الحصص المحددة في قانون الانتخاب الفلسطيني الأول سنة ١٩٩٤ وفي تعيين البلديات ومجالس القرى. وقد شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف

Digitized by Birzeit University Library

كسب الشرعية والدعم وتعزيز سلطتها، استخدام القانون العشائري، والاعتماد عليه، لتدبير شؤون المجتمعات المحلية، ولوضع نظام اجتماعي.(١٤) ضمن هذا السياق السياسي الاجتماعي الاقتصادي، كيف يُتوقع من عائلات المخيم الفقيرة أن تعيش حياتها؟

تعيش عائلة الأيوبي في أحد مخيمات اللاجئين الحضرية، وهي مؤلفة من عشرة أشخاص: صابر (٤٢ عاماً)، رب الأسرة؛ زوجته مريم (٤٠ عاماً)؛ أربع بنات وأربعة أبناء هم: محمد (٢١عاماً)؛ أمل (١٩عاماً)؛ محمود (١٧عاماً)؛ ميساء (١٤عاماً)؛ التوأم أحمد وسناء (١٢عاماً)؛ وفاء (٨ أعوام)؛ أمجد (٣ أعوام). ينحدر كل من صابر ومريم من مدينة اللد الفلسطينية قبل أن تضطر عائلتاهما إلى مغادرة منزليهما ومدينتهما خلال نكبة ١٩٤٨ للإقامة بمخيم للاجئين. ويستعيد صابر تاريخ عائلته، موضحاً كيفية تشكّل تجمعات اللاجئين قائلاً:

> والدي هاجر مع اللي هاجروا من اللد في ١٩٤٨، لمّا دخلت عصابات اليهود وصاروا يقتلوا في البشر، وكان أبوي متزوج جديد من إمي، وراح على قطاع غزة وسكن هناك في المخيم. بعدين أخوه قرر إنه ينتقل للضفة الغربية لأنه ظروف الحياة كانت صعبة، وأبوي رحل لنفس السبب وحتى يبقى قريب من عيلته وأقاربه. يومها كثير من أهل اللد انتقلوا من غزة للضفة، وهون [في المخيم] أنا ولدت، واليوم بعيش مع بعض إخوتي، بعضهم أكبر وبعضهم أصغر مني، وبنعيش في نفس الحارة. مرتي كمان أهلها من المخيم لكن ما في قرابة بينا.

ولد كل من مريم وصابر في مخيم اللاجئين الذي يقيمان به حالياً ولم يغادراه قط. كذلك لم يكمل أي منهما تعليمه الابتدائي وتزوجا في سن مبكرة. وشعرت مريم بعبء الوضع السياسي منذ اليوم الأول لزواجها:

> أنا تزوجت يوم المجزرة، مجزرة صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، يوم ما بقدر أنساه حتى بأعراسنا السياسة حاضرة. كنت أتعلم وتركت المدرسة وأنا عمري ١٤ سنة وخطبت، كنت صغيرة وما بعرف أفك الحرف. وتعلمت في المركز النسوي محو أميه. خطبت صغيرة ورحت سنة كاملة على مشغل الخياطة لحتى تزوجت. صابر ترك المدرسة حتى يتزوجني وهو أكبر مني بسنتين.

يعيش صابر ومريم وأولادهما الثمانية في منزل بائس يملكه عمه في المخيم، وهو لاجئ في الأردن. ومع أن البيت يضم أربع غرف، إلاّ إن غرفتين منهما فقط صالحتان

Digitized by Birzeit University Library

للسكن. وبعد زواج صابر ومريم سكنا مع عائلته في منزل مؤلف من غرفتين، إذ كان التقليد المتبع في العائلة هو إسكان كل ابن يتزوج حتى يتزوج الابن التالي، وعندها يتعين على الأول الخروج من المنزل مع عائلته لفسح المجال لأخيه المتزوج حديثاً. وكان صابر آخر الأولاد المتزوجين، وعندما زاد عدد أفراد عائلته، انتقل والداه من المنزل. فجدد صابر ومريم الغرفة الثانية من أجل أولادهما، ودفعت مريم التكاليف بعد بيع مصاغها الذهبي. وتظاهرت بعدم الاكتراث قائلة: "ما بهمني ما عنديش دهب، بعت كل دهبي حتى خاتم العرس بعته، وبنينا الغرفة، الدهب مش مهم، المهم يصير عنا بيت منيح [جيد]". وبعد بيع الذهب أو مصاغ النساء استراتيجيا عائلية شائعة لتجاوز أزمة مالية، تلجأ إليها النساء في معظم الأحيان، وهي تعبر عن سلوك غريزيّ تقدم فيه النساء مصلحة الأسرة على مصلحتهن الخاصة.(١٥) تُستخدَم إحدى الغرفتين في منزل أسرة الأيوبي لأغراض متعددة، فهي غرفة نوم، وغرفة معيشة، ومطبخ في آن واحد. وينم أثاث الغرفتين عن البؤس، وتفصل بينهما ستارة، والأرضية غير مبلطة، كما أن الجدران الداخلية غير مطلية. أمّا الغرفتان الأُخريان فغير مسكونتين لأن العائلة لا طاقة لها على تحمل تكلفة الإصلاحات اللازمة. وبما أن الأسرة عاجزة عن شراء عداد للكهرباء خاص بها، فهي تسحب الطاقة الكهربائية بشكل غير قانوني من دكان خال صابر.

عمل صابر، المعيل الرئيسي للعائلة، في فرن إسرائيلي عدة أعوام، فهو لا يعتبر من العمال المهرة. وقبل انطلاقة الانتفاضة الأولى بعامين اعتقلته السلطات الإسرائيلية، فأمضى ثلاثة أعوام في السجن، وهكذا فقد عمله. وخلال الفترة بين الانتفاضتين الأولى والثانية، لم يتسن له الحصول على عمل ثابت بدخل منتظم نظراً إلى افتقاره إلى المهارة. ومنذ انطلاقة الانتفاضة الثانية، يكسب صابر دخله اليومي بحسب الحاجة إلى عمله كحمّال في سوق الخضار وكمنظف للمنازل، ويتراوح دخله اليومي ما بين ٢٠ و٥٠ شيكلاً (ما يعادل ٥-١٠ دولارات أميركية) بحسب طلب السوق. ويشكو صابر قائلاً:

> ما في شغل، يوم بشتغل وعشرة لأ. دخلي اليومي قليل، أقل بكثير من دخلي قبل الانتفاضة، بالكاد نقدر نعيش. الديون زادت ومع العام الدراسي الجديد والأعياد [عيد الفطر] ما بقدر أتحمل كثرة المصاريف.

لم يسمح صابر لابنته أمل، التي تبلغ التاسعة عشرة، بإتمام تعليمها الثانوي المخيم، وإنما نُصح للفتاة اتباع دورة تدريب على تصفيف الشعر لعام. وع

Digitized by Birzeit University Library

الدورة التدريبية لم يسمح لها والداها بالعمل خارج المنزل، ولم يكن في استطاعتها جذب زبائن إلى داخله. ويبرر صابر قراره بالقول: "أنا ما عندي مشكلة إنها تشتغل، بس حالياً عليها تساعد إمها في شغل البيت خاصة بعد ما مرضت إمها، لازم تتحمل شغل البيت مع إمها." وتوافقه مريم قائلة: "البنت عيب عندنا تشتغل. الناس بتصير تتمسخر علينا وتقول ما في معكم مصاري حتى تشتروا طبخة للأكل، حتى بنتكم تشتغل."

وعلى الرغم من الفقر المدقع الذي يعيش فيه صابر ومريم، ومع أن في إمكان أمل ومحمد زيادة دخل الأسرة إذا شجعهما والداهما على العمل المأجور، فإن الوالدين متلهفان لتزويج ولديهما. ولضمان فرصة زواج أمل، لا يسمح لها الوالدان، ولا سيما والدها، بتجاوز حدود المخيم. ويشغل بال الوالدة تأمين بعض قطع جهاز أمل والاحتفاظ بها لحين زواجها حتى لو تطلب الأمر اقتراض المال. وهي تتصور مستقبل ابنتها على النحو التالي:

> البنت لازم تتزوج بدري [زواج مبكراً]، والأحسن من المخيم، حتى لا نقلق عليها خارجه وحتى يكون العريس معروف إلنا، وبسبب الانتفاضة والإغلاقات بصير صعب علينا نزورها ونطمئن على أحوالها إذا تزوجت من خارج المخيم.

ومن جهة أُخرى، يعتبر صابر ومريم تعليم أبنائهما وعملهم جواز مرور للزواج، وليس سبيلاً إلى الأمان المستقبلي والحراك الاجتماعي. ويعمل محمد، شقيق أمل، في أحد المطاعم عاملاً موقتاً بأجر يومي، لكنه يُحرم حتى هذا الأجر اليومي الضئيل في حال فرض حظر التجول أو مداهمة الجيش الإسرائيلي للبلدة، أو في حال الدعوة إلى إضراب عام من المقاومة الفلسطينية. والدا محمد يشجعانه على ادخار أجره اليومي الضئيل الذي لا يتجاوز ٢٠ شيكلاً (٥ دولارات أميركية)، بهدف بناء شقة في "الطبقة الثانية" من المنزل استعداداً للزواج. وتقول مريم: "بِوَفِّر راتبه بالبنك لأنه بيعرف لو جابه عالبيت بِروح على مصروف البيت، وهو بده يأمن مستقبله." كما أنهما يتساهلان معه، ولا سيما والده، ويتركان له الخيار، ما دام ذلك يؤدي إلى زواجه، فيقول صابر: "يختار اللي بده ياه، اللي بيهمني إنو يدرس ويشتغل عشان يقدر يتجوز."

لا يبدو أن صابر ومريم قادران على توفير مستوى تعليم لأولادهما أفضل من مستوى تعليمهما هما. وبما أن العائلة مسجلة كعائلة لاجئة، يمكن للأولاد الحصول على تعليم مجاني لغاية الصف التاسع، وعلى تعليم مهني في أي من المدارس أو

Digitized by Birzeit University Library

المراكز المهنية التي تشرف عليها الأونروا، ولذا فالأطفال الخمسة الأصغر مسجلون في مدرسة ابتدائية. وبعد أن أنهت أمل الصف التاسع في مدرسة الأونروا في المخيم، كان خيارها الوحيد للالتحاق بمدرسة ثانوية هو التسجيل في مدرسة حكومية خارج المخيم في المدينة المجاورة، لكن والدها لم يسمح لها بذلك، وتقول والدتها: "البنت كبرت وممكن يصير عليها كلام وين راحت ومن وين أجت"، إلاّ إن الأم مصممة على تعليم أبنائها. فعلى عكس أمل، أنهى محمود، ابن السابعة عشرة، الصف التاسع في مدرسة الأونروا في المخيم، ثم أرسله والداه إلى مدرسة حكومية في المدينة المجاورة، لكنه ترك المدرسة بعد يومين فقط، إذ شعر بأن حياته مهددة من سكان المستعمرة الإسرائيلية المقامة على تلة قبالة المدرسة. فالتلاميذ هناك عرضة باستمرار لخطر إطلاق النار عليهم أو إصابتهم بالأذى، أو للاعتقال.[١٦] وغالباً ما يستفزهم المستوطنون (الذين يحميهم الجيش) ليجدوا أنفسهم مجبرين على مواجهتهم، وهو ما يعرضهم للخطر. أنهى الابن الأكبر محمد دراسته الثانوية، وحصل على الشهادة العامة بعد محاولتين، لكن لم يسمح له بالالتحاق بمعهد التدريب المهني التابع للأونروا، والذي كان الخيار الوحيد المتاح له. "أنا بدّي يتعلم بجامعة القدس المفتوحة، ولكن يا حسرة من وين نجيب مصاري نعلمه وإحنا يا دوب عايشين." وتنصب جهود الأم على تسجيل أحد ولديها في معهد التدريب المهني التابع للأونروا، وهي تعتبر ذلك من حقهما كلاجئين.

> مش ممكن إنه يظل [أولادي] الاثنين في وجهي بدون تعليم. لا يمكن أقبل هذا الوضع. اقترحت أن يتعلم في معهد التدريب المهني التابع لوكالة الغوث، ولكن رفضوا طلبه لأن أخوه قبله قدم طلب وحسب قوانين الوكالة ما بعطوا أخوين التعليم بالمعهد مجاناً، والمشكلة زادت لمّا رفضوا ابني الكبير، عندها ما ظل فيّ أي عقل، ذهبت لمدير المعهد وقلت له لازم تقبل واحد. قال لي المدير بصير خير، إبعتي الأصغر وبعمل له امتحان، كمان رحت لمدير المخيم، ووعد يساعدني...

يتوافق موقف كل من صابر ومريم من زواج أولادهما وتعليمهم وعملهم مع نتائج مسح معهد دراسات المرأة. إذ يبين المسح أن نسبة أقل من ٢٠٪ من الأسر التي شملها أظهرت تفضيلها لزواج الأقارب، وكانت نسبة الأهل من المخيمات الذين فضلوا زواج الأقارب أعلى قليلاً من نسبة الأهل في المناطق الحضرية أو الريفية في

Digitized by Birzeit University Library

تفضيلهم زواج الأقارب (Abu Nahleh 2002a, pp.111-112). وتعكس الأسباب التي ذكرها هؤلاء في معارضة زواج القربى التباينات الطبقية: فالأسر الأكثر ثراء كانت أكثر اهتماماً بالمشكلات الوراثية، في حين انصب همّ الأسر الأفقر (التي تضم أسر المخيمات) على المشكلات الاجتماعية (Ibid., p. 119). وفيما يخص العمل والتعليم، أظهر المسح ذاته أن الوالدين، عامة، يفضلان عمل البنات بعد الزواج (Abu Nahleh 2002b, p. 135)، وأظهرت أسر المخيمات، بصورة خاصة، أعلى نسبة من الرغبة في تعليم البنات (Abu Nahleh & Johnson 2002, p. 103). ومن حيث الواقع العملي، يسحب الأهل الأولاد من المدرسة أو ينقلونهم إلى مدارس أُخرى بسبب فشلهم الدراسي أساساً، وفي المقابل، نجد أنهم يسحبون البنات من المدرسة، في معظم الحالات لتزويجهن ولتحميلهن المسؤوليات المنزلية، كما ينقلونهن إلى مدارس أُخرى أكثر قرباً من المنزل (Ibid., pp. 98, 101). وهكذا تنطبق كلا النتيجتين على مواقف صابر ومريم وممارساتهما إزاء ابنتهما، التي عطلا مسار دراستها وفرصها في العمل عندما قيدا مجال حركتها وعملها لتزويجها في سن مبكرة.

لم تقتصر هموم صابر ومريم على زواج الأولاد وتعليمهم، فقد كان همّ تدبير الثياب والمصروف شغلهما الشاغل يومياً. وأقر كلاهما أن ملابس الأولاد الأكبر سناً هي البند الأكثر تكلفة بالنسبة إليهما، إذ تقول مريم شاكية: "البنات كل شهر بدهم أواعي [ملابس] جديدة حسب الموضة بلوزة أو منديل، والبنات ما برضوا بأي بنطلون بدهم على آخر موضة، صارت الأواعي عبء كبير بالمصروف خاصة إنهم كبروا وصاروا يعرفوا شو بدهم." يعكس هذا الموقف التباين بين تصورات الأهل بشأن أولادهم وبين الواقع الفعلي. فمع أن الأهل يتصورون أن الأطفال هم الأكثر تكلفة، يبين الواقع أن الشباب، الذين يرغبون في ارتداء الثياب العصرية وفي تقليد رفاقهم، يتطلبون تكلفة أكبر. وقد كشف المسح الأسري لمعهد دراسات المرأة أن الوالدين يعتبران الأولاد الأكبر سناً أكثر تكلفة من باقي الأولاد الموجودين، في حين أن أغلبية أسر المخيمات والأسر الفقيرة تعتبر الأولاد دون سن الخامسة هم الأكثر تكلفة. ويبرز معدل الأشخاص الذين أوردوا هذا الخيار تبايناً مهماً بين التجمعات السكنية - حضر، ومخيم، وريف - تحدده بيئة من شملهم المسح، وكانت أعلى نسبة بين الذين شملهم المسح في المخيمات (Johnson 2002). (١٧) وبالإضافة إلى ذلك، يمثل مصروف صابر اليومي في أثناء عمله ومصروف الأولاد اليومي لشراء الحلويات عبئاً إضافياً تشعر به مريم أكثر من غيرها.

Digitized by Birzeit University Library

كل يوم بشتغل فيه زوجي بحتاج لأكل وشراب ودخان وهو في الشغل، وكمان مصروف للأطفال في المدرسة وهذا بستهلك مرّات كل ما يحصل عليه في اليوم وما بظل إلاّ حق الخبز... وكل ما أطلب منه المصروف بقول لي فش مصاري... كل دقيقة بفتح وبسكّر شنطة المصاري، [الأطفال] بدهم مصاري حتى لو من بطن الأرض... الانتفاضة قائمة وكل شيء مغلق ولا في عمل يستر وضعنا... الديون زادت وصابر ما عاد يشتغل مثل أول. صرت أتدين أكثر من الجارات، ولمّا أحصل على مساعدات ما كان يطلبها مني زوجي لأنه بيعرف إنها رايحه سداد للدين.

تراكمت على الأسرة مبالغ ناجمة عن فواتير كهرباء وماء غير مدفوعة وقرض مصرفي، كانت الأسرة تدفعها على شكل أقساط شهرية قبل الانتفاضة. ويقول صابر: "أخو مرتي ساعدنا وما قطعوا التيار، بس خالي بده ندفع الفاتورة أو بِقطع علينا الكهربا، إذا بده يقطعها يقطعها، ما عادت تفرق عندي، بنرجع على قنديل الكاز." وقبل انطلاق الانتفاضة الثانية، سحبت العائلة قرضاً من المصرف لإجراء صيانة للمنزل، ولم تستطع تسديد القرض منذ ذلك الحين. فاضطر والد مريم، الذي كان الكفيل، أن يدفعه. "أبوي صار يسدد القرض مش بإرادته، لأنه البنك بخصم من معاشه بدل القسط اللي أخذناه ومش قادرين نسدده، كل يوم بيجي يزورنا وبيصرّخ علينا، لكن شو بدي أعمل، ومن وين أسدد القرض؟"

كان الخيار الرئيسي الثاني للأسرة هو زيادة الاعتماد على المعونة. فبما أن أفراد الأسرة لاجئون كان من حقهم الحصول على مساعدة نقدية وإعاشة شهرية وتأمين طبي أساسي من الأونروا. وكانت مريم، عادة، تبيع إعاشتها الشهرية للوفاء بحاجات ضرورية أُخرى. كما كانت أجّلت إجراء عملية ضرورية لعدة أعوام، ومع أن الأونروا تغطي التكاليف الطبية، فقد كان عليها شراء حزام داعم على نفقتها الخاصة، ولم تكن تملك ثمنه. "اضطريت أبيع الإعاشة اللي مناخذها من وكالة الغوث عشان أشتري الحزام. كان لازم أعمل العملية من زمان بس ما كان معنا مصاري." والواضح أن ثمن الحزام لم يكن مشكلة بقدر نفقات ما بعد العملية. وتقول مريم شاكية: "بعد العملية زاد مصروفنا. كنت مضطرة كل يوم أصرف عشان أشتري فواكه وضيافة وعصير عشان الضيوف والجيران والقرايب [الذين كانوا يزورونها بعد العملية]، كنت أحياناً أضطر أطبخ."

وباعتبار عائلة الأيوبي من العائلات المعدمة، فإنها تندرج في كل قائمة

Digitized by Birzeit University Library

للمساعدة، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية. وبما أنها تعتبر ضمن فئة "الحالات الاجتماعية"، فإن من حقها الحصول على ٧٠ دولاراً أميركياً تقريباً من وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن العائلة لم تكن تحصل على هذا المبلغ بانتظام، لأن الوزارة تفتقر إلى المال. إضافة إلى ذلك، تحصل العائلة على مساعدات إنسانية طارئة مقدمة من مجموعات أو من منظمات غير حكومية، توزعها اللجنة الشعبية في المخيم على العائلات جميعها بصرف النظر عن مدى حاجتها. كما تحصل العائلة على فطرة رمضان. ويقول صابر ومريم: "كل شخص بده يتبرع بالفطرة من خارج المخيم، بروح على الجامع وبسأل عن المحتاجين وهناك بالجامع بدلُّوه علينا." كما تعتمد العائلة على المساعدة والقروض غير الرسمية من الجيران أو المعارف، ومن الأقارب، ولا سيما والد صابر وأشقاء مريم. وفي رمضان والمناسبات الخاصة الأُخرى، يستدين صابر من والده لمعايدة شقيقاته. كما يقدم أشقاء مريم، الذين يعيشون في وضع مادي أفضل نسبياً، نقوداً لمريم وأولادها بمناسبة العيد. وهكذا، ففي حين يعتبر صابر رمضان عبئاً، ترى فيه مريم فرصة لسداد ديونها.

وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يتخذ موقفاً إيجابياً، نسبياً، من عمل المرأة خارج المنزل، فإن مريم تتذرع بالأعراف والتقاليد عندما تشرح وضعها ووضع ابنتها، فهي لا تستطيع تحدي هذه الأعراف والتقاليد، لكن مع تدني الوضع المادي لعائلتها، تدرك حاجتها إلى العمل المأجور. فمنذ أن تزوجت مريم كانت مجرد ربة منزل مشغولة برعاية عائلتها. وبرأيها أن التقاليد تقف حائلاً أمام محاولاتها لكسب دخل إضافي، وتعبر كلماتها عن افتقارها إلى أي مهارة. فعندما كان صابر في السجن، عاشت مريم وأولادها على المستحقات المالية التي كان يحصل عليها كسجين. وتبرر مريم عدم سعيها للحصول على عمل مأجور بمراعاتها التقاليد، إذ تقول: "كنت زوجة سجين والكل بيطّلع عليّ وين رحت، وعيب عنا المَرَة تشتغل خاصة لمّا يكون زوجها غايب." لكن الواقع يبرز أن هناك عدة نساء في الجوار حيث تعيش مريم يمارسن أعمالاً غير رسمية داخل المنزل، ويتعاملن مع شبكات نسائية ضمن الحي وضمن التجمع المحلي. فالمشاريع الصغيرة هي إحدى المظاهر المتعددة للشبكات والعلاقات الاجتماعية النسائية في المخيم.

الشبكات والعلاقات الاجتماعية النسائية في الحي الذي تعيش فيه مريم، مشابهة لتلك التي وصفتها شامي في دراستها التي تتناول تجمعين سكانيين حضريين، ومخيماً، وتجمعاً للعائلات ذات الدخل المتدني في الأردن. وفي التجمعات

Digitized by Birzeit University Library

المذكورة، يتم إدراك التكامل أو الانفصال الاجتماعي، بين العائلات التي تشترك في باحة داخلية واحدة، وفق خط وهمي لا يقطعه سوى الأطفال بلا خشية، كما يجري تعريف حدود الأُسر والفوارق بين الحيزين الخاص والعام عبر الشبكات العائلية والمساعدة المتبادلة، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية التي تخلقها النساء على أساس التعاون وتقسيم مسؤوليات إعادة الإنتاج ومسؤوليات الإنتاج ضمن الأسرة، أو الحي، أو المدينة. فهذه الشبكات والعلاقات، لا المتغيرات المادية أو القربى، هي الأساس الذي يصوغ الهوية الاجتماعية للنساء ويضفي مغزى على علاقتهن ومعيشتهن في أوقات الأزمات وفقدان الأمان (Shami 1996, pp. 17-18). تورِد رولا أبو دحو الباحثة، التي زارت صابر ومريم وكتبت روايتهما، بعض الشروحات المعمقة للعلاقات والشبكات النسائية في المخيم، والتي استقتها من خلال ملاحظاتها الحياة في المخيم في أثناء زياراتها المتكررة لمريم. فهي تصف منزل مريم الذي لا تتوقف فيه الحركة بقولها: "منزل الأسرة يعج بالحركة، إنه أشبه بمقهى شعبي خاص بالنساء.... فهناك دائماً تجمع نسائي في المنزل يصل تعداده أحياناً إلى عشر نساء في المرة الواحدة، من مختلف الأعمار، بدءاً بالمسنات وانتهاء بالنساء الصغيرات السن والحديثات الزواج." (١٨) وخلال هذه التجمعات النسائية، يدور الحديث عن الموضوعات كافة، المقبولة اجتماعياً والمحرّمة، فيبدأ بأمور الجنس لينتهي بالسياسة. وقد تتضمن الأحاديث أخبار من تزوج، ومن طلّق، ومن زار من، وماذا فعل الإسرائيليون في ذلك اليوم أو ماذا يمكن أن يطرأ على المشهد السياسي، وما هي آخر التطورات المتعلقة بحصار أبو عمار [عرفات]، وما شاكل. وعند هذه النقطة لا تتورع النساء عن مناقشة الحياة الخاصة لشخصية عامة، كزوجة أبو عمار والسبب الغامض الذي يدفعها إلى البقاء خارج البلد. وهناك موضوع آخر مهم يتداولنه هو المشتريات، ومن اشترى ماذا، وما هي أسعار السلع، وأين يمكن الشراء بأسعار رخيصة، وأين وكيف يمكن الحصول على معونات غذائية أو نقدية، ومَنْ حصلت على معونة من الأونروا بلا وجه حق. أمّا الموضوع الأكثر تكراراً في تلك الاجتماعات فهو حياتهن الجنسية، ومناقشة المشكلات الجنسية التي تعانيها الواحدة منهن مع زوجها وسببها، وكيف يمكن حلها، ومن خرجت إلى الشارع بلا غطاء الرأس، ومن مكثت طويلاً على سطح المنزل أو على الشرفة. كما يهيمن على أحاديث النساء موضوع سمعة الفتيات وسلامتهن ومدى متابعة التنظيم لكلا المسألتين داخل المخيم، وهو موضوع يرتبط بتزويج بناتهن. وتدور تلك الأحاديث في وجود فتيات من كل الأعمار ممنوعات من

Digitized by Birzeit University Library

مغادرة حدود المخيم، بل أحياناً من مغادرة باب المنزل. ويمكن اعتبار تلك المناقشات نوعاً من التوجيه بالنسبة إليهن استعداداً للزواج في المستقبل.

تتم زيارات جارات مريم لمنزلها من دون سابق إنذار، إذ ربما يفاجئنها بزيارة قصيرة في أثناء ذهابهن أو عودتهن من السوق للحديث عن مغامرة أو تجارب ذلك اليوم. ويمكن أن تأتي إحدى الجارات لاستعارة آنية للطهي أو منديلاً تضعه في طريقها لزيارة أحد ما في المخيم، أو في طريقها إلى المدينة، ومن ثم تبقى لزيارة مريم. أمّا طول مدة الزيارة فيعتمد على وجود جارات أُخريات في المنزل. وخلال إحدى زياراتي لمريم، اضطررت إلى الانتظار ساعات كي أقابلها بسبب تلك الزيارات الاجتماعية. وعلّقت مريم بالقول: "هادي عيشتنا وحياتنا. إذا بدّك تزورينا بدّك تتحملينا." وقد يتسع مجال التبادل والاستعارة ليشمل غلي فنجان من الشاي على موقد الجارة، أو إحضار الثياب المعدّة للغسيل لغسلها هناك، أو طهي الطعام للجارة والعناية بأولادها إذا كانت في زيارة للمدينة، أو مريضة في المستشفى، مثلما حدث خلال مرض مريم. ويتخذ إنشاء شبكات التعاون والتبادل النسائية شكلاً بالغ الأهمية يتمثل في القيام بالزيارات الجماعية، أو في القيام بالمهمات داخل المخيم وخارجه، كالتسوق بأسعار رخيصة، أو دفع فواتير المرافق، أو إحضار إعاشة الأونروا، أو بيع هذه الإعاشة لأصحاب الدكاكين المحلية لتحقيق صفقات مجزية. وخلال إعادة الاحتلال الإسرائيلي للمخيم قامت النسوة بصورة جماعية بالنشاطات التضامنية.

وتوضح مريم أهمية الدور الذي قامت به مع الجارات في تزويد بعضهن بعضاً بالمواد الغذائية، مثل الدقيق، والخبز، والسكر، وبقية المواد التموينية، وفي التعبير عن التضامن مع عائلات المخيم:

> كلنا إخوة وكلنا مسلمين، كلنا نساعد بعض. أخذت من الجارات أكثر ما أعطيتهم لأنه أزواجهن بيشتغلوا ووضعهم أفضل مني. وكنا نجمع بعض نسوان الحي ونروح نزور بيوت الشهداء والمعتقلين والجرحى نواسي الأهل. الرجال صعب يطلعوا لأن الجيش في كل محل في المخيم. نحن النسوان بنقدر ندبّر أمورنا أكثر.

ويستغل بعض النساء هذه الزيارات في الحي لترويج أعمالهن البسيطة، كبيع الثياب والأدوات المنزلية للجارات. وفي إحدى تلك الزيارات اقترضت مريم نقوداً لشراء ثياب لجهاز ابنتها وبعض الأدوات المنزلية. لكنها كانت ترغب أيضاً في البدء بمشروع

Digitized by Birzeit University Library

عمل خاص بها لكسب النقود، فاستدانت المبلغ اللازم للبدء بالمشروع من جارتها، غير أن محاولاتها المتكررة لبيع منتوجات منزلية بسيطة فشلت لأنها لم تستطع الفصل بين مشروعها المنزلي الصغير وحاجات البيت.

> ما فكرت بالدين للجارة بالمرة. كنت أبيع مواد التنظيف، وبالمصاري أشتري أغراض نحتاجها للبيت، واستعملت كمان مواد التنظيف، كنت أشعر أني بعمل إشي ممتاز. خلصت كل البضاعة، وما ظل معي مصاري أسدد دين الجارة أو أشتري بضاعة جديدة، البيت كان يحتاج لمصاريف، وكنت أصرف بلا تفكير أو حساب، ما فكرت في بكره، مش رايحه أعيدها، يكفي إنه الجارة كل يوم تطلب الدين، وأنا ما بعرف كيف أسدده.

وعلى الرغم من ادعاء مريم سابقاً أن "تقاليدهم" تمنع النساء من العمل خارج المنزل، فإنها تعتقد حالياً أن لا مناص من التباحث مع صابر في احتمال قيامها بعمل مأجور في غمرة الصراع ضد صعوبات المتطلبات اليومية. فقد عُرض عليها عمل في المدينة المجاورة، أي خارج المخيم، وهو العناية بسيدة مسنة، لكن صابر يعارض الفكرة.

> زوجي بيقول لا للشغل، بس أنا بدي أشتغل. لو معنا مصاري كان قدّرنا نصلّح غرفة ثانية حتى ينام الأولاد بغرفة والبنات في غرفة ثانية، صار الأولاد والبنات كبار ومش منيح يظلوا يناموا بنفس الغرفة. إذا أصر زوجي على الرفض راح نظل مثل ما إحنا، نغرق بالدين أكثر، هو بقول لا تروحي لكن الشغل مش عيب والواحد منا بساعد وبحسن في الدار.

يعتقد صابر أن فرصته الوحيدة ليحظى بمكانة اجتماعية تكمن في كونه إنساناً وطنياً يحمي شرف العائلة، وذلك بمحاولته التكيف وفق المعيشة اليومية، ومتطلبات الأولاد التي لا تعرف حداً، والقلق إزاء مستقبل العائلة، والضغوط والقيود الاجتماعية والسياسية، وللحفاظ على الولاء لمجتمعه المحلي الذي يوفر له الدعم، والاندماج فيه في ظل غياب منظومات الدعم العامة وغياب سيادة القانون. أمّا تطلعات مريم فلا تختلف عن تطلعاته، لكن ثمة مشاغل أكثر عملية تقلقها، كتعليم ابنها وتزويج ابنتها الكبرى.

خلال الانتفاضة الثانية، تعرض محمود لإطلاق النار من أحد الجنود أو المستوطنين الإسرائيليين وأصيب في قدمه، وأقعده ذلك شهراً تقريباً. وقد رفض بعد

Digitized by Birzeit University Library

الحادث بإصرار العودة إلى المدرسة القريبة من المستعمرة، وهي الوحيدة المتاحة له بسبب رخص تكلفتها. ويعيش محمود الآن حالة من الكآبة بلا دراسة ولا عمل. وبسبب الحادث حصلت العائلة على مساعدة من لجنة إعادة التأهيل التي تقدم مساعدات لجميع المصابين داخل المخيم، فقد قامت اللجنة بتجديد الحمام الذي غدا أحدث جزء في المنزل. كما تلقت العائلة تعويضاً مالياً من مصادر أُخرى. ملأ الحادث قلب صابر بالفخر، فهو يعتبر نفسه سليل أسرة وطنية ساهمت في مقارعة الاحتلال، وتعرّض عدة أفراد منها، بينهم صابر، للاعتقال، ولا يزال بعض هؤلاء قابعاً في السجن. لكن الألم اعتصر قلب مريم التي قالت: "وظليت أبكي طول الوقت حتى بعد ما رجعت ع البيت من المستشفى. زوجي كان يضحك عليّ ويقول لي 'لازم تنبسطي [تفرحي]، إبنك صار متل كل شباب العيلة'."

دهشت الباحثة التي كانت تعمل مع عائلة الأيوبي عندما اكتشفت حدوث جريمة شرف ضمن العائلة خلال الفترة الفاصلة بين زيارتين. وتبرعت أمل، الابنة الكبرى، برواية القصة. وفي طريق عودة الباحثة مرت بأحد المراكز في المخيم لتتحقق من الأمر، واكتشفت أنه كان حديث الساعة في المخيم. ويعتبر صابر ارتكاب جريمة الشرف وحادث إصابة ولده برصاصة إسرائيلية وسيلتين تمكناه من أن يحظى بالمكانة الاجتماعية وبالقبول الاجتماعي. ويشرح كيف أحس بالفخر لقيامه بالدور الأساسي في التخطيط ومن ثم في قتل شقيقته الأرملة التي كانت حاملاً بطفل غير شرعي، إذ يعتبر ذلك "غسلاً للعار الذي لحق بالعائلة" فقد استعاد احترامه ثانية.

> الفترة اللي سبقت القتل كانت صعبة كثير عليّ. ما قدرت أشتغل فيها وما قدرت أطلع من البيت للشارع، هلقيت رجعت للشغل وبطلع من البيت بكل ثقة. ما ظل شيء يعيب العيلة. القتل أنهى المشكلة وغسلنا العار. فالعار نفسه مش مهم طالما قدرنا نغسله. الناس كلهم مبسوطين منا وبعتبرونا قمنا بالواجب وأنهينا المسألة بطريقة صحيحة. الكل ساعدنا في العيلة كل عيلتنا حتى اللي بيسكنوا في المخيمات الثانية ساهموا بدفع الكفالة المالية حتى يطلع أبوي من السجن. أنا حالياً مبسوط جداً. كل شيء إلاّ الشرف، الشرف مسألة صعبة وكبيرة. الجميع مبسوط، العيلة والجيران وكل اللي حولنا حتى أهل زوج أختي وأولادها. ابنها الكبير عمره ١٩ سنة في البداية زعل ولكن الآن تفهم الموقف وشعر إنه همّ وأنزاح عنه. القتل هو الحل الوحيد للفضيحة اللي تسببت فيها أختي. الكل بسلّم علينا وبهنينا لأنهم عرفوا أنه إحنا رجال. قويت

Digitized by Birzeit University Library

علاقتنا مع أهل زوجها. الآن العيلة بعد القتل بتقدر تطلع للجميع براس مرفوعة. الكل في المخيم مبسوط منّا.

يمكن لحادث من هذا النوع أن يجري في أي مكان في فلسطين، ولا يقتصر على المخيمات. فالأشخاص يرتكبون جرائم كهذه مدفوعين بعدة أسباب. وفي حالة صابر، خطط هو ووالده وإخوته لجريمة القتل ونفذوها، إذ كان لكل منهم دوره، لكن صابر، الذي كان الأفقر بينهم، سواء عن حق أو تظاهر بذلك، اضطلع بعملية القتل. وكان على والده العجوز ادعاء المسؤولية الرسمية لدى التحقيق أمام الشرطة لإنقاذ أبنائه الذين كانوا يعيلون أسراً كبيرة. وكان الأساس الذي استندوا إليه هو أن الوالد كان عجوزاً لا يمكن احتجازه في السجن وسيطلق بكفالة. كما جاء الفعل على خلفية أن مرتكبي جرائم الشرف لا تصدر بحقهم أحكام مشددة، والأهم من ذلك أن القانون العشائري في هذه الحالة يحل محل حكم القانون. وعلى الرغم من أن مريم تُقِرُّ جريمة القتل على خلفية الشرف، فإنها تشعر بالقلق تجاه تبعاتها المالية والنفسية والاجتماعية.

ما بيكفي إللي تعرضنا له من ضغط نفسي على العيلة وأزمة مالية نتيجة الكفالة. لكن الكارثة الكبرى في الفضيحة اللي رايحه تلاحق بنات العيلة كلهم وتعطل مستقبلهم في الزواج. آخر عريس تقدم لخطبة بنتي أمل تراجع عن الخطبة لمّا عرف موضوع عمتها المقتولة. خرّبت علينا وعلى جميع بنات العيلة. تصوري عددت البنات في العيلة، وطلعوا ٤٥ بنت على "وجه زواج"، مستقبلهم ضاع. فضحتنا، وهذه الفضيحة راح تلاحقنا طول عمرنا.

وإذا تفحصنا الشروط المعيشية لعائلة الأيوبي، فقد نتوقع أن يكون الشغل الشاغل لصابر ومريم المسؤولَين عن عائلة معدمة لا مورد لها سوى قوتها العاملة، هو توزيع العمل وإعادة توزيعه بغية التأقلم والبقاء، لكنهما، ولأسباب سياسية واقتصادية وثقافية، يبدوان شبه يائسين من تدبير مواردهما من العمل، وبالتالي فهما يعتبران تأمين زواج أولادهما استراتيجيا هدفها تأمين استمرارية العائلة وبقائها.

ويرتكز رأي كل من صابر ومريم في خيارات أولادهما الحالية والمستقبلية على تصورهما للواقع الحالي لشروط معيشتهما، وللقيود التي يفرضها عدد أفراد الأسرة الكبير. ففيما يتعلق بقيام المرأة بعمل مأجور، تبرر مريم ممانعتها العمل خارج المنزل بتكرارها عبارة "في تقاليدنا..."، وتتذرع بالتقاليد الاجتماعية والثقافية التي لا تستطيع

Digitized by Birzeit University Library

مخالفتها. وباعتبارها زوجة سجين، لم يكن في وسعها العمل بأجر لأن "عيب عنّا المَرَة تشتغل خاصة لمّا يكون زوجها غايب." ولا يمكن تعميم تصورات مريم للتقاليد والأعراف الثقافية، فحالة فرحة، التي سنناقشها فيما يلي، تبين العبء الثلاثي الذي يتعين غالباً على زوجات السجناء تحمّله، وأحدها هو القيام بعمل مأجور. كما تدعي مريم أنها وزوجها سيصبحان مثار سخرية مجتمعهما المحلي إذا خرجت بناتها للعمل، وتتهم الفتيات بالعجز عن إعالة الأسرة. لكن يبدو هنا أنها تشير إلى خصوصية المجتمع ضمن المخيم الذي تعيش فيه، وبصورة أكثر تحديداً، إلى شبكة القربى والشبكة الاجتماعية اللتين تنتمي إليهما وضمن شروط خاصة أيضاً. فعلى الرغم من ادعائها أن التقاليد الاجتماعية والثقافية في مجتمعها لا تحبذ عمل المرأة خارج المنزل، وتقيد حركة النساء اللاتي يغيب أزواجهن، وتحتجز الشابات مثل ابنتها في المنزل، وقد تحتجز أيضاً النساء الأُخريات، فإنها وبعض النساء في حيها يتمتعن بحرية الحركة، وهن نشيطات ضمن مجموعة الحي. ويتضمن بعض نشاطاتهن استغلال تلك التجمعات لتسيير مشاريعهن المنزلية الصغيرة. وقد بدأت مريم مؤخراً تفكر في العثور على عمل خارج المنزل، وتبدو الآن مستعدة للمناورة والتحدي لمواجهة الحاجة الماسة واليأس.

ينسجم تصور مريم لعمل المرأة، الذي قد يبدو متناقضاً أو مشوشاً، مع نتائج بعض الدراسات التي تتناول المواقف من عمل المرأة الفلسطينية. ويتضح من استطلاعات الرأي العامة أن تأييد عمل المرأة خارج المنزل يزداد خلال فترات الأمان النسبي (Hammami 2004b)، ويكون التأييد أكثر ما يكون للعمل "المحترم" في مناصب مكتبية ومهنية (التدريس على وجه الخصوص)، وهو عمل لا يتوفر لمعظم النساء الفقيرات. وقد تؤدي المواقف الذكورية المحافِظة دوراً - بل إنها ربما تتصلب مع الشعور بالمهانة نتيجة التعطل عن العمل. لكن معارضة عمل المرأة خارج المنزل يمكن أن تكون تعبيراً عن خوف حقيقي على الشابات بسبب المخاطر والاضطرابات التي يحفل بها الحيز العام. وشعور الخوف هذا قد يتنوع في مختلف المواقع، إذ تعاني نساء وفتيات المخيمات بصورة خاصة جرّاء المخاوف والقيود الاجتماعية، في حين أنهن الأكثر حاجة إلى الدخل (Abu Nahleh and Johnson 2003).

تعكس الديناميكيات والعلاقات العائلية والاجتماعية لعائلة الأيوبي التفاعل المستمر والمعقد الذي لا مجال لتفاديه بين الأسر والأفراد وبين المجتمع المحلي الأشمل، ولا سيما الجوار والمخيم عامة. ويدعم أهمية المجتمع المحلي في السياق

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني رأي أغاروال بالخيار الفردي، والقائل إن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تحدّ إمكان مغادرة المجتمع المحلي والانتقال إلى مجتمع آخر، وإن الموارد الاقتصادية المشتركة والمكانة السياسية وقواعد السلوك الاجتماعي يمكن أن تشكل الخلفية لعدم التعاون مع المجتمع أو للنزاع معه. وتعتبر أغاروال خروج الأفراد من المجتمع المحلي أسهل من الخروج عن العائلة لأن الأذى (فقدان الدعم الاقتصادي أو العواقب الاجتماعية) سيكون أقل في حال الخروج من المجتمع. في هذه الحالة، يمكن للفرد أن يهاجر أو أن يلتحق بمجتمع آخر، لأن المجتمعات المحلية، بخلاف العائلات، لا تقوم على أساس علاقات استهلاك وإنتاج قوية؛ فالمجتمع المحلي ليس وحدة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار، كما أن علاقة الفرد بالمجتمع لا تقوم على أساس التواصل اليومي، كما هو شأن علاقته بالعائلة (Agarwal 1997, pp. 29-30). ربما يكون هذا صحيحاً إذا كانت العلاقات ضمن المجتمع المحلي تقوم على أساس العلاقات الاقتصادية فقط. لكن سياق المخيم هنا يطرح تحدياً في وجه نظرية أغاروال المتعلقة بالتباينات المهمة ما بين الأسرة والمجتمع المحلي فيما يخص الفرد: أولاً، أن المجتمع أكبر، وأن تكلفة عدم تعاون الفرد معه يمكن أن تكون ضمن الحد الأدنى؛ ثانياً، أن المجتمع ليس بالضرورة وحدة اقتصادية مشتركة. لكن سياق المخيم لا يدعم هاتين النقطتين. ففي حالة مخيمات اللاجئين، يقوم المجتمع المحلي بدور أكثر جوهرية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالهوية الاجتماعية والهوية الوطنية للأفراد وبإحساسهم بالانتماء. كذلك يندمج الأفراد والعائلات بقوة في مجتمعهم المحلي الذي يؤمن لهم التماسك الاجتماعي والدعم الاقتصادي والإحساس بالانتماء الوطني، الأمر الذي يجعل تحدي هذا المجتمع أقرب إلى المستحيل. فالخروج عن المجموعة يعني خسارة كبرى في سياق لا يوفر بدائل أُخرى.

تُبرز حالة عائلة الأيوبي، بصورة خاصة، كيف أن الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع المحلي ونظام العائلة البطريركية وقفت جميعها في وجه محاولات الزوجين للانعتاق من دائرة الفقر، أو لتحسين فرص الحياة لأطفالهما. فهذه العائلة المبتلاة بعدم وجود دخل لائق منتظم، والعاجزة عن الوفاء بالمتطلبات اليومية لأفرادها العديدين، والممزقة ما بين الضوابط الثقافية وغياب سيادة القانون والدعم الحكومي الرسمي، والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، تغرق أكثر فأكثر في الفقر وفي الديون، وهو ما يتهدد فرص تعليم الأولاد وزواجهم. ويترك كل ذلك أثراً عميقاً في ذكورية صابر وفي مكانته الاجتماعية يدفعه إلى خوض صراعات يائسة للحفاظ على الحد

Digitized by Birzeit University Library

الأدنى من الكرامة الإنسانية. ولهذا نجد أن أفعاله الفردية ومناوراته مع عائلته ومع قواعد مجتمعه المحلي ومبادئه، ترتكز على تصوراته الخاصة لما يمكن أن يؤهله كي يبقى مندمجاً ضمن مجتمعه ويحظى ببعض المكانة الاجتماعية. واستناداً إلى اجتهاده الخاص، يمكن التعبير عن الاندماج والمكانة من خلال دعم النضال الوطني وحماية شرف العائلة. من جهة أُخرى، نجد أن زوجته مريم، التي تسعى أيضاً للحصول على احترام مجتمعها وللاندماج فيه، وتحاول ألاّ تتجاوز حدوده، يشغلها الصراع بشأن مسائل أكثر عملية، كتدبير شؤون الأسرة وضمان تعليم أولادها وزواجهم.

## أسرة المقدسي: الاعتقال وامتيازات السكن في القدس

(كتبت لينا ميعاري النص الأصلي)

يأخذ تاريخ هذه العائلة في الاعتبار أسرة مقدسية يختلف وضع إقامتها[١٩] ووضعها القانوني عن أوضاع عائلات الضفة الغربية، لكن تجربتها في مجال الأثر الذي يخلّفه الاعتقال تمثّل تجربة عائلات المعتقلين الفلسطينيين، باعتبار أن الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية هم من سكان القدس، إذ يدفعون كل الضرائب، ويحصلون في المقابل على امتيازات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويحق لهم العمل في المؤسسات الإسرائيلية، كما يسمح لهم، نظرياً، بالتحرك بحرية ضمن حدود إسرائيل بلا تصريح. والواقع أن هؤلاء تعرضوا لسلسلة كاملة من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الاحتلال التي دامت أربعين عاماً تقريباً. فقد واجهوا الاعتقال، والتعذيب، والإقامة الجبرية، والضرب، والحرمان من السفر، واستُبيحت منازلهم للتفتيش، أو هدمت من جانب الجيش الإسرائيلي، وصودرت أراضيهم لبناء المستعمرات الإسرائيلية. ومع أنهم لم يتعرضوا لحظر التجول والقصف، إلاّ إنهم عانوا آثار أوضاع الحرب والإغلاقات المتشددة التي أوجدتها السياسات الإسرائيلية. فقد أثرت القيود الصارمة المفروضة على الحركة، مثلاً، في تواصلهم مع عائلاتهم الممتدة وأصدقائهم ومعارفهم، وفي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. وعلى الرغم من أن فلسطينيي القدس الشرقية يتمتعون بوضع قانوني مختلف عن وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية، فإن معظمهم مرتبط بالضفة الغربية من خلال شبكات اجتماعية ومهنية. وهناك عدد كبير من العائلات المقدسية التي كانت تعيش في مدن الضفة الغربية، حيث كان يعمل معيل الأسرة، وحيث يتردد الأطفال إلى المدرسة.

تُصوِّر قصة أسرة المقدسي الأزمة والتغييرات التي تعانيها عائلات المعتقلين،

Digitized by Birzeit University Library

ويعكس التاريخ الاجتماعي لهذه الأسرة التحولات الجارية في ديناميكيات العائلة وعلاقات الجنسين، ووضع العائلة ودورها ودور شبكات الدعم الأُخرى.

تزوج كنعان وفرحة سنة ١٩٧٧. وعندما تزوجت فرحة (التي تبلغ حالياً السابعة والأربعين) كانت أنهت لتوها دراستها الثانوية والتحقت بالجامعة. وكان كنعان (الذي يبلغ حالياً الثانية والخمسين) هو معيل العائلة، وكان يعمل في بلدية القدس التابعة للإدارة الإسرائيلية، إضافة إلى كونه نشيطاً سياسياً يعمل في الخفاء. وخلال الأعوام الخمسة عشر الأولى من الزواج أمضى كنعان عشرة أعوام في المعتقلات الإسرائيلية. إذ بعد سبعة أشهر من الزواج، اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلية وحكم عليه بالسجن أربعة أعوام ونصف عام. وفي سنة ١٩٨٥، بعد ثلاثة أعوام من الإفراج عنه، اعتقل ثانية وحكم عليه بالسجن خمسة أعوام ونصف عام. فكانت النتيجة أن حياة العائلة وعلاقاتها لم تتطور تطوراً طبيعياً، إذ كان على فرحة أن تتأقلم مع وضع الأم الوحيدة ومع وضع زوجة سجين في أثناء غياب زوجها عن المنزل. وعندما بلغت ابنتها الكبرى الثالثة عشرة اضطلعت بمسؤولية الرعاية في الأسرة. وفيما بعد، كان على فرحة وأولادها التأقلم مع عودة كنعان. ومن جهة أُخرى، كان على كنعان أن يكافح لاستعادة مكانته كرب العائلة، وكزوج، وكأب يسيطر على الزوجة والأبناء.

لقد كان للتفاعل الديناميكي داخل العائلة، وللارتباطات السياسية والنضال الوطني أثر حاسم في حياة كنعان وفرحة. لكن هذا التفاعل ترك أثراً أعمق في نظرة فرحة إلى الأمور وفي ممارساتها، ولا سيما في أثناء فترات اعتقال زوجها. لقد تزوج كنعان وفرحة زواجاً تقليدياً سنة ١٩٧٧ بعد خطبة استمرت شهرين. وخلال تلك المرحلة، أي في أواسط السبعينيات، كانت الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية نشيطة في تجنيد الشباب في حركة النضال الوطني، وبدأت بالتدريج تضطلع بدور في تنشئة الأطفال (بل تأخذ دور العائلة أحياناً)، وفي توفير الدعم الاجتماعي والتربوي لهم، وحتى بالقيام بترتيبات الزواج. وقد شجع ذلك الشباب على تحدي عائلاتهم وعلى تحقيق نوع من الانفصال عنها وعن الأقارب والعائلة الممتدة. وتعكس ذكريات فرحة عن خيار زواجها موقف الشباب آنذاك.

> كان معروف عني في العيلة إني بنت متمردة. كنت من أول البنات في العيلة اللي تعلموا وأخذوا شهادة الدبلوم. كنت أشتغل في روضة وكان إلي شخصيتي المميزة والمستقلة. وكان عندي صديقات منفتحات من عائلات معروفة في القرية. أمي وأبوي أعطوني المجال حتى أتنوّر وأتفتح مع إنه عمامي كانوا

Digitized by Birzeit University Library

تقليديين كثير. أنا ما كنت بدي أتزوج من القرايب في العيلة وعشان هيك وافقت إني أتزوج كنعان. كل عمامي وقرايبي كانوا معارضين زواجي منه بشدة. الزواج من خارج العيلة كان تحدي للعيلة لأنه مخالف لتقاليدها.

في بعض الحالات، كان اختيار الرجال والنساء لشريك الزواج يجري بدوافع سياسية. فبالنسبة إلى النساء، كان الزواج بزعيم وطني أو بنشيط سياسي يمثّل قوة المبادئ والتوجهات الوطنية، وبالنسبة إلى الرجال، كان البحث عن شريكة ملتزمة سياسياً أو ذات ميول وطنية يعني الزواج بامرأة قادرة على التأقلم مع اعتقال الزوج أو اختفائه. لكن النساء كن يصبن أحياناً بصدمة عند مواجهة الواقع العملي، ولا سيما عندما يكتشفن أن قناعات الأزواج السياسية التقدمية تتعارض مع وجهات نظرهم الاجتماعية المحافظة. وتعبر فرحة عن خيبة الأمل تلك بالقول:

في الفترة الأولى بعد ما تزوجنا لاحظت إنه كنعان كان وقتها متوتر ودايماً عصبي بسبب نشاطه السياسي السري واللي ما حكى لي عنه إلاّ بعد زواجنا بثلاث أيام. وقتها كنت أُعجبت بكنعان لأنه كان إنسان وطني خاصة إنه أنا نفسي كنت في مرحلة المدرسة الثانوية أشارك في مظاهرات بدون ما يعرفوا أهلي... عيلة زوجي معروف عنها إنها عيلة تقليدية ومحافظة، ومتمسكة بالعصبية القبلية، ومنغلقة على ذاتها. أهل زوجي بفكّروا إنه مهمة الكنة خدمتهم، وكنعان كان عنده نفس التفكير. عانيت كثير من هالوضع لكن ساعتها ما كنتش أقدر أصارح أهلي وأحكي لهم قديش أنا بعاني لأني وافقت أتزوجه، يعني تزوجت غريب من خارج العيلة. كنعان ما كان يختلف عن أهله بتفكيره. إجمالاً كنعان ما بحبش المرة العصرية، وبدّه زوجة على نموذج إمه، يعني مرة ربة بيت تسوّي كل شغل الدار وتربي وترعى الأولاد. كنعان كان مش موافق إني أكمل دراستي في دار الطفل، وقال إنه ما فيش حاجة إني أكمل تعليمي، لكن أنا أصريت وشرحت له أنه هو نشيط سياسي يعني معرّض للاعتقال ولو حصل واعتقلوه لازم يكون لي دخل مادي أعيل فيه نفسي، وفي النهاية كملت دراستي وسكت كنعان على مضض. كان إذا شافني في الشارع في منطقة الكليّة يعمل حاله مش شايفني وما يحكي معي أحسن ما ينحرج لمّا يعرفوا الناس إنو مرته بتدرس هناك.

وعلى غرار كثير من الأسر الفلسطينية حديثة الزواج، بدأ كنعان وفرحة حياتهما بالعيش مع عائلة ممتدة لأنه لم يكن في استطاعتهما دفع تكلفة منزل خاص بهما. وكانت

Digitized by Birzeit University Library

الحياة مع أهل الزوج مرهقة بالنسبة إلى فرحة التي تحمل آراء اجتماعية مغايرة لآراء كنعان وعائلته. لكن العائلة الممتدة كانت تشكل منظومة الدعم الاقتصادي والاجتماعي الرئيسية بالنسبة إليها، ولا سيما خلال الفترة الأولى التي سجن فيها كنعان. فقد كان الدعم العائلي، سواء أتى من العائلة الأصلية أو من عائلة الزوج أو من كليهما، أمراً شائعاً بالنسبة إلى زوجات السجناء وأولادهم. ويشرح كنعان الأمر قائلاً:

> في هديك الفترة كانت زوجتي تعيش مع عيلتي، وكان أبوي متكفّل بكل مصاريف البيت. وقتها كان وضعه المادي كويس [جيد]. بعدين في السجن كان في كثير من المناضلين وكان إلهم عائلات وبالتالي وضعي ما كانش مختلف عن وضعهم. ما كنتش أقلق وكنت أطمئن على فرحة وتحرير [ابنته] لمّا كانوا يزوروني في السجن مرة كل أسبوعين.

وتقول فرحة إن التغيير الذي طرأ على علاقتها بأهل زوجها خلال تلك الفترة، كان إيجابياً:

> قبل ما أعتُقل كنعان حاولت أمه تتدخل في حركتي، في دخولي وطلوعي من البيت، لكن بعد اعتقاله قالت "أنا ما ليش دخل". ما كنش أي حدا من أهل كنعان يتدخل في حركتي، يمكن لأنهم تعاطفوا معي لأنه كنعان اعتقل وإحنا متزوجين جديد. وقتها كنت أدرس وبعدين صرت أشتغل معلمة في روضة. كانت أسباب طلوعي من البيت معروفة إلهم. يا كنت أروح على الشغل أو أزور أهلي، أو على زيارة كنعان في السجن... كانت علاقتي مع أهل كنعان منيحة وكانوا يحبوني، وكانوا يديروا بالهم على تحرير لمّا أكون مشغولة. لمّا كان عمر تحرير سنتين ونص بعتني المدرسة على عمّان عشان أشترك في دورة، وأهل كنعان وأهلي هم إللي داروا بالهم على تحرير في غيابي. وقتها ولا حدا منهم [أهل كنعان] عارض سفري على عمّان ولا حتى كنعان، لأنه ولا حدا كان يشكّ في تصرفاتي.

في هذه المرحلة من حياة كنعان وفرحة، لم يكن وضع "من لديه إقامة للسكن في القدس" يحمل أية ميزة بالنسبة إليهما. فقد كان كنعان موظفاً في بلدية القدس التابعة للإدارة الإسرائيلية، وطرد من عمله عند اعتقاله. وبخلاف زوجات المعتقلين الفلسطينيين الآخرين الموظفين في مؤسسات فلسطينية، حرمت فرحة راتب زوجها. وكان لديها طفلة وحيدة يخولها القانون الحصول على مستحقات طفل من مكتب

Digitized by Birzeit University Library

الضمان القومي الإسرائيلي، لكنها لم تتمكن من الحصول على هذه المستحقات لأنها استُخدمت بصورة آلية لسداد مستحقات الضمان الاجتماعي التي لم يكن زوجها دفعها لسنوات. وباعتبارها زوجة معتقل، كان من حقها الحصول على دعم مالي من الحزب السياسي الذي ينتمي إليه زوجها، فكانت تتلقى تعويضاً شهرياً شحيحاً، يتطلب كثيراً من الوثائق والسفر إلى القدس للحصول عليه. كذلك كان في إمكانها تسجيل ابنتها في دار حضانة تشرف عليها الجمعية التي تتكفل أولاد المعتقلين مجاناً، وبعد تخرّجها من الكلية، عرض عليها عمل بأجر متواضع في دار حضانة تشرف عليها الجمعية نفسها.

بعد إطلاق كنعان سنة ١٩٨٢، تابع نشاطه السياسي. ومع أن وضعهما المادي لم يتحسن كثيراً عن ذي قبل، إذ كانا يعتمدان على راتب فرحة، إلاّ إن كنعان قرر الاستقلال بحياته مع زوجته وطفلته والسكن في شقة تحت منزل والديه ليحظى بالخصوصية. أمّا فرحة، من جهتها، فكانت تفضل الانتظار إلى أن يحصلا على منزل خاص بهما كي يعيشا منفصلين تماماً عن أهل زوجها. انتصر رأي كنعان، وانتقلا إلى الشقة الجديدة، لكن ذلك أعاد النزاع العائلي إلى ما كان عليه، وأثر في علاقة فرحة بأهل زوجها. وتشرح فرحة الأمر بقولها:

> انتقالنا على هذا البيت كان قرار كنعان. أنا كنت بفضل لو انتقلنا على بيت مستقل عن بيت أهله. قرار كنعان كان سريع لأنه كان بعده نشيط سياسياً، وما كانش بدّه إنه أبوه يشوف رفاقه يجتمعوا عنده، لأن أبو كنعان كان متحفظ على نشاطه السياسي، بالذات بعد ما اعتقل بسبب السياسة. ساءت علاقتي مع أهل كنعان. صار نوع من الجفا بيننا، والحِجة إنه [أم كنعان] كانت تشعر وكأني أخذت كنعان منها، مع إنه أنا ما كنتش صاحبة الفكرة بإننا ننتقل لبيت مستقل. أنا بعتقد إنه أمه تضايقت كمان لأنه صار لي دار لحالي خاصة فيّ وبطّلت أشتغل لها شغل البيت. لكن رغم الجفا استمرت العلاقة، وكانت أم كنعان تيجي عنّا كثير.

عندما اعتقل كنعان سنة ١٩٨٥، وجدت فرحة نفسها في مواجهة أوضاع معيشية أكثر قسوة. فقد ازداد العبء بسبب اضطرارها إلى رعاية ثلاثة أطفال في حين كانت تنتظر مولوداً رابعاً، إضافة إلى أنها كانت تعيش منفصلة عن أهل زوجها. وبعد أن أنجبت، استغنت الجمعية عن خدماتها بدل منحها إجازة أمومة، وظلت عامين بلا عمل قبل أن تعيدها الجمعية إلى عملها. لذا تعين عليها ثانية الاعتماد على عدة موارد لتتمكن من تدبير معيشتها. وفي هذه المرة، تلقت مستحقات الضمان الاجتماعي الإسرائيلي عن

Digitized by Birzeit University Library

الأطفال الأربعة، وبقيت عامين تتلقى تعويضاً يحصل عليه سكان القدس العاطلين عن العمل من مكتب الشؤون الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، كان يحق لها أيضاً الحصول على التعويض المخصص لعائلات المعتقلين الفلسطينيين الذي يقدمه الحزب السياسي.

خلال الأعوام الخمسة التي سجن فيها كنعان، كانت فرحة مشغولة على الدوام بأداء المسؤوليات ومختلف الأدوار، من رعاية الأطفال إلى العمل المأجور والنشاط السياسي. فبالإضافة إلى عبء تربية الأطفال وإعالتهم والعناية بالمنزل، كانت أيضاً نشيطة في مجال النضال الوطني عندما انطلقت الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧. وتلاحِظ فرحة وجود تحولات أساسية على مستوى كل من العائلة والمجتمع المحلي، تشرحها بقولها:

> كانت فترة الانتفاضة الأولى فترة نشاط وحركة مستمرة، كنت خلالها أشتغل بشكل متواصل في نشاطات الانتفاضة مثل تنظيم النساء في الحيّ، وتطريز الأعلام الفلسطينية في الليل بالسر. في هديك الفترة كانت حركة النساء برة البيت مقبولة ومبرّرة، حتى أنه كان في نساء يناموا برّة البيت في إطار نشاطهم السياسي. أهل كنعان دعموني كثير. تغبروا وتأثروا بالجو السياسي العام وبعائلات الأسرى من خلال زيارات المعتقلين في السجن وبتقدير الناس للمعتقلين في هديك الفترة. العيلة إللي كانت محافظة ومنغلقة صار لها قيمة في المجتمع بسبب نشاط أولادها السياسي وطبعاً عملوا علاقات قوية مع عائلات المعتقلين الثانيين.

نظراً إلى أن فرحة وكنعان كانا من سكان القدس، وكانا ينتسبان إلى حزب سياسي ويحظيان بمنظومة عائلية تدعمهما، فقد كانا يتمتعان بامتيازات أكثر نسبياً من بقية المعتقلين الفلسطينيين. وبالتالي، لم تترك الأعوام العشرة التي أمضاها كنعان في السجن تأثيراً اقتصادياً أساسياً في الأسرة، لكنها تركت تأثيراً عميقاً في العلاقات الزوجية الحميمة، وفي العلاقات ما بين أفراد الأسرة، إذ لم يكن أتيح للعروسين، اللذين تزوجا زواجاً تقليدياً، الفرصة لوضع أسس علاقة زوجية من أي نوع. فالزيارة التي كانت تدوم ساعة، وتجري كل أسبوعين، لم تكن كافية للزوجين للتعرّف أحدهما إلى الآخر، ولمعرفة التباينات الموجودة في الأذواق والاهتمامات، أو لمناقشة الشؤون العائلية، ولا سيما أن الزيارة كانت تجري من خلف القضبان تحت مراقبة عناصر الأمن المسلحة الدقيقة. وخلال الأعوام الثلاثة التي أمضياها معاً بعد إطلاقه

Digitized by Birzeit University Library

أول مرة، كانا مشغولين بإنجاب الأطفال، كما انشغل هو بنشاطه السياسي الذي كان يبعده عن المنزل. وفي فترة أعوام السجن العشرة، كان كنعان وزملاؤه المعتقلون مشغولين بالكفاح لتحسين أوضاع السجن وتثقيف أنفسهم سياسياً. بدايةً، كان نشاطه السري يجبره على تجنب الإكثار من الاختلاط الاجتماعي، الأمر الذي أدى مع الوقت إلى انعزاله بالتدريج عن المجتمع، وساهمت الأعوام العشرة التي أمضاها في السجن في زيادة هذه العزلة. وقد كان موقفه المتحفظ من الآخرين السبب الأساسي في إبداء ممانعة في إجراء مقابلات خلال العمل الميداني، كما كان خلال اللقاءات قليل الكلام بعكس فرحة، وهو ما أدى إلى غياب صوته في قصة العائلة. أمّا فرحة، من جانبها، فكانت دائمة الحركة ونشيطة، وتدير شؤون العائلة الخاصة منها والعامة من غير الاعتماد على أحد، نسبياً، إضافة إلى كونها مشاركة في النضال الوطني. وقد انعكس هذا الوضع، وهو وضع شائع بالنسبة إلى المعتقل السياسي وزوجته، على الزوجين لاحقاً، بعد الإفراج عن كنعان.

> بعد ما طلع كنعان من السجن أول مرّة وبعد ما انتقلنا لبيت لحالنا، منفصل عن عيلته كان كنعان بدون شغل. في وقتها كان مقدِّر لتعبي، وكان يساعد في شغل البيت. كان ينظف البيت ويجلي الجلي [يغسل الأواني]، ويدير باله على الأولاد لكن لمّا بدا يشتغل بطّل يسوّي إشي في البيت. بعد تحرره من الاعتقال في المرة الثانية، كان كنعان تعبان كثير صحيّاً، وكان ينام لساعات طويلة، وهذا كرّس عزلته وابتعد أكثر عن العيلة. هو أساساً ما عمره كان إنسان اجتماعي. ما بيحبش يزور أهلي وقرايبي وكان وما زال يزور إخوته في المناسبات. في الفترة الأخيرة صار كنعان يرجع على البيت متأخر بعد ما يخلّص شغله وعلاقتي فيه صارت بعيدة. هو ما بصارحني باللي بداخله بالمرة. علاقتنا مش حميمة بالمرة والثلاث بنات اللي جيبناهم آخر إشي أجوا بالصدفة.

كذلك كان كنعان يشكو جرّاء علاقته بفرحة. ومع أنه يعبر عن شكواه بكلمات موجزة، إلاّ إنها تنضح بالغضب لفقدانه مكانته كرجل البيت. وهو يؤكد دوره كأب، وكصانع قرار بقوله:

> أنا وفرحة عادة بنتدارس الأمور وبنوصل لتفاهم، مع أنه فرحة عصبية وانفعالية. أنا بحاول أتجنب إني أدخل معها في نقاشات. وحسب رأيي في النهاية واحد لازم يحسم الأمر، والأب هو اللي لازم يحسم.

Digitized by Birzeit University Library

لكن فرحة التي كانت اضطرت سابقاً إلى تدبّر أمورها بنفسها، تبدو كأنها توصلت إلى نوع من الاستقلالية تجعل من الصعب عليها القبول بتدخل كنعان. وحالياً، لدى كل من فرحة وكنعان ميزانية مستقلة. ويقول كنعان:

> أنا ما بعرفش إشي عن دخل فرحة، ولا قديش بتقبض من التأمين الوطني،[٢٠] أمّا هي بتعرف قديش دخلي. أنا بقرر بدخلي وهي بتقرر بدخلها. أنا بدفع الفواتير ومصاريف البيت، وأحياناً بدفع فاتورة التلفون من مخصصات التأمين الوطني.

لا يقتصر الأمر على النزاع بين كنعان وفرحة، بل يمتد ليشمل نزاعاً بينه وبين الأولاد. فقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي نتيجة اعتقاله لأعوام عشرة بإجبار الزوجين على إنجاب الأولاد في فترات متباعدة. فبعد بضعة أشهر من اعتقاله أول مرة، رزق الزوجان ابنتهما الأولى، تحرير، التي كانت بلغت الخامسة والعشرين وقت إجراء المقابلات. وخلال الفترة التي مضت بين إطلاقه أول مرة واعتقاله ثاني مرة رزق الزوجان صبيين وفتاة (أعمارهم ١٩، ١٨، ١٧ عاماً على التوالي). وبعد الإفراج عنه في ثاني مرة سنة ١٩٩١، رزقا ثلاث فتيات (أعمارهن ١٠، ٩، ٨ أعوام). هذه الفسحة الزمنية الإجبارية بين الأولاد خلقت بينهم فجوة بسبب تباعد أعمارهم، كما أثرت في علاقتهم بوالديهم. فالأطفال الأربعة الأكبر يشعرون بأنهم أقرب إلى والدتهم، كما يشعرون بوجود مسافة تفصلهم عن والدهم. فقد كانت فرحة مضطرة إلى تدبير شؤون الأسرة والأطفال، وبالتالي أرست قواعد منظومتها الخاصة للعلاقات والمسؤوليات الأسرية. أمّا كنعان، فنظراً إلى أعوام الانفصال القسرية عن عائلته، وإلى الأثر الذي تركه وجوده في الاعتقال فترة طويلة، أصبح أكثر انعزالاً وبُعْداً عن عائلته، لكنه حاول الإبقاء على مكانته كرب الأسرة.

كانت تحرير، ابنتهما الكبرى، الأكثر تأثراً بين الأولاد، فقد كان عليها الاضطلاع بمسؤولية إخوتها ومشاركة والدتها في قلقها وانشغالها وهي لا تزال صغيرة السن. وتصف تحرير تجربتها وعلاقتها بوالديها قائلة:

> أنا علاقتي كتير وثيقة بيامي لأنه أنا أكبر بنت بالعيلة. فيه فرق كبير بالعمر بيني وبين باقي إخوتي. أنا بقيت لعدة سنوات البنت الوحيدة. لمّا كان أبوي بالسجن، ولمّا أجو إخوتي الاتنين وأختي، كبرْت قبل أواني. ما عشت طفولتي. علاقتي بإخوتي اللي أصغر مني هي علاقة رعاية... بالدار كنا [أنا ووالدتي] "راسين". كان دايماً فيه ببناتنا خلاف مين بدها تمشّي

Digitized by Birzeit University Library

كلمتها. . . أمّا علاقتي بأبوي فما كانت أكتر من زيارته بالسجن لمدة ساعة. بعد ما طلع من السجن أول مرّة، ما قدرتش أتعوّد إني أستشيره لمّا أحتاج إشي. وبقيت أستشير إمي. إمي بتحبني كتير وأنا بأدر أكسبها لصفي إذا صار في مشكلة بالبيت. . . وهالإشي سبب لي مشاكل مع أبوي. أنا وأبوي دايماً منتقاتل على أمور بتخصني متل طلعتي ومكياجي؛ وحتى شغلات بسيطة متل استعمال السيشوار [مجفف الشعر]، هو بيعتبرها عيب. أبوي بيقاطع كل واحد بيختلف معاه. . . ولمّا كنت بدي أروح عَ مصر عارض. لكن أنا سويت كل الأوراق وسافرت. واضطر يسكت.

كما يحمل الأولاد الثلاثة الأصغر مشاعر مماثلة تجاه والديهم، فقد أنشأ هؤلاء فيما بينهم علاقات أخوية قوية. وهم لا يدركون سبب ابتعاد والدهم عنهم، والسبب الذي يدفعه إلى محاولة التحكم فيهم. ويقول سامر (الذي يبلغ الثامنة عشرة):

كانت علاقتي بأخوي ناظم منيحة [جيدة] وأنا كان بدي أسافر معاه على مصر لأكمّل دراستي. وكمان علاقتي بأختي سما اللي بتصغرني بسنة منيحة. إحنا الثلاثة أعمارنا قريبة من بعض ومنقضي أكتر أوقاتنا في الدار سوى لمّا بيكون في عطلة. لمّا كانت إمي تشتغل، كان كل واحد فينا مسؤول عن رعاية واحدة من إخواتنا الثلاثة الصغار، علاقتي بإمي قوية وخاصة. أنا بشاركها في أموري الشخصية. علاقتي بأبوي مش منيحة كتير. بقضي أكتر وقتي بالدكان معاه لكنا مش متفقين كتير. أنا كان بدي أشتغل عشان أطلّع مصروفي وأساعد أمي اللي عم تدفع للدراسة أخوي. لكن أبوي بيقوللي: "ليش بدك تشتغل أنا متكفّل بكل مصاريفك." وهو لا بوافق ولا ببحث الموضوع معاي.

أمّا سما (التي تبلغ السابعة عشرة) فتقول:

تقريباً ما في أي علاقة بيني وبين والدي. أبوي مش قريب منّا. إجمالاً أبوي ما بوافق على طلباتي مثل إني أطلع مع صاحباتي عشان هيك بطّلت أستشيره. لمّا بدّي إذن أعمل أي إشي أو نصيحة عادة برجع لإمي. أنا ببلّغ إمي وهي بدورها إذا اقتنعت بتحكي لأبوي وبتقنعه. نحنا مش متعودين نستشير أبوي في أمورنا، وأبوي ذاته ما بيدخل كتير. أبوي ما بحكيش كتير مع العالم. علاقتي بإمي مش منيحة. بشعر بإنه إمي أقرب لتحرير وسامر. بشاركوها في كل أمورهم الخاصة. بس أنا لأ. علاقتي بأخوي سامر الأكبر مني مباشرة قريبة جداً. أنا وهو متفقين في طريقة التفكير. من سنتين بسّ قويت علاقتي مع

Digitized by Birzeit University Library

تحرير، إجمالاً لمّا انتقلنا لهذا البيت صارت علاقتي فيها تقوى لأننا مع بعض في نفس الغرفة، وهي كمان صارت أنضى بعد ما خلّصت الجامعة. أما بالنسبة لخواتي الثلاثة الصغار هنّه منسجمات مع بعض، بروحوا مع بعض على المدرسة ويلعبوا مع بعض. لكن عندي علاقة خاصة مع سيرين لأني أنا ربّيتها. كنت أدير بالي عليها ومسؤولة عنها حتى ترجع إمي من الشغل.

ينكر كنعان أن اعتقاله كان مسؤولاً بصورة رئيسية عن تدهور علاقته بأولاده وبزوجته. كما أنه لا يُلقي باللوم صراحة على الاحتلال الإسرائيلي، لأنه سيضطر حينها إلى لوم نفسه على مواجهته. وبدل ذلك، يلقي كنعان باللوم على فرحة، التي يشعر بأنها سلبته دوره "الطبيعي" وحرمته إياه.

السجن ما أثّرش على علاقتي مع أولادي. زياراتهم إلي وأنا في السجن خلقت حد أدنى من التفاهم بينا. بسّ في إشكالية واحدة وهي أنه الأولاد في فترة اعتقالي كانوا مدللين، وهذا إللي بصير عادة في غياب الأب اللي بمثّل الحزم في الأسرة. أنا مش راضي تماماً عن تربية فرحة للأولاد في غيابي وبالذات في قضية الدلال. بعتقد إنه تربية الأم بتضّل ناقصة. الأب والأم بكملوا بعض.

وفيما يتعلق بتعليم الأولاد وزواجهم، يتمسك كنعان برأي محافِظ يعكس ردة فعله السلبية تجاه نزاعه مع كبرى بناته، تحرير. فهو يعتقد أنها تمارس تأثيراً سلبياً على شقيقتها الأصغر.

إن شاء الله، بدّي أعلّم جميع الأولاد والبنات، لكن هذا ما بمنع إني أزوّج البنات قبل ما يخلّصوا تعليم إذا كان في نصيب. في الظروف الصعبة اللي بنعيشها الزواج المبكر للبنات والاستقرار أفضل، بالذات لأنه في شعور بعدم الأمان بسبب ممارسات الاحتلال والتعرض للبنات. [مشيراً إلى ابنته تحرير] بعتقد إنه مهم للبنت إنها تتزوج بالأول وبعدين تكمل تعليمها العالي، لأنه البنت بعد ما تتعلم بتصير شايفة حالها وما بتقبل بالعرسان. وبعدين بتندم بعد فوات الأوان. أنا بفضل إني أزوّج سما هلأ [الآن] إذا أجاها عريس مناسب.

وتتعزز مخاوف كنعان بسبب نظرة سما إلى مستقبلها:

أنا بتمنى إني أتعلم وبعدين أشتغل وأصير أعتمد على نفسي وأصير مستقلة مثل أختي تحرير. أنا بحب نموذج تحرير من البنات. أختي مستقلة؛ اشترت سيارة وبتقدر تشتري إيش بدها من راتبها.

Digitized by Birzeit University Library

يعاني كنعان، نتيجة اعتقاله، أزمة رب الأسرة الذكر، وهو يعمل جاهداً للإبقاء على صورته البطريركية. وهذه الأزمة ليست وليدة حرمانه من المشاركة في تربية أولاده، الذين نشأ معظمهم في أثناء وجوده في السجن فحسب، بل تنجم أيضاً عن عجزه عن الاضطلاع بمكانة معيل العائلة الأساسي. فبعد إطلاقه ثاني مرة لم تكن صحته على ما يرام، ولم يستطع العثور على عمل بدخل منتظم، وإنما وجد وظيفة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بدخل زهيد نسبياً، وهو يعمل بعد الظهر في دكان بقالة يملكها شقيقه. كذلك حاول أن يؤسس مهنة حرة، لكنه فشل إذ كان بحاجة إلى رأس ماله لتكملة بناء منزل الأسرة. أمّا أحد المشاريع التي بدأها آملاً بنجاحها فقد أعاقته السياسات الإسرائيلية التي تمنع بناء البيوت الفلسطينية في القدس الشرقية وفي الضواحي الموجودة ضمن حدودها الإدارية. ويشرح كنعان سبب عجزه عن إطلاق مشروع يدر عليه دخلاً مقبولاً إلى حد ما.

> لمّا اشتريت الأرض كنت أفكر بمشروع استثماري لأنه موقع الأرض بجانب جامعة القدس. فكرت إني أبني شقق سكنية عشان أأجرها لطلاب الجامعة. ما كنتش أخطط يعني أستقر في أبو ديس. كنت أفكر أبني بيت على مساحة نصف دونم أعطاني إياه أبوي في جبل المكبر [المنطقة السكنية نفسها التي يسكن والداه فيها والتي تقع ضمن حدود القدس الشرقية]. لكن بسبب التعقيدات في استصدار رخصة بنى في القدس، والمبلغ الكبير اللي بحتاجه استصدار الرخصة، والقوانين المقيدة للبنى، قررت إبني الدار في أبو ديس. وقتها ولنفس الأسباب كثير من أهل القدس بنوا بيوت هناك.

وفي حين أدى الاعتقال إلى أزمة ذكورة لدى كنعان، فإنه ساعد فرحة في تطوير استقلالية وإحساس بقيمة الذات. ونجحت فرحة إلى حد ما في التعامل بمرونة مع علاقات القربى ضمن منظومة العائلة البطريركية، التي تطلق عليها اسم "العشائرية"، ولا سيما في المسائل المتعلقة بمعيشة الأسرة ورفاهها ومكانتها الاجتماعية كعائلة معتقل. لكنها أخفقت في كسب المعركة في مسائل تحمل خصوصية النوع الاجتماعي. فعلى المستوى الشخصي تعتبر فرحة أنها لم تحظ بما تستحق مع أنها ساهمت في الكثير من أجل رفاه العائلة. لذا، حاولت انتزاع بعض حقوقها، فنجحت في كسب النزاع مع زوجها، وأخفقت في كسب نزاعها مع أهله.

> أنا طوال عمري ما شعرتش أبداً إنه إلي دخل خاص فيّ، ولا حساب إلي في البنك. من يوم ما بديت أتقبض معاش كنت أصرفه بالكامل على احتياجات

Digitized by Birzeit University Library

البيت والأولاد. وقت ما كنّا نبني الدار كنت أقبض معاشي وأعطيه مباشرة للمقاول، وبعد ما خلصت الدار صرت أصرف معاشي على احتياجات البيت. بعدين توكلت بتعليم ابني البكر ناظم. هلأ بَرْصد كل معاشي شهرياً لأقساط تعليمه في مصر. قبل ما تكفلت بأقساط تعليم ناظم قال لي كنعان معاشك إلك تصرفي فيه مثل ما بدّك، لكني كنت أشتري فيه كل لوازم وحاجات الدار. نظرياً معاشي إلي، لكن عملياً ما بملك منه قرش... فكرت في إني أتقاعد بس انتبهت أنه ما فيش معي مصاري بالمرة. يا ريت أقدر أتقاعد بسّ ما بنقدر نعيش بدون معاشي... لمّا كان كنعان في السجن في المرة الثانية، فكرت في إني أطلع رخصة بنى على الأرض، واقترحت إني أسجل الأرض باسمي حتى أبدا إجراءات البنى، لكن أبو كنعان رفض الفكرة، وصار كل أقارب كنعان يقنعوني بإنه هذا التصرّف غير مقبول وأنه لازم أتراجع عن فكرة تسجيل الأرض باسمي. كنعان كمان رفض تسجيل الأرض باسمي. أنا بَشعر إنه من حقي أسجّل الأرض باسمي لأني ساهمت مادياً في شراها، في حقّها. وحردت وتركت البيت لفترة على أثر هذه المشكلة، لكن في النهاية رجعت... لمّا حصلت على مبلغ من المصاري بدل حصتي في الأرض إللي تركلنا إياها أبوي بعد ما مات. اقترح عليّ كنعان إني أحط المبلغ في البنك باسمه، وبالفعل أودعته في البنك باسمه. وبعد فترة تضايقت من الموضوع لأني شعرت إنه المبلغ من حقي خصوصاً إني ساهمت كثير من الناحية المادية في البيت. طالبت كنعان يرجّع لي المصاري. وبعد جدال طويل رجّعهم وأخذت المبلغ وحطيته على جنب لتعليم واحد من الأولاد.

تعبر ابنتها تحرير عن تصوّرها الخاص لوجهة نظر والدتها وشخصيتها، وهو تصوّر لا يخلو من التحامل نتيجة نزاع الابنة مع والدتها بشأن اختيار الأولى زوجها.

إمي مرة عصرية وعندها أفكار متطورة كتير عن النسوان والرجال. إمي تعلّمت وربتنا ووقفت معانا وهي إللي بتشجعنا نتعلم وما بتتهاون بحقوقها. بس هي بالوقت ذاته بتتأثر بالجو اللي حواليها وكتير مرات بكون موقفها محافظ، زي موقفها من زواجي مثلاً.

عارضت فرحة الشاب الذي اختارته تحرير زوجاً لها مع أنه كان أحد أقربائها. وكان رأيها أنه ليس بزوج المستقبل الملائم لابنتها، لأنه تجاوز والديها وأنشأ معها علاقة في الوقت الذي كان لا يزال يحب خطيبته السابقة حباً عنيفاً.

Digitized by Birzeit University Library

تُبرز حالة هذه العائلة التأثير الخطر الذي يتركه السجن في الأدوار داخل الأسرة، وفي علاقات الأسرة وديناميكياتها، وهو ما أدى إلى حرمان أفراد العائلة من حياة منسجمة إلى حد مقبول. فقد أدى الاعتقال بكنعان إلى معاناة أزمة رب الأسرة الذكر، وجاهد للحفاظ على صورته البطريركية. ومن جهة أُخرى، سمح اعتقاله لفرحة بتطوير استقلالية وإحساس بقيمة الذات. فخلال غيابه عن الأسرة، فرضت نظامها الخاص لإدارة الأسرة وتوزيع الأدوار، وبهذا خلقت شبكة من العلاقات بينها وبين أولادها وفيما بين الأولاد. فقد اضطلعت تحرير، الابنة الكبرى، بدور الراعي وشاركت والدتها في اتخاذ القرارات في سن مبكرة، الأمر الذي ساهم في تطوير شخصيتها لتصبح شخصية قوية مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت تحرير بمكانة في الأسرة لأنها كانت خلال السنوات القليلة الماضية تساهم في دخلها كمعيل أساسي للعائلة، كما ساعدت في دعم تعليم إخوتها وتغطية نفقات العائلة. وباعتبارها لم تخضع لسلطة والدها خلال تنشئتها، وبما أن العلاقة التي تربطها بوالدتها هي علاقة أخوّة وصداقة، فقد أتاح لها ذلك تحدي دور والدها كصانع للقرار. أمّا كنعان فلم يكن يشكل جزءاً متمماً لهذه الشبكة، ولم تسنح له الفرصة للمساهمة في تكوينها. وعندما عاد إلى الارتباط بعائلته، لم يتمكن من التأقلم بشكل ملائم. كذلك ينكر كنعان أن سجنه أثر في علاقته بزوجته وأطفاله، وهو لا يلوم الاحتلال الإسرائيلي كي يتفادى لوم نفسه لأنه وقف في وجه هذا الاحتلال. وفيما يتعلق بالأولاد، الذين لم يستطيعوا التسليم بـ "تطفله" على منظومتهم العائلية، لم يكن سلوكهم معه مغايراً لسلوك أولاد المعتقلين. ويمكن القول عامة إنه لا يمكن إدراك السبب الذي يدفع بالأولاد، مثل تحرير وإخوتها، إلى التصرف على هذا النحو السلبي مع أهاليهم النشيطين سياسياً. هل هو إحساسهم بأنهم مهمَلين ومتروكين؟ هل يلقون باللوم على والدهم لأنهم أصغر من أن يلوموا الاحتلال الإسرائيلي؟

## خاتمة

العيلة قلب كبير بضمّ الجميع. (منيرة)

لكن، إلى متى تستطيع العائلة الفلسطينية الحفاظ على وظيفتها ودورها كـ "قلب كبير"؟

تعيش العائلات الفلسطينية ضمن أوضاع تتميز بتنامي التهديدات والانكشاف والتجزئة الكانتونية. ولا تتمثل نتائج هذه الأزمة المستديمة في فقدان العمل وفي التدني

Digitized by Birzeit University Library

الحاد في دخل الأسرة فحسب، بل تتمثل أيضاً في تعرض عدد متزايد من العائلات لخطر يتهدد الحياة، ولمعاناة تأثيرات جسدية ونفسية خطرة، فقد دُمرت الخدمات والمنظومات الأساسية (الصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، وسوق العمل)، كما تمزق كل من النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني. وفي سياق كهذا، إلى متى ستستمر طاقة الأسرة الفلسطينية على التحمل والبقاء والاستجابة للمتطلبات المتزايدة الملقاة على عاتقها، إذا كانت مواردها استُنفِدت إلى الحد الأقصى، وإذا كان السعي لإيجاد دخل بديل يعتبر جهداً عبثياً، وإذا كانت استراتيجيات التأقلم العادية للأسرة أصابها التآكل، وإذا كان الفقر عم التجمعات المحلية والمجتمع عامة على حد سواء، وإذا كان نظام الخدمة الاجتماعية الرسمية يتوجه إلى المعدمين من الفقراء، ويقدم الأرامل والأيتام أو فقراء ما قبل الانتفاضة على من سواهم، وإذا كانت أنظمة الدعم الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية تقتصر على الرواتب الشهرية وعلى ميزانية شحيحة للمعونة الاجتماعية تعتمد في معظمها على الهبات، وإذا كانت إمكانات خلق فرص عمل معدومة تقريباً، وإذا كان عجز العائلات عن الوصول إلى المرافق الطبية والتربوية يتنامى بلا توقف؟ ما من شك في أن العائلات الفلسطينية متروكة تماماً من دون أي حماية ضمن أوضاع كهذه، في غياب أي نوع من أنواع الدعم، سواء في مجال تأمين قوتها اليومي أو في مجال الحصول على حقوقها الإنسانية الشرعية الأساسية. لقد تركت العائلات الفلسطينية لتقاوم وحدها ولتناضل في سبيل البقاء، حتى وهي تكافح من أجل الحراك.

خلّفت التوجهات الاجتماعية الاقتصادية وديناميكيات الانتفاضة، وأوضاع الحرب، والسياسات الإسرائيلية التي تقيد حركة الفلسطينيين وتحول دون وجود أي شكل من أشكال الحياة الطبيعية، خلّفت مفاعيلها في ميدان العلاقات ضمن الأسرة وديناميكياتها عبر النوع الاجتماعي والأجيال. إن قصص العائلات التي رُويت ومن ثم حللت في هذا الفصل لا تعكس الجانب الدرامي للأوضاع السياسية من حيث الخسارة في الأرواح أو التدمير المادي، وإنما تمدنا بفهم مبدئي للأثر الخفي، لكن الأعمق، للاحتلال الإسرائيلي الطويل. وخلال مسار النضال من أجل البقاء والحراك، ثمة تفاعل ديناميكي لا يتوقف بين الأسرة الواحدة وأفراد العائلة، يجري ضمن حدود النظام العائلي البطريركي والديناميكيات الخارجية للأسرة وتفاعلها مع سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ومع مؤسسات الدعم الرسمية وغير الرسمية، ومع المجتمعات المحلية التي تعيش ضمنها الأسر والعائلات.

Digitized by Birzeit University Library

يترك فقدان العمل وتدني دخل الأسرة أصداء عميقة في عملية إعادة التوزيع، التي يحكمها النوع الاجتماعي، لموارد العمل الأسري المادية والبشرية، كما يعكس ذلك ردة فعل النوع الاجتماعي، إزاء التعامل مع المعضلة. وتبين الوقائع الموثقة في الدراسة الكمية والدراسة النوعية التقويمية السريعة لآثار الانتفاضة، أن المعيلين الذكور يعانون أزمة فقدان العمل والدخل، في حين أن النساء "يمتصصن الصدمة"، ويحملن عبء إعالة العائلة. وتظهر الأدبيات أن الرجال عامة لا يساومون في مكانتهم الاجتماعية الاقتصادية السابقة ويبحثون عن الفرص أو ينتظرونها، بينما تتعامل النساء بأسلوب أكثر عملياً، ويسعين وراء الفرص التي تمكنهن من الحفاظ على حياة الأسرة وكرامتها. وتشير حمامي إلى أن النساء الفلسطينيات الريفيات في المخيم أكثر مرونة في التأقلم مع الوضع الجديد، ويضطلعن بأدوار إنتاجية متعددة لم يعتدن عليها، في حين أن الرجال، الذين يعجزون عن العثور على ما تعتبره الثقافة الريفية عملاً "لائقاً ومحترماً"، يضطلعون بدور واحد (حمل بطاقات إعاشة اللاجئين)، ويجلسون، بحسب روايات زوجاتهم، من دون أن يقوموا بشيء طوال حياتهم (Hammami 1998, pp. 308-309). وتدعم الرواياتُ العائلية التي قدمتُها الدراساتِ الموجودة حالياً. فلدى تعامل المعيل الذكر مع أزمته في التحول من معيل إلى عالة، تختلف ردة فعله باختلاف أوضاعه الخاصة. فقليلون من هؤلاء ممن يمكنهم العيش على مدخراتهم، أو لديهم إمكان الهجرة، أو يتلقون تحويلات من الخارج، يمكنهم التعامل مع أزمتهم، سواء بمحاولة إيجاد بدائل للحصول على دخل إضافي، أو بالسبات من دون القيام بشيء. في حين أن الآخرين، الذين يزداد عددهم بحيث صاروا يشكلون الأكثرية، غالباً ما يلجأون إلى استراتيجيات الانعزال، وتفادي الناس، والعدائية، ورفض المساعدة، والكفاح للحفاظ على مكانتهم كأرباب للأسر وكصانعي القرار الأساسيين. أمّا النساء، اللاتي يعتبرن معيلات ثانويات للعائلة، فيضطلعن بدور المعيل الأساسي عبر المساهمة في دخلهن والحصول على عمل إضافي أو السعي لإيجاد مصدر للدخل في حال كن ربات منزل، هذا بالإضافة إلى دورهن في تدبير شؤون المنزل الذي يتضمن عادة التعامل مع موارد وميزانيات منزلية شحيحة. إن اضطلاع النساء بدور المعيل الأساسي يجعل من المألوف أن يكون عمل المرأة هو الأساس في بقاء العائلة، لكن في باقي الحالات، يتحدد عمل المرأة المأجور بتأمين الدخل من خلال عمل داخل المنزل، أو يكون مشروطاً بحالات يحددها المجتمع المحلي. كما تختلف ردة فعل النساء إزاء أزمة معيل الأسرة الذكر باختلاف الأوضاع، فقد يستوعبن هذه

Digitized by Birzeit University Library

الأزمة ويتعاطفن مع الرجل، ويتحملن عبء تبعاتها، أو يكافحنها ويقاومنها.

تتجاوز الحكايات المروية في هذا الفصل المؤشرات الكمية أو استراتيجيات التأقلم التي تكشفها الدراسات. فاستراتيجيات التأقلم لدى العائلات المذكورة هنا تتجاوز جمع الموارد معاً، وإعادة توزيع العمل والموارد المادية، وخفض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات والقروض، كما تبين أن الزواج يعتبر مسألة أساسية للبقاء والحراك سواء في أوقات الأزمات الطويلة، أو في أوقات الرخاء النسبي. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز الدراسات المتعلقة باستراتيجيات التأقلم وجود تعاون ضمن الأسرة ولا يمكنها التقاط وجود نزاعات خفية معقدة داخلها. فخلال قيام الأسرة بإعادة تنظيم الأولويات للحفاظ على وحدتها، ولإيجاد خيارات مستقبلية أفضل حيث يتوفر ذلك، يتعين على الأفراد التنازل عن تطلعاتهم الخاصة. وهذا التنازل سواء أكان يتناول آمال الوالدين في فرص أفضل لتعليم الأولاد أم تزويجهم، أم يتناول الرغبة الفردية أم الأبوية في تأسيس أسر للأولاد ووضع ترتيبات سكن منفصلة لهم، أم يتناول آمال الأفراد الراشدين بالاستقلالية والتحكم في مواردهم أم بتأمين مستقبلهم، فإن النتائج غالباً ما تكون مجحفة بحق النساء. وفي السياق الفلسطيني، تبدو الترتيبات الخاصة بالزواج بالنسبة إلى الرجال والنساء مركزية في عملية تأقلم العائلة في سبيل البقاء والكفاح من أجل الحراك، سواء في أوقات الأزمات أو في أوقات الرخاء النسبي. وفي حالة التأقلم مع الأزمة، يمكن للزواج، باعتباره استراتيجيا أبوية، أن يتأثر غالباً بالنوع الاجتماعي، وأن يضع على المحك فرص التعليم المستقبلية، والعمل، أو حرية الاختيار، وخصوصاً بالنسبة إلى الشابات صغيرات السن. أمّا في حالة اللجوء إلى الزواج كاستراتيجيا للحراك، فقد تستثنى الفتيات أحياناً أو يجدن أنفسهن في وضع غير مؤات. وفي عملية ترتيب الزواج نجد أن الرجال والنساء، وخصوصاً بعض الأمهات، يقومون بدور الوسيط الفاعل.

كما تكشف العلاقات والديناميكيات داخل الأسر، التي وردت في حكايات العائلات، أن النساء والرجال هم ضحايا النظام العائلي البطريركي، وهم أيضاً الوسائل التي تعززه، أي تستوعب مبادئه وقواعده، أو تناوره وتقاوم قيوده وحدوده. فبعض الفتيات ممن لا يتجاوزن السابعة عشرة، ينشطن في مناورة قيود وحدود القربى فيما يخص شؤونهن الخاصة وشؤون عائلاتهن، وهناك أُخريات من العمر نفسه يتكيفن وفق خيارات الوالدين بتزويجهن في سن مبكرة وحرمانهن من التعليم ومن فرصة النضج لممارسة حرية الاختيار. وتسير النساء الراشدات أو الأكبر سناً على المنوال نفسه،

Digitized by Birzeit University Library

فبعضهن قد يناورن وقد يقاومن في مسائل شتى، ويكسبن بعض المعارك ويخسرن أُخرى، وبعضهن يعززن الأعراف البطريركية من باب الغيرية أحياناً، وأحياناً أُخرى سعياً وراء مصالحهن الشخصية في البقاء أو في الأمان المستقبلي والحراك. من جهة أُخرى، نجد أن الرجال يظهرون نزعة أقوى لحماية نظام العائلة البطريركية والحفاظ عليه. ففي غياب رب الأسرة البطريركي، يشعر الأولاد الذين لا يتجاوزون الثالثة عشرة بأنهم ملزمون بالحصول على دخل، وبضبط سلوك شقيقاتهم، وبالمخاطرة بمواجهة جيش الاحتلال الإسرائيلي وتحمّل تبعات سياساته في الاحتجاز والاعتقال، على الرغم من أنهم قد يواجَهون بالسخرية أو بعدم الاعتراف بهم لصغر سنهم. كما يشعر الرجال الراشدون بأنهم معنيون بالحفاظ على أدوارهم الذكورية وبحماية صورتهم البطريركية، وهي الصورة التي يؤدي الاحتلال الإسرائيلي دوراً أساسياً في تحطيمها بشتى الوسائل.

كان لتأثير الاحتلال الإسرائيلي، ولنشوء وتطور حركة مقاومة وطنية فلسطينية ضد هذا الاحتلال، نتائج ملموسة وأُخرى خفية في نظام العائلة البطريركية وفي تفاعلها مع المجتمع المحلي ومع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية. وضمن هذه النتائج، هناك تزويج الفتيات في سن مبكرة نتيجة خوف الوالدين عليهن، ولتفادي ما يمثله الاحتلال من تهديد لمستقبلهن، أو من نوع فصل الزوجات والأطفال عن الأزواج والآباء، وهي نتائج ملموسة يمكن قياسها. لكن تأثير الاعتقال في العلاقات الزوجية الشخصية الأكثر حميمية، مثل الفترات القسرية الفاصلة بين إنجاب الأطفال، والعلاقات الزوجية والجنسية، وعلاقات الأولاد بوالديهم، كلها أمور تعتبر من النتائج الخفية التي تدمر التماسك العائلي. وهناك تأثير مهم آخر للتفاعل بين ديناميكيات العائلة والديناميكيات خارج العائلة وبين الاحتلال الإسرائيلي، وهو عدم ثبات قدرة الأفراد، وخصوصاً الفتيات والنساء، على مناورة ومقاومة القيود وحدود القربى المفروضة على أدوارهم كنوع اجتماعي، وعلى علاقاتهم وحقوقهم. فقد كان لانتشار الأيديولوجيات التقدمية واليسارية والعلمانية في مرحلة ما من مراحل تاريخ المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولانحسار هذا المد أمام انتشار الحركات الإسلامية النشيطة في مرحلة أُخرى، مفاعيل على ديناميكيات النوع الاجتماعي داخل العائلة الفلسطينية. وفي كلا الحالين، كانت العائلة الفلسطينية أداة لنقل وتخليد المُثل الأخلاقية والتوجهات الوطنية والثقافية والبطريركية و/ أو الدينية. في المرحلة السابقة، كانت الفرصة متاحة أمام الرجال، وأمام النساء بصورة خاصة، لمناقشة علاقات القوة الخاصة بالنوع الاجتماعي، وموضوع التحكم

Digitized by Birzeit University Library

البطريركي. وكان نجاح النساء يتصل دائماً بمسائل مرتبطة بالوطنية، ويظهر في المنازعات مع أزواجهن ومع نساء أُخريات في العائلة، لكنهن خسرن النزاعات جميعها المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنوع الاجتماعي وبالثقافة. وفي المرحلة اللاحقة، لم تختف المناورات والصراعات، بل أصبحت خفية وأكثر تجريداً، لأنها غدت أكثر تعقيداً وأصعب تحقيقاً مع تنامي الصعوبات الاقتصادية ومشاعر القلق والترقب وفقدان أفق الحل السياسي العادل.

أحياناً، تكون العائلات الفلسطينية ضحايا الأوضاع التي يعاني جرّاءها المجتمع الفلسطيني حالياً. وعندما يجري قياس سمات من نوع العدائية الذكورية، وحماية شرف العائلة، واضطهاد النساء، فقد يمكن تفسيرها بأنها ظواهر منتشرة نابعة من "الطُرْفة القديمة المسماة 'العادات والتقاليد'" (Abu Nahleh and Johnson 2003, p. 45)، ولا سيما في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. لكن الروايات الواردة في هذا الفصل أمدتنا بتفسير مختلف. فالعائلات المعدمة، كالعائلات التي تعيش في المخيمات، عرضة للأخطار أكثر من غيرها. فهي كثيرة العدد، وتفتقر إلى العمل والدخل، وتعيش على مساعدات متنوعة شحيحة، وهي محصورة ضمن حيز اجتماعي ومادي ضيق، إضافة إلى أنها غير محمية في غياب منظومات الدعم العامة الكافية والملائمة، وفي غياب سلطة القانون أو منظومة قانونية فاعلة. لذا، يمكن لهذا السياق أن يمدنا بفهم أفضل لمقدار الكبرياء والشرف اللذين يشعر بهما ذكر معدم يائس، حرم رجولته والاعتراف الاجتماعي، ويحاصره الاحتلال الإسرائيلي بالسبل المتاحة كافة.

لقد ساعدنا نموذج الأسرة المتعاونة ونموذج الأسرة غير المتعاونة في إمدادنا بنظرة معمقة فيما يتعلق بتحليل روايات الأسر في هذا الفصل. لكن هذه النماذج لا تكفي وحدها لتحليل الأسر الفلسطينية في سياق تاريخ من الاقتلاع والاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نتيجة مهمة كشفتها لنا الروايات التي سمعناها في المخيم وروايات أُخرى، تناقض بعض النتائج الواردة في الدراسات. فقد برهن المجتمع المحلي، في السياق الفلسطيني، على أنه يتمتع بأهمية بالغة فيما يتعلق ببقاء العائلات والأفراد وحراكهم، بحيث لا يسمح لهم بمناقشة الرحيل عنه. فبخلاف السياقات الأُخرى، يوفر المجتمع الفلسطيني التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي، كما يقوم بدور داعم أساسي للعائلات والأفراد الذين يتواصلون معه يومياً، إن لم نقل ساعة بساعة، على الرغم من أن هذا المجتمع يقيد حركتهم ويمارس عليهم الضغط بشتى الطرق.

Digitized by Birzeit University Library

هنالك ملاحظة أخيرة تتعلق بمدى تمثيل الحالات والروايات التي قدمت في هذا الفصل وجرى تحليلها. فهي ليست عينة تمثيلية أستطيع أن أستخلص منها استنتاجات يمكن تعميمها. فالاستنتاجات من هذا النوع تتطلب مزيداً من الدراسات الاستقصائية للمسائل والأمور التي عَرَضت في أثناء القيام بهذه الدراسة وبدراسات أُخرى تركز على موضوعات مماثلة. لكن الروايات تساعدنا في التعرف على نماذج أولية للعائلات، ويساهم تحليل هذه النماذج في تزويدنا أفكاراً معمقة يمكن إضافتها إلى الأدبيات الموجودة حالياً التي تتناول تأثير الانتفاضة، وأوضاع الحرب، واحتلال التجمعات السكانية الفلسطينية وإعادة احتلالها، والسياسات الإسرائيلية في التجزئة الكانتونية والحصار. وكلي أمل أن تشكل هذه الدراسة الاستقصائية مساهمة في الأدبيات العالمية التي تتناول العائلات في سياق أوضاع الحرب والنزاعات والصعوبات.

Digitized by Birzeit University Library

# المصادر

(١) للاطلاع على تفصيلات التدمير المؤسساتي الذي سببه الاجتياح الإسرائيلي، أنظر:

Palestinian NGO Emergency Initiative in Jerusalem 2002a; 2000b.

(٢) خلال الأسبوعين الأخيرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤، اجتاح الجيش الإسرائيلي عدة مناطق في رام الله - البيرة في أوقات متعددة. وهاجم في حادثتين صالتين للأفراح، هما صالة الزين الكبرى في رام الله وصالة البدران في البيرة خلال حفل الزفاف. وفي الهجوم الثاني، تم اعتقال العريس، كما أدى إلى إيقاف حفل الزفاف، وبث الذعر في نفوس أفراد العائلات القاطنة في الجوار، وإلى الحيلولة دون عودة كثيرين من سكان المنطقة إلى منازلهم قبل منتصف الليل، واضطر بعضهم إلى المبيت بعيداً عن المنزل.

(٣) هنا أود الإشادة بالالتزام الصادق وبالجهود الجادة للباحثين الخمسة: نداء أبو عواد، ورهام البرغوثي، ورلى أبو دحو، ولينا ميعاري، وياسر شلبي، الذين شاركوني كفريق عمل اعتباراً من ربيع سنة ٢٠٠٢، منذ أن بدأ العمل الميداني، وصولاً إلى ربيع سنة ٢٠٠٤، عندما انتهت رواية القصص. ويستند هذا القسم من الفصل إلى العمل الجماعي الذي قمنا به كفريق. وبإرشاد وتوجيه من معهد دراسات المرأة، نفذ الباحثون العمل الميداني (مقابلات، وتسجيل، وتدوين)، فقاموا أولاً بكتابة النتائج بصورة تقرير، ومن ثم بتجميع روايات العائلات. ومن الجدير بالذكر أن مساهمتهم في هذا الفصل لم تقتصر على وصف شخصيات أفراد العائلة ورواية أحداث حياتهم. بل أضافوا أفكاراً معمقة أثْرت التحليل. إليهم جميعاً تقديري وشكري.

(٤) قُدمت خمس دراسات حالات في الاجتماع العربي التمهيدي الذي عُقد بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس السنة العالمية للعائلة في سنة ١٩٩٤.

Ten Year Review of the International Year of the Family (IYF) 1994 + 10,

الذي عقد في مركز المرأة التابع للإسكوا في بيروت، في الفترة ٧-٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. وقد تناولت دراسة الحالات تأثير الحرب والنزاعات في أوضاع عائلات عربية من العراق والكويت ولبنان وفلسطين والسودان واليمن.

(٥) كُتبت روايات العائلات، التي تجري مناقشتها في القسم التالي، في الأصل باللغة العربية، عدا قصة أم صالح التي كُتبت بالإنكليزية. الاقتباسات مأخوذة من الروايات التي سجّلها الباحثون على أشرطة، ومن ثم دونوها كتابة، وبالتالي فالاقتباسات المدونة هنا هي كما جاءت على ألسنة أفراد الأسر والعائلات الذين تمت مقابلتهم، فيما عدا رواية أم صالح التي كتبت أصلاً باللغة الإنكليزية، ومن ثم تمت ترجمة الاقتباسات إلى اللغة العربية باللهجة الفلسطينية. راجَع الروايات باللغة العربية جميل هلال الذي أدين له بالعرفان على الملاحظات القيّمة التي أثْرت التحليل الوارد في هذا الفصل.

(٦) بساغوت (Psagot) هي مستعمرة إسرائيلية يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة تقريباً، وقد جرى بناؤها بصورة غير شرعية سنة ١٩٨١ على أراض فلسطينية. ويبعد أقرب بيت فلسطيني عنها مسافة ١٠ أمتار.

Digitized by Birzeit University Library

(٧) كلمة "محسوم" تعني باللغة العبرية نقطة التفتيش (الحاجز العسكري)، وقد دخلت لغة الناس اليومية. وكانت نقطة التفتيش هذه موجودة في البيرة قرب «الستي إن» [فندق بني مع مجيء السلطة الفلسطينية، لكنه تعطل مع بداية الانتفاضة الثانية لأن الاحتلال الإسرائيلي اتخذ منه نقطة عسكرية لتقييد حركة الفلسطينيين - المترجم]. وفي منطقة قريبة منها أقيمت مستعمرة إسرائيلية غير شرعية على أرض فلسطينية، كما توجد المقار الرئيسية لكل من الإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية، وتُعرَف باسم بيت إيل. وعندما يتظاهر الفلسطينيون (شباباً وشيوخاً، نساء ورجالاً) احتجاجاً على الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، فإنهم يتوجهون عادة إلى أقرب نقطة تفتيش في منطقتهم. وفي حالة رام الله والبيرة، أقرب نقطة تفتيش هي حاجز «السيتي إن». ويلجأ الشباب الفلسطينيون إلى رمي الحجارة، في حين يواجههم الجنود الإسرائيليون المسلحون بطلقات حية وطلقات مطاطية، وبقنابل مسيلة للدموع وبقذائف دبابات. وفي الغالب، الجنود الإسرائيليون هم من يبدأ المواجهة بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل قبل اقترابهم من نقطة التفتيش بمسافة طويلة. وتقع كتلة المستعمرات الإسرائيلية بساغوت على بعد بضعة كيلومترات من هذا الحاجز في اتجاه الشرق.

(٨) أنظر: Cook, Hanich and Kay 2004.

(٩) كان لدى أم صالح ابنتان متزوجتان في أثناء القيام بالعمل الميداني، وكان لديها أيضاً ابنة توفيت في حادث سيارة عندما كانت في السابعة. ولهذا تقول سوسن ثماني بنات بدلاً من ست بنات.

(١٠) التنظيم هو فرع محلي لحركة "فتح" يضطلع بمسؤولية فرض النظام والانضباط، ويقوم بحل النزاعات السياسية والاجتماعية والخلافات ضمن المجتمع المحلي.

(١١) في حال غياب السكان، يقتحم الجنود الإسرائيليون المنازل عادة عن طريق تفجير المنزل. ولتفادي ذلك يترك الفلسطينيون مفتاح الباب مع الجيران، إذا كانوا ينوون المبيت خارج المنزل.

(١٢) كشفت دراسة أجريت عن طموحات الأهل المتعلقة بتعليم أولادهم، وشملت العينة ١٠٣٦ ابنة و١٠١٠ أبناء، أنه في الوقت الذي ينوي الأهل في معظمهم توفير التعليم العالي لأولادهم، ليس لدى أغلبيتهم أي خطط بشأن تمويله. وقال ٨٧٪ من الآباء والأمهات، الذين جرت مقابلتهم، إنهم سيعتمدون على دخلهم، و٨٪ فقط إنهم سيلجأون إلى مدخراتهم (للبنات والأبناء)، بغض النظر عن توفر أو عدم توفر المدخرات وقت إجراء المقابلة، وذكر ٣٪ فقط احتمال الحصول على قرض أو الاقتراض من الأقارب لتعليم البنات و٢٪ لتعليم الأبناء. لكن ٢٪ فقط من الأهل كان رأيهم أن الأبناء يمكن أن يعملوا ويدرسوا، ولم يأت أحد إلى ذكر هذا الاحتمال بالنسبة إلى البنات (Abu Nahleh and Johnson 2002).

(١٣) أقوم مع بعض زملائي حالياً بإجراء دراسة إثنوغرافية في ثلاثة تجمعات سكانية في منطقة رام الله، أحد هذه التجمعات مخيم للاجئين. وهذه الملاحظات الأولية مأخوذة من البيانات الإثنوغرافية المبدئية التي جمعناها من أجل الدراسة المذكورة.

(١٤) للاطلاع على نقاش مفصل عن علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بالعائلات الممتدة، وعن مشاركتها في المصالحات العشائرية القائمة على الأعراف، وعن تطبيق القانون العشائري، وعن دوافع هذه العلاقة ونتائجها ومضامينها فيما يخص بناء الدولة، أنظر: Frisch 1997.

Digitized by Birzeit University Library

(١٥) تظهر عادة بيع المصاغ الذهبي في روايتين عائليتين في هذا الفصل. في الأولى تبيع الأخت المطلّقة بعض مصاغها من دون علم بقية أفراد العائلة لتسديد جزء من الدين المترتب على شقيقها. وفي الحالة الثانية، تبيع الزوجة مصاغها للمساهمة في نفقات بناء منزل العائلة. أنظر روايتي أم ناظم وسالم.

(١٦) بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اقتحم الجيش الإسرائيلي والمستوطنون مدرسة الهاشمية الثانوية للبنين، واستشهد في الهجوم الطالب رامي عزت الغزاوي، الذي كان في السادسة عشرة، عندما أطلق الجنود النار عليه بينما كان يحاول إنقاذ رفاقه المصابين برصاصات حية ورصاصات مطاطية وبقنابل الغاز المسيل للدموع. ولا يزال والداه يحتفظان بردائه المدرسي وبحقيبته المدرسية الملطخين بالدماء. وقد شهدتُ شخصياً تفصيلات نتائج الحادث.

(١٧) تكشف دراسة الأسر التي أجراها معهد دراسات المرأة أن الأطفال يشكلون أكبر تكلفة بالنسبة إلى الأسر التي تضم ثلاث فئات عمرية بين أولادها. ولدى دراسة تصورات الأمهات والآباء بحسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي، تبين أن ٣٥٪ من الأهل من ذوي الوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض و٣٤٪ من ذوي الوضع المتوسط، في مقابل ٣٠٪ فقط من ذوي الوضع المرتفع، يعتقدون أن الأطفال دون الخامسة هم الأكثر تكلفة (Johnson 2002, p. 86). ولدى التحقق من تصورات الأهل بحسب المنطقة (حضرية، أو مخيم، أو ريفية) تبين أنه على الرغم من اعتقاد الأهل في التجمعات الثلاثة أن الأطفال دون الخامسة هم الأكثر تكلفة، فإن هناك تباينات مهمة بين المواقع الثلاثة: فنسبة الأسر التي تعتقد ذلك هي الأعلى في المخيمات (٤٠٪)، تليها نسبة الأسر في القرى (٣٤٪)، في حين أن نسبة الأسر الحضرية التي تعتقد ذلك هي الأدنى (٣٠٪) (Ibid., p. 84).

(١٨) تم الاعتماد على ملاحظات رلى أبو دحو المكتوبة بالعربية في الأساس لوصف العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تربط مريم بجاراتها، وقد قمت بتلخيصها وجمعها بشكل نص.

(١٩) في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، ضمت إسرائيل القدس الشرقية إليها في خرق واضح لمعاهدة جنيف الرابعة. وفي سنة ١٩٧٠، أصدر الكنيست الإسرائيلي قوانين إدارية لتحديد وضع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، والتي بموجبها يعتبر هؤلاء مقيمين دائمين وإن لم يعترف بهم مواطنين إسرائيليين. كما يتمتعون بحق التصويت في الانتخابات البلدية، لكن لا يُسمح لهم بالتصويت أو بالترشح للكنيست الإسرائيلي. كذلك يترتب عليهم دفع جميع الضرائب والرسوم في مقابل الحصول على بعض الامتيازات الاجتماعية والقانونية.

(٢٠) الإعانة المالية التي يحصل عليها الأطفال القُصَّر من الدولة باعتبارهم من سكان القدس.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

# الفصل الرابع

# الهجرة الخارجيّة
# وإنتاج السّلوك المحافظ والتشكّل الطبقيّ
# في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة

جميل هلال



Digitized by Birzeit University Library

أحاول في هذا الفصل تحليل بيانات تتعلق بالهجرة جُمعت بواسطة مسح للعائلات وضعه معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، ونفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٩، وبيانات أُخرى ذات صلة نشرها الجهاز المذكور، إضافة إلى بيانات نشرت في دراسات أُخرى.[١] ويتناول التحليل ناحيتين مترابطتين من عملية الهجرة: تتصل الناحية الأولى بحجم هذه الظاهرة وأنماطها وسماتها، كما برزت في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب تشظي المجتمع الفلسطيني نتيجة نكبة ١٩٤٨، وتحاول الناحية الثانية قراءة العمليات الاجتماعية للظاهرة المذكورة ونتائجها.

هناك فكرتان أساسيتان تجري متابعتهما ضمن سياق الكولونيالية الاستيطانية: الأولى، توافد العمال من الضفة والقطاع للعمل في المشاريع الإسرائيلية، وكذلك هجرة واسعة النطاق من أجل العمل في دول الخليج والأردن وغيرها، والثانية، مسار التحضر الذي تم إجهاضه، وتأثير التحولات السياسية الإقليمية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. تتعلق الفكرة الأولى بالوسائل التي شجعت فيها الهجرة نمو نزعة "المحافَظة" الاجتماعية، بينما تتناول الفكرة الثانية العلاقة بين الهجرة وتشكّل طبقة وسطى فلسطينية. وقد حدث هذا التشكل الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج نطاق الاقتصاد "الوطني"، وخارج نطاق العلائق المألوفة بالطبقات الاجتماعية الأُخرى. وشهدت المنطقتان الفلسطينيتان نمو شريحة مهمة لطبقة عاملة فلسطينية من خلال العمل في إسرائيل، وحدث هذا أيضاً خارج نطاق الاقتصاد "الوطني"، وفي غياب دولة فلسطينية ذات سيادة. ونلاحظ فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، وعلى الأغلب في هجرات أُخرى قام بها المهنيون والأشخاص من ذوي التعليم العالي والمهارات إلى دول الخليج النفطية، وجود تأثير "محافظ" في المجتمع الأصلي.

## مصادر الهجرة الفلسطينية وتداعياتها

### الخلفية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية

منذ نكبة ١٩٤٨، شكلت الهجرة سمة بارزة مطردة في حياة المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن التشظي الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني في تلك السنة (يشير إليها الفلسطينيون باسم النكبة أو الكارثة)، مهد الطريق كي تغدو

Digitized by Birzeit University Library

الهجرة سمة بارزة من سمات الحياة الفلسطينية. فقد تعرض الفلسطينيون للطرد من أراضيهم، كما حدث في تلك السنة وفي أوقات أُخرى معينة منذ ذلك التاريخ. وقد كانت الهجرة الداخلية، ولا سيما الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، شائعة في المجتمع الفلسطيني خلال فترة الاستعمار البريطاني (١٩١٧- ١٩٤٨). وبعد سنة ١٩٤٨، فإن المنطقتين الشرقية والوسطى من فلسطين (أطلق عليهما لاحقاً اسم الضفة الغربية) والمنطقة الجنوبية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط (أطلق عليها لاحقاً اسم قطاع غزة)، التي ظلت تحت السيطرة العربية، تحولت إلى مقصدَيْن رئيسيين للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من المناطق التي احتلتها القوات الصهيونية، والتي أعلنت عليها دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨.

إن الدمار الذي لحق، في تلك السنة، بالمدن الفلسطينية الساحلية "الكوزموبوليتانية"، يافا وحيفا وعكا، التي كانت برزت كمراكز حضرية نامية خلال الانتداب البريطاني، ترك للفلسطينيين المدن الداخلية (كالخليل ونابلس والقدس الشرقية ومدينة غزة) التي كانت، ولا تزال، تحت هيمنة ما يفترض أنها شبكات أو تضامنيات قربى (تُعرف بالحمولة، والعيلة، وأحياناً بالعشيرة) لها حجومها المتعددة التي قد يبلغ تعدادها أحياناً آلاف الأشخاص. وفي سنة ١٩٦٧ نجح الاحتلال الإسرائيلي، ومن قبله الحكم الأردني والحكم المصري (في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي)، في إيقاف مسار التحضر، ولم ينجح في إيجاد التطور الاقتصادي اللازم لإيقاف تواتر الهجرة الخارجية أو لإبطائه.

بدايةً، يجب تحديد سمتين عامتين من سمات المجتمعات المحلية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: الأولى، الهجرة التي شكلت ديناميكية لا يمكن فصلها عن واقع المجتمعات المذكورة اعتباراً من سنة ١٩٤٨ لغاية مطلع تسعينيات القرن العشرين،[٢] والثانية، تجديد العلاقات العائلية، أو إعادة تشييدها، بلا توقف. في الواقع، كان لكلتا السمتين دور حاسم في تشكيل الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز فرص الحياة في أوضاع اجتماعية اقتصادية وسياسية مضطربة وبالغة الخطورة.

إن تحسين فرص الحياة يعني السعي لتأمين الدخل أو زيادته، ولتأمين العمل والمدخرات أو جمع الثروة، ولتحقيق مكانة أعلى، ولتوفير العلاج الصحي والتعليم وشروط حياة أفضل، ولتحقيق الرفاه والتحرر من القمع. كما يعني السعي لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، ويتراوح ذلك ما بين الحذر من فقدان العمل وتفادي الاعتقال والتعرض للأذى، ومحاولة تجنب خطر تعرض الأملاك للتدمير أو للمصادرة.

Digitized by Birzeit University Library

وقد اكتسب تضامن القربى، الذي يشار إليه محلياً، عادة، بتضامن أفراد الحمولة أو العيلة، أهمية جديدة بالنسبة إلى الأسر الفلسطينية، نظراً إلى تعرض المجتمع الفلسطيني لتحولات سياسية رئيسية، ولتفكيك اجتماعي، ولغموض المستقبل الاقتصادي، ونظراً إلى خصخصة ملكية الأرض، وتحول العمل المأجور إلى مصدر أساسي للدخل.(٣)

يجب النظر إلى هاتين السمتين - الانقطاع عن الماضي (ترك الوطن واجتياز الحدود إلى أماكن وأحياز ثقافية جديدة) والتواصل معه، سواء أكان ذلك حقيقياً أم متخيلاً (إعادة الاستثمار في تضامن القربى كشكل من أشكال رأس المال الاجتماعي) - على خلفية العمليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الأساسية التي أعادت صوغ التجمعات الفلسطينية المتعددة منذ النكبة، وخصوصاً المجتمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي رزحت تحت الاحتلال العسكري منذ سنة ١٩٦٧. وقد لاحظ أحد علماء الأنثروبولوجيا، بعد دراسة أجراها في مخيم للاجئين في الضفة الغربية (مخيم الدهيشة)، أنه في حين عززت هجرة المهنيين للعمل في الخليج وضعهم الاقتصادي، إلاّ إن حرمانهم من الحقوق والحريات في دول الهجرة حال دون ترجمة هذا الكسب إلى استقلالية اجتماعية وإلى حراك. هذا الوضع المتناقض الذي يعيشه المهنيون المهاجرون في دول الخليج "عزز نشوء اتكال ثنائي: من جهة، اتكال الأسرة على الدعم الاقتصادي الآتي من المهاجرين، أبناء وبناتاً، ومن جهة أُخرى، اتكال المهاجرين على الروابط الاجتماعية العائلية ضمن الأسرة. وتمثلت إحدى النتائج الناجمة عن ذلك في استمرار الحفاظ على العلاقات البطريركية التقليدية ضمن العائلة على الرغم من الانفصال المادي لأفراد الأسرة الشباب، وعلى الرغم من الميزات الاقتصادية التي يتمتع بها هؤلاء الشباب" (Rosenfeld 2004, p. 163).

اعتباراً من أواسط القرن الماضي، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة يمران بعملية تهميش متسارع في قطاع الزراعة، وتزايد هيمنة العمل المأجور كمصدر للدخل بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الأسر. كما أصبح من السهولة بمكان، فيما يتعلق بسكان المنطقتين، تلقي التعليم العلماني، بما في ذلك الدراسة الجامعية. وطغت معدلات هجرة عالية، وإعادة تعريف تضامن القربى في ظل سياسة تتمثل في حكم فُرض من الخارج، ومن ثم احتلال استيطاني، هذا بالإضافة إلى غياب الدولة الوطنية. وقد تزامنت بداية الاحتلال الإسرائيلي مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسات وكخطاب سياسي يحدد (بتعبيرات علمانية) المجال السياسي الوطني الفلسطيني، وينظم

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيين من أجل التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، شهد الحقل السياسي الوطني الفلسطيني نشوء الإسلام السياسي، من خارج صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً بحركتي الجهاد الإسلامي و"حماس". وقد عارضت الحركتان العلمانية التي كانت تسود أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، إذ كان الإسلام السياسي، فيما يخص علاقات النوع الاجتماعي، ينادي بنظام صارم ويلتزمه، كجزء من أجندة أسلمة المجتمع. وهو في هذا يتمايز من المحافظة الاجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية في الضفة والقطاع، والتي على الرغم من أنها تغطي مجال علاقات النوع الاجتماعي، فإنها لم تكن تضعه ضمن أجندة سياسية كما يفعل الإسلام السياسي.(٤)

أدت حرب الخليج الثانية، في سنة ١٩٩١، إلى مقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً ومالياً، وإلى تحوّل الدعم العربي والإقليمي إلى منظمات الإسلام السياسي، بما فيها "حماس" والجهاد الإسلامي. واستثمرت تلك المنظمات جزءاً لا يستهان به من جهودها في إعادة صوغ الثقافة السياسية الفلسطينية، وفي زيادة عدد جماهير أنصارها.(٥) وقد حققت نجاحاً كبيراً، ولا سيما خلال الانتفاضة الثانية، فيما يلي: أحلّت اللباس "الإسلامي" الموحد محل الثوب الفلسطيني التقليدي المطرز (الذي يختلف باختلاف المناطق، وحتى باختلاف القرى)؛ فرضت استخدام الراية "الإسلامية" الخضراء بدل العلم الوطني؛ استبدلت بالقناع الأسود غطاء الرأس الذي يرتديه الرجال الفلسطينيون (الكوفية) والذي كان يستخدمه لثاماً مقاتلو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وفي صيف سنة ٢٠٠٥، منعت إحدى بلديات الضفة الغربية، التي كان يسيطر عليها مؤيدو "حماس"، إقامة مهرجان ثقافي فيها، بحجة أن نشاطات من هذا النوع (موسيقى، غناء، أفلام، رقص) تتعارض مع القيم الإسلامية.

## الهجرة والمحافظة الاجتماعية

كان تماري (Tamari 1993, p. 26) أشار إلى الفكرة القائلة بأن الهجرة عززت نزعة المحافظة في قرى الضفة الغربية. وما أقترح أنا قوله هنا هو إن تأثير الهجرة في المجتمعات المحلية الفلسطينية كان أكثر تعميماً، أي أن الهجرة كانت عاملاً في تعزيز المحافَظة الاجتماعية لا في القرى فحسب، بل في المدن ومخيمات اللاجئين أيضاً. إن الرحلة اليومية التي كان يقوم بها الفلسطينيون للعمل في إسرائيل، والهجرة إلى دول الخليج والأردن، تركا أثرهما في قطاعات من الطبقة العاملة وفي قطاع واسع من

Digitized by Birzeit University Library

الطبقة الوسطى.

إن نزعة المحافظة الاجتماعية تشدد على معاني وأهمية كل من التقاليد المحلية، والهويات المحلية، وتضامن القربى (العيلة، أو الحمولة، أو العشيرة).[٦] لكن الإسلام السياسي لا يضفي على تلك الأمور معاني من هذا النوع، وإنما يميل إلى الارتياب في الهويات المحلية والتقاليد المحلية لأنها تنزع إلى إتاحة الفرصة لإمكان إعادة صوغ التراث وإعادة ابتكاره.[٧] مع ذلك، هناك تداخل جزئي ما بين الإسلام السياسي والمحافظة الاجتماعية. وتتجلى أوضح مجالات التداخل في ميدان علاقات النوع الاجتماعي، وفي إعادة تأكيد الهيمنة الذكورية على الحياة الجنسية للمرأة، وعلى وظائفها الإنجابية.

الإسلام السياسي، عامة، لا يثق بالثقافة الشعبية، ويميل إلى تقويض دور المرأة باعتبارها قيّمة على العادات والتقاليد المحلية. وقد ترسخ هذا الدور عندما أتاح انتقال الذكور يومياً للعمل في إسرائيل، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وثمانينياته، الفرصة أمام النساء لتولي شأن رعاية العادات والتقاليد المحلية وتجديدها. ويبدو أن الراديكالية الدينية للرجال تقوي لديهم نزعة المحافظة الاجتماعية، وذلك كما ظهر في نتائج مسح شامل أجري في الضفة الغربية وقطاع غزة في مطلع تسعينيات القرن العشرين (Heiberg and Ovensen 1993, p. 263). لكن يتعين هنا التفريق بين الراديكالية الدينية وبين التدين الشعبي المرتبط غالباً بالتقاليد المحلية (توقير المزارات المحلية والاحتفالات الدينية المحلية وما شابه).

لا يمكن، مثلاً، تفسير الزواج من مجموعة القربى نفسها (العيلة أو الحمولة) ببساطة بأنه محاولة للاحتفاظ بالملكية ضمن المجموعة، أو محاولة للالتزام بأعراف الإرث، وذلك بأن الأسر التي لا أملاك (كالأرض أو كالعقارات) لديها، تمارس زواج الأقارب من الدرجة الأولى على نحو لا يقل عن الأسر ذات الملكية. وخلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وثمانينياته، كانت الديناميكيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الداعمة لزواج القربى تتضمن مد يد العون إلى القادمين الجدد (بصفتهم مهاجرين يبحثون عن عمل، أو طلبة يسعون للتعليم العالي)، إضافة إلى قيامها بـ "دور حاسم في عملية تأمين العمل للعمال الفلاحين ضمن الاقتصاد الإسرائيلي، وفي حراك هؤلاء العمال" (Tamari 1983, p. 389).

لم يكن الدافع العام الذي حفز الفلسطينيين على اجتياز الحدود هو تغيير نمط حياتهم، أو عاداتهم، أو هويتهم، وإنما تحسين فرص حياتهم. والهجرة الفلسطينية،

Digitized by Birzeit University Library

بصفتها كذلك، يمكن تصنيفها على أنها شكل من أشكال الهجرة "المحافظة" في مقابل الهجرة "التجديدية" التي تسعى لتحقيق أنماط جديدة من الحياة، وأساليب جديدة من المعيشة (Boyle, Halfacree and Robinson 1998, p. 37). وقد وجد المهاجرون الفلسطينيون أفضل فرص عمل في الدول العربية المنتجة للنفط، مع أنها معروفة بحقولها الاجتماعية والثقافية المقيدة، وأن الدولة تمارس دور الوصي على الأخلاق، وتستخدم الدين أداة للتحكم والشرعنة، ولفرض نظام صارم من السلوكيات في الحيز العام. ففي معظم تلك الدول لا وجود عملياً للمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات الشعبية والمهنية، والحركات الاجتماعية)، أو أن وجوده محصور ضمن الهيئات والمؤسسات الدينية. وفي سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، واجهت تلك الدول تصاعداً مفاجئاً في عدد الحركات الإسلامية الراديكالية، وكان بعضها يتبنى تفسيراً مطلقاً للإسلام. وقد أثّر هذا الوسط في تجمعات المهاجرين الفلسطينيين في دول الخليج - وفي الأردن أيضاً - التي حملت، مع بدء تحولات محدودة في بداية تسعينيات القرن العشرين، العديد من سمات الدولة السلطوية المستندة إلى سمات ريعية (الاعتماد على ريع نفطي أو مساعدات خارجية واسعة). وبالإضافة إلى ذلك، كانت التعبيرات السياسية والتنظيمية للهوية الفلسطينية، في تلك الدول، إمّا مقموعة، وإمّا موضع ارتياب. فقد كان المهاجرون الفلسطينيون محرومين لا من حقوق المواطنة فحسب، بل أيضاً من حق الإقامة الدائمة بغض النظر عن عدد الأعوام التي عاشوها أو عملوا فيها في الدول التي يقيمون بها. وحتى أولئك المولودون في تلك الدول لم يُمنحوا حق المواطنة.

يمكن النظر إلى النمط المعتاد للهجرة الفلسطينية الخارجية، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، باعتباره مرحلياً. فقد كان الذكور البالغون يذهبون أولاً، ومن ثم تتبعهم عائلاتهم في مرحلة لاحقة. وفي المرحلة الأولى، كانت النساء اللاتي يخلّفهن أزواجهن يعشن تحت سيطرة عائلات الأزواج، أو تحت سيطرة عائلاتهن قبل الزواج (في حال غياب عائلة الزوج). وفي المرحلة الثانية، كانت النساء يلتحقن بأزواجهن بصفة تابع (كمرافقات لا كمهاجرات مستقلات)، ولم يتوفر لديهن سوى فرصة ضئيلة، هذا إذا توفرت، للعمل المأجور خارج المنزل في دول المهجر. وهكذا، دعمت الهجرة المفهوم التقليدي للرجل باعتباره معيل العائلة، وللمرأة باعتبارها ربة منزل. وفي إمكان المرء هنا رؤية رابط بين الهجرة والمحافظة الاجتماعية. وفي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت القيود المتعارف عليها والمحدِّدة لإرث

Digitized by Birzeit University Library

النساء، وهيمنة العمل المأجور (الذي يستثني النساء إلى حد كبير)، إلى إضفاء أهمية إضافية على هذه الأيديولوجيا (Glavanis and Glavanis 1989; Moors 1995)، وخصوصاً مع التحاق أعداد متزايدة من الرجال في القرى والمخيمات بالقوة العاملة المستخدَمة في إسرائيل، وفيما بعد من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن نسبة لا تزيد على ١٢٪ من النساء العربيات المهاجرات، بمن فيهن النساء الفلسطينيات في دول الخليج، كن يؤدين عملاً مأجوراً في ثمانينيات القرن العشرين.(٨) وهذه النسبة مماثلة لمعدلات التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة في تسعينيات القرن العشرين، وهو ما يعني أن النسبة العظمى من النساء المهاجرات كن تابعات (أو اعتبرن كذلك) لأزواجهن أو لأقرب أقربائهن. وهكذا، جرت إعادة إنتاج وإعادة تأكيد علاقات النوع الاجتماعي نتيجة عملية الهجرة ذاتها.

قلصت الكولونيالية الإسرائيلية عمداً الحيز الفلسطيني العام (كما يتمثل في دور السينما، والمسارح، والكافيتريات، والفنادق، والأندية، والحدائق العامة، وأماكن الترفيه في الهواء الطلق، والتجمع أو التظاهر السياسي)، كما أعاقت نشوء حيز عام حر ونشيط يمكن فيه للمنظمات المهنية والسياسية ووسائل الإعلام العامة العمل (باستثناء القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل فور احتلالها، فقد سمح في القدس بوجود حيز للنشاطات الثقافية ولنشر الصحف والمجلات). وخلال فترات التوتر والمقاومة المسلحة، كان مدى المجال العام يزداد انكماشاً، مثلما حدث خلال الانتفاضتين الأولى والثانية (حظر التجول، والحصار، وأشكال التقييد الأُخرى). وقد حظرت إسرائيل، كسلطة كولونيالية، المنظمات السياسية، وفرضت الرقابة على الصحافة الفلسطينية. وهناك من يقول إن سياسة القمع هذه أبرزت كلاً من المجال والحيز الخاص.(٩) كذلك أدت المعاناة والقمع، اللذان اشتدت حدتهما خلال فترتي الانتفاضتين، إلى تعزيز نوع من الأخلاقيات الطهرانية التي كانت لا تنظر بعين الرضا إلى بعض النشاطات العامة، وخصوصاً في المجال الثقافي.

سرعان ما شكّل المهاجرون الفلسطينيون، الذين توجهوا إلى دول الخليج النفطية خلال خمسينيات القرن العشرين، تجمعاً كان يُعرَّف بهويته الوطنية الأصلية، وجذب إليه مهاجرين جدد. ونظراً إلى افتقار الفلسطينيين إلى حماية دولة خاصة بهم، شعروا أكثر من غيرهم من التجمعات المهاجرة بأنهم تحت المراقبة الدقيقة من الدولة المضيفة، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. كما كانوا، شأنهم شأن المهاجرين الآخرين في تلك الدول، مُبعَدين عن الأشكال المألوفة للاندماج الاجتماعي ضمن

Digitized by Birzeit University Library

المجتمعات المضيفة (مثل تكوين الصداقات الحميمة، والزواج، وتبادل الزيارات المنزلية، وإلى ما هنالك).

كذلك تشكل الحدود الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية، التي رسمتها التجمعات المهاجرة لنفسها، تعبيرات عن ميزان القوى المختل ضمن الدولة لمصلحة أهل البلد ضد المهاجرين. وعلى نحو مماثل، اختل ميزان القوى في حالة العمال الذين ينتقلون يومياً للعمل داخل إسرائيل، إذ لم يكن يسمح لهم بالإقامة، ولا بالاندماج، ولم يُعترَف لهم بوضع مساوٍ لوضع العمال الإسرائيليين.(١٠) وهكذا، عرف معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الإسرائيليين بصفتهم محتلين، وقلة منهم فقط عرفت الإسرائيليين كمديرين في العمل. وفي دول الخليج اختبر الفلسطينيون إقامتهم بالدولة المضيفة، بصورة أساسية، كموظفين أجانب يعملون لمصلحة شريحة من أهل البلد مؤلفة من مسؤولي الدولة ومن أصحاب الأعمال الخاصة.

إن التمييز الذي شعر به المهاجرون الفلسطينيون (من حيث الأجور، والحقوق، والوضع القانوني والمكانة القانونية، والاعتماد على رضا الوكيل من أجل استمرار عملهم ومشاريعهم) عزز الاعتماد على شبكات القربى، سواء في الوطن أو في الدولة المضيفة، وذلك كشكل من أشكال الضمان الاجتماعي. فأُعيد تكوين الهوية الفلسطينية من خلال الزيجات بين الفلسطينيين ضمن التجمعات السكانية نفسها، أو الزيجات بأشخاص من الوطن، ومن خلال إحياء ذكرى الأحداث والمناسبات الوطنية، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية أو إحدى فصائلها السياسية. وفي أواخر ستينيات القرن الماضي وخلال سبعينياته، نشأ تراث سياسي وطني يتمتع بطقوس ولغة ورموز خاصة به أضحت مألوفة ضمن معظم التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، وذلك بالقدر الذي تسمح به الدولة التي يعيش الفلسطينيون فيها ويعملون.

دخل الفلسطينيون المهاجرون إلى دول الخليج والأردن مجالات سياسية لم تكن تسمح بانتقاد الأنظمة المضيفة. ففي أميركا الشمالية وأوروبا وأستراليا، كانت الهجرة تعني العبور إلى مجالات ثقافية تتطلب دخول المهاجرين في عملية تفاوض بشأن ثقافتهم وهويتهم الوطنية. ولذا وجد الفلسطينيون في معظمهم الأمان في الاحتفاء بتقاليدهم الوطنية (التي قد تتباين نوعاً ما بحسب المناطق)، التي اعتبروا أنها كانت قائمة عندما غادروا بلدهم. وكانت عملية إعادة تكوين الهوية تتضمن، بين ما تتضمن، لم شمل العائلات والزواج من مجتمع المهاجرين، أو العودة إلى الوطن للزواج. كما تضمنت العودة زيارة المجتمعات المحلية في الوطن والاستثمار أحياناً في الأراضي

Digitized by Birzeit University Library

والعقارات ومشاريع الأعمال هناك. إن انتشار الجمعيات الخاصة بالقرى والمدن بين تجمعات المهاجرين الفلسطينيين في المدن العربية والأميركية، لهو مثال لكيفية إعادة تكوين التضامن على أسس محلية كطريقة لإعادة تأكيد الهويات المحلية والروابط بأرض الوطن. وقد تأسست تلك الجمعيات لإبقاء تقاليد متوارثة جرى التخلي عنها، في بعض الحالات، في المجتمعات المحلية الموجودة في الوطن.

لا تحمل نزعة المحافظة الاجتماعية، شأنها شأن التدين الشعبي الشائع في المجتمع الفلسطيني، كما في العديد من المجتمعات الأُخرى في المنطقة وفي أماكن أُخرى، أجندة سياسية محددة مثلما يحمل الإسلام السياسي أو الأشكال الأُخرى من التدين السياسي. فالإسلام السياسي يسعى للتغيير سياسياً واجتماعياً عبر استحضاره رؤية مأخوذة من تفسير محدَّد للإسلام. لقد تحولت القرى والمخيمات الفلسطينية، التي ينطلق منها الفلسطينيون في معظمهم عندما يذهبون إلى إسرائيل للعمل، إلى مجرد مهاجع للرجال، ولم يكن من شأن هذا الترتيب أن يساعد في تعزيز نظرة راديكالية. وفي الواقع حوّل الاحتلال الإسرائيلي ذو الطبيعة الكولونيالية الاستيطانية كامل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ضاحية من ضواحي تل أبيب والمراكز الحضرية الإسرائيلية الأُخرى. وكما ذكرنا سابقاً، أعاقت الكولونيالية الإسرائيلية عمداً مسيرة التحضر الذاتية الفلسطينية والأشكال الثقافية والتنظيمية المرتبطة عادة بالتحضر.(١١)

شجع كل من الحكم الأردني والمصري، وكذلك الاحتلال الكولونيالي العسكري الإسرائيلي الذي تلاهما، الانقسامات القائمة على أساس الحمولة أو القربى، نظراً إلى اعتبار هذه الانقسامات تسهّل التحكم المركزي وعملية نزع الشرعية عن الوطنية الفلسطينية، أو إضعافها، كما كان يعتقد. وقد ساعد تضامن القربى فعلاً في الإبقاء على نوع من المحافظة الاجتماعية، بمعنى المحافظة على العلاقات البطريركية والتقاليد والمراسيم التي تدعم ذلك. ولا شك في أن العضوية في منظمات سياسية وجمعيات أُخرى لا ترتبط بمنطقة محددة تنامت خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وثمانينياته. لكن المضمون الأساسي لتلك المنظمات كان، ولأسباب لا تخفى، وطنياً، يحمل توجهاً إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لا إجراء تحولات اجتماعية ثقافية.

وبالإضافة إلى ما سبق، أعاقت الاقتصادات السياسية للضفة الغربية وقطاع غزة، بلا شك، نشوء أشكال تضامن طبقي، نتيجة وجود طبقة عمالية متفتتة، وطبقة رأسمالية محلية ضعيفة، ونتيجة هيمنة المشاريع الصغيرة ذات الطابع العائلي على القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بين عوامل أُخرى. وبالتالي، يمكن القول إن هويات

Digitized by Birzeit University Library

القربى (العشائرية، أو الحمائلية)، بحد ذاتها، لم تكن هي العائق أمام تطور الهويات الطبقية بين سكان القرى، كما افترض بعضهم (Tamari 1981, p. 60)، أو العامل الذي جعل تلك الهويات الطبقية متخلفة في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة (Heiberg and Ovensen, op. cit., p. 258). إن الاقتصاد السياسي للضفة والقطاع والوضع الكولونيالي هما ما أبقى الوعي الطبقي في حالة بدائية (هلال ١٩٩٩، ص ٧٠-٧٧).

إن غياب دولة فلسطينية ذات سيادة، وما يرافقها من مميزات المواطَنة ومنظومة الحقوق والواجبات، هو ما شجع الاعتماد على بنى أُخرى بحثاً عن التضامن الاجتماعي الاقتصادي. وقد توفرت البنى المذكورة في ارتباطات القربى والمحلية، وفي المنظمات السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحركة الإسلامية. وغالباً ما كان أحد النوعين من الارتباطات المذكورة يستعين بالنوع الآخر على تقوية تأثيره، وذلك بحسب قوة أي منهما في لحظة معينة.

## الاقتصاد السياسي للهجرة الفلسطينية

دفعت العمليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، التي تلت النكبة، التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تبني الهجرة، كما هو الحال مع تعاضد القربى الأوسع، كاستراتيجيا أسرية. ومن تلك العمليات، كانت تلك التي أعادت تكوين أسواق العمل المحلية والإقليمية، بطرق أساسية، فأحدثت بذلك تطوراً اقتصادياً متبايناً وأسواق عمل متمايزة (رأس مال تكثيفي وعمالة تكثيفية، وإيجاد شواغر عمل لا يمكن ملؤها بالعمالة المحلية). بعبارة أُخرى، تم إيجاد طلب على العمالة - خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، وإلى حد ما ثمانينياته - في دول الخليج، وإسرائيل، وأميركا الشمالية، وأوروبا، وأستراليا، شمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى حدوث الهجرة التي تحمل طابع المضاربة (Speculative)، بالإضافة إلى الهجرة التعاقدية، كما أدى في بعض المناطق إلى تشكيل هجرات "سلسلية" أو "تيارات" هجرة (إلى دول الخليج، والأميركتين، والأردن خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته). وقد جرت الهجرة التعاقدية في معظمها مع دول الخليج، في حين أن كثيرين من المهاجرين الفلسطينيين إلى أميركا الشمالية، أو إلى أميركا الجنوبية، اعتمدوا أكثر على معونة أقاربهم الموجودين هناك من قبل.(١٢)

وبدلاً من وضع الهجرة ضمن إطار وظيفي من التكيف الاجتماعي (Hovdenak,

Digitized by Birzeit University Library

(Pedersen, Tuastad and Zureik 1997)، من الأجدى، تحليلياً، اعتبارها "خَلقاً لمشروع" يسعى من خلاله الأفراد والأسر لتغيير أوضاعهم عن طريق التخلي عن وضع خطر أوجدته الحروب أو الاحتلال أو القمع أو الكساد الاقتصادي أو التمييز. وتجدر الإشارة هنا إلى أن توفر فرص الانسحاب من وضع كهذا يعتبر عاملاً حاسماً، كما أن إمكان الوصول إلى الفرص المذكورة يتباين بتباين الوضع الطبقي والمستوى التعليمي والعمر والنوع الاجتماعي. لكن لا تنتهي الاستراتيجيات بوصول المهاجرين إلى الدولة المقصد، وإنما تتطور مع محاولات المهاجرين تحسين أوضاع حياتهم وإيجاد بنى أسرية وعائلية جديدة.

تشمل الهجرة باعتبارها استراتيجيا أسرية مسائل من نوع التوقيت، والترتيبات اللوجستية، واستخدام الموارد وسيناريوهات النتائج المحتملة. وبالتالي، فإن الهجرة غالباً ما تشمل جميع الراشدين في الأسرة حتى لو كان أحد أفراد الأسرة فقط هو الذي سيهاجر، كما هو الحال في مراحلها الأولى. كما تشمل الهجرة، شأنها شأن الزواج والتعليم العالي، استخدام موارد الأسرة، وتوقعات استخدام الموارد لدى عودة المهاجر (على سبيل المثال، التحويلات المالية، والاستثمار، وبناء منزل)، والزيارات المنتظمة أو العودة النهائية، أو الاستقرار نهائياً في الخارج، ونتائج كل ذلك على العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، ونشوء تشكيلات أسرية جديدة. والواقع أن الزواج والهجرة يرتبطان غالباً أحدهما بالآخر نظراً إلى أن المهاجرين الذكور يعودون لاختيار زوجات من مجتمعاتهم الأصلية. فمن الشائع، مثلاً، أن أولئك الذين يحملون جوازات سفر من الولايات المتحدة الأميركية (سواء أكانوا رجالاً أم نساء) يعتبرون شركاء زواج مرغوباً فيهم يمكنهم المساعدة في تحسين فرص الحياة لبقية أفراد الأسرة.

إذا نظرنا إلى الهجرة باعتبارها مشروعاً أسرياً (لا يتمتع فيه أفراد العائلة بحقوق متساوية في عملية صنع القرار)، نتفادى بذلك الوقوع في شرك الجدل النظري بشأن البنية في مقابل الفعل الفردي. عادة، يتم التخطيط للهجرة، والتباحث في شأنها، وتنفيذها من جانب أفراد الأسرة ضمن سياق عمليات اجتماعية اقتصادية وسياسية محددة. لكن لا يمكن اختزال الهجرة إلى عملية "تكيف الفرد والأسرة وفق عالم اجتماعي معقد" (Pedersen 1997, p. 7)، فليس من الواضح وفق ماذا "يتكيف" الفرد أو الأسرة. أضف إلى ذلك أن الهجرة عملية متصلة تتضمن استراتيجيات متنوعة في فترات متعددة ووفقاً لتغير الأوضاع والظروف. وهي تجري ضمن سياق تغيرات اجتماعية اقتصادية وسياسية محكمة البنية، وهنا لا يكون فعل الأفراد أو الأسر مجرد

Digitized by Birzeit University Library

تكيف سلبي، بل يشمل أيضاً التدخل الفاعل بهدف تغيير فرص حياة الفرد أو الأسرة، أو تغيير وضعهما الاجتماعي الاقتصادي.

تنشغل المجموعات المهاجرة في الدولة المضيفة، عادة، بأشكال ثقافية أو بأشكال أيديولوجية متنوعة، من المقاومة أو الاستيعاب أو الامتثال أو الهروب. وتأخذ آليات هذا الانشغال شكل إعادة إنتاج الهوية (الوطنية، الإثنية، الدينية)، أو شكل المواطَنة (طلب اكتساب الحقوق الكاملة للمواطنة)، أو شكل الاهتمام بالسياسة، أو شكل مزيج من هذه الآليات كافة. وهكذا نجد التجمعات الفلسطينية في دول الخليج تنزع إلى تأكيد هويتها الفلسطينية، وإن بأشكال غير تصادمية. ففي الكويت، أقام الفلسطينيون ما يمكن أن نطلق عليه اسم "غيتو" (أبو بكر ١٩٩٩، ص ٣٥). أمّا الذين هاجروا إلى الأردن واستقروا فيه فقد كانوا أكثر ميلاً إلى الجمع بين استراتيجيا الاندماج الاجتماعي الاقتصادي وبين المحافظة على هويتهم الفلسطينية، وعلى الروابط التي تجمعهم بصورة خاصة بالأقارب في الضفة الغربية. وأمّا في أميركا الشمالية والجنوبية، فحدث تفاعل أكثر تعقيداً بين سياستي المصلحة والهوية مع التشديد، ربما، على الهويتين العربية والدينية.

أدى توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية (كنواة ممكنة لدولة ذات سيادة)، في سنة ١٩٩٤، إلى عكس مسار حركة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لدى السماح بعودة ١٣٠,٠٠٠ فلسطيني تقريباً خلال الأعوام الأربعة التي أعقبت إنشاء السلطة الفلسطينية.(١٣) لكن استمرار الوضع الكولونيالي الاستيطاني (كما تجلى في إعادة احتلال المناطق، التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، في سنة ٢٠٠٠، واستمرار الاستيطان)، لم يحد كثيراً دافع الهجرة، ولا سيما بين أوساط الشباب والأشخاص الطموحين والمتعلمين.(١٤)

## الهجرة كآلية لتكوين الطبقة الوسطى

وفرت الهجرة مساراً مهماً لتكوين الطبقة الوسطى الفلسطينية ولإعادة تكوينها.(١٥) لكن القسم الأكبر من هذه الطبقة الوسطى الجديدة، فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة، تكوّن في دول الخليج وفي الأردن. ففي تلك الدول، كان على هذه الطبقة أن تحظى بقبول المؤسسات المهيمنة ذات الطبيعة "المحافظة". أمّا المهاجرون إلى أوروبا وإلى الأميركتين، فقد توفرت لهم مسارات متعددة لصوغ هوياتهم الطبقية. وكان مستوى التعليم ونوع العمل من المسارات الحاسمة بهذا الشأن.

Digitized by Birzeit University Library

فقد أدى الاندماج الناجح للفلسطينيين المتعلمين في البلاد الجديدة (بما في ذلك الحصول على المواطَنة)، غالباً، إلى خفض معدل تفاعلهم مع مجتمعاتهم في الوطن. واعتباراً من خمسينيات القرن العشرين، بدأ الباحثون يلاحظون تأثيرات الهجرة في التركيبة الطبقية في القرى الفلسطينية. ويعتبر إنشاء "الحي الأميركي" في بتين، وهي قرية فلسطينية في الضفة الغربية، مثالاً مبكراً لتشكل طبقة وسطى من خلال الهجرة. فقد عُمِّرت منازل حديثة وفسيحة في هذا الحي من جانب عائلات تضم على الأقل فرداً واحداً مهاجراً إلى الولايات المتحدة وناجحاً في ميدان الأعمال، كان أرسل نقوداً من أجل بناء منزل لأسرته، أو عاد هو نفسه لبناء منزل له ولأسرته (Lutfiyya 1966, pp. 13-14). ويمكن أن نجد الأنماط ذاتها في قرى ومدن أُخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة وجود مهاجرين ناجحين إلى دول الخليج النفطية. وهكذا نرى أن الهجرة بالنسبة إلى الفلسطينيين كانت غالباً ما تشمل الانتقال من وضع طبقي إلى وضع طبقي آخر.

أعقب تراجع الزراعة (وبالتالي الأرض الزراعية كمصدر للثروة)، وانهيار الحركة الوطنية الفلسطينية القديمة سنة ١٩٤٨ (التي كانت تهيمن عليها عائلات مُلّاك الأراضي والتجار)، نشوء حركة وطنية جديدة في ستينيات القرن العشرين. وكانت قيادة هذه الحركة في يد نخبة سياسية مؤلفة في الأساس من خريجي الجامعات من أبناء الطبقتين الوسطى والعاملة. وقد أطاح هذا التغيير طبقة مُلّاك الأراضي - التجار منذ مرحلة الانتداب (هلال ٢٠٠٢، ص ٣٩ -٥٨).

تشكلت قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى الفلسطينية الجديدة كجزء من مجتمعات محلية للمهاجرين، من دون أن تتفاعل مع الطبقات الاجتماعية الأُخرى في مجتمعها. وقد جرى التفاعل في دول الخليج مع النخبة "من أهل البلاد" والتي أبقت على مسافة معينة، ومع طبقة "أدنى" من المهاجرين من الدول الآسيوية. وكانت المواقف "المحافِظة"، التي تبنتها الطبقة الوسطى الفلسطينية، منسجمة أيضاً مع ارتفاع نسبة تركز أفراد هذه الطبقة في قطاع الخدمات ضمن الاقتصادات المنتجة للنفط (وفي الأردن أيضاً)، ومع هامشية المهاجر في الأنظمة السياسية لتلك الدول، ومع الحقل الثقافي الذي تسيطر عليه الدولة (والذي تهيمن عليه مفاهيم إسلامية تختارها وترعاها الدولة جرى تكييفها بحيث تحد انتشار القيم الديمقراطية، بدل تشجيعها).

لم يجرِ اكتساب المواقف "المحافِظة" من الخارج فقط. فقد انتمى مهاجرو الضفة الغربية وقطاع غزة، في معظمهم، إلى مجتمعات قروية أو حضرية صغيرة،

Digitized by Birzeit University Library

وحملوا معهم ماضياً فلاحياً حياً في الذاكرة، وولاءات قربى قوية وهويات بطريركية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، إذ انحدروا من مجتمعات لا خبرة لها تُذكّر بالتمدين أو بالتحضر مع ما يتميزان به من أساليب متعددة للحياة وأشكال متنوعة من الروابط والتنظيمات. وينعكس تغلغل أساليب الحياة القروية والريفية في ارتفاع معدلات زيجات القربى في تلك التجمعات، وفيما بين مهاجريها من الطبقة الوسطى، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج العلاقات البطريركية. وقد هيأ القرب الجغرافي لدول الخليج من الضفة الغربية وقطاع غزة الفرصة أمام المهاجرين للعودة من حين إلى آخر إلى مجتمعاتهم الأصلية، ونقل المواقف والأعراف التي اكتسبوها في الدول المضيفة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على أهالي الضفة الغربية وأقاربهم المهاجرين في الأردن، الذين كانوا على اتصال منتظم بهم.

أدى التناقص المستمر للأشخاص المهرة والمتعلمين بسبب هجرتهم من مجتمعات الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى حرمان تلك المجتمعات من "خيرة أفرادها المبدعين" (Ammons 1979, p. 224)، أو بتعبير أدق، إلى حرمانها من الأفراد الذين يملكون ما يدعوه بورديو رأس المال الثقافي (Bourdieu 1994). وبالإضافة إلى ذلك، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المئات من الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً، من ذوي الارتباطات السياسية، من العودة إلى موطنهم في الضفة والقطاع. كما أدى ذلك إلى حرمان المجتمع الفلسطيني من "رأس المال الاجتماعي" (المتمثل في الإمكانات التنظيمية والتعبوية). ولمّح بعض الباحثين إلى أن هذا الإجراء الإسرائيلي يمثل جزءاً من سياسة هدفها الحيلولة دون نشوء قيادة فلسطينية معارضة فاعلة (Migdal 1980, p. 67).

## حجم الهجرة الفلسطينية وأنماطها وسماتها

تشكل أبعاد الطبقة والنوع الاجتماعي و"حيز الشتات" (Brah 1996, pp. 208-210) أموراً مهمة في فهم عمليات الهجرة. فاعتباراً من تاريخ حرب الخليج الثانية واتفاق أوسلو (في تسعينيات القرن العشرين)، أُحكمت القيود على حركة الهجرة نظراً إلى ضيق مجال الموارد ودول المقصد المتاحة. وخلال العقود السابقة لذلك، كانت الهجرة إلى الأردن والانتقال اليومي إلى سوق العمل الإسرائيلية فاعليات يمكن للأسر الفقيرة تحمّل تكلفتها، على الرغم من أن المعدمين لم يكن في إمكانهم الهجرة قط. ويتعين على المجموعات التي ترزح تحت القمع المستمر وتعيش في خطر محدق،

Digitized by Birzeit University Library

كالتجمع الفلسطيني في لبنان قبل سنة ١٩٦٩ وبعد سنة ١٩٨٢،[١٦] إمّا التماس الاستراتيجيات الجماعية (كما حدث بين السنتين المذكورتين، عندما انضم الفلسطينيون في المخيمات إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المتعددة)، وإمّا تطوير استراتيجياتها الأسرية الخاصة، كمحاولة الحصول على اللجوء السياسي إلى الدول التي تعرضه. وأصبح الخيار الثاني هو الاستراتيجيا الشائعة بعد الخروج القسري لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في سنة ١٩٨٢. وكان للخروج الجماعي للفلسطينيين من الكويت في أعقاب حرب الخليج أثر مؤلم في آلاف الأسر الفلسطينية التي فقدت مصدر رزقها، وفي حالات عديدة فقدت مدخراتها.

## المستويات والتباينات

أظهرت المجتمعات المحلية أو التجمعات السكانية جميعها في الضفة والقطاع، والتي شملها مسح الأسر، معدلاً عالياً من الهجرة. وكما كان متوقعاً، تباينت معدلات الهجرة باختلاف المناطق وأنواع التجمعات السكانية. لكن التجمعات التسعة عشر في العينة شملت نسبة مهمة من الأسر التي تضم بين أفرادها مهاجراً أو أكثر، وكان ذلك يسري على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين عبر المناطق بالتساوي (الجدول ٤-١). ولا تعكس المعدلات المبيّنة في المسح الحجم الفعلي للهجرة التي شهدتها تلك التجمعات خلال العقود الخمسة الأخيرة، فقد اقتصرت الأسئلة على الأسر الموجودة، ولم تتضمن الأسر التي لم تخلّف وراءها أفراداً. ومن هنا فإن المسح لا يعطي تقديراً صحيحاً لتدفق الهجرة. إذ كان تعريف المهاجرين في المسح بأنهم "أفراد الأسرة الذين يقطنون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والذين يرتبطون برب الأسرة بإحدى الروابط التالية: والد، والدة، ابن، ابنة، زوجة، زوج." ومن أجل أهداف المسح، كان على الشخص الذي يمكن اعتباره مهاجراً أن يكون أمضى ستة أشهر على الأقل خارج الضفة (بما في ذلك القدس الشرقية) والقطاع، قبل إجراء المسح. بعبارة أُخرى: كي يعتبر الشخص مهاجراً، تعين عليه أن يكون اجتاز الحدود الدولية، وظل في الخارج ستة أشهر على الأقل.[١٧] إن واقع أن أغلبية من سجلوا كمهاجرين كانت من المتزوجين ومن فئات عمرية معينة هو من النتائج التي استدعتها أسئلة الاستبيان. فقد طلب من أرباب الأسر تسمية الأقارب المباشرين الموجودين خارج البلد (كما ورد أعلاه)، وكان ذلك يعني، فعلياً، تسمية مهاجرين كانوا غالباً تجاوزوا سناً معينة، ومن هنا جاءت النسبة العالية لأولئك من المتزوجين.

Digitized by Birzeit University Library

## الجدول ٤-١

## ملامح التجمع السكاني:

## الأسر التي بين أفرادها مهاجرون، وذلك بحسب التجمع، والجنس، والمؤهلات الأكاديمية، والزيجات الداخلية (بأقارب)، سنة ١٩٩٩

| التجمع | أسر تضم مهاجرين (٪) | مهاجرون ذكور (٪) | مهاجرون يحملون شهادة فوق الدبلوم المتوسط (٪) | زيجات داخلية* (٪) | عدد الأسر التي جرى مسحها |
|---|---|---|---|---|---|
| جنين (مدينة) | ٤٨ | ٥٠ | ١٨ | ٥٩ | ٦٥ |
| جنين (مخيم لاجئين) | ٦٢ | ٤٩ | ٢١ | ٥٥,٥ | ٦٦ |
| طمون (قرية) | ٥٤ | ٥٣ | ٢٠ | ٨٧,٥ | ٧٠ |
| زيتا (قرية) | ٥٨ | ٥٨,٥ | ٥٨ | ٧٥ | ٦٩ |
| نابلس (مدينة) | ٦٥ | ٤٨ | ٤٠ | ٧٩ | ٢٤٦ |
| بلاطة (مخيم لاجئين) | ٦٥ | ٤٥ | ٢٦ | ٧٠ | ٧١ |
| ترمس عيّا (قرية) | ٨٨ | ٦٤ | ١٥ | ٧٦ | ٦٠ |
| المزرعة الشرقية (قرية) | ٧٠ | ٦٦ | ٨ | ٨٠ | ٦٧ |
| رام الله (مدينة) | ٦٥ | ٥٤ | ٣٢ | ٥٧,٥ | ٦٠ |
| الأمعري (مخيم لاجئين) | ٥٦ | ٥٣ | ٢٢ | ٦٤ | ٦٨ |
| حوسان (قرية) | ٤٨,٥ | ٥١ | ١٦ | ٧٩ | ٦٨ |
| بيت عمار (قرية) | ٣٥ | ٥٧ | ٢٦,٥ | ٨٧ | ٧١ |
| الخليل (مدينة) | ٤٣ | ٤٨ | ٢٧ | ٨٨ | ٢٥٨ |
| الفوار (مخيم لاجئين) | ٦٣ | ٤٥ | ٣٢ | ٤٣ | ٧٠ |
| بيت حانون (قرية، غزة) | ٢٨ | ٨٥ | ٥٨ | ٨٩ | ٧١ |
| غزة (مدينة) | ٣٥,٥ | ٥٩ | ٣٨ | ٧١ | ٥٩٩ |
| النصيرات (مخيم، غزة) | ٣٩ | ٥٦ | ٥١ | ٦٦ | ٩٤ |
| خزاعة (قرية، غزة) | ٤٣ | ٥٩ | ٢٥ | ٧٣ | ٦٧ |
| القدس الشرقية | ٥٤ | ٥٣ | ٢٩ | ٥٨,٥ | ١١٣ |
| المجموع | ٤٩ | ٥٤,٥ | ٣٠ | ٧٢ | ٢٢٥٣ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

* بحسب القربى والتجمع: محسوب على أساس زوجات من الفئة العمرية ١٥-٤٩.

Digitized by Birzeit University Library

ذكر نصف عدد الأسر تقريباً، التي شملها المسح، أن لديه قريباً مهاجراً أو أكثر. وهناك احتمال ألاّ يكون هذا التقدير دقيقاً، لأن العينة المجتمعية لم تكن تمثل جميع القرى في الضفة الغربية، نظراً إلى أن المهمة المقررة تحمل طابع المقارنة. وقد ذكر مسح معهد فافو الذي أجري سنة ١٩٩٥ أن معدل الأسر التي تضم مهاجرين هو ٥٧٪ (Pedersen et al. 2001a). وهناك دراسة أُخرى تقدر أن عدد الفلسطينيين في الضفة الشرقية ازداد من ٧٠,٠٠٠ شخص سنة ١٩٤٩ إلى ما يقارب ١,٢٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٨٧، ومن بضع مئات في دول الخليج إلى نحو ٥٠٠,٠٠٠ شخص خلال الفترة نفسها (Gilbar 1997, p. 24).

كشف المسح الذي أجريناه سنة ١٩٩٩ عن وجود تباينات كبيرة بين المجتمعات المحلية بهذا الشأن.[١٨] كما كشف أن ثلاثة أرباع (٧٦٪) المهاجرين كانوا أشقاء أو شقيقات أرباب الأسر التي شملها المسح، وأن الخمس (٢٠٪) كانوا من الأبناء أو البنات. وشكل الوالدان والأزواج نسبة ضئيلة من المهاجرين (٢٪ و١٪ على التوالي). ويشير هذا النمط إلى أن الهجرة تتم إلى حد كبير، على أساس أسري، وأن كبار السن، وخصوصاً في القرى، يظلون في البلد الأم. كما يمكن أن يشير أيضاً إلى أن بعض المهاجرين يختارون العودة إلى قراهم لدى تقدمهم في السن، في حين يجبر آخرون على القيام بذلك (كما حدث للعديد من المهاجرين في منطقة الخليج في بداية التسعينيات). على العموم، يمكن القول إنه كلما كان تاريخ الهجرة أكثر حداثة ازدادت نسبة المهاجرين من فئة ابن/ابنة، كما يمكن أن نتوقع لأسباب ديموغرافية.

إن التباينات المناطقية واضحة. فالمنطقة الوسطى من الضفة الغربية تضم أعلى معدلات أرباب الأسر ممن لهم أقارب مباشرون مهاجرون (٦٩,٥٪)، يليها شمال الضفة (٦٠٪ من الأسر المقيمة بها تضم مهاجراً أو أكثر)، وفي القدس العربية تبلغ النسبة ٥٤٪. أمّا المنطقة الجنوبية من الضفة، والقطاع، فيضمان أدنى معدلات أرباب الأسر ممن لهم أقارب مباشرون مهاجرون (٤٦٪ و٣٦٪ على التوالي). اللافت في هذا النمط هو توافقه مع مستويات الفقر المسجلة في فترة المسح (National Commission for Poverty Alleviation 1998, p. 51). فالمناطق التي تضم أعلى مستويات الفقر (كالقطاع وجنوب الضفة) سجلت أدنى معدلات الهجرة، وسجلت منطقة وسط الضفة التي تضم أدنى معدل للفقر، أعلى مستوى للهجرة. ويبرز هذا النمط أيضاً إذا رتبنا الأسر بحسب المكانة الاجتماعية الاقتصادية.

تطرح علاقة ما نفسها بين ما يمكن أن نطلق عليه "الوضع الطبقي"، وبين

Digitized by Birzeit University Library

وجود مهاجر أو أكثر من الأسرة. فالأسر المعدمة تميل غالباً إلى السعي للهجرة أكثر من الأسر الفقيرة أو الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتوسط، لكن أقل قليلاً من الأسر المصنفة على أنها أسر ثرية من الطبقة الوسطى العليا (الجدول ٤-٢). والمرجح أن نسبة أكبر من المعدمين لديهم أقارب مباشرون أصبحوا لاجئين ومبعدين عن موطنهم نتيجة نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، وبالتالي أصبحوا سكان مخيمات.(١٩) هذه النتائج لا تدعم الفرضية القائلة بأن العوامل البيئية تحدد معدلات الهجرة (Migdal, op. cit., p. 58)). وعلى الرغم من وجود فوارق بيئية بين المنطقة الوسطى للضفة الغربية بأراضيها الجافة الهامشية وبين المنطقة الشمالية بأوضاعها الزراعية الأكثر ملاءمة، فإن تلك الفوارق لا يمكنها تفسير معدلات الهجرة الأدنى في المنطقة الجنوبية أو في قطاع غزة المزدحم بالسكان.

**الجدول ٤-٢**

**الأسر التي تضم بين أفرادها مهاجرين، والتي لا تضم مهاجرين من أفرادها بحسب مؤشر الثروة، سنة ١٩٩٩**

| درجة الثراء | الأسر (٪) | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | تضم مهاجرين | لا تضم مهاجرين | |
| معدمون | ٥١ | ٤٩ | ٣٠٦ |
| فقراء | ٤٣ | ٥٧ | ٣٥٩ |
| متوسطو الحال | ٤٨ | ٥٢ | ٧٤٥ |
| طبقة وسطى عليا | ٥١,٥ | ٤٨,٥ | ٥٠٩ |
| أثرياء | ٥١ | ٤٩ | ٣٣٣ |
| العدد الإجمالي | ١١٠٢ | ١١٥٠ | ٢٢٥٢ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

الأسر التي يكون فيها رب الأسرة صاحب عمل أو لديه عمل حر يغلب أن تضم مهاجرين أكثر من الأسر التي يعمل رب الأسرة موظفاً في القطاع الخاص. ويبدو أن مستوى تعليم رب الأسرة يشكل عاملاً مهماً في تحديد مستوى الهجرة (الجدول ٤-٣). فالأسر التي تضم مهاجرين يكون رب الأسرة فيها غالباً على مستوى عالٍ من التعليم الرسمي، أو غير متعلم.(٢٠) والأرجح أن ذلك مرتبط بعوامل أُخرى،

Digitized by Birzeit University Library

كالمكان المختار للهجرة، وكالدافع إلى الهجرة، وسأناقش هذا لاحقاً.

الجدول ٤-٣

المستوى التعليمي لرب الأسرة بحسب وجود
أو عدم وجود مهاجرين من أفراد أسرته، سنة ١٩٩٩

| مستوى التعليم | الأسر (٪) | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | تضم مهاجرين | لا تضم مهاجرين | |
| أميّ | ٢٦ | ٢٦ | ٥٨٥ |
| ابتدائي* | ٢٠ | ٢٣ | ٤٨٠ |
| إعدادي** | ١٨ | ٢١ | ٤٣٦ |
| ثانوي | ١٥ | ١٦ | ٣٤٧ |
| أعلى من الثانوي | ٢١ | ١٥ | ٤٠٥ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠١*** | ٢٢٥٣ |

المصدر: بيانات من مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.
* حتى الصف السادس.
** حتى الصف التاسع.
*** بعد تدوير الأرقام.

لم يُكشف عن وجود أية علاقة بين الهجرة ووضع رب الأسرة (معرَّفة بالسكن المشترك) من حيث كونه لاجئاً أو غير لاجئ، أو من حيث نوع الأسرة (نووية أو ممتدة). لكن تبين أن الأسر التي ترئسها إناث تضم غالباً مهاجرين أكثر من الأسر التي يرئسها ذكور. وتؤكد هذه النتيجة الملاحظة المنطقية التي تفيد بأن الهجرة هي عامل حاسم (مع أنه ليس العامل الوحيد) في نشوء أسر ترئسها إناث. إن العلاقة بين الأسر التي ترئسها إناث والمعدل المرتفع لوجود مهاجر أو أكثر خارج البلد تظل أيضاً منتظمة بحسب الموقع (أي أنها تسري في المدن والقرى والمخيمات كل على حدة)، وبحسب المنطقة (شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وقطاع غزة).

يمكن تصنيف أكثر من نصف المهن التي يعمل فيها المهاجرون (٥٦٪) على أنها مهن مرتبطة بالطبقة الوسطى. وتتضمن هذه المهن مديرين، ومهنيين، ومدرسين، ومحاسبين، وتقنيين، وموظفي مكاتب. وقد عمل ما يعادل ١٥٪ من المهاجرين في التجارة، ويمكن تصنيف ١٥,٥٪ كعمال مهرة، و١٠٪ كعمال غير مهرة، وتوزعت النسبة الباقية على مهن أُخرى، كالخدمات الشخصية والزراعة.

Digitized by Birzeit University Library

تتباين نسبة المهاجرين الذين يعملون في مهن الطبقة الوسطى بحسب اختلاف بلد المقصد. فتضم دول الخليج أعلى نسبة من المهاجرين العاملين في هذه المهن (٧٣٪ تقريباً)، بينما تضم الولايات المتحدة وكندا أدنى نسبة (٤٤٪) من العاملين في مهن الطبقة الوسطى الجديدة. أمّا الأردن فيضم توزيعاً أكثر انتظاماً للمهن، مع وجود معدل مرتفع نسبياً ضمن مهن الطبقة الوسطى (٥١٪).

باستثناء الغياب الكلي تقريباً للعمل في مجال الزراعة بين المهاجرين الذكور المستخدَمين، سجلت ست حالات فقط من العمل في الزراعة من مجموع ١١٤٤ حالة، تباينت التجمعات السكنية التي جرت دراستها إلى حد كبير من حيث الأنماط المهنية للمهاجرين منها. وهكذا، ففي حين ورد معدل وسطي بلغ ٢٣,٥٪ من المهاجرين جميعاً على أنهم يعملون كمديرين أو كمهنيين (أي مهن الطبقة الوسطى العليا)، نجد أن هذا المعدل يتباين من تجمع إلى آخر.(٢١) وسرت هذه التباينات على مهن الطبقة الوسطى كافة.(٢٢) كما أظهر العمل في التجارة تباينات واسعة بين المهاجرين من التجمعات السكنية التي شملها المسح.(٢٣)

أظهر المهاجرون في بلاد المقصد الرئيسية جميعها نمطاً من البنية المهنية والتراتبية المهنية يختلف عن مثيله بين المقيمين من غير المهاجرين. ويشير هذا إلى أن الهجرة وفرت سبيلاً مهماً للحراك المهني والاجتماعي.

تُظهر البيانات المتعلقة بالبنية المهنية للمهاجرين أن الهجرة مثلت إحدى الآليات الرئيسية في تشكيل الطبقة الوسطى الفلسطينية. فقد عاد بعض المهاجرين في نهاية المطاف ليشكلوا جزءاً من الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكون "الطبقة الوسطى" تعبيراً مطاطاً يشمل الفئات غير المستخدمة في مهن "يدوية"، أو في أعمال لا تتطلب مهارة أو تتطلب مهارة بسيطة، أو رجال الأعمال من ذوي رأس المال الضخم، يفسر التباينات الكبيرة في أعمال "الطبقة الوسطى" بحسب المنطقة ونوع التجمع السكاني، وبحسب فترة الهجرة وبلد المقصد الذي يرسم تخوم الفرص المتوفرة للمهاجرين والحيز الثقافي المتاح لهم.

## البلاد التي يقصدها المهاجرون

تبين نتائج مسح دراسات المرأة أن ٢٠٪ من المهاجرين غادروا البلد خلال الفترة التي أعقبت النكبة وخلال فترة الحكمين الأردني والمصري للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٦٦). وهناك ما يعادل ١٧٪ غادروا في أعقاب حرب ١٩٦٧. فقد دفع

Digitized by Birzeit University Library

الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في تلك السنة العديد من الأسر، التي تعيش على التحويلات المالية من الأقارب المهاجرين (وخصوصاً في الأردن ودول الخليج)، والتي خشيت أن تفقد التواصل مع الأقارب، إلى عبور نهر الأردن. وقد غادر ما يعادل ٣٨٪ من المهاجرين خلال السنوات العشرين الأولى من الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٨-١٩٨٧)، وما يعادل ٢٥٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩. وكشفت البيانات أن نسبة ١٤٪ من مجموع عدد المهاجرين غادرت البلد خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ وحدها. وتشير هذه الأرقام إلى أن معدلات الهجرة ظلت مرتفعة حتى بعد توقيع اتفاق أوسلو، مع أن هذه الفترة شهدت إلى جانب ذلك معدلاً مرتفعاً من الهجرة العائدة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تغير نمط الوجهة التي يقصدها المهاجرون الفلسطينيون بمرور الزمن.

توحي بيانات مسح معهد دراسات المرأة (الجدول ٤-٤) بوجود زيادة في عدد المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة وكندا اعتباراً من سنة ١٩٦٨. وهناك انخفاض واضح مهم في معدل الهجرة الفلسطينية إلى دول الخليج والدول العربية الأُخرى المنتجة للنفط خلال الفترة ما بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه من تداعيات أزمة الخليج سنة ١٩٩٠ والتقلبات في الاقتصادات النفطية.

الجدول ٤-٤

المهاجرون بحسب بلد المقصد وفترة الهجرة (٪)

| بلد المقصد | ١٩٤٨-١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨-١٩٨٧ | ١٩٨٨-١٩٩٣ | ١٩٩٤-١٩٩٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن (الضفة الشرقية) | ٦٠ | ٧٧ | ٤٥ | ٢٣ | ٢٨ |
| الخليج ودول عربية أُخرى | ١٩ | ١٣ | ٢٨ | ٢٣ | ٢١ |
| أميركا الشمالية | ٧ | ١ | ١٧ | ٣١ | ٢٧ |
| دول أُخرى | ١٤ | ٩ | ١٠ | ٢٣ | ٢٤ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

ترافق ارتفاع معدل الهجرة إلى أميركا الشمالية بانخفاض موازٍ في معدل الهجرة إلى الأردن. لكن معدل الهجرة إلى الأردن لم يفقد أهميته نظراً إلى السهولة النسبية

Digitized by Birzeit University Library

في الانتقال من الضفة الغربية إليه، وإلى اتساع شبكات العائلات الفلسطينية التي أقيمت بين الضفتين منذ النكبة الفلسطينية. وقد منح الفلسطينيون المولودون في الضفة الغربية والمقيمون بها لدى إلحاقها بالأردن (١٩٥٠) الجنسية الأردنية، وهو ما سهل الحركة في اتجاه الضفة الشرقية (الأردن).[٢٤] وينعكس تأثير هذه السياسة بوضوح في العدد الكبير للمهاجرين من الضفة الغربية إلى الأردن قبل احتلال إسرائيل الضفة. وكان الدافع وراء الهجرة إلى الأردن وإلى بقية الدول العربية ارتفاع معدل البطالة في الضفة، والانخفاض الشديد لمعدلات النمو في الزراعة والصناعة، وتدفق معظم المساعدات الخارجية والاستثمارات العامة إلى الضفة الشرقية (Gilbar, op. cit., pp. 36-38). وهكذا انجذبت العمالة الفلسطينية ورأس المال الفلسطيني نحو الفرص الأفضل والأوسع التي بدأت تنشأ في الضفة الشرقية وفي بلاد أُخرى (هلال ١٩٧٥، ص ١٣٣-١٤١؛ Van Arkadie 1977, p. 24).

يرتبط انخفاض معدل الهجرة الفلسطينية إلى دول الخليج والدول العربية المنتجة للنفط، بعد الانتفاضة الأولى وبعد أزمة الخليج، بانخفاض العائدات النفطية وبالسياسات التي أملتها أزمة الخليج التي أعقبت الغزو العراقي للكويت،[٢٥] وما تلاها من إجراءات تقيد الوجود الفلسطيني في دول الخليج. وعكس ارتفاع عدد المهاجرين إلى أميركا الشمالية على الأرجح الفرص الاقتصادية الأفضل مقارنة بوجهات الهجرة الأُخرى، ووجود أقارب هناك، بالإضافة إلى سياسات الهجرة المرنة نسبياً التي اتبعتها الولايات المتحدة وكندا آنذاك.

تكشف بيانات مسح معهد دراسات المرأة أن نصف عدد المهاجرين يقيم بالأردن، وربع العدد يقطن في دول عربية أُخرى (دول الخليج غالباً). كما أن ما يقارب ٧٥٪ من مهاجري المخيمات يقيمون بالأردن (الجدول ٤-٥). ويبدو أن المهاجرين من القرى هم أكثر ميلاً إلى الهجرة إلى أميركا الشمالية، وهناك عدد قليل منهم في أميركا اللاتينية، ولا يوجد سوى عدد لا يذكر من المدن والمخيمات.[٢٦] ويرتبط هذا بنمط يمتد من جيل إلى آخر فيما يتعلق بهجرة القرى، وهو ما هيأ السبيل لـ "سحب" الأقرباء إلى دول كتشيلي وكولومبيا والبرازيل، وإلى أميركا الشمالية. وهناك مغزى كبير في استخدام تعبير سَحَب لوصف عملية قيام الأفراد المقيمين في الخارج بتأمين الوثائق اللازمة وفرص العمل من أجل هجرة الأقارب. وعندما تتوفر فرص العمل من خلال مساعدة شبكات القربى، يكون المعيار الحاسم هنا هو الاستعداد للعمل الدؤوب أكثر من امتلاك المؤهلات الملائمة.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٤-٥

المهاجرون بحسب بلد المقصد ونوع التجمع السكاني (٪)

| بلد المقصد | مدينة | مخيم | قرية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الأردن (الضفة الشرقية) | ٤٨ | ٧٣ | ٣٧ | ٥٠ |
| الخليج ودول عربية أُخرى* | ٣٥ | ١٦ | ١٨ | ٢٦ |
| أميركا الشمالية | ٩ | ٣ | ٣٤ | ١٥ |
| دول أُخرى | ٨ | ٨ | ١١ | ٩ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

* بما فيها دول شمال إفريقيا.

يظهر دور القربى في "سحب" الأقرباء المقيمين بالبلاد الأصلية، في غالب الأحيان، في "الهجرة السلسلية"، وذلك كما تشير البيانات التالية: المهاجرون المسجلون الآتون من مدينة جنين يعيشون في معظمهم في الأردن، ويعيش عدد ضئيل فقط في الدول النفطية، وهو نمط يشبه النمط الذي نجده في كل من: مخيم جنين؛ مخيم الأمعري (قرب رام الله)؛ قرية حوسان (قرب بيت لحم)؛ بيت عمار (منطقة الخليل)؛ مدينة الخليل (حيث تعيش أغلبية المهاجرين في الأردن)؛ القدس القديمة. أمّا بالنسبة إلى مدينة رام الله، فإن ما يقرب من ربع عدد المهاجرين المسجلين فقط يعيش في الأردن، في حين يعيش أكثر من النصف في أميركا الشمالية، وهو نمط يشبه النمط الذي نجده في قرية ترمس عيّا (الواقعة على الطريق بين رام الله ونابلس)، حيث يعيش ثلاثة أرباع المهاجرين منها في أميركا الشمالية، وفي قرية المزرعة الشرقية حيث يعيش ثلثا مهاجريها في أميركا الشمالية. وفي مدينة غزة، يعيش ثلثا المهاجرين منها في الدول العربية المنتجة للنفط (بما فيها دول شمال إفريقيا)، وهو نمط يشبه النمط الذي نجده في مخيم النصيرات للاجئين في القطاع، حيث يعيش معظم المهاجرين منه في الدول النفطية، وأيضاً في قرية خزاعة الواقعة في القطاع.

وعند النظر إلى الهجرة من زاوية مستوى التعليم ومكان الإقامة تتبين سمة أُخرى من سمات الهجرة الفلسطينية (الجدول ٤-٦)، إذ يختلف معدلا الأمية والتعليم العالي باختلاف مكان إقامة المهاجرين. وتوجد أعلى معدلات المهاجرين الحاصلين على دراسة ابتدائية أو أقل في الأردن، تليه الولايات المتحدة، وتوجد أدنى المعدلات في الدول العربية النفطية.

Digitized by Birzeit University Library

تعتبر فرص العمل والشبكات العائلية عوامل أساسية في اختيار مكان الهجرة. فقد استطاع الأردن تحمّل نسبة كبيرة من المهاجرين الأميين أو شبه الأميين نظراً إلى قوة الروابط العائلية واتساعها، ولتوفر فرص عمل للعمال نصف المهرة، ولعدم وجود شروط تتعلق بالأوراق الرسمية بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية، ولسهولة الحركة في اتجاه الأردن، بالإضافة إلى أن الهجرة إليه كانت تُعتبر انتقالاً داخل الدولة ذاتها وذلك لغاية سنة ١٩٨٨ (عندما فكت الأردن الارتباط الإداري بالضفة الغربية). وهذا يفسر السبب في أن نصف عدد المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين شملهم مسح معهد دراسات المرأة، مقيمون بالأردن، ويشكلون ثلثي عدد الذين ذكروا أنهم لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي. من جهة أُخرى، اجتذبت الدول العربية النفطية ربع عدد المهاجرين في عينة مسح معهد دراسات المرأة، لكنها ضمت ثلث عدد المهاجرين ممن حصلوا على تعليم عال بعد البكالوريوس.

هناك قرى معينة كانت تفضل إرسال بعض مهاجريها إلى أميركا اللاتينية، حيث كان المهاجرون الأوائل أسسوا موطئ قدم، وللسبب ذاته، أرسلت قرى أُخرى مهاجريها إلى أميركا الشمالية. وأدت هذه العملية إلى أن المهاجر القروي أو المهاجر من المدينة الصغيرة، الذي لم يكن ملماً، في البداية، سوى بقدر ضئيل من لغة البلد الذي توجه إليه، استثمر طاقته في عمل مضنٍ في حانوت بقالة أو في مهنة أُخرى، ليعود لاحقاً كي يبني فيلا في قريته أو في مدينته في الضفة الغربية (Giacaman and Johnson 2002a, pp. 29-38).

يختلف اختيار الأردن كمكان للهجرة باختلاف المناطق. فقد ذهب إليه ما يزيد قليلاً على ٧٥٪ من المهاجرين من جنوب الضفة الغربية، في مقابل ٦٦٪ من شمالها، وأقل من ٣٣٪ من وسطها، في حين توجهت إليه نسبة لا تزيد على ١٥٪ من المهاجرين من قطاع غزة. وذكر نصف عدد الأسر في غزة تقريباً أن بين أفراد الأسرة مهاجرين في دول الخليج، قياساً بـ ١٩٪ من شمال الضفة الغربية، و١٢٪ من الجنوب، و٦٪ من الوسط، و١٧٪ من القدس القديمة. كما اجتذبت كل من الولايات المتحدة وكندا مهاجرين من نصف عدد الأسر المقيمة بوسط الضفة الغربية، مقارنة بما لا يزيد على ١٢٪ من القدس، و٥٪ من الشمال، و٣٪ من جنوب الضفة الغربية وغزة. وتؤكد هذه النتيجة أهمية القربى في توجيه مسار الهجرة. لكن مجال فرص العمل ودرجة السهولة التي يمكن بها اجتياز الحدود إلى الدول المضيفة يعتبران أيضاً عاملين مهمين بالنسبة إلى نوع المؤهلات اللازمة لزيادة فرصة العمل الثابت إلى الحد الأقصى.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٤-٦

المهاجرون بحسب بلد المقصد والمستوى التعليمي

| بلد المقصد | المستوى التعليمي (٪) | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لغاية ستة أعوام | ٧-٩ أعوام | ١٠-١٢ عاماً | لغاية البكالوريوس | شهادة دراسات عليا | العدد | ٪ |
| الأردن (الضفة الشرقية) | ٦٦ | ٤٨ | ٣٩ | ٤٠ | ٢٠ | ١٢٨٥ | ٤٩,٥ |
| الخليج وبلاد عربية أُخرى | ١٦ | ١٨ | ٢٩ | ٤١ | ٣٤ | ٦٨٦ | ٢٦ |
| أميركا الشمالية | ١١ | ٢٥ | ١٨ | ١١ | ٢٣ | ٣٩١ | ١٥ |
| دول أُخرى | ٧ | ٩ | ١٤ | ٨ | ٢٣ | ٢٤٥ | ٩,٥ |
| المجموع (٪) | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | | ١٠٠ |
| المجموع | ٨٧٦ | ٤٠٩ | ٥٠٥ | ٧٣٨ | ٧٩ | ٢٦٠٧ | |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

إن توجه العدد الأكبر من المهاجرين إلى أماكن له فيها صلات قربى وصلات محلية (تمتد غالباً إلى جيلين أو أكثر)، يشكل عاملاً مهماً في تفسير تأثير الهجرة، ضمن الشروط التي ذكرناها، في اتجاه توليد نزعة اجتماعية محافِظة. كما أن ذهاب المهاجرين الفلسطينيين في معظمهم إلى دول تتحكم بصرامة في جميع تجليات المجتمع المدني يعتبر أيضاً أمراً مهماً لهذا التفسير. وضمن هذا الحقل السياسي، إذاً، تم تشكيل الجزء الأعظم من الطبقة الوسطى الفلسطينية من خلال الهجرة، بغض النظر عن دوافعها.

## الدوافع والقوى المحركة وشبكات العائلة

هناك ثلاثة اعتبارات تبدو مرتبطة بالهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة: العمل، والزواج، والإبعاد. ولا يعتبر الإبعاد (نتيجة الحرب أو الغزو أو الاحتلال) هجرة، لكنه قد يكون مقدمة لهجرة أفراد الأسرة المُبعَدة. وقد أوردت نسبة دون ١١٪، ممن جرت مقابلتهم، التعليم العالي كدافع إلى الهجرة (الجدول ٤-٧). ويشكل العمل والزواج وحدهما النسبة العظمى من دوافع المهاجرين إلى اجتياز حدود فلسطين، ويرتفع المعدل إلى الثلثين تقريباً إذا استثنينا أولئك المولودين في الخارج. أمّا إذا أضفنا الإبعاد كسبب للوجود خارج فلسطين، فإن النسبة ترتفع إلى ٧٥٪ (وتصل إلى

Digitized by Birzeit University Library

٨١٪ إذا استثنينا الفلسطينيين المولودين في الخارج). ويتمتع كل من العمل والزواج بأهمية متساوية كسبب للهجرة. وإذا استثنينا فئة "المولودين في الخارج" تكون نسبة الذكور المهاجرين الذين غادروا فلسطين بسبب العمل ٥٤٪، في مقابل نسبة ٥٪ من الإناث المهاجرات. وقد غادر ثلثا عدد الإناث (٦٦٪) بسبب الزواج، ويعني هذا أن هجرة النساء من الضفة الغربية وقطاع غزة هي هجرة "ارتباطية" في معظمها. أمّا نسبة الذكور الذين هاجروا بسبب الزواج (أي أن الزوجات كن في الأصل مهاجرات) فلا تتجاوز ٢,٥٪. كما أن عدد الذكور الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة بغرض الدراسة هو أكبر من عدد الإناث (١٨,٥٪ و١٪ على التوالي).

الجدول ٤-٧

دوافع هجرة الأقرباء المباشرين كما أوردها رب الأسرة،
بحسب نوع التجمع السكاني والنوع الاجتماعي

| سبب الهجرة | مدينة (٪) | مخيم (٪) | قرية (٪) | المجموع عدد (٪) | ذكر (٪) | أنثى (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل | ٢٨ | ١٩ | ٤٠ | ٨٠٠ (٣٠) | ٥٠ | ٥ |
| الدراسة | ١٢ | ٧ | ١٠ | ٢٨٧ (١١) | ١٨,٥ | ١ |
| الزواج | ٣٠ | ٢٩ | ٢٧,٥ | ٧٨٥ (٢٩) | ٢,٥ | ٦١ |
| مرافقة مهاجر آخر | ٨ | ١٠ | ٤,٥ | ٢٠٠ (٧) | ٢,٥ | ١٣,٥ |
| الإبعاد | ١٥ | ٢٩ | ١١ | ٤٣٧ (١٦) | ١٩,٥ | ١٢,٥ |
| مولود خارج البلد | ٧ | ٦ | ٧ | ١٨٨ (٧) | ٧ | ٧ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٢٦٩٧ (١٠٠) | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.
ملاحظة: البيانات تستبعد أجوبة من نوع "لا أعلم" و"لا جواب".

قدمت التجمعات السكانية المدرجة في المسح أسباباً متنوعة إلى حد ما لهجرة أفرادها. فتضم القرى أعلى معدلات المهاجرين الذين يغادرون بسبب العمل أو الزواج، تليها المدن والمخيمات. ومع أن الأسباب السائدة عامة للهجرة في كل التجمعات التي تم مسحها وردت على أنها العمل والزواج، إلاّ إن لكل تجمع تكوين هجرة خاصاً به، يتصل ببنيته الاجتماعية الاقتصادية، وبسلسلة نَسب المهاجرين، وبدرجة الاعتماد على الزراعة، وبقوة تضامن القربى،[٢٧] وبمصادر الدخل الأساسية، وبمستويات التعليم، لأن مستوى التعليم يبرز كدافع إلى الهجرة (الجدول ٤-٨).

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٤-٨

الأسباب التي ذُكرت للهجرة، بحسب المستوى التعليمي للمهاجر (٪)

| سبب الهجرة | المستوى التعليمي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | لغاية ستة أعوام | ٧-٩ أعوام | ١٠-١٢ عاماً | لغاية البكالوريوس | شهادة دراسات عليا |
| العمل | ٢٦ | ٢٩ | ٢٩ | ٣٧ | ٢٩ |
| الزواج | ٣٤ | ٣٩ | ٢٩ | ٢٠ | ٨ |
| الدراسة | | | ١٥ | ٢١ | ٤٨ |
| الإبعاد | ٢٥ | ١١ | ١٢ | ١١ | ٨ |
| سبب آخر | ١٥ | ٢١ | ١٥ | ١١ | ٧ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

كما تتباين الأسباب الداعية إلى العيش خارج حدود فلسطين باختلاف الفترات الزمنية. فقد ورد الإبعاد كسبب رئيسي لمغادرة البلد لدى ٢٢٪ من جميع الأشخاص المهاجرين خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٦، ولدى ٦١٪ من هؤلاء خلال سنة ١٩٦٧ (جرت حرب حزيران/يونيو في تلك السنة)، ولدى ٥٪ منهم خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، ولدى أقل من ٣٪ من المهاجرين خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩. ويبرز نمط مختلف لدى أولئك الذين أوردوا الزواج كسبب للهجرة. فقد كان الزواج مسؤولاً عن ٢٦٪ من جميع المهاجرين خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٦، وعن ١٤٪ في سنة ١٩٦٧، وعن ٣٨٪ خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، وعن ٣٩,٥٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩. وإذا استثنينا سنة ١٩٦٧، فإن ارتفاع معدل الهجرة بسبب الزواج (أي الهجرة "الارتباطية") يعكس على الأرجح ازدياد الترتيبات الهادفة إلى لم شمل الأسر، أو إلى هجرة الأسر النووية (الزوجية) بالجملة. ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين غادروا بهدف الدراسة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ إلى انقطاع الدراسات العليا خلال الانتفاضة الأولى وما تلاها من إغلاق فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة.(٢٨)

تدعم نتائج مسح معهد دراسات المرأة الفكرة القائلة بإن المهاجرين يختارون وجهتهم انسجاماً مع الأسباب الداعية إلى الهجرة ومع الشبكات العائلية والشبكات الأُخرى المتوفرة لهم هناك. وتمثّل الدول العربية النفطية، نظراً إلى حاجتها إلى اليد

Digitized by Birzeit University Library

العاملة الماهرة والتخصصية، منطقة "سحب" للمهاجرين الذكور الساعين وراء فرص العمل التي تؤمن أجوراً مرتفعة نسبياً. وبعد تأمين العمل في هذه الدول، يبدأ المهاجرون الذكور باتخاذ الترتيبات الهادفة إلى إحضار أسرهم للالتحاق بهم (الزوجة والأولاد)، أو إلى تأسيس أسرة. ولهذا، اعتبر أرباب الأسر العمل والزواج والمرافقة بمثابة الدوافع السائدة أكثر من غيرها التي تقف خلف مغادرة ثلثي المهاجرين إلى دول الخليج والدول الأُخرى المنتجة للنفط. ويبدو الإبعاد (في معظم الحالات نتيجة نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧) السبب الرئيسي لربع عدد المهاجرين إلى الأردن، يليه السببان الرئيسيان الآخران وهما العمل والزواج، اللذان يبدوان أنهما الدافعان الرئيسيان إلى هجرة الفلسطينيين إلى أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية أيضاً. من جهة أُخرى، أورد أكثر من نصف المهاجرين إلى أوروبا الدراسة باعتبارها سبباً لوجودهم هناك (الجدول ٤-٩).

**الجدول ٤-٩**

**الدوافع التي ذُكرت لهجرة الأقرباء المباشرين، بحسب بلد المقصد**

| مكان إقامة المهاجرين | العمل (٪) | الدراسة (٪) | الزواج (٪) | المرافقة (٪) | الإبعاد (٪) | مولود خارج البلد (٪) | المجموع (٪) | المجموع (العدد) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٢١ | ٦ | ٣٣ | ٨ | ٢٦ | ٦ | ١٠٠ | ١٣٣٢ |
| الخليج والعالم العربي | ٣٦ | ٨ | ٢٦ | ١٠ | ١١ | ٩ | ١٠٠ | ٧٠٩ |
| الولايات المتحدة وكندا | ٤٦ | ١٦ | ٢٨ | ٥ | ١,٥ | ٣,٥ | ١٠٠ | ٣٩٣ |
| أوروبا | ٢٣ | ٥٣ | ١٣ | ٣ | ٢ | ٦ | ١٠٠ | ١٣٣ |
| أميركا اللاتينية | ٧٥ | ٦ | ٨ | ٠ | ٥,٥ | ٥,٥ | ١٠٠ | ٥٢ |
| دول أُخرى | ١٣ | ١٨ | ٥٢,٥ | ٠ | ٥ | ١١,٥ | ١٠٠ | ٦١ |
| العدد الإجمالي | ٧٩٩ | ٢٨٤ | ٧٨١ | ٢٠٠ | ٤٣٧ | ١٧٩ | | ٢٦٨٠ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

باختصار، تمثلت الدوافع السائدة إلى الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، في العثور على عمل والالتحاق بزوج (أو العثور على زوج)، وكان الإبعاد عاملاً مهماً لنسبة لا يستهان بها من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون خارج فلسطين خلال مراحل بعينها (نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧). وتظهر البيانات أن الأنواع الثلاثة من المجتمعات المحلية اختبرت ثلاثة معدلات متباينة من الهجرة خلال مرحلة ما منذ نكبة ١٩٤٨. إن استمرار أهمية الزواج في تعزيز الهجرة (وخصوصاً بالنسبة إلى المهاجرات) لهو عامل

Digitized by Birzeit University Library

يقوّي عنصر القربى باعتباره عاملاً محدداً في مجال العلاقات الاجتماعية، ذلك بأن أغلبية الزيجات تمت بين أقارب. وفيما يتعلق بهذا الشأن، فإن التغيير في الموقع الطبقي وبلد الإقامة لا يتضمن، بالضرورة، تغيير المواقف الاجتماعية أو السلوكيات، بل يمكن له في الواقع أن يساهم في اتجاه تبني نظم سلوكية جامدة (فيما يخص النوع الاجتماعي، وعلاقات القربى، والارتباطات المحلية، وأنماط اللباس، والسلوك العام، والشؤون الثقافية، والتغيير الاجتماعي عامة)، إذا تطلب العمل والعيش في بلد المهاجر الجديد تغييراً كهذا.

## الهجرة وشبكات القربى

لم تقلل التغييرات المؤلمة التي اختبرها معظم الفلسطينيين منذ نكبة ١٩٤٨ أهمية التزامات القربى في المجتمعات المحلية الفلسطينية. لقد تهاوى الأساس القائم على الملكية للعلاقات العشائرية وعلاقات العائلات الممتدة، بل إنه اختفى كلياً في أغلبية الحالات نتيجة خصخصة الملكية، وتحوّل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اقتصاد السوق، وشيوع العمل المأجور أو المدفوع كمصدر أساسي للدخل. لكن التغيرات التي لحقت بحياة الفلسطينيين بعد تلك السنة طرحت مغزى جديداً فيما يتعلق بعلاقات القربى. ففي غياب دولة ذات سيادة على إقليمها، وفرت العلاقات العائلية الممتدة، إضافة إلى الارتباطات السياسية والمهنية، منظومةَ الدعم الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

يمكن القول، عامة، إن ثلاثة أرباع المهاجرين، تقريباً، لهم أقارب (غير الزوج والأولاد) في بلد المقصد. وسجلت أسر القرى أعلى معدلات الروابط المذكورة (٨١٪)، تلتها المخيمات (٧٤٪)، ثم المدن (٦٨٪). قد يقول قائل إن المهاجرين من القرى والمخيمات هم بحاجة إلى شبكات القربى أكثر من المهاجرين من المدن لأنهم غالباً يملكون مؤهلات شخصية أقل (رأس مال نقدي ومؤهلات أكاديمية أو تقنية)، بدل القول إن شبكات القربى تكون عادة أضعف في المدن. وتؤيد نتائج مسح معهد دراسات المرأة هذه الفكرة بشكل غير مباشر، فقد ورد أن المهاجرين الحضريين يتمتعون بمستويات تعليمية أعلى كثيراً من مهاجري القرى والمخيمات. إذ إن ربع المهاجرين الحضريين (٢٦٪) يحملون درجات جامعية، مقارنة بـ ١٦٪ من مهاجري القرى، وبـ ١٤٪ من مهاجري المخيمات. وعلى نحو مماثل، سجل قطاع غزة أدنى معدل مناطقي (٥٥٪) من الأقارب في الدول المضيفة، لكنه سجل أعلى معدل (٣٠٪) من المهاجرين الذين يحملون درجات جامعية. بعبارة أُخرى، تعين على أهل

Digitized by Birzeit University Library

غزة الاعتماد على مؤهلاتهم الشخصية بدرجة أعلى من أهالي الضفة الغربية، والاعتماد على روابط القربى (التي تستخدم كرأس مال اجتماعي) بدرجة أقل من هؤلاء. مع ذلك، فإن أكثر من نصف المهاجرين من غزة كان لديهم قريب في بلد الهجرة.

عندما تزداد سهولة الهجرة، وخصوصاً بالنسبة إلى الأفراد من ذوي التعليم العالي والمهارات المهنية، تقل الحاجة إلى الاعتماد على شبكات القربى في بلد المقصد. وتشير بيانات المسح إلى أن المهاجرين من ذوي التعليم الإعدادي أو أدنى، كان لديهم أعلى معدل من الأقرباء في بلد المقصد. وجاء بعدهم (بتدرج أدنى) المهاجرون ممن حصلوا على الدراسة الثانوية، ثم المهاجرون من ذوي الدرجات الجامعية، وبالتالي المهاجرون من ذوي الدراسات العالية. لكن ذلك يجب ألاّ يدفعنا إلى التغاضي عن حقيقة أن أكثر من نصف المهاجرين (٥٦٪) من ذوي الدراسات العالية كان لديهم أقارب مباشرون في الدول التي هاجروا إليها.

أشارت نتائج المسح إلى أن معدل هجرة الإناث بهدف العمل أو الدراسة هو أقل كثيراً من معدل الذكور، إذ تغادر المهاجرات في أغلبيتهن بسبب الزواج (أنظر الجدول ٤-٧). ويجب أن يُفسَّر تنوع الأسباب المقدمة للهجرة، بحسب المنطقة ونوع التجمع السكاني وبلد المقصد، ومستوى التعليم (أنظر الجداول ٤-٧، ٤-٨، ٤-٩)، بحسب الفترة التي تمت فيها الهجرة، والفرصة المتاحة (للحصول على عمل، وعلى تصاريح الدخول والإقامة بالبلد المقصد)، وتوفر المؤهلات (بما في ذلك التعليم والمهارات الملائمة) ورأس المال الاجتماعي. وهنا تشكل شبكات القربى (باعتبارها رأس مالاً اجتماعياً) عنصراً حاسماً في تيسير عملية الهجرة.

### الروابط المالية الواهية بالوطن

أوردت نسبة ١٥,٥٪ فقط من الأسر المقيمة بالوطن ممن لديها أقارب مهاجرون مباشرون، وجود رابطة مالية منتظمة بالمهاجرين. وتم تعريف الرابطة المالية المنتظمة في المسح بأنها تتضمن تحويلاً مالياً كل ثلاثة أشهر على الأقل. وفي سنة ١٩٩٩، كانت نسبة ٨,٥٪ تقريباً من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تتلقى دعماً مالياً منتظماً من أقارب مباشرين مقيمين في الخارج، وكانت نسبة ٦,٥٪ تقريباً من العائلات المقيمة بالوطن (ممن تضم مهاجرين) ترسل نقوداً إلى أقارب مباشرين في الخارج، ونسبة ٠,٥٪ كانت تتلقى نقوداً وترسلها أيضاً، بحسب ما تقتضيه الأوضاع. وتشير

Digitized by Birzeit University Library

المعطيات إلى تراجع الروابط المالية بأفراد الأسرة نتيجة تقادم تاريخ الهجرة وعند تأسيس أسر جديدة بعيداً عن الوطن (الجدول ٤-١٠).

تتراجع علاقة الدعم المالي بين المهاجر وأقاربه القريبين في الوطن بمرور الوقت، ولدى تأسيسه أسرة مستقلة (عن طريق الزواج والإنجاب)، وعندما يلتحق به الأقرباء المباشرون في الوطن، أو في حال الوفاة، أو عندما يتقدم بالمعنيّ العمر. ويعود بعض المهاجرين إلى الوطن لدى تقدمهم في السن، أو لأنهم ما عادوا مقبولين في بلد الهجرة (كما حدث مع الفلسطينيين في الكويت خلال حرب الخليج الثانية). أمّا المهاجرون الشباب (الطلبة، مثلاً، أو المهاجرون الجدد الذين ما زالوا يبحثون عن عمل) فيغلب أن يتلقوا معونة مالية منتظمة من عائلاتهم المقيمة بالوطن، أكثر من المهاجرين القدامى.

الجدول ٤-١٠

المهاجرون الذين يرسلون أو يتلقون نقوداً إلى/ من أقرباء مباشرين مقيمين

| عمر المهاجر | يرسل أو يتلقى نقوداً بصورة منتظمة | | | | المجموع العدد (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| | يرسل (٪) | يتلقى (٪) | يرسل ويتلقى (٪) | لا يرسل ولا يتلقى (٪) | |
| أصغر من ثلاثين عاماً | ١٥,١ | ١٩,٤ | ٠,٢ | ٦٥,٣ | ٤١٢ (١٠٠) |
| ٣٠ - ٣٩ عاماً | ٩ | ٤ | ٠ | ٨٧ | ١٢٢٤ (١٠٠) |
| ٥٠ - ٥٩ عاماً | ٦ | ٤ | ٠ | ٩٠ | ٦٤٣ (١٠٠) |
| ٦٠ عاماً فما فوق | ٣ | ٤ | ٠ | ٩٣ | ٣٨٤ (١٠٠) |
| العدد الإجمالي | ٢٢٣ | ١٧١ | ١٠ | ٢٢٥٩ | ٢٦٦٣ |

المصدر: مسح معهد دراسات المرأة للأسر سنة ١٩٩٩.

إضافة إلى ما سبق، فإن مكان إقامة المهاجرين يحمل دلالة بالنسبة إلى الروابط المالية التي تجمع هؤلاء بأقاربهم المباشرين في الوطن. ونجد بين المهاجرين في الأردن أدنى معدل من التبادل المالي مع الأقارب في الضفة الغربية وقطاع غزة. والواقع أن عدد الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت ترسل النقود بانتظام إلى الأقارب المباشرين في الأردن هو أعلى من عدد الأسر التي كانت تتلقى النقود من الأقارب في الأردن. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو التحاق الطلبة الجامعيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالجامعات الأردنية، وظاهرة الزيجات المتكررة بين العائلات الفلسطينية عبر نهر الأردن.

Digitized by Birzeit University Library

تظهر بيانات مسح معهد دراسات المرأة وجود تبادل مالي منتظم محدد بين المهاجرين في الدول العربية (بما فيها دول شمال إفريقيا) وبين أقاربهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسجل أسر القرى، التي تضم مهاجرين، أعلى معدل من تلقي المعونة المالية المنتظمة. فهناك نسبة ٢٠٪ من أسر القرى تلقت معونات من هذا النوع مع نسبة أدنى من ٤٪ بين أسر المدينة، ونسبة أقل من ٣٪ بين أسر المخيمات. لكن الدراسة التفصيلية للبيانات تكشف أن الدعم المالي المنتظم من المهاجرين إلى الأقرباء القريبين في الوطن يتركز، إلى حد ما، في ثلاثة من المجتمعات المحلية التي شملها المسح، وكانت جميعها قرى (اثنتان في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة).[٢٩]

إلى جانب القرى الثلاث المشار إليها، سجلت مدينة رام الله وحدها نسبة تفوق ١٠٪ من الأسر، التي تضم مهاجرين، تتلقى معونة منتظمة. وقد سجلت المدينة نسبة مرتفعة من المهاجرين المقيمين بأميركا الشمالية.

يمكن أن نعزو سبب وجود معدلات عالية من المعونة المنتظمة في المجتمعات المحلية القليلة الواردة أعلاه، مقارنة بالتجمعات الأُخرى، إلى ارتفاع نسبة المهاجرين إلى أميركا الشمالية من قريتين في الضفة الغربية (ترمس عيّا والمزرعة الشرقية)، وإذا أضفنا المهاجرين إلى أميركا الجنوبية، ترتفع نسبة الأسر التي تضم مهاجرين في الأميركتين من كلتا القريتين فتتجاوز ٨٠٪. وبالإضافة إلى ذلك، يضم التجمعان أعلى نسبة من المهاجرين العاملين في التجارة. وكانت النسبة العظمى من المهاجرين من قرية خزاعة في قطاع غزة (وهي القرية الثالثة التي سجلت معدلاً عالياً من المعونة المنتظمة للأقارب في الوطن) موجودة في دول الخليج وفي الدول العربية الأُخرى (غالباً في دول شمال إفريقيا المنتجة للنفط)،[٣٠] كما أن هذه القرية كانت تضم نسبة عالية من المهاجرين العاملين في التجارة ممن يرسلون تحويلات مالية سخية إلى الأقارب القريبين المقيمين بالوطن. إن الارتباط بين التجارة وبين التحويلات المالية المنتظمة إلى الأقارب في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن أن نعزوه إلى الفرص الأفضل التي توفرها التجارة لجمع الثروة.

يتعين علينا ألاّ نستخلص الكثير من الدلالات من المعونة المنتظمة التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. فحيث توجد هذه المعونة، تكون محصورة غالباً في أوساط المهاجرين الجدد إلى الدول الغنية (أميركا الشمالية ودول الخليج)، وفي مناطق معينة تضم نسباً عالية من المهاجرين إلى تلك الدول. وبعد أن يؤسس المهاجرون أسرهم الخاصة، تتراجع مسؤولياتهم تجاه أقربائهم في الوطن. لكن

Digitized by Birzeit University Library

ذلك لا يعني عدم وجود معونة أقل انتظاماً، ولا يعني انقطاع الروابط الاجتماعية. فالزيارات السنوية والهدايا المقدمة في المناسبات الاجتماعية والدينية لا تفقد دلالتها، شأنها في ذلك شأن الدعم المالي في أوقات الأزمات. وهكذا تستمر الزيارات ويستمر تبادل الهدايا، ولا سيما بين الأفراد في الضفة الغربية وبين أقاربهم في الأردن، ودول الخليج، وبنسبة أقل، بينهم وبين المهاجرين في أميركا الشمالية. ويعتبر الاحتفاء بالقربى أحد الأساليب التي يؤكد بها الفلسطينيون انتماءهم الوطني (أي ارتباطهم بفلسطين كمكان وارتباطهم بباقي الفلسطينيين) في مواجهة غياب الدولة، والتشتت، والاحتلال الكولونيالي.

## التجمعات السكانية في الوطن: الاستمرارية والتغيير

نزعة "المحافَظة" الاجتماعية ليست مجرد نتيجة من نتائج الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة. فهي ترتبط أيضاً بإخضاع الفلسطينيين لاحتلال طويل ذي طبيعة استيطانية - كولونيالية. إذ كان للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي أثر بالغ في تراجع الزراعة الفلسطينية، وفي اعتماد نسبة كبيرة من القوة العاملة على العمل في المشاريع الإسرائيلية، وعلى تغلغل اقتصاد السوق في جميع نواحي الحياة الاجتماعية في المناطق الفلسطينية، وفي تحويل تلك المناطق إلى سوق أسيرة للبضائع الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى القيود المفروضة على النشاطات وعلى مجال الحيز العام. وقد واكب التغييرات المذكورة تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة منظمة التحرير الفلسطينية التي أعطت الأولوية لتحرير المناطق المحتلة ولإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وهكذا كان لتلك التطورات أثر بالغ في حياة تلك المناطق ثقافياً واجتماعياً.

تكشف بيانات كل من مسح معهد دراسات المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المكانة التي أصبحت الزراعة تشغلها كمصدر للدخل بالنسبة إلى العائلات الفلسطينية. وكانت نسبة أدنى من ٢,٥٪ من مجموع القوة العاملة في المجتمعات المحلية التسعة عشر، التي شملها المسح، تعمل في الزراعة وصيد الأسماك (في مقابل نسبة ٦٪ كرقم وسطي ظهر في بيانات التعداد السكاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٧). وقد ضَمِن قُرْب معظم القرى من المدن (ضمن مسافة يمكن قطعها يومياً بوسيلة نقل) سهولة الوصول إلى فرص العمل المتوفرة في تلك المدن. هذا الواقع، إضافة إلى فرص العمل المحدودة في المدن، يفسران سبب محدودية مجال الهجرة الداخلية، واقتصار معظم هذه الهجرة على النساء

Digitized by Birzeit University Library

(اللاتي كن ينتقلن إلى المدن بسبب الزواج). ولم تكن الهجرة تتم في اتجاه واحد فحسب (أي تقتصر على الهجرة من القرية إلى المدينة)، بل كانت تجري أيضاً بين المدن، كما كشف التعداد السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي جرى سنة ١٩٩٧ (Malki and Shalabi 2000, pp. 25-27, 49). كذلك لم يبين نمط الهجرة الداخلية نمط مدينة رئيسية تهيمن على مجال الهجرة الداخلية. لكن بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فقط، اكتسبت المدينتان التوأم رام الله والبيرة والمنطقة المحيطة بهما أفضلية جذب لا يستهان بها، وهو ما يعكس تنامي أهمية المدينتين كمقر إداري لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية وللعديد من المنظمات الأهلية.

تشير نتائج مسح معهد دراسات المرأة إلى حركة متسارعة نوعاً ما لاندماج المخيمات والقرى ضمن البنى الجديدة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبالإجمال، كان خُمْس القوة العاملة في التجمعات السكانية التي شملها المسح موظفين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وينسجم هذا الرقم مع المعدل الوطني الفلسطيني المسجل في المسوح الوطنية.(٣١)

خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، شغّلت إسرائيل ما يقارب ثلث مجموع القوة العاملة النشيطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونظراً إلى أن مواقع العمل في إسرائيل كانت على مسافة يمكن قطعها يومياً بالنسبة إلى عمال الضفة والقطاع، ولكونها لم تمنح العمال الفلسطينيين تصاريح إقامة، ظل العمال الفلسطينيون المشتغلون فيها في معظمهم عمالاً ينتقلون يومياً من مكان العمل وإليه ولم يتحولوا إلى مهاجرين. وعلى عكس أسواق العمل في دول الخليج، التي كانت تجتذب غالباً عمالاً مهرة أو مهنيين، كانت سوق العمل الإسرائيلية تتطلب عمالاً فلسطينيين غير مهرة أو شبه مهرة. واستناداً إلى نتائج مسح معهد دراسات المرأة، كانت نسبة ١٥٪ من القوة العاملة سنة ١٩٩٩ تعمل في إسرائيل أو في مستعمرات إسرائيلية (وهنا أيضاً ينسجم الرقم مع المعدل الوطني المسجل في تلك السنة). وكان هؤلاء في معظمهم عمال بناء أو مساعدين أو يقومون بأعمال متنوعة لا تتطلب مهارة. وكانت نسبة ضئيلة فقط تعمل في مهن تتطلب حرفية، أو شبه حرفية (وكانت غالباً من فلسطينيي القدس الشرقية)، قياساً بخمس العدد الذي كان يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة (Giacaman and Johnson 2002b, p.15).

كان تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤ مع ما رافقه من نمو سريع للقطاع الحكومي، والحضور الفاعل للعديد من المنظمات الأهلية الدولية والمحلية،

Digitized by Birzeit University Library

وتنامي نشاط القطاع الخاص، عوامل كلها ساعدت في تغيير البنية المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي كانت تسودها قوة عاملة غير ماهرة أو شبه ماهرة.

وخلال تسعينيات القرن العشرين، حدث تغيير في نمط الهجرة الذي كان سائداً طوال العقود الثلاثة السابقة، حين كانت دول الخليج "تجتذب" العمال المهرة والمهنيين، لكن في التسعينيات أغلقت أبواب العمل في تلك الدول، وفي سوق العمل الإسرائيلية، أو ضاق مجالها إلى حد كبير. وعمت موجة من العودة إلى الوطن، أي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب حرب الخليج سنة ١٩٩١ (نسبة ٢٤٪ من مجموع العائدين)، وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤ (نسبة ٤٨,٥٪ من مجموع العائدين). وتبرز بيانات إحصاء سنة ١٩٩٧ أن نسبة لا يستهان بها من العائدين كانت حاصلة على مستوى تعليم أعلى من الثانوي (دبلوم متوسط أو شهادة جامعية).[٣٢] كما يتضح من البيانات المذكورة أن نسبة ٣٧,٥٪ من مهن العائدين إلى الضفة (ذكوراً وإناثاً) قبل عودتهم كانت تندرج ضمن فئة مهن الطبقة الوسطى. وفي القطاع، كان ٦٨٪ من العائدين يعملون في وظائف مكتبية (Malki and Shalabi, op. cit., table 26).

يمكن القول، عامة، إن عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ممن كانوا ينتقلون يومياً للعمل في مشاريع إسرائيلية، تناقص إلى حد كبير خلال تسعينيات القرن العشرين. وقبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ (بداية الانتفاضة الثانية التي وضعت حداً لانتقال الفلسطينيين إلى إسرائيل)، كان العدد تدنى إلى ما يقارب نصف العدد الذي كان عليه خلال السبعينيات والثمانينيات. وهنا أيضاً تباينت المجتمعات المحلية التي شملها المسح تبايناً كبيراً من حيث مدى اعتمادها على العمل في إسرائيل.[٣٣]

ارتفع معدل التشغيل في القطاع العام زيادة كبيرة في تسعينيات القرن العشرين، بفضل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد كان ما يقرب من نصف العائدين حاصلين على مستوى عال من التعليم ويعيشون حياة حضرية. ومع تأسيس السلطة أضيف إلى المشهد داخل المناطق الفلسطينية المحتلة عاملان جديدان هما المنحى المعاكس الذي سلكته الهجرة في اتجاه واحد، وتأسيس حيز عام نشيط للسجال السياسي المفتوح. لكن انهيار عملية السلام، الذي أشعل الانتفاضة الثانية، وما تلا ذلك من تدمير ممنهج للاقتصاد الفلسطيني، وتعطيل المؤسسات الوطنية، وتفتت المجتمع، أمور كلها أدت إلى إعاقة تأثير القوى الأكثر ليبرالية وعلمانية. ومع الانتفاضة الثانية، ازداد دعم الحركة الإسلامية، وهو عامل أدى إلى تدعيم النزعة

Digitized by Birzeit University Library

المحافظة في المجالين الثقافي والاجتماعي، واقتصر أسلوب الحياة الحضرية والعلمانية على المدينتين التوأم رام الله والبيرة.

## ملامح رواية سوسيولوجية للهجرة الفلسطينية

ذكر نصف عدد الأسر التي شملها المسح في الضفة الغربية وقطاع غزة وجود مهاجر واحد على الأقل يرتبط بقربى مباشرة برب الأسرة.(٣٤) لكن هذه النتيجة لا تعطي تقديراً دقيقاً، لأنها تشمل فقط المهاجرين الذين يرتبطون بقربى مباشرة بأرباب الأسر المقيمة بالوطن. وكانت الهجرة، ولا تزال، منذ نكبة ١٩٤٨، سمة مهمة ودائمة من سمات جميع أنواع المجتمعات المحلية الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عُرفت الهجرة الخارجية من فلسطين قبل النكبة، لكنها لم تكن تتسم بالحجم والأهمية اللذين تميزت بهما بعد ذلك التاريخ. وهكذا أدت العمالة المهاجرة إلى خارج البلد إلى تفكيك بنية الأسر في المجتمعات المحلية في الضفة والقطاع، وإلى إنشاء أسر جديدة في دول المقصد. لكن العمالة التي كانت تنتقل يومياً إلى إسرائيل - اعتباراً من سنة ١٩٦٨ لغاية انطلاق الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ - لم تستتبع تفكيك الأسر وإعادة تكوينها على نحو مماثل، ومع ذلك، أثرت في الترتيبات الأسرية عندما عززت- من خلال هيمنة العمل المأجور - أولوية الرباط الزوجي الذي اكتسب مزيداً من القوة نظراً إلى اعتماد النساء على الدخل الآتي من أجور الرجال، ولا سيما بعد تهميش الزراعة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧ (Moors, op. cit.).

تابع كل من الهجرة والانتقال اليومي للعمل مسارهما إلى جانب العمليات الأُخرى التي أثرت في المجتمعات المحلية الفلسطينية. فقد شملت تلك التجمعات انتشار التعليم العلماني (في المراحل الأساسية والعليا)، وتهميش الزراعة كمصدر للعمل ولأسباب الرزق، وهيمنة العمل المأجور كمصدر رئيسي وحيد للدخل.

تنعكس التباينات بين المجتمعات المحلية في الوجهات التي يقصدها المهاجرون، وفي نوع العلاقات التي يحافظون عليها بالأقارب المقيمين بالوطن، وفي أنواع المهن التي يستطيعون العمل فيها، وفي مدى اعتمادهم على أقاربهم في بلد المقصد لتيسير دخولهم وإقامتهم وعملهم. ويمكن تفسير جزء مهم من التباينات بين التجمعات على أساس تاريخ الهجرة بحد ذاتها، فالمهاجرون الأوائل الناجحون كانوا

Digitized by Birzeit University Library

غالباً ما يستقدمون أشخاصاً آخرين من التجمعات التي أتوا منها في الأصل إلى المكان الذي استقروا فيه. وهناك تباينات يمكن تفسيرها على أساس اقتصاد التجمع السكاني (أو المجتمع المحلي)، ودور الزراعة في اقتصاد التجمع، وتأثير العمليات الأشمل (انتشار التعليم) في الموارد التي يمكن لكل أسرة حشدها. إن ضيق المجالات الذي تفرضه الزراعة البعلية، ومصادرة الأرض لإنشاء مستعمرات كولونيالية إسرائيلية، والقيود المفروضة على النمو الصناعي والاقتصادي، والمعدلات العالية للبطالة (بما في ذلك بين طلبة المعاهد والجامعات)، وإمكان (أو عدم إمكان) الانتقال اليومي للعمل في إسرائيل، ونوع العمل المتوفر هناك، أمور تعتبر كلها عوامل تفسر المعدلات العالية للهجرة عامة، كما تفسر المعدلات المتباينة في المجتمعات المحلية.

تعتبر القربى (باعتبارها موجِّهاً تنظيمياً أساسياً)، والطبقة الاجتماعية (باعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد فرص الحياة)، والنوع الاجتماعي (كما ينعكس على عملية صنع القرار داخل الأسرة، إضافة إلى اعتباره عاملاً حاسماً في تحديد فرص الحياة)، تعتبر كلها عوامل مهمة لتفسير ديناميكيات الهجرة وأنماطها. لكن هذه العوامل لا تكتسب قوتها التفسيرية المحددة إلاّ بعد وضعها في سياق الاقتصاد السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما السمات المرتبطة بغياب الدولة الفلسطينية، في الاقتصاد المذكور، وتلك المرتبطة بإخضاع الضفة والقطاع لحكم خارجي (لغاية سنة ١٩٦٧) وللاحتلال الكولونيالي الاستيطاني اعتباراً من حزيران/يونيو من السنة نفسها.

تبدو الطبقة الاجتماعية مهمة في فهم الهجرة، لكن هذه الأهمية لا تتبدى بطريقة بسيطة أحادية الاتجاه. فقد برزت أعلى معدلات الهجرة بين "المرتاحين مادياً" وبين المعدمين، إذ كان لدى أفراد الفئتين دوافع قوية إلى تأمين فرص حياتهم أو إلى تحسينها. كما كان يغلب في الأسر التي يرئسها أرباب عمل أو أصحاب أعمال حرة وجود مهاجرين أكثر من الأسر التي يرئسها موظفون في القطاع الخاص (قطاع العمل غير الرسمي في الغالب). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأسر التي يرئسها موظفون في القطاع العام (موظفون لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والأونروا) غالباً ما تضم معدل مهاجرين أعلى من أسر موظفي القطاع الخاص.

في المسح الذي أجراه معهد دراسات المرأة، سجلت الأسر التي تضم أقارب مباشرين في الخارج، معدلاً أعلى من باقي الأسر فيما يخص امتلاك عدد من مرافق العيش المنزلية، مثل الغسالات، والجلايات، وأفران المايكروويف، والهاتف، والكومبيوتر، والسيارة الخاصة، والصحن اللاقط، والتدفئة. لكن دراسة معهد فافو لم

Digitized by Birzeit University Library

تجد رابطاً بين امتلاك مرافق العيش هذه وبين وجود أقارب مباشرين (لرب الأسرة) في الخارج (Pedersen et al., op. cit., p. 160)، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إجراء مزيد من البحث في العلاقة المركبة بين الوضع الطبقي والتغييرات التي تلحقها الهجرة بعملية إنتاج وإعادة إنتاج منظومات التفاوت في مجال النوع الاجتماعي والعلاقات الطبقية، وفيما يخص إنتاج وإعادة إنتاج الهويات (المحلية، والوطنية، والإثنية، والدينية).

لقد شكلت الهجرة استراتيجيا يلجأ إليها الأفراد الساعون لتحسين فرص حياتهم (وحياة أسرهم)، والأفراد الساعون للخروج من حالة الانكشاف، والفقر، والحرمان. وترتبط الهجرة بالطبقة الاجتماعية بطريقتين: أولاً، يلجأ أفراد الطبقات الاجتماعية العليا إلى استخدام مواردهم لاختيار أماكن وأعمال تعيد إنتاج موقعهم الطبقي ويمكنها زيادة مؤهلاتهم. ثانياً، يلجأ أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا إلى الهجرة كوسيلة للحراك الاجتماعي، وأحياناً (ولا سيما بالنسبة إلى من يعملون في دول الخليج) لإبراز التغيير الذي جرى في موقعهم الاجتماعي من خلال نوع المنازل التي يشيدونها، والاستثمارات التي يقومون بها، والهدايا التي يجلبونها لدى زيارتهم مجتمعاتهم المحلية في الوطن.

يمكن القول، إذاً، إن العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والهجرة هي أكثر تعقيداً مما تفترضه البيانات أن الأسر التي تضم أقارب مباشرين مهاجرين في الخارج تتمتع بوضع مادي أفضل نظراً إلى التحويلات المالية التي تتلقاها. فهناك نسبة ضئيلة فقط من الأسر (موجودة غالباً في عدد ضئيل من التجمعات السكانية) تتلقى تحويلات منتظمة من الخارج. والأسر المرتاحة مادياً مؤهلة أكثر من غيرها للهجرة وللعثور على أعمال أو مشاريع أفضل تدر دخلاً. كما أن في إمكانها تحمّل تكلفة إرسال بعض أفرادها إلى الدراسة في الخارج (وجزء من هؤلاء لا يعود إلى الوطن). ويسري هذا بصورة خاصة في حالة الهجرة إلى أميركا الشمالية، وأوروبا، ودول الخليج، لكنه لا يسري بالضرورة على المهاجرين إلى الأردن، كما أنه لا يسري طبعاً على من ينتقلون يومياً للعمل في إسرائيل.

وتبقى شبكات القربى مهمة في بعض مجالات النشاط الاجتماعي على الرغم من التغييرات الجارية في علاقات قائمة على الملكية، وفي أنماط البنى المهنية السائدة في المجتمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والأسر في أغلبيتها هي أسر نووية (زوجية)، والملكية المشتركة للأملاك غير معروفة للسواد الأعظم من الأسر التي

Digitized by Birzeit University Library

تربط بينها القربى، إذ شكلت عاملاً في عمليات الهجرة بأكثر من طريقة. فقد عملت على إيجاد "سلسلة"، وذلك حينما أخذ المهاجرون الأوائل الناجحون على عاتقهم مهمة "سحب" أقاربهم من تجمعات الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجهات جديدة.(٣٥)

ويمكن القول هنا إن زواج القربى يساعد في حشد الموارد في عملية الهجرة. ويتضح من البيانات أن عدد الزيجات بأقارب (من الدرجة الأولى) في المجتمعات المحلية الفلسطينية يظل مرتفعاً. وقد بلغت نسبة هذه الزيجات ٢٨٪ من مجموع الزيجات التي تمت سنة ٢٠٠٠، أكثر من ٢٦٪ في الضفة الغربية، وأكثر من ٣١٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠ب).(٣٦) وأظهر مسح أجراه معهد فافو سنة ١٩٩٥ في الضفة والقطاع أن نسبة ٢٧٪ تقريباً من مجموع زيجات النساء المولودات خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٩ كانت بأقارب من الدرجة الأولى، وكانت المعدلات بالنسبة إلى النساء المولودات خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٩ أعلى من ٢٨٪ (Pedersen et al., op. cit., p. 82). كما تبين من المسح الذي أجريناه (على عيّنة من التجمعات السكانية لا على عينة وطنية، واقتصر على زيجات النساء من الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاماً في سنة ١٩٩٩)، أن ٢٧٪ من النساء في التجمعات التسعة عشر كن متزوجات بأقارب (أبناء العم أو العمة أو الخال أو الخالة)، وأن ١٨٪ تقريباً كن متزوجات بأقارب آخرين، وبصورة عامة كانت نسبة ٤٤,٥٪ من الزيجات تقريباً بأقارب من مختلف الدرجات. وظلت المعدلات عالية في الأنواع الثلاثة للتجمعات السكانية، بما في ذلك المدن.(٣٧)

لم يتبين من التجمعات التي وردت فيها معدلات عالية من الأسر التي بين أفرادها مهاجرون، معدلات زيجات داخلية (من مجموعة القربى نفسها) أدنى أو أعلى من التجمعات الأُخرى.(٣٨) بعبارة أُخرى، الهجرة والزواج الداخلي لا يشكلان آليتين بديلتين للتعامل مع الأوضاع الخطرة. فقد استمرت الهجرة والزواج الداخلي بالوتيرة نفسها لعقود، وإذا أخذنا في الاعتبار المواصفات الخاصة للاقتصاد السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، نجد أن نزعة المحافظة الاجتماعية كانت إحدى النتائج الرئيسية غير المقصودة.

إن انخفاض مستوى مشاركة النساء في القطاع الرسمي لاقتصاد الضفة والقطاع (أو المنظم)، ووجود الأوضاع نفسها في العديد من الدول التي يتوجه المهاجرون الفلسطينيون إليها (الأردن ودول الخليج، التي تسود فيها ثقافة بطريركية راسخة أدت

Digitized by Birzeit University Library

إلى تطوير حركات إسلامية راديكالية قوية)، أديا إلى ترسيخ المواقف المحافِظة. وظلت هجرة النساء معتمدة على أقاربهن الذكور، مثل الآباء أو الأزواج.

ساعدت الهجرة، موضوعياً، في إعادة إنتاج نزعة المحافظة الاجتماعية بأكثر من طريقة، إلى جانب إقصائها النساء في أغلبيتهن عن المشاركة في العمل المأجور وعزلهن عن المجال الاجتماعي. أولاً، حرمت الهجرة المجتمعات المحلية الفلسطينية رأس المال الاجتماعي والسياسي (أي، رأس المال الذي يملكه الأشخاص ذوو التعليم العالي والمهارات ممن اضطروا إلى الهجرة)، ووضعت كثيرين من هؤلاء الأشخاص في مواقع كانوا فيها مهمشين اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وأخضعتهم، مع العمالة المهاجرة الأُخرى، لسيطرة اجتماعية صارمة. وقد تضمنت هذه الديناميكيات، في بعض المراحل، ترك الزوجة والأولاد في الوطن لبعض الوقت، وهو ما نتج منه تقوية العلاقات البطريركية بين الأفراد الذين ظلوا في الوطن.

ثانياً، إن توفر فرص العمل والإقامة لنسبة كبيرة من المهاجرين في الأردن ودول الخليج (ولا سيما في دولة الإمارات، والكويت، والمملكة العربية السعودية، حيث توفرت فرص العمل لأعداد كبيرة من الفلسطينيين) تطلّب من المهاجرين وعائلاتهم التكيف وفق الثقافة شديدة "المحافظة" لدى الدول المضيفة. وفي الدول المذكورة، تسيطر الدولة على وسائل الإعلام، وعلى منظمات المجتمع المدني (عندما تحاول هذه المنظمات أن توجد)، كما يموّل بعضها صحفاً ومحطات تلفزة عربية إقليمية تنشر أيديولوجيات محافِظة (سياسياً وثقافياً واجتماعياً)، إضافة إلى تمويلها حركات معارِضة للحركات الليبرالية والعلمانية والاشتراكية ولوجهات نظرها. ففي ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، شهد معظم الدول المذكورة نشوء حركات سياسية كانت تصوغ أيديولوجياتها بلغة ورموز دينية، الأمر الذي جعل مواجهتها أمراً صعباً. وبالتالي، انتقلت هذه الأيديولوجيا الدينية إلى الوطن عبر الزيارات المنتظمة أو العودة النهائية.

ثالثاً، أدى عمل الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية إلى وجود عمال ينتقلون يومياً إلى داخل الخط الأخضر ويقابلون الإسرائيليين بصفتهم أرباب عمل فقط (من دون أي عقود رسمية)، كما أن علاقة الفلسطينيين بالإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة انحصرت في علاقة بين أشخاص تحت الاحتلال وبين قوى محتلة ومستوطنين كولونياليين، أي تم إقصاء الفلسطينيين عن السمة الليبرالية - الديمقراطية للحياة الإسرائيلية، التي اقتصرت في معظمها على اليهود. والواقع أن هذه المواجهة مع ثقافة قوة محتلة قمعية، بل عنصرية في كثير من سماتها، يمكن أن تكون قد

Digitized by Birzeit University Library

أضفت بعداً وطنياً أو دينياً على النزعة المحافظة.

رابعاً، هناك غياب دولة فلسطينية مستقلة، إضافة إلى الهيمنة الإسرائيلية المتواصلة والحضور الكولونيالي الذي أحكم قبضته على التوجهات جميعاً التي كان يمكن أن تؤدي إلى بنية حضرية، وإلى دينامية ثقافية ومجال عام نشيط. وقد تم تحقيق هذه الهيمنة من خلال التحكم في التخطيط الحضري، وتخصيص الأراضي، والقمع السياسي، وإعاقة الفاعلية الاقتصادية والاستثمارات بين الفلسطينيين. وليس من قبيل المصادفة أن تكون الأغلبية العظمى من المنشآت الاقتصادية الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤلفة من مشاريع أعمال صغيرة (تستخدم أقل من خمسة أشخاص) تملكها أسر وتديرها.(٣٩)

لكن يجب ألاّ يفضي بنا ذلك إلى الاستنتاج أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هو مجتمع سكوني راكد، بل هو مجتمع تنشط فيه قوى اجتماعية متنوعة تحمل أجندات متعددة (ليبرالية، علمانية، إسلامية، شعبوية، قومية، اشتراكية). كما أنه مجتمع يناضل للخلاص من احتلال استيطاني - كولونيالي، ويمر بعمليات متنوعة تم إيجاز بعضها في هذا الفصل. ثمة حاجة إلى دراسة العمليات التي أطلقها التعليم واستثمارات رأس المال الفلسطيني المغترِب، والتغييرات الجارية في كل من الحركتين الوطنية والإسلامية، والحاجة إلى إنشاء سلطة مركزية ذات سيادة تمثلها السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى قوى أُخرى عديدة وما تواجهه هذه من عقبات وانسداد، وكذلك ديناميكية العلاقة بفلسطينيي الشتات. ومن الواجب ملاحظة تلك التوجهات والعمليات ودراسة نتائجها وتداعياتها.

Digitized by Birzeit University Library

# المصادر

(١) شاركتُ في تصميم الاستبيان، وفي التدريب على العمل الميداني، وفي تحليل بعض البيانات غير تلك المتعلقة بالهجرة.

(٢) هناك عدد من التقديرات بشأن حجم الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد نكبة ١٩٤٨ وبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومن المحاولات الأولى، كانت دراسة أبو شكر (١٩٩٠) في أواسط ثمانينيات القرن العشرين. وقد أشار أبو شكر، على أساس مسح لـ ١١٨٦ أسرة، إلى أن ٤٠٪ من العائلات في الضفة الغربية، و٣٩٪ في قطاع غزة، ذكرت أن بين أفرادها مهاجرين. وكان ٦٥٪ من هؤلاء من الأبناء والبنات، وهناك نسبة ١٧٪ أُخرى من أشقاء وشقيقات رب الأسرة. وتراوحت أعمار ثلثي المهاجرين تقريباً (٦٥,٥٪) ما بين ٢١ عاماً و٣٥ عاماً (أبو شكر ١٩٩٠، ص ٥٣، ٥٦، ٥٧). وبشأن مراجعة دراسات أُخرى عن الهجرة الخارجية من الضفة الغربية خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، أنظر:

Tamari 1983, pp.185-192.

(٣) للاطلاع على أدبيات خاصة بدور القربى في المجتمع الفلسطيني، أنظر:

Rothenberg 1998/1999.

(٤) يجب الإشارة هنا إلى أن الكلمة التي تعبر عن المحافَظة (conservatism) باللغة العربية لا تحمل دلالات سياسية مثل الكلمة باللغة الإنكليزية. فالكلمة بالعربية تؤكد السلوك الاجتماعي ضمن الحيز والمجال الاجتماعيين.

(٥) على سبيل المثال، أنظر: الاستطلاع رقم ٦ الذي أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ (Development Studies Program 2002). فقد حصلت حركتا "حماس" والجهاد الإسلامي على تأييد شعبي أكثر مما حصلت "فتح"، الحزب الحاكم في السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أبدت نسبة تفوق ٤٠٪ من المشاركين في الاستطلاع تأييدها لحركة "فتح" في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧، لكن نسبة التأييد هبطت إلى ما دون ٢٥٪ في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٢، في حين ارتفعت نسبة الدعم لـ "حماس"، التي كانت بحدود ١٢٪ في سنة ٢٠٠٠ (أي قبل الانتفاضة الثانية)، لتتجاوز نسبة ٢٠٪ في بداية سنة ٢٠٠٢، وبلغت ٣٠٪ في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، في انتخابات المجلس التشريعي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فازت "حماس" بأغلبية المقاعد، لتتحول من حزب المعارضة الرئيسي إلى الحزب الحاكم في السلطة الوطنية الفلسطينية.

(٦) تقف الهويات وحالات التكافل المحلية والقربى وراء معظم حالات "الواسطة"، التي تعني ممارسة المحاباة في التوظيف والأعمال، وتخصيص الخدمات على أساس الصلات المحلية أو العائلية أو السياسية.

(٧) بالمعنى الذي استخدمه إريك هوبسبوم (Hobsbawm & Ranger 1983).

(٨) في أواسط ثمانينيات القرن العشرين كان ٥,١ ملايين مهاجر تقريباً يقيمون بدول الخليج الست، وكانوا يؤلفون نسبة ٧٢٪ من مجموع القوة العاملة فيها، وبلغ معدل مشاركة القوة العاملة للنساء العربيات المهاجرات ١٢٪ - أنظر: Russell 1995, p. 259.

Digitized by Birzeit University Library

(٩) لفتت ماريان هايبرغ النظر إلى هذه الظاهرة مع التشديد على الوحدة السكنية الفلسطينية كحيز خاص يشير إلى احتلال الأسرة النووية موقعاً بارزاً في المجتمع الفلسطيني (Heiberg and Ovensen 1993, chap. 3).

(١٠) كانت الأجور التي يتقاضاها الفلسطينيون أقل كثيراً من الأجور التي يحصل عليها الإسرائيليون الذين يؤدون الأعمال ذاتها. وقد كان العمال الآتون من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل ممنوعين من الانتساب إلى الهستدروت (نقابة عمال إسرائيل)، ومن المبيت داخل الخط الأخضر.

(١١) الأجور المرتفعة الناتجة من العمل داخل إسرائيل ومستعمراتها عززت شكلاً من أشكال الحراك المتطور، لأنها سمحت للأسر من الطبقة العاملة بإرسال أولادهم إلى الجامعات المحلية خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعيناته. كما أن مجانية التعليم الجامعي إلى حد ما ساهمت في تكوين طبقة وسطى جديدة في تلك المناطق.

(١٢) للاطلاع على نقاش بشأن هذه المفردات والمقاربات الخاصة بالهجرة، أنظر:
Boyle, Halfacree and Robinson 1998.

(١٣) في نهاية سنة ١٩٩٧، عندما أُجري التعداد السكاني، سُجِّل عدد من الأشخاص يفوق قليلاً ٢٦٧,٠٠٠ نسمة (أي نسبة ١٠,٥٪ من السكان) على أنهم من العائدين. ومن هؤلاء كانت نسبة ٤٨٪ ممن عادوا بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية - أنظر:
Malki and Shalabi 2000, pp. 53-55.

(١٤) في استطلاع الرأي رقم ٦ المذكور آنفاً (أنظر الحاشية رقم ٥)، قال ثلثا المجيبين ممن شملهم الاستطلاع (٦٨٪)، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أنهم لا يشعرون بالأمان (شخصياً) بسبب المواجهة التي كانت تتصاعد مع الاحتلال الإسرائيلي. وذكر ما يقرب من ٢٢٪ منهم أنهم يودون الهجرة لو سنحت لهم الفرصة. وقد ارتفعت النسبة بين الشباب في مقتبل العمر (أي بين ١٨ عاماً و٢٢ عاماً) إلى ٣٩٪.

(١٥) للاطلاع على وصف مهم للهجرة وعلاقتها بتكوين الطبقة الوسطى اللبنانية، أنظر:
Khater 2001.

(١٦) للاطلاع على وصف لحياة الفلسطينيين في المخيمات في لبنان قبل مجيء منظمة التحرير الفلسطينية وبعده، أنظر: Sayigh 1979.

(١٧) هذا هو التعريف المستخدَم في المسح المذكور أعلاه. وللاطلاع على نقاش مفصل بشأن كل ما يتعلق بتعريف الهجرة، أنظر: Boyle, Halfacree & Robinson 1998, chap. 2.

(١٨) ستة من التجمعات التسعة عشر التي شملها المسح أظهرت معدلاً منخفضاً من هجرة أفراد الأسرة (أقل من ٤٥٪ من الأسر ضمت مهاجرين). هناك خمسة تجمعات أظهرت معدلاً عالياً من هذه الهجرة (أي نسبة ٦٥٪ أو أكثر من الأسر تضم مهاجرين). أمّا التجمعات الثمانية الباقية فأظهرت معدلات تتراوح بين ٤٥٪ و٦٤٪.

(١٩) يُظهر توزيع الثروة بحسب نوع التجمع (خلال الفترة التي أجري فيها المسح سنة ١٩٩٩) أن المخيمات تضم أعلى مستوى من المعدمين والفقراء، ٤٤٪ في مقابل ٣٨٪ في القرى، و٢٢٪ في المدن. وتتفق هذه النسب مع تقرير الفقر في فلسطين (National Commission for Poverty Alleviation 1998).

Digitized by Birzeit University Library

(٢٠) تُظهر بيانات المسح أن ٥٠٪ من الأميين، و٤٦٪ من الحاصلين على تعليم ابتدائي وتعليم إعدادي على التوالي، و٤٨٪ من الحاصلين على تعليم ثانوي، و٥٨٪ من الحاصلين على تعليم جامعي ذكروا أن هناك مهاجراً أو أكثر ضمن أسرهم. كذلك أظهر غير المتعلمين والمتعلمين مستويات متماثلة من إيراد حالات هجرة (شخص أو أكثر ضمن العائلة).

(٢١) يبدأ التباين (في مهن الطبقة الوسطى العليا) من العدم تقريباً (كما في تجمعين) ليصل إلى معدلات تتجاوز ٣٠٪ (كما في ثلاثة تجمعات، جميعها موجودة في الضفة الغربية).

(٢٢) في سبعة من التجمعات التسعة عشر التي شملها المسح سُجل معدل عال (أكثر من ٣٠٪) من المهاجرين العاملين في مهن الطبقة الوسطى.

(٢٣) ورد في ثلاثة تجمعات معدل عال من العمل في التجارة (أكثر من ٢٥٪ من المهاجرين يعملون في التجارة). كما ظهرت تباينات واسعة في معدلات عمل المهاجرين في مهن يدوية، سواء أكانت تتطلب مهارة أم لا.

(٢٤) تبين من مسح أجراه معهد فافو في الربع الأول من سنة ١٩٩٦ في الأردن أن نسبة ٧٠٪ من المقيمين بعمّان والزرقاء (أكبر مدينتين في البلد) ممن يتجاوزون الخمسين من العمر مولودون فيما أصبح يعرف بإسرائيل (أي أنهم مولودون في الجزء من فلسطين الذي احتُل في سنة ١٩٤٨)، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة (Hanssen-Bauer, Pedersen and Tiltnes 1998, p. 87). ونظراً إلى أن الفلسطينيين انتقلوا إلى الضفة الشرقية غالباً خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، فإن لدى كثيرين منهم ممن حصلوا على الجنسية الأردنية عدداً لا يستهان به من الأقارب خارج البلد، من دون هجرة أي طرف في غالب الأحيان. وتعتبر كل من الولايات المتحدة وكندا أهم وجهة خارج الدول العربية للمهاجرين من الأردن. والأرجح أن نسبة عالية من المهاجرين الأردنيين هم فلسطينيو الأصل.

(٢٥) لا يتوفر رقم دقيق عن عدد الفلسطينيين في الكويت، لأن عدداً كبيراً منهم هناك يحمل جوازات سفر أردنية. وقد أوردت التقديرات أن ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني تقريباً (معظمهم من الضفة الغربية وقطاع غزة) كانوا في الكويت عشية الغزو العراقي في آب/ أغسطس ١٩٩٠ (أبو بكر ١٩٩٩، ص ٣٠).

(٢٦) أكثر من نصف عدد مهاجري المخيمات الذين توجهوا إلى آسيا (كما جاء في مسح الأسر الذي أجراه معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت) جاؤوا من مخيم واحد (مخيم جنين)، وأكثر من نصف عدد مهاجري المدن الذين توجهوا إلى القارة نفسها جاؤوا من بلدة جنين المجاورة، ونحو ثلاثة أرباع عدد مهاجري القرى المتجهين إلى هناك جاؤوا من قرية واحدة (زيتا). ويشير ذلك إلى نمط انتقائي من الهجرة يعتمد على شبكات القربى. إذ تقع كل من جنين ومخيم جنين وزيتا في شمال الضفة الغربية.

(٢٧) على سبيل المثال، ٧٠٪ من مهاجري بلدة جنين موجودون خارج فلسطين بسبب العمل والزواج. ولا تتجاوز النسبة ٦٤٪ من مخيم جنين، و٦٠٪ من قرية طمون (الواقعة بين نابلس وجنين). وتقع تلك المواقع جميعها في شمال الضفة الغربية. وسجلت طمون ضعف معدل المهاجرين قسراً (المبعدين) بالنسبة إلى المعدل في مخيم جنين (٢٠٪ و١٠٪). وفي المزرعة الشرقية، قرب مدينة رام الله، بلغت نسبة المهاجرين بغية العمل والزواج ٧٥٪، مقارنة

Digitized by Birzeit University Library

بـ ٣٢٪ من مخيم الأمعري (في أطراف رام الله)، و٧٠٪ من مدينة رام الله. ومن جهة أُخرى، بلغت نسبة الهجرة القسرية (أي الإبعاد) المسجلة في التجمعات الثلاثة الأخيرة ٤٪ و٥٨٪، و١٤٪ على التوالي.

(٢٨) تظهر بيانات مسح معهد دراسات المرأة أنه خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ (أي خلال الانتفاضة الأولى)، غادر ما نسبته ٣٢٪ من المهاجرين بهدف العمل، و١٩٪ بغية الدراسة، و٤٣٪ للزواج. وخلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٩ (حين كانت السلطة الوطنية الفلسطينية نشيطة)، يبين المسح أن ٣٠٪ غادروا بهدف العمل، و١٨٪ بغية الدراسة، و٣٧٪ بسبب الزواج.

(٢٩) هما ترمس عيّا (بين نابلس ورام الله) والمزرعة الشرقية (قرب رام الله). وقد ذكرت ٣٥٪ من مجموع الأسر التي تضم أفراداً مهاجرين في الخارج، في كل من القريتين، أنها تتلقى تحويلات مالية منتظمة من أقاربها المقربين في الخارج. وكانت خزاعة، وهي قرية صغيرة في جنوب قطاع غزة، التجمع السكاني الثالث الذي ذُكر فيه وجود معونة مالية منتظمة بمبالغ عالية نسبياً يرسلها المهاجرون إلى الأقرباء المباشرين في الوطن، وتتلقى ٢٥٪ من الأسر في القرية معونة مالية منتظمة من أقارب مباشرين.

(٣٠) ورد في قريتين من قرى الضفة الغربية نسبتان مرتفعتان من المهاجرين بهدف العمل والزواج (٧٥٪ في ترمس عيّا و٨٢٪ في المزرعة الشرقية)، بينما ورد في قرية خزاعة أن ٤٩٪ من مهاجريها غادروا بغية العمل والزواج (على أي حال، ٢١٪ من المهاجرين ولدوا في الخارج).

(٣١) سجلت عشرة تجمعات سكانية معدلاً وسطاً للعمل في القطاع العام الحكومي (أي أن ١٠٪ - ٢٠٪ من مجموع القوة العاملة النشيطة كانت تعمل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية). وسجلت ستة تجمعات معدل توظيف عالياً في القطاع العام الحكومي (أي أن أكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة فيها كان يعمل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية). أمّا التجمعات الثلاثة الباقية فسجلت معدلاً أقل من ١٠٪.

(٣٢) في نهاية سنة ١٩٩٧، شكل العائدون ١٠,٥٪ من مجموع عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (٥٤٪ ذكور، و٤٦,٤٪ إناث). وقد جاء أكثر من ثلث العائدين (٣٦,٥٪) من الأردن، و٣١٪ من دول الخليج، و٢١,٥٪ من الدول العربية الأُخرى، و٥٪ من الولايات المتحدة (Malki and Shalabi 2000, tables 18-20).

(٣٣) في خمسة تجمعات سكانية، هناك نسبة ١٠٪-٢٠٪ من القوة العاملة النشيطة فيها تتنقل يومياً للعمل في إسرائيل (داخل الخط الأخضر)، وفي مستعمراتها. وفي ثمانية تجمعات، هناك أكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة تعمل على هذا النحو، وفي ستة تجمعات لا تصل هذه النسبة إلى ٥٪.

(٣٤) كما هو متوقع، يرتفع عدد الأقارب الذين يعيشون في الخارج ارتفاعاً ملحوظاً مع تقدم سن رب الأسرة الذكر. فقد ذكرت ٢٨٪ من الأسر ضمن الفئة العمرية ٢٠-٢٩ أن لديها أفراداً في الخارج، وبلغت ٤١٪ للفئة العمرية ٣٠-٣٩، و٥٢٪ للفئة العمرية ٤٠-٤٩، و٥٦٪ للفئة العمرية ٥٠-٥٩، و٦٣٪ للفئة العمرية ٦٠-٦٤، وسجلت الفئة العمرية من ٦٥ عاماً فما فوق نسبة عالية وصلت إلى ٦٦٪. ومع تقدم رب الأسرة في العمر، يزداد إمكان وجود أقارب قريبين له يعيشون في الخارج لأهداف متعددة (العمل، الزواج، الدراسة، الإبعاد، إلخ).

Digitized by Birzeit University Library

(٣٥) للاطلاع على مفهوم "الهجرة السلسلية"، أنظر: Boyle, Halfacree & Robinson 1998, p. 36.

(٣٦) يقدم المسح الديموغرافي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ١٩٩٥ أرقاماً تتعلق بتواتر الزواج بأقارب: ٢٧٪ في الضفة الغربية، و٣٢٪ في قطاع غزة. لكن الفترة التي مضت بين المَسحين أقصر من أن تضمن استنتاج هبوط نسبة الزواج بقريب. وتُظهر الزيجات بأقارب آخرين هبوطاً طفيفاً في الضفة الغربية (من٢٠٪ إلى ١٩٪)، وارتفاعاً طفيفاً في قطاع غزة (٢٠,٢٪-٢١,٥٪).

(٣٧) سجلت القرى أعلى نسبة من زواج الأقارب من الدرجة الأولى (٢٨,٥٪)، وسجلت المخيمات النسبة الأدنى (٢٤٪)، وشغلت المدن موقعاً متوسطاً (٢٧٪). أمّا التجمعات السكنية التي لا تضم مهاجرين فسجلت النسبة الأعلى من زواج الأقارب في الأنواع الثلاثة من التجمعات، وكذلك بين الأسر التي تضم مهاجرين بصورة عامة. وقد ذكرت ٢٤٪ من النساء في الأسر التي تضم مهاجرين أنهن تزوجن أقارب من الدرجة الأولى، في مقابل ٣٠٪ في الأسر التي لا تضم مهاجرين بين أفرادها. وأمّا القرى فقد سجلت نسبة زواج داخلي ضمن التجمع السكاني (غير زواج الأقارب) أعلى من المخيمات والمدن (٢٨٪ في المدينة، ٢٠٪ في المخيم، ٣٠٪ في القرية). وتظل المعدلات مرتفعة في التجمعات الثلاثة، بما في ذلك المدن.

(٣٨) كانت نسبة ٧٢٪ من زيجات الإناث (نساء من الفئة العمرية ١٥- ٤٩) زيجات بأقارب، في التجمعات السكنية التي جرى مسحها.

(٣٩) أظهرت نتائج إحصاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن ٧٦,٩٦٢ مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت توظف ١٩١,٣٦١ شخصاً، أي بمعدل وسطي يبلغ ٢,٥ شخص في المؤسسة الواحدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٧ أ، الجدول ٣٤).

Digitized by Birzeit University Library

## الفصل الخامس

# الوجه الآخر لعمل المرأة

## التكيّف والأزمة وبقاء العائلة

أيلين كتّاب



Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

أدى توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (اتفاق أوسلو)، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، إلى اتفاق سلام ألزم الفريقين بسلسلة من الأعمال والإجراءات المرحلية، تضمنت، فيما تضمنت، انسحاباً إسرائيلياً جزئياً من بعض المناطق، وحكماً ذاتياً فلسطينياً محدود الصلاحيات. وقد أشاع هذا الاتفاق جواً من البهجة والتفاؤل في أوساط الشعب الفلسطيني الذي عانى جرّاء احتلال إسرائيلي كولونيالي لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً. كما سرت قناعات جديدة أشعرت الناس بالارتياح للخلاص من الضغط الذي يمثله الوجود اليومي لقوات الاحتلال، وبالمسؤولية عن شؤونهم الخاصة. وكان متوقعاً من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتمتع بالقوة والإرادة لتسيير مستقبل البلد، نتيجة افتراض وجود فرص مستقبلية أكبر للاعتماد على الذات من خلال توسيع سوق العمل، والاعتقاد أن الاقتصاد الفلسطيني سيتحرر نسبياً من التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً لسوق العمل الإسرائيلية.

لم يدم جو البهجة والتفاؤل طويلاً، إذ تغيرت الأحوال تغيراً جذرياً بعد سبعة أعوام تقريباً. فقد انطلقت انتفاضة الأقصى، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، تعبيراً عن عدم قبول الفلسطينيين باتفاق سياسي لا يتمتع بأي قابلية للتطبيق، وضد التصلب الإسرائيلي في تطبيق إجراءات متفق عليها.

انعكس التفاؤل الذي أعقب اتفاق أوسلو في الطريقة التي غيرت بها الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية أجنداتها، فقد أصبحت تلك الفترة، بحسب التعريف الجديد، مرحلة ما بعد الصراع في درب بناء الدولة، كما لو أن الصراع الأساسي مع إسرائيل جرى حلّه وانتهى الأمر. أمّا القضايا المعلقة (الانسحاب من المستعمرات، ووضع القدس، وحق العودة) فأجّلت أو ترك أمر بتّها لمفاوضات المرحلة النهائية. وضمن هذا السياق، اكتسبت المسائل الاجتماعية والتنموية أهمية أكبر، وشعرت الحركة النسائية بأن الوقت حان لإعطاء الأولوية لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وهمومها، وبالتالي، إثارة قضية عدم المساواة بين الجنسين كمسألة مهمة وظاهرة (حمامي وكُتّاب ١٩٩٨).

خلال ثمانينيات القرن العشرين، عملت منظمة التحرير الفلسطينية أو الحركة الوطنية على تعبئة مختلف قطاعات المجتمع بشأن قضايا مهمة بالنسبة إلى مسألة


Digitized by Birzeit University Library

التحول الديمقراطي.[١] كما جرى تفعيل النشاط النسائي على أساس النوع الاجتماعي والطبقة في المستويات السياسية والاجتماعية والوطنية كافة. ونجحت هذه التجربة الديمقراطية المتراكمة في تمكين النساء من أداء دور مهم في الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧. أمّا بعد اتفاق أوسلو، فقد اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة أن الوضع هو وضع ما بعد الصراع. وهكذا بدأت عملية إنشاء مؤسسات حكومية رسمية، وأصبحت المؤسسات السياسية والقانونية، والاقتصاد، والتعليم، مجالات مهمة للعمل الجاد. وقد أدى كل هذا، من جهة، إلى تهميش الفاعلية النسائية الجماهيرية، لكنه من جهة أُخرى شجع النساء على المشاركة في القيام بدورهن في تأسيس دولة السلطة الفلسطينية. وبالتالي، أصبحت الجهود المبذولة لبناء الدولة بمثابة عامل محفز للحركة النسائية. وعلى إيقاع تعبيرات سحرية من نوع الحكم الصالح، والإصلاح القضائي، والفرص الاقتصادية، ركزت الجهود المذكورة على أجندة تعتبر حقوق المرأة وهمومها جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الدولة. وأبرزت هذه العملية مسألة عدم المساواة بين الجنسين التي كانت موجودة في الأصل، لكن من دون أن تعتبر ضمن الأولويات في مرحلة الصراع من أجل التحرير.

حالياً، نجد أن الفترة التي بدأت بجو من التفاؤل نتيجة توقيع اتفاق أوسلو تنتهي بجو مختلف تماماً: انتشار الفقر والبطالة، وحالة من انعدام الأمان الإنساني بين العديد من الفلسطينيين نتيجة سياسة إسرائيل في الإغلاق والحصار، وإفراطها في استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني. ومن الأسئلة الأساسية التي سيتم تقصيها هي كيف كانت مسيرة النساء الفلسطينيات وعائلاتهن من المقاومة إلى بناء الدولة وصولاً إلى محاولة البقاء عن طريق المواجهة، وما هو الدور الذي قمن به خلال ذلك. كما سأقوم بالكشف عن بعض حالات استمرارية أنماط عمل النساء من حيث ارتباطها بسمات الاقتصاد الكلي والمظاهر السياسية التي بقيت من دون تغيير، وشكّلت الأساس لما يدعى مرحلة ما بعد كل من الصراع الذي أعقب اتفاق أوسلو، والصراع الطويل خلال أعوام الانتفاضة. كذلك سأبحث في دور عمل النساء وموقعه في استراتيجيات المواجهة خلال هذا الصراع الطويل غير المتكافئ. ما أحاول قوله هو أن المشاركة الرسمية المتدنية للقوة العاملة النسائية الفلسطينية تمثل مفارقة وتناقضاً لدى مقارنتها بالإرث التاريخي للنشاط النسائي الممزوج بتكيّف خلاق ومرن وفق الضغوط والأدوار المتعددة خلال مسيرة الصراع الطويلة. ولا يمكن تفسير هذا التناقض والمفارقة من دون فهم وظيفة النشاطات الاقتصادية "الأُخرى" – التي أعرّفها

Digitized by Birzeit University Library

بـ"اقتصادات المقاومة" داخل الأسرة - كوسيلة للصمود. فقد دعمت كل من مشاريع الدخل التي طورتها المنظمات الجماهيرية، و"استراتيجيات المواجهة" من أجل البقاء خلال فترة الانتفاضة الثانية، حياة الأسرة الفلسطينية وأطالت عمرها وامتصت الصراع والضغط في مستوياتهما كافة.

يجب ألاّ ننسى هنا أن المنظمات الجماهيرية الديمقراطية قامت، خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، بتعزيز العملية التنموية بهدف دعم استراتيجيات المقاومة على نحو أكثر ديناميكية وإبداعاً. ومع أن تلك المنظمات كانت تعبيرات سياسية، إلاّ إنها تحولت إلى أدوات تنموية، تقوم مرجعيتها على أساس من الشرعية والمسؤولية الشعبية من خلال الخدمات التي أنشأتها.

كانت تلك المنظمات، عامة، أكثر تعبيراً عن أولويات فئات الدخل المتدني أو الفقراء، وكانت تتبنى مشاريع منتجة للدخل، ولا سيما في أواسط الثمانينيات، عندما أصبحت استراتيجيا المقاومة تضم بين ثناياها فكرة "التحرير" أيضاً. وكانت أهدافها ذات شقين: دمج النساء ضمن العملية التنموية وتفعيل دورهن في الاقتصاد الوطني وفق منهجية المرأة في التنمية (Women in Development / WID) التي عززتها الدول المانحة، وإيجاد نوع جديد من التنظيم الاجتماعي، أكثر إنتاجية وفاعلية بطبيعته، إضافة إلى كونه يستجيب لحاجات الناس، ويشكل أداة للتعبئة الاجتماعية والسياسية. وقد جاء هذا استجابة للأجندة السياسية الجديدة لعملية "الدمقرطة" التي كانت غايتها توسيع قاعدة تلك المؤسسات عن طريق الوصول إلى القرى ومخيمات اللاجئين. وفي الوقت نفسه، وفي توجّه مواز، أكدت الحركة الوطنية الاستقلالية الاقتصادية كبعد ضروري للنضال الوطني والسياسي. فقد كانت المجموعات الوطنية تشجع التنامي المتسارع لتلك المشاريع، وخصوصاً خلال الانتفاضة الأولى، عندما كان يجري رفع شعارات من نوع الاعتماد على الذات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، باعتبارها أهدافاً وطنية.

تشكل المشاركة النسائية الفلسطينية المتدنية في القوة العاملة الرسمية - التي لم يتجاوز معدلها ١٠٪ تقريباً منذ سنة ١٩٦٧- بعداً آخر من أبعاد المفارقة والتناقض، وذلك في ضوء المستويات العالية نسبياً لتعليم الإناث ودعم عمل المرأة خارج المنزل (أنظر الفصل الثاني في هذا الكتاب)، وأيضاً في ضوء الحاجة المتنامية. وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة ارتفعت خلال الفترة الأكثر استقراراً التي سادت في سنوات اتفاق أوسلو، فإنني سأقوم مع ذلك بدراسة المعوقات البنيوية في كل من أسواق العمل والديناميكية المستمرة والمؤثرة للكولونيالية التي تتفاعل معها ممارسات المقاومة

Digitized by Birzeit University Library

اليومية. ويكمن بعض تلك المعوقات في عمل المرأة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، لكن الصحيح أيضاً أن عمل النساء في معظمه يبقى أسير الاقتصاد المنزلي. فقد كشفت نتائج مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سنة ٢٠٠٠ عن استخدام الوقت، أن النساء ضمن الفئة العمرية ٢٥-٤٤ يعملن أكثر من ثماني ساعات يومياً (طوال أيام الأسبوع)، وأن ٦٪ فقط من عمل النساء هو عمل مأجور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠١، ص ١٧). كما سأتحرى في هذا الفصل عن سمات هذا العمل المأجور. لكن يجب ألاّ نتجاهل الميدان الأوسع لعمل المرأة وأهمية بروز الاقتصادات المنزلية، وسأعود إلى تناوله في أثناء مناقشة الإنتاج المنزلي واستراتيجيات المواجهة خلال الانتفاضة الثانية. وتكمّل الرؤية الإثنوغرافية التي قدمتها لميس أبو نحلة عن العائلات الفلسطينية خلال هذه الفترة وصفي لهذا السياق.

## ديناميكيات ما بعد أوسلو

أنعشت البيئة السياسية التي تلت اتفاق أوسلو آمال النساء المتعلقة بالفرص الاقتصادية، وإمكان الحصول على التعليم، والتمثيل السياسي. ولدى دراسة مضامين تلك الآمال بالنسبة إلى أسواق العمل، وهي أحد الموضوعات التي سأركز عليها في هذا الفصل، يمكنني القول إنه على الرغم من تأثير التغيرات السياسية في فرص تشغيل المرأة، إلى حد ما، من خلال توسع القطاع العام (قطاعا التعليم والصحة أساساً) وقطاع الخدمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ب)، فإن التوسع المذكور، لم يُدخِل تغييراً دراماتيكياً إلى سوق العمل القائمة على التمييز البنيوي. فالأعمال التي أوجدتها السلطة الوطنية الفلسطينية كانت في أغلبيتها مرتبطة ببناء المؤسسات، أي الوزارات، وأجهزة الأمن، والبنى التحتية، والبناء. وكانت تلك الأعمال موجّهة إلى الذكور في الأساس، ولا تستوعب النساء إلاّ في الوظائف المكتبية وفي قطاع الخدمات، حيث كانت فرص التشغيل محدودة. وقد خُصص بعض المراكز الرمزية للنساء ضمن مواقع صنع القرار داخل السلطة الفلسطينية.

سأحاول في هذا الفصل تحليل قيام النساء، اللاتي لم تتجاوز نسبة تمثيلهن في سوق العمل ١٢٪ منذ الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ (Pedersen et al. 2001b; الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د)، بدور مهم في بقاء العائلة الفلسطينية في أوقات الأزمات. يتناول القسم الأول من الفصل عدم التوازن البنيوي في سوق

Digitized by Birzeit University Library

العمل الفلسطينية الذي يميز بين الجنسين، والذي يحبط النساء أو يمنعهن من دخول هذه السوق. وكان يُزعم أن العوامل الثقافية هي العقبة الرئيسية التي تعوق دخول النساء سوق العمل. لكن التحليل التالي سيلقي الضوء على عوامل أُخرى قد تفسر تدني نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة.

في القسم الأخير من الفصل سأقوم بالكشف عن استراتيجيات المواجهة المحددة التي تلجأ إليها النساء والأسر من أجل البقاء في أوقات الأزمات. فخلال الانتفاضة الثانية، واجهت العائلات عدواناً مستمراً أدى إلى فقدان الأسر الموارد الاقتصادية والدخل، كما أدى إلى الحرمان والاقتلاع والترحيل. وقد تضافرت تلك العوامل جميعاً لتهدد بقاء العائلة الفلسطينية. ومع ذلك، لا تزال العائلات تتدبر أمورها، وتستطيع التأقلم وفق أبسط متطلبات العيش. فقد أصبح التعامل مع الضغوط اليومية أسلوب حياة ونمط مقاومة. وترتبط استراتيجيات المواجهة بديناميكيات النوع الاجتماعي، بما أن النساء غالباً ما يمثلن الوسيط الأساسي في تعزيز تلك الاستراتيجيات. فلجوء العائلات إلى الإنتاج المنزلي، وإلى بيع مصاغ النساء أو جهاز العرائس خلال حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، حوّل ذلك إلى جزء من تراث المقاومة. وأصبحت تلك الاستراتيجيات وسيلة البقاء الوحيدة المتاحة، إذا أخذنا في الاعتبار مستوى البطالة العالي الذي تجاوز نسبة ٥٠٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (World Bank 2003)، ومستويات الفقر التي تجاوزت ٦٠٪ من العائلات (.Ibid). وفي حين تستمر السلطات الإسرائيلية في قتل وإيذاء المدنيين، وفي سجن معيلي الأسر، وفي هدم البيوت، وفي إبعاد العائلات وفصلها بعضها عن بعض، تشكل سياسة الحصار والإغلاق الإطار لتلك الممارسات كافة.

كذلك سأقوم بالكشف عن الوجه المقابل من استراتيجيات المقاومة والصمود، أي محدودية استراتيجيات المواجهة. فمع أن العائلات، ولا سيما النساء، أمضت نصف القرن الماضي وهي تواجه، إلاّ إن ضراوة العدوان وارتفاع معدل الإفقار والحرمان جعلا الأمر يتجاوز مستوى الاحتمال. ومع مرور الزمن من دون أن تلوح بارقة تغيير كبير في الوضع السياسي القائم، ومع تنامي سياسة الحرمان الإسرائيلية بلا حدود، يمكن أن تصل العائلات الفلسطينية إلى أقصى درجات قدرتها على المواجهة. وقد اتضح من خلال الشهادات الخاصة[٢] أن النساء يشعرن بالعجز في مواجهة البؤس المتنامي. وبالتالي، إذا استمر العدوان الإسرائيلي فإن درجة تحمّل النساء ستبدأ بالتناقص، وستكون لهذه الحتمية تداعيات على العائلات، وعلى صحة النساء الجسدية

Digitized by Birzeit University Library

والنفسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط القائمة على التضامن والتي تنشأ بين أفراد المجتمع المحلي والأقارب خلال أوقات الأزمات قد تتفكك وتتلاشى. فالنساء يقمن بدور مهم في إيجاد هذه الروابط والحفاظ عليها، وسيؤثر فقدانهن إمكان القيام بهذا الدور في المجتمع المحلي بكامله.

## مسائل منهجية:
## الاحتلال والنوع الاجتماعي وأسواق العمل

تعريف الاتجاهات العامة للعمل ضمن سياق فريد في نوعه، كالسياق الفلسطيني، يستدعي اتباع منهجية متشابكة نفتقدها غالباً في التحليل الاقتصادي السائد عامة. فأي تحليل للاتجاهات العامة للعمل في فلسطين عليه أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع التي خلفها تاريخ من الاحتلال والعدوان الكولونيالي الإسرائيلي استمر خمسة وثلاثين عاماً، ورافقته حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي. كما أن على تحليل كهذا أن يأخذ في الحسبان لا علاقة التبعية الطويلة المستمرة بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، بل أيضاً التقلبات والتغيرات العميقة التي طبعت هذه التبعية بطابعها الحالي بمرور الوقت على نحو لا يمكن إغفال أهميته. لم تأتِ التقلبات نتيجة عوامل سياسية واقتصادية تؤثر في إسرائيل والمنطقة (كالانحسار الاقتصادي والحروب وتغير أسواق العمل في الخليج) فحسب، فيما يتعلق بإمكان إسرائيل والمنطقة أو برغبتهما في استيعاب العمال الفلسطينيين، بل أيضاً والأهم أن تلك التقلبات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بديناميكيات العلاقة البنيوية التي تجمع بين المحتل والمحتلين. وبتعبير أدق، الاتجاهات العامة للعمل، ولا سيما مكامن الخلل المرتبطة بالنوع الاجتماعي وبالتمييز المهني بين الجنسين، ليست هي فقط التي يجب أن تُفهَم ضمن هذا الإطار الكولونيالي. فلا يمكن تفسير طبيعة أسواق العمل التي تميز بين الجنسين، والتي يتمركز فيها معظم نشاط النساء ضمن مجال المنزل، بالإشارة فقط إلى مسائل الاختيار والممارسات الثقافية والتفضيلات الشخصية، أو إلى سمات الاقتصاد. كما أنه لا يمكن أيضاً تفسير أسواق العمل المذكورة من دون النظر إلى السياق العالمي والمحلي، فقد مرت اتجاهات العمل بتغيرات كبيرة من خلال العولمة.

عقب اتفاق أوسلو، ظلت إسرائيل تسيطر على أغلبية الموارد الطبيعية والحدود والطرق: الطرق التي تربط بين القرى والمدن، والتي تربط الضفة الغربية بقطاع غزة،

Digitized by Birzeit University Library

وكذلك بين المناطق المحتلة والمناطق المحيطة بها (MOPIC, UNDP and DFID 2002). لذلك، وبسبب التبعية للإرادة الإسرائيلية، ظل إمكان استقرار الاقتصاد وتفعيله لإيجاد فرص عمل محدوداً. وعند انطلاق الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، توقفت حتى هذه العملية الاقتصادية. ويتسم الواقع الحالي بوجود تشوه بنيوي حاد وضغط نجما عن سياسة الإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والقيود المفروضة على حركة العمال والسلع ورأس المال (UNSCO 2001). وقد سببت تلك القيود عدم توازن كبير في البنى التحتية، وأعاقت إمكان النمو الاقتصادي، وحرمت الفلسطينيين القيام بدور فاعل في إدارة مؤسساتهم الاقتصادية. وأثرت تلك العوامل جميعها في علاقات الجنسين، وفي موقع النساء في الاقتصاد ككل. وفوق ذلك، زادت تلك الأوضاع في تدهور اقتصاد فلسطيني كان يعاني (منذ الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧) جرّاء تشوهات بنيوية، ولم يكن يسمح له بالنمو، إضافة إلى تبعيته الكاملة لإسرائيل. ولا يعني هذا أن الاقتصاد الفلسطيني كان قابلاً للنمو ومستقراً قبل هذه الفترة. فقد أعاقت الطبيعة الكولونيالية للاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧ حركة الاقتصاد الفلسطيني، وفرضت تشوهات بنيوية أساسية، وحالت دون نموه، كما فرضت وضعاً من التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي عامة، ولسوق العمل الإسرائيلية خاصة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني هو "اقتصاد مقاومة" تؤدي فيه النساء دوراً حاسماً، نجد أن الاحتلال الإسرائيلي أعاد إلى الحياة تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين الذي كان سائداً خلال الحكم الأردني، بل عزز هذا التقسيم القائم على أساس تمييز مهني ضد النساء بحيث تركز عملهن في مجالي الزراعة والخدمات، وكانت النساء مهمشات باعتبارهن مجرد قوى عاملة احتياطية تستخدم وقت الحاجة، ولا يوظفن إلاّ في أعمال تتلاءم ودورهن الإنجابي الذي يعتبر امتداداً لدورهن المنزلي التقليدي.

أدى تراجع دور الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني اعتباراً من سنة ١٩٦٧، والحيلولة دون نشوء قطاع صناعي، إلى تقويض أسس قطاعات التشغيل الفلسطينية. وتم تغيير اتجاه القوة العاملة إلى العمل في القطاعات التي تتطلب عمالة كثيفة في الاقتصاد الإسرائيلي. من هنا لا يمكن فهم النشاطات الاقتصادية النسائية بمعزل عن هذا السياق العام. فمن الواضح أن القوة العاملة الفلسطينية تم ربطها بقطاعات محددة من سوق العمل الإسرائيلية، وأن العوائق التي وضعت في طريق النشاطات الصناعية

Digitized by Birzeit University Library

حملت آثاراً في عملية دمج النساء في ميدان العمل المأجور. أضف إلى ذلك أن تراجع دور الزراعة كان معناه زيادة الاعتماد على العمال الهامشيين، أو ذوي الأجر المنخفض، أو العاملين بلا أجر، وقد ترك ذلك أثره الكبير في النساء (Hammami 1997, p. 7). يمكن القول باختصار إن هذا النوع من الاقتصاد أدى إلى الإبقاء على أسواق العمل التي تفصل بين الجنسين، وإن النساء دفعن إلى العمل في المزيد من نشاطات الكفاف والأعمال غير الرسمية، وهو ما أدى إلى تثبيت الطبيعة البطريركية لسوق العمل، وإلى تعزيز تقسيم العمل ضمن الأسرة.

## اتجاهات سوق العمل: العالمية والإقليمية

تزامنت العولمة مع ارتفاع معدل البطالة بين العمال غير المهرة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين مستويات الدخل. وكان أحد الاتجاهات المهمة في أسواق العمل في الاقتصادات المتطورة هو التحول المطرد من طلب المهن التي تتطلب القليل من المهارة إلى تلك التي تتطلب مهارات أكبر (Anker 1998). وأدى الاتجاه المذكور إلى حدوث ارتفاع دراماتيكي في الأجور، وإلى اتساع الهوة بين مستويات دخل العمال المهرة والعمال غير المهرة في بعض الدول، كما زادت نسبة البطالة بين العمال غير المهرة في دول أُخرى. ويجب ألاّ يغيب عن البال أن التغيرات المذكورة لا تخلو من مضامين تتصل بالنوع الاجتماعي. ويمكن تفسير التباينات في الأجور ومعدلات التشغيل عبر الدول، بالتباينات في بنى سوق العمل (Lechner and Coli 2000, pp. 177-179). فقد أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى زيادة مرونة أسواق العمل وتقلبها، وإلى انكماش أعداد القوة العاملة الصناعية وتحويلها إلى عمالة غير رسمية، وإلى استقطاب الدخل، وأثر كل ذلك في الدول ذات المداخيل المرتفعة والدول ذات المداخيل المنخفضة على حد سواء. كما أدت تلك التغييرات إلى الاستقطاب الاجتماعي وانتشار الفقر بين الأفراد الذين أصبحوا عاطلين عن العمل، إضافة إلى افتقارهم إلى المهارات اللازمة المطلوبة في أسواق العمل. وكانت لتلك التغييرات أيضاً أبعاد محددة تتصل بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك ارتفاع أكبر لمعدل البطالة بين الإناث في مقابل البطالة بين الذكور، ونزع الصفة الرسمية عن العمل الذي تؤديه النساء في أغلب الأحيان، وزيادة مشاركة النساء في القطاع غير الرسمي (Beneria and Bisnath 2001, p. 172). وبما أن أسواق العمل

Digitized by Birzeit University Library

تميّز بين الجنسين، فهي تشغل معظم النساء في مجالات محدودة فقط، مثل الصناعات الخفيفة وصناعات الخدمات، والمهن المكتبية أو المهن التي لا تتطلب مهارات، والنشاطات غير الرسمية. وتشير أنماط تشغيل الإناث، كالعمل المنزلي، إلى أن النساء ما زلن غير نشيطات في القطاع الصناعي، ومستبعدات عن قطاع الزراعة، ويعملن في قطاع الخدمات (World Bank 2004).

تشير البيانات المتوفرة المتعلقة بالمنطقة العربية إلى أن معدلات مشاركة القوة العاملة النسائية ارتفعت عامة، ولا سيما خلال العقدين الأخيرين، وهو نمو يرتبط بالعولمة (UNDESA 1999). مع ذلك، وبحلول سنة ٢٠٠٠، كان معدل مشاركة القوة العاملة النسائية في المنطقة العربية هو الأدنى مقارنة بالمعدل في المناطق النامية (ILO 2000). وتعتبر تلك المعدلات أدنى من المتوقع إذا أخذنا في الاعتبار معدلات الخصوبة في المنطقة، ومستويات التعليم فيها، والبنية العمرية للإناث (World Bank 2004). ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن النساء في المنطقة العربية يدخلن ضمن القوة العاملة بأعداد قياسية، لكن الزيادة في معظمها أتت من القطاع غير الرسمي. وقد تمت الإشارة إلى أهمية القطاع غير الرسمي في تشغيل النساء على نحو واسع، لكن الصعوبة تتمثل في توثيق هذه الدلالة وتحليلها في غياب إحصاءات ذات صلة. وعند توفر البيانات، فإنها تشير إلى أن الإناث اللاتي يدخلن القطاع غير الرسمي مؤخراً غالباً ما يكنّ أقل تعليماً وأصغر سناً وينتمين إلى أسر مهاجرة من مناطق ريفية (Zafiris et al. 2003, p. 66). وكان التشغيل في القطاع غير الرسمي منتشراً بصورة تقليدية في القطاع الزراعي، لكن هذا الواقع يتغير مع زيادة التحضر في معظم دول المنطقة العربية. من جهة أُخرى، يعتبر قطاع التشغيل غير الرسمي الحضري مجالاً مهماً لتشغيل النساء، ولا سيما بالنسبة إلى العاملات اللاتي يعملن لحسابهن، والعاملات المنزليات بلا أجر، والعاملات بدوام جزئي، والعاملات في مجال الخدمة في البيوت (Ibid., p. 67).

على سبيل المثال، كانت نسبة ٨٥,٦٪ من النساء في دول الخليج تعمل في قطاع الخدمات سنة ١٩٩٠، في مقابل ٩٪ في قطاع الصناعة، و٥,٤٪ في قطاع الزراعة. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو إن كانت تلك العاملات من المهاجرات أو من العاملات المحليات. في المقابل نجد أنه في الدول الأدنى تطوراً، كاليمن والسودان، كان هناك نسبة ٨٢,٥٪ من العاملات في قطاع الزراعة في السنة نفسها، مقارنة بـ ١٣,٣٪ في قطاع الخدمات، و٤,٢٪ في قطاع الصناعة. هل جاءت تلك

Digitized by Birzeit University Library

التباينات نتيجة تدني عدد العاملات المهاجرات في اليمن والسودان؟ وضمن هذين الحدين نجد أن ٣٧٪ من النساء العاملات في المغرب، و٤٦,٧٪ في المشرق كنّ نشيطات اقتصادياً في قطاع الخدمات في سنة ١٩٩٠، في مقابل ٤٧,٤٪ في المغرب و ٤٠,٣٪ في المشرق في قطاع الزراعة، و١٥,٥٪ في المغرب و١٣٪ في المشرق في مجال الصناعة (UNWISTAT 1999; CAWTAR 2001). وهكذا نجد أن أنماط وقطاعات تشغيل النساء في العالم العربي متنوعة كثيراً.

افترض بعض الباحثين أن الثقافة والتقاليد العربية تتحمل المسؤولية الأكبر عن الفجوة القائمة بين الجنسين في سوق العمل. في حين تعزو الباحثة مقدَّم وجود هذه الفجوة إلى "العقد البطريركي بين الجنسين"، إذ تقوم مجموعة من العلاقات بين الرجال والنساء على أساس كل من دور الذكر المعيل/الأنثى ربة المنزل، ويكون للذكر هنا إمكان الوصول مباشرة إلى العمل المأجور، أو السيطرة على وسائل الإنتاج، وتكون فيه الأنثى معتمدة اقتصادياً على الأعضاء الذكور في عائلتها. ويأتي الفصل بين الجنسين في المجال المهني نتيجة تقسيم العمل هذا (Moghadam 2000, p. 242).

في سنة ٢٠٠٠، كان معدل مشاركة النساء من الفئة العمرية ١٥ - ٦٥ عاماً في العمل في المنطقة العربية ٣٥,٦٪ مقارنة بـ ٤٥,٢٪ في أميركا اللاتينية، و٦٢٪ في آسيا، و٥٧,٤٪ في إفريقيا (CAWTAR, op. cit.). والنسب المذكورة هي نتيجة حلقة مفرغة تعكس تدني معدلات القوة العاملة النسائية في المنطقة، وتمركز النساء في قطاعات اكتسبت طابعاً أنثوياً. ومن هنا تبرز أهمية مسألة التمييز بين الجنسين بالنسبة إلى المنطقة العربية. لكننا بحاجة إلى مزيد من البيانات لفهم أصل هذا التمييز ومضامينه فيما يتعلق بالتعليم والتدريب، وبآليات تحديد الأجور، وبالتفاعل بين العمل وخيارات الأسرة من جهة، وبين تشكيلة العائلة من جهة أُخرى (Zafiris et al, op. cit., p. 70).

مرت المنطقة العربية بتحولات اقتصادية بنيوية تتماشى والاتجاهات العالمية، المتمثلة في ارتفاع التشغيل بقطاع الخدمات وتدني التشغيل بالقطاع الزراعي. ومع أن نسبة النساء العاملات في المنطقة العربية ارتفعت بمرور الزمن، إلاّ إن التباينات المناطقية والجغرافية والتوزعات المهنية واضحة للعيان وتحددها طبيعة التنوع الاقتصادي والمتطلبات البنيوية العالمية (UNDESA, op. cit.; CAWTAR, op. cit.).

وتشير البيانات إلى وجود تمايزات مهمة في النشاط الاقتصادي النسائي في المنطقة العربية، وتبدو هذه الفوارق مرتبطة بنوع الاقتصاد ضمن المنطقة، أو بمدى ابتعاد المنطقة عن الزراعة وتحولّها إلى قطاع الخدمات، أي بحجم عولمة الاقتصاد

Digitized by Birzeit University Library

الإقليمي. فكلما تدنى مستوى عولمة الاقتصاد ارتفع معدل عمل المرأة في الزراعة، وكلما ارتفع مستوى عولمة الاقتصاد ازدادت مشاركة المرأة في قطاع الخدمات، وهو نمط شبيه بأنماط التغيير الجاري بمرور الوقت في مجال تشغيل الرجال في المنطقة. وبالتالي، يبدو أن تشغيل المرأة في العالم العربي يتأثر تأثراً بالغاً بالتغييرات البنيوية الجارية في الاقتصادين العالمي والإقليمي، وبفرص العمل المتاحة. ويقوض العامل الثاني أساس الادعاء أن الثقافة وتقسيم العمل التقليدي هما المحددان الرئيسيان لأسواق العمل التي تميِّز بين الجنسين (Ibid.; Ibid.).

يمكن القول، بإيجاز، إن التغييرات في اتجاهات العمل في العالم العربي تشير إلى تأثيرات العولمة المهمة في النشاط الاقتصادي النسائي في المنطقة، والتي تتمثل في تناقص الفاعلية الاقتصادية النسائية في مجال الزراعة والتوسع الجاري في قطاع الخدمات، الذي يرتبط، بدوره بجلاء وبدرجات متفاوتة، بمرحلة الاندماج في السوق العالمية.

## السياق: التفردية أم التماثل؟

هل مرت المناطق الفلسطينية المحتلة بتغييرات مماثلة للمنطقة العربية في سوق العمل، أم أن الاحتلال الإسرائيلي حال حتى دون تبني تلك الاتجاهات العالمية والإقليمية وتقليدها؟ فالهيمنة الإسرائيلية الطويلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، والسياسة الممنهجة الرامية إلى تغيير البنية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق المحتلة بحيث تلائم الأهداف الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حملتا على الدوام تأثيرات كارثية زعزعت أسس المجتمع الفلسطيني. ولا يزال الاقتصاد الإسرائيلي المصنَّع والمتطور تقنياً يمتلك القدرة على حرمان الفلسطينيين من استخدام مواردهم الاقتصادية استخداماً فاعلاً، وذلك عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي بحيث يتلاءم والأهداف السياسية الإسرائيلية. كما وسّع الاقتصاد الإسرائيلي هيمنته عن طريق تفضيل الاندماج على الانفصال، والسلب على الاستثمار (Roy 1995, p. 117). وحتى بعد توقيع اتفاقي أوسلو - القاهرة في سنة ١٩٩٣ لم يحصل الفلسطينيون على حق التحكم في الموارد الاقتصادية والتنمية القطاعية والتعبير السياسي. ولا يمكن لتعبير "التنمية التابعة"، الذي يتم استخدامه غالباً لوصف اعتماد اقتصادات الدول النامية على السوق العالمية، تفسير فرادة اقتصاد المناطق المحتلة على نحو وافٍ. فلا يمكن الحديث عن حيوية اقتصاد طبيعي، أو عن أسواق عمل مستقرة عندما يكون أكثر من ٦٠٪ من العائلات الفلسطينية وصل إلى مستوى دون خط الفقر، وعندما يكون أكثر

Digitized by Birzeit University Library

من ٥٠٪ من القوة العاملة عاطلاً عن العمل، في سنة ٢٠٠٢ (World Bank 2003)، وعندما تكون البنى التحتية المادية والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسيِّر شؤون الفلسطينيين اليومية مدمرة.

وفي إشارة إلى عدم قدرة النظريات السائدة المتعلقة بالتبعية والتخلف على فهم فرادة الوضع الفلسطيني، تقول سارة روي:

> كيف يمكن للنظريات الحالية شرح القمع السياسي للفلسطينيين، والمضايقة المستمرة للمؤسسات التربوية، والتطبيق القائم على أساس التمييز في السياسة الاقتصادية، وإنكار الحماية التي يوفرها القانون، وتدمير الأملاك الشخصية، وإبعاد القيادات الفلسطينية، والاستخدام التعسفي للقوة، والنزاع المستعصي بين الإسرائيليين والعرب، والعنصرية؟ وفي حين تحدد نظريات التنمية الهيمنة وعدم المساواة والاستغلال كأسباب للتخلف، تخفق هذه النظريات في اعتبار الاقتلاع وتدمير موارد الإنتاج السبب الرئيسي في التخلف (Roy, op.cit., p. 120).

وتضيف روي أن التخلف لم يعد مرتبطاً بضرورات اقتصادية فحسب، بل بضرورات سياسية وأيديولوجية أيضاً (Ibid., pp. 125-126).

أدت هذه الأوضاع السياسية إلى تفاقم التخلف الموجود أصلاً، وإلى توسيع سيرورته وتعميقها. فالمقارنة بين الفترة السابقة للانتفاضة الثانية والفترة خلال الانتفاضة تكشف وجود تغييرات في أنماط سوق العمل، كما تكشف أثر قسوة الأوضاع السياسية في سوق العمل، وكذلك تأثيرها (إن وجدت) في العلاقات بين الجنسين.

## الاتجاهات التي يحكمها النوع الاجتماعي: تشغيل النساء في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠

### لمحة عن مرحلة ما قبل أوسلو

استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمية متدنية تاريخياً، وهي سمة مشتركة مع الدول الأخرى في المنطقة. من المعروف أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هم من الشباب في معظمهم، فهناك نسبة ٤٦,٥٪ منهم دون الخامسة عشرة من العمر. ويبلغ معدل حجم الأسرة سبعة أشخاص تقريباً[٣] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٩هـ). ويعتبر معدل الإعالة العالي في الأسر الفلسطينية، والافتقار إلى شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل المحدودة، عوامل كافية لتفسير تدني المشاركة النسائية في القوة العاملة. ففي سنة ١٩٩١، كان شخص واحد فقط من كل أربعة أشخاص في المناطق المحتلة ضمن القوة العاملة. لكن هذه الحقيقة الإحصائية تخفي تباينات جغرافية أو مناطقية أساسية (Heiberg and Ovensen 1993, p. 185). وتنسحب نسبة النساء المتدنية في القوة العاملة، مقارنة بالرجال، في الضفة الغربية وقطاع غزة، على المنطقة بكاملها، وتعتبر نسبة المشاركة النسائية في القوة العاملة في غزة النسبة الأدنى (Ibid., p. 186).

هناك تباينات مناطقية طفيفة نسبياً في تركيبة القوة العاملة من حيث النوع الاجتماعي والعمر والتعليم. فالقوة العاملة في غزة تتسم بكونها أكثر شباباً، وبأن معدل الهيمنة الذكورية فيها أعلى قليلاً من القوة العاملة في كل من الضفة الغربية والقدس العربية. كما أن القوة العاملة في القدس العربية تضم عدداً أعلى من النساء الأكبر سناً والأكثر تعليماً من معدل مجموع المناطق المحتلة (Ibid.). واستناداً إلى معهد فافو لم تشكل النساء الفلسطينيات، عامةً، أكثر من ١٠٪ تقريباً من القوة العاملة في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتتحدث تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن ٦,٢٪ سنة ١٩٩٣، و١١,٢٪ سنة ١٩٩٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥).

تعتبر النسب المذكورة ضمن النسب الأدنى في العالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، يثير حجب نشاطات اقتصادية نسائية متنوعة وغير رسمية استفهامات تتعلق باستثناء النساء من الحماية الاجتماعية، والساعات الطويلة التي تمضيها النساء في أعمال شاقة، والأوضاع الخطرة التي يعملن فيها والتي تؤثر جميعها في صحتهن الجسدية والنفسية والإنجابية (ILO 2003). والهموم المذكورة موجودة فعلاً في المناطق الفلسطينية المحتلة نظراً إلى تزايد عدد النساء اللاتي يدخلن مجال العمل غير الرسمي باعتباره استراتيجيا للتكيف بسبب محدودية مجال فرص العمل الرسمي. واستناداً إلى منظمة العمل الدولية، هنالك تدن في العمل المأجور في إسرائيل غالباً، وإن لم يكن حصراً، تعوضه زيادة كبيرة في العمل للحساب الشخصي، وبدرجة أقل في الأعمال المنزلية من دون أجر، حيث تتركز النساء. فقد تمت خسارة ٥٦,٠٠٠ موقع عمل مأجور ليحل مكانه ما يزيد على ٤٧,٤٠٠ موقع عمل للحساب الشخصي. ويمكننا هنا أن نفترض بدرجة من اليقين أن العمل للحساب الشخصي يوجد غالباً في مجال زراعة الكفاف، والأعمال التجارية الصغيرة،

Digitized by Birzeit University Library

والخدمات الشخصية. وكان صافي مجموع التغيير هو نقصان ٦٠٠٠ موقع عمل خلال ثلاثة أعوام (ILO 2004, p. 25).

منذ النصف الثاني للقرن العشرين لم تشهد المناطق الفلسطينية أي استقلال اقتصادي أو سياسي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تشوه بنيوي في الاقتصاد. فخلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية من سنة ١٩٤٨حتى سنة ١٩٦٧، ومن ثم فترة الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧ إلى اليوم، لم توفر السياسات الحكومية أي فرص حقيقية لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة. فقد همش الاحتلال الإسرائيلي القطاع الصناعي، مركزاً على العمالة شبه الماهرة في قطاع الصناعات الخفيفة أو في قطاع البناء، وهما قطاعان يهيمن عليهما العمال الذكور بصورة رئيسية، كما أبقى على اقتصاد الكفاف في الزراعة أو الزراعة البدائية لإطاحة احتمال كونهما أساساً لأي منافسة متكافئة، ووسع قطاع الخدمات. وجرى تثبيت تلك السمات بصورة مستمرة وبنيوية بوسائل قانونية وتنظيمية (Dakkak 1988).

تاريخياً، توفرت فرص العمل للنساء في الاقتصاد الفلسطيني في خمسة مجالات في سوق العمل وهي: قطاع الزراعة؛ القطاع غير الزراعي؛ سوق العمل الإسرائيلية؛ الاقتصاد غير الرسمي؛ الاقتصاد المنزلي. والعمل المنزلي، الذي يعتبر قطاعاً نسائياً بصورة أساسية، هو القطاع الوحيد الذي لا يوفر أجراً، وبالتالي فهو لا يعتبر جزءاً من القطاعات الاقتصادية (Hammami 2001).

## مرحلة أوسلو

خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، بدا كأن النساء الفلسطينيات في معظمهن تم استيعابهن في الاقتصادين غير الرسمي والمنزلي، فـ ٥٥,٦٪ من النساء العاملات في الضفة الغربية و٦٠,٦٪ من النساء العاملات في غزة كن يعملن ضمن الاقتصاد غير الرسمي، وكانت نسبة ٨٣,٦٪ ونسبة ٨٥,٧٪ من نساء المنطقتين على التوالي تعمل ضمن قطاع الاقتصاد المنزلي (Ovensen 1994). وتكشف الأرقام المتعلقة بالقوة العاملة والعمل الرسمي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ كانت مشاركة القوة العاملة النسائية لا تزال متدنية، إذ كانت النساء من الفئة العمرية عشرين عاماً فما فوق يشكلن ١٠,٤٪ من القوة العاملة. بالإضافة إلى ذلك، كان تمثيل النساء متركزاً في قطاعي الزراعة والخدمات، في حين أنه كان متدنياً في قطاع الصناعة، فـ ٣٤,٦٪ من النساء العاملات كن يعملن في قطاع الزراعة والصيد

Digitized by Birzeit University Library

والأحراج وصيد السمك، و٤٥,٩٪ في قطاع الخدمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د). إذاً، كانت النساء خلال تلك الفترة يتركزن في القطاعين غير الرسمي والمنزلي، الأمر الذي يشير إلى أنهن عندما يعجزن عن العثور على عمل في سوق العمل الرسمية، يجدن لأنفسهن إمكانات تشغيل في القطاع غير الرسمي (Hammami, op. cit.).

وتكشف بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٩ عن تغييرات لافتة في مشاركة النساء في القوة العاملة بحسب الفترات الزمنية. والتغيير الرئيسي هنا هو ازدياد نسبة النساء اللاتي دخلن سوق العمل الرسمية، ولا سيما في قطاع غزة. وتبدو هذه الزيادة نتيجة مباشرة لتوسيع القطاع العام بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى زيادة فرص النساء في دخول القوة العاملة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، أثر إيجاد القطاع العام وتوسيعه تأثيراً إيجابياً في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة فرص النساء للعمل ضمن القوة العاملة الرسمية. وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه في سنة ١٩٩٢ شكلت النساء نسبة ١٠٪ من القوة الرسمية العاملة في الضفة الغربية، وبحلول سنة ١٩٩٩ ارتفعت النسبة إلى ١٤,١٪، في حين كان معدل مشاركة النساء في قطاع غزة، في هاتين السنتين، ١,٧٪ وارتفع إلى ٨,٨٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، ١٩٩٩هـ، ٢٠٠٠د).

يبين الجدول ٥-١ أن إيجاد وتوسيع القطاع العام رافقته زيادة فرص النساء للالتحاق بالقوة العاملة في القطاع الخاص أيضاً. وتظهر البيانات تغيراً أكثر وضوحاً في قطاعات الخدمات والمجالات الأُخرى من ٣٥,٥٪ في سنة ١٩٩٢ وصولاً إلى ٤٦,٢٪ سنة ١٩٩٩، وتلا ذلك ارتفاع في مجال التعدين والصناعة من ٨,١٪ إلى ١٢,٩٪ في السنتين نفسهما. وفي المقابل نجد أن تشغيل النساء بالزراعة والصيد وصيد الأسماك هبط من ٥١,٩٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣١,٨٪ سنة ١٩٩٩. ويبدو أن فرص تشغيل النساء في القطاعين الخاص والعام ازدادت خلال مرحلة ما بعد أوسلو على حساب الزراعة. وتؤكد تلك البيانات أن قطاع الخدمات هو أحد القطاعات الرئيسية التي تشغّل النساء، ويستوعب أعلى نسبة من النساء العاملات رسمياً، وهي نسبة تشمل القطاعين العام والخاص. وتشكل هذه السمة إحدى سمات اتجاهات تشغيل النساء في المنطقة أيضاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٥، ١٩٩٩هـ، ٢٠٠٠ج).

Digitized by Birzeit University Library

## الجدول ٥-١
## توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية
## بحسب النشاط الاقتصادي والجنس، سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٩(٪)

| النشاط الاقتصادي والجنس | ١٩٩٢* | ١٩٩٩ | نسبة التغيير الجاري |
|---|---|---|---|
| ذكور | | | |
| زراعة، صيد، صيد سمك | ١٦,٧ | ٩,٣ | -٤٤,٣ |
| تعدين، محاجر، تصنيع | ١٢,٥ | ١٦,٠ | ٢٨,٠ |
| بناء وتشييد | ٣٧,٥ | ٢٥,٨ | -٣١,٢ |
| تجارة، فنادق، مطاعم | ١٤,٥ | ١٨,٦ | ٢٨,٣ |
| وسائل نقل، تخزين، اتصالات | ٥,٧ | ٥,٤ | -٥,٣ |
| خدمات ونشاطات أُخرى | ١٣,١ | ٢٤,٩ | ٩٠,١ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | |
| إناث | | | |
| زراعة، صيد، صيد سمك | ٥١,٩ | ٣١,٨ | -٣٨,٧ |
| تعدين، محاجر، تصنيع | ٨,١ | ١٢,٩ | ٥٩,٣ |
| بناء وتشييد | ٠,٩ | ٠,٨ | -١١,١ |
| تجارة، فنادق، مطاعم | ٣,٠ | ٧,٤ | ١٤٦,٧ |
| وسائل نقل، تخزين، اتصالات | ١,٦ | ٠,٩ | -٤٣,٨ |
| خدمات ونشاطات أُخرى | ٣٥,٥ | ٤٦,٢ | ٣٠,١ |
| المجموع | ١٠١ | ١٠٠ | |

**المصدر:** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د، ١٩٩٩هـ؛
Israel Central Bureau of Statistics 1993.

* ما عدا القدس الشرقية. وفيما يتعلق بخانة الإناث فقد تم تدوير الأرقام.

يبين الجدول ٥-٢ زيادة مهمة في معدل مشاركة النساء في قطاع التشغيل الرسمي وتغييراً في نوع العمل. وتشير البيانات إلى أن توسيع بنى السلطة الوطنية الفلسطينية أدى إلى فتح أبواب فرص العمل في أعمال مكتبية وفي فئات أُخرى من المهن. وعلى الرغم من أن تشغيل النساء بقطاع الزراعة يبقى مركزياً، فإنه هبط نتيجة تدني قيمة الأراضي الزراعية والمنتوج الزراعي في مواجهة السياسات التنافسية الإسرائيلية، ومصادرة الأراضي والموارد المائية. واللافت هنا هو ارتفاع معدل تشغيل النساء بمهن بسيطة، وهو ما يكشف عن اتجاه جديد في تشغيلهن. وما من شك في أن الأمر يتطلب مزيداً من الدراسات لإبراز التغييرات الجارية في أنماط تشغيل المرأة

Digitized by Birzeit University Library

بمرور الزمن، ويتضمن ذلك إجراء دراسة أكثر تركيزاً في مجال المهن البسيطة والمهن في القطاع غير الرسمي. ويدعم الجدول ٥-٢ الفكرة القائلة إن توسيع القطاعين العام والخاص ساهم في زيادة دمج النساء في القوة العاملة.

الجدول ٥-٢

توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

بحسب المهنة والجنس، سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٩

| المهنة والجنس | ١٩٩٢* | ١٩٩٩ | نسبة التغيير الجاري (٪) |
|---|---|---|---|
| عدد الذكور العاملين (١٠٠٠ شخص) | ٢٨٩,٨ | ٥٠٢ | ٧٣,٢ |
| عمال عاملون في المجال العلمي، مهنيون، مديرون، إداريون، كتبة (٪) | ٨,٧ | ١٨,٨ | ١١٦,١ |
| عاملون في الخدمات والحوانيت والأسواق (٪) | ١٦,١ | ٧,٤ | - ٥٤,٠ |
| عمال مهرة في الزراعة وصيد الأسماك (٪) | ١٦,٦ | ٦,٦ | - ٦٠,٢ |
| عمال مهرة (٪) | ٣١,٧ | ٣٤,٢ | ٧,٩ |
| مهن بسيطة (٪) | ٢٦,٨ | ٣٢,٩ | ٢٢,٨ |
| عدد الإناث العاملات (١٠٠٠) | ٢٩,٤ | ٨٦ | ١٩٢,٥ |
| عاملات في المجال العلمي، مهنيات، مديرات، إداريات، كتبة (٪) | ٣٣,١ | ٤٤,٢ | ٣٣,٥ |
| عاملات في الخدمات والحوانيت والأسواق (٪) | ٥,٢ | ٢,٨ | - ٤٦,٢ |
| عاملات ماهرات في الزراعة وصيد الأسماك (٪) | ٥٢,٩ | ٣١,٠ | - ٤١,٤ |
| عاملات ماهرات (٪) | ٧,١ | ١١,٤ | ٦٠,٦ |
| مهن بسيطة (٪) | ١,٦ | ١٠,٦ | ٥٦٢,٥ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د، ١٩٩٩هـ؛
Israel Central Bureau of Statistics 1993.

* ما عدا القدس الشرقية.

في سنة ١٩٩٩ كانت الزراعة ثاني أكبر مجال لتشغيل النساء في الأراضي المحتلة. فقد كانت النساء يُعتبرن أساساً عاملات منزليات بلا أجر لا عاملات مأجورات، ويعمل بعضهن مزارعات مستأجرات. وبالنسبة إلى النساء اللاتي يعشن في قطاع غزة، تشكل

Digitized by Birzeit University Library

الزراعة ما نسبته خُمسي مجال التشغيل. وهناك تأنيث للزراعة في غزة بسبب تركها من جانب الرجال سعياً وراء العمل في قطاعات أُخرى في أعمال تدر دخلاً أفضل. وكان معدل تشغيل الرجال في الزراعة في غزة سنة ١٩٩٩ لا يتجاوز ١١,٥٪ في مقابل ٤١,٢٪ بالنسبة إلى النساء. أمّا في إسرائيل والمستعمرات، فتعمل النساء الفلسطينيات كعاملات زراعيات موسميات، وكان العنصر النسائي، لعوامل شتى، هامشياً في سوق العمل الإسرائيلية (Esim and Kuttab 2002; Hammami, op. cit.).

## تشغيل النساء:
## الفصل المهني بين الجنسين

توفر أسواق العمل الرسمية فرص تشغيل محدودة بالنسبة إلى النساء الفلسطينيات. فاستناداً إلى مسح القوة العاملة لسنة ١٩٩٩، تشكل النساء العاملات ١٢,٣٪ من القوة العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩هـ)، وكنّ يعملن في معظمهن في قطاع الخدمات (عاملات في المجال العلمي، ومهنيات، ومديرات، وإداريات، وكتبة)، يليه القطاعان الزراعي والصناعي. وضمن كل نشاط اقتصادي، "تزدحم" النساء داخل عدد ضئيل من القطاعات ويؤدين أعمالاً محدودة فيها، كالتدريس والتمريض والعمل في القطاع العام (Hammami 1997).

وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩، استخدم قطاع الخدمات أعلى نسبة بين النساء، وضمنه يعمل أكثر من نصف عدد النساء العاملات في مجالات التعليم والصحة والمجال الاجتماعي، والخدمات العامة (MAS 2000). ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها، كان العدد الكلي للأعمال في الوظائف العامة يتزايد باستمرار. ومع أن هذه الأعمال يشغلها الرجال في الأساس، إلاّ إن الوظائف العامة أوجدت بعض الفرص للنساء. أمّا في إسرائيل وداخل المستعمرات، فتعمل النساء الفلسطينيات في أعمال ذات أجر زهيد ولا تتطلب مهارة، كأعمال التنظيف (Esim and Kuttab, op.cit.).

وهناك تراجع في القطاع الزراعي بسبب سياسة إسرائيل في مصادرة الأراضي وتشييد المستعمرات، وفيما بعد بناء جدار الفصل الذي انتزع ملكية جزء كبير من الأراضي الزراعية ومصادر المياه من أصحابها. وإضافة إلى ما سبق، أدى الدعم المحدود من السلطة الفلسطينية ومجموعة الدول المانحة للقطاع الزراعي إلى تراجع نشاطات النساء الريفيات الاقتصادية بالتدريج (Ibid.).

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة إلى قطاع الصناعة فقد استخدم ١٥,٢٪ من النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية سنة ١٩٩٩، و١١,٣٪ في إسرائيل ومستعمراتها. وهذه الأعمال في معظمها هي أعمال لا تتطلب مهارات كبيرة أو لا تتطلب أي مهارة، في المعامل والورش، أي في صناعات الملابس والجلود والأحذية أساساً. لكن نسبة النساء العاملات في غزة في قطاع الصناعة في السنة نفسها لم تتجاوز، على أي حال، ٥,٢٪. والأرجح أن العمل الذي تقوم به النساء داخل بيوتهن وأعمال التعاقد من الباطن في تلك الصناعات، لم يؤخذا في الاعتبار في الإحصاءات الرسمية. وبالتالي، فإن نسبة تشغيل النساء بالصناعة في قطاع غزة سترتفع بلا شك إذا تم إحصاء النساء العاملات بصورة غير رسمية (.Ibid).

## الاقتصاد المحاصَر
## خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

تنعكس العلاقة العضوية بين الأثر السياسي والكولونيالي للاحتلال الإسرائيلي وبين قابلية نمو سوق العمل والتغييرات في الاتجاهات المهنية، بوضوح، في فترة انتفاضة الأقصى التي انطلقت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وقد اتضح أنه لا يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي لمجتمع ما تحت وطأة احتلال كولونيالي يتمتع بالقدرة الاقتصادية وبالإرادة السياسية لتدمير أسس بقاء هذا المجتمع. ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية عن وضع العمال في المناطق المحتلة سنة ٢٠٠٢، إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي اعتباراً من سنة ٢٠٠٠. إذ أدت مستويات الفقر والبطالة المرتفعة إلى حدوث أزمة إنسانية (ILO 2003, p. 2). كما أدت القيود القاسية التي فرضت على حركة الأشخاص والسلع ضمن المناطق الفلسطينية المحتلة وبين هذه المناطق وإسرائيل، إلى هبوط دراماتيكي في الاستهلاك والدخل والتشغيل. وفي سنة ٢٠٠٢، كانت نسبة ٦٠٪ تقريباً من السكان في المناطق المحتلة تعيش على دخل دون ٢,١٥ دولار أميركي في اليوم. فقد عانى الاقتصاد جرّاء صدمة قوية نتيجة الإغلاق والقيود تجلى أثرها في تدني دخل الفرد. وكان هبوط الدخل الوطني الإجمالي للفرد غير مسبوق. وفي سنة ٢٠٠٢، سجل الاقتصاد هبوطاً للعام الثالث على التوالي. وكان تراكم تدني الدخل الفردي في السنة المذكورة مذهلاً، وتوقف عند نسبة ٤٧,٧٪ من مستوى سنة ١٩٩٩. ويبدو أن التدهور تعمق ليسجل سنة ٢٠٠٢ هبوطاً حاداً كان الأسوأ، وقدّر بـ ٢٦,٤٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣؛ World Bank 2003).

Digitized by Birzeit University Library

وضمن السياق الإقليمي، كان الناتج المحلي الإجمالي للمناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ أدنى بنسبة ١,٨٪ من المعدل الإقليمي. فقد كانت الدول المجاورة جميعها تتمتع بمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٤,٩٪. وعلى الرغم من التشابه الموجود بين اتجاهات سوق العمل الفلسطينية المحلية وبين الاتجاهات الإقليمية المماثلة، فإن الفجوة الموجودة بينهما تدل على خصوصيات الوضع الكولونيالي وتأثيره الفعال في الاقتصاد ككل.

وتدل مؤشرات سوق العمل على تدهور مستويات المشاركة والتشغيل في سنة ٢٠٠٢ مقارنة بسنة ٢٠٠١. فقد هبط معدل مشاركة القوة العاملة بنسبة ١,٦٪ (ليصل إلى٣٨,٢٪)، وتقلص معدل التشغيل بنسبة ٤,٣٪، من دون احتساب زيادة عدد العمال الجدد في القوة العاملة بنسبة ٥,٥٪. كذلك ارتفع معدل البطالة إلى ٣٨٪ في غزة وإلى ٢٨٪ في الضفة الغربية. كما ارتفع عدد الأشخاص الذين بلغوا سن العمل خارج القوة العاملة، وهو ما يفترض وجود تأثير العمال المحبَطين. واستناداً إلى تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية، فإن نسبة البطالة في فلسطين بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٢، كانت أعلى منها في دول أُخرى تواجه اضطرابات سياسية (ILO 2003, p. 11)، الأمر الذي يؤيد الرأي القائل إن الأثر الكولونيالي الإسرائيلي في أسواق العمل يعتبر أكثر حدة وعمقاً من الأوضاع المؤثرة في الدول الأُخرى التي تعاني اضطرابات سياسية، وذلك بسبب طبيعة هذا الاحتلال الكولونيالية.

يلخص الجدول ٥-٣ التحولات والتغييرات الجارية في التشغيل بحسب القطاع والجنس اعتباراً من سنة ٢٠٠٠. ويبين الجدول أن معدل مشاركة الرجال والنساء، بسن ١٥ عاماً فما فوق، في القوة العاملة هبط سنة ٢٠٠١. لكن يبدو أن هذا الاتجاه اتخذ مساراً معاكساً سنة ٢٠٠٣ بالنسبة إلى الرجال والنساء على حد سواء، مع أنه لم يصل إلى المستويات السابقة لمشاركة القوة العاملة في سنة ٢٠٠٠ البالغة ٧٠,١٪. كما نلاحظ المسار المعاكس للاتجاه التنازلي في مشاركة النساء أيضاً. كذلك يبين الجدول أن نسبة البطالة بين النساء ارتفعت اعتباراً من سنة ٢٠٠٠. وقد يشير ذلك إلى أن نسبة أعلى من النساء بدأت بالسعي للعمل كوسيلة من أجل التصدي للفقر ومرحلة الطوارئ، ولا سيما أن معدل مشاركتهن في القوة العاملة في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ تجاوز المعدل في سنة ٢٠٠٠. وإذا جمعنا عدد النساء العاملات والعاطلات عن العمل، نلاحظ زيادة تبلغ ٣٢٪ في عدد النساء المسجلات في القوة العاملة في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤، في مقابل ٢٥٪ في سنة ٢٠٠٠. بعبارة أُخرى، نجد أنه

Digitized by Birzeit University Library

في حين هبطت نسبة تشغيل الإناث خلال السنتين الأوليين من الانتفاضة بمعدل ٢,٣٪ لسنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٢، ارتفع معدل النساء العاطلات عن العمل بمعدل لا يتلاءم وهذا الرقم. ويمكن تفسير هذه الأرقام لا من خلال التدني الأول ومن ثم الارتفاع في معدل مشاركة النساء في القوة العاملة، فحسب، بل أيضاً من خلال دخول عدد جديد من النساء الباحثات عن عمل اللاتي يعجزن عن العثور على عمل. وقد يمثل ذلك مؤشراً إضافياً إلى مكامن القصور في أسواق العمل التي تميز بين الجنسين، وإلى الأساليب التي تواجه بها النساء الأزمات وأوقات الطوارئ.

الجدول ٥-٣

المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة المشارِكة

بحسب الجنس، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

| المؤشر | السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| القوة العاملة* | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ |
| معدل مشاركة النساء | ١٢,٧ | ١٠,٤ | ١٠,٤ | ١٢,٨ | ١٣,٢ |
| معدل مشاركة الرجال | ٧٠,١ | ٦٦,٨ | ٦٥,٥ | ٦٧,٦ | ٦٦,٦ |
| النساء العاملات في مجال الزراعة والصيد والأحراج | ٣٤,٦ | ٢٦,٣ | ٢٩,٩ | ٣٣,٦ | ٢٩,٦ |
| الرجال العاملون في مجال الزراعة والصيد والأحراج | ٩,٨ | ٩,٤ | ١١,٩ | ١١,٩ | ١١,٣ |
| النساء العاملات في الخدمات والنشاطات الأُخرى | ٤٥,٩ | ٥٤,٢ | ٥٤,٣ | ٢٩,٣ | ٥٢,٢ |
| الرجال العاملون في الخدمات والنشاطات الأُخرى | ٢٧,٠ | ٣١,٠ | ٣٢,٠ | ٥٠,١ | ٣١,٠ |
| النساء العاطلات عن العمل | ١٢,٣ | ١٤,١ | ١٧,٢ | ١٨,٦ | ١٨,٨ |
| الرجال العاطلون عن العمل | ١٤,٤ | ٢٧,٣ | ٣٣,٥ | ٢٦,٩ | ٢٧,٧ |

المصدر: PCBS 2004a, http://www.pcbs.org/english/gender/indicator.htm

* تتضمن الرجال والنساء في سن ١٥ عاماً فما دون.

إذا لخصنا نتائج التقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، نلاحظ أن إحدى المسائل المهمة المتعلقة بالقوة العاملة هي

Digitized by Birzeit University Library

زيادة تهميش النساء. فمعدل انخفاض نسبة المشاركة في القوة العاملة بعد انطلاق الانتفاضة أعلى كثيراً بين النساء منه بين الرجال. ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين: الأول عدم الاستقرار السياسي الذي أعاق النساء عن الذهاب إلى العمل ومكابدة الصعوبات اليومية التي فرضتها سياسة الإغلاق، والثاني قد يكون رغبة النساء في استعادة وضعهن ربات منزل كآلية دفاعية بعد فترة طويلة من البحث العبثي عن عمل، ومن التعامل مع موقف المجتمع من عملهن باعتباره هامشياً مقارنة بعمل الرجال. واستناداً إلى التعريف الموسع،[٤] لم يطرأ تغيير على معدل مشاركة النساء في القوة العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، مع ذلك، تراجعت نسبة النساء في القوة العاملة في قطاع غزة. ومن الطبيعي أن يكون عدد النساء المسجلات كعاطلات عن العمل أقل مقارنة بعدد الرجال، خلال الفترة في قيد الدراسة. وحتى لو تبنينا التعريف الموسع للبطالة، فإن البيانات تظهر وجود تأثير سلبي في معدل مشاركة النساء في القوة العاملة. وبالتالي، إحدى استراتيجيات المواجهة التي تلجأ إليها النساء في أوضاع كهذه قد تتخذ اتجاهاً سلبياً يتمثل في انسحابهن من سوق العمل وتحديد دورهن كربات منزل، في حين أن الأرقام الخاصة بالرجال، المعرّفين بأنهم المعيلون الأساسيون، تعكس وجود نسبة بطالة فعلية عالية.

وتجدر الملاحظة هنا أن سوق العمل شهدت انتعاشاً في الثلاثة أرباع الأولى من سنة ٢٠٠٣، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، وهو ما عكس ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي. فقد زاد معدل التشغيل العام بنسبة ٢١,٣٪ مقارنة بالمستوى المنخفض الذي وصل إليه في سنة ٢٠٠٢. لكن الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣ سجل تدهوراً، الأمر الذي يشير ثانية إلى هشاشة الاتجاه ككل (ILO 2004, p. 21). واستناداً إلى تعريف منظمة العمل الدولية، كان هناك نحو ٢٩٠,٠٠٠ شخص (منهم ٨٩٪ من الرجال) عاطلين عن العمل، أو عاطلين ومُحبَطين بحيث لا يسعون للعثور على عمل. ويعني هذا أن معدل البطالة يصل إلى ٣٥,٥٪، وأن العدد مرشح للزيادة إذا شمل عدد النساء اللاتي يلازمن البيوت مضطرات لا باختيارهن (Ibid., p. 23).

كانت سياسات الإغلاق الإسرائيلية وعدم إعطاء تصاريح عمل يعنيان عجز العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل ومستعمراتها، إذ إن العمال في إسرائيل يأتون في معظمهم من القدس الشرقية. في حين أن العدد الفعلي للفلسطينيين من الضفة الغربية (عدا القدس) وغزة الذين يعملون في إسرائيل يعتمد إلى حد كبير على القيود التي تتغير باستمرار والمفروضة على حركة الأشخاص ضمن المناطق المحتلة

Digitized by Birzeit University Library

وإلى داخل إسرائيل. واستناداً إلى تقرير منسق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة (COGAT 2004)، فإن نسبة لا تتجاوز ٤,٢٪ من الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح سارية المفعول للعمل في إسرائيل، وفي المدن الصناعية التي تشرف عليها، وفي المستعمرات ضمن المناطق المحتلة، كانت من النساء. ويتم تشغيل النساء الفلسطينيات في المناطق أساساً بالزراعة وبالمرافق الصناعية وبأعمال الخدمات المنزلية (ILO 2004, p. 10). ولا يشكل تصريح العمل الساري ضمانة للتشغيل الفعلي، ولا سيما بالنسبة إلى العاملات اللاتي يتعين عليهن دخول إسرائيل للعمل (Ibid.).

شهدت سوق العمل تراجعاً فيما يتعلق بمشاركة العمال الذين يذهبون من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في إسرائيل ومستعمراتها. وكان هذا التراجع الناجم عن سياسة الإغلاق أكثر حدة في قطاع غزة، لأن الإغلاق فرض هناك بأسلوب أكثر قسوة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د). أمّا بشأن مشاركة النساء في العمل في إسرائيل والمستعمرات، فتجدر الإشارة إلى أن المعدل كان منخفضاً حتى قبل الانتفاضة، لكن كان للأوضاع المستجدة تأثير إضافي في مشاركتهن في العمل. وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة النساء العاملات في هذا القطاع لا تتجاوز ٠,١٪ (المصدر نفسه). ويتضح من البيانات الواردة في الجدول ٥-٤ أن الدخل الآتي من الأجور يبدو أكثر المداخيل ثباتاً بالنسبة إلى الأسرة، كما يظهر أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً في إعالة العائلة أكثر من القطاع العام.

**الجدول ٥-٤**

**التوزيع النسبي للأسر بحسب المصدر الرئيسي للدخل**

**كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس ٢٠٠٤ (٪)**

| | |
|---|---|
| أجر من القطاع الخاص | ٣١,٨ |
| مشاريع منزلية | ١٢,١ |
| أجر من القطاع العام | ١٨,٥ |
| العمل في الزراعة أو في تربية المواشي | ٥,٨ |
| الأجر من قطاع العمل الإسرائيلي | ٧,٩ |
| تحويلات | ٣,٤ |
| معونة مالية | ١٩,٢ |

المصدر: PCBS 2004a, p. 15.

Digitized by Birzeit University Library

من ناحية أُخرى، تشير البيانات الواردة في الجدول ٥-٢ إلى أن المهن لا تزال منفصلة بحسب النوع الاجتماعي. فالزراعة تبقى، بالنسبة إلى النساء، مجالاً مهماً للعمل على الرغم من تراجعه اعتباراً من سنة ٢٠٠٠، من معدل ٣٤,٦٪ إلى ٣٣,٦٪ في سنة ٢٠٠٣، وإلى ٢٩,٦٪ في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤. والأرجح أن هذا التقدير أقل من الواقع، ويتعلق بعدم تسجيل عمل النساء في قطاع الزراعة. وتبقى أعلى مستويات استيعاب النساء ضمن قطاع الخدمات، وتتراوح المعدلات ما بين ٤٥,٩٪ سنة ٢٠٠٠ و٥٤,٢٪ سنة ٢٠٠١، وبين تراجع يصل إلى ٢٩,٣٪ في سنة ٢٠٠٣، ليرتفع إلى ٥٢,٢٪ في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤، الأمر الذي ربما يشير إلى تقلب أوضاع السوق.

وهكذا يتبين أن عمل المرأة لا يزال يتركز في قطاعي الزراعة والخدمات، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح أكثر اعتباراً من سنة ٢٠٠٠، لكنه لا يزال منسجماً مع الاتجاه السائد اعتباراً من ستينيات القرن العشرين. ولا يزال العدد الأكبر من النساء يعمل في قطاع الخدمات، وهو القطاع الوحيد الذي يوظف فعلياً نسبة أكبر من العاملات. وشهدت قطاعات أُخرى (بما في ذلك الزراعة) انخفاضاً في مشاركة النساء، لكن ليس خلال سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٤ (PCBS 2004a). وكانت شهدت سوق العمل بعض الانتعاش في الثلاثة أرباع الأولى من سنة ٢٠٠٣ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما عكس الارتفاع الجاري في مستوى النشاطات الاقتصادية نتيجة تخفيف سياسة الإغلاق. كذلك ارتفع معدل التشغيل الكلي بنسبة ٢١,٣٪ مقارنة بالمستوى المنخفض الذي وصل إليه في سنة ٢٠٠٢. وأظهر التشغيل في كل من إسرائيل والمناطق المحتلة اتجاهاً إيجابياً، لكن الأداء المتدهور خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣ أبرز هشاشة الاتجاه ككل (ILO 2004, p. 21).

كذلك تغيرت الاتجاهات الخاصة بالذكور: أولاً بسبب تراجع قطاعي الصناعة والبناء، وثانياً بسبب الزيادة الجارية في قطاعي الزراعة والخدمات. ويعتبر قطاع البناء مهماً بصورة خاصة للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، فهو ينسجم مع نمط العمالة غير الماهرة المصدَّرة من المناطق. ويأتي الانخفاض الجاري في تشغيل الفلسطينيين في قطاع البناء نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلية والمستوى المنخفض نسبياً للصناعة. كما فَقَد الذكور إمكان العمل في القطاع الخاص في كل من الصناعة والحرف، إضافة إلى قطاع البناء المحلي. لكن يبدو مع ذلك أن هناك زيادة في المخططات الرامية إلى إيجاد أعمال خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. كما حافظ العمل في

Digitized by Birzeit University Library

القطاع العام (المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية) على ثباته، ولا سيما في الإبقاء على العدد نفسه من الموظفين، وحتى في زيادته في بعض المؤسسات المعينة. ويبدو أن تلك كانت سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية الرامية إلى دعم الأسر الفلسطينية. وحتى الآن، يحافظ القطاع العام على أهميته كقطاع يوفر تشغيل النساء، كما ورد سابقاً في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣ (UNDP 2003).

## الفصل المهني بين الجنسين في المناطق المحتلة

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن سياسة الإغلاق وسعت الفجوة بين الجنسين في مجال التشغيل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. إذ لم يكتف الاحتلال بالإبقاء على سوق العمل القائمة على التفرقة بين الجنسين بل عمّق، إلى جانب ذلك، الفصل المهني البنيوي القائم على النوع الاجتماعي من خلال سياسة الإغلاق، مثبّتاً بذلك سوق العمل البطريركية التي زادت في تهميش النساء عن طريق تحديد فرصهن وتدمير أو إغلاق المشاريع غير الرسمية المولدة للدخل (Kuttab 1989).

حالت القيود الثقافية دون حركة النساء تحت الحصار، كما أعادت سياسة الحصار إنتاج المعيل الذكر كنموذج وحيد للإنتاج الاقتصادي، متحدية بذلك النمط الجديد لمشاركة النساء في العمل المأجور الذي ساد في المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو. على سبيل المثال، نجد أن القيود التي تحد الحركة كانت لها نتائج متباينة بالنسبة إلى الرجال والنساء، فقد أثرت تلك القيود في المدرّسات والطالبات أكثر مما أثرت في نظرائهن الذكور، بسبب الصعوبات والمخاطر التي تواجهها الإناث في الذهاب إلى المدرسة والإياب منها. فهناك احتمال أكبر في توقف المدرّسات عن الذهاب إلى العمل، إذا توجب عليهن السير مسافات طويلة في مناطق منعزلة لتفادي نقاط التفتيش والمستوطنين (ILO 2004, p. 5). وقد ازدادت قيمة بعض الأعمال المعينة، بما فيها المهنية والمكتبية والخدمات والبيع بالتجزئة. وفي المقابل، نجد أن أهمية الأعمال المكتبية والخدمات وعمال السوق ازدادت، في حين فقدت المهن البسيطة والحِرَف أهميتها. ويتفق ذلك مع التغييرات الشاملة التي طرأت على القوة العاملة، أي فقدان فرصة العمل في إسرائيل، والضعف الذي انتاب قطاعي الصناعة

Digitized by Birzeit University Library

والبناء، وهما القطاعان اللذان يضمان أعمال المهن البسيطة، أو الحِرَف والمهن. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ب). وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تناقصت الأعمال في القطاعات المنتجة من الاقتصاد، وازدادت في القطاعات غير المنتجة. ونشأ العدد الأكبر من الأعمال، خلال الأعوام الثلاثة، ضمن قطاعات الخدمات والتجارة والزراعة. ونجد في المقابل أن قطاعي الصناعة والبناء سجلا نقصاً في العدد الأكبر من الأعمال (في الضفة الغربية فقط). ويشير هذا النقص إلى أن الاقتصاد في المناطق المحتلة كان يتحول في اتجاه نشاطات أقل إنتاجية تولِد قيمة مضافة أقل، وبالتالي دخلاً أقل (ILO 2000, p. 23).

## النوع الاجتماعي والوضع المهني

تتباين التغييرات التي تطرأ على الوضع المهني وفق النوع الاجتماعي. فقد ارتفع العدد الإجمالي للرجال الذين يعملون لحسابهم ولأفراد العائلة الذين لا يحصلون على أجر (وإن كان بنسبة بسيطة)، وتدنى عدد العمال والمستخدَمين بأجر. وتظهر البيانات الخاصة بالنساء تدني الأعداد في فئتي العاملات لحسابهن وصاحبات العمل، وهي حقيقة لها مضامينها السلبية العميقة بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي النسائي. كما نجد، بالإضافة إلى ذلك، انخفاضاً في معدل النساء، في مقابل الرجال، فيما يخص العمل كأفراد عائلة من دون أجر، فهناك نسبة ٣٠٪ ضمن هذه الفئة من النساء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ب).

يلاحَظ في الجدول ٥-٣ أن العمال الذين فقدوا عملهم انتقلوا إمّا إلى قطاع الخدمات لأنه الأكثر ثباتاً، وإمّا إلى مجال العمل لحسابهم، كما يظهر في الجدول ٥-٥، إذ كانت الزيادة بالنسبة إلى الرجال من ١٩,٥٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٣٠,٢٪ في سنة ٢٠٠٢. وإذا أخذنا في الاعتبار الاتجاه المتدني للتشغيل بأجر، يبقى الخيار الوحيد المتاح أمام العمال المأجورين العاطلين هو إيجاد فرص عملهم الخاص من خلال ابتكار مشاريع عمل لحسابهم الشخصي. أمّا بالنسبة إلى النساء، فقد ازداد العمل المأجور بمرور الوقت، من ٥٧٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٦٢٪ سنة ٢٠٠٢.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول ٥-٥

التوزيع النسبي للأفراد العاملين في المناطق الفلسطينية، بحسب وضع العمل والجنس، خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٢

| المؤشر | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| ذكور (١٠٠٠ شخص) | ٥٠٢ | ٥٠٤ | ٤٣٠ | ٤٠٧ |
| رب عمل (٪) | ٦,٢ | ٥,٤ | ٥,٣ | ٤,٤ |
| يعمل لحسابه (٪) | ١٩,٥ | ٢١,٤ | ٢٦,٧ | ٣٠,٢ |
| يعمل بأجر (٪) | ٦٩,٧ | ٦٧,٩ | ٦١,٩ | ٥٨,٧ |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر (٪) | ٤,٦ | ٥,٤ | ٦,٠ | ٦,٦ |
| إناث (١٠٠٠ أنثى) | ٨٦ | ٩٣ | ٧٨ | ٧٩ |
| ربة عمل (٪) | ١,٢ | ١,١ | ١,٣ | ٠,٠ |
| تعمل لحسابها (٪) | ١٤,٠ | ٩,٧ | ٧,٧ | ٨,٩ |
| تعمل بأجر (٪) | ٥٧,٠ | ٥٥,٩ | ٦٤,١ | ٦٢,٠ |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر (٪) | ٢٧,٩ | ٣٣,٣ | ٢٦,٩ | ٢٩,١ |
| نسبة الإناث إلى الذكور | | | | |
| رب عمل (٪) | ٣,٢ | ٣,٧ | ٤,٣ | ٠,٠ |
| يعمل لحسابه (٪) | ١٢,٢ | ٨,٣ | ٥,٢ | ٥,٧ |
| يعمل بأجر (٪) | ١٤,٠ | ١٥,٢ | ١٨,٨ | ٢٠,٥ |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر (٪) | ١٠٣,٩ | ١١٣,٨ | ٨١,٣ | ٨٥,٦ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠د، ٢٠٠٢ب.

تشير بيانات حديثة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات البطالة ارتفعت خلال سنوات الانتفاضة. فقد كان معدل البطالة للجنسين ١٤,١٪ سنة ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٢٥,٥٪ سنة ٢٠٠١، وإلى ٣١,٣٪ سنة ٢٠٠٢، لكنه هبط إلى ٢٥,٦٪ سنة ٢٠٠٣. وأصدر الجهاز المذكور بياناً صحافياً في أيار/مايو ٢٠٠٤ (PCBS 2004a) فحواه أن معدل البطالة في سنة ٢٠٠٣ انخفض إلى مستوياته السابقة، وتشير بيانات موزعة بحسب النوع الاجتماعي إلى هبوط معدل البطالة إلى ٢٦,٩٪ بين الرجال وإلى ١٨,٦٪ بين النساء.

يبين الجدول ٥-٦ وجود تغيرات في قطاعات التشغيل، لكن لسوء الحظ لا يتم تمييزها على أساس الجنس. على سبيل المثال، لا مجال للشك في أن معدل التشغيل في مجال الزراعة ارتفع إلى حد ما، الأمر الذي قد يشير إلى وجود اتجاه تصاعدي.

Digitized by Birzeit University Library

من جهة أُخرى، نجد أن معدل التشغيل في قطاع البناء تدنى بمرور الوقت، وهو ما يدل على أنه ناجم عن سياسة الإغلاق التي منعت العمال الفلسطينيين من الوصول إلى مواقع عملهم، وعن سياسة استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب من دول أوروبية، مثل رومانيا، أو من دول شرق أوسطية كتركيا. كما هبط معدل التشغيل في قطاع الصناعة، في حين اتخذ قطاع الخدمات منحى معاكساً: ٢٩,٩٪ ممن تم تشغيلهم سنة ٢٠٠٠ كانوا يعملون في هذا القطاع، لكن بحلول سنة ٢٠٠٣ أصبح المعدل ٣٢,٩٪. وبالتالي يتضح من الجدول أن الاقتصاد غير مستقر، وأننا لا نستطيع وضع أحكام نهائية بشأن التشغيل بما أن الاتجاهات ليست متسقة بطريقة أو بأُخرى، لكنه يبين أن قطاعي الزراعة والخدمات يبدو كأنهما عوضا الأعمال التي تمت خسارتها في قطاعي الصناعة والبناء.

الجدول ٥-٦

التغيرات الرئيسية في مؤشرات القوة العاملة في المناطق المحتلة، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ (معايير منظمة العمل الدولية)

| المتغير | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مشاركة القوة العاملة(٪) | ٣٩,٠ | ٤٠,٠ | ٤٠,٥ | ٤١,٤ | ٤١,٦ | ٤١,٥ | ٣٨,٧ | ٣٨,١ | ٤٠,٤ |
| عمالة كاملة (٪) | ٦٠,٧ | ٦٤,٣ | ٧٠,٤ | ٧٩,١ | ٨٢,٨ | ٨٠,٩ | ٧٠,٥ | ٦٤,٤ | ٦٨,٢ |
| عمالة محدودة (٪) | ٢١,١ | ١١,٩ | ٩,٣ | ٦,٥ | ٥,٤ | ٥,٠ | ٤,٠ | ٤,٣ | ٦,٢ |
| بطالة (٪) | ١٨,٢ | ٢٣,٨ | ٢٠,٣ | ١٤,٤ | ١١,٨ | ١٤,١ | ٢٥,٥ | ٣١,٣ | ٢٥,٦ |
| يعمل في الزراعة (٪) | ١٢,٧ | ١٤,٢ | ١٣,١ | ١٢,١ | ١٢,٦ | ١٣,٧ | ١٢,٠ | ١٤,٨ | ١٥,٧ |
| يعمل في البناء (٪) | ١٩,٢ | ١٦,٨ | ١٨,٤ | ٢٢,٠ | ٢٢,١ | ١٩,٧ | ١٤,٦ | ١٠,٩ | ١٣,١ |
| يعمل في الصناعة (٪) | ١٨,٠ | ١٦,٨ | ١٦,٤ | ١٥,٩ | ١٥,٥ | ١٤,٣ | ١٤,٠ | ١٢,٩ | ١٢,٥ |
| يعمل في الخدمات (٪) | ٢٥,٦ | ٢٩,٢ | ٢٨,٢ | ٢٧,١ | ٢٨,١ | ٢٩,٩ | ٣٤,٥ | ٣٦,٩ | ٣٢,٩ |
| عمال مهن بسيطة (٪) | ١٨,٣ | ٢٨,٧ | ٢٨,٩ | ٣١,٠ | ٢٩,٧ | ٢١,١ | ١٦,١ | ١٤,٢ | ١٤,٣ |
| عمال حرف ومهن مرتبطة بها (٪) | ٢٧,٥ | ٢٤,٠ | ٢٤,٦ | ٢٤,٧ | ٢٢,٧ | ٢٢,٠ | ١٩,٠ | ١٧,٥ | ١٨,٦ |
| يعمل في إسرائيل والمستعمرات (٪) | ١٦,٢ | ١٤,١ | ١٧,١ | ٢١,٧ | ٢٣,٠ | ١٩,٦ | ١٣,٧ | ١٠,٣ | ٩,٧ |
| أرباب عمل (٪) | ٦,٩ | ٥,٥ | ٥,٣ | ٥,٨ | ٥,٥ | ٤,٦ | ٤,٧ | ٣,٧ | ٣,٥ |
| يعمل لحسابه (٪) | ٢١,٢ | ٢٢,٣ | ٢٢,٩ | ٢١,٠ | ١٨,٧ | ١٩,٦ | ٢٣,٩ | ٢٦,٨ | ٢٧,٨ |
| يعملون بأجر (٪) | ٦١,٧ | ٦١,٤ | ٦٢,٠ | ٦٥,٣ | ٦٧,٨ | ٦٦,١ | ٦٢,٢ | ٥٩,٢ | ٥٧,٣ |

Digitized by Birzeit University Library

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر(٪) | ١٠,٢ | ١٠,٨ | ٩,٨ | ٧,٩ | ٨,٠ | ٩,٧ | ٩,٢ | ١٠,٣ | ١١,٤ |
| معدل أيام العمل الشهرية* | ٢١,٠ | ٢٢,٠ | ٢٢,٠ | ٢٣,٠ | ٢٢,٦ | ٢٣,٢ | ٢٣,١ | ٢٣,٠ | ٢٣,٣ |
| معدل ساعات العمل الأسبوعية* | ٤٢,١ | ٤٣,٥ | ٤٤,٠ | ٤٥,٠ | ٤٤,٢ | ٤٣,١ | ٤٢,٢ | ٤١,١ | ٤١,٧ |
| معدل الأجر اليومي الصافي* | ٤٦,٣ | ٤٦,٢ | ٥٠,٠ | ٥٧,٧ | ٦٩,٢ | ٦٩,٢ | ٦١,٥ | ٦٠,٠ | ٥٥,٨ |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣.
* يشمل العمال في إسرائيل والمستعمرات.

## استراتيجيات المواجهة الخاصة بالنساء: التشغيل غير الرسمي والإنتاج المنزلي

في هذا القسم، القضية الجدلية التي أود توضيحها هي أنه على الرغم من كون النساء لم يحصلن على فرص عمل في سوق العمل الرسمية، فإنهن مصممات على العمل، وقد خلقن فرصهن الخاصة، إمّا بالعمل في القطاع غير الرسمي، وإمّا بإيجاد حيز منزلي خاص بهن لإنتاج سلع للاستهلاك المنزلي، وإمّا للسوق المحلية. وأحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالنساء المسؤولات عن عائلات كثيرة العدد إلى التوجه إلى إنتاج المواد الغذائية أو إلى تأمين الخدمات داخل منازلهن، هو الاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية ومحاولة خفض النفقات. ويمثل ذلك استراتيجيا مواجهة يجري تبنيها بكثافة في حالات محددة، عندما تواجه الأسر ضغوطاً أو أزمات مالية، قد تنجم عن بطالة معيل الأسرة أو سجنه أو وفاته. أمّا في أوقات الأزمة المالية، عندما تتعرض موارد رزق الأسرة للتهديد، فتصنف هذه النشاطات كاستراتيجيات مواجهة اقتصادية. وأمّا في أوقات الأزمات الوطنية أو السياسية، فيمكن اعتبار هذه النشاطات بمثابة استراتيجيات مقاومة تلجأ إليها النساء استجابة لتهديد إفقار العائلة أو انهيارها.

وتشير الاتجاهات العالمية العامة للقطاع غير الرسمي بوضوح إلى أن اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة العالمية لم يؤديا عامة، نتيجة عدة عوامل، إلى توليد عمل مأجور في مجالات كافية لاستيعاب فائض عدد العمال. ويتضح من الدلائل أن عملية العولمة تركت تأثيراً سلبياً، وبأساليب شتى، في الاقتصادات التي لا تتمتع بقدر كاف

Digitized by Birzeit University Library

من التنوع، الأمر الذي أوجد رابحين وخاسرين. ويبدو كسب الرزق في القطاع غير الرسمي الخيار الوحيد للخاسرين، وله مضامين تتعلق بالنوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى وجود فائض نسبي في التمثيل النسائي ضمن هذا القطاع في معظم مناطق العالم (Sethuraman 2000).

في سياق الضفة الغربية وقطاع غزة، توصل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال مسح القوة العاملة، إلى نتيجة فحواها أن العمل غير الرسمي يمثل عملاً غير مأجور ضمن العائلة وعملاً للحساب الشخصي، في وقت واحد. واستناداً إلى مسح استخدام الوقت، الذي أُجري خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، فإن ٣٠,٢٪ من النساء العاملات و٥,٦٪ من الرجال كانوا يعملون في قطاع العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في سنة ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بقطاع غزة، النسبة هي ٤٣,٨٪ للنساء و٤,٤٪ للرجال. إذاً، تمثل النساء في كل من الضفة والقطاع النسبة العظمى من العمال في القطاع غير الرسمي. وضمن فئة العاملين لحسابهم، هناك ٩,٤٪ من العاملات في الضفة الغربية و١١,٦٪ في غزة. الافتراض هنا هو أن المهنيات قليلات العدد، وبالتالي تمثل النسب المذكورة العاملات في القطاع غير الرسمي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠١).

## الاتجاهات المحلية:
## التشغيل غير الرسمي

لم يتم إدراج العمل غير الرسمي كفئة ضمن أعمال مسح القوة العاملة في المناطق المحتلة، لكن كان هناك افتراض أن فئات العمل الثانوي، ورب العمل، والعامل لحسابه، يمكن أن تعطي فكرة ما عن العمل غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير فئتا العمال المأجورين غير النظاميين والعمال المتعاقدين من الباطن، المدرجتان في مسح القوة العاملة، إلى وجود تمركز للنساء، وخصوصاً في الفئة الثانية (Heiberg and Ovensen, op. cit.). لقد تنامى التشغيل غير الرسمي في فلسطين نتيجة عدة عوامل، يمكن تفسيرها في سياق اندماج الاقتصاد الفلسطيني في الاتجاهات الاقتصادية العالمية والإقليمية. لكن هناك عوامل أُخرى تاريخية وسياسية تمثل الأسباب الأساسية الخاصة بفلسطين (Esim and Kuttab, op. cit.). ويمكن اعتبار التشغيل غير الرسمي إمّا الخيار الوحيد المتاح أمام النساء، وإمّا أشكالاً من المواجهة بهدف البقاء،

Digitized by Birzeit University Library

ولا سيما في سياق الأزمة الوطنية، كما في الانتفاضتين الأولى والثانية.

تُظهر نتائج مسح معهد فافو لسنة ١٩٩٣ أن النساء يمثلن ٦٢,٥٪ من جميع الأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي في قطاع غزة، و٥٥,٥٪ من هؤلاء هن في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف العاملين في القطاع غير الرسمي في فلسطين هو من النساء[٥] (Ovensen, op. cit.; Esim and Kuttab, op. cit.).

يعتبر قطاع الزراعة ثاني أكبر مجال لتشغيل النساء في المناطق المحتلة، حيث تعمل النساء أساساً إمّا كعامل بلا أجر ضمن العائلة، وإمّا كمزارعات مستأجِرات. وقد أصبح الطابع النسوي للعمل الزراعي في غزة ظاهرة بعد أن بدأ الرجال يهجرون الزراعة إلى أعمال تدر دخلاً أفضل في قطاعات أُخرى. وإذا نظرنا إلى حصة عمل الرجال في الزراعة في غزة، نجد أن المعدل لا يتجاوز ١١,٥٪ مقارنة بمعدل النساء البالغ ٤١,٢٪ (Esim and Kuttab, op. cit.). كما تقوم النساء بنوعين من العمل من داخل المنزل: الأول، الإنتاج التقليدي الذي يدر دخلاً، ويتضمن تصنيع المواد الغذائية، ونسج السجاد، والحرف اليدوية؛ الثاني، التعاقد الصناعي من الباطن في مجالات إنتاج الملابس وصناعة الجلود والأحذية (Ibid.).

لا يمكن للطرق التقليدية في قياس القوة العاملة أن تتوصل إلى معرفة النشاط الاقتصادي للنساء معرفة وافية. ويعزو كل من مسح فافو لسنة ١٩٩٣ وأوفينسين (Ovensen, op. cit.) هذا التعارض إلى طرق القياس، وإلى تعريف مفهوم العمل. وهنا يفرض السؤال نفسه نظراً إلى التضارب الجلي بين المعدل المسجل المتدني لمشاركة النساء في القوة العاملة وبين مستوى تعليمهن العالي ومؤهلاتهن لدخول سوق العمل. إن احتمال كون عمل النساء يتصف بطبيعة إلزامية أو غير مدفوعة الأجر، قد يؤدي إلى تقدير حجم عملهن بأقل مما هو عليه في الواقع، لكن يجب ألاّ نخلط ذلك بفكرة عدم تشغيل كامل العدد المتوفر للعمل من النساء، أو عدم الاستفادة من جميع إمكانات تشغيلهن. بل على العكس، فنتائج مسح استخدام الوقت بالنسبة إلى النساء تبين أنهن يمضين ستين ساعة، وسطياً، في الأسبوع في الأعمال المنزلية وفي نشاطات تدر دخلاً (Heiberg and Ovensen, op. cit.؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠١ب). وبالنسبة إلى النساء من ذوات المهارات الأعلى قد يشكل القطاع غير الرسمي بديلاً أيضاً، عندما تقفل في وجوههن فرص العمل الرسمي، أو عندما تحمل هذه الفرص طابعاً استغلالياً. وقد وردت في عدة دراسات قضايا مثل انخفاض الأجور والاستغلال

Digitized by Birzeit University Library

كأسباب تدفع النساء إلى تفضيل العمل من داخل المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، وإذا أخذنا في الاعتبار البنية العمرية للنساء في القطاع غير الرسمي (في مجال البيع المتجول بصورة أساسية)، نجد أن هذا القطاع يمثل خيار "المهنة الثانية" لدى النساء اللاتي تجاوزن سن الإنجاب. وتشكو النساء في مختلف قطاعات التشغيل غير الرسمي جرّاء الطبيعة الموسمية وغير المستقرة لعملهن، ويوردن أسباباً من نوع عدم الثبات وانخفاض الأجور (Hammami 2001).

## "الحاجة أُمّ الاختراع":
## المشاريع التي تدر دخلاً

حوّل الاحتلال الإسرائيلي القسم الأعظم من مجال التشغيل الفلسطيني، خلال فترات معينة من النضال الوطني، إلى مجال تشغيل غير رسمي. ونظراً إلى تقلب وضع القطاع الرسمي، ونتيجة الاضطرابات السياسية، تحول التشغيل غير الرسمي إلى ثقافة يومية وإلى أسلوب حياة. واستناداً إلى منظمة العمل الدولية، هناك ترابط وثيق بين الوضع الاقتصادي والاحتلال العسكري يضع الخسائر الفادحة للانتفاضة الفلسطينية في موقع المؤشر إلى عنف الصراع، ويقارن هذا المؤشر بالبطالة في المناطق المحتلة. هذه الخطّية التشاركية (co-linearity) بين الاتجاهين تدعم الرأي القائل إن تصاعد وتيرة الصراع يؤدي إلى تدني مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يترجم إلى ارتفاع معدل البطالة. ومع أن هذه الدلائل لم تتضح إحصائياً بعد، فإن معدل البطالة في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣ يظهر نسبة ٢٠,٧٪ في الضفة الغربية و٣١,٩٪ في غزة. والأهم من المعدل هو العدد المرتفع لكل من الأشخاص العاطلين عن العمل والعمال المحبَطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣). واستناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع المعدل ضمن فئة الرجال العاملين لحسابهم من ١٩,٥٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٣٠,٢٪ سنة ٢٠٠٢، وهو مؤشر آخر إلى أن الرجال يتحولون إلى القطاع غير الرسمي. وينتشر التشغيل غير الرسمي للنساء الفلسطينيات نظراً إلى محدودية فرص العمل في سوق العمل الرسمية. وتعتبر النساء، في الوقت نفسه، ضحايا الأزمة وحيزاً للمعرفة المتعلقة بآليات المواجهة. وكي تتمكن النساء من خفض التكاليف وزيادة الأرباح، يلجأن إلى استراتيجيات من نوع التصنيع على نطاق ضيق وإعادة توزيع الوقت (Singerman 1998).

Digitized by Birzeit University Library

تؤكد البيانات الناتجة من مسح محدود النطاق نسبياً لثلاثمئة امرأة أجراه معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، في حزيران/يونيو ٢٠٠١، أن النساء في المناطق الفلسطينية المحتلة يلجأن إلى العمل في قطاع التشغيل غير الرسمي نتيجة محدودية الفرص المتاحة في سوق العمل. وتتألف العينة من نساء كن يعملن في مشاريع تدر دخلاً تقوم على أساس تشغيل غير رسمي، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبين من المسح أن النساء في أغلبيتهن كن يفتقرن إلى المهارة، وأن إنتاجهن يعتبر امتداداً لأدوارهن التقليدية في الأعمال المنزلية، ولا يدر دخلاً مرتفعاً. وكان التوزيع وفق العمر كالتالي: ٤٢٪ منهن بين الثلاثين والأربعين من العمر؛ ٣٧,٥٪ تجاوزن الأربعين؛ ٢٠,٥٪ دون الثلاثين، وهذا شبيه بالتكوين العام الموجود في دراسات أُخرى.(٦) وكانت النساء في العينة في أغلبيتهن متزوجات ولديهن أطفال بمعدل ٤,٨ أطفال، و٦٠٪ منهن كان أطفالهن دون السابعة من العمر، كما كنّ يعملن في معظمهن أساساً في مجال العمل غير الرسمي في قطاعي الخدمات والتجارة. مع ذلك، كان العدد الأكبر من النساء، نصف العينة تقريباً، ممن أنهى الدراسة الثانوية (Esim and Kuttab, op. cit.).

## الاقتصاد المنزلي:
## العمل من داخل المنزل

أدى النشاط الاقتصادي المنزلي، تقليدياً، دوراً مهماً في الحفاظ على الأسر، وتمثل في معظم الحالات في إنتاج المواد الغذائية من أجل الاستهلاك، ومن أجل البيع أيضاً. ويعتبر هذا الاقتصاد مجالاً نسائياً إلى حد كبير. لكن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية السريعة التي حدثت خلال أعوام الاحتلال، وتزايد التحاق العمال بسوق العمل الإسرائيلية، وتجزئة الأراضي ومصادرة ملكيتها، والتحكم في الموارد المائية، أمور كلها لا بد من أنها تركت أثراً في مكانة الاقتصاد المنزلي وأهميته. وبمرور الوقت، بدا واضحاً أن هناك تغييراً في أنماط استهلاك الطعام، فقد تحول الناس من المنتوجات المحلية المزروعة في البيوت إلى الطعام الجاهز المصنّع. وأثارت التغييرات المذكورة أسئلة بشأن إمكان استمرار الاقتصاد المنزلي كاستراتيجيا منزلية في مواجهة تلك التغييرات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية. وفي سنة ١٩٩٩ أجرى معهد دراسات المرأة مسحاً حاول فيه دراسة ما إذا كان الإنتاج المنزلي لا يزال يمثل إحدى سمات

Digitized by Birzeit University Library

استراتيجيات البقاء الأسرية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وحدد المسح إنتاج المواد الغذائية والنشاطات الزراعية الثانوية وتربية المواشي باعتبارها مجالات ممكنة لبقاء اقتصاد منزلي يقوم على نوع اجتماعي، وإن كان بأشكال جديدة.

كشف التحليل الأولي لإجابات ٢٢٢٢ امرأة أن تصنيع المواد الغذائية في المنزل لا يزال حياً ونشيطاً. وذكرت ٨٠٪ من النساء أنهن يقمن بتصنيع المعجنات، و٧٥٪ يصنعن أغذية محفوظة، و٦٣٪ ما زلن يصنعن الخبز، و٢٤٪ يصنعن منتوجات الألبان. ويعني هذا، بعكس التوقعات، أن هذه السمة بعينها من سمات الاقتصاد المنزلي لا تزال مستمرة، وتشكل جزءاً كبيراً من عمل النساء غير مدفوع الأجر في التجمعات التي شملها المسح. وفي المقابل، نجد أن ١٤٪ فقط من النساء ذكرن أنهن يعملن في نشاطات زراعية ثانوية، كزرع حديقة خضروات وجمع الأعشاب في المواسم، وذكرت ١٠٪ أنهن يربين الطيور الداجنة، و٣٪ يربين المواشي، و٠,٤٪ يربين النحل، وتشير تلك النسب إلى تراجع الإنتاج الزراعي كأسلوب حياة بمرور الوقت.

وبعد إضافة الإجابات الخاصة بنشاطات الإنتاج المنزلي إلى الفئات الثلاث، تم تطوير مؤشر الإنتاج المنزلي، الذي كشف بصورة عامة أن ١١٪ من اللاتي شملهن المسح لم يكنّ من العاملات في أي من تلك النشاطات، و٢٤٪ كنّ يعملن في نشاط واحد منها، و٣٨٪ كنّ يعملن في نشاطين، و٣٠٪ كن يعملن في ثلاثة نشاطات لغاية ثمانية نشاطات. كما كشفت البيانات وجود نمط من تزايد الإنتاج المنزلي مع التقدم في العمر، لكن ليس مع ارتفاع المستوى التعليمي. فهناك ٣٩٪ من النساء من الفئة العمرية ٢٠-٢٩ يعملن في نشاطين، و٢٤٪ في ثلاثة نشاطات؛ وبين النساء من الفئة العمرية ٣٠-٣٩، هناك ٤٢٪ يعملن في نشاطين و٢٩٪ في ثلاثة نشاطات؛ ومن الفئة العمرية ٤٠-٤٩ ثمة ٤١٪ يعملن في نشاطين و٣٠٪ في ثلاثة نشاطات. يبدأ سن ذروة النشاط بالانحدار بعمر الخمسين فما فوق، فهناك ٢٤٪ من هذه المجموعة ذكرن أنهن يعملن في نشاطين، و٢٥٪ يعملن في ثلاثة نشاطات أو أكثر. وهكذا، يبدو الإنتاج المنزلي متأثراً بالعمر لا كفئة بيولوجية فحسب، بل أيضاً كمرحلة في دورة حياة المرأة. فيصل الإنتاج المنزلي ذروته خلال السنوات الوسطى من دورة حياة المرأة، وغالباً بعد أن يكتمل عدد أفراد الأسرة، لكن عندما يكون الأولاد لا يزالون في المنزل تتطلب إعالتهم عملاً ودخلاً إضافيين.

النتيجة الثانية اللافتة للنظر التي توصل إليها مسح معهد دراسات المرأة هي العلاقة العكسية بين الإنتاج المنزلي والعمل المأجور. ففي حين وصفت ٨٪ من

Digitized by Birzeit University Library

النساء اللاتي شملهن المسح أنفسهن بأنهن يعملن بأجر، تبين أن ٤١٪ من هؤلاء النساء العاملات ذكرن أنهن لا يعملن، أو يعملن بالحد الأدنى (أي في نوع واحد من الإنتاج)، في مجالات إنتاج المواد الغذائية والنشاط الزراعي وتربية الحيوان، في مقابل ٣٥٪ من النساء غير العاملات، وكذلك أن ٥٩٪ من النساء العاملات يعملن في نشاطين لغاية ثمانية نشاطات مقارنة بـ ٦٥٪ من النساء الموجودات خارج سوق العمل. يتضح من ذلك أنه على الرغم من ارتفاع مستوى انشغال النساء العاملات بالإنتاج المنزلي، فإنهن يقمن بذلك بمعدل أدنى كثيراً من معدل النساء العاملات داخل المنزل فقط.

وكما كان متوقعاً، ظهرت أهمية التباينات الحضرية - الريفية. فهناك ٥٨٪ من النساء الحضريات يعملن في نشاطين لغاية ثمانية نشاطات، في مقابل ٦٥٪ في المخيمات و٨١٪ في القرى؛ أي أن النساء الريفيات يعملن في مجال الإنتاج المنزلي بنسبة أعلى كثيراً من نساء المخيمات، وتأتي بعدهن نساء المدينة. ويبدو أن العامل الحاسم هنا هو توفر الأرض والحيز، إضافة إلى أسلوب الحياة الريفي الزراعي أو شبه الزراعي. واللافت للنظر هنا أن نساء المخيمات يبدين أكثر نشاطاً في الإنتاج المنزلي من نساء المدينة، وقد يكون لذلك علاقة بالحاجة المادية وبعدد أفراد العائلة الكبير. كذلك من الواضح أن نساء غزة يبدين نشاطاً أكبر في مجال الإنتاج المنزلي، فهناك ٧٠٪ منهن يعملن في نشاطين لغاية ثمانية نشاطات من الإنتاج، في مقابل ٦٦٪ في المنطقة الوسطى (الأكثر ميلاً إلى الطابع الريفي)، و٦٥٪ في الجنوب، و٦٣٪ في الشمال، ونسبة متدنية دائماً في مدينة القدس تبلغ ٣٢٪. ويبدو هذا أمراً منطقياً إذا اعتبرنا الإنتاج المنزلي، في الأساس، دعماً للحاجات المباشرة، آخذين في الاعتبار مستويات الفقر في غزة. ونجد معدلات مماثلة في المناطق الأُخرى باستثناء القدس.

على العموم، يمكن القول إن هناك نسبة لا يستهان بها من النساء تعمل في الإنتاج المنزلي، وإن بدرجات متفاوتة، بحسب مرحلة دورة الحياة، ووجود أطفال في طور النمو، وبحسب ما إذا كانت المرأة نشيطة في مجال القوة العاملة، وبحسب الموقع. بعبارة أُخرى، لا يزال الاقتصاد المنزلي يمثل مكوناً مهماً في عمل المرأة، حتى لو كانت تمارس عملاً مأجوراً خارج المنزل، ويبدو أنه استراتيجيا مهمة تلجأ إليها العائلات من أجل مواجهة الدخل المحدود وحجم العائلة الكبير.

في المسح المذكور أعلاه، طلب من المشاركات شرح سبب عملهن في مجال الإنتاج المنزلي. وقد أوردت ٢٢٪ من النساء جميعاً العاملات في مجال الإنتاج

Digitized by Birzeit University Library

المنزلي أسباباً مالية، أي دعم دخل العائلة، وأوردت ٤٥٪ عوامل أُخرى، من نوع أن الطعام في هذه الحالة سيكون ألذ، وأفضل وأنظف، وصحياً أكثر، وأوردت ٣٣٪ السببين معاً. بالإجمال، عللت ٥٥٪ من النساء عملهن بالإنتاج المنزلي أنه دعم لدخل العائلة. واللافت أن نسبة لا تتجاوز ٢٪ من النساء اللاتي قلن إنهن يعملن في مجال الإنتاج المنزلي، أضفن أنهن يمارسن ذلك بغرض البيع.

تكشف نتائج المسح أن الاقتصاد المنزلي ما زال يتمتع بالأهمية. ومع أن الجزء الأكبر من الإنتاج مخصص بصورة أساسية للاستهلاك لا للتجارة، فإن هذه الاستراتيجيا تخفف ضغط تدني الأجور والمداخيل (IWS 2001).

## في مواجهة الأزمة الوطنية: المقاومة عبر الصمود وفك الارتباط والتكيف

تعلّم الفلسطينيون كيف يتكيفون اقتصادياً منذ بداية الاحتلال في سنة ١٩٦٧، عندما بدأ كل من قيمة الأرض الزراعية واقتصاد الكفاف يتدهور ويضعف في مواجهة المنافسة مع الزراعة الإسرائيلية. وقد أدى تحول الفلاحين الفلسطينيين إلى بروليتاريا وإدخال مبدأ اقتصاد النقد، إلى تغيير في أنماط الاستهلاك بالتدريج جعلها أكثر انسجاماً مع الاستهلاك الموجّه إلى السوق. وفي سياق كهذا، بدأت الأسرة تتحول من كونها وحدة إنتاجية لتصبح وحدة استهلاكية. ويمكن أن تكون العودة إلى أنماط الاستهلاك التقليدية، التي يشكل فيها الاقتصاد المنزلي استراتيجيا للمواجهة، هي المنفذ الوحيد لتفادي التحديات أو الأزمات الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي. وضمن مختلف هذه الأوضاع من الصعوبات السياسية والاقتصادية تصبح الأسرة الفلسطينية الوحدة (unit) التي تصنع القرار، وفي الأوضاع التي تهدد وجود الأسرة واستمراريتها تلجأ الأخيرة إلى تبني استراتيجيا تجمع بين عدة خيارات مواجهة. وأصبح من الممكن أن تلجأ الأسرة إلى وضع صيغة لمصادر الدخل والنفقات يشكل فيها ضم أو تجميع الموارد مبدأ أساسياً، وهي صيغة متجذرة بعمق في ثقافة التضامن غير الرسمي. وعلى الرغم من قلة الدراسات في هذا المجال، فإن هذا الافتراض يبدو منطقياً على أساس معرفتنا بالمجتمع المحلي.

خلال الانتفاضة الأولى، تبنت عملية "التنمية" منهجية أكثر شمولاً، اتخذت فيها مسألتا النوع الاجتماعي والبعد الطبقي صبغة أكثر سياسية، لأنهما رُبطتا بالرؤية

Digitized by Birzeit University Library

المستقبلية للدولة الفلسطينية، الدولة التي عُرّفت بأنها ديمقراطية وقادرة على تعزيز فرص متكافئة للجنسين. وفي هذا السياق، تبنت النساء استراتيجيا مقاومة إيجابية، إمّا بصورة إنتاج جماعي لمواد قابلة للتسويق في أسرة واحدة أو في الأحياء، وإمّا بصورة تعاونية إنتاجية في حيز مستقل، بهدف مقاطعة البضائع الإسرائيلية وإيجاد دخل يدعم عائلاتهن (Kuttab, op. cit.). وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت منظمات جماهيرية فلسطينية متنوعة لتتولى عملية التنمية، كان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الحيوية لسياسة المقاومة التي عززتها القيادة المشتركة للانتفاضة عن طريق التوجه إلى تأمين الحوائج الأساسية لمختلف قطاعات المجتمع. وقد تعاملت المنظمات المذكورة مع نطاق واسع من الفئات الاجتماعية في المدن والمناطق الريفية ومخيمات اللاجئين، واتبعت منهجية لامركزية جعلتها أكثر تحسساً لأولويات الناس وحاجاتهم، كما التزمت تغيير نوعية حياة الناس، ومنحهم قوة سياسية تساعدهم في مواجهة سياسات قوى الاحتلال وممارساتها، وفي التجاوب مع أجندة الحركة الوطنية السياسية. وقد أدت تلك المنظمات دوراً مهماً في إضفاء الصبغة الثورية على سياستي "الصمود" و "البقاء" الموجودتين أصلاً، وتحويلهما إلى استراتيجيا أكثر ديناميكية للمقاومة وفك الارتباط (.Ibid).

وعلى الرغم من أن تلك المنظمات الجماهيرية كانت تشكل امتداداً للحركة الوطنية، فإنها تبنت نشاطات اقتصادية، مثل المشاريع التي تدر الدخل، وذلك كجزء من برنامج سياسي يهدف إلى تحدي الاحتلال الإسرائيلي. كما أنها أضافت مبادئ أُخرى غير اقتصادية، كالتحرير الاجتماعي (خطابياً على الأقل)، وجعلتها جزءاً لا يتجزأ من حركتي التحرير الوطنية والاقتصادية. وكانت استراتيجيتها الخاصة بالمقاومة هي إنشاء عدة مؤسسات إنتاجية فعالة تعزز الاقتصاد الفلسطيني وتقلل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. أمّا هدفها الجوهري فكان تحويل المجتمع الفلسطيني من مجتمع مستهلك ومتلق سلبي للبضائع الإسرائيلية والمعونات الخارجية، إلى مجتمع ذي اقتصاد منتج وفاعل قادر على الاستجابة لحوائج المجتمع وأولوياته. وإلى حين ذلك، كانت المنظمات الجماهيرية توفر مستوى معقولاً من الخدمات والدعم للناس كشرط من شروط الصمود (.Ibid). ومع أن تلك الاستراتيجيات كانت مرتبطة بالانتفاضة، إلاّ إن بعضها لا يزال مستمراً، وتشير شهادات النساء في دراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، التي تتناول تأثير العنف السياسي، إلى استمرار تلك الاستراتيجيات على مستوى الأحياء، وخصوصاً في أوقات حظر التجول الطويل والحصار (Kuttab and Barghouti 2002).

Digitized by Birzeit University Library

## المواجهة من أجل البقاء: انتفاضة الأقصى

تأخذ استراتيجيات المواجهة أشكالاً متعددة. فهي قد تقوم على أساس نشاط واحد أو عدة نشاطات متوازية، وذلك بحسب قوة وعمق عوامل تهديد الأمان التي تواجهها العائلة. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تكون قصيرة الأجل أو طويلة وفقاً لطبيعة الأزمة وإطارها الزمني. إن أي أزمة تتطلب نوعاً من التكيف، لكن عندما تستمر الأزمة مدة طويلة وتتجاوز الوقت والمجال المعقولَين، تتحول إلى صراع بشأن البقاء. وما نشهده حالياً في فلسطين إنما هو صراع أحادي الجانب بشأن البقاء يشمل الأسر والعائلات الفلسطينية التي تستخدم صيغاً وأشكالاً متعددة من استراتيجيات البقاء بهدف التأقلم مع أشد الأوضاع قسوة. لقد قوضت القوات الإسرائيلية أسس بقاء العائلة وهددتها عبر برنامج ممنهج مستمر تشرف عليه الدولة لتدمير البنى والمنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والشبكات الاجتماعية والبنى التحتية المادية. ونتيجة هذا العنف المبرمج، فقدت أغلبية الأسر الفلسطينية الأساس اليومي من أجل البقاء الإنساني.

التأقلم والتصدي لأشكال التحدي المتعددة هما عملان إيجابيان تحوّلا إلى أسلوب حياة. ويمكن القول عامة إن شروط حياة الناس تابعت تدهورها منذ بداية الاحتلال في سنة ١٩٦٧، حتى لو أخذنا بعين الاعتبار عوامل التغيرات الإيجابية التي طرأت في ظل الاحتلال، كانفتاح سوق العمل مدة وجيزة، وتحسن بعض المؤشرات الصحية. فقد ثبت أن تلك التحسينات كانت موقتة وسطحية إذا ما قورنت بالتخريب المبرمج الذي دمر حياة معظم السكان. وهناك أيضاً أمر آخر لا يقل دلالة، وهو الإبداع الذي يتجلى في تطوير الناس آليات مواجهة رمزاً للتصميم، نتيجة إيمانهم بأنهم أصحاب قضية عادلة.

لقد ساءت الأحوال في الأوضاع الراهنة، ولا سيما في الأعوام الخمسة الماضية من الانتفاضة، وتنامت التحديات وغدت أكثر تعقيداً إلى درجة بدأ الناس معها يعبرون عن يأسهم وقلقهم أكثر من ذي قبل. وتبدو مشاعر القلق مؤلمة بصورة خاصة، فلا يمكن التنبؤ لا بالحدود الزمنية لهذا الوضع، ولا بحجم التدمير والانتهاكات التي يقوم بها الإسرائيليون. ودفعت مشاعر القلق هذه، إضافة إلى الإحساس بالافتقار إلى الأمان، بالعائلة إلى التيقظ الدائم وإلى العيش على أساس

Digitized by Birzeit University Library

وجود حالة طوارئ. ومع أن المكافآت المادية لا تعتبر كثيرة ضمن الأزمة الاقتصادية الحالية، فإن آليات المواجهة تحمل قيمة عظيمة، لا من حيث الكسب المالي المجرد، لكن من حيث البقاء الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، عندما نقارن استراتيجيات المواجهة المتنوعة التي لجأ إليها الفلسطينيون خلال مختلف مراحل النضال السياسي، ندرك وجود علاقة بين قوة التحديات وطبيعة استراتيجيا المواجهة أو مجموعة الاستراتيجيات التي تم اختيارها.

أشار البنك الدولي إلى أن النساء الفلسطينيات قمن تاريخياً بدور امتصاص الصدمة خلال الأزمات الوطنية (World Bank 1993; 2002a). مع ذلك تقتضي الإشارة إلى أنه على الرغم من أن النساء كن العمود الفقري لاستمرار الأسرة ومقاومتها خلال المراحل الماضية من النضال السياسي، فإن الوضع لم يسبق أن وصل إلى هذه الدرجة من اليأس، ولا يبدو ممكناً أن تتمكن النساء من الاستمرار في المواجهة بالأدوات نفسها المستخدَمة سابقاً، لأن عمق التدهور الجاري في شروط معيشة العائلة الفلسطينية ككل، بما في ذلك البطالة والفقر والهدم الجماعي للمنازل في مخيمي جنين ورفح، ينبئ بكارثة مروعة. ومع أن بعض العائلات مؤهل بصورة أفضل من غيره للمواجهة، إلاّ إن العائلات الأكثر انكشافاً وتعرضاً للانهيار هي العائلات الفقيرة، ولا سيما الأسر التي ترئسها إناث، وتلك التي تضم عدداً كبيراً من الأفراد ودخلاً محدوداً، والتي تتطلب مصروفات طبية ثابتة، والتي تضم كبار السن، والعائلات التي تفتقر إلى الأيدي العاملة للعمل في الأرض، ولذلك على هذه العائلات أن تتبنى مجموعة من استراتيجيات المواجهة كي تتمكن من إنقاذ حياتها.

وحين نُجري تقويماً لهذه الاستراتيجيات يمكن، عامة، تصنيفها ضمن مجموعات رئيسية. فهذه الاستراتيجيات تتشكل وتتأثر بالتباينات المناطقية الجغرافية، وبالعوامل الاجتماعية الاقتصادية، وبالفوارق الريفية - الحضرية، وبشدة الحاجة. ويعتمد اختيار الاستراتيجيا، أو مجموعة الاستراتيجيات، على الحالة بحد ذاتها، وعلى مستوى الضرر الجسدي والاجتماعي والاقتصادي الجاري. كما أن الاختيار يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منها: خفض الاستهلاك أو تأجيله، حتى بيع الموجودات؛ الاعتماد على التحويلات والمعونات من خارج العائلة؛ العيش بالدين أو القيام بنشاط يدر الدخل على مستوى الأسرة؛ الجمع ما بين عمل رسمي يدر دخلاً ثابتاً متواضعاً وبين عمل آخر غير رسمي يمكن له زيادة دخل العائلة من دون أي التزامات تجاه الدولة. كما لجأ الناس في مراحل متعددة إلى تجميع مواردهم، وإنفاق

Digitized by Birzeit University Library

مدخراتهم، أو إلى إعادة توزيع الموارد. وقد أصبح إنشاء شبكة تضامن اجتماعية غير رسمية، قائمة على أساس "مصطلح القربى"، أسلوباً وظيفياً للعلاقات الاجتماعية. أمّا الأسر التي لا تستطيع الاعتماد على شبكات القربى للبقاء، فتقوم بتوسيع تعريف القربى ليشمل الأصدقاء والجيران، وهو إحدى الاستراتيجيات المتعددة للمواجهة (التي ستجري مناقشتها لاحقاً) المتجذرة في الثقافة التي جرى تعزيزها في حالات الأزمات.

## خفض الاستهلاك أو الاستعاضة

لا تزال أغلبية السلع والخدمات متوفرة في السوق الفلسطينية بسبب سياسة التسويق الإسرائيلية المكثفة، وبسبب سرعة حركة السلع الإسرائيلية التي لا تواجه معوقات، بينما يتعين على السلع الفلسطينية اجتياز عقبات إدارية وعسكرية عديدة، وخصوصاً نقاط التفتيش المنتشرة في أنحاء المناطق المحتلة كافة. لكن القدرة الشرائية للأغلبية العظمى من الناس انخفضت، فقد كان الإغلاق يعني العيش على الأقل من كل شيء - المال والطعام والحيز (O'Brien and Pickup 2002, p. 11). وهكذا أصبح السبيل الوحيد من أجل البقاء هو الاستفادة من أي موارد قد تتوفر للعائلة ذاتها. ومن الملاحَظ أن المساهمات العملية للبقاء تقوم على أساس المعرفة المتراكمة من خلال الجهود اليومية التي تقوم بها العائلة لتدبير معيشتها اليومية.

وضمن هذه الاستراتيجيا، هناك آليات عديدة يمكن للعائلة اللجوء إليها. ففي إمكان العائلة استخدام مدخراتها لتغطية الحاجات الأساسية اليومية، وخصوصاً عندما يكون المعيل عاطلاً عن العمل، وتكون العائلة كبيرة العدد. ويشير البنك الدولي إلى أن متوسط الدخل انخفض إلى النصف تقريباً، كما انخفض الاستهلاك بمعدل الثلث، ويمكن عن طريق المدخرات الإبقاء على مستوى معقول من الاستهلاك لسبعة عشر شهراً (World Bank 2003, p. 34). وتكشف نتائج أوكسفام (Oxfam) أنه بحلول صيف سنة ٢٠٠٢ (بدءاً من أيلول/سبتمبر)، استنفد أهل القرى في الضفة الغربية مدخراتهم بحيث كان يتعين عليهم إيجاد سبل أُخرى للاستمرار في البقاء (O'Brien and Pickup, op. cit.). وقد تتخذ استراتيجيات الأسر أشكالاً متعددة مثل، الاقتصاد في الاستهلاك، وإعادة توزيع الموارد وبيع الموجودات العائلية. ومع أن الاستراتيجيات المذكورة قد تنجح في المدى القريب، إلاّ إنها يمكن أن تهدد صحة أفراد العائلة ورفاههم تهديداً جدياً (Ibid.). وهناك استراتيجيا أُخرى تلجأ إليها العائلات في القرى وهي الاستفادة

Digitized by Birzeit University Library

من المواد الغذائية التي كانت حفظتها في موسمها لاستخدامها في أوقات الأزمات أو الحاجة (.Ibid).

اللجوء إلى الاستراتيجيات المذكورة قد يحمل آثاراً سلبية، لأنها تقوض أسس إمكان التعافي في المستقبل، نظراً إلى ما تتركه من أثر في الصحة والتعليم والموجودات المادية. وعندما نتحدث عن خفض الاستهلاك، تحديداً، فإن النساء المسؤولات عن إدارة النشاطات الأسرية اليومية، يقمن بالدور الرئيسي في هذا السياق، إذ يمكنهن الاقتصاد في استخدام عدة منتوجات، بما في ذلك المنتوجات الأساسية كالمواد الغذائية والماء. وقد أظهر مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٥١٪ من الأسر خفضت كمية الطعام المستهلك، وأن ٦٣٪ خفضت نوعية طعامها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٢ أ). وهذه الاستراتيجيا، التي تعتبر بين أكثر الاستراتيجيات شعبية وشيوعاً، قد تتنوع وربما تأخذ شكلين: الأول خطر لأنه يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية، والثاني اجتماعي، أي الحد من نفقات الضيافة التي تعتبر مكوناً ثقافياً مهماً من مكونات عملية إنشاء الشبكات الاجتماعية غير الرسمية. وفي دراسة مشتركة أجرتها جامعة جونز هوبكنز وجامعة القدس وCARE International، خلال الفترة أيار/مايو - تموز/يوليو ٢٠٠٢، تبين وجود ارتفاع في معدل سوء التغذية الحاد وسوء التغذية المزمن بين الأطفال من الفئة العمرية ٦ أشهر - ٥٩ شهراً في الضفة الغربية. وعزا الدارسون هذا الارتفاع أساساً إلى عوامل اقتصادية لا إلى إمكان الوصول إلى المصادر (Johns Hopkins University et al. 2002).

هناك موضوع آخر مهم يجب ألاّ يغيب عن البال، وهو أن خفض الاستهلاك أو اختيار نمط استهلاك آخر يتضمن عامل إعادة توزيع ضمن الأسرة الواحدة، وهو عامل متأثر بالنوع الاجتماعي ومتجذر في الثقافة. فقد أشارت نتائج عدة دراسات[٧] إلى أن نساء العائلات الفقيرة، ولا سيما في القرى، اللاتي يحضرّن الطعام يتناولن منه نسبة أقل من حيث النوعية والكمية لأنهن يفضلن تقديمه أولاً إلى الرجال باعتبارهم المعيلين، ومن ثم إلى الأطفال (الذكور على وجه الخصوص) تعبيراً عن التضحية والأمومة. وما من شك في أن لذلك أثراً خطراً في صحة النساء. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن التركيبة العمرية ورابطة الدم بين النساء أنفسهن، يمكن أن تؤديا دوراً سلبياً عكسياً. فالنساء القريبات بالنسب اللاتي لسن من الحمولة نفسها، أو العزباوات الأصغر سناً، قد يتعرضن للإجحاف ضمن المنظومة البطريركية، وهذا يؤثر في إمكان

Digitized by Birzeit University Library

حصولهن على كمية ونوعية أفضل من الطعام، ولا سيما في البيئة القروية. ومن جهة أُخرى، هناك حقيقة ثانية أيضاً هي أن نمط خفض الاستهلاك هذا خفض الطلب على سلع الرفاه، ويتم التعبير عن ذلك إمّا بالامتناع من شراء أي سلع من هذا النوع، وإمّا بالاستعاضة عن السلع الطازجة بالسلع المحفوظة أو المجمدة، وهو أمر غير مرغوب فيه في الثقافة السائدة.

في المجالات الأُخرى، غير المتعلقة بالمواد الغذائية، هناك إمكان إلغاء استهلاك السلع والخدمات كلياً. وينطبق ذلك على الأثاث والثياب أو السلع الاستهلاكية الأخرى التي يمكن إلغاء شرائها أو تأجيله. على سبيل المثل، يمكن تأجيل حفلات الزفاف، أو تحديد نفقاتها. واستناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS 2004a, p. 31)، جرت ٢٤,٨٤٧ حالة عقد زواج في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٩، و٢٣,٨٩٠ حالة في سنة ٢٠٠٠، و٢٤,٦٣٥ حالة في سنة ٢٠٠١. وقد لا تشير هذه الأرقام إلى انخفاض كبير في عدد الزيجات المعقودة خلال الانتفاضة، ومع ذلك فإن كثيرين من حديثي الزواج الذين يفترض بهم، عادة، الانتقال للعيش في منزل خاص بهم أو في مجموعة من الغرف خاصة بهم، ربما يضطرون إلى الاستمرار في العيش مع أهلهم. ويمكن أن تؤدي الترتيبات من هذا النوع إلى حدوث توترات ومشكلات داخل الأسرة، لكنها تسهّل مهمة ضم الموارد بعضها إلى بعض.

وهناك استراتيجيات مواجهة ثانوية أكثر تواضعاً، هي خفض المصروف اليومي للأطفال، أو إرسالهم إلى المدرسة مشياً، أو تحديد المشاركة في المناسبات الاجتماعية، كحفلات الزفاف وتقديم الهدايا. كما أن هناك خططاً أُخرى، منها إنشاء النساء لجمعيات مالية يساهمن فيها دورياً بمبلغ من المال ينظَّم بشكل قرض دوّار تستفيد منه إحدى النساء كل أسبوع لتدبير مصروف المنزل. ويمكن لقروض من هذا النوع الحد من مشاعر الإحباط وحل مشكلة العائلة ولو إلى حين (Esim and Kuttab, op. cit).

## بيع الموارد والموجودات

كان بيع الموجودات، كالأرض والمواشي والذهب، أكثر الطرائق شيوعاً للوفاء بالحاجات الطارئة المباشرة بعد استنفاد موارد الدعم الأُخرى (O'Brien and Pickup, op. cit., p. 13). وتكمن إحدى المشكلات المرتبطة ببيع الموجودات من هذا النوع في

Digitized by Birzeit University Library

أن قيمتها يمكن أن تتدنى في أوقات الأزمات الاقتصادية. لكن اللجوء إلى هذا الخيار قد يكون حتمياً أحياناً، لا لشراء المواد الغذائية فقط، بل للوفاء بالديون المتنامية أيضاً. وأول ما يتم بيعه عادة هو مصاغ الزوجة الذهبي، كما تؤكد أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد كان هذا الخيار مكوناً ثقافياً تاريخياً يهدف إلى دعم العائلة قبل اللجوء إلى بيع موجودات العائلة الإنتاجية أو الاستراتيجية. وهنا أيضاً يمكن أن يحمل هذا التصرف بعداً له آثاره في النوع الاجتماعي، فالعائلة قد تبدأ بالتفكير في بيع مصاغ الزوجة قبل التفكير في بيع الأرض أو السيارة. ويشير ذلك إلى أن الموجودات الشخصية للنساء تتحول بسهولة إلى الاستخدام الجماعي في أوقات الطوارئ.

## العيش بالدين: "الحياة على الحساب"

هناك خيار آخر في أوقات الأزمات هو تأجيل الدفع عن السلع والخدمات، كالطاقة الكهربائية والماء، الأمر الذي أثبتته إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤، والذي يشير إلى أن الأزمة لا تزال قائمة. ويكشف مسح أجراه الجهاز المذكور أن أغلبية الأسر لا تستطيع دفع فواتير المرافق العامة، ويكون لديها في المعدل ثلاث فواتير غير مدفوعة (PCBS 2004a, p. 34).

يعتبر التوقف عن دفع فواتير الماء والطاقة الكهربائية ورسوم البلديات استراتيجيا شائعة عند تدني الدخل. وبما أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي التي توفر الخدمات المذكورة، يتوقع الناس عامة أنه لن يجري حرمانهم من الطاقة الكهربائية والماء، نظراً إلى الأوضاع القاسية التي تعاني جرّاءها أغلبية العائلات. ويفترض الفلسطينيون أن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية اتخذت قراراً غير رسمي بعدم فرض إجراءات عقابية في حالات كهذه. لكن في حالات أُخرى، أي عندما يكون مصدر الطاقة الكهربائية من مستعمرة إسرائيلية مجاورة، وحين تكون البلدية مسؤولة عن دفع الفواتير عن القرية بكاملها، تفصل الأخيرة الخدمة عن الأسر التي لا تدفع فواتيرها. ويجب الإشارة هنا إلى أن إمكان الدين يتعرض للتهديد عندما يكون الإسرائيليون معنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يجعل الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة إلى العائلات الفلسطينية (Pedersen et al. 2001b).

وقد ثبت أن شراء السلع بالدين من الدكاكين المحلية هو أهم وسيلة للمحافظة

Digitized by Birzeit University Library

على اكتفاء الأسرة ذاتياً، كما أنه ملائم في مجتمع محلي سكانه وأصحاب الدكاكين فيه يرتبطون بعلاقات قربى، أو هم جيران، أو أصدقاء. والخطر الرئيسي هنا هو إمكان التوقف عن البيع بالدين نتيجة تأخر الدفع، ولذا يلجأ المدينون أحياناً إلى تقديم دفعات جزئية ليتمكنوا من الاستمرار في الاستدانة.

## المشاريع التي تدر دخلاً

أدلى أحد الصيادين في غزة بقوله: "كمية السمك التي أصطادها في اليوم يمكن بيعها بـ ٣٠٠٠ شيكل، ولكن كلفة الحصول على هذه الكمية لا تترك لي سوى ٥٠٠ شيكل." وبما أن هذه الكمية يمكن أن تكون موسمية، أو ضربة حظ (أي نتيجة تفادي الدوريات الإسرائيلية التي توقف الصيادين الآتين من غزة وتجبرهم على العودة إلى الشاطئ)، فإنه لا يمكن الاعتماد على واردات الصيادين في غزة، ولا يمكن اعتبارها استراتيجيا مواجهة. وبالنسبة إلى العمال الذين فقدوا عملهم في سوق العمل الإسرائيلية، قلة فقط تمكنت من الحصول على أعمال ذات دخل كاف. وبالتالي، انتهى الأمر بهؤلاء إمّا بقبول أي عمل يأتي عن طريق العلاقات والشبكات غير الرسمية، وإمّا ببيع الثياب في أكشاك على الأرصفة، وهو ما يدر عليهم ٢٠ شيكلاً أو ٣٠ شيكلاً في اليوم (Gilen et al. 1994).

## التحويلات وإعادة التوزيع داخل الأسرة

شكلت شبكة العائلة الممتدة إحدى أهم شبكات الأمان بالنسبة إلى الأسر الفلسطينية. وقد ثبت أن هذه الشبكة آلية مهمة لإعادة التوزيع، تتفاوت بتفاوت الأسرة وقوة الشبكة العائلية والموارد المتاحة للعائلات الأُخرى التي تضمها الشبكة (Sletten and Pedersen 2003, p. 45). وتجري إعادة التوزيع داخل الأسرة عندما يدعم الأشقاء بعضهم بعضاً في دفع الفواتير أو في شراء المواد الغذائية أو السلع الأُخرى. وثمة شكل آخر من الدعم أكثر استمرارية وهو دمج الأسر لمواردها وضمها بعضها إلى بعض، ولا يحدث ذلك إلاّ في حال وجود علاقات عائلية وثيقة. وهناك أنواع أُخرى من الدعم المالي التي تقدم في حالات معينة عندما يكون هناك حدث اجتماعي أو عندما يتوفى رجل وتعيش أرملته مع عائلته لتنشئة أولادها. بل إن ثمة عائلات تقرر زواج أحد الأشقاء بالأرملة ليصبح والداً لأبناء شقيقه، وبالتالي يحافظ على أملاك

Digitized by Birzeit University Library

العائلة. وقد كانت تلك العادة إحدى استراتيجيات المواجهة، ولاسيما في حالات الاستشهاد، إذ يجب أن تتناسى النساء حزنهن على فقدان الأزواج والتأقلم مع الشقيق في سبيل البقاء والمحافظة على العائلة (Giacaman and Johnson 2002a).

كانت التحويلات المالية من الخارج مهمة للفلسطينيين في معظم الأحيان، ولا سيما خلال الانتفاضة. مع ذلك، واستناداً إلى تقرير معهد فافو (Pedersen et al., op. cit., p. 47)، [٨] لا توجد دلائل كثيرة تشير إلى أن التحويلات من الخارج تقوم حالياً بدور كبير في تمويل الأسر الفلسطينية. فالأشخاص الذين كانوا في دول الخليج وانتقلوا إلى الأردن نتيجة حرب الخليج في مطلع تسعينيات القرن العشرين، فقدوا دخلهم وثروتهم، وما عاد في استطاعتهم تحويل مبالغ إلى الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة. إذاً، مصدر الدعم هذا لا يعتبر عامة مصدراً بالغ الأهمية. وقد جاء في مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سنة ٢٠٠٤ تناول دخل العائلة، أن التحويلات تمثل ٣,٤٪ فقط من الدخل. لكن، هناك بعض العائلات التي تضم أفراداً يعيشون في الخارج ويستطيعون إرسال مبالغ صغيرة كهدايا نقدية، ويمكن أن يشكل ذلك لدى بعضها فارقاً ولو ضئيلاً (Ibid.).

## الرعاية الاجتماعية والمعونات والسياسة الملحة في إيجاد الأعمال

استناداً إلى دراسة أوكسفام (O'Brien and Pickup, op. cit.)، يبدو أن الناس تقلل قيمة معظم أشكال الرعاية الاجتماعية والمعونات. والشكوى الأساسية هنا هي أن المعونة تأتي مرة واحدة أو مرتين فقط، وبالتالي تصبح قيمتها محدودة فيما يتعلق بالمواجهة طويلة الأمد. وتقول العائلات إن الدفعات النقدية التي تأتي مرة واحدة من الوزارات، كوزارة العمل، أو رُزَم المواد الغذائية التي تقدمها الأونروا من حين إلى آخر، والتي تدوم عشرين يوماً تقريباً، ليست بالكافية. فالمعونة من هذا النوع لا يمكنها حل مشكلة بنيوية، فهناك سياسات أكثر فاعلية لتوزيع الخدمات الاجتماعية على نحو مستمر، كتلك التي تمارسها لجان الزكاة الإسلامية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والأونروا تجاه المعدمين وتجاه حالات الحرمان الاجتماعي. ولا يبدو أن منظومات الرعاية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية بدأت تتفهم وتتوجه إلى "الفقراء الجدد" الذين أفرزتهم سياسة الإغلاق. ويظهر أن الطريقة الوحيدة المتاحة أمام الفقراء

Digitized by Birzeit University Library

الجدد للمواجهة بفاعلية هي العمل للحصول على دخل.

ازدادت المساعدات التي تقدمها الدول المانحة إلى المناطق المحتلة زيادة كبيرة منذ سنة ٢٠٠٠، وقد توجه معظمها إلى المساعدات الطارئة. فذهب جزء منها لمشاريع التشغيل، غالباً بشكل استثمارات في البنى التحتية لإصلاح الطرق أو أي موجودات أُخرى دمرها الجيش الإسرائيلي في غاراته المتكررة على المناطق. وخلال الفترة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، دفع المانحون ١٠٥ ملايين دولار أميركي، وهو ما أدى إلى إيجاد ما يقارب ٨٠٠٠ فرصة عمل لعام كامل، ويمثل ذلك جزءاً ضئيلاً (٥,٦٪) من الأعمال التي فقدت خلال أزمة الانتفاضة (ILO 2004). وتبدو برامج المساعدات الغذائية أكثر فاعلية في تقديم المنفعة من برامج التشغيل، من حيث التكلفة في المدى القصير، نظراً إلى ارتفاع تكلفة المُدْخَلات الوسيطة في برامج التشغيل. على أي حال، يعتبر الفلسطينيون إيجاد فرص العمل، لا تقديم المعونات الغذائية، حاجة ملحة وأسلوباً مفضلاً لتقديم المساعدة. ولا مراء في أن برامج التشغيل يجب أن تستمر، لكن المضمون والمجموعات المستهدفة يجب أن يكونا أكثر تحديداً في إطار النوع الاجتماعي، على الرغم من أن هذه المساعدة يمكن لها تخفيف الأزمة الناجمة عن الاحتلال العسكري تخفيفاً جزئياً فقط (Ibid., p. 29).

## خاتمة

أدى عمل النساء إلى تخفيف وطأة الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الأسر الفلسطينية في ظل الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن معدل مشاركة النساء في القوة العاملة كان محدوداً، فإن كلاً من عملهن غير الرسمي ومهاراتهن الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية أحدث تأثيراً كبيراً في عملية المحافظة على عائلاتهن خلال الأزمة الراهنة وطنياً واقتصادياً.

ركز هذا الفصل على ثلاث قضايا مترابطة. الأولى، هي تأثير الاحتلال الكولونيالي والعدوان الأخير في سوق العمل، إذ أديا إلى إحداث خلل بنيوي فيها تمثل في الإبقاء على الفصل بين الجنسين، وحتى في تهميش النساء في العمل الرسمي في بعض القطاعات، وفي فرض شروط عمل مستغِلة في القطاع غير الرسمي. وأحد تجليات هذا الخلل هو تدني معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في القوة العاملة.

Digitized by Birzeit University Library

ومع أن الاحتلال والحرب والاضطرابات تؤثر جميعها في أسواق العمل عامةً، إلاّ إن النساء يكنّ أكثر انكشافاً في حالات كهذه. وتشير البيانات إلى وجود عدد أكبر من النساء حالياً ممن يسعين للحصول على عمل للتعويض، ربما، عن تعطل الرجال عن العمل. وقد لوحظ أنه عندما يتعرض وجود الأسرة للتهديد، تُدفَع النساء إلى العمل للحصول على دخل، وخصوصاً عندما يعجز معيل الأسرة عن تلبية حاجات عائلته الأساسية.

وعلى الرغم من فرادة الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فإن الأسواق التي يحكمها النوع الاجتماعي، والتقسيم المهني، والتحيز عند التشغيل في المناطق المحتلة، هي أنماط مماثلة للأنماط الإقليمية من حيث تشغيل النساء في معظم الأحيان في قطاعي الخدمات والزراعة. وكي نمنح النساء فرصاً أوسع، يجب إعادة هيكلة أو بناء أسواق العمل الداخلية، بحيث تلائم الجنسين وتوفر للنساء المؤهلات فرصاً متكافئة.

وتشير بيانات الفترة السابقة للانتفاضة وبيانات فترة الانتفاضة إلى أن الصراع والعدوان أثرا سلباً في أسواق العمل، ودفعا بالرجال والنساء إلى إيجاد عمل بديل في سوق العمل غير الرسمية، كاستراتيجيا للبقاء في جو تسوده البطالة، والمشاركة المتدنية للنساء في القوة العاملة، والفقر الذي بلغت نسبته ٦٢٪.

هناك مسألة إضافية شدد عليها هذا الفصل هي أن النساء الفلسطينيات في المناطق المحتلة كن نشيطات اقتصادياً، على الرغم من أن مساهمتهن لم تنعكس في الإحصاءات الرسمية لكون الجزء الأعظم من نشاطهن الاقتصادي كان محصوراً في الاقتصادين المنزلي وغير الرسمي. فبالإضافة إلى عمل النساء الرسمي، يتضمن نشاطهن الاقتصادي العمل غير الرسمي للحصول على أجر، والإنتاج المنزلي من أجل الاستهلاك، والجهود الرامية إلى التأقلم مع الأزمة الشاملة للمجتمع الفلسطيني التي زادتها سياسات الاحتلال سوءاً. ومن المهم أن ندرك هنا أن نشاطات النساء كانت تعبيراً عن المقاومة بقدر ما كانت جهداً في سبيل البقاء في مواجهة الهجوم الكولونيالي الإسرائيلي الشرس. لقد قامت النساء، بصورة فردية وجماعية، بتوفير الأمان الاجتماعي، والعناية بالجرحى، والدعم النفسي لمن عانوا جرّاء وفاة عزيز. ومع أن النساء كن يساهمن في بعض تلك النشاطات لحماية عائلاتهن الخاصة، إلاّ إن في الإمكان اعتبار تلك النشاطات استراتيجيات مقاومة.

أخيراً، وعلى الرغم من كل المساهمات الإيجابية التي تقدمها النساء للحفاظ

Digitized by Birzeit University Library

على العائلة وللتأقلم مع الأزمة، فإن تلك الجهود لا تعتبر كافية للصمود أمام عدوان كالعدوان الذي يتعرض له الفلسطينيون، بما في ذلك الهدم الجماعي للمنازل، والإبعاد، والإفقار الجماعي المبرمج. ولا بد لهذه السياسات، في نهاية المطاف، من أن تترك تأثيرها في الأسر، وخصوصاً في النساء. ويبدو أنه لا يمكن التنبؤ بمدى التخريب وبقوة العنف، ومن المؤكد أن تأتي لحظة تعجز فيها العائلات، والنساء على وجه الخصوص، عن المواجهة، وهناك حالياً دلائل تشير إلى أن بعض الأسر والتجمعات السكانية أصبح عاجزاً عن التكيف وفق هذا الوضع. والواقع أن سياسات الاحتلال لا تؤثر في القاعدة المادية فحسب، بل في القاعدتين الاجتماعية والنفسية أيضاً. وهذه الأنواع من الضغط لا تؤثر في الأفراد فقط، بل كذلك في العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تقوم في أوقات الأزمات بتعزيز التضامن وبالحفاظ على المجتمع المحلي.

Digitized by Birzeit University Library

## المصادر

(١) لمعرفة المزيد عن المنظمات الجماهيرية والعملية الديمقراطية، وعن التحول الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية في أواخر سبعينيات القرن العشرين - أنظر:
Kuttab 1993. ; جاد ٢٠٠٢ ب ;Taraki 1991.

(٢) كلّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) معهدَ دراسات المرأة في جامعة بير زيت إجراء دراسة عن تأثير العنف السياسي في النساء، وتدعم البيانات والمقابلات هذا التحليل (Kuttab and Barghouti 2002).

(٣) مجموع معدل الخصوبة لمن لم يتلقوا التعليم الثانوي هو ٦,٣٢، ولمن تلقوا التعليم الثانوي ٥,٥٧، ولمن تجاوزوا التعليم الثانوي ٤,٥٢. وتنجب المرأة الفلسطينية المتزوجة ٤,٧٩ أطفال في المعدل، منهم ٠,٣٠ طفل فارقوا الحياة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩هـ).

(٤) "التعريف الموسع" يضم عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، إضافة إلى "العمال الذين لا يسمح لهم بالعمل" خارج القوة العاملة.

(٥) مفهوم "الاقتصاد غير الرسمي" لم يعرّف بصورة وافية في المسح، لذا يجب التزام الحذر في التعامل مع هذا المعدل.

(٦) هناك دراسات أُخرى، مثل مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ٢٠٠٠ بشأن استخدام الوقت، والتقارير الاقتصادية الصادرة عن اليونسكو (UNSCO)، ومسح فالكوت (Falcot)، ودراسة ماس (MAS / تضم أربعاً وستين مقابلة تطرقت إلى التفصيلات مع أصحاب مشاريع صغيرة من كلا الجنسين، في سنة ٢٠٠١)، ودراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM / تناولت المشاريع الصغيرة المتعلقة بمنتوجات الألبان والحرف اليدوية في قطاع غزة)، اتفقت جميعها على أن هناك عقبات رئيسية تعترض سبيل المشاريع الصغيرة التي تقوم بها النساء.

(٧) أجرى معهد المجتمع والصحة العامة في جامعة بير زيت مسحاً في سنة ١٩٩٩ تناول أنماط الاستهلاك، وأشارت النتائج إلى وجود نمط للاستهلاك يرتبط بالنوع الاجتماعي ضمن الأسرة الفلسطينية، إذ تتناول النساء كمية أقل من المواد البروتينية، لأنهن يفضلن ترك هذه المواد للرجال الذين يعتبرون معيلي الأسرة.

(٨) يتحدث التقرير أيضاً عن تحويلات إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، كجزء من إيجار منزل يعود إلى عائلة لها أقارب في الأردن، وعن إرسال الزيتون وزيت الزيتون إلى أقارب يعيشون في الخارج، الأمر الذي لم يتوقف خلال الانتفاضة.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

# المراجع

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

## العربية


أبو بكر، توفيق (١٩٩٩). «الفلسطينيون في الكويت وأزمة الخليج، ١٩٣٦ - ١٩٩٠». عمّان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.

أبو ريا، خليل (د. ت.). «رام الله قديماً وحديثاً». رام الله: اتحاد رام الله الأمريكي.

أبو شكر، عبد الفتاح (١٩٩٠). «الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية». القدس: الملتقى الفكري العربي.

البرغوثي، مريد (١٩٩٨). «رأيت رام الله». الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.

بشارة، عزمي (١٩٩٨). «الخطاب السياسي المبتور ودراسات أُخرى». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

التركي، ثريا وهدى زريق (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥). «تغير القيم في العائلة العربية». «المستقبل العربي»، العدد ٢٠٠، ص ٧٦ - ١١٥.

تماري، سليم وعصام نصّار. تحرير وتقديم (٢٠٠٣). «القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية: الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤ - ١٩١٧». القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

جاد، إصلاح (٢٠٠٠). «المرأة والسياسة». بير زيت: جامعة بير زيت، معهد دراسات المرأة.

الجعبة، نظمي وخلدون بشارة (٢٠٠٢). «رام الله: عمارة وتاريخ». رام الله والقدس: رواق، مركز المعمار الشعبي ومؤسسة الدراسات المقدسية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٥). مسح القوى العاملة، التقارير السنوية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٧أ). المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٧ب). المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.




Digitized by Birzeit University Library

ـــــ (١٩٩٧ج). تقرير الألوية المقارن. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الألوية (رقم ١٠). رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٩أ). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - ١٩٩٧. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (مجموعة تقارير المدن والمحافظات).

ـــــ (١٩٩٩ب). النتائج النهائية، تقرير السكان: محافظة نابلس، الجزء الثاني. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٩ج). النتائج النهائية، تقرير السكان: محافظة جنين، الجزء الثاني. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٩د). النتائج النهائية، تقرير السكان: محافظة الخليل، الجزء الثاني. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٩هـ). مسح القوى العاملة، التقارير السنوية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (١٩٩٩و). تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، النتائج النهائية. الجزء الأول. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٠أ). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، النتائج النهائية: مدينة رام الله. سلسلة تقارير المدن ٥٠٠. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٠ب). المسح الصحي ٢٠٠٠، تقرير النتائج الأساسية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٠ج). مسح القوى العاملة - ١٩٩٩. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٠د). مسح القوى العاملة، التقرير السنوي ١٩٩٧ - ٢٠٠٠. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠١). مسح استخدام الوقت في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٩/٢٠٠٠. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٢أ). التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ـــــ (٢٠٠٢ب). مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية (دورة كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠١). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة أرقام ٢٠ - ٢٥. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ـــــ (٢٠٠٣). مسح القوى العاملة ٢٠٠٣، التقرير السنوي. المؤتمر الصحفي. رام الله، الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حمامي، ريما وأيلين كُتّاب (١٩٩٨). «ما بعد الأزمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الحوت، بيان (١٩٨٤). «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨». عكا: دار الأسوار ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الدجاني، أمين (١٩٩٣). «المدينتان التوأم رام الله والبيرة وقضاؤهما». د. م.: د. ن.

شرابي، هشام (د. ت.). «الجمر والرماد: ذكريات مثقف عربي». د. م.: مطبعة ابن رشد.

صلاح، يسرة (د. ت.). «صفحات من الذاكرة: تذكرات يسرة صلاح». بير زيت: جامعة بير زيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

طوقان، فدوى (د. ت.). «رحلة صعبة، رحلة جبلية». عكا: دار الأسوار.

العامري، سعاد (٢٠٠٣). «عمارة قرى الكراسي: من تاريخ الإقطاع في ريف فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر». رام الله: رواق، مركز المعمار الشعبي.

«عمال القطاع... جميع الطرق مسدودة» (٢٠٠٢). «الأيام»، ٣ تموز/يوليو.

عمرو، يونس (١٩٨٥). «خليل الرحمن العربية: مدينة لها تاريخ». رام الله: دار القلم.

قدورة، يوسف (١٩٩٩). «تاريخ مدينة رام الله». رام الله: مطبعة الرفيدي.

قورة، نهلة. محررة (٢٠٠٢). «رام الله الحلم... رام الله المكان». رام الله: مكتبة بلدية رام الله العامة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠٣). «الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة»، ٧ - ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

المالكي، مجدي وخميس شلبي (١٩٩٣). «التحولات الاجتماعية الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال: كفر

Digitized by Birzeit University Library

مالك، المزرعة الشرقية، خربثا المصباح». القدس: مركز العمل التنموي، معا.

محمد، زكريا (٢٠٠٢). «في قضايا الثقافة الفلسطينية». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

مسلّم، أكرم. محرر (٢٠٠٣). «يوميات خليل السكاكيني (الكتاب الأول): نيويورك، سلطانة، القدس، ١٩٠٧ - ١٩١٢». رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية.

المصري، مالك (١٩٩٧). «نابلسيات: من بواكير الذكريات والوجوه والصور الشعبية». نابلس: مكتبة خالد بن الوليد ومطبعة النجاح.

منّاع، عادل (١٩٩٩). «تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠ - ١٩١٨ (قراءة جديدة)». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هلال، جميل (١٩٧٥). «التركيب الاقتصادي - الاجتماعي للضفة الغربية، ١٩٤٨ - ١٩٧٤». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث.

ـــــ (١٩٩٨). «النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية». رام الله وبيروت: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ـــــ (١٩٩٩). «المجتمع الفلسطيني وإشكالية الديمقراطية». نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

ـــــ (٢٠٠٢). «تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية». رام الله وعمّان: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز الأردن الجديد للدراسات.

يونس، نائل وآخرون (١٩٩١). «التغيير الاجتماعي في مدينة رام الله: المورفولوجيا والترييف والاقتصاد غير الرسمي». بير زيت: جامعة بير زيت (سلسلة آفاق فلسطينية، رقم ٤).

## الأجنبية

Abu Lughod, L. (1989). «Zones of Theory in the Anthropology of the Arab World.» *Review of Anthropology*, vol. 18, pp. 267-306.

Abu Nahleh, L. (2002a). «Preferences for Male and Female Children in Marriage: Who Should Girls and Boys Marry and Why.» In *Inside Palestinian Households*. Edited by R. Giacaman and P. Johnson. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community

Digitized by Birzeit University Library

and Public Health.

——— (2002b). «Preferences for Employment: Contrasts Between Daughters and Daughters-In-Law.» In *Inside Palestinian Households*. Edited by R. Giacaman and P. Johnson. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

Abu Nahleh, L. and P. Johnson (2002). «Education: Choices, Preferences and Aspirations for Male and Female Children.» In *Inside Palestinian Households*. Edited by R. Giacaman and P. Johnson. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

——— (2003). «The Impact of Occupation, Wars and Armed Conflicts on the Arab Family: The Case of Palestine.» Unpublished paper presented at the ESCWA Conference on the Arab Family, 7-9 October. Beirut, Lebanon.

Agarwal, B. (1997). «Bargaining and Gender Relations Within and Beyond the Household.» *Feminist Economist*, vol. 3, no. 1, pp. 1-39.

Ahmad, Aijaz (1995). «The Politics of Literary Postcoloniality.» *Race and Class*, vol. 36, no. 3, pp. 2-20.

Ammons, L. (1979). «West Bank Arab Villages: The Influence of National and International Politics in Village Life.» Ph.D. dissertation, Harvard University.

Anker, R. (1998). *Gender and Jobs: Sex Segregation of Occupations in the World*. Geneva: ILO.

Appadurai, A. (1997). *Modernity at large: Cultural Dimensions of Globalization*. Delhi: Oxford University Press.

Asad, T. (1975). «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages.» *Review of Middle East Studies*, vol. 1, pp. 1-32.

Assad, R. (1997). «The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market.» *World Bank Economic Review*, January 11.

Ata, I. W. (1986). *The West Bank Palestinian Family*. London, New York, Sydney and Henley: KPI.

Barakat, H. (1993). *The Arab World: Society, Culture and State*. Berkeley: University of California Press.

Ben-Arieh, Y. (1975). «The Population of the Large Towns in Palestine During the First Eighty Years of the Nineteenth Century, According to Western Sources.» In *Studies on Palestine During the Ottoman Period*. Edited by M. Ma'oz. Jerusalem: Magnes Press, pp. 49-69.

Beneria, L. and S. Bisnath (2001). «Gender and Poverty: An Analysis for Action.» In *The Globalization Reader*. Edited by F. Lechner and J. Coli. London: Blackwell.

Bornstein, A. (2002). *Crossing the Green Line Between the West Bank and Israel*.

Digitized by Birzeit University Library

Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Bourdieu, P. (1990). *The Logic of Practice*. Stanford: Stanford University Press.

——— (1993). *The Field of Cultural Production*. Cambridge: Polity Press.

——— (1994). «Social Space and Symbolic Power.» In *The Polity Reader in Social Theory*. Cambridge: Polity Press, pp. 111-120.

——— (1998). *Pascalian Mediations*. Cambridge: Cambridge University Press.

——— (2001). *Masculine Domination*. Stanford: Stanford University Press.

Bowman, G. (1999). «The Exilic Imagination: The Construction of the Landscape of Palestine from Its Outside.» In *The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry*. Edited by I. Abu Lughod, R. Heacock and K. Nashef. Birzeit, West Bank: Birzeit University.

Boyle, P., K. Halfacree and V. Robinson (1998). *Exploring Contemporary Migration*. Harlow: Longman.

Brah, A. (1996). *Cartographies of Diaspora*. London: Routledge.

Calhoun, C. (1995). *Critical Social Theory: Culture, History and the Challenge of Difference*. Oxford: Blackwell.

CAWTAR (2001). *Globalization and Gender: Economic Participation of Arab Women*. Tunis: CAWTAR.

Cohen, A. (1965). *Arab Border Villages in Israel*. Manchester: Manchester University Press.

Connor, S. (1996). «Cultural Sociology and Cultural Sciences.» In *The Blackwell Companion to Social Theory*. Edited by B. Turner. Oxford: Blackwell.

Cook, C., A. Hanieh and A. Kay (2004). *Stolen Youth: The Politics of Israel's Detention of Palestinian Children*. London: Pluto Press in Association with Defence for Children International, Palestine section.

Coordinator of Government Activities in the Territories (COGAT). (2004). Presentation to the ILO Committee.

Dakkak, I. (1988). «Development from Within: A Strategy for Survival.» In *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. Edited by G. Abed. London: Routledge.

Davis, R. (2002). «Ottoman Jerusalem: The Growth of the City Outside the Walls.» In *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*. Edited by S. Tamari. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center, 2nd ed.

De Certeau, M. (1988). *The Practice of Everyday Life*. Berkeley: University of California Press.

Development Studies Program, Birzeit University (DSP). (2002). http://home.birzeit.edu/dsp.

Doumani, B. (1995). *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900*. Berkeley: University of California Press.

Digitized by Birzeit University Library

——— (2003). «Introduction.» In *Family History in the Middle East: Household, Property and Gender*. Edited by Beshara Doumani. Albany: State University of New York Press.

Economic Policy Research Institute (MAS). (2000). *Economic Monitor*, no. 7. Ramallah, West Bank: Economic Policy Research Institute.

ESCWA Center for Women (2003). *Arab Preparatory Meeting for the Ten Year Review of the International Year of the Family (IYF) 1994+10-Beirut*. http://www.escwa.org.lb/ecw/ev_details.asp?ID=16.

Esim, S. and E. Kuttab (2002). *Women's Informal Employment in Palestine: Securing a Livelihood Against All Odds*. ERF Working Papers Series, Paper 0213.

Fargues, Philippe (2003). «Family and Household in Mid-Nineteenth-Century Cairo.» In *Family History in the Middle East: Household, Property and Gender*. Edited by B. Doumani. Albany: State University of New York Press, pp. 23-50.

Farsoun, S. (1970). «Family Structure and Society in Modern Lebanon.» In *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*. Edited by L. Sweet. vol. 2. Garden City: Natural History Press.

Fleischmann, E. (2003). *The Nation and Its «New» Women: The Palestinian Women's Movement, 1920-1948*. Berkeley: University of California Press.

Frisch, H. (1997). «Modern Absolutist of Neopatriarchal State Building? Customary Law, Extended Families and the Palestinian Authority.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, pp. 341-358.

Geertz, H. (1979). «The Meaning of Family Ties.» In *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis*. Edited by H. Geertz, C. Geertz and L. Rosen. Cambridge: Cambridge University Press.

Gerber, H. (1987). *The Social Origins of the Modern Middle East*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Ghabra, S. (Winter 1988). «Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XVII, no. 2, pp. 62-83.

Giacaman, R. (1997). «Population and Fertility: Population Policies, Women's Rights and Sustainable Development.» In *Palestinian Women: A Status Report*, no. 2. Birzeit, West Bank: Birzeit University.

Giacaman, R. and P. Johnson (2002a). «Characteristics of Heads of Households, Household Composition and Household Labor Patterns.» In *Inside Palestinian Households*. Edited by R. Giacaman and P. Johnson. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

———, eds. (2002b). *Inside Palestinian Households: Initial Analysis of a Community-Based Household Survey*, vol. 1. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

Digitized by Birzeit University Library

Giacaman, R., A. Abdullah, R. Abu Safieh and L. Shamieh (2002). *Schooling at Gunpoint: Palestinian Children's Learning Environment in Warlike Conditions: The Ramallah/al-Bireh/Beitunia Urban Center*. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

Giacaman, R., H. Saab, V. Nguyen-Gillham, A. Abdullah and G. Naser (2004a). *Palestinian Adolescents Coping with Trauma: Initial Findings*. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Community and Public Health.

Giacaman, R., A. Huseini, N. Halaby-Gordon and F. Awartani (2004b). «Imprints on the Consciousness: The Impact on Palestinian Civilians of the Israeli Army Invasion of the west Bank.» *European Journal of Public Health*, vol. 13, no. 3, pp. 286-290.

Giacaman, R., A. Mataria, V. Nguyen-Gillham, R. Abu Safieh, A. Stephanini and S. Chatterji (2006). «Quality of Life in the Palestinian Context: An Inquiry in War-Like Conditions.» Birzeit, West Bank: Birzeit University, Institute of Community and Public Health; Gaza Community Mental Health Programme; World Health Organization, Jerusalem.

Gieryn, T. (2000). «A Space for Place in Sociology.» *Annual Review of Sociology*, vol. 26, pp. 463-496.

Gilbar, G. G. (1997). *Population Dilemmas in the Middle East*. London: Frank Cass.

Gilen, Signe et al. (1994). *Finding Ways: Palestinian Coping Strategies in Changing Environments*. Fafo report, no. 177. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Glavanis, K. and P. Glavanis (1989). *The Rural Middle East*. London: Zed Books.

Graham-Brown, S. (1982). «The Political Economy of the Jabal Nablus, 1920-1948.» In *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Edited by R. Owen. London: Macmillan, pp. 88-176.

——— (1989). «Impact on the Social Structure of Palestinian Society.» In *Occupation: Israel over Palestine*. Edited by N. Aruri. Belmont, Mass.: AAUG Press.

Granqvist, H. (1931). *Marriage Conditions in a Palestinian Village*. vol. 1. Finland: Helsingfors.

Hammami, R. (1993). «Women in Palestinian Society.» In *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Edited by M. Heiberg and G. Ovensen. Fafo report, no. 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

——— (1997). *Labor and Economy: Gender Segmentation in Palestinian Economic Life*. Birzeit, West Bank: Birzeit University, Women's Studies Program.

——— (1998). «The Cultural Construction of Gender Work and Culture: Palestinian Rural Women's Work Experience in the Pre-Nakba.» In *Women's Time and Alternative Memory*. Edited by H. Sadda et al. Cairo:

Digitized by Birzeit University Library

Women and Memory Forum, pp. 299-313.

——— (2001). «Gender Segmentation in the West Bank and Gaza Strip: Explaining the Absence of Palestinian Women from the Formal Labor Force.» In *The Economics of Women and Work in the Middle East and North Africa*. Edited by M. Cinar. Amsterdam: JAI Press.

——— (2004a). «On the Importance of Thugs: The Moral Economy of a Checkpoint.» *Middle East Report*, vol. 34, no. 231/232, pp. 26-34.

——— (2004b). «Attitudes Towards Legal Reform of Personal Status Law in Palestine.» In *Women's Rights and Islamic Family Law: Perspectives on Reform*. Edited by L. Welchman. London: Zed Press.

Hanssen-Bauer, J., J. Pedersen and A.A. Tiltnes, eds. (1998). *Jordanian Society: Living Conditions in the Hashemite Kingdom of Jordan*. Fafo report, no. 253. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Harvey, D. (2001). *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography*. London: Routledge.

Hass, A. (2003). *Reporting from Ramallah*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Heiberg, M. and G. Ovensen, eds. (1993). *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Fafo report, no. 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Hilal, J. (1970). «Father's Brother's Daughter Marriage in Arab Communities: A Problem for Sociological Explanation.» *Middle East Forum*, vol. 46, no. 2, pp. 73-84.

Hobsbawm, E., and T. Ranger (1983). *The Invention of Tradition*. Cambridge: Cambridge University Press.

Holy, L. (1989). *Kinship, Honor and Solidarity: Cousin Marriage in the Middle East*. Manchester: Manchester University Press.

Hoodfar, H. (1997). *Between Marriage and the Market: Intimate Politics and Survival in Cairo*. Berkeley: University of California Press.

Hopkins, N., ed. (2003). *The New Arab Family*. Cairo: American University of Cairo.

Hovdenak, A., J. Pedersen, D.H. Tuastad and E. Zureik (1997). *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*. Fafo report, no. 236. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Institute of Community and Public Health, Birzeit University (ICPH). (2002). Emergency 2002 Reports. http://icph.birzeit.edu/emergency_reports.htm.

Institute of Women's Studies (IWS). (2001). «Women's Income Generating Projects Survey.» Unpublished Report.

International Labor Office (ILO). (2000). *World Labor Report*. Geneva: ILO.

——— (2003). *The Situation of Workers of the Occupied Territories*. Report of the Director-General. Geneva: ILO.

——— (2004). *The Situation of Workers of the Occupied Territories*. Report of the Director-General. Geneva: ILO.

Digitized by Birzeit University Library

Jad, I. et al. (2000). «Transit Citizens: Gender and Citizenship under the Palestinian Authority.» In *Gender and Citizenship in the Middle East*. Edited by S. Joseph. Syracuse: Syracuse University Press.

Jean-Klein, Iris (2000). «Mothercraft, Statecraft and Subjectivity in the Palestinian Intifada.» *American Ethnologist*, vol. 27, no. 1, pp. 100-127.

——— (2001). «Nationalism and Resistance: The Two Faces of Everyday Activism in Palestine During the Intifada.» *Cultural Anthropology*, vol. 16, no. 1, pp. 83-126.

Johns Hopkins University et al. (2002). *Health Sector Bi-weekly Report*, no. 1. Jerusalem.

Johnson, P. (2002). «Perceptions of the Costs and Benefits of Children.» In *Inside Palestinian Households*. Edited by R. Giacaman and P. Johnson. Birzeit, West Bank: Birzeit University; Institute of Women's Studies; Institute of Community and Public Health.

Johnson, P. and E. Kuttab (2001). «Where Have All the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Palestinian Intifada.» *Feminist Review*, vol. 69, pp. 21-43.

Joseph, S. (2004). «Conceiving Family Relationships in Postwar Lebanon.» *Journal of Comparative Family Studies*, vol. 35, no. 2, pp. 271-293.

Ju'beh, N. (November 2003). Interviewed by Lisa Taraki, Ramallah, West Bank.

Kandiyoti, D. (1988). «Bargaining with Patriarchy.» *Gender and Society*, vol. 2, no. 3, pp. 282-289.

Kark, R. (1989). «Transportation in Nineteenth-Century Palestine: Reintroduction of the Wheel.» In *The Land that Became Israel: Studies in Historical Geography*. Edited by R. Kark. New Haven; Jerusalem: Yale University Press and Magnes Press, Hebrew University of Jerusalem, pp. 57-76.

Karmi, G. (2002). *In Search of Fatima: A Palestinian Story*. London and New York: Verso.

Karmon, Y. (1975). «Changes in the Urban Geography of Hebron During the Nineteenth Century.» In *Studies on Palestine During the Ottoman Period*. Edited by M. Ma'oz. Jerusalem: Magnes Press, pp. 70-86.

Katz, E. (1997). «The Intra-Household Relations of Voice and Exit.» *Feminist Economist*, vol. 3, no. 3, pp. 25-46.

Khalidi, R. (1997). *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press.

Khater, A. F. (2001). *Inventing Home: Emigration, Gender and the Middle Class in Lebanon, 1870-1920*. Berkeley: University of California Press.

Khuri, F. (1970). «Parallel Cousin Marriage Reconsidered: A Middle Eastern Practice that Nullifies the Effects of Marriage on the Intensity of Family Relationships.» *Man*, new ser., vol. 5, no. 4, pp. 597-618.

Kimmerling, B. and J. Migdal (2003). *The Palestinian People: A History*.

Digitized by Birzeit University Library

Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Kushner, D. (1997). «Zealous Towns in Nineteenth-Century Palestine.» *Middle Eastern Studies*, vol. 33, no. 3, pp. 597-612.

Kuttab, E. (1989). «Community Development under Occupation: An Alternative Strategy.» *Journal of Refugee Studies*, vol. 2, no. 1, pp. 131-138.

——— (1993). «Palestinian Women in the Intifada: Fighting on Two Fronts.» *Arab Studies Quarterly*, vol. 15, no. 2, pp. 69-85.

Kuttab, E. and R. Barghouti (2002). «The Impact of Political Violence on Palestinian Women.» Unpublished report prepared for UNIFEM.

Labadi, F. (2004). «Is a Woman Half a Man? Diya and the Utilization of Principles of Shari'a in Public and Customary Legal Processes.» In *Women's Rights and Islamic Family Law: Perspectives on Reform*. Edited by Lynn Welchman. London: Zed Press.

Lechner, Frank and J. Coli (2000). *The Globalization Reader*. London: Blackwell.

Levi-Strauss, C. (1968). *The Elementary Structures of Kinship*. Boston: Beacon Press.

Lutfiyya, A. M. (1961). «Baytin, a Jordanian Village: A Study of Social Institutions and Social Change in a Folk Society.» Ph.D. dissertation, University of Michigan.

——— (1966). *Baytin, a Jordanian Village: A Study of Social Institutions and Social Change in a Folk Society*. The Hague: Mouton.

Malki, M. and K. Shalabi (2000). *Internal Migration and Palestinian Returnees in West Bank and Gaza Strip*. Ramallah, West Bank: Palestine Economic Policy Research Institute.

McCann, L. (1993). *Patrilineal Co-residential Units (PCUs) in Al-Barha: Dual Household Structure in a Provincial Town in Jordan*. Amman, Jordan: UNICEF.

Migdal, J. (1980). *Palestinian Society and Politics*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC), UNDP and DFID (2002). *National Report on Participatory Poverty Assessment (Voice of the Palestinian Poor)*. Ramallah, West Bank: Ministry of Planning and International Cooperation, UNDP and DFID.

Mogannam, M. (1937). *The Arab Woman and the Palestine Problem*. London: Herbert Joseph.

Moghadam, V. (2000). «Enhancing Women's Economic Participation in the Arab Region.» Paper prepared for the Mediterranean Development Forum (MDF) conference, Cairo.

Moors, A. (1995). *Women, Property and Islam: Palestinian Experiences, 1920-1990*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mundy, M. (1995). *Domestic Government: Kinship, Community and Polity in North Yemen*. London: I.B. Tauris.

Digitized by Birzeit University Library

National Commission for Poverty Alleviation (NCPA). (1998). *Palestine Poverty Report, 1998*. Ramallah, West Bank: Palestinian National Authority.

Nicholson, L. (1997). «The Myth of the Traditional Family.» In *Feminism and Families*. Edited by H. Nelson. London: Routledge.

O'Brien, L. and F. Pickup (2002). *Forgotten Villages: Struggling to Survive under Closure in the West Bank*. Oxfam Briefing Paper no. 28. New York: Oxfam.

Ovensen, G. (1994). *Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy*. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Paasi, A. (2002). «Place and Region: Regional Worlds and Words.» *Progress in Human Geography*, vol. 26, no. 6, pp. 802-811.

Palestine Monitor (2004). Statistics for the Palestinian Intifada, 28 September 2000 - 1 March 2004. http://www.palestinemonitor.org/nueva_web/facts_sheets/intifada.htm.

Palestine Red Crscent (2005). http://www.palestinercs.org/Presentation%20Power-Point%20Curfew%20Tracking%20July%202002_files/frame.htm.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2004a). *Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of the Palestinian Households (8th Round: January-March. 2004)*. Press conference on the survey results, May 2004.

——— (2004b). *Health Survey 2004: Summary of Main Indicators*. Ramallah, West Bank: Palestinian Central Bureau of Statistics.

Palestinian NGO Emergency Initiative in Jerusalem (2002a). «Destruction of Palestinian Nongovernmental Organizations in Ramallah.» Unpublished report circulated on the Internet.

——— (2002b). «Report on Destruction of Palestinian Governmental Institutions in Ramallah.» Unpublished report circulated on the Internet.

Parmenter, B. M. (1994). *Giving Voice to Stones: Place and Identity in Palestinian Literature*. Austin: University of Texas Press.

Pedersen, J. (1997). *West Bank and Gaza Strip Living Conditions: Are Refugees Different?* Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Pedersen J. et al. (2001a). *Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza Strip*. Fafo report, no. 353. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Pedersen J. et al. (2001b). *Paying a Price: Coping with Closure in Two Palestinian Villages*. Fafo report, no. 371. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Peteet, J. (1991). *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*. New York: Columbia University Press.

——— (1994). «Male Gender and Rituals of Resistance in the Palestinian Intifada: A Cultural Politics of Violence.» *American Ethnologist*, vol. 21, no. 1, pp. 31-49.

Digitized by Birzeit University Library

——— (1997). «Icons and Militants: Mothering in the Danger Zone.» *Signs*, vol. 23, no. 1, pp. 103-129.

Rashad, H. and Magued Osman (2003). «Nuptiality in Arab Countries: Changes and Implications.» In *The New Arab Family*. Edited by Nicholas Hopkins. Cairo Papers in Social Sciences. Cairo: American University of Cairo Press.

Rosenfeld, H. (1976). «Social and Economic Factors in Explanation of the Increased Rate of Patrilineal Endogamy in the Arab Villages in Israel.» In *Mediterranean Family Structures*. Edited by J.G. Peristiany. Cambridge: Cambridge University Press.

Rosenfeld, M. (2004). *Confronting the Occupation*. Stanford: Stanford University Press.

Rothenberg, C. E. (1998/1999). «A Review of the Anthropological Literature in English on the Palestinian Hamula and the Status of Women.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*, vol. 2, pp. 24-48.

Roy, S. (Autumn 1987). «The Gaza Strip: A Case of Economic De-development.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XVII, no. 1, pp. 56-88.

——— (1995). *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies.

——— (2002). «Why Peace Failed: An Oslo Autopsy.» *Current History*, vol. 101, no. 651, pp. 8-16.

Rubinstein, D. (2002). «The Rumors about Palestinian Democracy were Premature.» *Haaretz*, 18 September.

Russell, S. S. (1995). *Policy Dimensions of Female Migrants to the Arab Countries of Western Asia: International Migration Policies and the Status of the Female Migrant*. New York: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, Population Division.

Ryan, C. (2005). «Reform Retreats amid Jordan's Political Storms.» *Middle East Report Online*. 10 June. http://www.merip.org/mero/mero061005.html.

Said, E. (1999). *Out of Place: A Memoir*. New York: Knopf.

Sakakini, H. (1987). *Jerusalem and I: A Personal Record*. Jerusalem: Habash Press.

Sayigh, R. (1979). *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London: Zed Books.

——— (1981). «Roles and Functions of Arab Women: A Reappraisal.» *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 3, pp. 258-274.

——— (1989). «Encounters with Palestinian Women under Occupation.» In *Occupation: Israel over Palestine*. Edited by N. Aruri. Belmont, Mass.: AAUG, pp. 165-190.

Scholch, A. (1993). *Palestine in Transformation, 1856-1882*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.

Seikaly, M. (1995). *Haifa: Transformation of an Arab Society, 1918-1939*. London:

Digitized by Birzeit University Library

I.B. Tauris.

Sen, Amartya (1990). «Gender and Cooperative Conflicts.» In *Persistent Inequalities: Women and World Development*. Edited by Irene Tinker. Oxford: Oxford University Press.

Sethuraman, S. V. (2000). *Gender, Informality and Poverty: A Global Review: Gender Bias in Female Informal Employment and Incomes in Developing Countries*. Draft study of the World Bank and WIEGO.

Shaheen, A. (1982). *Ramallah: Its History and Its Genealogies*. Birzeit: Birzeit University.

Shaheen, N. (1992). *A Pictorial History of Ramallah*. Beirut: Arab Institute for Research and Publishing.

Shami, S. (1996). «Gender, Domestic Space, and Urban Upgrading: A Case Study from Amman.» *Gender and Development*, vol. 4, no. 1, pp. 17-23.

Shehadeh, R. (1985). *Occupier's Law: Israel and the West Bank*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.

Sholkamy, Hania (2003). «Rationales for Kin Marriages in Rural Upper Egypt.» In *The New Arab Family*. Edited by Nicholas Hopkins. Cairo: American University of Cairo Press, pp. 62-79.

Singerman, D. (1998). «Engaging Informality: Women, Work and Politics in Cairo.» In *Middle Eastern Women and the Invisible Economy*. Edited by R. Lobban, Jr. Gainesville: University Press of Florida.

——— and H. Hoodfar (1996). *Development, Change, and Gender in Cairo: A View from the Household*. Bloomington: Indiana University Press.

Sletten, P. and J. Pedersen (2003). *Coping with Conflict: Palestinian Communities Two Years into the Intifada*. Fafo report, no. 408. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Stack, C. (2003). «Frameworks for Studying Families in the Twenty-First Century.» In *The New Arab Family*. Edited by Nicholas Hopkins. Cairo: American University of Cairo Press.

Stacul, J. (2003). *The Bounded Field: Localism and Local Identity in an Italian Alpine Valley*. New York: Berghahn Books.

Stokke, L. (2002). «Marriage Patterns.» In *Growing Up Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza Strip*. Edited by J. Pedersen, S. Randal and M. Khawaja. Fafo report, no. 353. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

Stone, L. (1997). *Kinship and Gender: An Introduction*. Boulder, Colo.: Westview Press.

Tamari, S. (Autumn 1981). «Building Other People's Homes.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 1, pp. 31-66.

——— (1982). «Factionalism and Class Formation in Recent Palestinian History.» In *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Edited by R. Owen. London: Macmillan, pp. 177-202.

Digitized by Birzeit University Library

——— (1983). «The Dislocation and Re-constitution of a Peasantry: The Social Economy of Agrarian Palestine in the Central Highlands and Jordan Valley, 1960-1980.» Ph.D. dissertation, Faculty of Economic and Social Studies, University of Manchester.

——— (1989). «Israel's Search for a Native Pillar: The Village Leagues.» In *Occupation: Israel over Palestine*. Edited by Naseer Aruri. Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates.

——— (1993). «The Transformation of Palestinian Society: Fragmentation and Occupation.» In *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions*. Fafo report, no. 151. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

——— (1995). «D'Ema Bovary à Hasan al-Banna: dynamiques culturelles des petites villes en méditerranée orientale.» *Peuples Méditerranées*, vol. 72-73, pp. 271-300.

——— (2001). «Jerusalem: Subordination and Governance in a Sacred Geography.» In *Capital Cities: Ethnographies of Urban Governance in the Middle East*. Edited by S. Shami. Toronto: Centre for Urban and Community Studies, University of Toronto, pp. 175-198.

———, ed. (2002a). *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center.

——— (2002b). «Bourgeois Nostalgia and the Abandoned City.» Unpublished paper.

Taraki, L. (1991). «The Development of Political Consciousness among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987.» In *Intifada: Palestine at the Crossroads*. Edited by J. Nassar and R. Heacock. New York: Praeger.

——— (1999). «On the Importance of Having Kin.» Unpublished paper, Institute of Women's Studies household survey project.

Tawil, R. (1979). *My Home, My Prison*. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Taylor, C. (2002). «Modern Social Imaginaries.» *Public Culture*, vol. 14, no. 1, pp. 91-124.

Tillon, G. (1966). *The Republic of Cousins: Women's Oppression in Mediterranean Society*. London: al Saqi Books.

Tuastad, D. (1997). «The Organization of Camp Life: The Palestinian Camp of Bureij, Gaza.» In *Constructing Order: Palestinian Adaptations to Refugee Life*. Edited by A. Hovdenak, J. Pedersen, D. Tuastad and E. Zureik. Fafo report, no. 236. Oslo: Fafo Institute for Applied International Studies.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). (1999). *World Survey on the Role of Women in Development: Globalization, Gender and Work. Report of the Secretary General to the Fifty-fourth Session: Sustainable Development and International Economic Cooperation: Women in Development*. New York: UNDESA.

Digitized by Birzeit University Library

United Nations Development Program (UNDP). (2003). *Human Development Report*. Oxford: Oxford University Press.

——— (2005). *Arab Human Development Report: Towards Freedom in the Arab World*. New York: UNDP.

United Nations Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO). (2001). *The Impact on the Palestinian Economy of the Recent Confrontations, Mobility Restrictions and Border Closures, 28 September - 26 November*. Gaza: UNSCO.

United Nations Relief and Works Agency (UNRWA). (2003). UNRWA emergency appeal 2003. Gaza: UNRWA Headquarters Gaza, Department of International Relations (www.unrwa.org).

United Nations Women's Indicators and Statistics Database (UNWISTAT). (1999). CD ROM, version 4.

Usher, G. (Winter 2003). «Facing Defeat: The Intifada Two Years On.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXII, no. 2, pp. 21-40.

Van Arkadie, B. (1977). *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.

Welchman, L. (1992). «The Islamic Law of Marriage and Divorce in the Occupied West Bank: Theory and Practice.» Ph.D. dissertation, Department of Law, School of Oriental and African Studies, London University.

World Bank (1993). *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. vol. 1. Washington, D.C.: World Bank.

——— (2002a). *Long-Term Policy Options for the Palestinian Economy*. Jerusalem: World Bank.

——— (2002b). *Fifteen Months-Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment*. Washington, D.C.: World Bank.

——— (2003). *Two Years of Intifada, Closures and Economic Crisis: An Assessment*. Washington, D.C.: World Bank.

——— (2004). *MENA Development Report: Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*. Washington, D.C.: World Bank.

Zafiris et al. (2003). «Women in the Mena Labor Market: An Eclectic Survey.» In *Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy and Society*. Edited by E. Doumato and M. Posusney. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Zureik, Elia (2003). «Demography and Transfer: Israel's Road to Nowhere.» *Third World Quarterly*, vol. 24, no. 4, pp. 619-630.

Digitized by Birzeit University Library

# فہرست

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

(أ)

أبادوري، أرجون: ١٦ - ١٧، ٦٨
اتفاق أوسلو: ١٤، ٢١، ٢٧٧ - ٢٧٩
اختيار الشريك:
- كمدلول: ٩٦ - ٩٧، ١١٥ - ١٢١، ١٣٣
الأردن:
- الهجرة إليه: ٢٤٩ - ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٧٢ (الحاشية ٢٤)
أزمة المعيل الذكر:
- نتائجها: ١٠ - ١١، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٧، ٢١٤، ٢١٨ - ٢١٩
الاستهلاك:
- خفضه: ١٦٨ - ١٧٠، ٢١٩، ٣١٦ - ٣١٨
- دلالة على قيم الطبقة الوسطى الحضرية: ٥٤ - ٥٥
- والتخيلات الاجتماعية: ٦٩
الأُسرة:
- نماذجها: ١٧٧ - ١٧٨، ٢٢١
- وضعها المتقلب: ٨ - ١٠
- أنظر أيضاً: العائلة
الإسلام السياسي: ١٨٣ - ١٨٥، ٢٣٢، ٢٣٧
الأطفال:
- تكلفة معيشتهم: ١٩٤ - ١٩٥، ٢٢٥ (الحاشية ١٧)
الاعتقال:
- تأثيره في الأُسرة: ٩، ١١ - ١٢، ٢٠٤ - ٢١٦
إعلان المبادئ: أنظر: اتفاق أوسلو
الاغتيالات: ١٤٣ - ١٤٤
الإغلاق:
- نتائجه: ٥٨، ١٣٢
الأقارب (الأقرباء):
- عملهم: ٨٥، ٨٧، ٩٢
- أنظر أيضاً: الزواج؛ زواج القربى
الاقتصاد غير الرسمي: ٦٤، ٦٦، ١٦٣، ٢٨٤ - ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٥ - ٣١٢، ٣٢٢، ٣٢٣
اقتصادات البضائع الرمزية:
- كمفهوم: ٢٠، ٨٦، ٩١، ٩٢
الانتداب البريطاني:
- الحركة النسائية خلاله: ٤٢ - ٤٣
- النخبة في ظله: ٤٠
- والمناخ الحضري: ٣٢، ٤٧ - ٤٩، ٢٣٠
الانتفاضة:
- الأولى: ٢٠٩، ٢٧٨، ٣١٢ - ٣١٣
- الثانية (الأقصى): ١٤٢، ٢٦٣، ٢٧٧، ٣١٤ - ٣١٦
الأونروا:
- دورها في تقديم الخدمات: ١٥٩، ١٦٠، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥، ٣٢١



Digitized by Birzeit University Library

(ب)

بورديو، بيار: ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٦، ٢٤٢
بيت لحم:
- الهجرة منها: ٧٩ (الحاشية ٩)

(ت)

التأقلم:
- آلياته: ١٧٠، ١٧١، ٣١٤، ٣١٥
- استراتيجياته: ١٢، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٢، ٢١٧، ٢١٩، ٢٧٨ - ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١
- حدوده: ٤، ١٠ - ١١
- أنظر أيضاً: الصمود
التجمعات المحلية:
- أهميتها: ٢٢١
- الزواج من داخلها ومن خارجها: ١٠٩ - ١١١
- هجرة أفرادها: ٢٣٥ - ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٢ - ٢٥٧
التحويلات المالية: ٢٥٨ - ٢٦١، ٢٦٦، ٣٢٠ - ٣٢١
التخيلات والمخيال الاجتماعي: ٦٨ - ٦٩
- أنظر أيضاً: الاستهلاك
التدين: ١٥٤ - ١٥٥، ١٨٤ - ١٨٦
التعليم:
- أنماطه المناطقية: ٥٩ - ٦٢
- دوره في تشكُّل النخبة: ٤٥ - ٤٦
- ما يفضله الأهل لأولادهم: ٧٦ - ٧٧، ١٢١ - ١٢٣، ١٩٢ - ١٩٤، ٢٢٤ (الحاشية ١٢)
- والحراك الاجتماعي: ٦٠
- ورأس المال الثقافي: ٨٦
التكيف: أنظر: التأقلم
تماري، سليم: ٣٧، ٨٩، ١٠٣، ١٢٨، ٢٣٢
التمييز العنصري الإسرائيلي: ١٤١، ١٤٢
تيّون، جيرماين: ٩٥، ٩٦، ١٣٦ (الحاشية ١٦)

(ج)

جامعة بير زيت:
- أهميتها في ازدهار رام الله: ٥١ - ٥٢
- معهد دراسات المرأة: ٤ - ٧، ٢٤ (الحاشية ١)
جبل الخليل: ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٦، ٨٩
جبل نابلس: ٣٤ - ٤٠، ٤٦، ٨٩، ١٢٧
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
- بيانات مسوحه: ٨٠ (الحواشي ١٥، ١٧، ١٨)
جوزيف، سعاد: ٢٤ (الحاشية ٢)

(ح)

الحجاب:
- أهميته: ١٨٤ - ١٨٦
الحرب:
- تأثيرها في المدن: ٤٩
- الطويلة: ١٤، ٢٣

Digitized by Birzeit University Library

- والعائلة: ١٤٦، ١٤٩
حظر التجول: ١٤٤ - ١٤٥، ١٤٧ - ١٤٩
الحكم الاستعماري الإسرائيلي: ٧ - ١٠
- أنظر أيضاً: الكولونيالية الإسرائيلية
حمّامي، ريما: ١٢، ١٣، ٩٦ - ٩٧، ١٠٢، ٢١٨
الحمولة:
- أهميتها: ١١٠ - ١١١، ٢٣١، ٢٣٣
- الزواج داخلها: ٩٧، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩
الحيز العام (المجال العام):
- ضعفه: ١٣١
- والكولونيالية الإسرائيلية: ٢٣٥

(خ)

الخالدي، رشيد: ٨٩
الخُلع (الخَلع): ١٣٧ (الحاشية ٢١)
- أنظر أيضاً: الطلاق بالتراضي
الخليل:
- تمثُّلها: ٤٤ - ٤٥
- عمارتها: ٣٩
- أنظر أيضاً: طبقة النخبة

(د)

دو سيرتو، ميشيل: ١٣٥ (الحاشية ٧)
دولة ذات سيادة: ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٧
دومانى، بشارة: ٣٢، ٣٤ - ٣٧، ٤٠ - ٤١، ٤٦، ٨٩

(ر)

رأس المال:
- الاجتماعي: ٨٧، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٨
- الثقافي: ٨٦، ٢٤٢، ٢٦٨
- الرمزي: ٢٠، ٨٧، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ١٣٠
رام الله:
- تاريخها: ٨٠ (الحاشية ١١)
- طابعها المسيحي: ٤٩، ٥٠
- كمركز سياسي: ٥٢، ٥٣
- الهجرة إليها: ٤٨، ٤٩، ٥١، ٧٠ - ٧٤
- الهجرة منها: ٤٧ - ٥٠
- أنظر أيضاً: طبقة النخبة
روزنفلد، هنري: ١٠٣، ١٠٤، ١٢٩
روي، سارة: ٢٨٨

(ز)

الزراعة:
- تهميشها: ٨، ١٩، ٢٢، ٤١، ٩١، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٤
- كمصدر للدخل: ٢٦١
الزكاة:
- لجانها: ١٥٦، ١٥٩، ٣٢١
الزواج:
- بالأقارب واستمراره: ١٨ - ١٩، ٨٤ - ٨٧، ٩١ - ١١٥، ١٢٧، ١٢٩ - ١٣٤، ١٣٥ (الحاشية ١)، ٢٦٧، ٢٧٤ (الحاشيتان ٣٧، ٣٨)

Digitized by Birzeit University Library

- تفضيلاته: ١١١ - ١٢١
- مركزية دوره: ٢١٩
- أنظر أيضاً: زواج القربى
زواج القربى:
- ازدياده: ١٠٣ - ١٠٤
- استمراره: ٨٤ - ٨٥
- تبايناته المناطقية: ١٠٤ - ١٠٦
- من منظار وطني: ١١ - ١٢، ٢٠٥، ٢٠٦
- أنظر أيضاً: الزواج؛ الطبقة الوسطى

(س)

السلطة الوطنية الفلسطينية: ١٤، ٢١، ٢٧٨

(ش)

شامي، ستني: ١٩٦
شلقامي، هانية: ٩٦

(ص)

صايغ، روزماري: ٩٥، ٩٦
الصمود: ١٢، ١٣، ٣١٢ - ٣١٣
- أنظر أيضاً: التأقلم

(ض)

الضفة الغربية:
- إعادة الاحتلال: ١٤٣

(ط)

الطبقة العاملة: ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧
- أنظر أيضاً: القوة العاملة؛ الوضع الطبقي
طبقة النخبة:
- في الخليل: ٣٩، ٤٦
- في رام الله: ٤٢، ٥٠ - ٥١
- في نابلس: ٣٦، ٣٧، ٤٠ - ٤٥
- كمحدد لطابع المدن: ٤٠ - ٤١
- النسائية: ٤٢ - ٤٤
- أنظر أيضاً: الوضع الطبقي
الطبقة الوسطى: ٤٢ - ٤٣، ٤٥، ٤٨ - ٤٩، ٥٢، ٥٨، ٧٦، ٢٢٩، ٢٤٠ - ٢٤٢، ٢٤٧ - ٢٤٨
- أنظر أيضاً: الوضع الطبقي
الطرق الالتفافية: ١٤٥
الطلاق بالتراضي: ١٠٨
- أنظر أيضاً: الخُلَع

(ع)

العامري، سعاد: ٣٧ - ٣٩
العائدون: ٢٤٠، ٢٦٣، ٢٧١ (الحاشية ١٣)، ٢٧٣ (الحاشية ٣٢)
العائلة:
- الممتدة: ١٢٦، ١٥٤، ٢٠٦ - ٢٠٧، ٢٥٧، ٣٢٠ - ٣٢١
- النووية: ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ٢٧١ (الحاشية ٩)
- أنظر أيضاً: الأُسرة
العائلة البطريركية (الأبوية):
- العقد البطريركي بين الجنسين: ٢٨٦
- نظامها: ١٠ - ١١، ١٦١، ١٦٥ - ١٦٧، ١٧٣ - ١٨٨، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠

Digitized by Birzeit University Library

العقاب الجماعي: ١٢، ١٤٣ - ١٤٤
العولمة: ٢٨٤ - ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٠٥ - ٣٠٦

(غ)

غرانكفست، هيلما: ٨٣، ٩٣، ١٠٢، ١١١

(ف)

فارغيه، فيليب: ٨
فن العمارة:
- الاختلاف المناطقي: ٣٩، ٤٧ - ٤٨

(ق)

القدس:
- تهميشها: ٧٩ (الحاشية ١)
- في العهد العثماني: ٣١ - ٣٣
- وضع الفلسطينيين فيها: ٢٠٤، ٢٢٥ (الحاشية ١٩)
القرابة:
- تضامن الأقرباء: ٨٥، ١٣١، ١٣٢، ٢٣١، ٢٣٧
- عالمها: ٨٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤
قرابة الدم: ٩٧ - ١٠٣، ١٠٩، ١١٨
القرابة العملية: ٩٦، ١٣٠
القوة العاملة (السوق):
- في الأرض الفلسطينية المحتلة: ٦٢ - ٦٧، ١٠٧ - ١٠٨، ١٣٧ (الحاشيتان ٢٠، ٢٧)، ٢٦١ - ٢٦٣، ٢٨٣، ٢٨٨ - ٣٠٩
- في المنطقة العربية: ٢٨٤ - ٢٨٧
- أنظر أيضاً: الطبقة العاملة

(ك)

الكولونيالية الإسرائيلية: ٨٣، ٨٥، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٦١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٦
- أنظر أيضاً: الحكم الاستعماري الإسرائيلي
كوهين، أبنر: ١٠٣، ١٣٧ (الحاشية ١٨)

(م)

ماندي، مارثا: ٨٦، ١٣٦ (الحاشية ١٥)
المحافَظة الاجتماعية: ٢٣٢، ٢٤١، ٢٦١، ٢٧٠ (الحاشية ٤)
- دور الهجرة فيها: ٢٣٢ - ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٦٨
- علاقتها بالإسلام السياسي: ٢٣٧
- والعمل المأجور داخل إسرائيل: ٢٦٨
محسون: أنظر: نقاط التفتيش
المخيمات:
- شبكات العمل النسائية في: ١٩٦ - ١٩٨
- العائلة في: ١٨٨
- كفئة: ٨٨، ٨٩، ٢٠٢
- كمجتمع محلي: ١٨٨ - ١٨٩، ٢٠٢ - ٢٠٤
- نظرة الشباب في: ٥٣
المدن الفلسطينية:
- دراستها: ٣١ - ٣٥، ٥٤ - ٥٥

Digitized by Birzeit University Library

المستعمرات: ٢١، ٢٢، ٧٤، ١٤٥
- بساغوت: ١٥٠، ٢٢٣ (الحاشية ٦)
المشروع الصهيوني في فلسطين:
- استمراره: ١٤، ٢٢
المقاومة:
- استراتيجياتها: ١٤٤، ٣١٢ - ٣١٣، ٣٢٣
- تداعياتها الاقتصادية: ١٤ - ١٥، ٢٧٨ - ٢٨٠
- والعائلة: ٢٢٠
- اليومية: ١١ - ١٥
المكان:
- أهميته: ١٩ - ٢٠، ٥٨، ٨٦ - ٩٠
- والنوع الاجتماعي: ٤٢ - ٤٣
- أنظر أيضاً: المنطقة
المناطق الفلسطينية المحتلة:
- الإجراءات الإسرائيلية: ١٤١ - ١٤٥
- تجزئتها: ١١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٢، ٢١٦
- معالمها: ٢١ - ٢٣، ٢٧
المنطقة:
- أهميتها: ١٩، ٢٩، ٣٣ - ٣٥، ٣٧ - ٣٩، ٨٩ - ٩٠
- أنظر أيضاً: المكان
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢٣١ - ٢٣٢، ٢٦١، ٢٧٧
- حراكها السياسي: ٢٧٧ - ٢٧٨
المهاجرون:
- بنيتهم المهنية: ٢٤٧ - ٢٤٨، ٢٧٢ (الحواشي ٢١ - ٢٣)
المهر: ١٠٦ - ١٠٩
مؤسسة الدراسات المقدسية: ٣١، ٣٢، ٧٩ (الحاشية ٢)
مؤشرات أنماط الحياة: ٦٨ - ٧٠، ٧٥ - ٧٧
المؤشرات الديموغرافية:
- التباينات المناطقية في: ١٩ - ٢٠، ٢٩، ٥٤ - ٥٩، ٦٢، ٦٧، ٨٤، ١٠٤ - ١٠٦
المواجهة: أنظر: التأقلم
مورز، أنليز: ٤٣، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٧، ١٢٩

(ن)

نابلس:
- تمثُّلها: ٤٤ - ٤٥
- أنظر أيضاً: طبقة النخبة
النساء:
- شبكة عملهن: ١٩٦ - ١٩٨
- كـ «ممتصات للصدمة»: ٢١٨، ٣١٥
- النخبة والطبقة الوسطى من: ٤٢ - ٤٤
- والنشاط السياسي: ٤٢ - ٤٣، ٢٧٨، ٢٧٩
نقاط التفتيش:
- كفضاءات عامة جديدة: ١٣ - ١٤
- كمواقع للمواجهة: ١٥٢ - ١٥٣، ٢٢٤ (الحاشية ٧)
النكبة:
- تبعاتها: ٨ - ٩
- شهادات مروية عنها: ١٣٦ (الحاشية ١٠)

Digitized by Birzeit University Library

النوع الاجتماعي:
- والمكان: ٤٢ - ٤٣

(هـ)

الهابيتوس (Habitus):
- كمفهوم: ٨٦ - ٨٩، ٩١
- والهوية: ٨٨
هارفي، دافيد: ٣٤
الهجرة
- اعتبارها «خلقاً لمشروع»: ٢٣٩
- إلى أميركا الشمالية: ٢٤٩، ٢٥٠
- إلى العالم العربي: ٢٣٣ - ٢٣٦، ٢٥٠
- التباينات المناطقية في: ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦
- «التجديدية»: ٢٣٤
- دوافعها: ٢٥٣ - ٢٥٧، ٢٧٣ (الحاشية ٢٨)
- دورها في تطور رام الله: ٤٧ - ٥٠
- السلسلية: ٢٥١
- كاستراتيجيا أُسرية: ٢٣٩
- «المحافِظة»: ٢٣٤
- وتكوين الطبقة الوسطى: ٢٤٠ - ٢٤٢
- والمحافَظة الاجتماعية: ٢٣٢ - ٢٣٨
هولي، لاديسلاف: ١١٤

(و)

الوراثة:
- خطابات الحداثة عنها: ١١٨ - ١٢١
الوضع الطبقي: ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٢٦٦
- أنظر أيضاً: الطبقة

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسة

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
http://www.palestine-studies.org
مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي

## إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

### أ ــ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. وينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها مديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد.

### ب ــ المكاتب

**مكتب بيروت:** مقر المؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. **مكتب واشنطن:** أنشئ عام ١٩٧٦ ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. **مكتب باريس:** أنشئ عام ١٩٨٢ ويصدر مجلة وكتباً بالفرنسية. **مكتب القدس:** أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلة وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

### ج ــ الدوريات

(١) **مجلة الدراسات الفلسطينية** (١٩٩٠ ــ ): فصلية تصدر عن مكتب بيروت وتوزع في البلاد العربية والعالم
(٢) **Journal of Palestine Studies** (١٩٧١ ــ ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنشرها وتوزعها California University Press.
(٣) **Revue d'études palestiniennes** (١٩٨١ ــ ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في باريس وتوزعها Les Editions de Minuit.
(٤) **Jerusalem Quarterly** (١٩٩٨ ــ ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. (٥) **حوليات القدس** (٢٠٠٣ ــ ): دورية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، وتعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها.

### د ــ الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من خمسمئة كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين.

### هـ ــ المحاضرات والندوات

(١) **محاضرة فسطنطين زريق السنوية** في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (٢) **ندوة برهان الدجاني السنوية** في بيروت وتتناول موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (٣) **ندوة ينظمها مكتب واشنطن في** إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) **ندوات مغلقة** تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا عربية راهنة.

### و ــ مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من مكتبة قسطنطين زريق في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت. وتعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على أكثر من خمسين ألف مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة على موقع المؤسسة على الإنترنت. ويحتوي هذا الموقع على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وآمنة.

### ز ــ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على ريع وقفيتها وإيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة.

### ح ــ الحصول على منشورات المؤسسة

تطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها على الإنترنت.

**عنوان المؤسسة في بيروت:** شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص. ب.: ٧١٦٤ــ١١، الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠ ــ بيروت، لبنان، هاتف: ٠١/٨٠٤٩٥٩، فاكس: ٠١/٨١٤١٩٣،
Email: sales@palestine-studies.org

Digitized by Birzeit University Library

## هذا الكتاب

يلقي هذا الكتاب، وهو الأول من نوعه، نظرة معمقة إلى كيفية قيام أفراد العائلة جميعاً والأسر بـ «تجاوز الصعوبات»، والمناورة في أمور الحياة، وتحقيق الأهداف الشخصية والجماعية في فلسطين المحتلة. ويطرح المساهمون في الكتاب أسئلة حساسة تتناول الموروث الثقافي في مواجهة الحداثة، والنتائج الثقافية ـ الاجتماعية للهجرة. وبالتالي يقدم الكتاب البرهان على أن ديناميكيات الأسرة (أي زواج الأقارب، والقرارات المتعلقة بالإنجاب، وتعليم الأطفال، وترتيبات المعيشة) لا يمكن فهمها على نحو كامل ما لم يتم ربطها بصدمات الماضي وبهموم الحاضر. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجيات التي تضعها العائلات كي تتمكن من البقاء ومن الحراك الاجتماعي تحت نير الاحتلال، قد جرفها التاريخ الذي عمّ العالم حيث يعيش الفلسطينيون ويناضلون. وُضع الكتاب على أساس مشروع بحث شامل قام به معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت بهدف دراسة الأسرة الفلسطينية من زوايا متعددة، وذلك من خلال مسح أُجري لألفي أسرة في تسعة عشر تجمعاً.

## ليزا تراكي (محررة)

أستاذة مشاركة لعلم الاجتماع في جامعة بير زيت. نشرت العديد من المقالات في الكتب والمجلات المتخصصة عن المنظمات الجماهيرية الفلسطينية، والحركة الوطنية الفلسطينية، والإسلاميين الأردنيين، وعلاقات النوع الاجتماعي. كما ساهمت في عدة تقارير تتناول قضايا اقتصادية ـ اجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي في فلسطين.

## المساهمون

ليس أبو نحلة ـ ليزا تراكي ـ ريتا جقمان ـ بني جونسون ـ أيلين كُتّاب ـ جميل هلال

ISBN 978-9953-453-24-8
9 789953 453248
دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله - نهاية شارع مستشفى رام الله
هواتف: 2961614-2975632
مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library